بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين, والصلاة والسلام على أشرف المرسلين, سيدنا ونبينا وحبيبنا وقرة أعيننا ومولانا محمد, وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد:

كِتَابُ مَبَادِئِ العِلْمِ

فاعلمواْ واعلمواْ, ثم اعلمواْ, وليعلم كل منكم, ثم ليعلم: (بني صنب, وصفا منكم ألقّب, وآلَ جاجٍ, سلْماً من كل لاجٍ وماج, وبيتَ معاذ, عذتم من كل جاذٍ بِعاذ), من ممن على رأسهم: (كبير الأصحاب, وخيار الطلاب, وأشرب الإخوان, وأقرب الأعوان, أبو عبد الله الأب, فضيلة العالم العلامة الباحثة الشيخ الدكتور القارئ المقرئ, معاذ ببُّواْ جاج صنبواْ جالنغ الفلاتي), أنْ: لا بد لكل فن أو علم من مبدأ يبتدئ به طالبه, ويسلكه صانعه, إذ به يسهل استحضار قالبه, ويقدمه على موضوعاته, وهو في نفس الأمر يكاد أن يكون موضوعا مستقلا بنفسه في العلم أو الفن, إن لم يكن موضوعا من الموضعات.

هذا: ومبدأ كل علم عند المناطقة عشرة, وقلما تجد من مؤلف في كتاب من كتب العلم أو من غيره أوردها عشرة كاملة, رغم من أن يزيد عليها شيئا استحق الزيادة, ومن يرد بها على الكمال, فقلما تجده يناسب كل مبدأ عنوانه, ومن ناسب كل مبدأ عنوانه, فقلما تجده يذكرها على الترتيب في استحقاقها مراتبها, ومن يذكرها على الترتيب في استحقاقها مراتبها, فقلما تجده موفيا حقها ومستحقها من البحث.

هذا: ومن يعبر عنها بالمقدمات, ومن يزيد عليها ما مما في معناها, وما مما ليس في المعنى, ويعبر عن بعضها بالمقدمات العامة, وعن بعضها الآخر بالمقدمات الخاصة, ويعبر عن مصطلح بمصطلح آخر دون الغير, فيعبر عن الحد والتعريف بأحدهما دون الآخر, وعن الثمرة والفائدة بأحدهما دون الأخرى, والفضل والمنزلة بأحدهما دون الآخر, والنسبة والإنفراد بأحدهما دون الأخرى.

وهذي المبادئ هي التي تعارف عليها أهل العلم عندما يتكلمون عن علم من العلوم، والتي تكون كمدخل للعلم وكيفية فهمه وعرضه والاستفادة منه.

هذا: والمبادئ: تصور هيئة العلم, على الكلية. وقد قيل فيها وما القائل أبو العرفان محمد بن علي الصّبّانِ المصري:-

1) إن مبادئ كـــــل فـــن عشرةْ + الحد والـــــــموضوع ثم الـــثمرةْ

2) وفضله ونـــــسبة والـــــواضعْ + والاسم الاستمداد حكم الـشارعْ

3) مسائل والـبعض بالبعض اكتفى + ومن درى الـــجميع حاز الـشرفا

وقال بعض:

إن مبادئ أي علم كانا + عشر تزيد من درى عرفانا

الحد والموضوع ثم الاسم + والنسبة الموضوع ثم الحكم

وغاية وفضله اسمداد +مسائل بها الهنا يزداد

وقال فيها التلمساني أبو العباس:

من رام فنا فليقدم أولا + علما بحده وموضوع تلا

وواضع ونسبةٍ وما استمد + منه وفضله وحكم يعتمد

واسمٍ وما أفاد والمسائل + فتلك عشر للمنى وسائل

وبعضهم منها على البعض اقتصر + ومن يكن يدري جميعها انتصرْ

وذكر الأثيوبي في شرحه للامية الأفعال "قول الخضري في منظومته":

مبادي أي علم كان حد + وموضوع وغاية مستمد

مسائل نسبة واسم وحكم + وفضل واضع عشر تعد

فصل: وذلك لما كان العلم طلبه في الصدر الأول اشتغالا بالقرآن الكريم والسنة النبوية حفظا وفهما، بطريقة موسوعية جامعة، من غير تمييز بين أنواع المسائل الشرعية أو تفريق بين ألوانها، ومع

مرور الزمان، كثرت المسائل، وتنوعت النوازل، واتسعت البلدان، واختلط اللسان العربي بالأعجمي، وظهرت عجمة في الأفهام نتيجة لعجمة اللسان، واقتضى حسن التعليم، ويسر التلقين، العدولَ عن تلك الطريقة الموسوعية الجامعة إلى ما هو أيسر وأقصر، فعمدواْ إلى جمل من المسائل العلمية التي تشترك في وحدة موضوعية جامعة، فأفردوها باسم يخصها، وبلقب يميزها عن غيرها من المسائل، فتمايزت بذلك العلوم، وتباينت الفنون في اسمها ورسمها، وعرفوا تلك العلوم بما يضبط مسائلها بطريقين غالبا، إما بذكر الموضوع والمسائل التي يحتويها العلم، وسموا ذلك حدا أو تعريفا، وإما بذكر الفائدة والثمرة والغاية من دراسة ذلك العلم وسموا ذلك رسما.

هذا: ثم والذي دعا إلى هذا التنويع هو أن فائدة العلم غير موضوعه ومسائله، فكما أن الثمرة ناشئة عن الشجرة وليست عينها، فالفائدة مترتبة وناشئة عن العلم بتلك المسائل وليست عينها أيضا، فصار العلم المتميز بشخصيته عند القوم هو جملة المسائل المضبوطة بجهة واحدة، موضوعية كانت أو غائية. ثم إنه من عادة القوم المتأخرين أن يدونوا مقدمة عن العلم وما في المعنى مما يتعلق به في صدر مصنفاتهم، وذلك: لأن يحصل الطاب بصيرة وتصورا إجماليا للعلم قبل أن يدخل إلى تفاصيله، فيعرف الوحدة الجامعة لمسائل العلم، فيأمن عندئذ من اشتباه مسائل العلوم عليه، ومن دخوله في مسائل ليس من مسائل العلم الذي عول عليه، وقصد عليه، وأن يتحقق من فائدة العلم ونفعه، لينشط في طلبه وتحصيله، وليستعذب المشاق في سبيله، وليكون عند طلبه العلم النافع المفيد مجتنبا للعبث والجهالة.

ولا شك في أن إيفاء المبادئ موضوعاتها حقها ومستحقها من البحث, أمر يحتاج إلى مجال أوسع مما يظن به المقام, فكل واحد منها يمكن أن يكتب عنه كتاب حافل أو رسالة وجيزة, ولقد صنع بعضهم من المتأخرين، في الباب رسائل كثيرة، وما من أجمعها وأشهر كتاب "مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم" تأليف: أحمد بن مصطفى المعروفبـ"طاش كبرى زاده" وكتاب "ترتيب العلوم" تأليف المرعشي المعروف بـ"ساجقلي زاده", ولكنّ الكتاب يشتمل على ما شاء الله أن يكون مشتملا فيها.

فصل: والمبادئ هي مجموعة القواعد والقوانين التي تشرح وتوضّح أساس الأشياء وكيفية حدوثها، وهي الأصول والقواعد الخاصة به, فلا وصول لمن حرم الأصول.

وضبط طالب العلم لهذه المبادئ والأصول ييسر عليه فهم المسائل والفروع في فنه ويعينه في إرجاع كل فرع إلى أصله, وذلك لارتكازه على ركن شديد، فلا بيت لمن لا أساس له ولا نظم لمن لا وزن عنده.

فالحد: وهو التعريف بهذا الفن وتمييزه عن غيره. أو ما يقصد به التعريف الجامع لمسائل العلم ومباحثه، المانع من دخول غيره فيه.

هذا: والتعريف أعم من الحد، لأن التعريف يحصل بذكر لازم، أو خاصة، أو لفظ يحصل معه الاطراد و الانعكاس، والحد لا يحصل إلا بذكر الجنس والفصل المتضمن لجميع ذاتيات المحدود، فكل حد تعريف وليس كل تعريف حداً، لأنه قد لا يتضمن جميع الذاتيات.

والموضوع: وهو فهم الكلام الذي سيقال فيه عن أي شيء هل في الطب أم السياسة أم الحديث أم الفقه أم التفسير ونحو ذلك. أو المجال المحدد الذي يبحث فيه العلم، والجهة التي تتوحد فيها مسائله.

والثمرة: أي ثمرة تعلمه لهذا العلم فلابد للناظر ألا يشغل نفسه بشيء لا ثمرة له, ومن اشتغل بعلم لا يعرف ثمرته فهو كاشتغال الجاهل بشيء لا يحسنه. أو ما يحصله دارس العلم ومتعلمه في الدارين.

وفوائد معرفة الثمرة منها: أنها تعينك على الاستمرار بعد الله في معرفة هذا العلم, وتثبتك عند الفتور والانقطاع, كما أنها توضح لك الهدف المراد حتى تسلك إليه أيسر طريق.

والنسبة: أي معرفة نسبة هذا العلم إلى غيره! ما مقداره وما مكانته وما مدى نفعه وأهميته!. أو صلة العلم وعلاقته بغيره من العلوم.

وكل هذا يعين طالب العلم في فهم ما يريد أن يتعلمه, ويخاطب هنا عقله ويكشف له مدى صحة اختياره وأنه ينبغي عليه ألا يشغل نفسه إلا بمعالي الأمور وما ينفعه على الحقيقة!

والفضل: المنزلة والمكانة لهذا العلم بين العلوم. أو ما للعلم من منزلة وشرف وأهمية بين العلوم.

والواضع: أي من وضع هذا العلم وأسسه. أو أول من ابتدأ التدوين والتصنيف في العلم، ووضع أساسه وأرسى قواعده، ويشمل تطور التأليف في العلم ومراحله.

هذا: ويعتبر الواضع بعتبارات، منها: ظهور مصطلح العلم في عهد إمام، واستخدم الكلمة في معنى قريب من معناه، ووضع القواعد، وما في المعنى. مما في معنى: أول من استخدم الكلمة: في معنى يقرب من المعنى المصطلح، وأول من صنف في العلم، وأول من اشتهر المصطلح منه وشاع بعد عصره.

والاسم: أي ما هي أسماء هذا الفن وماذا يطلق عليه عند الأوائل والأواخر. أو الألقاب التي أطلقها أهل العلم عليه ليتميزه عن غيره، حتى أصبحة أعلاما عليه.

والاستمداد: أي من أين يستمد هذا العلم أصوله, فكل علم لابد له من أصول يستمد منها أحكامه. أو الروافد والمصادر والأسباب العلمية التي يستقي منها العلم مسائله ومطالبه.

والحكم: أي حكم تعلم هذا العلم أو العمل به، هل هو من الواجبات أم من فروض الكفايات، وما الحد الذي يسقط به الواجب الفردي والإثم الجماعي! حتى لا تنشغل بمفضول عن فاضل. أو ما يقصد به الحكم الشرعي لتعلم العلم من بين الأحكام التكليفية الخمسة.

والمسائل: أي بعد معرفتك بهذه الأصول ويقينك بأنك على الطريق الصحيح اعمد إلى مسائل هذا العلم وابحث فيها. أو المطالب التي يبحثها، ويقررها العلم والتي تندرج تحت موضوعه.

فمن علم هذه المبادئ العشرة فقد أحاط بالعلم وتصوره تصورًا جيدًا، مما يؤهله للدخول في دراسته دراسة تأصيلية.

فصل: أوردتها سعاد في تيسيرها عشرة كاملة, وحدتها ورتبت: الحد, والإسم, والموضوع, والثمرة, والنسبة, والواضع, والفضل, والمسائل, والإستمداد, والحكم.

قلت: فلو جعلت (الواضع), تحت (الموضوع), أو (الموضوع) تحت (الواضع), وجعلت (الفضل) تحت (النسبة), و(الحكم), تحت (المسائل), و(الإستمداد) تحت (الحكم), و(الفائدة) تحت المبادئ كلها, لكان أحسن في السلك, إذ: (الدر يزداد حسنا وهو منتظم + وليس ينقص قدرا غير منتظم), وأما الحد والإسم والموضوع: فعلى مرتبة, فقد أتمَّتها عشرة, وأتت بها كاملة, ولكن في تعريفها ما فيه من النظر, وفي ذكرها الموضوع إطناب من غير حاجة, إذ قالت: "الكلمات القرآنية من حيث إعطاء الحروف حقها ومستحقها, من غير تكلف في النطق أو تعسف".

فالحرف إذا ما أعطي حقه ومستحقه خلي من التكلف والتعسف وما في المعنى, فلا عظيم فائدة لذكر التكلف والتعسف.

وذكرت أن ثمرته: "صون اللسان عن اللحن – وهو الميل عن الصواب – عند قراءة القرآن لكي ينال القارئ رضا ربه وتتحقق له السعادة في الدنيا والآخرة".

قلت: فما صون اللسان عن اللحن إلا غايته, وإنما نوال رضا ربه الثمرة, فهناك مبدءان في مبدإ واحد, ولعل الذي حملها على ذلك في ما أعلم وأظنه, والله أعلم, من حيث أعلمُ ومن حيث لا أعلم, ومن حيث تعلم الدكتورة هي نفسُها ومن حيث لا تعلم!: أن الثمرة لا ترتجى ولا تتحقق إلا بالغاية, فلا ينال القارئ رضا ربه إلا إذا صان لسانه عن الخطإ في كتاب الله تعالى, ولذا قدّمت الغاية وأخَّرت الفائدة الثمرة, وإذا كان هذا مرادها, فقد أحسنت, وأوجزت في مقامٍ لا يرى من توجيز بكاف, وأتت بأسلوب وإن ليس بشاف, على أن سياق القول يدل دلالة عبارية على أن صون اللسان عن اللحن هو الثمرة عندها, لا نيل القارئ رضا ربه, وتلك دلالة إشارية, ودلالة العبارة أقوى من دلالة الإشارة, ومهما يكن من أمر, فلو أفردت كلا بعنوان لكان أولى, ولو زادت على العشرة, أو اكتفت بالغاية عن الثمرة, لكان أشفى وأكفى, إذ الغاية أحق بالعناية ذكرها في العلم من الثمرة الفائدة, فالغاية من العلم والثمرة عن خارج منه, وجزاها الله عنا خيرا.

وذكرت أن العمل بالعلم في قراءة القرآن فرض عين على كل من يقرأ القرآن, وأن له دليل من الكتاب والسنة والإجماع, فذكرت الدليل من السنة: ما عن أبي هريرة رضي الله عنه, قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن يجهر به), وما ثبت عن أم سلمة رضي الله عنها, (أنها نعتت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم قراءة مفسرة حرفا حرفا).

قلت: فحديث حسن الصوت لا يدل على العلم نفسه, رغم من أن يدل على فرضيته, وإنما يدل على التغني حكمه, وما من حيث الكيفية والحالة, فالتغني على حكمه, وكيفيته تحسين الصوت, وهي في حال الجهر بالقراءة, والتغني من وراء العلم, فلا اعتبار بالتغني من دون العلم, حيث يعتبر بالعلم ولو بلا تغني, وأيضا حديث أم سلمة على حسنه: إن دل على شيء من موضوعات العلم نفسه, فإنما يدل على مرتبة من مراتب العلم, ما إما التحقيق أو إما الترتيل, ولا يدل على العلم نفسه بالكلية, فضلا من أن يدل على الفرضية, فالمرتبة على حكمها, وهذا هو مذهب الداني في الحديث, فقد ذكر الحديث نفسه في التحديد: في (باب ذكر البيان عن معنى التجويد وحقيقة الترتيل والتحقيق وما جاء من السنن والآثار في الحث على استعمال ذلك والأخذ به), حيث قال: "فهذا معنى التجويد وحقيقة الترتيل والتحقيق، على ما توجبه اللغة وما حكاه أهل العلم بالقراءة والمعرفة بالأداء.

قال: فنحن نورد من الآثار ما يدل على صحة ما نقلناه ... حدثنا خلف بن حمدان، حدثنا أبو بكر المكي، حدثنا علي عن أبي عبيد، حدثنا أحمد بن عثمان، عن عبد الله بن المبارك، عن الليث بن سعد، عن ابن أبي مليكة، عن يعلى بن مملك، عن أم سلمة – رضي الله عنها – أنها نعتت قراءة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – مفسرةً حرفاً حرفاً". اهـ.

فصل: ومما يذكر من الأدلة في العلم حكمه العمل, ما من السنة: حديث: (اقرءوْا القرآن بلحون العرب وأصواتها, وإياكم ولحون أهل الفسق والكبائر, فإنه سيجئ أقوام من بعدي يرجِّعون القرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح, لا يجاوز حناجرهم, مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم),

والمراد بلحون العرب: القراءة التي تأتي حسب سجية الإنسان وطبيعته, من غير تصنع ولا تعمل ولا قصد إلى الأنغام المستحدثة والألحان التي تذهب بروعة القرآن وجلاله, والمراد بلحون أهل الفسق والكبائر: القراءة التي تراعى فيها النغمات الموسيقية والتطريب والتلحين.

فالحديث: على أنه ضعيف, فبغض النظر عن صحته, لا يدل على العلم نفسه فضلا من أن يدل على حكمه, قال بعضهم: "وقد أوردت الحديث دليلا على وجوب تجويد القرآن الكريم تبعا لبعض الكاتبين من علماء التجويد, ولكن بالتأمل الدقيق, والنظر الفاحص, لا نجد في الحديث ما يدل على هذه الدعوى, ولا أنه سيق لإثباتها, [و]إنما سيق الحديث للحث على قراءة القرآن على حسب السليقة الإنسانية, والطريقة العربية, التي لا تصنع فيها ولا تعمل ولا إسراف فيها ولا تقصر, وللتحذير من قراءة أهل المجون والأهواء, تلك القراءة التي لا تراعى فيها حرمة القرآن, ولا تتفق وما له من قدسية وجلال.

هذا: وعلى الإنصاف إن دل معنى الحديث على شيء, فإنما يدل على مرتبة من مراتب العلم, وهو مذهب الداني في المعنى, قال في التحديد: "حدثنا علي بن محمد الربعي، حدثنا عبد الله بن مسرور، حدثنا يوسف بن يحيى، حدثنا عبد الملك بن حبيب، قال حدثني طلق بن السمح وأسد بن موسى، قالا: حدثنا عبد الرحمن بن عفان، حدثنا أحمد بن ثابت، حدثنا سعيد بن عثمان، حدثنا نصر بن مرزوق، حدثنا علي بن معبد, وحدثنا خلف بن حمدان، حدثنا أحمد بن محمد، حدثنا علي بن عبد العزيز، حدثنا أبو عبيد، حدثنا نعيم بن حماد، قالوا: حدثنا بقية بن الوليد، واللفظ لأبي عبيد، عن حصين بن مالك الفزاري، قال سمعت شيخاً يكنى أبا محمد، يحدث عن حذيفة بن اليمان، أنه سمع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول: اقرأوا القرآن بلحون العرب وأصواتها.

قال أبو عمرو: وهذا الخبر أصلٌ لصحة افتراق طباع أئمة القراءة في الترتيل والتحقيق والحدر والتخفيف، واختلاف مذاهبها في ما تلقته من أئمتها ونقلته عن سلفها، من الهمز وتركه، والمد وقصره، والإمالة والتفخيم، والبيان والإدغام، والروم والإشمام، إلى سائر ما ورد عنها استعماله والأخذ

به من المطرد من الأصول والمفترق من الفروع، إذ معنى قول النبي – صلى الله عليه وسلم – بلحون العرب وأصواتها يريد طباعها ومذاهبها، وذلك إجماع باتفاق من أهل العلم باللسان من طباعها ومذاهبها, ولكل ضربٍ منه حد ينتهي إليه لا يتجاوز، وغاية يبلغ إليها لا تخالف.

ومن ذلك أيضا حديث: (رب قارء للقرآن والقرآن يلعنه), فالخبر على أنه حديث!, فبغض النظر عن وضعه!, لا يدل على العلم نفسه وحدا, رغم من أن يدل على حكمه, لأن لعن القرآن للقارئ يحتمل أن يكون لأجل القارئ أخل بقانون من قوانين التلاوة, وقصّر في نظام الأداء, كما يحتمل أن يكون لأنه لم يعمل بمقتضاه, ولم يقف عند حدوده, ومع قيام هذا الإحتمال, لا دلالة للحديث على المدعى, إذ الدليل إذا طرقه الإحتمال سقط عنه الإستدلال.

فصل: وذكرها جمال في التمهيد: فقال: المبادئ: تعريف التجويد: إعطاء كل حرف حقه ومستحقه. وغايته: صون اللسان عن الخطأ أثناء تلاوة كتاب الله جل وعلا. وموضوعه: كلمات القرآن الكريم. وفضله: من أشرف العلوم لتعلقه بأشرف كتاب وهو القرآن الكريم. وأهميته: يساعد على تجنب اللحن والتحريف أثناء تلاوة كتاب الله تعالى من تأثير اللهجات المحلية, واللبس بين الحروف, والمحافظة على أدائه كاستبدال الحركات, وضم المكسور, وفتح المضموم وتسكين المتحرك. واستمداده: مأخوذ من كيفية قراءة النبي صلى الله عليه وسلم, وتبعه في ذلك أصحابه رضوان الله عليهم أجمعين والتابعون ... إلى أن وصل إلينا بالتواتر. وحكمه: من الناحية النظرية: فرض كفاية, إذا قام به البعض سقط عن الآخرين, ومن الناحية التطبيقية: واجب لقوله تعالى: {ورتل القرآن ترتيلا}, والأمر يقتضي الوجوب ما لم تأت قرينة تصرفه عن الوجوب.

أدلة وجوب التجويد العلمي: إن التقصير في تعلم كيفية القراءة يساعد على التحريف في كتاب الله تعالى, كاستبدال الحروف والحركات وخلط المعاني والرسم العثماني. والتجويد العملي لا يمكن أن يؤخذ من المصحف مهما بلغ من الضبط والإتقان وذلك مثل الإخفاء والإقلاب والإدغام .. إلخ. والنبي صلى الله عليه وسلم, لم يكن مخولا له القراءة على سجيته بل كان يعرضه على جبريل فيعلمه, وهو أفصح الفصحاء فغيره أولى بذلك. والصحابة رضوان الله عليهم لم يكن مخولا لهم القراءة

على سجيتهم, بل حدد لهم الرسول صلى الله عليه وسلم, من يقرؤون عليهم فقال: (خذوا القرآن من أربعة: عبد الله بن مسعود, وسالم, ومعاذ, وأبي بن كعب). وعندما أرسل عثمان بن عفان رضي الله عنه لكل مصر من أمصار الإسلام مصحفا, بعث معه قارئا ليقرئهم, هذا دليل واضح على عدم ترك المجال لهم بالقراءة بدون مصدر تلقٍ يرجعون إليه. والعناية بتجويد القرآن يحافظ على تواتره كما أنزله الله تعالى غضا طريا. وإن العناية بأداء القرآن من تعظيم شعائر الله, قال تعالى: {ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب}. وإن التقصير والإهمال يؤدي إلى التخبط والعشوائية, عند قراءة القرآن الكريم. إن الإهمال في القراءة على يد شيخ متقن يؤدي إلى القراءة المرتجلة, والتي لا تليق بكتاب الله جل وعلا, الذي {لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه}, والذي يقع القارئ في تخفيف المشدد, أو تشديد المخفف, أو إشباع في غير محله, وغيرها من الأخطاء المعلومة لدى القراء.

فصل: وقال في الدراسة: مبادئ علم التجويد: تعريفه: إعطاء كل حرف حقه ومستحقه. وحق الحروف: الصفات اللازمة التي لا تنفك عن الحروف كالجهر والرخاوة والإطباق ... إلخ. ومستحقها: الأحكام التي تنشأ عن تلك الصفات كالتفخيم والترقيق والإظهار والإخفاء والإدغام. وموضوعه: كلمات القرآن الكريم, وقيل والحديث والراجح الأول.

وغايته: صون اللسان من الخطأ في كتاب الله جل وعلا, والحصول على الخيرية, والفوز بسعادة الدنيا والآخرة. وفضله: من أشرف العلوم لتعلقه بأشرف كتاب وهو القرآن الكريم. ونسبته: أحد العلوم الشرعية لتعلقه بالقرآن الكريم. وواضعه: من الناحية: العملية: الرسول صلى الله عليه وسلم, لأنه نزل عليه القرآن مجودا وتلقاه صلى الله عليه وسلم, مجودا, وتلقاه الصحابة مجودا إلى أن وصل إلينا بالتواتر. والنظرية وهي وضع قواعده: قيل أبو الأسود الدؤلي, وقيل الخليل بن أحمد, وقيل أبو عبيد الله بن السلام, وقيل غير ذلك. واسمه علم التجويد. واستمداده مأخوذ من كيفية قراءة النبي صلى الله عليه وسلم, وأصحابه والتابعين ومن تبعهم من العارفين الحاذقين, رضي الله عنهم أجمعين .. إلى أن وصل إلينا بالتواتر. ومسائله: هي قواعده وقضاياه كأحكام النون الساكنة والتنوين, والنون

والميم المشددتين, والمدود ... إلخ. وحكمه: من الناحية العلمية: فرض كفاية, ومن الناحية التطبيقية: فرض عين على كل مسلم ومسلمة.

فقد أوردها جمال في التمهيد: ستة, ورتبها الحد والغاية والموضوع والفضل والأهمية والحكم, ولا أقول في ترتيبها, وذلك لأنه أوردها عشرة كاملة في الدراسة, ورتبها: الحد والموضوع والغاية والفضل والنسبة والواضع والإسم والإستمداد والمسائل والحكم.

قلت: فلو جعل (الواضع), تحت (الموضوع), أو (الموضوع) تحت (الواضع), وجعل (الفضل) تحت (النسبة), و(الإستمداد) تحت (الحكم), و(الغاية) تحت المبادئ كلها, و(الإسم) تحت (الحد), وفوق أحد (الواضعين أو الموضوعين), لكان أكمل ترتيب, وأجمل تبويب, وأما الحد فعلى مرتبة, فقد أتمها عشرة وأتى بها كاملة.

ولكن في ذكره (الأهمية), نظر!: وذلك إذا أراد به (الفائدة), لأنه لا فرق إذا بين (الغاية – و الأهمية الفائدة), وإلا فتكرار الترجمة في عنوانين مختلفين, وذلك قاله في التمهيد, فالمؤلف لم يراع المبادئ مراتبها في الإستحقاق على الترتيب, ولكن قد ناسب بعض المبادئ عنوانه, وأوفى لأكثرها حقها ومستحقها من البحث!.

فصل: وذكرها صلاح في العقد خمسة، ورتبها التعريف والغاية والحكم والفائدة والموضوع.

وذكر التعريف: "........... ومستحقه من الصفات اللازمة والعارضة" ففيه من الحشو ما لا يخفى على طالب، وذكر الغاية: "بلوغ الإتقان في تلاوة القرآن، أو: صون اللسان عن الخطأ في كتاب الله سبحانه. وقد ناسب كل عنوان مبدأه.

وذكرها القرشي في المتن: مبدءين ورتبهما الحكم والحد، وذكر في الحكم: أن: "والتجويد ليس بواجب ولا تكره قراءة القرآن بغير تجويد ......".

قلت: فانظر إلى القرشي هذا بما ذلت به قدمه في مثل هذا القول!!! "لا تكره قراءة القرآن بغير تجويد" ويا ليت شعري لو لم يقل بعد: "والمطلوب حفظ القرآن على الوجه الخالي من اللحن"، ثم لم يميز اللحن بأنواعه إذ اللحن جنس وتحته أنواعه. ثم قال فيما بعد: "ولا تعتبر القراءة للقرآن بغير تجويد لحنا" وقال: "ويحرم تعمد اللحن بقسميه في قراءة القرآن، سواء كان اللحن يحيل المعنى — وهو الجلي — ككسر التاء أو ضمها في {أنعمت} في سورة الفاتحة أو كان لحنا لا يحيل المعنى — وهو الخفي — ككسر الدال في {الحمد لله} في سورة الفاتحة.

وذكرها في الوافي في كيفية ترتيل القرآن الكريم ستة وحدها ورتب: الحد والموضوع والنسبة والواضع والفائدة والحكم.

ثم وفي تعريفه، إطناب وحشو، وذكر الفائدة أن: حسن الأداء وجودة القراءة الموصلان إلى رضى الله تعالى الذي يحقق سعادتي الدنيا والآخرة، وعصمة اللسان من اللحن في القرآن.

فصل: وذكرها الحصري الشيخ: عشرة كاملة من غير ذكر الإسم, وحدها ورتب: الحد, والموضوع والثمرة والفضل والنسبة والواضع والإستمداد والغاية والمسائل والحكم.

فترتيب الشيخ أيضا, ترتيبٌ: ما لو جعل (الواضع), تحت (الموضوع), أو (الموضوع), تحت (الواضع), و(الموضوع والحد), على مرتبة, و(النسبة) تحت (الموضوع أو الواضع), و(الفضل) تاليها, و(المسائل) تحت (الفضل), و(الحكم), تالي (المسائل), و(الإستمداد) عن (الحكم), و(الفائدة) ما الغاية عنده تحت الجميع, لكان أقرب وأحب, ولو كان عند غيره الغاية الصون, لإستحق المرتبة, والفائدة الثمرة الفوز الظفر, لإستحقت التالية.

وذكر الغاية: "الظفر بما أعده الله تعالى لأهل القرآن من الجزاء الأوفى والنعيم المقيم", والثمرة: "صون الكلمات القرآنية عن التحريف والتصحيف والزيادة والنقص".

قلت: فقد عكس الشيخ الأمر, وإن انفرد كلا بعنوان خلاف سعاد, فالغاية الصون, والثمرة الظفر, فلا يتحقق الثمرة إلا عن الغاية, فلعل الشيخ اعتبر (الثمرة) الصون!, ما الغاية, لكون الثمرة

لا يوصل إليها إلا بعد الحصول على الغاية, واعتبر (الغاية) الظفر!, ما الثمرة, لكون الغاية ترتجى الثمرة بعدها.

وأما عدم ذكر الشيخ الإسم: فلعله اكتفى بشهرته عن إيراده به, أو لعله نسيه, فلم يذكره, إذ لم يسبق المبادئ ذكرها بتعديد, وتحديد, أو لا يرى من حرج في عدم ذكر الإسم, والله أعلم.

وذكرها عزة عبيد دعاس في كتابه (فن التجويد): ستة, وحدها ورتبها: التعريف والموضوع والثمرة والحكم والفضل والآداب, ولكن في الأخيرين جعل العناوين: (فضل تلاوة القرآن, وآداب تلاوة القرآن).

فصل: وذكرها الحراني عشرة كاملة، وحدها ورتب: الحد والموضوع والثمرة والفضل والنسبة والواضع والاسم والاستمداد والحكم والمسائل.

فترتيب اليمني هذا ترتيب: ما لو جعل الاسم تحت الحد، والموضوع والواضع أحدهما تحت الآخر، وهما تحت الاسم، والنسبة تحت المصطلحين، والفضل تحتها، والمسائل عنه، والحكم على إثرها، والاستمداد يعقبها، والفائدة الثمرة الأخيرة، لكان أوضح وأصح. فالمؤلف لم يراع المبادئ مراتبها في استحقاقها على الترتيب.

وقد ناسب كل مبدأ عنوانه، سوى الثمرة، فإنه قال عنه: "صون اللسان عن اللحن والخطأ في كتاب الله تعالى .... ثم الفوز بسعادة الدنيا والآخرة ....

فإنما الصون غايته، والفوز ثمرته، فمدءان في مبدأ، وقد أسبقت القول في سعاد عن مثل هذا القول.

فصل: وذكرها قمحاوي في برهانه: وأكملها عشرة, وناسب كل مبدإ عنوانه, وحدها ورتب: التعريف والحكم والموضوع والفضل والواضع والفائدة والإستمداد والإسم والمسائل والغاية.

فالمؤلف لم يراع المبادئ مراتبها في الإستحقاق على الترتيب, فترتيبه التعريف ثم الحكم ترتيب, وثم الموضوع ترتيب آخر, ولو جعل الواضع تحت الموضوع أو الموضوع تحت الواضع, والواضع تحت الحكم, لكان ترتيب آخر أيضا, والأولى له التعريف ثم الإسم ثم أحد الواضعينِ ثم الآخر, ثم الفضل ثم المسائل ثم الحكم ثم الإستمداد ثم الغاية ثم الفائدة.

وذكرها القطبي في المفيد: ثلاثة: وحدها ورتب: التعريف والحكم والمنزلة والغاية.

فصل: وذكرها معبد الملخص: ثمنية, وحدها ورتب: الحد والحكم والموضوع والثمرة والواضع والإستمداد والغاية والفضل, وفعل بين الثمرة والغاية فعل الحصري تماما.

فالمؤلف على أنه لم يتمها عشرة, فلم يناسب كل مبدإ عنوانه!, وعلى الرغم من عدم مناسبة كل مبدإ عنوانه!, فلم يراع المبادئ مراتبها في استحقاقها على الترتيب, فضلا من أن يوفها لها حقها ومستحقها من البحث!, فعلى الرغم من عدم الإتمام, ومن عدم المناسبة, لو جعل الحد ثم أحد الموضوعينِ ثم الآخر, ثم الفضل ثم الحكم ثم الإستمداد ثم الغاية, لكان المنظر أحسن, والمقمر أبين.

وذكرها البدوي: خمسة: ورتبها: الحد والحكم والموضوع والفضل والغاية, فالمؤلف لم يتم المبادئ عدتها العشرة, ولكن قد ناسب كل مبدإ من المبادئ الخمسة عنوانها, ولم يراع المبادئ مراتبها في استحقاقها على الترتيب, فجعله الحد أولا على المرتبة, ولو جعل الموضوع ثانيا ثم الفضل ثالثا ثم أسرد الترتيب, لكان الغرس أثمر.

فصل: وذكرها الطويل في كتابه وأكملها عشرة, ولكن لم يذكر الغاية منها, وذكر الثمرة: "صون اللسان عن اللحن ... إليه, وحدها ورتب: التعريف والإسم والنسبة والموضوع والثمرة والفضل والإستمداد والمسائل والحكم والواضع.

فلم يراع المبادئ مراتبها في استحقاقها على الترتيب, على رغم من عدم مناسبة كل مبدإ عنوانه, فجعله التعريف ثم الإسم: فعلى الترتيب, ولو جعل أحد الموضوعينِ تحت الإسم ثم الآخر, ثم

النسبة والفضل تحتها, ثم المسائل ثم الحكم, ما قد صنع الترتيب, والإستمداد يليه, ثم الثمرة, كان أثمر.

والمرصفي: ذكرها وأكملها عشرة, ولم يذكر الغاية منها عنوانها, وذكرها ثمرةً, وحدها ورتب: الحد والموضوع والثمرة والفضل والنسبة والواضع والإسم والإستمداد والحكم والمسائل.

هذا: فلم يراع لكل مبدإ عنوانه!, ثم وعلى الرغم من عدم المراعاة, فلم يراع المبادئ مراتبها في استحقاقها على الترتيب, فالحد على المرتبة, ثم ولو لم يذكر الإسم تحت الحد ما الأحسن, فذِكْره الموضوع تحت الحد ليس فيه مانع من حسنه, إذ الموضوع أو الواضع تالٍ للإسم في مرتبته لا سيما حيث لم يُذكر الإسم, على الرغم من أنه قد ذكر, فلو سار على ترتيبه ما: الحد ثم الموضوع, فرتب الواضع بعده, ثم الإسم ثم النسبة ثم الفضل ثم المسائل ثم الحكم ثم الإستمداد ثم الثمرة, لكان أظهر.

فصل: وذكراها في السؤال والجواب عشرة: وبزيادة مبدأ واحد, ما الشرف, وحداها ورتبا: الحد والموضوع والثمرة والنسبة والفضل والواضع والإسم والإستمداد والحكم والمسائل والشرف.

وقد ناسبا كل مبدأ عنوانه سوى الثمرة حيث قالا فيه: "صون اللسان عن الخطأ أو اللحن في ترتيل القرآن الكريم, وحسن الأداء الموصلين إلى رضا رب العالمين الله تبارك وتعالى بحيث يتحقق للقارئ الفوز والسعادة في الدارين الدنيا والآخرة.

ولم يراعا المبادئ مراتبها في استحقاقها على الترتيب, وذلك ظاهر.

هذا: وقد أطنبا في الموضوع حيث قالا: " كلمات القرآن الكريم من حيث إحكام حروفها وإتقان النطق بها, وبلوغ العاية في تحسينها وإجادة التلفظ بها على حال صيغتها هيئتها من غير إسراف ولا تعسف ولا تكلف لأن التجويد حلية التلاوة وزينة القراءة ومن يقرأ مجودا مصححا كما أنزله الله تعالى فإن الآذان تتمتع بسماعه والقلوب تخشع لتلاوته والجوارح تتأثر به.

وأوفيا عنوان الإسم حقه ومستحقه من البحث: حيث قالا: له أسماء كثيرة أشهرها (علم التجويد), وقد يقال فن التجويد, لأن الفن من الشيء هو النوع منه, والتجويد نوع من العلوم الشرعية, ويسمى (وصف القراءة) و(علم التلقين), لأنه لابد فيه من المشافهة على أيدي الشيوخ المهرة, حيث يأخذ القارئ من المقرئ مباشرة عن طريق التلقي والتوجيه, لما فيه من أعظم الأثر في تقويم اللسان وتمرينه على القراءة السليمة, ولأن فيه ما لا يعرف إلا بالمشافهة, كإخراج الغنة كاملة في مخرجها, والتفخيم والإقلاب والإخفاء والإطباق ودرجات الإمالة والتسهيل والروم ونحو ذلك.

فصل: وذكرها في الرائد ستة: وحدها ورتب: الحد والحكم والموضوع والفضل والغاية والفائدة, وناسب كل مبدإ عنوانه, ولكن لم يكمل العدة عشرة, ولم يراع المبادئ مراتبها في الإستحقاق على الترتيب, فالحد على المرتبة, والغاية والفائدة كلاهما على مراتبَيهما, ولو ذكر الموضوع تحت الحد, والفضل تحت الموضوع, وفوق الحكم, لكان أجلى.

وذكرها في العميد ستة: وحدها ورتب: الحد والموضوع والنسبة والواضع والفائدة والحكم, وقد ناسب كل مبدإ عنوانه, غير أنه فعل في الفائدة فِعل سعاد, وأطنب في ذلك.

فالحد على مرتبته, ثم الموضوع أيضا على مرتبته, ولو ذكر الواضع ثم الحكم تحت الموضوع, وجرى على الترتيب, فيكون: الحد ثم الموضوع, ولا أقول أو الواضع, ثم أحدهما, إذ قدم أحدهما, ثم الواضع, ثم النسبة ثم الفائدة, لَما يبقى أدنى مشكل.

وذكرها أبو شادي: وأكملها عشرة, وحدها ورتب: الحد والإسم والموضوع والثمرة والنسبة والواضع والمسائل والفضل والإستمداد والحكم.

وقد ناسب كل مبدإ عنوانه سوى الثمرة, حيث قال: رابعا ثمرته: صون اللسان عن اللحن – وهو الميل عن الصواب – عند قراءة القرآن لكي ينال القارئ رضا ربه وتتحقق له السعادة في الدنيا والآخرة.

ولم يراع المبادئ مراتبها في استحقاقها على الترتيب.

وذكرها عطية خمسة: وحدها ورتب: الحد والغاية والموضوع والفضل والإستمداد, وأطنب في الحد, وصنع في الغاية صنيع سعاد, فلم يراع لكل مبدإ عنوانه, ولا للمبادئ مراتبها في الإستحقاق على الترتيب, فالمبادئ كلها على المرتبة, إلا الغاية, فلو أخّرها تحت المبادئ كلها, لكان حكمه أنفذ.

فصل: وذكر النجار منها ثلاثة: ما: الحد والغاية والحكم. فقال: علم يعرف به إعطاء كل حرف حقه ومستحقه, من الصفات والمدود وغير ذلك, كالترقيق والتفخيم ونحوهما, وغايته: بلوغ النهاية في إتقان لفظ القرآن, على ما تلقى من الحضرة النبوية الأفصحية, وقيل غايته: صون اللسان عن الخطإ في كتاب الله تعالى. [قلت: وعسى أن يكون المعنى واحدا], وحكمه: لا خلاف في أنه فرض كفاية, والعمل به فرض عين, على كل مسلم ومسلمة من المكلفين.

قال الشارح: تكلم المؤلف – رحمه الله تعالى – في مقدمته هذه: عن مبادئ التجويد, لكنه اقتصر على ذكر ثلاثة منها, وترك باقيها, فبين الحد أي التعريف, والثمرة, وحكم الشارع فيه, وبين أن حكم علمه فرض كفاية, وأن العمل به فرض عين, على كل من يقرأ شيئا من القرءان الكريم, وتوضيح هذا: أنه يجب على القارئ وجوبا عينيا شرعيا العمل بأحكام التجويد بمراعاة مخارج الحروف, وصفاتها التي تحفظ الحروف من تغير معناها, ومن اختلاطها بغيرها, فهذا مطلوب طلب وجوب وجوبا شرعيا, وهو فرض عين, وأما الأحكام التي تزين الحروف فواجب مراعاتها وجوبا صناعيا, وهي مطلوبة طلب استحباب شرعا, لأنها ليست كتلك الأحكام التي تحفظ مبني الحروف, ومعانيها, ومن أراد أن يعلم من هذه المسئلة أكثر من هذا الذي ذكرناه هنا, فليرجع إلى كتابنا: (روح التأييد في علم التجويد) الذي هو أهم مرجع لهذا الشرح, والدليل على أن التجويد مطلوب: قوله – تعالى – {ورتل القرآن ترتيلا}, وجاء عن علي – رضي الله عنه, أنه سئل عن قوله – تعالى – (ورتل القرآن ترتيلا), فقال: الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف.

فنذكر هنا بقية المبادئ العشرة تتميما للفائدة, فأقول: وموضوعه الكلمات القرآنية من حيث أحكام حروفها وإتقان النطق بها. ونسبته لغيره من العلوم الشرعية والعربية: أنه فن من فنون العلوم

المتعلقة بالقرآن الكريم, وهو أيضا من علوم اللغة العربية, وكان الأولون يذكرونه في كتب اللغة, ثم لشدة احتياج القارئ إليه أفردوه بالتأليف, كما أفردوا علم الميراث بالتأليف, مع كونه داخلا في ضمن الفقه. وواضعه من ناحية العمل: هو رسول الله محمد – صلى الله عليه وسلم – وأما واضعه من ناحية قواعده: فأئمة القراءة. وفضله: أنه من أشرف العلوم لتعلقه بالقرآن الكريم. واستمداده من قراءة النبي صلى الله عليه وسلم, ثم من قراءة الصحابة والتابعين وأتباعهم, واسمه علم التجويد, ومسائله قواعده الكلية, مثل: كل نون ساكنة وقع بعدها حرف من حروف الإظهار يجب إظهاره. وأركان التجويد أربعة: الركن الأول: معرفة مخارج الحروف. الركن الثاني: معرفة صفاتها. الركن الثالث معرفة ما يتجدد لها من الأحكام بحسب التركيب. الركن الرابع رياضة اللسان بكثرة التكرار والأخذ من أفواه المشايخ العارفين به.

تنبيهان: أولهما – أن التعريف المناسب للتجويد: هو أن يقال: إنه إعطاء الحروف حقها ومستحقها, وإخراجها من مخارجها الصحيحة بلا تكلف, أو هو إقامة مخارج الحروف, والمحافظة على صفاتها, فهذان التعريفان أشمل وأخصر وأنسب من التعريف الذي ذكره المؤلف.

وثانيهما – أن هذا التعريف الذي ذكرناه, هو: تعريف التجويد من حيث العمل, أما تعريفه من حيث العلم, فهو: علم يعرف به إخراج كل حرف من مخرجه وإعطاؤه حقه ومستحقه, أو, هو: علم يعرف به تصحيح كيفية النطق بالحروف العربية وتزيينها.

قلت: وقول الشارح: أن: (ومسائله قواعده الكلية, مثل: كل نون ساكنة وقع بعدها حرف من حروف الإظهار يجب إظهاره), فقوله: (حرف من حروف الإظهار), صوابه: أن يقول: حرف من حروف الحلق, وقوله أيضا: (يجب إظهاره), صوابه: أن يقول: يجب إظهارها أي النون الساكنة, لأن الحكم عليها لا على غيرها, وذلك إن أراد بضمير (إظهاره), أن يعود إلى حرف الإظهار, لا إلى النون الساكنة, لأن الحرف يجوز فيه التأنيث والتذكير, ومع ذلك: فإذ ذكر النون ووصفه بالساكنة, فلا يجوز فيه إذا التذكير بل التأنيث وحده, إذ قد يلتبس الأمر ويشكل.

قلت: فقد حاولت في أن أكشف عن كيف بعض القوم يذكر الثمرة: صون اللسان عن اللحن, مع أنه الغاية ؟! فلم أجد أي موجود, سوى ما أسلفت ذكره, فالحق أن الغاية لابد أن تكون من العلم, وهي بمعنى المنتهى والأقصى, ويقابلها المبدأ, وصون اللسان عن اللحن لا شك في أنه غاية العلم, فإلم يكن الغاية فليس للعلم غاية, ما لا يمكن تصور ذلك ألبتة, والفوز بسعادة الدارين, ما هو في معنى رضى الله, ليس من العلم, وإذا لم يكن الفوز الثمرة, فأي ثمرة للعلم؟! قال الإمام: "ولا أعلم سبباً لبلوغ نهاية الإتقان والتجويد، ووصول غاية التصحيح والتشديد، مثل رياضة الألسن، والتكرار على اللفظ المتلقى من فم المحسن، وأنت ترى تجويد حروف الكتابة كيف يبلغ الكاتب بالرياضة وتوقيف الأستاذ، ولله در الحافظ أبي عمرو الداني رحمه الله حيث يقول: "ليس بين التجويد وتركه، إلا رياضة لمن تدبره بفكه", فلقد صدق وبصر، وأوجز في القول وما قصر, فليس التجويد بتمضيغ اللسان، ولا بتقعير الفم، ولا بتعويج الفك، ولا بترعيد الصوت، ولا بتمطيط الشد، ولا بتقطيع المد، ولا بتطنين الغنات، ولا بحصرمة الراءات، قراءة تنفر عنها الطباع، وتمجها القلوب والأسماع، بل القراءة السهلة العذبة الحلوة اللطيفة، التي لا مضغ فيها ولا لوك، ولا تعسف ولا تكلف، ولا تصنع ولا تنطع، لا تخرج عن طباع العرب ولا عن كلام الفصحاء بوجه من وجوه القراءات والأداء".

فصل: لم يجئ في كثير من الأمهات من المبادئ إلا شيء يسير, وربما جاء ذكر العلم حقيقته لا غير, فضلا من أن تذكر العشرة أو تزاد على ذلك, بل؛ وحتى الإمام نفسه في كتبه كلها, إلا بعبارة أخرى, وبأسلوب ليس بأحرى.

قال الداني في التحديد في باب ذكر البيان عن معنى التجويد وحقيقة الترتيل والتحقيق وما جاء من السنن والآثار في الحث على استعمال ذلك والأخذ به: "اعلموا – أيدكم الله بتوفيقه – أن التجويد مصدر جودت الشيء, ومعناه انتهاء الغاية في إتقانه، وبلوغ النهاية في تحسينه، ولذلك يقال: جود فلان في كذا، إذا فعل ذلك جيداً، والاسم منه الجودة, فتجويد القرآن هو إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها مراتبها، ورد الحرف من حروف المعجم إلى مخرجه وأصله وإلحاقه بنظيره وشكله، وإشباع لفظه، وتمكين النطق به على حال صيغته وهيئته من غير إسرافٍ ولا تعسفٍ، ولا إفراطٍ ولا تكلفٍ، وليس بين التجويد وتركه إلا رياضة من تدبره بفكه.

قال الإمام في النشر عن نفسه وعن الداني: "ولا أعلم سببا لبلوغ نهاية الإتقان والتجويد, ووصول غاية التصحيح والتسديد, مثل رياضة الألسن, والتكرار على اللفظ المتلقى من فم المحسن, وأنت ترى تجويد حروف الكتابة كيف يبلغ الكاتب بالرياضة وتوقيف الأستاذ, ولله در الحافظ أبي عمرو رحمه الله, حيث قال: "ليس بين التجويد وتركه إلا رياضة مَن تدبره بفكه" ... .

وقال:–

1) وَهوَ إِعْطَاءُ الْـحُرُوفِ حَقَّهَا + مِـــــــنْ صِفَةٍ لَهَا وَمُستَحَقَّهَا

2) وَرَدُّ كُـــــــــلِّ وَاحِدٍ لأَصْلِهِ + وَالـــــــــلَّفْظُ فِي نَظِيْرِهِ كَمِثْلِهِ

3) مُكَمِّلاً مِـــنْ غَيْرِ مَا تَكَلُّفِ + بِالـلُّطْفِ فِي النُّطْقِ بِلاَ تَعَسُّفِ

4) وَلَيْسَ بَـــــيْنَهُ وَبَـــيْنَ تَرْكِهِ + إلاريـــــــــــــاضة امرئ بفكه

وقال الإمام في التمهيد: في فصل: فيما يستفاد بتهذيب الألفاظ وما تكون الثمرة الحاصلة عند تقويم الألفاظ: "اعلم أن المستفاد بذلك حصول التدبر لمعاني كتاب الله تعالى, والتفكر في غوامضه والتبحر في مقاصده وتحقيق مراده – جل اسمه – من ذلك, فانه تعالى قال: {كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولو الألباب}, وذلك أن الألفاظ إذا أجليت على الأسماع في أحسن معارضها وأحلى جهات النطق بها, حسب ما حث عليه رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بقوله: [زينوا اللقرآن بأصواتكم] – كان تلقي القلوب وإقبال النفوس عليها بمقتضى زيادتها في الحلاوة والحسن على ما لم يبلغ ذلك المبلغ منها, فيحصل حينئذ الامتثال لأوامره والانتهاء عن مناهيه والرغبة في وعده والرهبة من وعيده والطمع في ترغيبه والارتجاء بتخويفه والتصديق بخبره والحذر من إهماله ومعرفة الحلال والحرام, وتلك فائدة جسيمة ونعمة لا يهمل ارتباطها إلا محروم, ولهذا المعنى شرع الإنصات إلى قراءة القرآن في الصلاة وغيرها, وندب الإصغاء إلى الخطبة في يوم الجمعة, وسقطت القراءة عن المأموم ما عدا الفاتحة, ومن أجل ذلك دأب الأئمة في السكوت على التام من الكلام, أو ما يستحسن الوقف عليه, لما في ذلك من سرعة وصول المعاني إلى الأفهام, واشتمالها عليها بغير مقارعة للفكر ولا احتمال مشقة لا فائدة فيها غير ما ذكرناه, وبالله التوفيق".

قلت: وتعبير الإمام عن الفائدة الثمرة ب"حصول التدبر لمعاني كتاب الله تعالى والتفكر في غوامضه والتبحر في مقاصده وتحقيق مراده – جل اسمه ... كان تلقي القلوب وإقبال النفوس عليها بمقتضى زيادتها في الحلاوة والحسن, على ما لم يبلغ ذلك المبلغ منها, فيحصل حينئذ الامتثال لأوامره والانتهاء عن مناهيه والرغبة في وعده والرهبة من وعيده والطمع في ترغيبه والارتجاء بتخويفه والتصديق بخبره والحذر من إهماله ومعرفة الحلال و الحرام" تعبير حسن, إذ هو السعادة في الدنيا, ومن ثَمَّ يرتجى الفوز الظفر بالتي في الدار الآخرة.

وقال فيه: في الباب الثاني في معنى التجويد ... تحت القول السابق ذكره: "أما التجويد فهو مصدر من جود تجويدا إذا أتى بالقراءة مجودة الألفاظ, بريئة من الجور في النطق بها, ومعناه انتهاء

الغاية في إتقانه وبلوغ النهاية في تحسينه, ولهذا يقال جود فلان في كذا, إذا فعل ذلك جيدا, والاسم منه الجودة.

فالتجويد هو حلية التلاوة وزينة القراءة وهو إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها مراتبها ورد الحرف إلى مخرجه وأصله وإلحاقه بنظيره وشكله وإشباع لفظه وتلطيف النطق به على حال صيغته وهيئته من غير إسراف ولا تعسف ولا إفراط ولا تكلف. انتهى.

وأبيات الإمام في التعريف: صياغة شعرية لما قاله من قبل في النشر, ومن قبل ذلك في التمهيد, وقد سبق ما في التمهيد, وأما ما في النشر, فقال: "فالتجويد هو حلية التلاوة وزينة القراءة وهو إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها مراتبها ورد الحرف إلى مخرجه وأصله وإلحاقه بنظيره, وتصحيح لفظه وتلطيف النطق به على حال صيغته, وكمال هيئته, من غير إسراف ولا تعسف ولا إفراط ولا تكلف.

وقد يعتبر تعريف الإمام هذا, تعريفا قديما, إذ ذكره الداني في التحديد, ونقله كثير ممن جاء بعده من المؤلفين في العلم, ولكن صدور بعض المؤلفات القديمة في القراءة, كشف عن: أن التعريف كان معروفا قبل الداني عند بعضهم, حيث أورده العماني, في الكتاب الأوسط, في علم القراءات, في باب التجويد والحث عليه, وقد يكون التعريف من صياغة أبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعي, وذلك حيث أورده الأندرابي في (الإيضاح في القراءات) منسوبا إليه, وذلك في قوله: "وقال الشيخ أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي رحمه الله: "التجويد أفضل من الجوهر, وأعز عند العلماء من الكبريت الأحمر, وهو حلية التلاوة وزينة القراءة, وهو إعطاء الحروف حقوقها, وترتيبها مراتبها, ورد الحرف من حروف المعجم إلى مخرجه .... .

فصل: وإتمام المبادئ عدتها عشرة: ليس بواجب شرعي, ولا صناعي, حتى يعتبر ذاكرها على عدةٍ دون العشرة, مخطئا أو خاطئا, وآثما, أو يعاتب على ذلك عند القوم, ولذا قالواْ: "... والبعض بالبعض اكتفى + ... , ولكنه مستحب صناعي, يحمد فاعله ويستحق الثناء على ذلك عندهم, وكذلك المبادئ ذكرها على الإطلاق, أعني عشرة كانت أو دونها أو ما فوقها.

وأما مناسبة المبدإ عنوانه: أو ما في المعنى, ما من كمناسبة الموضوع عنوانه, فأكاد أقول بوجوبه وجوبا صناعيا, لا يعتبر فاعله مخطئا أو خاطئا وآثما, ولكن يعاتب على العدم من ذلك عند القوم, وممكن وجود قائل بوجوبه وجوبا شرعيا.

وأما مراعاة المبادئ مراتبها في الإستحقاق على الترتيب: فليس بواجب شرعي أيضا, ولا صناعي, فيعتبر مؤلف على العدم من ذلك, مخطئا أو خاطئا وآثما, أو يعاتب عند الناس, ولكنه مستحب صناعي, من باب محسنات العناوين ترتيبها, فيحمد فاعله ويستحق الثناء على الفعل.

وأما إيفاء المبادئ حقها ومستحقها من البحث: فليس بواجب شرعي ولا صناعي, ولكن مستحب صناعي, ومن محسنات البحوث.

هذا: واخترت للمبادئ مراتبها في استحقاقها على الترتيب: ما على هذا التحديد: (الحد والإسم و(الموضوع والواضع أو [الواضع والموضوع]) والنسبة والفضل والمسائل والحكم والإستمداد والفائدة), وهو في رأي, وذلك أن الحد: يعتبر من أول المبادئ, إن لم يكن أولها, وهو أول العلوم في الدراسة والبحث لا في الوضع, فاستحق من ذلك أن يكون من أول المبادئ, والمبادئ أول الموضوعات في العلم.

والإسم: أعتبره تالي الحد, وقد يعتبر فوق الحد, والحد تاليه أو ما في معنى تاليه, وذلك أن الإسم: يطلق لمعان, ما منها: ذات الشيء, أو نفسه أو عينه, والإسم من أركان تمييز الشيء من غيره, وحتى الحد نفسه لا يعتبر إلا بعد الإسم, فلا يحد شيء قبل تسميته, فالإسم قد يسبق الحد من وجه, وقد يكون أول المبادئ من وجه, وقد يسبقه مبدأ, فيكون من أول المبادئ.

والموضوع: تحت الإسم, لأن في الإسم ذكره إشعار ما للموضوع, والواضع تحت الموضوع, إذ في معنى الموضوع, فما من موضع إلا وله موضوع, ولا من موضوع إلا وله واضع, أو الواضع تحت الإسم, والموضوع تحت الواضع, لكون الواضع فاعل الموضوع.

هذا: وقلت (في الإسم ذكره إشعار ما, للموضوع), وذلك قد جرى من عادة بعض المؤلفين, في عنوان كتبهم في العلم, من الإشعار أو ما في معنى الإشعار.

هذا: وجاء في عنوان تحفة الأطفال للشيخ سليمان بن محمد الجمزوري: تحفة الأطفال والغلمان في تجويد القرآن, وفي عنوان الميزان: الميزان في أحكام تجويد القرآن, وفي عنوان سعاد: تيسير الرحمن في تجويد القرآن, وفي عنوان المنير: المنير الجديد في أحكام التجويد, وفي عنوان قمحاوي: البرهان في تجويد القرآن, وفي الحصري الشيخ: أحكام قراءة القرآن الكريم, وفي سلام: إحكام الأحكام في تجويد القرآن.

والنسبة تحت أحد الموضوع والواضع, وذلك لما تميز بالحد والإسم والموضوع, ما الواضع في معناه, حسن أن يذكر نسبته من العلوم, هل مستقل بذاته, وليس مستمدا من غيره من العلوم, أم قائم بغيره ومستمد منه؟.

والفضل تحت النسبة: لأن ذكر النسبة يستدعي الذاكر أن يرتب الفضل بعدها, فما بعد التباين إلا المنزلة ما الفضل, ولولا ذكر النسبة لما توقع في الخاطر شيء من ذكر الفضل, فذكر النسبة أولى من الفضل, ويكفي ذكر النسبة من ذكر الفضل, ما لا يغني ذكر الفضل عن ذكر النسبة.

والمسائل تحت الفضل: لأنها القواعد, فاستحقت أن تكون فوق الحكم, فالمسألة قبل الحكم عليها, ولا من حكم قبل المسألة, والإستمداد عن الحكم, إذ بذلك يعلم ما يستمد وما لا يستمد, وإلا فقد يستمد ما لا يستمد, ولا سبيل للحكم عليه, وهذا من عبارة, وأما من عبارة أخرى فقد يسبق الإستمداد الحكم, بل ويسبق المسائل ويسبق أيضا الحد, وسأذكرها لك إن شاء الله تعالى, في الرأي الآخر.

والفائدة: بأي اعتبار كانت, تحت العشرة هذه, وذلك واضح وضوح الشمس في وقت الضحى, فباعتبار صون اللسان ما الغاية, كان آخر العلم حسى, وباعتبار الفوز الظفر ما الثمرة عندنا, كان آخر العلم أيضا ولكن معنى.

فصل: أنهاها بعضهم إلى خمسة عشر مبدأ, وحدها ورتبها على هذا الترتيب, وهو: التاريخ والإسم والواضع والموضوع والإستمداد والمسائل والتعريف والتلخيص والتقسيم والحكم والمنزلة والإنفراد والغاية والفائدة والأئمة. وقد نظمتها.

1) مبادئ الرجال خمسة عشر + على الذي يختاره بـــــعض ذكر

2) فهي على الترتيب في كتابه + منظومة منثورة فـــــــــجئ به

3) تاريخه وإسمه والــــــواضع + موضوع الاستمداد حيث جامع

4) مسائل والحد والـــتلخيص + والانقسام الحكم ما الـــبصيص

5) ومنزل ومــــن هنا إلى هنا + وفـــــــــائد وقومه أهل هَنى

واخترت لها مراتبها أيضا في استحقاقها على الترتيب: ما على هذا التحديد, (التاريخ والإسم والواضع والموضوع والإستمداد والمسائل والتعريف والتلخيص والتقسيم والحكم والمنزلة والإنفراد والغاية والفائدة والأئمة), وهو رأيٌ آخر, وذلك: أن كل شيء ما خلا الله سبحانه وتعالى, لابد له من تاريخ, عُلم أم لم يُعلم, والله سبحانه وتعالى شيء, لأنه مخبر عنه, وموجود لا من واجد, ولا هو واجد نفسه, والتاريخ جملة الأحوال والأحداث التي يمر بها كائن ما, من مبدإ أمره إلى الوقت المحاضر, والتطورات التي قطعها في مراحل إلى الإنقضاء أمره, أو الزمن المعاصر, فتسجل وتذكر, فالأحوال والأحداث والأزمان والأوقات والتطورات والمراحل وما في المعنى كلها مخلوقة, وخالقها هو الله, فالله منزَّه عنها, وغني بنفسه عنها, فالتاريخ يستحق أن يكون أولا من وجه.

والإسم تحت التاريخ, لأن التاريخ قد يسبق الإسم من وجه, فاعتبرتُه, وقد يسبق الإسمُ التاريخَ من وجه آخر, لا سيما من وجه الدراسة, فمعتبر أيضا.

والواضع تحت الإسم: وعلمتَ أن الواضع قد يسبق الإسم من وجه ما هو واضح, لأن الإسم قد يتأخر عن الوضع, ولا من وضع إلا وله واضع, ولكن إعتباري من حيث الدراسة, فقدمت الإسم على الواضع, تبصرة للمبتدئ, وتذكرة للمنتهي.

والموضوع تحت الواضع: على أن الموضوع قد يعتبر مسبقا للواضع, ولكن من وجه, فلم أعتبره, وإنما اعتبرت من حيث الدراسة وجهها, فلا من موضوع إلا وله واضع, وقد يوجد واضع وليس له موضوع.

والإستمداد تحت الموضوع: إذ الموضوع المستمَدّ له, أو في معنى المستمَدّ له, فلا يستمد إلا للموضوع, والمسائل ما في معنى الموضوع من وجه, تحت الإستمداد, إذ هي ما يستمد, أو في معنى ما يستمد, فلا يستمد إلا المسائل, والتعريف تحت المسائل: إذ بالمسائل يحد جمعا ومنعا, والتلخيص تحت الحد: لأنه يشهد للحد صدقه, وبيّنةٌ له, ويمين على من أنكر, والتقسيم تحت التلخيص: لأنه قسيمه, ومن ضربيه, ومدرجه, ولا يليق به من المبادئ سوى التلخيص, فاستحق المرتبة, والمبدءان قد يعتبر أنهما في معنى الحد, وقد يعتبر التقسيم في معنى التلخيص, ما قد يعتبر التلخيص في معنى الحد, والإنصاف اعتبار كل في حد ذاته مبدأ بمرتبته, وإنما اعتبرت الإدراج في المعنى, لتقريب الحكم منه, فالحكم تحت الحد أو ما في المعنى, إذ بذلك يثبت الحكم, وقد علمتَ أن الحكم قد يسبق الحد, وذلك من وجه, وإنما اعتبرتُ الحكم تحت الحد أو ما في المعنى, من حيث التدريس, فالحد أولى وأقوى أن يدرس قبل حكم, فلا جدوى للحكم قبل الحد!, وذلك في حال اجتماعهما, وإلا فالحكم آكد من الحد.

والمنزلة تحت الحكم: لأن ذكر الحكم يستدعي أن يرتب المنزلة بعده, وذلك من وجه, فما الحكم من الوجه إلا الفضل ما المنزلة, ولولا ذكر الحكم لما كاد أن يتوقع في الخاطر شيء من ذكر

المنزلة, فذكر الحكم أولى وآكد من ذكر الفضل, ويكفي ذكر الحكم نفسه وحدا من ذكر المنزلة, ما لا يغني ذكر الفضل عن ذكر الحكم!.

والإنفراد تحت المنزلة: لأنه قد يكون في معنى من معانيها, وذلك من وجه, وليس له في المبادئ ما يكاد يكون قسيما له سوى المنزلة, والغاية تحت الإنفراد: لأنه كاسمه, وذلك باعتبار الصون, لأنه آخر العلم حسى, أعني تطبيقا, والفائدة الثمرة تحت الغاية: وذلك باعتبار الفوز الظفر عندنا, إذ هو آخر العلم أيضا, ولكن معنى, ولا أعني به نظريا, والأئمة تحت الفائدة: والمبادئ الخمسة عشر هذه, وذلك واضح وضوح الشمس في وقت الضحى, والبدر في الليل إذا سجى, ولأنها في تزائد, وحافظة العلم.

فصل: وقد زاد البعض أيضا في كتاب من الكتب التي ذكر الخمسة عشر فيها على الخمسة عشر, ومبدأ في حشوها: وهو الكتاب هذا, فزاد عليها ما زاد, حتى أنهاها إلى أحد وعشرين مبدأ, وهو خمسة مبادئ, وذلك في قوله حيث قال: "قلت: وأرى فيما أرى والله أعلم: أن لو زيد عليه: ذكر (مراتب العلم), و(كتب العلم), و(أعضاء آلة النطق), و(مصطلحات عناوين العلم), و(الفرق بين العلم وسائر العلوم التسعة, أو السبعة), و(الفرق بين مصطلحات العلم), لكان من أحسن ما ينبغي, فتصير مبادئ العلم: أحد وعشرين مبدأ, وسأجيء بها إن شاء الله تعالى.", وحدها ورتبها على هذا الترتيب, وهو: التاريخ والإسم والواضع والموضوع والإستمداد والمسائل والتعريف, و(ذكر أعضاء آلة النطق), والتلخيص والتقسيم والحكم والمنزلة والإنفراد والغاية والفائدة والأئمة, و(مراتب العلم), و(مصطلحات عناوين العلم), و(كتب العلم), و(الفرق بين العلم وسائر العلوم التسعة, أو السبعة), و(الفرق بين مصطلحات العلم), وزاد مبدأين, تحت المبادئ في غير الموضع, وهو الموضع هذا, وحدهما ورتبهما على الترتيب, وهما: (ذكر قواعد العلم), و(ذكر أصول العلم), ويتم المبادئ ثلاثة وعشرين مبدأ.

واختياري لها مراتبها أيضا في استحقاقها على الترتيب, الإختيار السابق للخمسة عشر السابق ذكرها, وأزيد بأن: جعلت أعضاء الآلة تحت التعريف, لتعلقها بإنتاج الصوت, والصوت

أصل الحرف, والحرف يتعلق بذكره اصطلاح (مخرج الحرف), واصطلاح (حق الحرف), واصطلاح (مستحق الحرف), وهي من متعلقات التعريف, وذكر الحق والمستحق من مصطلحات التعريف التي لا يستغنى عنها بغيرها, ومن أهمها وأكثرها تدورا, والتي منها لا يتأتى لتعريف العلم أن يخلو منه, ولا يمكن تصوره دونه.

ومراتب العلم تحت الأئمة: لأنه كموضوع من موضوعات العلم, فاستحق التأخير من جهة المبادئ, والتقديم من وجهة الفروع, وهو أقرب إلى المبادئ من قربه إلى الفروع, ولذا لاصق المبادئ ولم يلاصق الفروع, و(مصطلحات العناوين), تحت المراتب: لاشتماله جميع العلم من حيث عناوينه مصطلحاتها, وحتى المراتب نفسه مصطلحاته, فاستحق بذلك المرتبة, و(كتب العلم), ما أعتبرتها مصادري, مقدَّمةً, وفي اعتبار مأخرة, ولكني على التقديم, فتحت المصطلحات: لاشتمالها العلم وحتى المصطلحات نفسها, وهي أوعية العلم, و(الفرق بين العلم وسائر العلوم التسعة, أو السبعة), تحت الكتب: لأن العلوم لها كتبها, وكثير من كتب العلم تشرب بها علما أو ما في المعنى من العلوم, فاستحق بهذا المرتبة, و(الفرق بين مصطلحات العلم) تحت (الفرق بين العلم وسائر العلوم التسعة, أو السبعة): لأنه أقرب إلى العلم موضوعاته من قربه إلى المبادئ, و(ذكر قواعد العلم) تحت (الفرق بين مصطلحات العلم), لأنه دونه في الأهمية عند الطالب, إذ المطلوب حفظها وتطبيقها على ما هي عليه, وإن لم يعرف القواعد, ولا جدوى لحفظ القواعد من غير تطبيقها على ما هي تصير إليه, و(ذكر أصول العلم) تحت (القواعد): لكونها في معناها: وذلك واسع وواضح.

فصل: وليست المبادئ العشرة تلك, ولا الخمسة العشر هاتيك, ولا عشرة غير تلك العشرة, ولا ما دون ذلك, ولا ما فوقه, فليست كلها على قدر في المرتبة قوة استحباب ذكرها, بل تتفاوت في الذكر مرتبتها, فآكدها في الذكر استحبابا على الترتيب: الحد والإسم والموضوع والحكم والغاية الصون, والخمسة الباقية, أو العشرة, أو ما في المعنى, فتكملة, ومحسنة, ويتبعها في التأكيد خمسة أخرى, وهي: (مراتب العلم), ثم (الفرق بين مصطلحات العلم), ثم (الفرق بين العلم وسائر العلوم التسعة, أو السبعة), ثم (ذكر قواعد العلم), ثم (ذكر أصول العلم), فتلك عشرة كاملة, والثلاثة

العشر الباقية, تكملة ومحسِّنة, فدار الأمر على العشرة العدة, وأخذ تحديدا آخر جديدا, وترتيبا آخر أيضا عميدا, وهو: (الحد, والإسم, والموضوع, والحكم, والغاية, والمراتب, والفرق بين المصطلحات, والفرق بين العلم والعلوم التسعة أو السبعة, والقواعد, والأصول), فمن اقتصر على الخمسة الأولى العدة وما التحديد, واكتفى بها عن الثمانية العشر الباقية, أو اقتصر على العشر هذه العدة وما التحديد, واكتفى بها عن الثلاثة العشر الباقية, فلا من حرج عليه, ولا من مخرج لمتعرض عليه, وكذلك من اعتبر الترتيب في الخمسة أو العشرة, واقتصر عليه, أو اعتبر ترتيبا آخر من الترتيبين السابق ذكرهما, في التحديدين, أو أتم العدة الثلاثة والعشرين, وما التحديد, ورتب الثلاثة العشر تحت العشرة هذه, واعتبر فيها ترتيبا من الترتيبين السابق ذكرهما.

قالوا: ... والبعض بالبعض اكتفى + ...

وأنظم المبادئ الثلاثة والعشرين على الحد والترتيب: فأقول:-

1) مَبَادِئُ الـتَّجْوِيدِ قَوْلًا ثَالِثَا + ثَـــــــلَاثَةً عِشْرِينَ رَأْياً حَادِثَا

2) أَوَّلُهَا الـــتَّارِيخُ وَاسْمٌ وَاضِعُ + مَوْضُوعُ الْإِسْتِمْدَادُ دَهْــرًا وَاعِثَا

3) مَسَائِلُ التَّعْرِيف عُضْوُ آلَةِ + تَـلْخِيصُ الْإِنْقِسَامِ حُكْمٌ ثَالِثَا

4) وَنَازِلٌ انْفِرَادُ غَايَتِي لِـصَوْنِهِ + وَفَـــــائِدُ الْأَئِمَّهْ كُـــــلٌّ فَارِثَا

5) مَرَاتِبٌ عُـــنْوَانُ كُتْبُ فَرْقِهِ + مَا بَيْنَ وَالْـــــعُلُومِ لَيْسَ جَائِثَا

6) مُصْطَلَحَاتُ فَـرْقِهَا وَقَاعِدُ + أُصُولُهُ قَـــــــدْ تَمَّ رَأْيًا حَادِثَا

وأنظم المبادئ الأحد والعشرين على الحد والترتيب: فأقول:-

1. مبادئ الـــتجويد فيما ينبغي + يهو فكاف حرفه لــــــينبغي

2. تاريخه وإسمه ونــــــــــائل + موضـوع الإستمداد والمسائل

3. تعريف والتلخيص والـتقسيم + والحكم والإنزال والـــــتنظيم

4. وما إلى, حــــتى إلى, الأئمة + مراتب وكتبه الـــــــــقويمة

5. أعضاء آلة تلي عــــــنوانه + والفرق والـــتفريق ذا صنوانه

وأنظم المبادئ العشرة المؤكدة, وما الحد وعلى الترتيب: فأقول:-

1) حُدُودُكَ إِسْـمٌ مَوْضِعٌ حَيْثُ أَحْكِمُ + عَلَى غَايَتِي مَا بِالْمَرَاتِبِ يُعْلَمُ

2) وَمَا بِاصْطِلَاحٍ وَالْـــعُلُومِ الَّتِي عَلَى + قَوَاعِدِهِ حَيْثُ الْأُصُولُ وَيُخْتَمُ

وأزيد الثلاثة العشر الباقية, وما الحد, وعلى الترتيب: فأنظم:-

1) حُـدُودِي وَإِسْمِي حَيْثُ مَوْضُوعُ مُحْكَمَا + عَلَى غَـايَتِي تَرْتِيبَ فَرْقِي تَيَمَّمَا

2) بِــــــــمُصْطَلَحٍ فَرْقِي بِعِلْمِي وَتِسْعَتِي + وَقَـاعِدُ أَصْلٍ وَاضِعٌ وَاسْتَمَدَّ مَا

3) مَسَائِلُ أَعْضَاءٍ أُلَــــــــخِّصُ قِسْمَتِي + بِـــــمَنْزِلِ بُرْجِ الْإِنْفِرَادِ وَعَمَّمَا

4) يُفِيدُ بِهِ قَوْمِي أَجَـــــــــــادُواْ أَئِمَّةً + بِــعُنْوَانِ كُتْبٍ تَمَّ عَدِّي مُنَظَّمَا

فصل: فالتاريخ: بثلاث في ثلاث, والإسم علم التجويد, والواضع أئمة القراء, والموضوع القرآن, والإستمداد من قراءته عليه الصلاة والسلام، ومن قراءة الصحابة والتابعين ومن في المعنى, والمسائل الكلمات التي هي القضايا الكلية والجزئية, والتعريف العلم في إعطاء حروف القرآن حقها ومستحقها, وأعضاء آلة النطق: الرئتان, والقصبة الهوائية, والحجاب الحاجز, والحنجرة, والغضاريف الحنجرية: من الغضروف الحلقي, والغضروف الدرقي, والغضروفين الهرميين, والوتران الصوتيان, ولسان المزمار, وتجويف الحلق, وتجويف الفم, والشفتان, والتجويف الأنفي أو الخيشوم, والتلخيص: مخارج الحروف وصفاتها, وما يتجدد لها من أحكام بسبب تركيبها, ورياضة اللسان وكثرة التكرار, والتقسيم إلى مبدإ وفرع وأصل, والحكم العمل فرض عين والعلم فرض كفاية, والمنزلة أنه من أولى العلوم, والإنفراد عن القراءة, والغاية صون اللسان عن الخطأ فيه, والفائدة الفوز بسعادة الدارين, والأئمة منهم الثلاثة, الإمام ابن الجزري, ومكي بن أبي طالب, والطبلاوي, والمراتب: التحقيق والترتيل والتدوير والحدر والزمزمة, والعناوين: اختلفوا فيها اختلافا لفظيا لا معنويا, والكتب: ما جردت عن غيره من العلوم, إلا ما أمكن اشرابه مِن علم فيها, وأجيء فيه بما أمكن الإشراب فيها منثرا, وبالمجردة منظما, والفرق بين العلم والعلوم التسعة أو السبعة: ما: الرسم العثماني, والضبط والقراءات والأصوات, والوقف والإبتداء, والتركيب, والمقامات, والعد, أو عد الآي, أو عدد آي القرآن, أو العدد, أو الفواصل, أو فواصل الآي, أو فواصل آي القرآن, والآداب, والفضائل, والفرق بين المصطلحات: باعتبار العموم والخصوص بينهما, والقواعد, والأصول: على ما يجيء كل منهما عليه.

فصل: التاريخ لا يخلو من الأصل القرآن والمنفرد القراءات والنشأة العلم. فالأول: يكون في عهد النبوءة, والخلافة البكرية, والعثمانية, والثاني: يكون في عهد الصحابة والتابعين وتابعي التابعين, والثالث: يكون في أيام الظهور والمعرفة والاتساع, فهي ثلاث في ثلاث تساوي تسع مراحل, للتاريخ, كما لا يخلو أيضا من استعمال القواعد, ووضعها, ونيل التأليف, والتعريف, والإمتهاد, والإبتساط, والأخذ في النضوج, والإكتمال والوقوف والإستواء, فإليكم إياها جميعا على الترتيب.

فصل: المرحلة الأولى: عهد النبوءة: بُعث النبي صلى الله عليه وسلم في أمة أمية لا تكتب ولا تحسب ولا تكاد تعرف الكتابة, إلا قلة قليلة في جزيرة العرب عرفوا الخط والكتابة قبل البعثة, ما منهم: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي, وطلحة وأبو سفيان بن حرب, ومعاوية ابنه, وأبان بن سعيد, والعلاء بن الحضرمي, وعبد الله بن عمرو بن العاص من أهل مكة, وعمرو بن سعيد وأبي ابن كعب, وزيد بن ثابت, والمنذر بن عمر من أهل المدينة, وبقيت الكتابة محصورة في أفراد قلائل إلى أن هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة, فشجع على الكتابة وحث على تعلمها, حتى إنه جعل مقابل فكاك أسير واحد من أسرى قريش في بدر, أن يعلِّم عشرةً من صبيان المدينة الكتابة, وبذلك راجت سوق الكتابة في المجتمع الإسلامي, واقتضت حكمة الله تعالى ألّا ينزل القرآن على رسوله صلى الله عليه وسلم جملة واحدة, كما نزلت الكتب السماوية السابقة, قال تعالى: {وقالوا لو لا نزل عليه القرآن جملة واحدة}, وإنما نزل منجما مفرقا حسب الوقائع والمناسبات, لتستعد القوى الإنسانية لتلقى هذا الفيض الإلهي, ويسهل حفظه وتتيسر كتابته على العرب الذين لم يكن لهم معرفة بالكتابة إلا القليل.

وكان جبريل إذا أنزل بآية أو جملة آيات أو سورة وشرع في تبليغها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم, سارع الرسول إلى القراءة معه حرصا على حفظ ما يوحى إليه وخشية أن يفوته شيء منه, فنهاه الله عن ذلك وعلمه كيف يتلقى القرآن بقوله: {ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يقضى إليك وحيه وقل رب زذني علما}, ووعده بحفظ ما ينزل عليه وتفهيمه بقوله: {لا تحرك به لسانك لتعجل به. إن علينا جمعه وقرءانه. فإذا قرأناه فاتبع قرءانه. ثم إن علينا بيانه}, فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك, إذا أتاه جبريل استمع إليه, حتى إذا انتهى الوحي قرأه كما أقرأه, ثم أبلغه لمن حضر من المؤمنين واستحفظهم إياه, فيحفظونه من فورهم واعتنوا به أتم عناية, ثم تلوا أمامه ما حفظوه ليثبتوا من حفظه على ما سمعوا منه صلى الله عليه وسلم, ولم يكن الرسول صلى الله عليه وسلم يكتفي بذلك, بل؛ كان يدعو بعض كتاب الوحي ويأمرهم بكتابة ما ينزل وقت نزوله مبالغة في تسجيله وتقييده وزيادة في التوثق والضبط والاحتياط في كتاب الله تعالى.

قال الحداد: "وكان صلى الله عليه وسلم يقرئ الصحابة ما نزل عليه فورا، فيحفظونه عن ظهر قلب، وبعد إتقان الحفظ، والتثبت من تمام الضبط، يأخذون في نشره، فيعلمونه من لم يشهد نزول الوحي به من أهل مكة والمدينة ومن حولهم، فلا يمضي يوم أو يومان إلا وقد حفظ ما نزل عدد يكاد لا يحصى. وبعث رسول الله صلى اله عليه وسلم إلى المدينة – قبل الهجرة – جماعة من حفظة الصحابة يعلمون القرآن لأهلها، وكان عليه الصلاة والسلام بعد الهجرة إذا هاجر الرجل إلى المدينة دفعه إلى رجل من أولئك الحفظة يعلمه القرآن، ولما فتح مكة ترك فيها معاذ بن جبل لذلك.

وكان جبريل عليه السلام: يبين للرسول صلى الله عليه وسلم مكان ما ينزل به من السور حتى يحفظ القرآن مرتبا, وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يرشد الكتاب, ويدلهم على موضع ما نزل من سورته, وكان هؤلاء الكتاب من خيرة الصحابة, منهم: أبو بكر الصديق, وعمر, وعثمان, وعلي, وزيد بن ثابت, وعبد الله بن مسعود, وأُبَيُّ بن كعب, وكانوا يكتبون على ما يملي عليهم فيما يكتب عليه في ذلك الوقت, وهو عسب النخل أي الطرف العريض من جريد النخل, واللخاف أي الحجر الرقيق الأملس, وعظام الأكتاف والأضلاع والألواح والأقتاب وغيرها من الرقاع, ثم يوضع المكتوب في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحفظ في مكان أمين.

وفي شهر رمضان من كل عام كان جبريل عليه السلام: ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم, في كل ليلة من ليالي رمضان فيعرض عليه الرسول صلى الله عليه وسلم ما نزل من القرآن, وكانت طريقة العرض أن يقرأ جبريل عليه السلام أولا, ثم يقرأ الرسول صلى الله عليه وسلم ما قرأه جبريل, وفي العام الأخير من حياة الرسول صلى الله عليه وسلم, عرض القرآن بعد تمامه على جبريل عليه السلام مرتين, وقرأه الرسول صلى الله عليه وسلم, على المؤمنين حسب العرضة هذه, التي استقر عليها وضع القرآن, فحفظه كثير من الصحابة مرتبا حسب العرضة الأخيرة.

فمن هؤلاء عثمان بن عفان, وعلي بن أبي طالب, وعبد الله بن مسعود, وأبو بكر، وعمر، وطلحة، وسعد، وحذيفة، وسالم، وأبو هريرة، وابن عمر، وابن عباس، وعمرو بن العاص، وابنه عبد الله، ومعاوية، وابن الزبير، وعبد الله بن السائب، وعائشة، وحفصة، وأم سلمة, وأبي بن كعب, ومعاذ

ابن جبل, وأبو الدرداء، وزيد بن ثابت، ومجمع بن جارية، وأنس ابن مالك رضي الله عنهم أجمعين, فهم ستة وعشرون حافظا, فلم ينتقل الرسول صلى الله عليه وسلم, إلى الملإ الأعلى حتى كان القرآن محفوظا في الصدور والقلوب, مرتب الآيات والسور, حسبما سمعوه من الرسول صلى الله عليه وسلم, وأرشدهم إليه, ومكتوبا في العسب واللخاف والعظام وغيرها, إلا أنه لم يكن مجموعا في مصحف واحد, وإنما جمع في خلافة أبي بكر رضي الله عنه.

فصل: المرحلة الثانية البكرية: وذلك أن عمر بن الخطاب دخل على أبي بكر بعد وقعة اليمامة سنة 12 هـ التي نشبت بين المسلمين وأهل الردة أتباع مسيلمة الكذاب, وقتل فيها عدد كثير من القراء والحافظين لكتاب الله تعالى, قدّره بعضهم بسبعين قارئا, وقيل خمس مائة قارئ, فقال له: إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتهافتون على القتال تهافت الفراش على النار, وإني أخشى ألا يشهدوا موطنا إلا فعلوا ذلك, حتى يقتلوا وهم حملة القرآن, فيضيع وينسى, ولو جمعته لكان خيرا ومصلحة للمسلمين, فتردد أبو بكر أول الأمر, وقال: كيف أفعل شيئا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم!, فتراجع في ذلك حتى شرح [الله] صدر أبي بكر لهذا العمل, فأرسل إلى زيد بن ثابت, وقال له: أنت شاب عاقل لا نتهمك, كنت تكتب القرآن لرسول الله صلى الله عليه وسلم, وقد حضرت العرضة الأخيرة, فتتبع القرآن واجمعه, ثم جمع أبو بكر الحفظة المشهود لهم بالإتقان, فيهم علي بن أبي طالب, وأبيّ بن كعب, وعثمان بن عفان, وأخذوا يوالون الإجتماع, وأحضروا كل ما كتبوه بإملاء النبي صلى الله عليه وسلم, ثم أخذوا يقرءون ويقابلون بين ما يقرءون وبين ما يجدونه مكتوبا, إلى أن كتبوا القرآن على الترتيب والضبط اللذين تلقوهما عن الرسول صلى الله عليه وسلم. قال زيد: فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرت به من جمع القرآن.

قال الحداد: جمع أبو بكر الحفظة المشهود لهم بالضبط والإتقان، وكان من أجلهم: زيد وأبي بن كعب وعثمان وعلي وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن السائب، وخالد ابن الوليد وطلحة وسعد وحذيفة وسا لم وأبو هريرة والصامت،

وأبو زيد وأبو الدرداء وأبو موسى الأشعري وعمرو بن العاص، فاجتمعوا – برئاسة زيد بن ثابت – في منزل عمر ليتشاوروا في كيفية جمعه، وتخصيص عمل كل واحد منهم. ثم أخذوا يوالون اجتماعاتهم في مسجد المدينة لكتابة القرآن وكلهم كانوا يحفظونه عن ظهر قلب، وكانوا قد اعتنوا قبل بكتابته جملة مرارا من ذاكرتهم، ليتحققوا من ضبطهم له وحفظهم إياه، وجاء من كان كتب مصحفا بمصحفه، وأحضروا كل الصحائف والقراطيس التي كتبوا فيها القرآن بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وإملائه، وعهدوا إلى بلال أن ينادي بأنحاء المدينة: أن من كانت عنده قطعة عليها شيء من القرآن فليأت بها إلى الجامع، وليسلمها إلى الكتبة المجتمعين لجمع القرآن على مشهد الصحابة.

وبعد تمام جمعه في المصحف، جمع عمر رضي الله عنه الحفظة والصحابة وقرأه عليهم، فلم يقع من أحد منهم اعتراض حين العرض ولا بعده – ....

. ...

وقد كان هذا الجمع توفيقا من الله للمؤمنين لا يعدله توفيق, إذ به حفظ القرآن وجمعت أصوله في مكان واحد, واتصل السند الكتابي بأخذ الصحف التي كتبت في عهد أبي بكر من الصحف التي كتبت بين يدي الرسول صلى الله عليه وسلم, كما اتصل السند المتواتر في الرواية والتلقي عن الحفاظ, فيكون القرآن متواترا حفظا وكتابة.

ثم وبعد أن أتم الجمع وضعت هذه الصحف عند أبي بكر, فلما توفي وضعت عند عمر بن الخطاب, وبعده وضعت عند ابنته أم المؤمنين السيدة حفصة بوصية من عمر, فبقيت عندها إلى أن توفيت سنة 45 هـ, فأخذها عبد الله بن عمر وبقيت عنده, إلى أن أخذها مروان بن الحكم والي المدينة من قبل معاوية بن أبي سفيان, ومحاها, وقال مدافعا عن وجهة نظره: إنما فعلت هذا لأن ما فيها قد كتب وحفظ بالمصحف الإمام, فخشيت إن طال بالناس زمان أن يرتاب في شأن هذه الصحف مرتاب.

فصل: المرحلة الثالثة العثمانية: وذلك لما كان في نحو ثلاثين من الهجرة في خلافة عثمان رضي الله عنه, حضر حذيفة بن اليمان فتح أرمينية وآذربيجان, فرأى الناس يختلفون في القرآن, ويقول أحدهم للآخر: قراءتي أصح من قراءتك, فأفزعه ذلك وقدم على عثمان, وقال: أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى, فأرسل عثمان إلى حفصة, أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها ثم نردها إليك, فأرسلتها إليه, فأمر زيد بن ثابت, وعبد الله بن الزبير, وسعيد بن العاص, وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام, أن ينسخوها في المصاحف, وقال: إذا اختلفتم أنتم وزيد في شيء, فاكتبوه بلسان قريش, فإنما نزل بلسانهم, فلم يختلفوا في شيء إلا في {التابوت}, فقال زيد: بالهاء, وقالوا بالتاء, فعرضوا الأمر على عثمان, فأمرهم بكتابته بالتاء, ولما انتهوا من الكتابة, رد عثمان الصحف إلى السيدة حفصة, وأمر بنسخ عدة مصاحف, فكتب منها عدة مصاحف وهي ثمانية, فوجه بمصحف إلى البصرة, ومصحف إلى الكوفة, ومصحف إلى الشام, وترك مصحفاً بالمدينة, وأمسك لنفسه مصحفاً الذي يقال له الإمام أو مصحف الإمام, ووجه بمصحف إلى مكة, وبمصحف إلى اليمن, وبمصحف إلى البحرين, وقيل سبعة: بغير الذي بالمدينة, ذكره السجستاني, وقيل ستة: وذكر السيوطي أنها خمسة: إلى مكة, والشام, والكوفة, والبصرة, وبالمدينة, وقيل أربعة: إلى كل ناحية من النواحي, فإلى الكوفة والبصرة والشام, وأمسك عنده مصحفا واحدا, ذكره الداني في المقنع.

وقال الحداد في الباب: ثم أصيب الاسلام بموت عمر، وولي الأمر بعده عثمان اثني عشر عاما، فزادت الفتوحات واتسع الأمر، ثم وجدت الدواعي ومست الحاجة إلى نشر المصاحف، فجمع عثمان الصحابة رضي الله عنهم وعدتهم يومئذ تزيد على اثني عشر ألفا بالمدينة، وطلب المصحف من أم المؤمنين حفصة، وأحضر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وأمرهم أن ينسخوا منه برئاسة زيد، فنسخوا منه عدة مصاحف من غير تبديل ولا زيادة ولا نقص عما كان عليه المصحف الذي كتبه زيد بأمر أبي بكر، وأقرها الألوف من الصحابة.

هذا: ثم فالرواية لم تحدد المصاحف عددها, لكنها أشارت إليها بهذه العبارة: (حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف أرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا), وهي عبارة تدل على أن عدد المصاحف لم يكن قليلا, ومهما يكن من أمر عدد المصاحف التي كتبت أولا في المدينة, فإن المسلمين في الأمصار أقبلوا ينتسخون منها نسخا جديدة تخرج عن العد والحصر, وكلها موحدة في الرسم والترتيب, ولم تحدد الرواية السنة التي نسخت فيها المصاحف العثمانية, ومن العلماء من حدد ذلك بسنة خمس وعشرين من الهجرة, وقيل هو الوقت الذي ذكر أهل التأريخ أن أرمينية فتحت فيه, وقال ابن حجر: "وغفل بعض من أدركناه, فزعم أن ذلك كان في حدود سنة ثلاثين, ولم يذكر لذلك مستندا".

وأجمعت الأمة المعصومة من الخطأ على ما تضمنته هذه المصاحف, وترك ما خالفها من زيادة ونقص وإبدال كلمة بأخرى, مما كان مأذوناً فيه, توسعة عليهم, ولم يثبت عندهم ثبوتاً مستفيضاً أنه من القرآن, وأمر بإحراق ما سواها, وهذه المصاحف التي أمر عثمان بإحراقها: هي مصاحف كان بعض الصحابة جمعوها لأنفسهم ولم يلتزموا في كتابتها توالى السور وترتيبها, وذلك لأن أحدهم كان إذا كتب سورة أو بعض آيات أنزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم, ثم خرج في سرية مثلا, فنزلت وقت غيابه سورة, فإنه كان إذا رجع يأخذ في حفظ ما ينزل بعد رجوعه وكتابته, ثم يستدرك ما كان قد فاته في غيابه فيجمعه ويتتبعه على حسب ما يسهل له, فيقع فيما يكتبه تقديم وتأخير بسبب ذلك, وكان منهم من كتب بعض منسوخ التلاوة وبعض ما هو ثابت بخبر الواحد, ومنهم من أثبت في مصحفه مع الآيات بعض التفسيرات والتأويلات التي سمعوها من الرسول صلى الله عليه وسلم شرحا لمعنى أو بيانا لناسخ ومنسوخ أو نحو ذلك, كما كان بعض هذه المصاحف غير مشتمل على القرآن كله, فكان في بعضها ما ليس في البعض الآخر, ومن ثم وقع الإختلاف في القراءة بين أهل الأمصار المختلفة كما تقدم, ومن أشهر هذه المصاحف مصحف أبيّ بن كعب, وعبد الله بن مسعود, وأبي موسى الأشعري, والمقداد بن الأسود.

ثم وهذه المصاحف العثمانية جميعها مجردة من النقط والشكل ما يحتمل ما صح نقله وثبت تلاوته عن النبي صلى الله عليه وسلم, إذ كان الاعتماد على الحفظ لا على مجرد الخط, وكان من جملة الأحرف التي أشار إليها النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: (أنزل القرآن على سبعة أحرف), فكتبت المصاحف على اللفظ الذي استقر عليه في العرضة الأخيرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم, كما صرح به غير واحد من أئمة السلف, كمحمد بن سيرين, وعبيدة السلماني, وعامر الشعبي, قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ((لو وليت في المصاحف ما ولي عثمان لفعلت كما فعل)), وقرأ كل أهل مصر بما في مصحفهم وتلقوا ما فيه عن الصحابة الذين تلقوه من في رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومن هنا صار الناس يقرءون القرآن على وفق المصاحف التي كتبت في عهد عثمان ويكتبون منها مصاحفهم وتتابعوا على ذلك, وقد اشتهر ما كتب بأمر عثمان بالمصحف الإمام أو مصحف عثمان, وأما الذي إستأثر نفسه به فبـ(مصحف الإمام) أو (الإمام).

والفرق بين جمع أبي بكر, وجمع عثمان: أن الأول كان خشية أن يذهب من القرآن شيء بذهاب حفظته, لأنه لم يكن مجموعا في موضع واحد, فجمع في صحائف مرتبا على ما وافقهم عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم, وأن الثاني كان خشية أن يقرأ كتاب الله على غير ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد العرضة الأخيرة, حيث كثر الإختلاف في وجوه القراءة, حتى قرءوه بلغاتهم على اتساعها, فأدى ذلك إلى تخطئة بعضهم بعضا, فخشى عثمان من تفاقم الأمر, فأمر بنسخ الصحف التي جمعت في عهد أبي بكر في مصحف واحد, وكتب من ذلك عدة مصاحف, ووزعت على الأمصار الإسلامية.

فصل: قال الإمام: وكان المصحف الذي كتب بأمر عثمان غير مشكول ولا منقوط, خاليا من أسماء السور والفواصل, مجردا من الشروح والتفاسير, موافقا للصحف التي كتبت في زمن أبي بكر, وللرقاع التي كتبت بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم, وهي القراءة التي نسمعها من القراء اليوم, وكانت الطريقة في الكتابة أن اللفظ الذي تتفق فيه وجوه القراءات كانوا يرسمونه بصورة واحدة, أما

الذي تختلف فيه وجه القراءات, فإن كان لا يمكن رسمه في الخط بصورة تحتمل تلك الوجوه كلها, فإنهم يكتبونه برسم يوافق بعض الوجوه في مصحف, ثم يكتبونه برسم آخر يوافق بعض الوجوه الأخرى في مصحف آخر, وذلك كقراءة {وصى بتشديد الصاد}, و{أوصى} بالهمزة, وهما قراءتان في قوله تعالى: {ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب}, وكذلك قراءة {تحتها الأنهار}, وقراءة {من تحتها الأنهار}, بزيادة {من}, في قوله تعالى: {وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار}, وهذه الزيادة ثابتة في المصحف المكي[دون المصاحف الأخرى], أما اللفظ الذي تختلف فيه القراءات ويدل عليها الرسم بصورة واحدة تحتمل هذا الإختلاف عند تجردها من الشكل والنقط, فإنهم يكتبونه برسم واحد, مثال ذلك: كلمة {فتبينوا} من قوله تعالى: {يأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا}, فإنها تصلح عند تجردها من النقط والشكل أن تقرأ: {فتبينوا}, وأن تقرأ: {فتثبتوا}, وهما قراءتان صحيحتان سمعتا من رسول الله صلى الله عليه وسلم, وكذلك: {ننشزها} من قوله تعالى: {وانظر إلى العظام كيف ننشزها}, فإنها عند تجردها من الشكل والنقط, تصلح أن تقرأ: {ننشزها} بالراء, بمعنى نحييها من أنشر الله الموتى أي أحياهم, وتصلح أن تقرأ: {ننشزها} بالزاي, بمعنى نرفعها من أماكنها من الأرض ونردها إلى أماكنها من الجسم, وهما قراءتان صحيحتان أيضا, ومثل كلمة {من} في قوله تعالى: {فناداها من تحتها ألا تحزني قد جعل ربك تحتك سريا}, فإن تجردها من النقط والشكل يجعلها صالحة أن تقرأ: {من} بكسر الميم على أنها حرف جر, وأن تقرأ بفتحها على أنه اسم موصول, ويتبع ذلك جر الظرف وهو كلمة {تحت} على الأول ونصبه على الثاني, وكل هذه القراءات ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم, فلو كتب مصحف عثمان مشكولا منقوطا لثبتت به واحدة فقط. هذا ما قاله الإمام.

والخط الذي كتب به المصاحف في زمن عثمان وإن كان يبدو مخالفا لما وصل إليه الخط اليوم, إلا أنه لا ينبغي تغييره حتى لا يكون ذريعة إلى التحريف في القرآن, لأن الخطوط مختلفة في رسومها, وباب التغيير والتجديد فيها مفتوح, فلو أبيح كتابة القرآن بغير الخط العثماني لاختلفت خطوط المصاحف وحينئذ يسهل التحريف فيها, وقد سئل مالك: هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء؟ قال: لا؛ إلا على الكتابة الأولى.

فيلزمنا اتباعهم, إذ هم الأئمة القدوة والصحابة العمدة, فما فعله صحابي واحد وأمرنا به فلنا الأخذ عنه والإقتداء بفعله واتباع امره, كيف؟ وقد اجتمع على كتابة المصحف حين كتبوه اثنا عشر ألفاً من الصحابة رضي الله عنهم, ونحن مأجورون على اتباعهم ومأثومون على مخالفتهم, فيجب على كل مسلم أن يقتدي بهم وبفعلهم, فما كتبوه بواو فواجب ان يكتب بواو, وما كتبوه بياء فواجب ان يكتب بياء, وما كتبوه بألف فواجب ان يكتب بألف, وما كتبوه بغير واو او بغير ياء او بغير ألف فواجب ان يكتب بغير واو او بغير ياء او بغير ألف, وما كتبوه متصلا فواجب ان يكتب متصلا, وما كتبوه منفصلا فواجب ان يكتب منفصلا, وما كتبوه من الهاآت التأنيثية بالتاء المجرورة فواجب ان يكتب بالتاء المجرورة, وما كتبوه منها بالهاء فواجب ان يكتب بالهاء.

فتحرم مخالفة جميع ذلك وغير ذلك مما في معناه, فقد أجمع الأئمة الأربعة الذي وقع الإتفاق على تسليم الإجتهاد لهم, على وجوب اتباع مرسوم المصحف العثماني, وأجمع أهل الأداء وأئمة القراء: على لزوم تعلم مرسوم المصاحف فيما تدعو اليه الحاجة.

وما كتب في المصحف على غير أصل لا يقاس عليه غيره من الكلام, لأن القرآن يلزمه لكثرة الإستعمال ما لا يلزم غيره, واتباع المصحف في هجائه واجب, والطاعن في هجائه كالطاعن في تلاوته, كيف؟ وقد تواطأ عليه اجماع الأمة حتى قالوا في جميع هجائه: انه كتب بحضرة جبريل عليه السلام, وان النبي صلى الله عليه وسلم كان يملي زيد بن ثابت من تلقين جبريل عليه السلام, ويشهد لذلك اطباق القراء على قوله – واخشوني – في البقرة بإثبات الياء, وفي المائدة بحذفها في الموضعين, ونظائر ذلك كثيرة.

فرسم الواو بدل الألف في نحو – الصلوة والزكوة والحيوة ومشكوة, وزيادة الواو في – سأوريكم, وأولئك, وأولاء, واليا في – بأيدييكم, وبأييد, فصادر من النبي صلى الله عليه وسلم, وهو الذي امر الكتاب من الصحابة أن يكتبوه على هذه الهيئة, فما نقصوا ولا زادوا على ما سمعوا من النبي صلى الله عليه وسلم.

فصل: وكان العرب بسليقتهم في غنى عن الشكل والنقط لتمييزها الحروف ومعرفة رسمها, لأن اعتمادهم في قراءة القرآن على التلقي من الحفظة, فهم يقرءون بقراءتهم وحسبما تلقوا عنهم, لكن لما دخل غير العرب من الفرس وغيرهم في الإسلام وفشا اللحن على الألسنة وتشابهت أوضاع الحروف عليهم, خيف على القرآن أن يلحن في قراءته, فأمر زياد بن أبيه وكان أمير العراق في زمن بني أمية, أبا الأسود الدؤلي, وهو من كبار التابعين المتقنين للقراءة, أن يضع للناس علامات تضبط قراءاتهم, فشكل أواخر الكلمات من المصحف الشريف وجعل الفتحة نقطة فوق الحرف, والكسرة نقطة تحته, والضمة نقطة إلى جانبه, وجعل علامة الحرف المنون نقطتين, ثم انتشرت طريقته وعمل الناس بها, لكنها لم تحفظ الألسنة من الخطأ كل الحفظ, فكان يقع التحريف والتصحيف في القراءة من بعض الناس, فدعا ذلك إلى نقط الحروف, وشكل أوائل الكلمات وأواسطها وأواخرها.

وقد قام بالعمل الأول نصر بن عاصم الليثي المتوفي سنة 90 هـ, بأمر الحجاج بن يوسف الثقفي, وقام بالثاني الخليل بن أحمد المتوفي سنة 170 هـ, وغيَّر صورة الشكل الذي وضعه أبو الأسود, وجعل الفتحة ألفا مسطوحة فوق الحرف, والكسرة ياء تحته, والضمة واوا في أعلاه, ووضع علامات للمد والتشديد, وهكذا تدرج الشكل حتى وصل إلى وضعه الحالي, ولقد عني القراء والحفاظ من بعدُ بوضع علامات الوصل والفصل, وعلامات أخرى تعين على أحكام تلاوته وزادت العناية به, فوضعوا أحكام التجويد والقراءات, وما زال المسلمون من الملوك والأمراء وغيرهم في كل عصر يتنافسون في تحسين كتابته بأنواع الخط المختلفة, ويتبارون في تجويد قراءته, يتلقاه الخلف عن السلف إلى العصر الأخير الذي ظهرت فيه المطابع, فطبع ألوف المائات من المصاحف مع الإتقان والضبط التأمين, وبهذه العناية حفظ القرآن من التغيير والتبديل, وتحقق وعد الله تعالى {إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون}.

فصل: وخبر أبي الأسود الدؤلي مشهور, وذلك: أن معاوية رضي الله عنه كتب إلى زياد يطلب عبيد الله ابنه, فلما قدم عليه كلمه فوجده يلحن, فرده إلى زياد, وكتب إليه كتابا يلومه فيه, ويقول: أمثل عبيد الله يضيع, فبعث زياد إلى أبي الأسود, فقال: يا أبا الأسود؛ إن هذه الحمراء قد

كثرت وأفسدت من ألسن العرب, فلو وضعت شيئا يصلح به الناس كلامهم ويعربون به كتاب الله تعالى, فأبى ذلك أبو الأسود وكره إجابة زياد إلى ما سأل, فوجه زياد رجلا, فقال له اقعد في طريق أبي الأسود, فإذا مر بك, فاقرأ شيئا من القرآن وتعمد اللحن فيه, ففعل ذلك, فلما مر به أبو الاسود رفع الرجل صوته, فقال: إن الله بريء من المشركين ورسولِه, فاستعظم ذلك أبو الأسود, وقال عز وجه الله أن يبرأ من رسوله, ثم رجع من فوره إلى زياد, فقال: يا هذا قد أجبتك إلى ما سألت, ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن, إبعث إلي ثلاثين رجلا, فأحضرهم زياد, فاختار منهم أبو الأسود عشرة, ثم لم يزل يختار منهم حتى اختار رجلا من عبد القيس, فقال خذ المصحف وصبغا يخالف لون المداد, فإذا فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف وإذا ضممتهما فاجعل النقطة إلى جانب الحرف وإذا كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله فإن اتبعت شيئا من هذه الحركات غنة فانقط نقطتين, فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره, ثم وضع المختصر المنسوب إليه بعد ذلك.

هذا: وذكر أبو طاهر المقرئ في أخباره ما في الباب أن: (... فكان لا يخرج شيئاً مما أخذه عن علي بن أبي طالب عليه السلام إلى أحد حتى بعث إليه زيادٌ: اعمل شيئاً تكون فيه إماماً ينتفع الناس به وتُعرب به كتاب الله، فاستعفاه من ذلك, حتى سمع أبو الأسود قارئاً يقرأ: (إن الله بريء من المشركين ورسولِه)، فقال: ما ظننتُ أن أمر الناس صار إلى هذا, فرجع إلى زياد, فقال: أنا أفعل ما أمر به الأمير, فليبغني كاتباً لقناً يفعل ما أقول، فأتى بكاتب من عبد القيس فلم يرضه, فأتى بآخر, قال أبو العباس أحسبه منهم, فقال له أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه, فإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف, وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف, فإن أتبعت شيئاً من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين, فهذا نقط أبي الأسود. إنتهى.

وقيل: الصحابة وأكابر التابعين رضوان الله عليهم: هم المبتدئون بالنقط ورسم الخموس والعشور. وقيل بدؤوا فنقطوا ثم خمسوا ثم عشروا.

وفي ذلك: دليل على أن ذلك كان عن اتفاق من جماعتهم, وما اتفقوا عليه أو أكثرهم فلا شكول في صحته ولا حرج في استعماله, وإنما أخلى الصدر منهم المصاحف من ذلك, ومن الشكل

من حيث أرادوا الدلالة على بقاء السعة في اللغات والفسحة في القراءات التي أذن الله تعالى لعباده في الأخذ بها والقراءة بما شاءت منها, فكان الأمر على ذلك إلى أن حدث في الناس ما أوجب نقطها وشكلها.

فأول ما أحدثوا فيه: النقط على الياء والتاء, وقالوا لا بأس به هو نور له, ثم أحدثوا فيها نقطا عند منتهى الآي, ثم أحدثوا الفواتح والخواتم. وقيل: أول من نقط المصاحف هو يحيى بن يعمر.

قال أبو عمرو الداني: يحتمل أن يكون يحيى ونصر: أول من نقطاها للناس بالبصرة وأخذا ذلك عن أبي الأسود, إذ كان السابق إلى ذلك والمبتدئ به وهو الذي جعل الحركات والتنوين لا غير, على ما تقدم في الخبر عنه, ثم جعل الخليل بن أحمد الهمز والتشديد والروم والإشمام, وقَفَا الناسُ في ذلك أثرَهما واتبعوا فيه سنتهما وانتشر ذلك في سائر البلدان, وظهر العمل به في كل عصر وأوان, والحمد لله على كل حال.

فصل: المرحلة الرابعة عهد الصحابة: قال عليه الصلاة والسلام: (إنَّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف), فتلقوه منه كما علمه عليهم.

فصل: المرحلة الخامسة عهد التابعين: وفيه نقلوه عن الصحابة, وبدا التكريس والتجريد عليه عن جماعة منهم, حتى صاروأْ في ذلك ائمة.

وقد قام التابعون بذلك مقام الصحابة الذين تلقوه عن النبي صلى الله عليه وسلم, فممن كان بالمدينة: ابن المسيب، وعروة، وسالم، وعمر بن عبد العزيز، وسليمان وعطاء إبنا يسار، ومعاذ بن الحارث المعروف بمعاذ القارئ، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وابن شهاب الزهري، ومسلم بن جندب، وزيد بن أسلم. وبمكة: عبيد بن عمير، وعطاء، وطاووس، ومجاهد، وعكرمة، وابن أبي مليكة.

وبالكوفة: علقمة، والأسود، ومسروق، وعبيدة, وعمرو بن شرحبيل، والحارث بن قيس، والربيع بن خثيم، وعمرو بن ميمون، وأبو عبد الرحمن السلمي، وزر بن حبيش، وعبيد بن نضيلة،

وأبو زرعة ابن عمرو بن جرير، وسعيد بن جبير، وإبراهيم النخعي، والشعبي. وبالبصرة: عامر بن عبد قيس، وأبو العالية، وأبو رجاء، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، ومعاذ، وجابر بن زيد، والحسن، وابن سيرين، وقتادة. وبالشام: المغيرة بن أبي شهاب المخزومي صاحب عثمان بن عفان في القراءة, وخليد بن سعد صاحب أبي الدرداء.

فصل: المرحلة السادسة عهد تابعي التابعين: وفيه وفي السابق تجرد منهم ومن غيرهم من التابعين قوم للقراءة والأخذ, واعتنوا بضبط القراءة أتم عناية, حتى صاروا في ذلك أئمة يقتدى بهم ويرحل إليهم ويؤخذ عنهم، وأجمع أهل بلدهم على تلقي قراءتهم بالقبول ولم يختلف عليهم فيها اثنان, ولتصدرهم للقراءة نسبت إليهم, فكان بالمدينة: أبو جعفر يزيد بن القعقاع, ثم شيبة بن نصاح, ثم نافع بن أبي نعيم. وكان بمكة: عبد الله بن كثير, وحميد بن قيس الأعرج, ومحمد بن محيصن. وكان بالكوفة: يحيى ابن وثاب, وعاصم بن أبي النجود, وسليمان الأعمش, ثم حمزة, ثم الكسائي. وكان بالبصرة: عبد الله ابن أبي إسحق, وعيسى بن عمر, وأبو عمرو بن العلاء, ثم عاصي الجحدري, ثم يعقوب الحضرمي. وكان بالشام: عبد الله بن عامر الشامي, وعطية بن قيس الكلابي, وإسماعيل بن عبد الله بن المهاجر, ثم يحيى بن الحارث الذماري, ثم شريح بن يزيد الحضرمي, فهم أحد وعشرون قارئا.

فصل: المرحلة السابعة: أيام الظهور أو النشأة: فالحق: ان التجويد, قد مر بالصدر الأول غير منبثق ولا منفرد عن القراءات, وكان مشتملا بِها, كما هو الشأن أول النشوء في جميع الحضارات.

ففي صدر الإسلام كان التجويد مشتمَلا تحت التلقي من النبي صلى الله عليه وسلم, وسبب هذا الشمول أن العلوم الإسلامية لم تكن قد تـميزت بعضها من بعض, وهذا هو الشأن في جميع الحضارات أول نشوءها, ونجد هذا الإتجاه واضحا في تعريف الإمام علي كرم الله وجهه للترتيل, لما سئل عن قوله تعالى – ورتل القرآن ترتيلا – بأنه ((تجويد الحروف ومعرفة الوقوف)) على القول بالقول, وبعدم كونه مرجوحا, ما لولا, لاشتد استبعادا, ما إذا علق, وأما إن أسند فلا, وعلى القول بالنص.

وقد استمر هذا الـحـال ردحا غير قصير من الزمن بعدهم وانتهاء عصرهم, وهكذا وهكذا, حتى تمايزت العلوم فاستقل التجويد بمعنى جديد هو: العلم بتجويد القــــراءة من تصحيح الحروف وتقويمها واخراجها من مخارجها وترتيبها على مراتبها واعطائها حقها ومستحقها ورد الفروع الى أصولها وإلحاقها بنظائرها.

فإذا رجعنا الى عصر الرسالة: لوجدنا أن الـنبي صلى الله عليه وسلم لم يكن في حاجة الى استعمال أصول وقواعد لإستخراج التجويد, لقد كان عليه الصلاة والسلام يقرء الصحابة, ويلقن بما يتلقاه من جبريل عليه السلام, وهو من لدن حكيم عليم.

وكذلك في عـصر الصحابة: لم يكونواْ في حاجة الى تعرف القواعد التي تستخدم فيه, لأنهم كانواْ على تلق كامل منه صلى الله عليه وسلم, ومعرفة غير ناقصة بأبوابه وبصيرة نافذة, وذلك لكثرة ملازمتهم له مدة حياته, ولنقاء ذهنهم وعلو فهمهم, ولم يختلف حال التابعين بالنسبة لقواعد التجويد, فلم يكونواْ في حاجة إلى وضع قواعد يسيرون على ضوءها في ذلك, بل؛ عرفوها بالسليقة والطبيعة.

ثم حدث بعد ذلك اتسـاع رقعة الدولة الإسلامية واختلاط العرب بالعجم وما في المعنى, كما سبق, دعا ذلك كله وغيره الكثير من الأئـمة – الى – وضع اسس وقواعد تكون أساسا في تدوينه, واستعانوا في ذلك بما قرره أئمة القراء وعلماء اللغة, كما اعـتمدوا على ما عندهم من الإختبار الصادق, واضعين نصب أعينهم العلل المعتبرة, ثم دونواْ تلك الأسس والقواعد وجعلوها علما مستقلا اطلقواْ عليه علم التجويد.

فصل: والظاهر: أَنَّ التجويد بمعناه المصطلح, لا يظهر إلا في عهد الواضع موضع الخلاف, ما ليس بالذي وقع, فقيل أول مَن وضع قواعد التجويد العلمية: أئمةُ القراءة واللغة في ابتداء عصر التأليف، وقيل: إن الذي وضعها هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، وقال بعضهم: أبو الأسود الدؤلي، وقيل: أبو عُبَيد القاسم بن سلاَّم، وقيل الإمام حفص, وقيل الإمام ورش, والصحيح: أن مِن أول مَن وضع القواعد: أئمة القراء الذين منهم العشرة المشهورون, أصحاب القراءات العشر, والواقع: أنه لم

يُعْرفْ مصطلح (التجويد) بمعنى العلم الذي يُعْنى بدراسة مخارج الحروف وصفاتها وما ينشأ لها من أحكام عند تركيبها في الكلام المنطوق إلا في حدود القرن الرابع الهجري, كذلك لم يعرف كتاب أُلِّفَ في هذا العلم قبل ذلك القرن, ومعنى هذا أن علم التجويد تأخر في الظهور علما مستقلا بالنسبة إلى كثير من علوم القرآن وعلوم العربية أكثر من قرنين من الزمان.

ولا نقول بما جاء عن ابن مسعود رضي الله عنه: أنه قال: "جوّدوا القرآن ...." من أن النشأة ترجع إلى عصر الصحابة, وإن استدل به بعض المحدثين على ذلك, وذلك: والله أعلم: أن الرواية تتعلق في الأصل بموضوع (التجريد), من الزيادات المتمثلة بالخموس والعشور وما في المعنى, إذ الرواية في المصادر القديمة " جردواْ القرآن" ولم يجأ من "جودواْ القرآن" إلا في المتأخرة, ما يترجح به من أن الرواية تصحفت في المتأخرة, وإنما ينقل النص من القديمة إلى المتأخرة, وليس في القرآن ولا في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي, ما اعتمد على تسعة من أشهر كتب الحديث في وصف القراءة شيء من مادة (ج و د), ما يمكن أن يستدل به على أن كلمة (التجويد) لم تكن مستعملة في الصدر من ذلك شيئا, بالمدلول الذي صارت تدل عليه فيما بعد.

وقد استعمل: التحبير, والتزيين والتحسين والترتيل والتقطيع في معنى (التجويد), في الصدر الأول, أستخدمت في وصف القراءة إذا كانت مستوفية لصفات النطق العربي الفصيح السليم الطبع, ما لم يرد من الكلمات في القرآن إلا الترتيل, ولا نعني بذلك من أن مفردات مادة (ج و د) لم تكن مستخدمة في اللغة العربية, وعلى التسليم بعدم تصحف رواية: "جودواْ القرآن وزينوه بأحسن الأصوات" فالمستند إلى الرواية في القول بأن النشأة ترجع إلى الصحابة عصرهم, وقال: "ولسنا نملك لهذا النوع من الدراسة مادة كافية تسمح بتتبع تطوه ووصف المراحل التي قطعها حتى صار علما مستقلا هو: (علم التجويد), وكل الذي يعرف عن مراحله الأولى أن أول من استخدم هذه الكلمة في معنى قريب من معناها هو ابن مسعود الصحابي الذي كان ينصح المسلمين بقوله: (جوّدوا القرآن وزينوه بأحسن الأصوات) ... ويبدو أن نشأة علم التجويد جاءت استجابة لدعوة ابن مسعود, ومحاولة لتقنين قواعد القراءة اقتفاء لأثره.

ونحن في القول بظهور (التجويد) في معناه المصطلح, أو في أول من استخدم الكلمة في معناها المصطلح, لا في معنى قريب من معناه, ولا في أول من استخدم الكلمة في معنى قريب من معناه, والعلم لا يستقل بمعنى قريب من معناه المصطلح, وإنما بمعنى تامّ, وعلى القول بالتصحف: فأقدم نص في (التجويد) أستعمل فيه الكلمة معنى يقرب من المعنى المصطلح, قول ابن مجاهد, أن: "اللحْنُ في القرآن لحْنان: جَلِيٌّ وخفيٌّ، فالجلي: لحنُ الأعراب, والخفيُّ: ترْكُ إعطاء الحرفِ حقّه من تجويدِ لفظه" وفي رواية: " ... والخفي ترك إعطاء الحروف حقها من تجويد لفظها, بلا زيادة فيها ولا نقصان".

ولا بما عن علي كرم الله وجهه: من تعريفه للترتيل: من أن النشأة ترجع إلى عصر الصحابة, وإن استدل بعض علماء التجويد به على ذلك, بل؛ بالإتجاه وما هو على ما قدمنا, ومن ذلك: ما فيه من اختلاف في نصه, فجاء: (الترتيل: معرفة الوقوف وتجويد الحروف), وجاء في موضع آخر: (الترتيل: معرفة الوقوف وتحقيق الحروف), كلاهما في المصدر الواحد الذي هو أقدم المصادر التي ورد فيها الأثر, وفي مصدر منها: (الترتيل: حفظ الوقوف، وبيان الحروف) وفي موضع آخر: (الترتيل حفظ الوقوف وأداء الحروف) وفي مصدر آخر: (الترتيل: هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف) فاختلفت المصادر في النص, فمرة ترد فيه كلمة التجويد, وأخرى ترد كلمة أخرى مكانها, والكلمات: التجويد والتحقيق والبيان والأداء.

وأجدر مِن ما لا يستوقفك ولا يؤثر لديك إشكالا, حول صحة الاستنتاج السابق بشأن تاريخ استعمال مصطلح التجويد, وإن لم نرجح أن يكون النص الأصلي للأثر هو: (الترتيل: حفظ الوقوف، وبيان أو تحقيق، أو أداء الحروف): أن عليا كرم الله وجهه: سئل عن قوله تعالى: {ورتل القرآن ترتيلا} فقال: (الترتيل: تجويد الحروف, ومعرفة الوقوف), فعرّف الترتيل بالتجويد, وتعريف علمٍ: تقديم إيضاح حول ماهيته وكنهه ومادته, ونحن في القول بالتجويد في المعنى المصطلحي!, ولو ثبت رواية (جودوا القرآن)؛ لكان أولى بالإتجاه, من (تجويد الحروف ومعرفة الوقوف), لما في ذلك من

ما فيه, ومما نقول بالإتجاه: حديث: (من سره أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل: فليقرأ بقراءة ابن أم معبد!).

فالوقت الذي ظهرت فيه كلمة التجويد بمعناها الاصطلاحي, هو الوقت الذي ظهر فيه أول مصنف مستقل في علم التجويد, قال الإمام: وهو يترجم لأبي مزاحم موسى بن عبيد الله بن يحيى الخاقاني البغدادي: "هو أول من صنَّفَ في التجويد فيما أعلم, وقصيدته الرائية مشهورة وشرحها الحافظ أبو عمرو.

فالخاقاني أول من صنف في العلم, وقصيدته أول مصنّف في العلم, ما مطلعها:-

أقُولُ مَقَالًا مُعْجَباً لِأُولِي الحِجْرِ + ولا فَخْرَ إنَّ الفَخْرَ يَدْعُو إلى الكِبْرِ

ويقول:

فَمَا كُلُّ مَنْ يَتْلُو الكِتَابَ يُقِيمُهُ + وما كُلُّ مَنْ في الناسِ يُقْرِئُهُمْ مُقْرِي

ويقول:

زِنِ الحرفَ لا تُخْرِجْهُ عنْ حدِّ وَزْنِهِ + فَوَزْنُ حُروفِ الذِّكْرِ مِنْ أفْضَلِ البِرِّ

والقصيدة في واحد وخمسين بيتا, والمصنف لم يذكر فيها جميع الموضوعات, وإنما ذكر بعضها, وتأثر القوم بالقصيدة, تأثرا واضحا في العلم, ثم وحتى المصنف نفسه لم يستخدم الكلمة نفسها فيها, ولا أيا من الألفاظ الأخرى التى شاركتها في المادة اللغوية, واستخدم (الحسن), حيث قال: أيا قارِئَ القرآنِ أحْسِنْ أداءَهُ + ... وقال: فقد قلتُ في حُسْنِ الأداءِ قَصيدةً + ...

وما ذلك عدم الإستخدام إلا لكون المصطلح لم يكن مشهورا في الوقت, رغما من الظهور, حيث استخدمه ابن مجاهد مَن معاصره, واستخدم التجويد المصطلحَ بعد إمام السبعة, أبو الحسن السعيدي حيث قال في صدر (التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي): سألتني ... أن أُصنِّفَ لك

نُبَذاً من تجويد اللفظ بالقرآن". وقال في موضع آخر: "ويؤمر القارئ بتجويد الضاد من (الضالين) وغيرها" وشاع استخدام مصطلح (التجويد) بعد عصر السعيدي على نطاقٍ واسعٍ.

فصل: المرحلة الثامنة: أيام المعرفة: ولم تختلف في الذي يليها من الأيام عندهم عن المقصود بها ولا عن مبناه على قواعده وإن لم يظهر, ولم يكن دفعة واحدة في العهد، بل؛ تتناثرت القواعد في ثناياها شيئا فشيئا.

ولم يزل العلم في الرابع من القرون الهجرية, يخطو خطواته الأولى, ولا عند كثير من الناس كتاب يحمل اسم التجويد, أو يمكن أن يكون موضوعه في هذا العلم, فلم يعرف للعلم كتابا إلا ما, وذلك ما يشير إليه قول القيرواني في الرعاية مقدمتها, من أن الخامس: هو التاريخ الحقيقي للمؤلفات ظهورها, أن: "وما علمت أن أحدا من المتقدمين سبقني إلى تأليف مثل هذا الكتاب, ولا جمع مثل ما جمعت فيه من صفات الحروف وألقابها, ولا ما أتبعت فيه كل حرف منها من ألفاظ كتاب الله تعالى, والتنبيه على تجويد لفظه, والتحفظ به عند تلاوته, ولقد تصور في نفسي تأليف هذا الكتاب وترتيبه, من سنة تسعين وثلاثمائة, وأخذت نفسي بتعليق ما يخطر ببالي منه في ذلك الوقت, ثم تركته إذ لم أجد مُعينا فيه من مُؤَلَّفٍ سبقني بمثله قبلي, ثم قَوَّى الله النية وحدَّد البصيرة في إتمامه بعد نحو من ثلاثين سنة, فسهَّل الله تعالى أمره ويسَّرَ جمعه وأعان على تأليفه.

وما قول الداني: في التحديد مقدمته من ذلك, أن: "وأما بعد: فقد حداني ما رأيته من إهمال قراء عصرنا ومقرئي دهرنا من تجويد التلاوة وتحقيق القراءة, وتركهم استعمال ما ندب الله تعالى إليه, وحث نبيه صلى الله عليه وسلم وأمته عليه, من تلاوة التنزيل بالترسل والترتيل – أن أعْملْتُ نفسي في رسم كتاب خفيف الحمل, قريب المأخذ في وصف علم الإتقان والتجويد, وكيفية الترتيل والتحقيق, على السبيل التي أدَّاها المشيخة من الخلف عن الأئمة من السلف, واجتهدت في بيان ذلك, وبذلت طاقتي, وبالغت فيه لإيضاحه عنايتي, وأفصحت عن جليِّه وظاهره, ودللت على خفيِّهِ وداثره, وأودعته الوارد من السنن والأخبار في معناه, على حسب ما إلينا أدَّاه من لقيناهُ من العلماء, وشاهدناه من الفهماء, عن الأئمة الماضين والقراء السالفين, لتتوفر بذلك فائدته".

فصل: المرحلة التاسعة الأخيرة: أيام الإتساع: ولم ينل الإتساع إلا في الخامس من القرون الهجرية, فتتابع الظهورُ المؤلفاتِ حتى أنَّ ما مِن معظمها ظهر فيه, فبعد (التنبيه) للسعيدي الذي ظهر في أوائل الخامس من القرون, الرعاية: لمكي بن أبي طالب القيسي القيرواني, والتحديد: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني, ثم الموضح: لعبد الوهاب القرطبي.

فتوالت المؤلفات بعد ذلك إلى العصر الحاضر, فارتباط النشأة بالمؤلفات المذكورة الخمسة: الخاقانية, والتنبيه, والرعاية, والتحديد, والموضح, فلابد من أن يكون لعلماء الأندلس في تأريخ النشأة نصيب أكبر في هذا الميدان الرحب, بعد علماء العراق البغداديين, فقد أخذ العلم مكانته وترسخت أركانه على يدَي من منهم: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني, وأبو عمرو عثمان بن سعيد الداني, وأبو القاسم عبد الوهاب بن محمد القرطبي, وأبو حميد عبد العزيز ابن الطحان الأندلسي, وكان العلم عندهم في نضوج واكتمال ووقوف على ساقه, وقد قام بالقواعد التجويدية قبل علمائه علماء العربية من النحويين واللغويين وعلماء القراءة, وذلك بكالخليل بن أحمد في كتاب العين مقدمته, عن مخارج الحروف وصفاتها, وسيبويه, والمبرد, والزجاجي, والأزهري, وأبي الفتح عثمان ابن جني.

فصل: فكتب علم التجويد القديمة تكاد تكون مجهولة لدى معظم المشتغلين بالدراسات الصوتية العربية في الوقت المحاضر, وهي تكاد تكون مجهولة أيضا لدى معظم المشتغلين بدراسة علوم القرآن عامة, وعلم التجويد خاصة, ولا يزال معظم تلك الكتب مخطوطا بعيدا عن متناول أيدي الباحثين ,ولعل ذلك هو أحد الأسباب التي حال بين الباحثين المعاصرين والاستفادة من المادة الصوتية التي تضمنتها تلك الكتب, ويبدو أن الرسائل المتأخرة الموجزة التي كتبها المتأخرون وبعض المعاصرين في علم التجويد: كانت من أبين الأسباب التي صرفت الدارسين عن تتبع كتب علم التجويد القديمة الأمهات, ودراستها والاعتماد عليها, وذلك لما يغلب على تلك الرسائل من الإيجاز الذي أدى إلى غموض العبارات في كثير من الأحيان.

وقد قام علماء التجويد باستخلاص المادة الصوتية من مؤلفات النحويين واللغويين وعلماء القراءة, وصاغوا منها هذا العلم الجديد الذي اختاروا له اسم: (علم التجويد), وواصلوا أبحاثهم الصوتية مستندين إلى تلك المادة, وأضافوا إليها خلاصة جهدهم, حتى بلغ علم التجويد منزلة عالية من التقدم في دراسة الأصوات اللغوية.

وبالرغم من استناد علماء التجويد على جهود سابقيهم من علماء العربية وعلماء القراءة: فقد جاء عملهم متميزا من الجهود, ولا يمكن أن نعده جزءا من تلك الجهود, وإنما جاء عملا شاملا للدرس الصوتي, أما علماء العربية: فإنهم عالجوا الموضوع في إطار الدرس الصرفي, وهو أمر تجاوزه علماء التجويد, وذلك بالنظر إلى أصوات اللغة نظرة أشمل من ذلك.

أما علماء القراءة فإنهم كانوا مشتغلين برواية النص القرآني الكريم وضبط حروفه, كما نقلتها طبقات علماء القراءة طبقة عن طبقة, حتى تنتهي إلى طبقة الصحابة رضوان الله عليهم, الذين تلقوا القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم.

وكثير ممن لا خبرة له بالتجويد: يعد كتب القراءات من كتب التجويد, أو كتب التجويد من كتب القراءات, ولعل ذلك هو أحد الأسباب التي يقول بها بعضهم: بأن أول من صنف في التجويد أبو عبيد القاسم بن سلام, وبعضهم يقول هو الإمام حفص, فلا يمكن أن تُعدَّ الكتب التي ألفها القراء في وصف القراءات القرآنية بدءا للتأليف في علم التجويد, لأن علم القراءة وعلم التجويد, وإن كان كل منهما يرتبط بألفاظ القرآن, يختلفان في الموضوع كما يختلفان في المنهج, أما الموضوع فإن علم التجويد لا يعنى باختلاف الرواة بقدر عنايته بتحقيق اللفظ وتجويده, مما لا اختلاف في أكثره بين القراء والرواة, فالغرض منه معرفة ماهيات صفات الحروف ومخارجها, فإذا ذكر فيه شيء من اختلاف الأئمة فهو تتميم.

وأما المنهج فإن كتب القراءات كتب رواية, وكتب التجويد جزء من علم الرواية, لأنها تقعيد لكيفية قراءة النبي صلى الله عليه وسلم, ويطلق عليها البعض كتب دراية. ويجوز إطلاقها من باب

التوسع في الألفاظ, وإلا فقواعده من مدوده وقلقلته وغناته وأدائه: الأصل فيها أن رب العالمين أنزله بالتجويد, كما ذكر الحافظ ابن الجرزي: أن: (لأنه به الإله أنزل).

وليس في ذلك من أن القراء قبل ظهور التأليف في العلم, ما يعنى بأنهم على غير أصل واضح من التجويد, أو أن علماء التجويد اخترعوا الأصول أو ابتدعوها, بل القراء اعتنوا بالألفاظ وعلماء التجويد اقتبسوها, وقد استعمل العرب الأصول والقواعد منذ القدم في الكلام.

فأول من استعمل أصول التجويد وقواعده العرب.

وأول من وضع القواعد من حيث التلاوة بها الله رب العزة, أنزل كتابه بالتجويد.

وأول من علّمه جبريل عليه السلام: علم النبي صلى الله عليه وسلم التجويد.

وأول من وضع القواعد من حيث التدوين أئمة القراءة.

وأول من استخدم الكلمة: في معنى يقرب من المعنى المصطلح, إمام السبعة ابن مجاهد.

وأول من صنف في العلم: الإمام أبو مزاحم موسى بن عبيد الله بن يحيى الخاقاني البغدادي.

وأول مصنف في العلم: القصيدة الرائية الخاقانية للإمام.

وأول شرح لكتاب في العلم: شرح القصيدة للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني.

وأول من اشتهر المصطلح منه وشاع بعد عصره: أبو الحسن السعيدي.

وأول من به المؤلفات أخذ ظهورُها: الإمام أبو محمد مكي ابن أبي طالب القيسي القيرواني.

ولم ينل الامتهاد والابتساط, إلا أن جاء الامام الشمس أبو الخيرات: محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف ابن الجزري الدمشقي.

فالحديث عن العلم نشأته يرتبط بالحديث عن علمين آخرين, هما: علم القراءات وعلم العربية, ففي ظل هذين العلمين نبتت مباحث علم التجويد, ومن خلالهما تطور العلم.

قالقراءات أقدم نشأة من العلم, وهما وإن كانا يختصان بقراءة القرآن, إلا أن بينهما اختلافا يجعلهما علمين مستقلين, فالتجويد يعنى بحقائق النطق, ويبحث في مخارج حروفه, وصفاتها وخصائصها, والقراءات يعنى باختلاف وجوه النطق المروية عن القوم في كلمات القرآن, وظهرت المدونات الأولى في القراءات القرآنية, في وقت مبكر, وأول كتاب جامع في القراءات هو كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام, الذي نقلت نصوص منه في بعض الكتب, لكن أقد ما وصل إلينا منها هو كتاب السبعة في القراءات لإمام الصنعة إبن مجاهد, وفيه إشارات إلى بعض مسائل العلم, وهناك عدد من الروايات المنقولة عن ابن مجاهد, ما تعالج بعض موضوعات العلم, ومن أهمها: قوله: "اللحن في القرآن لحنان: جلي وخفي, فالجلي: لحن الإعراب, والخفي: ترك إعطاء الحرف حقه من تجويد لفظه", واضطلعت كتب القراءات وعلماء القراءة, بتعليم النطق الصحيح وضبط القراءة, قبل ظهور كتب العلم المستقلة, من خلال المباحث الصوتية التي دونوها في كتبهم, ومن خلال التعليم الشفهي للنطق الصحيح, وصارت تلك المباحث جزءا من كتب القراءات, حتى بعد ظهور كتب العلم التي تخصصت بها.

فصل: والعلم قد مر بمراحل أخرى وذلك من حيث اعتبار آخر، وجميع مروره على نحو من 1115 سنة، ثم والمراحل هي: مرحلة النشوء: وهي من نحو 326 إلى 832، ومدتها 506 سنة تقريبا. وهي من أيام الخاقاني التي توفى فيها إلى أيام الإمام وما قرابة وفاته. ومرحلة الاتساع: وهي من 833 إلى 1440، ومدتها 607 سنة تقريبا. أو إلى 1322، فتكون المدة 489 تقريبا. وهي من أيام الإمام التي توفى فيها إلى أيامنا هذه، أو إلى أيام الجريسي التي توفى فيها تقريبا. ومرحلة النضوج: وهي من 1322 هـ، الموافق 1902 م، إلى اليوم العصر، فتكون العدة 118، وهي من أيام الجريسي إلى أيامنا هذي، أو وهي اليوم وما في معنى 1440، ومدتها من اليوم العصر إلى قيام الساعة.

فصل: وظهرت المدونات الأولى في علم العربية كذلك: وأقدم كتاب وصل إلينا يتضمن اللغة العربية قواعدها, هو كتاب سيبويه, فقد تحدث عن مخارج الحروف وصفاتها وكثير من الأحكام والظواهر الصوتية التي تشكلت أهم موضوعات العلم, وهو أول من رصدها, فعلم اللغة أقدم نشأة من العلم.

وقد تتابع العلم الظهور مؤلفاته منذ الخمسة في الخامس إلى اليوم, ما يظهر عشرات الكتب من المؤلفات, انبرى جمع من العلماء لذلك حتى غصّت بها المكاتب العامة والخاصة, فنضج العلم حتى كاد أن يحترق, أو احترق, وقد حاولتُ أن أستقصيَ الكتبَ تعدادَها أيَّ محاولة واستقصاء العدد, إذ المراجع القديمة المتخصصة بالحديث عن الكتب المؤلفة في علومها, لا تكاد أن تذكر إلا عددا يسيرا محدودا منها, فأدركني القصور ولحقني الإقتصار, وما ذلك إلا أن منها ما تلِف وضاع, وما سلم منها من التلف والضياع فلا يزال بعضه مخطوطا, ما منه لا سبيل لي إلى معرفة إسمه أو تحديد مكان وجوده, وما كان مطبوعا: فلا أدعي جميعَه, وما أدعي جمعَه: فقد باعدت عن مَجمعِه, وأقف بكَ من ذلك بما تيسر من التقدير, وتقدر من التيسير الذي يسره الله تعالى وقدَّر, من البداءة إلى الإمام الشمس ابن الجزري, ثم ومن الإمام إلى اليوم.

فصل: فأقول في سرد ذكر العلم كتبه:-

1. القصيدة الخاقانية الرائية: لأبي مزاحم موسى بن عبيد الله بن يحيى الخاقاني البغدادي.

2. التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي: لأبي الحسن علي بن جعفر بن محمد السعيدي.

3. الرعاية في تجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني.

4. التحديد في الإتقان والتجويد: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني.

5. الإدغام الكبير: للإمام.

6. المنبهة في الحذق والإتقان وصفة التجويد للقرآن: للإمام.

7. شرح القصيدة الخاقانية: للإمام أيضا.

8. البيان والإدغام: للإمام أيضا.

9. رسالة في مخارج الحروف للإمام أيضا.

10. الموضح: للإمام أبي القاسم عبد الوهاب بن محمد القرطبي.

11. التجويد والمدخل إلى العلم بالتحديد: لأبي عمر يوسف بن عبد الله النمري.

12. كتاب بيان العيوب التي يجب أن يجتنبها القراء: لأبي علي الحسن بن أحمد المعروف بابن البناء البغدادي.

13. إيضاح الأدوات التي بنى عليها الإقراء: لإبن البناء أيضا.

14. التجريد في التجويد: للإمام أيضا.

15. نهاية الإتقان في تجويد القرآن: لأبي الحسن شريح بن محمد بن شريح الرعيني الأشبيلي.

16. التجريد في التجويد: لأبي علي سهل بن أحمد الأصبهاني الحاجي.

17. الأنباء في تجويد القرآن: لأبي حميد عبد العزيز ابن الطحان الأندلسي.

18. مقدمة في التجويد: للإمام.

19. رسالة في مخارج الحروف: للإمام نفسه.

20. مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ: للإمام أيضا.

21. التمهيد في التجويد: لأبي العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني العطار.

22. التبيين في شرح النون والتنوين: لأبي بكر محمد بن حامد بن محمد الأصفهاني.

23. الإدغام الكبير بعلله: للأصفهاني نفسه.

24. نبذة المريد في علم التجويد: لأبي المعالي محمد بن أبي الفرج الموصلي.

25. الدر المرصوف في وصف مخارج الحروف: للإمام نفسه.

26. منهاج التوفيق إلى معرفة التجويد والتحقيق: لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي.

27. عمدة المفيد وعدة المجيد في معرفة لفظ التجويد: للإمام نفسه.

28. الدرر المكللة في الفرق بين الحروف المشكلة: لأبي عبد الله محمد بن عتيق بن علي التجيبي الغرناطي.

29. تجويد القراءة ومخارج الحروف: لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن وثيق الإشبيلي.

30. الترشيد في علم التجويد: لأبي علي الحسين بن أبي الأحوص الأندلسي المعروف بابن الناظر.

31. التجريد في التجويد: لأبي الحسن علي بن يعقوب بن شجاع ابن أبي زهران الموصلي.

32. الدر النضيد في التجويد: لأبي العباس أحمد بن عبد الله بن الزبير الخابوري الحلبي.

33. ميزان الوفي في معرفة اللحن الخفي: لأبي محمد عبد العزيز بن أحمد بن سعيد الديريني.

34. بغية المريد في معرفة التجويد: لأبي محمد عبد الكريم بن عبد الباري الصعيدي.

35. البلغة الراجحة في تقويم الفاتحة: للصعيدي نفسه.

36. المقصد بشرح نظم ابن برّي في أصوات القرآن: لأبي عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم الشريشي الخراز.

37. الدر النضيد في معرفة التجويد: لأبي عبد الله محمد بن قيصر بن عبد الله البغدادي.

38. عقود الجمان في تجويد القرآن: لأبي إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري.

39. حدود الإتقان في تجويد القرآن.

40. القيود الواضحة في تجويد الفاتحة.

41. المرصاد الفارق بين الظاء والضاد.

42. تحقيق التعليم في الترقيق والتفخيم.

43. المنة في تحقيق الغنة.

44. إتمام التبيين في أحكام النون الساكنة والتنوين: الستة كلها للجعبري أيضا نفسه.

45. التذكرة والتبصرة لمن نسي تفخيم الألف أو أنكره: لأبي عبد الله محمد بن بضحان الدمشقي.

46. المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد.

47. شرح الواضحة في تجويد الفاتحة.

48. أرجوزة في مخارج الحروف وصفاتها.

49. شرح الأرجوزة: الأربع كلها لأبي محمد الحسن المعروف بابن أم قاسم الرادي.

50. التسديد في علم التجويد: لأبي بكر عبد الله بن أيدغدي بن عبد الله الشهير بابن الجندي.

51. التجريد في التجويد.

52. العِقد الفريد في نظم التجويد.

53. روح المريد في شرح العِقد الفريد.

54. القصيدة الفائحة في تجويد الفاتحة.

55. شرح القصيدة الفائحة في تجويد الفاتحة: الخمسة كلها لمحمد بن محمود بن محمد بن أحمد السمرقندي الأصل, الهمذاني المولد, البغدادي الدار.

56. نزهة المشتغلين في أحكام النون الساكنة والتنوين: لأبي الحسن علي بن عثمان بن محمد, الشهير بابن القاصح.

57. تحفة الإخوان فيما تصح به تلاوة القرآن: لخليل بن عثمان بن عبد الرحمن القرافي, المعروف بابن المشبب.

58. التمهيد في علم التجويد: للإمام الشمس أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف, المشهور بابن الجزري.

59. المقدمة الجزرية: للإمام أيضا نفسه.

فصل: وهذي المقدمة: من أشهر كتب العلم في العصور المتأخرة, ومن أكثرها شروحا, بل: هي الأكثر اليوم شروحا في الكتب من غيرها, ومن الكتب التي هي أكثر شروحا من غيرها في العالَم الإسلامي.

قلت: فمنها: رسالة الشيخ أبي محمد: عبد الرحمن بن أبي زيد القيرواني, في فقه الإمام مالك بن أنس, فقد حدثني من أثق به من العلماء في الفقه المالكي: من أن الرسالة هذي لها أكثر من ألف شرح, ما بين مطبوع ومخطوط, وحدثني آخر: أن من علماء بلد كانوْ النيجيريا الشمالية: من قرأ أكثر من خمسين شرحا للرسالة, وأذكره في نفسي, وأعرفه شخصيا، ومنهم أيضا من وقف على أكثر من مائة وخمسين شرح. فمنها:

1. كفاية الطالب الرباني شرح رسالة أبي زيد القيرواني تأليف: أبي الحسن الشاذلي (ت939هـ) تعليق لطيف لخّصه من شرحيه الوسط والكبير، تلخيصاً حسناً، مجتنباً فيه التطويل الممل والاختصار المخل؛ لينتفع به، إن شاء الله تعالى، المبتدي لقراءتها والمنتهي لمطالعتها.

2. غرر المقالة في شرح غريب الرسالة لأبي عبد الله محمد المغراوي.

3. تنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة لأبي عبد الله محمد التتائي.

4. الفواكه الدواني شرح على رسالة ابن أبي زيد القيرواني للشيخ أحمد النفراوي.

5. تقريب المعاني شرح على متن رسالة ابن أبي زيد القيرواني للشيخ عبد المجيد الشرنوبي.

6. مسالك الدلالة في شرح متن الرسالة لأبي الفيض أحمد الغماري.

7. الفتح الرباني شرح على نظم رسالة ابن أبي زيد القيرواني للشيخ محمد أحمد الملقب بالشنقيطي.

8. الثمر الداني شرح على رسالة ابن أبي زيد القيرواني تأليف العارف بالله الشيخ محمد غبريم الداغري انغروا.

9. الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني للشيخ صالح الآبي الأزهري.

10. شرح مقدمة ابن أبي زيد القيرواني في العقيدة للشيخ الأمين الحاج محمد أحمد.

11. قطف الجني الداني شرح مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني للشيخ عبد المحسن العباد.

12. أوضح المعاني شرح مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني للشيخ زيد المدخلي.

13. شرح القيروانية الميسر للدكتور محمد الخميس.

14. العجالة في شرح الرسالة للشيخ ابن حنفية العابدين.

15. تحقيق المباني وتحرير المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني لأبي الحسن على بن محمد خلف المنوفي المعروف بالشاذلي.

16. نضح المقالة في شرح الرسالة لابن الفخار.

ومنها: كتاب (موطأ) للإمام مالك بن أنس, فإن الكتاب له أكثر من خمسين شرحا بل أكثر من مائتي شرح. فمنها:

1- شرح الموطأ المسمى بالنامي لأبي جعفر أحمد بن نصر الجزائري المسيلي ثم التلمساني الداودي المتوفى سنة 402هـ/1011م.

2- تفسير الموطأ لأبي المطرف عبد الرحمن بن مروان القنازعي القرطبي الأندلسي المتوفى سنة 413هـ.

3- شرح الموطأ للوقشي أبي الوليد هشام بن أحمد بن هشام الطليطلي، المتوفى سنة: 489هـ/1096م.

4- ترتيب المسالك، في شرح موطأ مالك للقاضي أبي بكر ابن العربي المعافري الإشبيلي المتوفى سنة: 543هـ/1148م.

5- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس للقاضي أبي بكر بن العربي المعافري الإشبيلي المتوفى سنة 543هـ/1148م.

6- الأنوار في الجمع بين المنتقى والاستذكار لابن زرقون محمد بن سعيد بن أحمد الأنصاري الإشبيلي المتوفى سنة: 586هـ/1190م.

7- المختار الجامع بين المنتقى والاستذكار لليفرني محمد بن عبد الحق بن سليمان الندرومي ثم التلمساني، المتوفى سنة: 625هـ/1228م.

8- التقريب لكتاب التمهيد، على ما في الموطأ من المعاني والأسانيد وهو مختصر التمهيد لابن عبد البر القرطبي محمد بن أحمد بن فرج الأنصاري، المتوفى سنة: 671هـ/1273م.

9- ترتيب المسالك، لرواة موطأ مالك، لابن الزهراء أبي عمر بن علي بن يوسف العثماني الريفي الورياغلي، كان بقيد الحياة سنة: 710هـ/1310م.

10- الممهد الكبير الجامع لمعاني السنن والأحكام، وما تضمنه موطأ مالك من الفقه والآثار، وذكر الرواة البررة الأخيار، وكل ذلك على سبيل الاختصار "للمؤلف السالف الذكر. وهو شرح موسع، وطريقته في الشرح أن يثبت في البداية نص الحديث، ليتبعه بتقديم تراجم وجيزة للرواة، ثم يذكر طرق لحديث، ويسمي الذين رووه من طريق الموطأ. وفي المرحلة الرابعة يأخذ في تحليل الحديث،

ويعقب بما جاء في ذلك من الآثار عن الصحابة والتابعين. وبعد هذا يتتبع الكلمات اللغوية الواردة بالحديث ليشرحها، وفي ذلك يعلق بمقارنات أدبية. وأخيرا يصل إلى فقه الحديث وما يستنبط منه، ويتوسع في عرض الخلاف العالي ومذاهب الفقهاء وأئمة الاجتهاد.

11- المشرع المهيا، في ضبط مشكل رجال الموطأ لأبركان محمد بن الحسن بن مخلوف الراشدي المتوفى سنة: 868هـ/1463م.

12- إرشاد السالك لشرح مقفل موطأ مالك للحريشي علي بن أحمد بن محمد الفاسي المتوفى سنة: 1143هـ/1730م.

13- تقريب المسالك لموطأ الإمام مالك للسدراتي أحمد بن الحاج المكي السلوي المتوفى سنة: 1253هـ /1837م.

14- تنوير الحوالك شرح موطأ الإمام مالك لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي.

15- شرح الزرقاني عبد الله بن محمد بن عبد الباقي الزرقاني المالكي على موطأ الإمام مالك.

16- ومن شروح الموطأ المسالك في شرح موطأ مالك لابن العربي ويقع في 8 مجلدات والتعليق الممجد لموطأ محمد للكنوي.

17- أوجز المسالك إلى موطأ مالك المؤلف: محمد زكريا الكاندهلوي المدني المحقق: الدكتور: تقي الدين الندوي.

18- الاقتضاب في غريب الموطا وإعرابه على الابواب المؤلف أبو عبد الله محمد اليفوربي التلمساني المحقق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين.

19- التعليق على الموطأ فى تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه المؤلف: أبو الوليد هشام بن أحمد الوقشي الأندلسي المحقق: الدكتور: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين.

20- دليل السالك إلى موطا الإمام مالك المؤلف محمد حبيب الله بن مايابى الجكنى الشنقيطي المحقق: محمد صديق المنشاوي.

21- إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك المؤلف محمد بن أبي بكر المعروف بابن ناصر الدين الدمشقي. المحقق: أبو يعقوب نشأت بن كمال المصري.

22- المصفى شرح الموطأ بالفارسية وبهامشه المسوى شرح الموطا بالعربية المؤلف: العلامة الدهلوي الهندي.

23- كشف المغطى في فضل الموطا المؤلف الحافظ علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر المحقق: محمد مطيع الحافظ.

24- أنوار المسالك إلى روايات موطا مالك المؤلف محمد بن علوي المالكي الحسني.

هذا: ولو رجعنا إلى مقدمة تحقيق د / عبد الرحمن العثيمين ل "تفسير غريب الموطأ ": (1/ 63، 150) لابن حبيب، لوجدنا أكبر قائمة في ذلك جمع فيها أكثر من (130) شرحا، والله الموفق.

هذا: ومن غريب الاتفاق أن عدد الكتب الموضوعة على الموطأ كما في جامع الشروح والحواشي للحبشي هو 217 شرحا.

ومنها: كتاب (ألفية ابن مالك) في النحو والصرف, وله أيضا أكثر من خمسين شرحا. وما منها:

1. شرح ابن الناظم أو ابن المصنف وهو محمد بن محمد بن مالك وعرف بـ"ابن الناظم" تمييزا له عن والده الإمام.

2. منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك تأليف محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي أبي حيان.

3. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك تأليف الحسن بن قاسم المرادي المغربي المعروف بـ"ابن أم قاسم" ت 749هـ.

4. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك تأليف برهان الدين إبراهيم بن محمد ابن قيم الجوزية، ابن الامام المشهور شمس الدين ابن القيم صاحب كتاب "زاد المعاد في هدي خير العباد" وغيرها من التصانيف.

5. شرح ابن عقيل وهو عبد الله بن عبد الرحمن المصري ت 769هـ.

6. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية تأليف الشاطبي إبراهيم بن موسى اللخمي ت 790هـ.

7. شرح المكّودي عبد الرحمن بن علي بن صالح ت 807هـ.

8. البهجة المرضية في شرح الألفية تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن محمد الخضيري ت 911 هـ.

9. منهج السالك إلى ألفية ابن مالك تأليف علي بن محمد بن عيسى الأشموني القاهري ت 918هـ.

10. أوضح المسالك شرح على ألفية ابن مالك تأليف ابن هشام عبد الله بن يوسف الأنصاري.

ومنها: كتاب (متن الآجرومية) في النحو. فمنها:

1. التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية من أشهر الشروح بين طلاب العلم المبتدئين.
2. الحلل الذهبية على التحفة السنية تأليف العبادلي المقطري.
3. شرح المقدمة الآجرومية تأليف خالد الأنصاري.
4. مفاتيح العربية على متن الآجرومية تأليف الشيخ فيصل آل مبارك رحمه الله.
5. التحفة البهية بشرح المقدمة الآجرومية تأليف د. عبد الحميد هنداوي.
6. أيسر الشروح على متن الآجرومية تأليف د. عبد العزيز الحربي.
7. الممتع في شرح الآجرومية تأليف مالك المهذري / تقديم: الشيخ الوادعي رحمه الله.
8. شرح الآجرومية تأليف الإمام محمد الصالح العثيمين رحمه الله.
9. التعليقات الجلية على شرح المقدمة الآجرومية تأليف الإمام العثيمين رحمه الله / تعليقات: أبو أنس.
10. إيضاح المقدمة الآجرومية تأليف الشيخ صالح الأسمري.
11. بشرى طلاب العربية بإعراب الآجرومية تأليف خالد الأزهري.
12. حاشية العلامة أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري على متن الآجرومية.
13. الدرر المكية في تهذيب الآجرومية تأليف د. محمد باجابر.
14. شرح الآجرومية في علم العربية تأليف علي السنهوري.
15. الكواكب الدرية على متممة الآجرومية تأليف الأهدل.

16. التحفة الوصابية في تسهيل متن الآجرومية تأليف الشيخ أحمد بن ثابت الوصابي.

وللمتن أكثر من ستين شرحا صوتيا.

ومنها: (المنظومة الشاطبية) التي في القراءات السبع, فقد عُدَّ لها أكثر من ثلاثين شرحا, وأنا قرأت أكثر من خمسة عشر شرحا لها. فمنها:

1. شرح لعبد الرحمن بن القاسم الأزدي التونسي المعروف بابن الحداد (ت625هـ تقريباً) وهو ممن قرأ على الشاطبي. ولعله أول شروحها.

2. المهند القاضبي شرح قصيدة الشاطبي لأبي العباس أحمد بن علي بن محمد بن علي بن شكر القرطبي الأندلسي (ت640هـ تقريباً).

3. فتح الوصيد في شرح القصيد لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي الشافعي (ت643هـ).

4. الدرة الفريدة في شرح القصيدة تأليف منتجب الدين أبي يوسف بن أبي العز بن رشيد الهمذاني (ت643هـ).

5. اللآلي الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الفاسي نزيل حلب (ت 656هـ.

6. كنز المعاني في شرح حرز الأماني لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد المعروف بشعلة الموصلي (ت656هـ.

7. وشرح لشمس الدين أبي الفتح محمد بن علي بن موسى الأنصاري الدمشقي (ت657هـ).

8. المفيد في شرح القصيد لعلم الدين قاسم بن أحمد اللورقي (ت661هـ).

9. إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي (665هـ).

10. وشرح لعماد الدين أبي الحسن علي بن يعقوب بن شجاع بن علي بن إبراهيم الموصلي (ت682هـ).

11. حل رموز الشاطبية لتقي الدين يعقوب بن بدران الجرائدي (ت688هـ).

12. كاشف المعاني في شرح حرز الأماني لأبي الفضائل عباد بن أحمد بن إسماعيل الحسني (كان حياً سنة 704هـ).

13. وشرح لعلاء الدين علي بن بن أحمد ت 706هـ.

14. وشرح لأبي الحسن علي بن يوسف بن حريز بن فضل اللخمي المعروف بالشطنوفي (ت713هـ.

15. وشرح لأبي موسى جعفر بن مكي الموصلي (ت713هـ).

16. فرائد المعاني في شرح حرز الأماني لأبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي المعروف بابن آجروم (ت723هـ).

17. . وشرح ليوسف بن بكر المعروف بابن خطيب بيت الآبار ت 725هـ.

18. المفيد في شرح القصيد لشهاب الدين أحمد بن محمد جباره المقدسي (728هـ).

19. كنز المعاني لبرهان الدين بن أبي إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري ت 732هـ.

20. الحواشي المفيدة في شرح القصيدة لأبي محمد عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن بن الدقوقي (ت735هـ).

21. الفريدة البارزية في حل القصيد الشاطبية لأبي القاسم هبة الله بن عبد الرحمن البارزي 738 هـ.

22. شرحها لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن بصخان بن عين الدولة الدمشقي ت 743هـ.

23. شرحها لبدر الدين أبي محمد الحسن بن قاسم بن عبد الله المعروف بابن أم قاسم المرادي ت 749هـ.

24. العقد النضيد في شرح القصيد لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن يوسف بن محمد المعروف بالسمين الحلبي ت 756 هـ.

25. مبرز المعاني في شرح حرز الأماني محمد بن عمر بن علي بن أحمد العمادي ت بعد 762هـ.

26. جامع القواعد لشرح الشاطبية لحمزة بن قتلوبك بن عبد الله ت 767 هـ.

27. شرحها لأبي العباس أحمد بن ربيعة الدمشقي ت بعد 774هـ.

28. شرحها للسيد عبد الله بن محمد الحسيني ت 776هـ.

29. شرحها لشمس الدين محمد بن محمود بن محمد السمرقندي ت نحو 780هـ.

30. شرحها لأبي محمد عبد الرحمن بن أحمد بن علي البغدادي ويقال الواسطي ت 781هـ وذكر الإمام ابن الجزري أن له شرحين على الشاطبية.

31. سراج القارئ وتذكار المقرئ المنتهي لعلاء الدين أبي البقاء علي بن عثمان بن محمد بن أحمد ابن القاصح العذري ت 801 هـ.

32. شرحها لشرف الدين صدقة بن سلامة بن حسين بن بدران بن إبراهيم المعروف بالمسحرائي المقرئ الضرير الشافعي ت 835هـ.

33. حل الشاطبية لزيد الدين عبد الرحمن بن أبي بكر المعروف بابن العيني ت 893هـ.

34. شرحها لأحمد بن إسماعيل الكوراني ت 893 هـ.

35. شرحها لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المصري ت 911هـ.

36. الدرر المضية في حل رموز الشاطبية لعلي بن ناصر المكي الحجازي ت 916 هـ.

37. الفتح الداني من كنز حرز الأماني لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني ت 923 هـ.

38. الغاية لجمال الدين حسين بن علي الحصني ت 960 هـ.

39. العين لمحمد بن حسام دده الآياثلوغي الحنفي ت بعد 986هـ.

40. شرحها لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطي الشافعي ت 995هـ.

41. العقد النضيد في شرح القصيد لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الغساني الأندلسي.

42. حدث الأماني بشرح حرز الأماني لنور الدين علي بن سلطان محمد الهروي المعروف بملّا علي القاري ت 1014.

43. شرحها لعبد الرحمن بن أبي القاسم المكناسي ت 1082هـ.

44. الدرة الفريدة في شرح القصيدة لحمد بن داود بن سليمان العناني ت 1098هـ.

45. الإشارات العمرية في حل ألفاظ الشاطبية لعمر بن عبد القادر الأرمنازي ت 1148هـ.

46. الفوائد السنية في حل ألفاظ الشاطبية لمحمد بن علي بن علوان الدمشقي ت 1172هـ.

47. إتحاف الأخ الأودّ المتداني لمعاني حرز الأماني ووجه التهاني لأبي عبد الله محمد بن عبد السلام الفاسي ت 1214هـ.

48. الخلاصة المرضية على متن الشاطبية لمحمد بن أحمد الملكي الأزهري المبلّط ت بعد 1313هـ.

49. إرشاد المريد إلى مقصود القصيد، وآخر مطول: إنشاد الشريد من معاني القصيد لعلي بن محمد الضباع شيخ عموم المقارئ المصرية ت 1380هـ.

50. الوافي في شرح الشاطبية للقاضي عبد الفتاح القاضي الدمنهوري المصري ت 1403هـ.

هذا: وقد أوصل الفرقد الدكتور أيمن رشد سويد شروح الشاطبية المعروفة المؤلف إلى تسعة وخمسين شرحاً (59) والمجهولة المؤلف ثلاثة شروح فمجموعها اثنان وستون شرحاً. وذكر حواشٍ كتبت على الشروح السابقة، والتعليقات وذلك في الجزء الأول من صفحة 49 إلى 67.

ومنها: كتاب (مختصر خليل) في فقه الإمام الجليل, مالك بن أنس, فقد حدثني مَن مِن علمائي في الفقه, أن شيخه لما أراد أن يقرأ الكتاب على شيخه, تحدثا حول الكتاب, فقال الشيخ لأستاذ عالمنا, إن المختصر هذا, فيما بدا لنا اليوم, له أكثر من ستين شرحا. فمنها:

1- الشرح الكبير والشرح الأوسط والشرح الصغير، الثلاثة كلها لبهرام الصهر والتلميذ.

2- المنزع النبيل في شرح مختصر خليل: لمحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق العجيسي التلمساني، أبو عبد الله المعروف بالحفيد.

3- تسهيل السبيل لمقتطف أزهار روض خليل وذكره القرافي باسم (تسهيل السبيل في شرح مختصر خليل)، يقع في ثمان مجلدات.

4- فيض النيل في شرح مختصر خليل: وهو شرح في سفرين لم يكمل، وقف فيه عند باب التيمم.

5- تحفة المشتاق في شرح مختصر خليل بن إسحاق: الثلاثة لإبراهيم بن فايد بن موسى الزواوي القسنطيني (857هـ.

6- شرح على فرائض الشيخ خليل لعلى بن محمد بن محمد بن على القرشي القلصادي (ت891هـ /1486م.

7- فتح الملك الجليل في حل مقفل فرائض خليل للشيخ العربي بن أحمد التاودي (ت1229هـ.

8- شفاء العليل في فرائض خليل لمحمد المهدي متجنوش (ت1344هـ.

9- البيان والتكميل في شرح مختصر خليل لأحمد بن عبد الرحمن بن موسى اليزليتني، المعروف بحلولو (ت895هـ.

10- الشرح الصغير للمؤلف نفسه.

11- شفاء الغليل في شرح مختصر خليل لمحمد بن على بن محمد، عرف بالأزرق الغرناطي (ت895هـ/1489م.

12- التاج والإكليل في شرح مختصر خليل: وهو الشرح الكبير، لمحمد بن يوسف العيدري المعروف بالمواق (ت897هـ.

13- الشرح الصغير للمؤلف نفسه.

14- مغني النبيل في شرح مختصر خليل: لمحمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني (ت909هـ.

15- إكليل مغني النبيل: حاشية وضعها على الشرح المذكور.

16- إيضاح السبيل في بيوع آجال خليل: شرح على مواضع من البيوع وغيرها والثلاثة للمؤلف.

17- شرح خطبة خليل، ذكرها التنبكتي للمؤلف نفسه أيضا.

18- شفاء الغليل في حل مغفل خليل لمحمد بن أحمد العثماني، المعروف بابن غازي (ت919هـ.

19- فتح الجليل في حل مقفل خليل: لمحمد بن إبراهيم التتائي (ت942هـ.

20- جواهر الدرر في حل ألفاظ المختصر: المعروف بالشرح الصغير للمؤلف نفسه.

21- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: وهو عند القرافى (شرح الجليل بمواهب مختصر الشيخ خليل) لمحمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعيني، الشهير بالحطاب (ت953هـ.

22- شرح خطبة خليل تأليف ناصر الدين محمد بن حسن اللقاني (ت958هـ.

23- عطاء الله الجليل الجامع لما عليه من شرح جميل على مختصر خليل: أو عطاء الجليل في شرح مختصر خليل تأليف محمد بن يحي القرافي (ت1008هـ.

24- تيسير الملك الجليل لجمع الشروح وحواشي خليل، وهي عند صاحب الأعلام (تيسير الجليل لجمع الشروح وحواشي خليل تأليف سالم بن محمد السنهوري (ت1015هـ.

25- المقصد الكفيل بحل مقفل خليل.

26- منن الرب الجليل في بيان مهمات خليل.

27- تنبه الواقف على تحرير وخصصت نية الحالف الثلاثة تأليف أحمد بن أحمد بابا التنبكتي (ت1036هـ.

28- حاشية الفيشي على شرح إبراهيم اللّقاني لمختصر خليل تأليف يوسف بن محمد بن حسام الدين الفيشي (ت1061هـ /1651م.

29- شرح خطبة خليل: تأليف سعيد بن إبراهيم قدورة (ت1066هـ.

30- حاشية على شرح اللقاني لخطبة خليل للمؤلف نفسه.

31- الشرح الكبير، ويقع في اثني عشر مجلدا.

32- مواهب الجليل في تحرير ما حواه مختصر خليل. وهو الشرح الأوسط، ذكره صاحب كشف الظنون باسم (مواهب الجليل بحل ألفاظ خليل)، يقع في أربعة مجلدات.

33- الشرح الصغير. يقع في مجلدين. الثلاثة تأليف على بن زين العابدين نور الدين الأجهوري أبو الإرشاد (ت1066هـ /1656م.

34- حاشية على شرح الناصر اللقاني على خطبة خليل.

35- زبدة الأوطاب وشفاء العليل في اختصار شرح الحطاب: تأليف محمد بن أحمد بن محمد الفاسي، الشهير بميارة (ت1072هـ.

36- الروض المبهج في شرح مختصر خليل.

37- التقاط الدرر مما كتب على المختصر كلاهما للمؤلف.

38- حاشية على شرح الأجهوري لشرح الناصر اللقاني، على خطبة مختصر خليل تأليف يحي بن محمد بن محمد الشاوي (ت1096هـ.

39- حاشية على شرح الناصر اللقاني على مقدمة خليل تأليف عبد الباقي بن يوسف الزرقاني (ت1099هـ.

40- حسن نتاج الفكر في كشف أسرار المختصر للزرقاني نفسه.

هذا: وظهور شرح الزرقاني وانتشاره في الآفاق، جعله مادّة للدراسة وخاصّة عند المغاربة، حيث انبرى كثير من العلماء للتعلقة عليه وتتبع عثراته، وخاصة في القرن الثاني عشر والذي يليه، بل ظهوره كان دافعا لبروز شروح جديدة بعدما تباطأت الكتابة على المختصر منتصف القرن العاشر لاكتفاء النّاس بمواهب الحطاب وما قبله، وباعتبار أنّ ما جاء بعد المواهب لا يعدو عن كونه طرر أو جمع للحواشي والشروح أو اختصار للمطولات.

ومن بين الحواشي التي نسجت على شرح الزرقاني ما يلي:

1. حاشية محمد الأندلسي (ت1176هـ).
2. حاشية على بن أحمد العدوي (ت1189هـ).
3. الفتح الرباني فيما ذهل عنه الزرقاني للشيخ محمد بن حسن البناني (ت1194هـ).
4. حاشية محمد بن عبد الكريم اليازغي (ت1199هـ).
5. تقارير محمد الدر ناوي على شرح الزرقاني (ت1199هـ).
6. طالع الأماني على شرح الزرقاني للشيخ محمد التاودي (ت1209هـ).
7. تقاييد محمد بن الحسن جنون على الزرقاني (ت1220هـ).

8. أوضح المسالك وأسهل المراقي إلى سبك إبريز الشيخ عبد الباقي، للشيخ محمد بن أحمد الرهوني (ت1230هـ)، واختصرها الشيخ محمد بن المدني كنون (ت1302هـ).

9. حاشية السنباوي على شرح الشيخ عبد الباقي، للشيخ محمد بن محمد السنباوي (ت1232هـ).

10. حاشية الشيخ محمد الأمير (ت1232هـ) على شرح عبد الباقي الزرقانى تقع في جزأين.

11. حاشية محمد الطاهر الفاروقي (ت1234هـ).

12. درة عقد الحواشي للشيخ محمد أبي رأس المعسكري (ت1238هـ.

41- المواهب الجليلة المستنبطة من كلام كل جليل ليتيسر بها حل ألفاظ مختصر خليل المعروف بالشرح الكبير. يقع في ستة مجلدات ضخام، تأليف محمد بن عبد الله الخرشي (ت1101هـ /1690م.

42- منح الجليل في حل ما أشكل من شروحات خليل، المعروف بالشرح الصغير للمؤلف نفسه.

هذا: ولقد تتبع العلماء شروح الخرشي وخاصة شرحه الصغير، ومن بين ما وضع عليه:

1. حاشية حسن بن رحال التدلاوي (ت1140هـ.
2. حاشية أبو على الحسن المعداني (ت1140هـ.
3. حاشية على بن أحمد الصعيدي (ت1189هـ.
4. حاشية محمد بن عبادة بن بري المعروف بالعدوي (ت 1193هـ.
5. خاتمة على شرح الخراشي لمحمد بن عبد ربه المعروف بابن الست (ت1199هـ.

6. تقريرات الشيخ محمد الجناحي (ت1200هـ.

7. حاشية أبو حامد العربي بن أحمد بن سودة (ت1229هـ.

8. حاشية محمد الشفشاوي على الخرشي (ت1232هـ.

9. دارة الحواشي في حل ألفاظ الخرشي لمحمد المازوني (ت1232هـ.

10. حاشية محمد بن أحمد الجليلي (ت1238هـ) على الشرح الكبير.

11. حاشية محمد بن عبد الله العلوي سلطان المغرب (ت1238هـ).تقع في مجلدين.

12. درة عقد الحواشي للشيخ محمد الراشدي أبو رأس، جمع فيها بين الخرشي والزرقاني (ت1239هـ.

13. حاشية المهدي بن الطالب بن سودة المري على الخرشي (ت1294هـ.

14. حاشية على شرح الخرشي على فرائض المختصر للشيخ أحمد بن محمد بن العربي، المعروف بالخياط (ت1343هـ.

15. ياقوتة الحواشي في حل ألفاظ الخراشي للشيخ محمد التلمساني (ت ق13هـ.

16. حاشية الشيخ عبد القادر السنوسي لم تكمل، ذكرها الشيخ أحمد أبو رأس في منة الإله، قال: ((في بحث عجيب وتدقيق غريب.

43- فتح الإغلاق على وجوه مسائل مختصر خليل بن إسحاق: تأليف أحمد بن قاسم البوني (ت1139هـ.

44- نظم مختصر الشيخ خليل: في نحو عشرة آلاف بيت، للمؤلف نفسه.

45- نور البصر والمسمى أيضا: إتحاف المقتنع في شرح مختصر خليل تأليف أحمد بن عبد العزيز الهلالي (ت1175هـ/1761م.

46- الفتح الرباني فيما ذهل عنه عبد الباقي الزرقاني تأليف محمد بن الحسن البناني.

47- منح القدير شرح على مختصر خليل تأليف أحمد بن محمد بن أحمد العدوي، الشهير بالدردير (ت1201هـ.

48- حاشية على الشرح الكبير للدردير لمختصر خليل تأليف محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (ت1230هـ.

49- الإكليل شرح مختصر خليل. تأليف محمد بن محمد بن أحمد السنباوي المعروف بالأمير (ت1232هـ.

50- العذب السلسبيل في حل ألفاظ خليل تأليف عبد الحفيظ بن الحسن العلوي.

وأخيرا: نَجزمُ بأنه لا يوجد من المختصرات في جميع المذاهب من أحيط بوفرةٍ من الشروح مثل ما اتّفق لمختصر خليل، وعلى ما أنظنه أنّ له أكثر من مائتي شرح وما في المعنى، ولا ندعي أن جميع الشروح التي وضعت عليه امتازت بالجودة والإتقان، بل أنّ معظمها لا يزيد عن كونه تقصير للطويل، أو تطويل للقصير، فهي تتشابه من حيث كم المعلومات ونوعيتها. وفي هذا العرض كفاية في بعض شروحه، من فترات تاريخية مختلفة، نرى أنّ لها أهميتها أكثر من غيرها.

ومنها: كتاب (التلخيص) في البلاغة: والتلخيص هذا هيئ له من الشهرة ما هيئ، ولفت إليه الأنظار، فنادى على عصره فلبت عليه القوم في العصر ثم لبت وما زالت إلى اليوم شرقا وغربا تلبي، ما بين دارس وشارح وملخص وناظم، وحافظ، كأنهم رأوا فيه خير مرجع للبلاغة، ويشتمل على مقدمة في الفصاحة والبلاغة، وعلى الفنون الثلاثة.

هذا: ثم فممن نظم "التلخيص" جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، وسماه: "الجمان" ووضع له شرحا سماه: "عقود الجمان".

وخضر بن محمد، وسمى نظمه: "أنبوب البلاغة".

والشيخ عبد الرحمن الأخضري، صاحب "مختصر الأخضري" في فقه إمام مالك بن أنس رحمه الله، وسمى نظمه: "الجوهر المكنون في الثلاثة الفنون".

واختصره عز الدين بن جماعة. وأبرويز الرومي. والشيخ زكريا الأنصاري القاري.

وممن شرحه محمد بن مظفر الخلخاني "745 هـ" وسمى شرحه: "مفتاح تلخيص المفتاح".

وبهاء الدين السبكي "773 هـ" وسمى شرحه: "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح".

ومحمد بن يوسف ناظر الجيش "778 هـ" وسمى شرحه "شرح تلخيص المفتاح".

ومحمد البابرتي "786 هـ". وشمس الدين القونوي "788 هـ" وسمى كلاهما شرحه "شرح تلخيص المفتاح للقزويني".

وسعد الدين التفتازاني "792 هـ" وقد وضع له شرحين: الشرح الكبير، والشرح الصغير للتلخيص.

والشراح من الثامن الهجري، وهكذا استمر الاهتمام بالقزويني متصلا، حتى لنجد من الثاني عشر من قام بشرحه، وذلك مثل ابن يعقوب المغربي "1110 هـ" وشرحه: مواهب المفتاح في شرح تلخيص المفتاح".

هذا: وأطول هذي الشروح، شرح بهاء الدين السبكي، والشرح الكبير للتفتازاني الذي عده القدماء خير شروح التلخيص. ولعل مما يلاحظ على القوم في القزويني أن معظمهم كان على اطلاع واسع بالفلسفة والمنطق وأصول الفقه والنحو والبلاغة. ويبدوا من شروحهم أنهم لم يكونوا يهدفون إلى

توضيح ما في "التلخيص" من إلمام وغموض وتعقيد بمقدار ما كانوا يهدفون إلى الإعلان عن مدى إلمامهم بالفلسفة والمنطق والأصول والنحو وما في المعنى. ذلك أنهم أقمحوا الكثير من قضايا هذي العلوم على البلاغة إقحاما، وبهذا أضافوا إلى ميراث الصعوبات التي وضعها من تقدمهم على طريق البلاغة العربية صعوبات أخرى أشاعت اليأس في نفوس الراغبين في دراستها والإفادة منها.

ثم: وقد اشتغل بالجزرية العا لم والطالب, ومرحلة الإمام من المراحل البارزة في العلم تاريخه, التي تركت أثرا في المسيرة, ولِمْ لا؛ والإمام هو الذي أعطاها المكانة, ومن شروحها:

17. الهواشي المفهمة: للعلامة أبي بكر أحمد بن محمد بن الجزري (المعروف بابن الناظم).

18. الطرازات المعلمة في شرح المقدمة: لعبد الدائم الأزهري.

19. الدقائق المحكمة في شرح المقدمة: لشيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري.

20. الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية: لخالد بن عبد الله الأزهري.

21. تحفة القاري والمقري, شرح مقدمة ابن الجزري: للعلامة محمد بن عمر بحرق الحضرمي.

22. اللآلئ السنية شرح المقدمة الجزرية: للإمام أحمد بن محمد القسطلاني.

23. الجواهر المضية على المقدمة الجزرية: لسيف الدين بن عطاء الله الفضالي المصري .

24. المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية: لملا علي القاري.

25. الدرر المنظمة البهية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية: لمنصور بن عيسى بن غازي.

26. الشرح المختصر: للشيخ فائز عبد القادر.

27. شرح المقدمة الجزرية الوجيز: لغانم قدوري الحمد.

28. الشرح الكبير على المقدمة نفسها للدكتور نفسه.

29. الدرر البهية شرح المقدمة الجزرية تأليف أسامة بن عبد الوهاب

30. الروضة الندية شرح متن الجزرية: لمحمود محمد عبد المنعم العبد.

31. التحفة المهدية في شرح المقدمة الجزرية: لأبي عبد الرحمن إبراهيم الفقيه القاري.

32. الشرح العصري على المقدمة الجزرية: لمحمد محمود حوّا.

33. الفوائد التجويدية في شرح المقدمة التجويدية: لعبد الرزاق بن علي بن إبراهيم.

34. المنح الإلهية شرح المقدمة الجزرية: لهانئ بن محمد القاضي.

35. شرح المقدمة الجزرية: للدكتور إبراهيم بن سعيد الدوسري.

36. هداية البرية إلى شرح المقدمة الجزرية: تأليف: منير محمد بن علي.

37. شرح المقدمة الجزرية: لسليمان بن خالد الحربي.

38. فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية: تأليف صفوت محمود سالم.

فهذه اثنتان وعشرون شرحا للمقدمة.

فصل: ثم وباقي العلم كتبه:-

39. متن تحفة الأطفال: تأليف الشيخ سليمان الجمزوري.

40. إتحاف البرية بضبط متني التحفة والجزرية: تأليف الشيخ سيد بن مختار بن أبي شادي.

41. إعانة المستفيد بضبط متني التحفة والجزرية: للشيخ حسن بن مصطفى الوراقي.

42. شرح التحفة والجزرية لبيان الأحكام التجويدية: للشيخ محمد سالم محيسن.

43. البيان في شرح تحفة الأطفال: للشيخ بوربعطاش محمد.

44. تعطير البرية بشرح الجمزورية: للشيخ أحمد بن فتحي البكيري.

45. منحة ذي الجلال في شرح تحفة الأطفال: للشيخ علي محمد الضباع.

46. شرح متن تحفة الأطفال: للشيخ أحمد العتيبي.

47. فتح الأقفال بشرح تحفة الأطفال: للشيخ سليمان بن حسين بن محمد بن جلبي.

48. فتح الملك المتعال في شرح تحفة الأطفال: للشيخ محمد الميهي الأحمدي.

49. تقريب المنال بشرح تحفة الأطفال: تأليف العلامة حسن حسن دمشقية.

50. شرح المقدمة الجزرية للمبتدئين.

51. شرح تحفة الأطفال للمبتدئين أيضا.

52. دراسة علم التجويد.

53. التمهيد لدراسة علم التجويد للمبتدئين: الأربعة تأليف جمال إبراهيم القرشي.

54. اختصار أحكام التجويد: للشيخ محروس بن محمد سعيد خليل.

55. نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد: تأليف العلامة مكي الجريسي.

56. القول المفيد في أصول التجويد: تأليف إبراهيم بن عمر بن الحسن البقاع.

57. هداية المستفيد في أحكام التجويد: تأليف أبي ريمه محمد المحمود.

58. عناية المفيد شرح هداية المستفيد في علم التجويد: تأليف عبد الله أحمد روبلي.

59. كتاب مع القرآن الكريم: تأليف الشيخ محمود خليل الحصري.

60. البرهان في تجويد القرآن: تأليف محمد الصادق قمحاوي.

61. التلاوة العملية للمبتدئين: تأليف: الدكتور أمجد على سعادة.

62. علم التجويد: تأليف الدكتور يحيى عبد الرزاق الغوثاني.

63. تنقيح والوسيط في علم التجويد: تأليف الدكتور محمد خالد منصور.

64. الميسر في علم التجويد: تأليف الدكتور غانم قدّوري الحمد.

65. علم التجويد دراسة صوتية ميسرة للدكتور نفسه.

66. بهجة النفوس في تجويد كلام القدوس: تأليف الدكتور محمد مأمون كاتبي.

67. حق التلاوة تأليف الشيخ حسني شيخ عثمان.

68. البيان في تجويد القرآن تأليف محمود أمين طنطاوي

69. التبيان في تجويد القرآن تأليف عبد اللطيف نجيب خياطة.

70. هدى المجيد في أحكام التجويد: تأليف هدى العمروسي.

71. كيف يتلى القرآن تأليف الشيخ عامر بن السيد عثمان.

72. أحكام التجويد وفضائل القرآن تأليف محمد محمود عبد العليم.

73. مرشد الحيران إلى تجويد القرآن تأليف عبد الغفار الزيات.

74. خمس مائة سؤال وجواب: تأليف مجدي فتحي السير, وياسر سليمان أبي شادي.

75. علم التلاوة تأليف أبي إدريس محمد عبد الفتاح.

76. التجويد الميسر تأليف الدكتور عبد العزيز عبد الفتاح الفادي.

77. عون المجيد في علم التجويد تأليف حمدان بدر.

78. الجامع المفيد في الأسئلة والأجوبة على أحكام التجويد.

79. أحكام التجويد وقواعد قراءة القرآن الكريم: تأليف: كريمة أبي زيد.

80. هداية الرحمن في تيسير شرح أحكام التجويد: تأليف علي محمود محمد.

81. مفتاح التجويد تأليف الشيخ عبد الله بن إبراهيم.

82. روح التأييد في علم التجويد تأليف عبد الله أحمد روبلى.

83. كتاب فن التجويد: تأليف عزة عبيد دعاس.

84. مذكرة في التجويد: تأليف محمد سليمان حسين مصري.

85. الملخص المفيد في علم التجويد: محمد أحمد معبد.

86. كتاب التجويد: تأليف الإمام يوسف بن علي بن حبارة الهذلي.

87. قواعد التجويد تأليف: أبي عاصم الدكتور عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ.

88. الواضح في أحكام التجويد: تأليف الدكتور محمد عصام مفلح القضاة.

89. أحكام التجويد: تأليف أبي الفضل حسين بوطاوي.

90. تيسير الرحمن: تأليف سعاد عبد الحميد.

91. التجويد المصور: تأليف الدكتور أيمن رشد سويد.

92. الدر النضيد في أحكام التجويد: تأليف عبد الله الهرري.

93. أخطاء القارئ في تجويد كلام البارئ: تأليف حسن بن أحمد بن حسن همام.

94. أحكام التجويد المبسط: تأليف منير مصطفى الخليلي.

95. غاية المريد في علم التجويد: تأليف عطية قابل نصر.

96. القبس في علم التجويد: تأليف عبد الله بن سعيد القنوبي.

97. الخلاصة من أحكام التجويد: تأليف خميس بن ناصر العمري.

98. الإحكام في ضبط المقدة الجزرية وتحفة الأطفال: تأليف محمد فلاح المطيري.

99. الجديد في فن التجويد: تأليف المقرئ مصطفى الصراف.

100. تحفة الطالبين في تجويد كتاب رب العالمين: تأليف منصور بن عيسى بن غازي الأنصاري المصري.

101. الإقليد من أحكام التجويد: تأليف عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين.

102. التجويد الميسر: تأليف الدكتور علي بن عبد الرحمن الحذيفي.

103. الرائد في تجويد القرآن تأليف محمد سالم محيسن.

104. أحكام التجويد والتلاوة, تأليف محمود بن رأفت بن حسن زلط.

105. معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات أو التجريد لمعجم مصطلحات التجويد تأليف إبراهيم الدوسري.

106. الوجيز في علم التجويد تأليف: محمود سيبويه البدوي.

107. الميزان في أحكام تجويد القرآن تأليف فريال زكريا العبد.

108. أحكام التلاوة والتجويد الميسرة تأليف عماد جمعة.

109. أوضح البيان في أحكام تلاوة القرآن تأليف محمد محمود عبد الله.

110. السهل المفيد فى أحكام التجويد تأليف السيد إبراهيم أحمد.

111. الوجيز في تجويد الكتاب العزيز تأليف: الدكتور محمد بن سيدي محمد الأمين.

112. السلسبيل الشافي في علم التجويد تأليف عثمان بن سليمان مراد.

113. المنير الجديد في أحكام التجويد تأليف فهمى علي سليمان.

114. العميد في علم التجويد تأليف محمود بن علي بسّة المصري.

115. أحكام قراءة القرآن الكريم تأليف الشيخ محمود خليل الحصري.

116. القول السديد في بيان حكم التجويد تأليف الحداد الحسيني.

117. البيان لحكم قراءة القرآن الكريم بالألحان تأليف أيمن رشدي سويد.

118. المفيد في التجويد تأليف شهاب الدين أحمد بن أحمد بن بدر الدين بن إبراهيم الطيبي.

119. لآلئ البيان في تجويد القرءان تأليف: الشيخ إبراهيم علي شحاتة السمنودي.

120. التحفة السمنودية في تجويد الكلمات القرءانية للمؤلف.

121. المفيد في علم التجويد تأليف: أبي حسن عوض بن حسن القرني.

122. مختصر بلوغ الأمنية تأليف الشيخ علي محمد الضباع.

123. الفرائد الحسان في تجويد القرآن تأليف محمد نور بن عبد الحفيظ سويد.

124. بداية المريد في فن التجويد تأليف سيد بن مختار بن أبي شادي.

125. المفيد في أحكام التجويد تأليف محمد علي قطب.

126. الوجيز في حكم تجويد الكتاب العزيز إعداد الدكتور محمد بن سيدي محمد الأمين.

127. المذكرة في التجويد، وما خلاصة تدريس أكثر من ست وثلاثين عاما، تأليف خادم كتاب الله المجيد الدكتور محمد نبهان بن حسين مصري.

128. حلية التنزيل شرح على تحفة الترتيل في أصول التجويد تأليف أحمد شوقي الآلوسي. تحقيق الدكتور زكي فهمي أحمد شوقي الآلوسي.

129. المفصل في التجويد تأليف عزه بنت عبد الرحيم آل سليمان.

130. رسالة في تجويد القرآن تأليف الإمام العلامة عبد الله بن عبد الرحمن أبابطين، تحقيق الدكتور عبد الله بن صالح بن محمد العبيد.

131. المنهج العلمي في توضيح أحكام التجويد، طريقة جديدة لعرض قواعد التجويد تأليف: محمد علي عبد الباقي السبعي، المدرس بمدرسة شعبة لتحفيظ القرآن الكريم بالرياض.

132. المعين في تجويد الكتاب المبين، أمثلة وتطبيقات عملية تأليف الشيخ خالد جاسم المطوع.

133. فتح الراغبين في تجويد الكتاب المبين تأليف محمد بن علي بن خلف الحسيني الحداد شيخ المقارئ المصرية.

134. البيان في أحكام تجويد القرآن: تأليف حسام الدين سليم الكيلاني، مدير معهد تحفيظ القرآن الكريم.

135. التجويد الميسر في سؤال وجواب تأليف إسلام محمود دربالة.

136. متن المفيد في علم التجويد تأليف: محمد بن شامي بن مطاعن شيبة العدوي القرشي.

137. المفيد في علم التجويد تأليف الحسن بن شجاع بن محمد الحسن التوني، تحقيق محمد صفاء طه حمودي.

138. فتح المجيد في علم التجويد تأليف محمد بن خلف الحسيني الحداد، شيخ عموم القراء والمقارئ بالديار المصرية.

139. بغية المريد من أحكام التجويد تأليف مهدي محمد الحرازي.

فصل: وأضيف بكتب بعضهم إلى الكتب: ما كاد أن يكون مكتبة تجويدية وحده, فأقول:-

140. الإلغاز في علم التجويد تأليف لاميطوْ أبو الحسن والحسين ملّواْ: يوسف المسعود فوفورى: جلّواْ جالنغ فلاتاري فلدن الطوخي.

141. الإنتهاج فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ.

142. الأئمّةْ فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ.

143. الْبُرْهَانُ فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ.

144. التاريخ فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ.

145. التدريس في علم التجويد.

146. الأصول فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ.

147. الإختلاف فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ.

148. الْإِخْتِصَارُ فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ.

149. الإبتساط فِي عِلْمِ التَّرْكِيبِ.

150. الإتساع في علم التجويد.

151. التسهيل في علم التجويد.

152. التعريف فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ.

153. التفريق فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ.

154. التَّكْمِيلُ فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ.

155. التلخيص في علم التجويد.

156. التمييز فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ/ التَّرْكِيبِ.

157. التَّهَجِّي فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ/ التَّرْكِيبِ.

158. اَلتَّوْجِيزُ فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ.

159. الغنة فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ.

160. الفرق فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ.

161. القواعد فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ.

162. مُخْتَصَرُ فوفورى فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ.

163. الْمَذْهَبُ فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ.

164. الإصطلاح في عِلْمِ التَّجْوِيدِ.

فهذي خمسة وعشرون كتابا: للمؤلف المسعود فوفورى جلواْ يوسف, وقد نظمها وقال:–

1. وَقَدْ عَجَبُواْ الْمَسْعُودُ فُوفُورى يُــوسُفُ وَقَدْ عَـجَزُواْ عَنْ دَرْكِ قَصْدِي وَكَرْسَفُواْ
2. أَأَعْجَبُ هَـــذَا أَمْ مُحَــيَّاهُ صُورَةً أَمِ الصَّوْتُ يُقْرِى أَبْــدَعَ النَّاسَ سَوَّفُ
3. أَمِ الذِّكْرُ حِفْظًا لَــيْسَ يَخْطِأُ حَرْكَةً أَمِ الْأَخْذُ مَا أَدَّيْتَ وَالْــكُلُّ يَعْكِفُ
4. أَمِ الصُّــنْعُ بِــالتَّوْجِيزِ يَرْفِقُ كَيْفَ مَا أَمِ الصُّــنْعُ بِالتَّسْهِيلِ وَالصَّعْبُ يَصْرِفُ
5. أَمِ الصُّــنْعُ مُخْتَــصَرٌ أَتِيٌّ فَـرَاتُهُ أَمِ الْإِخْتِــصَارُ الْقَوْلُ يُحْفَظُ يُعْرَفُ
6. أَمِ الصُّنْعُ بِالــتَّدْرِيسِ أَوْضَحُ أَنْفَسُ أَمِ الصُّــنْعُ بِالــتَّلْخِيصِ أَبْدَعُ أَكْشِفُ
7. أَمِ الْإِتِّسَاعُ الْعِلْمُ أَوْسَعُ أَبْــسَطُ أَمِ الْـمَذْهَبُ الْفُوفُورِي فِي الْعِلْمِ يَشْرِفُ
8. أَمِ الـــصُّنْعُ بِالــتَّكْمِيلِ يَصْدِرُ عَدُّهُ أَمِ الــصُّنْعُ بِــالْإِلْغَازِ وَالْـكُلُّ مُخْسَفُ
9. أَمِ الـــصُّنْعُ مَا تَأْتِي الْأُصُولَ جِنَاسَهَا وَقَابَلْتَهَا الْأَلْــفَاظَ حَيْثُ أُرَدِّفُ
10. أَمِ الصُّنْعُ بِالْــبُرْهَانِ حَافِظُ حُجَّةٍ أَمِ الـصُّنْعُ ذَا أَعْنِي الْــكِتَابَ فَأَسْقِفُ
11. أَمِ الصُّنْعُ بِــالتَّعْرِيفِ أَسْكَرْتَ قَوْمَهُمْ أَمِ الـــصُّنْعُ مَا بِالْإِخْتِلَافِ تُنَشِّفُ
12. أَمِ الصُّنْعُ مَا بِـــالْقَوْمِ هَذِي الْأَئِمَّةُ أَمِ الـــصُّنْعُ مَا الْإِمْلَاءُ يُدْنِيهِ مَأْزَفُ
13. أَمِ الصُّنْعُ مَا بِـــالْفَرْقِ أَسْبَغُ نَاسِجٍ أَمِ الـــصُّنْعُ بِالتَّارِيخِ يُغْنِي وَيُأْلِفُ
14. أَمِ الـصُّنْعُ بِالتَّرْكِيبِ يُبْدِي انْــفِرَادُهُ أَمِ الْــعِلْمُ كُلُّ الْـعِلْمِ وَالْعِلْمُ مُغْرَفُ
15. أَمِ الـــصُّنْعُ مَا التَّفْرِيقُ حِبِّي الْكَرَمْسَمِي أَمِ الْإِخْتِيَارُ الـــصُّنْعُ أَوْجَدُ يَهْدِفُ
16. أَذَاكَ أَمِ الـــصُّنْعُ الْقَوَاعِدُ يَا عَجَبٌ أَمِ الـــصَّانِعُ الْآدَابُ أَنْسَقُ أَنْصَفُ
17. أَمِ الْإِبْتِسَاطُ الـــصُّنْعُ أَبْدَعُ بَارِعٍ أَمِ الـــصُّنْعُ بِالــتَّمْيِيزِ يَعْرِجُ يَنْشِفُ
18. أَمِ الـــتَّاءُ حَيْثُ الْهَاءِ وَالْيَاءُ جِيمُهَا عَلَيْهَا وَتَحْتَ الـــتَّاءِ تَصْنَعُ تَكْنِفُ
19. أَمِ الْإِنْتِهَاجُ الْــقَرْمُ مَا الصُّنْعُ لِابْنَتِي وَأَوْ غُنَّتِي صَوْتِي لَــذِيذٌ أُنَشِّفُ
20. أَمِ الـــصُّنْعُ مَا ذَا الْإِصْطِلَاحُ وَإِنَّهُ نَتِيجَةُ قَوْمِي بِـــالَّذِي الْعِلْمُ يُعْرَفُ
21. أَتِلْكَ أَمِ الـــتَّطْهِيرُ مَعْنًى وَحِسَّهُ أَمِ الْحِفْظُ مِـــنْ كَيْدِ الْأَنَامِ فَيُتْلَفُ

22. أَتِلْكَ أَمِ الْقُرَّاءُ فِي الْـــــــعِلْمِ أسْوَةٌ لَهُمْ فِيكَ يَـــــا الْمَسْعُودُ يُحْسِنُ يَعْرِفُ
23. أَتِلْكَ أَمِ الْـــــــــقَدَمُ الَّذِي فَوْقَ عَالِمٍ عَلَى سُنَّةِ الْــــــــــقُرَّاءِ أَرْسَخُ أَسْقَفُ
24. أَتِلْكَ أَمِ الْـــــفَتْــحُ الَّذِي أَنْتَ نَفْسُهُ وَجَدَّاكَ بَابٌ وَالْــــــــــمَدِينَةُ حَرْجِفُ
25. أَتِلْكَ أَمِ النَّسْبُ الـشَّرِيفُ تَقَــرَّبَ بِـــــــإِثْنَيْ عَشَرْ ثُـنِّى مِنَ الْجَدِّ أَحْرِفُ
26. أَتِلْكَ أَمِ الْمَوْلَى الْــــــــكَرِيمُ بِوَعْدِهِ فَلَمْ يَكُ مَا يَــــــــــأْتِي فَيُخْلِفُ يَحْرِفُ
27. فَأَحْرِفُ طَـــــرْفِي ظَرْفَهُ كَشْفَ عَـرْفِهِ بِرَفْرَفِ إِصْــرَافٍ بِــــــلُطْفٍ أُسَــوِّفُ
28. فَإِنْ شِئْتَ قُلْ فُوفُورى هَذَا بِـــــعَصْرِهِ فَــــــــــرِيدٌ وَحِيدٌ فَهْوَ كِبْرِيتُ يَأْنِفُ

فصل: وإذا نظرت في الكتب المطبوعة القديمة: وجدت أن كثيرا من الآراء الإجتهادية التي ظهرت في الكتب الحديثية, لم يكن ليذكر, رغم من أن يبسط, مثل القلقلة من أنها تتبع ما قبلها من الحركة, ولا أنها تمال إلى الفتح مطلقا, وأمهات العلم: الخاقانية, والتنبيه, والرعاية, والتحديد, والموضح, وكفى بالخمسة أمهات.

ثم إن كتب العلم اليوم لا يكاد يصيبها العد, أو يأتي عليها الحصر, فإنهم ما بين موجز وسهب ومختصر ومطول، وما بين منثور ومنظوم, وقد لقي عناية متميزة, وتنافس المتخصصون فيه على تقديم مسائله وموضوعاته بأساليب وطرائق متنوعة, ويحصى أكثر من خمسين كتابا أو رسالة في العلم, مما في القرن الرابع عشر, وسنوات من هذا القرن, ما معظمها يصدر في مصر والسعودية والعراق والهند وبلاد المغرب, وتشهد حركة مماثلة في التأليف في العلم في بلدان العالم الإسلامي الأخرى, رغم أن يعد كتب بعضهم.

وليسوا في تدبيج كتبهم وتصنيفها على أسلوب واحد وترتيب وتنسيق, بل؛ كل على منهاج وطريق وبأسلوب, فمنهم من يبدأ بـ – أحكام الإستعاذة والبسملة والسورة — وإن كان ليس من التجويد بشيء. ومن بفضل القرآن الكريم وما في المعنى, وهو حسن, لكن حيث يجعل. ومن بترجمة الإمامِ عاصمٍ. ومن بترجمة راوِيه حفص. ومن بآداب تلاوةِ القرآنِ الكريمِ واستماعِه. ومن بأحوال النون الساكنة والتنوين. ومن بمخارج الحروف. ومن بصفات الحروف. ومن يختم بذكر تكبيرة الختم

مع انه ليس من التجويد بشيء. ومن بسجود التلاوة مع انه ليس من التجويد بشيء. ومن بكلمتي الشهادة. ومن بالأذان. ومن بالأدعية. ومن يكمل. ومن لا يكمل. ومن يقدم ما هو مؤخر. ومن يؤخر ما هو مقدم. ومن يدخل في باب بما ليس منه. ومن يخرج من باب بما كان منه. ومن يخص بابا بما يختص بباب. ومن يزيد في باب وينقص في آخر بما ليس منه. ومن يفصل ما ليس بمفصل. ومن يذكر أسانيده الكثيرة في القراءات. ومن على رواية حفص أو على رواية ورش. ومن يختم بأحوال السلف الصالح عند ختم القرآن. ففيها ما يحتاج إلى المراجعة أو المناقشة.

فصل: والحق أن كثرة المؤلفات في العلم، لا سيما في العصر الحديثي من تأمل فيها يجدها مجرد تكرار لما في الكتب السابقة، ومعظمها مؤلفات لمدرسين في حلقات تحفيظ القرآن. لا جديد فيها ولا تغيير في الترتيب، وإنما مجرد رغبة في التأليف واستبدالها بغيرها، وربما يكون فيها ضعف أيضاً، ولكن لا أقول في ذلك باعتماد كتب محددة في العلم، ولا أقول طالب العلم غير المتخصص، بل وحتى المتخصص أيضاَ.

هذا: ومن قال إن "العلم نضج واحترق والمؤلف لن يضيف معلومة جديدة إليه وإنما سيضيف تجربة جديدة .... ولذلك المناسب أن الإنسان يتصفح أي كتاب في التجويد .... ولا أزهّد في التأليف لكن المفروض صب الجهود على التجارب وهي أكثر وقعاً على الناس إنزال الصور .... كثير من كتب التجويد تخلو من الصور، أو هي صورة مكررة صورة اللسان باللون الغامق في داخل الرسم. أدخل الصور الجديدة والمطورة وأرفق قرصاً الكترونياً مع الكتاب واليوم حتى في مناهجنا في المدارس ولله الحمد تضاف الأقراص مع الكتب" فقد أحسن.

ولم يزل اهل كل علم فيما خلا من الازمنة, يركبون مناهجه ويسلكون طريقه ويعرفون غامضه ويسهلون سبيل المعرفة بدلائله.

فصل: وكتب العلم تنقسم إلى عدة أقسام, وذلك باعتبارات:-

فكلها تنقسم إلى كتب المتقدمين, وإلى كتب المتأخرين.

وكتب المتأخرين تنقسم إلى كتب الماضين, وإلى كتب المعاصرين (الحاضرين).

وكلها تنقسم إلى كتب مشربة, وإلى كتب مجردة.

وكلها تنقسم إلى كتب منظمة, وإلى كتب منثرة.

وكلها تنقسم إلى كتب مختصرة, وإلى كتب مطولة.

وكلها تنقسم إلى كتب موجزة, وإلى كتب مسهبة.

وكلها تنقسم إلى كتب خاصة, وإلى كتب عامة.

وكلها تنقسم إلى كتب متن, وإلى كتب شرح.

فصل: فمثال كتب المتقدمين:-

القصيدة الخاقانية الرائية: لأبي مزاحم موسى بن عبيد الله بن يحيى الخاقاني البغدادي.
التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي: لأبي الحسن علي بن جعفر بن محمد السعيدي.
الرعاية في تجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني.
التحديد في الإتقان والتجويد: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني.
الإدغام الكبير: للإمام.
المنبهة في الحذق والإتقان وصفة التجويد للقرآن.
شرح القصيدة الخاقانية: للإمام أيضا.
البيان والإدغام: للإمام أيضا.
رسالة في مخارج الحروف للإمام أيضا.

الموضح: للإمام أبي القاسم عبد الوهاب بن محمد القرطبي.

فصل: ومثال كتب المتأخرين الماضين:-

عقود الجمان في تجويد القرآن: لأبي إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري.

حدود الإتقان في تجويد القرآن.

القيود الواضحة في تجويد الفاتحة.

المرصاد الفارق بين الظاء والضاد.

تحقيق التعليم في الترقيق والتفخيم.

المنة في تحقيق الغنة.

إتمام التبيين في أحكام النون الساكنة والتنوين: الستة كلها للجعبري أيضا نفسه.

التذكرة والتبصرة لمن نسي تفخيم الألف أو أنكره: لأبي عبد الله محمد بن بضحان الدمشقي.

المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد.

شرح الواضحة في تجويد الفاتحة.

أرجوزة في مخارج الحروف وصفاتها.

شرح الأرجوزة: الأربع كلها لأبي محمد الحسن المعروف بابن أم قاسم الرادي.

التسديد في علم التجويد: لأبي بكر عبد الله بن أيدغدي بن عبد الله الشهير بابن الجندي.

التجريد في التجويد.

العقد الفريد في نظم التجويد.

روح المريد في شرح العقد الفريد.

القصيدة الفائحة في تجويد الفاتحة.

شرح القصيدة الفائحة في تجويد الفاتحة: الخمسة كلها لمحمد بن محمود بن محمد بن أحمد السمرقندي الأصل, الهمذاني المولد البغدادي الدار.

نزهة المشتغلين في أحكام النون الساكنة والتنوين: لأبي الحسن علي بن عثمان بن محمد, الشهير بابن القاصح.

تحفة الإخوان فيما تصح به تلاوة القرآن: لخليل بن عثمان بن عبد الرحمن القرافي, المعروف بابن المشبب.

التمهيد في علم التجويد: للإمام الشمس أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف, المشهور بابن الجزري.

المقدمة الجزرية: للإمام أيضا نفسه.

فصل: ومثال الكتب المتأخرين المعاصرين (الحاضرين):-

شرح المقدمة الجزرية: غانم قدوري الحمد.

الرضة الندية شرح متن الجزرية: محمود محمد عبد المنعم العبد.

التحفة المهدية في شرح المقدمة الجزرية: أبو عبد الرحمن إبراهيم الفقيه القاري.

الشرح العصري على المقدمة الجزرية: محمد محمود حوّا.

الفوائد التجويدية في شرح المقدمة التجويدية: عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم.

المنح الإلهية شرح المقدمة الجزرية: هانئ بن محمد القاضي.

شرح المقدمة الجزرية: الدكتور إبراهيم بن سعيد الدوسري.

شرح المقدمة الجزرية: سليمان بن خالد الحربي.

فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية: صفوت محمود سالم.

علم التجويد: الدكتور يحيى عبد الرزاق الغوثاني.

تنقيح والوسيط في علم التجويد: الدكتور محمد خالد منصور.

الميسر في علم التجويد: الدكتور غانم قدّوري الحمد.

كتاب فن التجويد: عزة عبيد دعاس.

هدى المجيد في أحكام التجويد: هدى العمروسي.

هداية الرحمن في تيسير شرح أحكام التجويد: علي محمود محمد.

مذكرة في التجويد: محمد سليمان حسين مصري.

الملخص المفيد في علم التجويد: محمد أحمد معبد.

فكتب التجويد المعاصرة لا تختلف كثيرًا في مادتها الأساسية، وإنما تختلف في طريقة العرض وتقسيم الموضوعات.

فصل: ومثال الكتب المشربة: وهي الكتب التي في العلم أو في غيره من العلوم أشربها أصحابها, بالعلم أو بعلم أو بعلوم أخرى, أو آخر, وذلك مثل:-

المنبهة في الحذق والإتقان وصفة التجويد للقرآن, وهي الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات, صنعة الإمام المقرئ الحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الداني الأندلسي – رحمه الله.

عقود الجمان في تجويد القرآن: لأبي إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري.

النشر في القراءات العشر: تأليف الإمام.

منظومة طيبة النشر في القراءات العشر تأليف الإمام.

الموضح في القراءات العشر تأليف الإمام الشيرازي.

فصل: ومثال الكتب المجردة للعلم:-

التمهيد في علم التجويد: للإمام الشمس أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف, المشهور بابن الجزري.

المقدمة الجزرية: للإمام أيضا نفسه.

نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد: العلامة مكي الجريسي.

القول المفيد في أصول التجويد: إبراهيم بن عمر بن الحسن البقاع.

هداية المستفيد في أحكام التجويد: أبو ريمه محمد المحمود.

كتاب مع القرآن الكريم: الشيخ محمود خليل الحصري.

تيسير الرحمن: الدكتورة سعاد عبد الحميد.

التجويد المصور: الدكتور أيمن رشدي سويد.

البرهان في تجويد القرآن: محمد الصادق قمحاوي.

فصل: ومثال الكتب المنظمة في العلم:-

القصيدة الخاقانية الرائية: لأبي مزاحم موسى بن عبيد الله بن يحيى الخاقاني البغدادي.

متن تحفة الأطفال: الشيخ سليمان الجمزوري.

فصل: ومثال الكتب المنثرة في العلم:-

غاية المريد في علم التجويد: عطية قابل نصر.

كتاب التجويد: الإمام يوسف بن علي بن حبارة الهذلي.

الميسر في علم التجويد: الدكتور غانم قدّوري الحمد.

فصل: ومثال الكتب المختصرة في العلم:-

هداية المستفيد في أحكام التجويد: أبو ريمه محمد المحمود.

البرهان في تجويد القرآن: محمد الصادق قمحاوي.

الميسر في علم التجويد: الدكتور غانم قدّوري الحمد.

الملخص المفيد في علم التجويد: محمد أحمد معبد.

الواضح في أحكام التجويد: الدكتور محمد عصام مفلح القضاة.

فصل: ومثال الكتب المطولة في العلم:-

الشرح الكبير للمقدمة الجزرية: غانم قدوري الحمد.

نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد: العلامة مكي الجريسي.

فصل: ومثال الكتب الموجزة في العلم:-

المقدمة الجزرية: للإمام.

فصل: ومثال الكتب المسهبة في العلم:-

عقود الجمان في تجويد القرآن: نظم أبي إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري.

فصل: ومثال الكتب الخاصة في العلم: وهي الكتب التي خصت بها بعض موضوعات العلم, لا غير:-

رسالة في مخارج الحروف للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني.

كتاب بيان العيوب التي يجب أن يجتنبها القراء: لأبي علي الحسن بن أحمد المعروف بابن البناء البغدادي.

رسالة في مخارج الحروف: للإمام أبي حميد عبد العزيز ابن الطحان الأندلسي.

التبيين في شرح النون والتنوين: لأبي بكر محمد بن حامد بن محمد الأصفهاني.

الدر المرصوف في وصف مخارج الحروف: للإمام أبي المعالي محمد بن أبي الفرج الموصلي.

ميزان الوفي في معرفة اللحن الخفي: لأبي محمد عبد العزيز بن أحمد بن سعيد الديريني.

المرصاد الفارق بين الظاء والضاد.

تحقيق التعليم في الترقيق والتفخيم.

المنة في تحقيق الغنة.

إتمام التبيين في أحكام النون الساكنة والتنوين: الستة كلها للجعبري.

التذكرة والتبصرة لمن نسي تفخيم الألف أو أنكره: لأبي عبد الله محمد بن بضحان الدمشقي.

فصل: ومثال الكتب العامة في العلم:-

غاية المريد في علم التجويد: عطية قابل نصر.

تيسير الرحمن: الدكتورة سعاد عبد الحميد.

فصل: ومثال كتب المتن في العلم:-

التحديد في الإتقان والتجويد: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني.

الموضح: للإمام أبي القاسم عبد الوهاب بن محمد القرطبي.

نهاية الإتقان في تجويد القرآن: لأبي الحسن شريح بن محمد بن شريح الرعيني الأشبيلي.

التجريد في التجويد: لأبي علي سهل بن أحمد الأصبهاني الحاجي.

الأنباء في تجويد القرآن: لأبي حميد عبد العزيز ابن الطحان الأندلسي.

التجريد في التجويد: لأبي الحسن علي بن يعقوب بن شجاع ابن أبي زهران الموصلي.

الدر النضيد في التجويد: لأبي العباس أحمد بن عبد الله بن الزبير الخابوري الحلبي.

ميزان الوفي في معرفة اللحن الخفي: لأبي محمد عبد العزيز بن أحمد بن سعيد الديريني.

بغية المريد في معرفة التجويد: لأبي محمد عبد الكريم بن عبد الباري الصعيدي.

البلغة الراجحة في تقويم الفاتحة: للصعيدي نفسه.

المقصد بشرح نظم ابن برّي في أصوات القرآن: لأبي عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم الشريشي الخراز.

فصل: ومثال كتب الشرح في العلم:-

شرح القصيدة الخاقانية: للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني.

الهواشي المفهمة: العلامة أبو بكر أحمد بن محمد بن الجزري (المعروف بابن الناظم).

الطرازات المعلمة في شرح المقدمة: عبد الدائم الأزهري.

الدقائق المحكمة في شرح المقدمة: شيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري.

الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية: خالد بن عبد الله الأزهري.

تحفة القاري والمقري, شرح مقدمة ابن الجزري: للعلامة محمد بن عمر بحرق الحضرمي.

اللآلئ السنية شرح المقدمة الجزرية: الإمام أحمد بن محمد القسطلاني.

الجواهر المضية على المقدمة الجزرية: سيف الدين بن عطاء الله الفضالي المصري .

المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية: ملا علي القاري.

الدرر المنظمة البهية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية: منصور بن عيسى بن غازي.

الشرح المختصر: الشيخ فائز عبد القادر.

الشرح الكبير للمقدمة الجزرية: غانم قدوري الحمد.

الرضة الندية شرح متن الجزرية: محمود محمد عبد المنعم العبد.

التحفة المهدية في شرح المقدمة الجزرية: أبو عبد الرحمن إبراهيم الفقيه القاري.

الشرح العصري على المقدمة الجزرية: محمد محمود حوّا.

الفوائد التجويدية في شرح المقدمة التجويدية: عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم.

المنح الإلهية شرح المقدمة الجزرية: هانئ بن محمد القاضي.

شرح المقدمة الجزرية: الدكتور إبراهيم بن سعيد الدوسري.

شرح المقدمة الجزرية: سليمان بن خالد الحربي.

فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية: صفوت محمود سالم.

فصل: واعلم: أن كتب المتقدمين أولى وأحق وأعلى وأوجب بالدراسة والمراجعة والإقتباس والإصدار: من كتب المتأخرين, وكتب المتأخرين الماضين من كتب المتأخرين الحاضرين (المعاصرين), والكتب المجردة من الكتب المشربة, والكتب المنثرة من الكتب المنظمة, والكتب المطولة من الكتب المختصرة, والكتب الموجزة من الكتب المسهبة, والكتب العامة من الكتب الخاصة, وكتب المتن من كتب الشرح.

فما تزال كتبُ ومؤلفات علمائنا السابقين رحمهم الله تعالى ذاتَ مِيسمٍ خاصٍ، وطابعٍ متميز، لا يجده الواقفُ على كتب العلماء المعاصرين, ولا يُنْكَرُ – وليس ينبغي – أن ما انطوت عليه هذه الكتبُ التراثيةُ من علمٍ وافرٍ، وجهدٍ باهر، ونظرٍ دقيقٍ، ومَلَكةٍ في الكتابة راسخة، وغوصٍ على حقائق العلم والمعرفة، هو الذي أمدَّ ولا يزال يُمِدُّ أصحابَ الكتب المعاصرة ببحرٍ من العلم زاخرٍ، لا يدرَك غَوْره، يَعُلُّون منه ويَنْهَلون, وإنَّك لتجد المؤلفَ المعاصر إذا أراد أن يزيِّن كلامَه ويجعل له ماءً ورونقاً, وَلَّى وجهَه شطْرَ العلماء السابقين يتخيَّرُ من حلاوة لسانهم، وحُسْنِ بَيانِهم، فيُشيد بكلامِهم كلامَه، ويعضد ببيانهم بيانَه.

فالكتب تنقسم إلى إثني عشر قسما في نفسها, وهي: مجردة مشربة منثرة منظمة مطولة مختصرة موجزة مسهبة عامة خاصة متنية شرحية, وبضربها في أصحابها الثلاثة, ما: متقدم ومتأخر ومعاصر, ينشأ: ستة وثلاثين قسما للكتب في العلم.

فلكل صاحب من الأصحاب الثلاثة, ثلث القسمة: وهو عين القسمة للكتب في العلم, ولكل قسمة ثلاثة أصحاب, وهم عين الأصحاب للكتب في العلم, وها أنا أجيء بها على الترتيب مفصلة إن شاء الله تعالى, وهو حسبي ونعم الوكيل, نعم المولى ونعم النصير.

فصل: واعلم أن الترتيب على: كتاب مقدم:-

1. مجرد: وهو على الترتيب: منثر ثم منظم ثم مطول ثم مختصر ثم موجز ثم مسهب ثم عام ثم خاص ثم متن ثم شرح.

2. مشرب: وهو على الترتيب: منثر ثم منظم ثم مطول ثم مختصر ثم موجز ثم مسهب ثم عام ثم خاص ثم متن ثم شرح.

3. منثر: وهو على الترتيب: مطول ثم مختصر ثم موجز ثم مسهب ثم عام ثم خاص ثم متن ثم شرح.

4. منظم: وهو على الترتيب: مطول ثم مختصر ثم موجز ثم مسهب ثم عام ثم خاص ثم متن ثم شرح.

5. مطول: وهو على الترتيب: موجز ثم مسهب ثم عام ثم خاص ثم متن ثم شرح.

6. مختصر: وهو على الترتيب: موجز ثم مسهب ثم عام ثم خاص ثم متن ثم شرح.

7. موجز: وهو على الترتيب: عام ثم خاص ثم متن ثم شرح.

8. مسهب: وهو على الترتيب: عام ثم خاص ثم متن ثم شرح.

9. عام: وهو على الترتيب: متن ثم شرح.

10. خاص: وهو على الترتيب: متن ثم شرح.

11. متن: وهو على مرتبة نفسه.

12. شرح: وهو على مرتبة نفسه.

وهذي المراتب للكتاب المتقدم, ومثلها للكتاب المتأخر, ومثلها أيضا للمعاصر, فتمت المراتب, ست وثلاثين مرتبة, أو ستة وثلاثين قسما.

هذا: ثم ومرتبة المجرد: عشر مراتب, والمشرب عشر مراتب, والمنثر ثماني مراتب, والمنظم ثماني مراتب, والمطول ست مراتب, والمختصر ست مراتب, والموجز أربع مراتب, والمسهب أربع مراتب, والعام مرتبتان, والخاص مرتبتان, والمتن على مرتبة نفسه, والشرح على مرتبته, فتمت المراتب اثنتين وستين مرتبة للكتاب المتقدم, ومثلها للمتأخر وللمعاصر مثلها أيضا, فتم المجموع: مائة وست وثمانين مرتبة, أو مائة وستة وثمانين قسما لكتب العلم.

فصل: ولنرتب لكم الأقسام المجموعة على الترتيب:-

مقدم مجرد منشر	منظم	مطول	مختصر	موجز	مسهب	عام	خاص	متن	شرح
مشرب منشر	منظم	مطول	مختصر	موجز	مسهب	عام	خاص	متن	شرح
منشر مطول	مختصر	موجز	مسهب	عام	خاص	متن	شرح	منظم مطول	مختصر
موجز	مسهب	عام	خاص	متن	شرح	مطول موجز	مسهب	عام	خاص
متن	شرح	مختصر موجز	مسهب	عام	خاص	متن	شرح	موجز عام	خاص
متن	شرح	مسهب عام	خاص	متن	شرح	عام متن	شرح	خاص متن	شرح
متن: على مرتبته	شرح على مرتبته	مأخر مجرد منشر	منظم	مطول	مختصر	موجز	مسهب	عام	خاص

متن	شرح	مشرب منشر	منظم	مطول	مختصر	موجز	مسهب	عام	خاص
متن	شرح	منشر مطول	مختصر	موجز	مسهب	عام	خاص	متن	شرح
منظم مطول	مختصر	موجز	مسهب	عام	خاص	متن	شرح	مطول موجز	مسهب
عام	خاص	متن	شرح	مختصر موجز	مسهب	عام	خاص	متن	شرح
موجز عام	خاص	متن	شرح	مسهب عام	خاص	متن	شرح	عام متن	شرح
خاص متن	شرح	متن: على مرتبته	شرح على مرتبته	معاصر مجرد منشر	منظم	مطول	مختصر	موجز	مسهب
عام	خاص	متن	شرح	مشرب منشر	منظم	مطول	مختصر	موجز	مسهب
عام	خاص	متن	شرح	منشر	مختصر	موجز	مسهب	عام	خاص

				مطول					
متن	شرح	منظم مطول	مختصر	موجز	مسهب	عام	خاص	متن	شرح
مطول موجز	مسهب	عام	خاص	متن	شرح	مختصر موجز	مسهب	عام	خاص
متن	شرح	موجز عام	خاص	متن	شرح	مسهب عام	خاص	متن	شرح
عام متن	شرح	خاص متن	شرح	متن: على مرتبته	شرح على مرتبته				

فصل: سبق أن قلنا: (واعلم: أن كتب المتقدمين أولى وأحق وأعلى وأوجب بالدراسة والمراجعة والإقتباس والإصدار: من كتب المتأخرين, وكتب المتأخرين الماضين, من كتب المتأخرين الحاضرين (المعاصرين), والكتب المجردة, من الكتب المشربة, والكتب المنثرة من الكتب المنظمة, والكتب المطولة من الكتب المختصرة, والكتب الموجزة من الكتب المسهبة, والكتب العامة من الكتب الخاصة, وكتب المتن من كتب الشرح), فهذا: على طريق المراجعة وإقامة الحجة وما في المعنى: وأما على طريق التعلم: فقد أحسن ضيف الله الشمراني, في وضع منهج في ذلك: فجعل أولا: "ترتيب دراسة التجويد بطريقة المتون:-

المرحلة الأولى: يدرس فيها الطالب منظومة تحفة الأطفال، للشيخ سليمان الجمزوري, ولهذا المتن عدة شروح, منها: شرح الناظم، المسمى: (فتح الأقفال)، تحقيق أحمد إسماعيل، نشر دار ابن عباس.

ومنها: منحة ذي الجلال: للشيخ علي الضباع، تحقيق أشرف عبد المقصود.

ومنها: تقريب المنال: للشيخ حسن دمشقية، دار البشائر الإسلامية.

وقال: يحفظ الطالب نظم تحفة الأطفال، وله عدة تحقيقات، من أجودها تحقيق الشيخ محمد فلاح المطيري في كتابه المسمى: الإحكام في ضبط المقدمة الجزرية وتحفة الأطفال, وتحقيق الشيخ الزعبي، وتحقيق أيمن سعيد.

ويكثر الطالب خلال هذه المرحلة السماع للقراء المتقنين، برواية حفص عن عاصم من طريق الشاطبية، ويلاحظ أثناء استماعه الأحكامَ التي يدرسها.

ومن المصاحف المرتلة التي يُنصح بها: المصحف المرتل للشيخ علي بن عبد الرحمن الحذيفي، والمصحف المرتل للشيخ محمد أيوب.

وبعد هذه المرحلة يبدأ الطالب عرض القرآن على شيخ متقن، برواية حفص من طريق الشاطبية، ويتحرى الشيخَ المتقنَ الضابطَ وإن نزلَ سندُه.

المرحلة الثانية: يدرس فيها الطالب منظومة (المقدمة الجزرية) للإمام ابن الجزري, وشروحها كثيرة, منها:-

الحواشي المفهمة: لابن الناظم.

الطرازات المعلمة: لعبد الدائم الأزهري، طبعة دار عمار.

الحواشي الأزهرية: لخالد الأزهرية، طبعة دار الغوثاني.

اللآلئ السنية: للقسطلاني.

الدقائق المحكمة: لزكريا الأنصاري.

شرح طاش كبري زادة، طبعة مجمع الملك فهد.

الفوائد السرية: لابن الحنبلي.

المنح الفكرية: لملا علي القاري، طبعة دار الغوثاني.

الفوائد المسعدية: للمسعدي.

الجواهر المضية: للفضالي، طبعة الرشد.

الفوائد المفهمة: لابن يالوشة.

ومن الشروح المعاصرة:-

شرح الشيخ غانم قدوري الحمد، شرح كبير، وهو من أنفس ما كُتب على هذه المنظومة، ثم لخصه في: الشرح الوجيز.

الفوائد التجويدية: للشيخ عبد الرازق موسى.

الأنوار البهية: لعبد الباسط هاشم.

الشرح العصري: لمحمد حوا.

وأهم الشروح: شرح زكريا، وشرح الملا علي القاري، وشرح غانم قدوري الكبير.

يحفظ الطالب نظم الجزرية، وله تحقيقات كثيرة، من أفضلها تحقيق الشيخ محمد فلاح المطيري في كتابه المسمى: (الإحكام في ضبط المقدمة الجزرية وتحفة لأطفال)، وتحقيق الشيخ غانم قدوري، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، وتحقيق الشيخ تميم الزعبي.

كتب الشيخ تميم الزعبي دراسة قيمة لمنظومة الجزرية في مقدمة تحقيقه لها، وهي جديرة بالقراءة لأهميتها.

يستحسن بعد دراسة الجزرية قراءة كتاب: التمهيد لابن الجزري، تحقيق غانم قدوري، وقراءة ما يتعلق بالتجويد في كتاب (النشر) لابن الجزري.

يواصل الطالب خلال هذه المرحلة عرض القرآن على شيخ متقن برواية حفص من طريق الشاطبية، وإن انتهى أخذ عن شيخ آخر، ويحرص على علو السند في هذه المرحلة.

المرحلة الثالثة: يدرس فيها الطالب أحد المتنين التاليين:-

منظومة (السلسبيل الشافي) للشيخ عثمان مراد، بتحقيق حامد خير الله سعيد.

وقد شرحها ناظمها شرحاً موجزاً، حققه الشيخ حامد خير الله سعيد، طبعة دار الزمان.

وعليها شرح آخر اسمه: الوافي للشيخ توفيق حمارشة, والشيخ محمد خالد منصور.

أو منظومة التحفة السمنودية: للشيخ إبراهيم السمنودي، بتحقيق حامد خير الله سعيد، ولكنها لم تشرح حتى الآن.

يحسن حفظ زوائد النظمين السابقين على التحفة والجزرية، أو حفظ الشواهد المختارة من المنظومات المحررة في التجويد: للشيخ إلياس البرماوي.

يعرض الطالب القرآن في هذه المرحلة على شيخ متقن برواية حفص بقصر المنفصل.

ثم بعد الانتهاء من هذه المرحلة, يقبل الطالب على قراءة كتب المتقدمين والتأمل فيها، وأبرزها:-

منظومة الخاقاني الرائية، بتحقيق غانم قدوري, أو علي البواب، وعليها شرح نفيس للإمام الداني حقق في جامعة أم القرى, ولم يطبع حتى الآن, ولكنه متداول بين أهل الفن المعتنين.

التنبيه على اللحن الخفي واللحن الجلي: للسعيدي، بتحقيق غانم قدوري.

التحديد: للداني، بتحقيق غانم قدوري.

الرعاية: لمكي بن أبي طالب، بتحقيق أحمد فرحات.

الموضح: للقرطبي، بتحقيق غانم قدوري.

بيان العيوب التي يجب أن يجتنبها القراء: لابن البناء، بتحقيق غانم قدوري.

التمهيد: لأبي العلاء الهمذاني، بتحقيق غانم قدوري.

منظومة السخاوية النونية، شرحها ابن قاسم المرادي، ولهذا الشرح طبعة بتحقيق علي البواب، وهي غير متوفرة حاليا، وطبعة بتحقيق جمال رفاعي.

للشيخ عبد العزيز القارئ تحقيق وشرح لمنظومتي الخاقاني والسخاوي.

من كتب المتأخرين النفيسة: جهد المقل للمرعشي، تحقيق سالم قدوري، و(بيان جهد المقل) للمرعشي كذلك.

من الدراسات الحديثية التي يحسن الاعتناء بها كتابات الشيخ غانم قدوري، ومن أبرزها: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد, وأبحاث في علم التجويد.

من المهم لطالب التجويد العناية بعلم الوقف والابتداء، ومن أجمع التصانيف فيه (منار الهدى) للأشموني. ومن المفيد في هذا الباب المصاحفُ المطبوعة تحت إشراف لجان علمية، كمصحف الملك فهد في طبعتيه الأولى والثانية.

أفضل معجم مختص لمصطلحات علم التجويد هو: (التجريد لمعجم مصطلحات التجويد) للشيخ إبراهيم الدوسري.

ثانيا: ترتيب دراسة التجويد بطريقة الكتب المدرسية:

المرحلة الأولى: يدرس فيها طالب العلم واحداً من الكتب الثلاثة الآتية:-

الإتقان لتجويد القرآن: للشيخ عبد الله العبيد، طبعة دار العاصمة.

قواعد التجويد: للشيخ عبد العزيز القاري، طبعة مؤسسة الرسالة.

البرهان في تجويد القرآن: للشيخ محمد الصادق القمحاوي.

المرحلة الثانية: يدرس فيها الطالب واحداً من الكتب الثلاثة الآتية:-

التجويد الميسر: لنخبة من أهل العلم، صدر عن مجمع الملك فهد.

غاية المريد: للشيخ عطية قابل نصر.

تيسير علم التجويد: للشيخ أحمد الطويل، طبعة دار ابن خزيمة.

المرحلة الثالثة: يدرس فيها الطالب واحدا من الكتابين التاليين:-

هداية القارئ: للشيخ عبد الفتاح المرصفي، وهو أوسع وأفضل كتاب في التجويد في العصر الحديث.

فن الترتيل وعلومه: للشيخ أحمد الطويل، طبعة مجمع الملك فهد. إنتهى.

فصل: وإذا كان أول مصنف في العلم هو قصيدة الخاقاني التي في حسن أداء القرآن, فإنها جاءت موجزة, كما أنها جاءت في قالب شعري, والنظم لا يتأتى فيه ما يتأتى في النثر, وإذا كان كتاب (التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي), هو العمل الثاني في الميدان, فإنه لم يعالج إلا الإنحرافات النطقية الخفية, وإذا أردنا أن نقف على أول كتاب كاد أن تكتمل فيه صورة العلم, وحمل عنوان العلم مصطلحه, فإننا سنجد ذلك في مؤلفات القرن الخامس الهجري, ومؤلفات القرون اللاحقة.

فصل: مناهج تأليفهم: فأذكر انتهاج القوم في كتبهم, وذلك من حيث صحته, ومن عدم الصحة, وأطوف بكم بعدة كتب من كتب الناس, ولا أستغرق كتبا كثيرة, بل أذكر نحوا من أربعين كتابا, أو أزيد, فيكون لقارئ مبتدأ تبصرة, ولمقرئ منتهي تذكرة.

فأذكر عنوان الكتاب, واسم مؤلفه, وأذكر ما قال في الكتاب عن الكتاب غير المؤلف تقريظا, وذلك إن كان الغير قائلا في الكتاب عن الكتاب, وما قال المؤلف في الكتاب عن الكتاب تقديما, أذكر من انتهاج أسلوبه في الكتاب, وتحدثه أو عدم تحدثه, في الكتاب عن منهج محدد لتتابع موضوعات العلم, واتضاح منهج محدد لتتابع الموضوعات الأساسية في الكتاب, أو عدم الإتضاح, بناه على مثال سبق, أو لم يبن, وافتقار الكتاب إلى موضوع من الموضوعات الأساسية في العلم, وعدم الإفتقار, ووقوف المؤلف في الكتاب على مصادره, ولو في مواضع من الكتاب صرح بها, ما يكفي به مصدرا, أو عدم الوقوف, وما هو أقرب إلى الشرح للمصادر, من كونه متنا مستقلا, وابتداء المؤلف بالكتاب ترتيبه, وذكر ما في الكتاب من الأبواب والفصول تعديدا وتحديدا, كان الكتاب مبوَّبا أو مفصلا, أو ومفصلا, وما قد يمكن أن نعتبره من الموضوعات, ما هو بمنزلة باب, وما بمرتبة فصل, وذلك بإعتبار أنها قد تتمثل في شكل ذلك, تمثلا واضحا أو أوضح, ومجيء

الموضوعات ترتيبها على أساس منطقي كان واضحا أو أوضح, أو غير واضح, أو على غير أساس منطقي, وما قد يحتمل في تقديم المؤلف أو تأخيره بين الموضوعات, اعتبارا من المؤلف, وما ليس من صلب العلم وما غلب عليه ذلك, وما لم يغلب, وكونه جمع عددا من الملاحظات حول العلم, والتحذير في نطق بعض الحروف, أو الإنحراف في أداء بعض الأحكام, وقد أقدم أو أخر.

فأركان الصحة: استيفاء الموضوعات الأساسية في العلم, ثم عدم ما ليس من صلب العلم, ثم الوقوف على المصادر, ثم مجيء الموضوعات ترتيبها على أساس منطقي أوضح, أو واضح, ثم التحدث عن منهج محدد لتتابع الموضوعات, فهي خمسة أركان, تبنى عليها الكتب تأليفها.

فكل كتاب افتقر إلى موضوع من الموضوعات الأساسية في العلم, أو فيه ما ليس من صلب العلم, أورده على وجه من غير وجوه العلم, أو لم يقف على مصدر من المصادر, ولو في موضع من الكتاب صرح به, وما يكفي به أن يكون مصدرا, ولم يكن شديد الحرص على بيان مصادره في أكثر كتبه, بل؛ ولو في أقلها, أو لم يكن من حرصه على الإيجاز, أو ليس في الكتاب ما يكون فيه تشابه واضح في العبارات, يحمل على اعتقاد باقتباس المؤلف من غيره, الذي يكفي به أن يكون مصدرا, أو لا يوجد ارتباط مباشر لعباراته بكتب العلم التي ألفت قبله, أو لم يجئ ترتيب موضوعاته على أساس منطقي أوضح أو واضح, أو لم يتحدث المؤلف عن منهج محدد لتتابع الموضوعات, ومع ذلك: لم يتضح المنهج, فليس وليس ثم ليس بكتاب صحيح!.

وذكر الملاحظات والتحذيرات من كمال الكتاب, والتحذير أولى من الملاحظة ذكرا.

فصل: فالقصيدة الخاقانية, قصيدة في العلم, وتتألف من واحد وخمسين بيتا, جمعت عددا من الملاحظات حول إحسان الأداء, والتحذير من اللحن في نطق بعض الحروف, والإنحراف في أداء بعض الأحكام, وقد اعتذر الخاقاني نفسه في خاتمتها عن عدم استيفاء جميع مسائل العلم, وذلك حيث قال: "وقد بقيت أشياء بعد لطيفة + يلقنها باغي التعلم بالصبر", ولا يتضح في القصيدة منهج محدد لتتابع الموضوعات, ولا غرابة في ذلك, لأنها لم تبن على مثال سابق, فهي أول مؤلف في العلم.

فصل: التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي تأليف أبي الحسن علي بن جعفر بن محمد الرازي السعيدي. قال في الكتاب عن الكتاب مقدمه ومحقق: "..... ونزداد أهميته حين يكون أقدم كتاب وصل إلينا في موضوع علم التجويد بعد قصيدة أبي مزاحم موسى بن عبيد الله الخاقاني البغدادي ....".

وقال أيضا: " ثانيا: تعريف بالكتاب: موضوع الكتاب ينبى عنوان الكتاب وهو "التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي" عم موضوعه، فهو يعالج موضوعا دقيقا يتعلق بنطق الأصوات العربية، ويكشف عن الانحرافات النطقية الخفية التي يمكن أن يقع فيها المتكلم، لا سيما قارئ القرآن الكريم، حيث يتطلب الأمر عناية خاصة بأداء الأصوات. وكتاب التنبيه رسالة صغيرة، لا يتجاوز العشر ورقات، تحدث فيه السعيدي بعد المقدمة وتقسيم اللحن إلى جلي وخفي عن تجويد ألفاظ من سورة الفاتحة، ثم أقدم بعد ذلك أربعة أبواب قصيرة، تحدث فيها عن كيفية النطق بالياء والواو والياءين والواوين إذا اجتمعتا، أعقبها بذكر حروف تحفظ على القارئ إذا قرأ، تحدث فيها قريب من عشرين صورة نطقية، ينبغي للقارئ ان يتحفظ عند النطق بها، خشية الوقوع في اللحن، وهو في أثناء ذلك يورد الأمثلة من الكلمات القرآنية، ويحلل الصور النطقية ويصفها، وختم الكتاب بفصل عن اللفظ بحروف الهجاء التي في أوائل بعض السور، وجاء في بعض النسخ الخطية للكتاب باب عن السور، وجاء في آخر بعض النسخ الخطية للكتاب باب عن نماذج الحروف. وقال فيه: "أهمية الكتاب: تأتي أهمية الكتاب على صغر حجمه من ناحيتين: تاريخية، وعلمية، أما الناحية التأريخية فهي كونه أقدم كتاب مؤلف في علم التجويد، فلا يعرف كتاب آخر حتى الآن، بقدر ما علمت، يسبقه في هذا المجال، إلا القصيدة الخاقانية .... وأما الناحية العلمية فهي أن الكتاب قد تضمن وصفا وتحليلا دقيقا لكثير من الصور النطقية العربية، مما لا تزال تفتقر إليه كثير من الدراسات الصوتية العربية المعاصرة .... انتباها كافيا.

ولا يتضح في الكتاب منهج محدد لتتابع الموضوعات, ولا غرابة في ذلك, لأنه لم يبن على مثال سابق, فهو من أول مؤلف في العلم.

فصل: عمدة المجيد في النظم والتجويد: تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد علم الدين السخاوي, وقد شرحها الحسن بن قاسم المرادي, بكتابه المفيد شرح عمدة المجيد, فتتألف (العمدة), من أربعة وستين بيتا, بدأها الناظم بمقدمة في خمسة أبيات في الحث على العلم والتحذير من الإفراط والتفريط, قال في البيت الخامس: "للحرف ميزان فلا تك طاغيا + فيه, ولا تك مخسر الميزان", ثم تتابع الحروف حرفا حرفا, مبينا ما يقتضيه كل حرف من تحقيق صفاته, والتحذير من الإنحراف في نطقه, وذلك من البيت السادس إلى البيت الخامس والخمسين, وأشار في أربعة أبيات منها إلى النطق بالمشدد, والمجهور والمهموس, ثم أعقب ذلك بالأمر بالترتيل واجتناب الألحان, وختمها بقوله:-

"واعلم بأنك جائز في ظلمها + إنْ قستها بقصيدة الخاقاني", ومع أن منظومة (عمدة المجيد), تبدو أكثر تنظيما من القصيدة الخاقانية, لكنها تفتقر إلى بعض الموضوعات الأساسية في العلم, ومن ثَمَّ فإن المرادي حين شرحها صدرها بمقدمة تشتمل على خمسة فصول ما هي: تعريف العلم, ومخارج الحروف, وبيان ما يعرف به مخرج الحرف, وصفات الحروف, وانقسام الصفات إلى مميز ومحسن, وقوي وضعيف.

فصل: الدر النضيد في معرفة التجويد: تأليف محمد بن قيصر بن عبد الله البغدادي الأصل الماردیني, وهي على وزن الشاطبية ورويها, وتتألف من مئتين وواحد وسبعين بيتا, ومطلعها:

"بدأت بحمد الله ذي الطول والعلى + متوج نظمي باسمه متفئلا", وتبدأ المنظومة بمقدمة في ثمنية أبيات, من البيت الأول إلى البيت الثامن, ثم وصف قراءة من قرأ القرآن وهو لا يحسن القراءة, من البيت التاسع إلى البيت التاسع عشر, وكيفية إتقان التلاوة من البيت المتم عشرين إلى البيت الرابع والعشرين, وذكر الماردیني ميزان الحروف, كما فعل الخاقاني وعلم الدين السخاوي, فقال:-

"فللحروف ميزان سيذكر لاحقا + فلا تطغ فيه ولا تخسر اعدلا", وهو البيت الثالث والعشرين, وتناول بعد ذلك أحكام النطق بالحركات والسكون, وحروف المد, ثم أحكام الحروف حرفا حرفا من البيت الخامس والعشرين إلى البيت الثاني عشر بعد المئتين, وختم القصيدة ببيان أحكام النون الساكنة والتنوين, من البيت الثالث عشر بعد المئتين إلى البيت الحادي والعشرين بعد المئتين, وذلك في ثمانية أبيات, وأحكام الوقف والإبتداء من البيت الثاني والعشرين بعد المئتين إلى البيت الخامس والخمسين بعد المئتين, ومراتب العلم من البيت السادس والخمسين بعد المئتين إلى البيت الثامن والخمسين بعد المئتين, وأشار إلى أخلاق طالب العلم وقارئ القرآن من البيت التاسع والخمسين بعد المئتين إلى البيت الحادي والستين بعد المئتين, وفي خاتمتها من البيت الثاني والستين بعد المئتين إلى البيت الحادي والسبعين بعد المئتين, ذكر اسمها ومصادرها واسم ناظمها, ومن المفيد المجيء بالأبيات, وهي هذه:-

1. وبعد فذا كاف لمن يعتني به + فحافظ عليه (محتد) متنقلا
2. تقضت بحمد الله وهي حميدة + تغازل أبكار المعاني تغزلا
3. وسميتها الدر النضيد وسيلة + لمعرفة التجويد فاحسن تنقلا
4. فتجويد تذكار ابن شيطا قل اودعت + مع السبط والشيح السخاوي مكملا
5. وما قاله مكي به في الرعاية ال + لتي قالها من زبدة القول مجملا
6. فخذها عروسا ذات دل عزيزة + تجلت عن الأسماع حالية الحلا
7. وليس لها عيب سوى نسبة إلى + المسيء, فإن تعثر فسامح تفضلا
8. وقل رحم الرحمن ناظمها فقد + تحمل من أوزاره ما تثقلا
9. محمدا العبد الذليل ابن قيصر + حليف الخطايا الخاضع المتوسلا

10. عسى الله أن يفضي على هفواته + وزلاته سترا من العفو مسبلا.

فصل: عقود الجمان في تجويد القرآن: نظم أبي إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري, وهي قصيدة نونية, تتألف من خمسة وعشرين وسبع مائة بيتا, مطلعها:

"ألله أحمد منزل القرآن + فيه هدايتنا العظيم الشان", وهي تتألف من هذه الموضوعات, وهي: الإفتتاح في تسعة وعشرين بيتا, فيه الثناء على الله تعالى وذكر صفاته العلى, ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم, وفضل العلم وإشارة إلى المنظومة, ومصادرها حيث يقول:-

"حوت الرعاية ثم تجريدا وتم + هيدا وتنبيها عدا أفنان", ثم عرج على وصف من يقرأ القرآن وهو لا يحسن القراءة, وذكر ميزان الحروف بلفظ المعيار فقال:-

"للحرف معيار سأذكر حده + فاحذر زيادته ومن نقصان".

والمقدمة: تتألف من واحد وثلاثين بيتا, استهلها بحكم تعلم العلم, وتعريفه, فقال:-

"حتم على القراء أن يتعلموا التـ + جويد نقلا مع قياس ثاني

والحد إعطاء الحروف حقوقها + وحقيقة الترتيل للأعيان.

وباب كيفية الأداء ومراتب القراء, وهو واحد وثلاثون بيتا, وباب مقاطع الحروف المسماة مخارج وصفاتها الطبيعية والإستعمالية, وهو ست وثلاثون بيتا, والصفات وهو ثمان وثلاثون بيتا, وفصل في نسبة الحركات إلى الحروف, وهو أربعة أبيات, وباب تحرير السكون والحركة والتقاء الساكنين, وهو ثلاثة عشر أبيات, وباب الإظهار والإدغام والإخفاء والتشديد, وهو ثلاثة وعشرين بيتا, وأنواع المشددات وهو ثمانية أبيات, وفصل في أقسام النونين وهو اثني عشر بيتا, وباب أحكام حروف المد واللين وهو تسعة عشر بيتا, وباب تحقيق الفتح والإمالة وهو خمسة عشر بيتا, وباب تبيين الترقيق والتفخيم وهو عشرة أبيات, وباب حصر الهاءات وضبط لفظها, ومن وكيف, وهو ثلاثة وثلاثون بيتا, وباب معرفة همزات القطع والوصل وهو اثني عشر بيتا, وباب تقرير الوقف

والإبتداء وهو ستة وخمسون بيتا, وباب ذكر الحروف على الترتيب الموصوف, وهو سبعة وتسعون بعد ثلاث مائة بيتا, وتنبيهات وهو ثماني عشر بيتا, وخاتمة وهو ثلاثة وأربعون بيتا, ويغلب على المنظومة الإسهاب والتفصيل, والتعرض لموضوعات ليست من صلب العلم, وذلك مثل باب الفتح والإمالة, الذي هو أقرب إلى القراءات, وكذلك باب الهاءات الذي هو أقرب إلى النحو في بعض تفاصيله, لكن القصيدة تناولت أغلب موضوعات العلم, وهي تبدو من الناحية أحسن حالا من الخاقانية والعمدة والدر, لولا ما فيها من التطويل والإستطراد.

فصل: المقدمة الجزرية: جاء نظم المقدمة بعد أن أخذت منظومات العلم تبدو أكثر تنظيما, ومن ثم جاءت المقدمة أكثر نضجا وأحسن ترتيبا, فتتألف المقدمة من مئة وسبعة أبيات, وقد يزاد بيتان في آخرها في بعض النسخ, ويبدو أن الإمام لم يضع لها عناوين فرعية بين أبياتها, بل جاءت أبياتها متتابعة في مخطوطاتها, ولكن بعض من نشرها أو حققها قسمها على مجموعات بحسب موضوعاتها ووضع لها عناوين داخلية, وذلك تسهيلا على القارئ والدارس.

وقد يكون هناك اختلاف يسير في وضع العناوين أو صياغتها, لكن العناوين الرئيسية لم يختلف فيها, وأعتمد التقسيم هذا, ما قد يتداخل موضوعان في بيت واحد, وهو: مقدمة الإمام من البيت الأول إلى البيت الثامن, وباب مخارج الحروف من البيت التاسع إلى البيت التاسع عشر, وباب صفات الحروف من البيت المتم العشرين إلى البيت السادس والعشرين, وباب معرفة التجويد من البيت السابع والعشرين إلى البيت الثالث والثلاثين, وباب الترقيق من البيت الرابع والثلاثين إلى المتم الأربعين, وباب أحكام الراءات من البيت الحادي والأربعين إلى البيت الثالث والأربعين, وباب التفخيم من البيت الرابع والأربعين إلى البيت التاسع والأربعين, وباب الإدغام من البيت الخمسون إلى البيت الحادي والخمسين, وباب الضاد والظاء من البيت الثاني والخمسين إلى البيت الحادي والستين, وباب النون والميم المشددتين والساكنتين من البيت الثاني والستين إلى البيت الثامن والستين, وباب أحكام المد من البيت الثامن والستين إلى البيت الثاني والسبعين, وباب الوقف والإبتداء من البيت الثالث والسبعين إلى البيت الثامن والسبعين, وباب المقطوع والموصول من البيت

التاسع والسبعين إلى البيت الثاني والتسعين, وباب هاءات التأنيث من البيت الثالث والتسعين إلى البيت التاسع والتسعين, وباب الإبتداء بهزة الوصل من البيت المتم المائة إلى البيت الثالث بعد المائة, وباب الوقف على أواخر الكلم من البيت الرابع بعد المائة إلى البيت الخامس بعد المائة, والخاتمة من البيت السادس بعد المائة إلى البيت السابع بعد المائة.

ويبدو أن المقدمة من خلال هذه العناوين قد استوفت جميع موضوعات العلم الأساسية, وجاء ترتيب هذه الموضوعات على أساس منطقي واضح, يبدأ مقدمات العلم ثم المخارج والصفات ثم معالجة أحكام الناشئة عن التركيب ويختم بمكملات العلم, مثل أحكام الوقف ومرسوم الخط, والوقف على أواخر الكلم.

وأما أسلوب المقدمة: فإن الإمام صاغ موضوعات العلم صياغة شعرية في المنظومة, وهو أسلوب شاع في اختصار العلوم, وتسير حفظها على المتعلمين, ويسمى الشعر التعليمي (نظما), لأنه ليس له من الشعر إلا الوزن والقافية, ولكن لا يتأتى في النظم ما يتأتى في النثر, لأن العبارة في الشعر تضيق بسبب الوزن والقافية, فيضطر الشاعر إلى الخروج عما تقتضيه قواعد اللغة, ما يسمون الحالات بالضرورات الشعرية.

وإذا كان الشعر لا يتأتى فيه ما يتأتى في النثر, وإذا كان الشعر التعليمي يضيق فيه التعبير عن الحقائق العلمية, فإن منظومات العلم أكثر أنواع الشعر التعليمي ضيقا, من ناحية تعامله مع الحروف المفردة من جانب, ومن ناحية الإحتياج إلى التمثيل بالكلمات القرآنية من جانب آخر, ومع ذلك فإن الإمام استطاع أن يصوغ المقدمة صياغة جميلة الأسلوب, دقيقة التعبير, لما كان عليه من الفصاحة والبلاغة, ولما كان له من الخبرة الطويلة في التأليف عامة, والنظم التعليمي خاصة.

هذا: وكان الإمام شديد الحرص على بيان مصادره في أكثر كتبه, على ما يشهد بذلك ما في النشر, والغاية, لكنه في المقدمة لم يشر إلى أي مصدر من مصادره, ولعل ذلك كان من حرصه على الإيجاز, ومن ضيق التعبير في النظم, شأنه في ذلك شأن من سبقه من القوم في نظم قواعد العلم, مثل الماrديني والجعبري, اللذين اكتفيا بالإشارة إلى بعض الكتب في آخر النظم, كما فعل المارديني,

وفي أوله كما فعل الجعبري, مع أن منظومتيهما أطول بكثير من المقدمة, ولا تظهر موازنة أبيات المقدمة بالمنظومات التي سبقتها تشابها واضحا في العبارات يحمل على الإعتقاد باقتباس الإمام منها, كما أنك لا تجد ارتباطا مباشرا لعباراتها بكتب العلم التي ألفت قبل الإمام, ومن ثم فإن العودة إلى كتب الإمام التي تناول فيها موضوعات العلم, قد تكشف عن أصول المقدمة, وهي التمهيد, والنشر, وطيبته, ولا يوجد ارتباط مباشر للمقدمة مع التمهيد, على الرغم من اشتراكهما في الموضوع, لكنها تشترك مع طيبة النشر, في أكثر من ثلاثين بيتا, ما يشكل ثلث المقدمة تقريبا, وإذا كانت الطيبة قد تضمنت النشر, كما قال الإمام نفسه في مقدمتها, وهو: "ضمنتها كتاب نشر العشر + فهي به طيبة في النشر", فإن المقدمة في القسم المشترك في الطيبة في الأقل يبدو أنها مقتبسة من النشر أيضا, وإذا كانت المقدمة أسبق تأليفا من الطيبة, فإن المقدمة جاءت اقتباسا مباشرا منه, ولا يعني القول بأن الإمام اقتبس المقدمة من النشر أنها تلخيص حرفي منه, إذ الإمام كان في قمة النضج العلمي عند نظمها, ولا يصعب عليه استحضار موضوعات العلم في ذاكرته لينظمها شعرا, كما أنه لم يصرح في المقدمة بأنها ملخصة من النشر كما صرح بذلك في الطيبة, لكنَّ في العبارات وتتابع الموضوعات ما يشير إلى الإقتباس من النشر أكثر مما يشير إلى الإقتباس المباشر من التمهيد, وخاصة في باب المخارج والصفات, وتجويد الحروف, وهو ما يشكل أكبر أبواب المقدمة, وكذلك ما يتعلق بموضوع رسم المصحف, والوقف والإبتداء.

فصل: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: تأليف الإمام العلامة أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي: قال فيها: (... وإني لما رأيت هذه الحكمة البديعة, والقدرة العظيمة في هذه الحروف التي نظمت ألفاظ كتاب الله – جل ذكره – ووقفت على تصرفها في مخارجها, وترتيبها عند خروج الصوت بها, واختلاف صفاتها, وكثرة ألقابها, ورأيت شرح هذا وبيانه متفرقا في كتب المتقدمين والمتأخرين, غير مشروح للطالبين, قويت نيتي في تأليف هذا الكتاب وجمعه في تفسير الحروف ومخارجها, وصفاتها, وألقابها, وبيان قويها وضعيفها, واتصال بعضها ببعض, ومناسبة بعضها لبعض, ومباينة بعضها لبعض, ليكون الوقوف على معرفة ذلك عبرة في لطف قدرة الله الكريم, وعونا لأهل تلاوة القرآن ...).

وقد حرص مكي في الكتاب على عدم ذكر الإختلاف, وأشار إلى ذلك في المقدمة أيضا حيث قال: "ولست أذكر في هذا الكتاب إلا ما لا اختلاف فيه بين أكثر القراء", وقد شرح مراده في هذه العبارة أكثر من مرة في وسط الكتاب, وأن كتابه هذا كتاب اتفاق وليس كتاب اختلاف, وذلك مثل قوله:-

(قد تقدم ذكر أصول القراءة واختلافهم في الهمزة وتليينه, وحذفه وبدله وتحقيقه, وغير ذلك من أحكامه في غير هذا الكتاب, فلا حاجة بنا إلى ذكر ذلك, وكذلك ما شابهه, فليس هذا كتاب اختلاف, وإنما هو كتاب تجويد ألفاظ, ووقوف على حقائق الكلام, وإعطاء اللفظ حقه ومعرفة أحكام الحروف التي ينشأ الكلام منها مما لا اختلاف في أكثره).

كذلك ذكر أن كتب الإختلاف كتب رواية, وأن كتابه هذا كتاب دراية, ولهذا فهو يحيل دائما إلى كتبه الأخرى في كل ما يتعلق بالإختلاف, وذلك حيث يقول: "وقد ذكرنا في غير هذا الكتاب ما تدغم فيه الذال وغيرها من الحروف مما اختلف القراء فيه, فأغنى عن ذكر ذلك في هذا الكتاب, فتلك الكتب: كتب تحفظ منها الرواية المختلف فيها, وهذا الكتاب يحكم فيه لفظ التلاوة التي لا خلاف فيها, فتلك كتب رواية, وهذا كتاب دراية, فافهم هذا.

وكذلك يقول: "فأما التفخيم في الراء المفتوحة والمضمومة, والترقيق فيهما, واختلاف القراء في ذلك, وأصل ورش فيهما, فقد أفردنا له كتابا قبل هذا".

والظاهرة التي تلفت النظر في الكتاب هي ظاهرة التعليل, حيث لم يكتف المؤلف بإيراد الأحكام وحدها, بل كان حريصا على تعليل ما أمكن منها تعليلا لغويا, يدل على فقه في اللغة وبصر في العربية وإدراك لتصاريفها وأسرارها.

فالرعاية: إبتدأها ببراءة استهلال حيث قال: " ... ونظمه من الحروف التي في حكمتها عبرة للمعتبرين, ودلالة للمتوسمين, إذ قد استولت مع قلتها على جميع لغات العرب مع اتساعها اعتبارا في الخطب والكلام والأشعار, ورتب – تبارك وتعالى اسمه – لها مخارج تخرج منها عند النطق بها, من

آخر الصدر الأعلى وما يليه من الحلق والفم إلى أطراف الشفتين وإلى الخياشيم, لا يخرج حرف من مخرج غير مخرجه إلا بتغير لفظه, ولا يتعدى كل حرف عند النطق به عن مخرجه ورتبته التي أنزله الله فيها.

وجعل جلَّ ذكره منها: القوي في مخرجه والضعيف, كما جعل في مخلوقاته, وجعل منها المشبه لغيره من الحروف والبعيد الشبه من غيره كما فعل في مخلوقاته, فهي وما يعرض فيها من الحركات والسكون كالأجسام وما يعرض فيها من الأعراض, لا تنفرد الحركة بنفسها, كما لا ينفرد العرض بنفسه, فهذا تمثيل لها, وفي ذلك كله حكمة منه وقدرة ولطف وتدبير, لا إله إلا هو العلي الكبير".

فصل: وقد تحدث مكي عن تحديد منهجه في الكتاب: فقال: "فأذكر الحروف واحدا بعد واحد, على رتبة المخارج مع جملة من صفته, ثم نذكر مع كل حرف ألفاظا من كتاب الله تعالى – جل ذكره – تنبه على تجويد لفظ ذلك الحرف فيها, وفي مثلها مما وقع ذلك الحرف فيها, مقارنا لغيره, ويجب أن يتحفظ ببيانه لئلا يدخله خلل أو نقص أو زيادة لعلل تحدث فيه, نذكر تلك العلل مع كل فصل منه. ولست أذكر في هذا الكتاب إلا ما لا اختلاف فيه بين أكثر القراء.

ثم بعد أن سرد أقوالا, أتبعها بأبواب مختصرة في الترغيب في حفظ القرآن وثوابه, وما في المعنى, ثم بذكر علل الحروف والحركات وما في المعنى, ثم بذكر الحروف عدتها وما في المعنى, ثم بذكر كل حرف ومخرجه, وجملة من صفته المتقدمة على مراتب المخارج, ثم بذكر كل حرف معه ألفاظ منه في كتاب الله تعالى تحض على التحفظ لتجويد لفظه وما في المعنى, ثم بإحكام اللفظ بالحروف المشددات وما في المعنى, والوقف على المشدد وما في المعنى, وفي ذلك يقول:-

((فنبدأ إن شاء الله تعالى بأبواب مختصرة في الترغيب في حفظ القرآن وثوابه, وفضل أهله, وما يجب على أهل القرآن من رعايته والقيام بحقه, وصفة المقري والقاري, وآدابهما, وما يليق ذكره مع ذلك.

ثم نذكر علل الحروف والحركات, وما استعملت العرب من ذلك واختلاف النحويين في السابق من الحروف والحركات في أشباه لذلك, ثم نذكر الحروف وعدتها وأقسام ألقابها وصفاتها, ثم نذكر كل حرف ومخرجه, وجملة من صفته المتقدمة على مراتب المخارج, ثم نذكر مع كل حرف ألفاظا منه في كتاب الله تعالى, تخص على التحفظ لتجويد لفظه, وإعطائه في القراءة حقه, لئلا يغفل عنه فيدخله خلل أو زيادة لعلل توجب ذلك فيه تذكر مع ذكر كل حرف, ثم نختم الكتاب بمعرفة إحكام اللفظ بالحروف المشددات وتفاضلها في التشديد, والوقف على المشدد, وغير ذلك مما تكمل به فائدة هذا الكتاب إن شاء الله تعالى)).

فمكي: جمع عددا من الملاحظات حول العلم, والتحذير من اللحن في نطق بعض الحروف, والإنحراف في أداء بعض الأحكام.

وقد اتضح في الكتاب منهج محدد لتتابع موضوعات العلم, على أنه لم يبن على مثال سابق, ولم يفتقر الكتاب إلى موضوع من الموضوعات الأساسية في العلم, إلا موضوع المبادئ, وهو مغتفر في الطور, وذلك نظرا لكون العلم في أوائل خطواته, ما هو الشأن في جميع الحضارات, وإلا موضوع التفخيم والترقيق, وموضوع الإدغام, وموضوع المد والقصر, وموضوع الوقف والإبتداء, وما في معناه مرسوم الخط.

ويبدو أن مكي من خلال هذه العناوين قد اسوتفى جميع الموضوعات الأساسية, سوى المبادئ, وما قدمنا ذكره, وجاء ترتيب الموضوعات على أساس منطقي غير واضح, إذ قدم الصفات وما قبلها مما في معنى قبل المخارج, ولولا ذلك لكان ترتيبا على الأساس واضحا, ويغلب على موضوع الصفات التعرض لصفات ليست من صلب العلم, إذ هي غير ذات دلالة صوتية, فكثير منها أقرب إلى الصرف وكثير إلى القراءات, وكثير آخر ألقاب, وهي: (الحروف الزوائد, والحروف المذبذبة, والحروف الأصلية, وحروف الإبدال, والحروف الهوائية, وحروف العلة, وحروف الإمالة, والحروف المشربة, والحروف الصم, والحرف الراجع, والحروف الحلقية, والحروف اللهوية, والحروف

الشجرية, والحروف الأسلية, والحروف النطعية, والحروف اللثوية, والحروف الذلقية, والحروف الشفهية, أو الشفوية, كما قال بنفسه!, والحروف الجوفية, والحروف الهوائية, وجزاه الله عنا خيرا.

ولم يقف مكي في الكتاب على ذكر مصادره, وإذ لم يسبق مكي أحد في مثل الكتاب في العلم, في ما ظهر لمكي, فلا يحسن أن يظن بمكي أنه أصدر الكتاب من مصدر في العلم!, فلا سبيل لتوقع ارتباط مباشر لعباراته بكتاب ما في العلم, بل؛ وحتى الخاقانية نفسها!, ومن ثمّ فإن كتب مكي وسائر كتب الأئمة الذين سبقوه التي تناول فيها موضوعات العلم, ما منها في القراءات, وما منها في اللغة, قد يسحن الظن بها أنها مصادر الكتاب, إذ مكي كان في قمة النضج العلمي عند تأليف الكتاب, فقد ألفه وعلى رأسه نحوا من خمس وستين سنة.

وقد ذكر مكي في الرعاية: خمسين بابا, وفيه أربعة وعشرون فصلا, واستغرق أكثر الأبواب في الحروف التسعة والعشرين, حيث جعل لكل حرف بابا, فهي بذلك تسعة وعشرون بابا, ولو جعل مكي الحروف في باب واحد, لصارت الأبواب: اثنين وعشرين بابا, فتكون الفصول أكثر من الأبواب, ما هو الأحسن والأحق, وقد فعل مثل ذلك بالصفات, في باب صفات الحروف وألقابها وعللها, وجعل في المشددات أربعة أبواب, وأرى أن لو اقتصر فيها على باب واحد لكان أولى, فتصير الأبواب تسعة عشر بابا, ولو جعل باقي أبواب الحروف, وأبواب المشددات فصولا, فتصير الفصول, خمسة وخمسين فصلا, بتسعة عشر بابا, لكان أوضح منهجا.

فصل: جعل مقدمته, ثم باب فضل القرآن والترغيب فيه, وفضل طالبه وقارئه, ثم باب ما يحذر منه أهل القرآن من الرياء فيه وغيره, ثم باب ما ينبغي لصاحب القرآن أن يأخذ نفسه به, ثم باب ما يجب من تعظيم القرآن واجلال حامله, ثم باب أدب طالب القرآن وما يجب عليه منه, ثم باب ما يكمل به حال طالب القرآن, ثم باب صفة من يجب أن يُقرأ عليه وينقل عنه, ثم باب معرفة الحروف التي يؤلف منها الكلام وعللها, ثم باب ما تضمنه تأليف الكلام وعلله, ثم باب معرفة ما السابق من الحروف والحركات وعلل ذلك, ثم باب الإختلاف في حروف المد واللين والحركات الثلاث, أيهما مأخوذ من الآخر وعلل ذلك, ثم باب بيان ما زادت العرب في كلامها على التسعة

والعشرين الحروف المشهورة وعلل ذلك, ثم باب بيان اشتراك اللغات في الحروف وانفراد بعضها من بعض, ثم باب صفات الحروف وألقابها وعللها, وذكر فيه: الحروف المهموسة, والحروف المجهورة, والحروف الشديدة, والحروف الرخوة, والحروف الزوائد, والحروف المذبذبة, والحروف الأصلية, وحروف الإبدال, وحروف الإطباق, والحروف المنفتحة, وحروف الإستعلاء, والحروف المستفلية, وحروف الصفير, وحروف القلقلة, وحروف المد واللين, وحرفا اللين, والحروف الهوائية, والحروف الخفية, وحروف العلة, وحروف التفخيم, وحروف الإمالة, والحروف المشربة, والحرف المكرر, وحرفا الغنة, وحرفا الإنحراف, والحرف الجرسي, والحرف المستطيل, والحرف المتفشي, والحروف المصمتة, والحروف المذلقة, والحروف الصم, والحرف المهتوف, والحرف الراجع, والحرف المتصل, والحروف الحلقية, والحروف اللهوية, والحروف الشجرية, والحروف الأسلية, والحروف النطعية, والحروف اللثوية, والحروف الذلقية, والحروف الشفهية, والحروف الجوفية, والحروف الهوائية, وفصلا فيما قال المازني.

ثم باب الهمزة: وفيه ستة فصول: فصل منه في تجويد اللفظ بالهمزة الملينة بين بين, وفصل منه في التحفظ بإظهار الهمزة إذا انضمت مفردة أو انكسرت, وفصل منه في التحفظ بلفظ الهمزتين الملينتين قبلهما همزة محققة, وفصل منه في إبدال الهمزة الثانية ياء خالصة, وفصل منه في الوقوف على الهمزة المتطرفة بالسكون, وفصل منه في التحفظ ببيان الهمزة المكسورة قبلها حرفان مشددان.

ثم باب الهاء: وفيه فصل منه في وجوب إظهار الهاء وقعت بعد حاء أو قبلها, ثم باب الألف: ثم باب العين: وفيه فصل منه, في التحفظ بإظهار العين إذا سكنت وأتت بعدها هاء, ثم باب الحاء: وفيه فصل منه في التحفظ ببيان الحاء الساكنة إذا أتت بعدها الهاء, ثم باب الخاء, ثم باب الغين: وفيه فصل منه في تبيين الغين الساكنة وقع بعدها شين, ثم باب القاف ثم باب الكاف ثم باب الشين ثم باب الجيم: وفيه فصل منه, في التحفظ بإخراج الجيم الساكنة أتت بعدها تاء, ثم فصل منه في بيان الجيم المشددة والمكررة, ثم باب الياء: وفيه فصل منه في التحفظ بإظهار الياء إذا تكررت ...., ثم فصل منه في تبيين الياء المكررة في كلمة أو في كلمتين ...., ثم باب الضاد: وفيه فصل منه في التحفظ بلفظ الضاد أتى بعدها حرف إطباق, ثم فصل منه في التحفظ ببيان الضاد

الساكنة أتى بعدها تاء, ثم باب اللام: وفيه فصل منه في المحافظة على ترقيق اللام الأولى ..., ثم فصل منه في التحفظ ببيان ترقيق اللام المكررة, ثم باب النون ثم باب الراء: وفيه فصل منه في التحفظ بإظهار الراء المكررة وإخفاء التكرير, ثم باب الطاء ثم باب الدال: وفيه فصل منه في بيان الدال المكررة غير المشددة, ثم باب التاء: وفيه فصل منه في التحفظ ببيان التاء المتحركة وقعت قبل طاء, ثم باب الزاي: وفيه فصل منه في تبيين الزاي الساكنة أتى بعدها دال أو تاء, ثم باب السين: وفيه فصل منه في المحافظة على لفظ السين وقع بعدها حرف إطباق, ثم فصل منه في بيان السين الساكنة أتت بعدها جيم, ثم فصل منه في وجوب بيان السين لاشتباه اللفظين, ثم باب الصاد: وفيه فصل منه في علة إبدال الحروف وإدغامها, ثم فصل منه في تصفية لفظ الصاد أتت بعدها دال, ثم باب الظاء: وفيه فصل منه في تبيين الظاء إذا وقعت في كلمة تشبه كلمة أخرى بالذال, ثم باب الثاء, ثم باب الذال ثم باب الفاء ثم باب الباء ثم باب الميم: وفيه فصل منه في جوب تبيين التكرير إذا تكررت الميم, ثم باب الواو وفيه فصل منه في وجوب إدغام الواو الساكنة أتت بعدها واو أخرى, ثم فصل منه في وجوب تبيين الواو المكررة إذا كانت إحداهما مشددة, ثم باب الغنة ثم باب الإختلاف في المخارج, ثم باب المشددات: وفيه الباب الأول من المشددات, ثم الباب الثاني من المشددات ثم الباب الثالث من المشددات, وفي الثلاثة فصل منها, ثم فصل ثان في أن الحروف المدغمات على ثلاثة أضرب, ثم باب الوقف على المشدد, ثم باب بيان أحكام النون الساكنة والتنوين, ثم الخاتمة.

فصل: التحديد في الإتقان والتجويد: تأليف أبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر الداني الأندلسي: قال في الكتاب صاحب الكتاب عن الكتاب: " أما بعد فقد حداني ما رأيته من إهمال قراء عصرنا ومقرئي دهرنا تجويد التلاوة وتحقيق القراءة، وتركهم استعمال ما ندب الله تعالى إليه، وحث نبيه – صلى الله عليه وسلم – وأمته عليه، من تلاوة التنزيل بالترسل والترتيل – أن أعملت نفسي في رسم كتابٍ خفيف المحمل، قريب المأخذ، في وصف علم الاتقان والتجويد، وكيفية الترتيل والتحقيق، على السبيل التي أداها المشيخة من الخلف، عن الأئمة من السلف، واجتهدت في بيان ذلك، وبذلت طاقتي، وبالغت في إيضاحه عنايتي، وأفصحت عن جليه وظاهره، ودللت على خفيه

وداثره، وأودعته الوارد من السنن والأخبار في معناه، على حسب ما إلينا أداه من لقيناه من العلماء، وشاهدناه من الفهماء، عن الأئمة الماضين والقراء السالفين".

فالداني لم يتحدث عن تحديد منهجه في الكتاب!, ولا عجب إذ أنه لم يبن على صنيع سابق مثله.

فالتحديد إبتدأه الداني بعد المقدمة, بـ باب ذكر البيان عن معنى التجويد وحقيقة الترتيل والتحقيق وما جاء من السنن والآثار في الحث على استعمال ذلك والأخذ به, ثم أتبعه بـ باب ذكر الوارد في قراءة التحقيق وتجويد الألفاظ ورياضة الألسن بالحروف, ثم بـ . باب ذكر الأخبار الواردة عن أئمة القراءة في استعمال التحقيق, ثم بـ باب ذكر الإفصاح عن مذاهب الأئمة في حد التحقيق ونهاية التجويد وما جاء عنهم من الكراهة في التجاوز عن ذلك, ثم بـ باب ذكر البيان عن حقائق الألفاظ وحدود النطق بالحروف, ثم بـ باب ذكر مخارج الحروف المعجمة وتفصيلها, ثم بـ باب ذكر أصناف هذه الحروف وصفاتها, وفيه فصل ما: "ومن الحروف حروف مشربةٌ ..."، ثم بـ باب ذكر أحوال النون الساكنة والتنوين, ثم بـ باب ذكر الحروف التي يلزم استعمال تجويدها وتعمل بيانها وتلخيصها لتنفصل بذلك من مشبهها على مخارجها, ثم بـ باب ذكر أحوال الحركات في الوقف وبيان الروم والإشمام, وفيه فصل: ما "وإذا كان قبل الحرف الموقوف عليه حرف مد ولين، مرسوماً أو محذوفاً، وسكن للوقف، أو أشم حركته إن كان مرفوعاً أو مضموماً ... فأهل الأداء مختلفون في زيادة التمكين لحرف المد في ذلك", ثم بـ باب ذكر الوقف وبيان أقسامه, وفيه فصل, ما: "والذي يلزم القراء أن يتجنبوا الوقف عليه ...", وبه تم الكتاب.

فجملة ما في الكتاب من الفصول: ثلاثة فصول, وما فيه من الأبواب أحد عشر بابا, وقد افتقر الكتاب إلى مواضع كثيرة من الموضوعات الأساسية في العلم, ما هو في الطور مغتفر, إذ العلم في مبادئ نشأته, والمواضع هي: موضوع التفخيم والترقيق, وموضوع الإدغام, وموضوع المد والقصر, ويبدو أن الداني من خلال هذه العناوين لم يستوف جميع الموضوعات الأساسية, وجاء ترتيب الموضوعات على أساس منطقي غير واضح, رغم من أن يكون أوضح!, إذ قدم حقائق الألفاظ

وحدود النطق بالحروف, على المخارج, وقدم أحوال النون الساكنة والتنوين, على ذكر الحروف التي يلزم استعمال تجويدها وتعمل بيانها وتلخيصها لتنفصل بذلك من مشبهها على مخارجها, ولو جعل (الحقائق), تحت المخارج, و(النون الساكنة والتنوين), تحت (الحروف التي يلزم استعمال تجويدها...), لحسن بذلك ترتيبا, ولكان على أساس واضح, ولم يغلب على موضوع الصفات التعرض لصفات ليست من العلم صلبه, وأما جعله (أحوال الحركات في الوقف ...), فوق (الوقف وبيان أقسامه), فاعتبار, إذ الأول من صلب العلم, والآخر من مكملات العلم, وكذلك لو جعل الأبواب الثلاثة الأولى بعد الأول, فصولا ثلاثة من الباب الأول, وباب (ذكر البيان) الذي فوق المخارج, فصلا من المخارج نفسه, فتصير الفصول سبعة, والأبواب سبعة مثلها, لكان أحسن رونقا وجمالا, ولم يقف الداني في الكتاب على ذكر مصادره, وإذ لم يسبق الداني أحد سوى الخاقاني في مثل الكتاب في العلم, فيما ظهر للداني, فلا يحسن أن يظن بالداني أنه أصدر الكتاب من مصدر في العلم!, فلا سبيل لتوقع ارتباط مباشر لعباراته بكتاب ما, في العلم, بل وحتى الخاقانية نفسها!, ومن ثَمّ فإن كتب الداني وسائر كتب الأئمة الذين سبقوه التي تناول فيها موضوعات العلم, ما منها في القراءات, وما منها في اللغة, قد يسحن الظن بها أنها مصادر الكتاب, على أن الداني نفسه قد تحدث في مقدمة الكتاب, أن: "على السبيل التي أداها المشيخة من الخلف، عن الأئمة من السلف، واجتهدت في بيان ذلك، وبذلت طاقتي، وبالغت في إيضاحه عنايتي، وأفصحت عن جليه وظاهره، ودللت على خفيه وداثره، وأودعته الوارد من السنن والأخبار في معناه، على حسب ما إلينا أداه من لقيناه من العلماء، وشاهدناه من الفهماء، عن الأئمة الماضين والقراء السالفين، لتتوفر بذلك فائدته ويعم نفعه من رغب حفظه وأراد معرفته من المتناهين والمقصرين". قلت: وكفى بذلك مصدرا.

فمكي أكثر دراية في الرعاية من الداني في التحديد, والداني أكثر رواية في التحديد من مكي في الرعاية, وكل على قمة نضوج في العلم رواية ودراية, وأرى أن ذلك يرجع إلى الإعتبار, فمكي إعتبر العلم علم دراية, لا أنه خال من الرواية, فأكثر منها, والداني اعتبر العلم علم دراية أيضا, ولكن حيث لم يخل من الرواية, فليكثر منها.

فصل: التمهيد في علم التجويد: تأليف الإمام, قال الإمام في الكتاب عن الكتاب: (ولما رأيت الناشئين من قراء هذا الزمان وكثيرا من منتهيهم قد غفلوا عن تجويد ألفاظهم، وأهملوا تصفيتها من كدره، وتخليصها من درنه، رأيت الحاجة داعية إلى تأليف مختصر أبتكر فيه مقالا يهز عطف الفاتر، ويضمن غرض الماهر، ويسعف أمل الراغب، ويؤنس وسادة العالم، أذكر فيه علوما جليلة، تتعلق بالقرآن العظيم، يحتاج القارئ والمقرئ إليها، ومباحث دقيقه، ومسائل غريبة، وأقوالا عجيبة، لم أر أحدا ذكرها، ولا نبه عليها، وسميته (كتاب التمهيد في علم التجويد), جعله الله خالصا لوجهه الكريم، ونفع به, إنه السميع العليم.

قال الإمام في الكتاب عن الكتاب: (وجعلته عشرة أبواب: –

الباب الأول: أذكر فيه صفة قراءة أهل زماننا، وأتبعه بفصل بالحض على ما نحن بسببه.

الباب الثاني: في معنى التجويد والتحقيق والترتيل، وفيه فصول.

الباب الثالث: في أصول القراءة الدائرة على اختلاف القراءات.

الباب الرابع: في ذكر معنى اللحن وأقسامه والحض على اجتنابه وفيه فصلان.

الباب الخامس: في ذكر ألفات الوصل والقطع.

الباب السادس: في الكلام على الحروف والحركات.

الباب السابع: في ذكر ألقاب الحروف وعللها.

الباب الثامن: في ذكر مخارج الحروف مجملة والكلام على كل حرف بما يختص به من التجويد وغيره.

الباب التاسع: في أحكام النون الساكنه والتنوين، ثم أتبعه بالمد والقصر.

الباب العاشر: في ذكر الوقف والابتداء، ثم أتبعه بالكلام على حكم المشدد ومراتبه، وأحببت أن أختم الكتاب بفصل أذكر فيه الضاد والظاء ووقوعهما في القرآن.

فالإمام تحدث في الكتاب عن منهج محدد لتتابع موضوعات العلم, وقد اتضح في الكتاب المنهج, إذ بناه على مثال سابق, ولم يفتقر الكتاب إلى موضوع من الموضوعات الأساسية في العلم, إلا موضوع (الإدغام), ولم يقف الإمام في الكتاب على ذكر مصادره, ولكن ذكر في الكتاب في غير موضع ما يكفي بذكره مصدرا, فمنه قوله: قال الداني: ليس بين التجويد وتركه إلا رياضة لمن تدبره بفكه.

وقوله: قال الداني: الفرق بين الترتيل والتحقيق, أن الترتيل: يكون بالهمز وتركه والقصر لحرف المد والتخفيف والاختلاس، وليس ذلك في التحقيق.

وقوله: اعلم أن ألقاب الحروف عشرة، لقبها بها الخليل بن أحمد في أول كتاب العين.

وقوله: وقال الخليل في كتاب العين: الحروف الصتم التي ليست من الحلق.

وقوله: قال مكي في الرعاية: هو بمنزلة الماشي يرفع رجله مرتين أو ثلاث مرات، ويردها في كل مرة إلى الموضع الذي رفعها منه، وهذا ظاهر, ألا ترى أن اللسان إذا لفظ بالتاء الأولى رجع إلى موضعه ليلفظ بالثانية، ثم يرجع ليلفظ بالثالثة، وذلك صعب فيه تكلف.

ويبدو أن الإمام من خلال هذه العناوين قد استوفى الموضوعات الأساسية جميعا سوى موضوع (الإدغام), وجاء ترتيب الموضوعات على أساس منطقي غير واضح, وذلك ظاهر, ولم يكن في الكتاب موضوع من الموضوعات التي ليست من صلب العلم, رغم من أن تغلب عليه, وجعل الإمام في الكتاب أبوابا وفصولا, وقد تحدث عن عدة الأبواب ما أنها عشرة, وفي الواقع: أنها: إثني عشر بابا, وذلك حيث جعل بابا للمد والقصر, وبابا في معرفة الظاء وتمييزها من الضاد حسبما وقع في القرآن الكريم, حيث لم يتحدث عن الفصول عدتها, وأقول:-

إن الإمام ذكر في الكتاب ثلاثة وعشرين فصلا: ففي الباب الأول: فصل فيما يستفاد بتهذيب الألفاظ وما تكون الثمرة الحاصلة عند تقويم اللسان, وفي الباب الثاني: الفصل الأول في التجويد والتحقيق والترتيل, والفصل الثاني في معنى قوله تعالى: "ورتل القرآن ترتيلاً", والفصل الثالث في الفرق بين التحقيق والترتيل, والفصل الرابع: في كيفية التلاوة, والفصل الخامس في ذكر قراءة الأئمة, وفي الباب الرابع: الفصل الأول في بيان اللحن في موضوع اللغة, والفصل الثاني في حد اللحن وحقيقته في العرف والوضع, وفي الباب الخامس: الفصل الأول في ذكر الألفات التي تكون في أوائل الأفعال, والفصل الثاني في الألفات التي تكون في أوائل الأسماء, وفي الباب السادس: فصل ذكر ما السابق من الحروف والحركات, وفصل نذكر فيه حروف المد واللين والحركات واختلاف الناس في ذلك, وفي الباب السابع: فصل نذكر فيه ألقاب الحروف وأنسابها, وفصل نذكر فيه صفات الحروف وعللها, وفصل نذكر فيه اشتراك اللغات في الحروف وانفراد بعضها ببعض, وفي الباب الثامن: فصل نذكر فيه ما يتعلق بكل حرف من التجويد, وفصل نذكر فيه ما يتعلق بكل حرف من التجويد, وفي الباب العاشر: فصل في الوقف التام, وفصل في الوقف الكافي, وفصل في الوقف الحسن, وفصل في الوقف القبيح, وفصل في الفرق بين بلى ونعم, وفصل في ذكر المشددات ومراتبها.

فصل: البرهان في تجويد القرآن: تأليف الشيخ محمد الصادق قمحاوي: بدأ الكتاب المؤلف بالمقدمة, وفيها يقال: "... أن أضع رسالة في تجويده, تكون قريبة الفهم, سهلة المنال, وافية بالمقصود, في غير قصر مخل, ولا طول ممل ...", ويقول: "وقد رتبته على دروس نثرية, وشواهد من تحفة الأطفال والجزرية, ثم اختبارات على هذه الدروس", فذكر بعد ذلك: المبادئ, ثم مراتب القراءة, ثم الإستعاذة, ثم أحكام النون الساكنة والتنوين, ثم حكم النون والميم المشددتين, ثم أحكام الميم الساكنة, ثم أحكام لام ال ولام الفعل, ثم باب مخارج الحروف, ثم صفات الحروف, ثم تقسيم الصفات إلى قوية وضعيفة, ثم باب التفخيم والترقيق, ثم باب المثلين والمتقاربين والمتجانسين والمتباعدين, ثم باب المد والقصر, ثم أقسام المد اللازم, ثم باب الوقف والإبتداء, ثم باب المقطوع والموصول, ثم باب هاء التأنيث التي كتبت بالتاء, ثم باب الحذف والإثبات, ثم باب همزة الوصل.

فقد أوضح المؤلف في الكتاب منهجا محددا لتتابع موضوعات العلم, وقد استوفى الموضوعات الأساسية في العلم جميعها إلا موضوع (تجويد الحروف), فلم يكد يناوله, ولعل ذلك كان رغما لإعتماده على الجزرية والتحفة, دون غيرهما, كما يدل على ذلك قوله أن: "وشواهد من تحفة الأطفال والجزرية", وذكر فيه تسعة أبواب, كما سبق, وما في معنى الفصول تسعة أيضا, وإن لم يصرح بذلك, وهي: مراتب القراءة, ثم الإستعاذة, ثم أحكام النون الساكنة والتنوين, ثم حكم النون والميم المشددتين, ثم أحكام الميم الساكنة, ثم أحكام لام ال ولام الفعل, ثم في (باب مخارج الحروف): صفات الحروف, ثم تقسيم الصفات إلى قوية وضعيفة, وإلا, فلا شيء في الباب ولا إليه أقرب, ولا تحته من الفصل, ودونه, وإذا كان كذلك, فالأحق بالصفات أن يكون لها باب يخصها, فتصير الأبواب عشرة, ثم والمبادئ إن لم تكن في معنى الباب, فلا تكون في معنى الفصل, إذ لا فصل إلا في الباب ومنه, فتصير الأبواب أحد عشر بابا, والفصول عشرة, ثم الأبواب الأربعة الأخيرة, حقها أن تكون فصولا من باب الوقف والإبتداء ومنه, فتصير الأبواب سبعة, والفصول أربعة عشر فصلا.

وجاء ترتيب الموضوعات على أساس منطقي غير واضح, فضلا من أن يكون أوضح, إذ قدم أحكام النون الساكنة والتنوين, وحكم النون والميم المشددتين, وأحكام الميم الساكنة, وأحكام لام ال ولام الفعل, وهي هذه كلها على الترتيب, قدمها على مخارج الحروف, وعلى صفات الحروف وتقسيمها, وعلى التفخيم والترقيق, وعلى المثلين والمتقاربين والمتجانسين والمتباعدين, وهذه المقدمات عليها كلها على الترتيب, وكذلك ما بعدها إلى آخر الكتاب, ولو أخر المقدمات عن المقدمات عليها, لكان الترتيب من أحسن ما على أساس منطقي أوضح, وفي الكتاب موضوع ليس من موضوعات العلم, وهو الإستعاذة, وقد وقف المؤلف في الكتاب على ذكر مصادره, والكتاب أقرب إلى الشرح للمصادر, من كونه متنا مستقلا.

فصل: أحكام قراءة القرآن الكريم: تأليف: الشيخ محمود خليل الحصري, وقد احتوى الكتاب على مباحث العلم بأسلوب سهل جزل, قال قائل في الكتاب عن الكتاب: وهو وسط بين التطويل

الممل والإختصار المخل, أجاد مصنفه فيه, ورتبه ترتيبا حسنا, يندر وجود نظيره في الكتب المعاصرة, فقد ابتدأه بمبادئ الركن الأول من أركان الترتيل, وهو تجويد الحروف, فذكر مخارج الحروف, وصفاتها اللازمة, ثم ذكر المباحث المتعلقة بالحروف من حيث التركيب, وتشمل مباحث: المتماثلين والمتجانسين, والمتقاربين, والصفات العارضة, وهي: التفخيم والترقيق, والقصر والمد, والإظهار والإدغام والقلب والإخفاء, ثم انتقل إلى الكلام عن الركن الثاني للترتيل, وهو: معرفة الوقوف, ويندرج تحته مباحث: الوقف على آخر الكلم, والمقطوع والموصول, وتاء التأنيث, وإثبات حروف المد وحذفها, ثم تحدث عن الإبتداء وفيه من المباحث: همزة الوصل, وكيفيات القراءة وأحكام الإستعاذة والبسملة.

هذا: وما قاله القائل عن الشيخ في الكتاب من ذكر الموضوعات, يبدو أنه على غير الترتيب في الواقع, إذ الواقع خلافه, وسآتي على الترتيب إن شاء الله تعالى.

والكتاب سهل الأسلوب, حسن الصياغة, فيه توضيح بعض المباحث الشائكة, مثل: الواجب في علم التجويد, والمتماثلين والمتجانسين, والمتقاربين, والوقف على أواخر الكلم, وانتخبه المؤلف من مصادر علم التجويد المشهورة, ومن أهمها: النشر لابن الجزري, ونهاية القول المفيد لمحمد مكي نصر الجريسي, والعقد الفريد للغرياني, وشرح أبي شامة على الشاطبية, وغيرها.

قال الشيخ عن الكتاب: "وبعد: فهذا كتاب – أحكام قراءة القرآن الكريم – أذكر فيه – إن شاء الله تعالى – جميع مباحث علم التجويد, متقنة محررة, مبسطة ميسرة, منسقة مهذبة, منظمة مرتبة, وسأبذل – إن شاء الله تعالى – قصارى جهدي في بسط العبارة, وتوضيح الأسلوب ما استطعت إلى ذلك سبيلا.

فالشيخ لم يتحدث في الكتاب عن منهج محدد لتتابع موضوعات العلم, سوى ما قاله قائله عن الشيخ من قبلُ, وما قلت فيه: أن: (يبدو أنه على غير الترتيب في الواقع, إذ الواقع خلافه, وسآتي على الترتيب إن شاء الله تعالى), ولكن قد اتضح في الكتاب منهج محدد لتتابع الموضوعات, إذ بناه على مثال سابق, ولم يفتقر الكتاب إلى موضوع من الموضوعات الأساسية في العلم, إلا

موضوع تجويد الحروف, ولم يقف الشيخ في الكتاب على ذكر مصادره, سوى ما ذكره عن الشيخ قائله, ويكفي بذكر القائل المصادر عن الشيخ ذكر الشيخ إياها, وإلا فقد قال الشيخ في الكتاب في مواضع كثيرة, منها:-

وقد حكم ملا علي القارىء في شرحه على الجزرية على هذا النوع بقوله: "ولا شك أن هذا النوع مما ليس بفرض عين يترتب عليه العقاب الشديد, وإنما فيه خوف العتاب والتهديد", انتهى.

ومنها: وقال البِركوي في شرحه على الدر اليتيم: "تحرم هذه التغيرات جميعها, لأنها – وإن كانت لا تخل بالمعنى – تخل باللفظ, وتؤدي إلى فساد رونقه, وذهاب حسنه وطلاوته" انتهى.

ومنها: وفي الرعاية لمكي ابن أبي طالب: "ومخرج كل حرف من هذه الأحرف متوسط بين مخرجي الحرفين اللذين اشتركا فيه" انتهى.

ومنها: قال ابن الجزري في التمهيد: "ليس في الحروف حرف يعسر على اللسان غيره" انتهى.

ومنها: ونقل صاحب نهاية القول المفيد, عن المرعشي, أنه قال: "المراد من انفتاحهما في الواو: انفتاحهما قليلا, وإلا فهما ينضمان في الواو, ولكن لا يصل انضمامهما إلى حد الإنطباق, وانضمامهما في الواو المدية أقل من انضمامهما في الواو غير المدية", انتهى.

ومنها: قال في النشر: "فإن هذين الحرفين يتحولان عن مخرجهما الأصلي إلى الخيشوم, كما تتحول حروف المد عن مخرجها الأصلي إلى الجوف".

ومنها: قال صاحب نهاية القول المفيد: ناقلا عن ملا علي القارىء في شرح الجزرية, وعن غيره: "اعلم أن المخرج للحرف كالميزان, تعرف به ماهيته [و]كميته, والصفة كالمحكّ والناقد, تعرف بها هيئته وكيفيته".

ومنها: وقال في العقد الفريد: سميت شديدة لقوتها في نفسها, وانحباس الصوت والنفس عند النطق بها.

ومنها: وقال الإمام مكي في الرعاية: "وصفت هذه الحروف بالإستفال لأن اللسان لا يستعلي عند النطق بها إلى الحنك, كما يستعلي عند النطق بالحروف المستعلية, بل يستفل اللسان بها إلى قاع الفم عند النطق بالحروف", انتهى.

ومنها: وذكر ابن الجزري في كتابه التمهيد: "أن اللام والراء في حال تفخيمهما يشبهان الحروف المستعلية ... انتهى.

ومنها: قال في الرعاية: "وبعض هذه الحروف أقوى في الإطباق من بعض, فالطاء أقواها في الإطباق وأمكنها لجهرها وشدتها, والظاء أضعفها لرخاوتها وانحرافها إلى طرف اللسان, والصاد والضاد متوسطان في الإطباق" انتهى.

ومنها قوله: "والسبب في وصف هذه الحروف الخمسة بذلك, ما قاله العلامة الدماميني نقلا عن الإمام ابن الحاجب في شرح المفصل ....." انتهى.

ومنها: قال ابن الناظم في شرح الجزرية: وكلا الوجهين جائزان, وإذهابهما أولى.

ومنها: قال في الإضاءة: "الإسكان: تفريغ الحرف من الحركات الثلاث ... ", انتهى.

ومنها: وقال العلامة الموصلي في شرح الحرز: "إن الروم باعتباره صوتا ضعيفا ...", انتهى.

فصل: فابتدأ بذكر المبادئ, والعلم بقسميه علما وعملا, ثم اللحن وما في معناه, ثم الحروف ثم مخارج الحروف ثم ألقاب الحروف ثم صفات الحروف ثم تقسيم الصفات من حيث اللزوم والعروض, ثم تقسيم الصفات من حيث القوة والضعف, ثم بيان صفات كل حرف من حروف الهجاء, ثم المتماثلين والمتجانسين والمتقاربين والمتباعدين, ثم تلخيص المبحث السابق, ثم قاعدة مهمة لمعرفة المتجانسين والمتقاربين والمتباعدين, ثم الصفات العارضة للحروف, ثم أحوال الراء, ثم بيان حقيقة كل من: الإظهار والإدغام والقلب والإخفاء, ثم أحوال النون الساكنة والتنوين وأحكامهما, ثم أحوال الميم الساكنة وأحكامها, ثم النون والميم المشددتين, ثم اللامات السواكن وحكمها في

القرآن, ثم المد وأنواعه وحكم كل نوع, ثم قاعدة مهمة في الباب, ثم الوقف على أواخر الكلم, ثم الوقف والإبتداء, والسكت والقطع, ثم المقطوع والموصول, ثم إثبات حروف المد وحذفها عند الوقف, ثم حكم الوقف على تاء التأنيث, ثم همزة الوصل, ثم ما تلزم معرفته من مذهب حفص, ثم كيفية القراءة, ثم الإستعاذة والبسملة, ثم حكم ما بين السورتين, ثم خاتمة.

ويبدو أن الشيخ من خلال هذه العناوين قد استوفى الموضوعات الأساسية جميعا سوى موضوع (تجويد الحروف), وجاء ترتيب الموضوعات على أساس منطقي غير واضح, وذلك حيث, قدم (المتماثلين ...), وما في معنى الموضوع, ما على مرتبة, قدمه على شيء من موضوع الصفات العارضة, وهو التفخيم والترقيق, وأحوال الراء, بل؛ وقدمه على موضوع (بيان حقيقة كل من: الإظهار ...), ولو أخره عن ذلك, وأسرد الترتيب, وقدم موضوع (النون والميم المشددتين), على موضوع (أحوال الميم الساكنة وأحكامها), وأسرد, وقدم موضوع (كيفية القراءة), على الحروف موضوعها, وما تحت المبادئ, لكان من أحسن ترتيب يُعتبر على أساس منطقي واضح أو أوضح, وأما ذكر موضوع (الوقف على أواخر الكلم), في غير موضوع (الوقف والإبتداء), فلعله إعتبار من الشيخ, كما اعتبر الداني تماما, وأما موضوع: ما تلزم معرفته من مذهب حفص, وموضوع الإستعاذة والبسملة, وموضوع حكم ما بين السورتين, فليس من صلب العلم, فلذلك لا نقد لنا في ذلك منها.

ولم يجعل الشيخ في الكتاب أبوابا, رغم من أن يجعل لها فصولا, ولكن في إمكاننا أن نعتبر الموضوعات, منها ما هو بمنزلة باب, ومنها ما هو بمرتبة فصل, وذلك بإعتبار أنها قد تتمثل في شكل ذلك, تمثلا واضحا أو أوضح, فموضوع (المبادئ), على أنه باب, واللحن وكيفية القراءة فصلان, وموضوع الحروف في معنى (مخارج الحروف), وهو ليس بفصل, وإنما (المخارج) باب, وألقاب الحروف فصل, و(صفات الحروف), باب, وتقسيمي الصفات, وبيان صفات كل حرف, ثلاثة فصول, وموضوع (المتماثلين و...), باب, والتلخيص والقاعدة فصلان, و(الصفات العارضة للحروف), باب, وأحوال الراء فصل منه, و (بيان حقيقة كل من: الإظهار و...), ليس بفصل, وإنما هو مقدمة المتماثلين, وهذا على ترتيب الشيخ!, وأحوال النون الساكنة والتنوين, والثلاثة التي بعده, ما به تمام

الأربعة, أربعة فصول, والمد باب, والقاعدة فصل, والوقف على أواخر الكلم, لا يتأتى أن يكون فصلا ولا بابا على ترتيب الشيخ, وإنما يكون فصلا من (الوقف والإبتداء و...) على ترتيبنا!, فليكن على الترتيب, و(الوقف والإبتداء و...) باب, والأربعة التي بعده فصول, فيكون جملة ما فيه من الأبواب والفصول على التقدير والإعتبار: سبعة أبواب, وعشرون فصلا.

فصل: وقال في جهود الشيخ: في وصفه العام للكتاب: هو من بين كتب الشيخ رحمه الله المهمة، خصه رحمه الله لبيان علم من أهم علوم القراءات، ألا وهو علم التجويد، ويقع في قرابة 300 صفحة من القطع الصغير، حوى عصارة فكر الشيخ رحمه الله، وخلاصة علمه في فن التجويد وفروعه ومسائله، أبدعت فيه خواطره، تقسيما لأبوابه، وتوزيعا لفصوله وتسطيرا لمسائله وتخريجا لفروعه، فكان بحق مرجعا هاما، من مراجع هذا العلم الشريف، لما توفر عليه وحواه من خصائص وميزات، تأتي الإشارة إليها إن شاء الله تعالى. والكتاب إجمالا ثلاثة أقسام: الأول مقدمة الكتاب والثاني مضمون الكتاب، والثالث خاتمة الكتاب. وتفصيل الكلام على كل قسم منها، فيما يلي: أولا مقدمة الكتاب: استفتح رحمه الله الكتاب بمقدمة قصيرة، استهلها بالبسملة وحمد الله، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه، وأنهاها بسؤال الله تبارك وتعالى النفع في الدنيا بهذا الكتاب، وأن يعظم له به الأجر في الآخرة، وبين هذا وذاك ذكر رحمه الله تسميته للكتاب، ومقصوده منه، ومنهجيته العامة فيه، فقال في ذلك: "...... وبعد فهذا كتاب أحكام قراءة القرآن الكريم – أذكر فيه إن شاء الله تعالى جميع مباحث علم التجويد، متقنة محررة مبسطة ميسرة منسقة مهذبة منظمة مرتبة، سأبذل إن شاء الله تعالى قصارى جهدي، في بسط العبارة وتوضيح الأسلوب ما استطعت إلى ذلك سبيلا.

ثانيا مضمون الكتاب: أما مضمون الكتاب فهو القسم الأكبر حجما والأكثر نفعا، إذ هو مقصوده، ومن خلال النظر في محاور الكتاب، ومسائله وترتيب أبوابه، يمكن أن أقسمه إلى أربعة فصول رئيسة كالآتي:

الفصل الأول: ويمكن أن أعنونه بـ"فصل تمهيدي" ذكر الشيخ رحمه الله تحته جملة من المسائل التي تعد كالتمهيد لما سيأتي، وكالتوطئة له، تكلم ضمنه في مبادئ علم التجويد العشرة، "حد علم التجويد أي تعريفه – ثم موضوعه ثم ثمرته ثم فضله ثم نسبته ثم واضعه ثم استمداده ثم غايته ثم مسائله" وأخر الكلام في المبدأ العاشر وهو حكم علم التجويد، لطول الكلام فيه، ودقة تفاصيله فتكلم تحته في حكم التجويد العملي والعلمي، وتقرير ذلك بأدلته من الكتاب والسنة. ثم أفرد بعدها الحديث في موضوع اللحن وأقسامه، وأحكام كل قسم، ويتبع ذلك الكلام في تقسيم الواجب في علم التجويد، وأحكام كل قسم أيضا.

والفصل الثاني: حوى جملة من المباحث التي يمكن أن يعنون لها بعنوان عام، "تجويد الحروف" بما يحمل هذا العنوان من معنى واسع كبير، فقد تكلم تحته في العديد من المسائل المتعلقة بالحروف العربية، وصفة تجويدها على أكمل هيئة، وأحسن حال، كالآتي:

أ- مسألة الحروف العربية، أصليها وفرعيها، وبيان حقيقة كل نوع منها، وعددها.

ب- مسألة مخارج الحروف، واختلاف العلماء في عددها وتوزع حروف المعجم عليها، وبيان مخرج كل حرف، وحروف كل مخرج على وجه التفصيل.

ت- مسألة ألقاب الحروف، وحروف كل لقب.

ث- مسألة صفات الحروف، وفائدة معرفتها وأقسام الصفات.

ج- مسألة الصفات الذاتية والخلاف في عددها وتعريف كل صفة، وبيان حروفها، وتقسيمها، وتقاسيم حروفها، وصفات كل حرف من حروف المعجم. ثم استطرد رحمه الله في ذكر مبحث مهم، متعلق بالكلام على الصفات، وهو الكلام في الحروف المتماثلة والمتجانسة والمتقاربة والمتباعدة، وبيان تعاريفها، وأحكامها ومستثنياتها.

ح- مسألة الصفات العرضية، وتعريف كل صفة منها، وذكر حروفها وما يتبعها من كلام في أحكام النون الساكنة والتنوين، والميم الساكنة.

خ- مسألة اللامات السواكن في القرآن، وما تدخل عليه من اسم وفعل وحرف، وحكمها في كل ذلك.

د- مسألة المدود، فذكر أنواعه وتعريف كل نوع، وأمثلته، ومقدار مده، وما يتبع ذلك من قواعد وفوائد.

الفصل الثالث: حوى أيضا جملة من المباحث التي يمكن أن أعنونه لها بعنوان: "معرفة الوقوف" بما يفهم منه من معنى عام واسع، فقد تكلم تحته في الكثير من المسائل المتعلقة بالوقف، وكذا الابتداء لأنه تابع له في الذكر، مقارن له في الحكم، وبيان ما حواه من المسائل فيما يأتي:

أ- مسألة الوقف على آخر الكلمة – بـ "السكون أو الروم أو الإشمام" وتعريف كل نوع منها، وأقسام أواخر الكلمات العربية، وكيفية الوقف على كل قسم منها، من حيث جواز الروم والإشمام فيه، وعدم جوازهما.

ب- مسألة الوقف والابتداء، فذكر أقسام الوقف، وضابط كل قسم، وأمثلته وتعريف الأبتداء، وضوابط مواضعه وتعريف السكت، ومواضعه وتعريف القطع وأحكامه.

ت- مسألة المقطوع والموصول، والكلمات المتفق عليها في ذلك، والمختلف فيها بين القطع والوصل، وبيانها كلمة كلمة، وحكمها وصلا ووقفا، على ما هو في رسم المصاحف العثمانية.

ث- مسألة إثبات حروف المد المد حال القراءة، وحذفها وحكم كل حرف منها حال الوقف والوصل.

ج- مسألة تاءات التأنيث في الأسماء، والمرسوم منها في المصاحف بتاء مربوطة، أو بتاء مفتوحة، وبيان مواضع ذلك، وحكم كل موضع.

ح- مسألة همزة الوصل وأحكامها، من حيث ما تدخله من الأسماء والأفعال والأحرف، ومن حيث حكمها حال الإبتداء بها، وحال وصلها.

الفصل الرابع: تمم به الشيخ مضمون كتابه، ببعض المسائل اللازمة لطالب علم التجويد، هي كالآتي:

أ- المسألة الأولى: في بيان ما تلزم معرفته من مذهب حفص رحمه الله، ذكر تحتها جملة من الفرشيات الخاصة به، وكيف قرأها.

ب- المسألة الثانية: في بيان الكيفيات التي يقرأ بها القرآن الكريم، من ترتيل وتحقيق وتدوير وحدر، وضابط كل نوع، ومن قرأ به من الأئمة القراء.

ت- المسألة الثالثة: في بيان أحكام الاستعاذة والبسملة، من حيث الإسرار والجهر، ومن حيث الأوجه الجائزة فيهما، في أحوال القراءة المختلفة.

ثالثا: خاتمة الكتاب: أما خاتمة الكتاب، فقد حوت جملة من الأدعية التي كان يدعو بها النبي صلى الله عليه وسلم، وسلفنا الصالح من الأئمة والصالحين، وجملة أخرى من الأدعية، التي جادت بها القريحة، واقتضاها الحال، وثنّى ذلك رحمه الله بذكر تاريخ الفراغ من تأليف الكتاب، ليختم الخاتمة بعد ذلك بحمد الله في كل حين، جل جلاله رب العالمين.

وقال في الفرع الأول من المطلب الثاني: عن منهج الشيخ رحمه الله في الكتاب: وما نصه: يكتب الشيخ رحمه الله في هذا الكتاب بلغو سلسة، واضحة العبارة، سهلة الأسلوب، كثيرة الوصف، جميلة البيان، على طريقة من لا يشح بالقرطاس والقلم على القارئ المريد الانتفاع. ولا يلمس في هذا الكتاب التنوع الكثير في المناهج المتناوبة على عرض مادته، وإنما غلب عليه أو يظهر فيه بجلاء منهجان، المنهج الوصفي لدى تقريره رحمه الله لمسائل علم التجويد، وبيانها، ووصف أحكامها، والمنهج المقارن عند ذكره رحمه الله، لمسائل علم التجويد المختلف فيها، بذكر أقوالها، وبيان أدلتها، واستيعاب مناقشتها، ويظهر معهما أحيانا المنهج التحليلي حال اقتضاء المقام له، على قلة.

وفي الفرع الثاني وما: أهم ميزات الكتاب: وقد امتاز كتاب الشيخ رحمه الله بجملة من الميزات المهمة، نعرضها على شكل نقاط فيما يأتي:

الأولى يظهر من خلال الكتاب عناية الشيخ رحمه الله برواية حفص عن عاصم رحمهما الله، إذ هو في أغلبه مقررة مسائله وأحكامه على وفق هذه الرواية، ويظهر ذلك بجلاء لمن قرأ الكتاب، أو بعض الفصول منه، وبخاصة الأخيرة منها.

الثانية: اعتناء الشيخ رحمه الله بتأصيل الأبواب والمسائل وذكر القواعد اللازمة للمتعلم قبل قراءة تلك الأبواب أو المسائل.

الثالثة: اعتناء الشيخ رحمه الله بذكر التعاريف اللغوية، والتعاريف الإصطلاحية والجمع بين مختلفها، وترجيح بعضها على بعض أحيانا، الشيء الذي يجعل القارئ على بينة.

الرابعة: من أهم ما ميز كتاب الشيخ رحمه الله بناؤه المسائل ودراستها وفق طريقة السبر والتصنيف، فتجده يتتبع جميع فروع المسألة وشواردها، ثم يعرضها في شكل تقاسيم سهلة المنازل والفهم على القارئ، الشيء الذي يضمن الشمولية في الدراسة، والاستغناء بمادة الكتاب عن غيره غالبا.

الخامسة: كما أنه يعنى عناية بالغة، بذكر التقاسيم المفيدة في كل مسألة، وهو الشيء الذي يفضي على الكتاب طابعا من التنظيم والترتيب في عرض ما حواه ومسائله.

السادسة: الإكثار من الأمثلة وتنويعها تحت كل فرع وضمن كل مسألة، الذي يعين القارئ على الفهم، وهو في الوقت نفسه دال على قوة استحضار الشيخ رحمه الله، ودقته في اختيارها وتقسيمها، وتوزيعها على مسائلها.

السابعة: يورد الشيخ رحمه الله لدى دراسته لبعض المسائل المهمة في كل فصل، يورد الخلاف المذكور فيها إن وجد، ويقرر أدلتها، ويتبعها بالتحليل والدراسة الممحصة لها، من حيث صحة الاستدلال بها وعدم ذلك، ويتكلم فيها أحيانا نقدا وردا إذا اقتضى الأمر.

الثامنة: بعد تقرير الشيخ رحمه الله للمسائل وأقسامها، وأحكامها وأمثلتها، يذكر الشيخ رحمه الله أحيانا ما قد يراود القارئ من الاستشكالات ويجيب عليها بأسلوب بارع، وقوة إقناع، وعلم نافع.

التاسعة: يعنى الشيخ رحمه الله عناية بالغة بذكر التوجيهات للمسائل وبيان عللها، وهو صنيع جيد منه رحمه الله، دال على قوة علمه، ودقة نظره، في هذا العلم.

العاشرة: ذكر بعض التنبيهات التي ينبغي للقارئ أن يكون على علم بها، حتى لا تشتبه عليه مسألة بغيرها، ولقد أجاد في ذلك وأفاد، فنبه القارئ على جملة طيبة منها، لا ينبه عليها إلا من كملت في هذا العلم أهليته وطالت فيه دربته.

الحادية عشر: ذكر الفروق بين المسائل والأحكام المتشابهة، والتي قد يلتبس أمرها على القارئ غير العارف، إذا لم يعلم الفرق فيها عن غيرها.

الثانية عشر: يختم الشيخ رحمه الله المباحث التي طال تفصيل أحكامها، واستطرد في الكلام فيها، يختمها بخلاصات تجمع متفرقها، وتلخص طولها، وتقرب فهمها، وهي ميزة نافعة.

الثلثة عشر: يعزو الشيخ رحمه الله في أحيان قليلة طرق رواية حفص، مبينا ما كان منها من طريق الشاطبية، وما كان من طريق الطيبة، ولم يكثر منه هذا الصنيع، وإنما هو في مواضع قليلة.

الرابعة عشر: تخللت الكتاب بعض الحواشي، وهي قليلة جدا مقارنة بحجم الكتاب الكبير، كان للشيخ رحمه الله منها ثلاث حواش فقط، نبه فيها على بعض الأمور، الزائدة لفائدة القارئ.

الخامسة عشر: خلال عرض الشيخ رحمه الله لمسائل هذا العلم المختلف فيها، كثيرا ما يردفها بذكر ما يراه راجحا منها، فكان له رحمه الله جهد مبارك في علم التجويد من خلال هذه الاختيارات

والترجيحات، ولأهميتها وفائدتها وكبير أثرها في بيان جهوده رحمه الله، رأيت من المناسب إفرادها ونظيراتها في العلوم الأخرى، في الفصل الخاص بالترجيحات، ....

هذه باختصار جملة ما وقفت عليه من ميزات لهذا الكتاب المبارك، وللفاحص بتأمل زائد الظفر بغيرها، وما ذكر جهد المقل، والله المستعان.

وقال في المطلب الثالث في المصادر والمراجع المعتمد عليها في الكتاب: اعتمد الشيخ رحمه الله في تقرير مباحث هذا الكتاب وتحرير مسائله، على جملة من كتب علم التجويد، وأخرى من علوم القراءات: أما كتب التجويد فاعتمد على جملة طيبة منها، تنوعت بين شروح للمقدمة الجزرية، وكتب في علم التجويد عموما، بعضها مصادر عتيقة، وأخرى مراجع حديثة ومعاصرة.

فمن الكتب التي أعتمد عليها الشيخ رحمه الله بشكل كبير كتاب الرعاية لمكي بن أبي طالب القيسي رحمه الله، فقد أكثر النقل عنه، وكذا كتاب التمهيد لابن الجزري رحمه الله، بدرجة أقل من سابقه. ومن شرح المقدمة الجزرية اعتمد رحمه الله على كتاب "الحواشي المفهمة بشرح المقدمة" لأحمد بن الجزري المعروف بابن الناظم، وكتاب "الدقائق المحكمة في شرح المقدمة"، لزكريا الأنصاري رحمه الله، وكتاب "المنح الفكرية" للعلامة ملا علي القارئ وشرح لها آخر للشيخ خالد الأزهري رحمه الله، والمسمى "الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية".

ومنها أيضا كتب معاصرة أخرى في علم التجويد، ككتاب "نهاية القول المفيد في علم التجويد" للعلامة محمد مكي بن نصر رحمه الله، وكتاب العقد الفريد في فن التجويد، للغرياني رحمه الله، وجهد المقل للعلامة المرعشي رحمه الله.

وأما كتب القراءات، فهي الأخرى نالت الحظ الوافر من اعتناء الشيخ رحمه الله واعتماده عليها منها التيسير للداني، وشروح الشاطبية، كـ إبراز المعاني، لأبي شامة رحمه الله، وكنز المعاني، لأبي عبد الله محمد بن أحمد المعروف بشعلة، وكتاب النجوم الطوالع للمارغني رحمه الله، والأضاءة في أصول القراءة للضباع رحمه الله وكان اعتماده على هذا الأخير في مواضع قليلة.

مع زيادة قليل من الكتب الأخرى، نقل منها ولم يذكر عناوينها، بعضها في اللغة، وأخرى في علم التجويد.

وآخر تلك الكتب، وما أخر إلا شرفا كتاب عظم اعتماد الشيخ رحمة الله عليه، وأكثر منه النقل، واستفاد منه في اختياراته وترجيحاته، ألا وهو معلمة فن القراءات، والمرجع الفذ في مختلف الروايات، كتاب النشر في القراءات العشر، لمؤلفه المحقق الثقة الثبت الحجة الإمام ابن الجزري رحمه الله، فقد اعتنى الشيخ رحمه الله به اعتناء بالغا، ونقل منه نقولا كثيرة، زادت على الخمسة والعشرين نقلا، مما يدل على تعظيم الشيخ رحمه الله لشأن الكتاب ومؤلفه، ولا غرابة في ذلك عند من عرف الإمام ابن الجزري رحمه الله وكتابه النشر.

هذا باختصار عرض موجز لجملة المصادر والمراجع، التي اعتمد الشيخ رحمه الله عليها، في تقرير فصول كتاب ذي النفع العميم، أحكام قراءة القرآن الكريم، والقصد من ذكر هذه الكتب إظهار شيء من جهود الشيخ رحمه الله في استقصاء مسائل هذا العلم وفوائده، ومدى اعتماده على كتب هذا الفن الأصيلة، الشيء الذي يدلك على رزانة ما ذكره الشيخ رحمه الله من مباحث، ومتانتها، من حيث تقريرها وتحرير أحكامها، وهي دالة أيضا على جهده الكبير رحمه الله، وسعيه الحثيث في الاستفادة من جميع ما ألف في هذا الفن قبله، ليكون الكتاب – بحق – غنية عن غيره، ولا غنية عنه.

فصل: الوجيز في علم التجويد: تأليف: محمود سيبويه البدوي, ولم يقل المؤلف شيئا عن الكتاب في الكتاب ولا غير المؤلف, ولم يتحدث في الكتاب عن منهج محدد لتتابع موضوعات العلم, وقد اتضح في الكتاب منهج غير محدد لتتابع الموضوعات, إذ لم يبنه على مثال سابق, ومع ذلك لم يفتقر الكتاب إلى موضوع من الموضوعات الأساسية في العلم, إلا موضوع تجويد الحروف, ولم يقف المؤلف في الكتاب على ذكر مصادره, وقد ذكر في الكتاب ما يكفي بذكره مصدرا: قال في باب الصفات:–

وإليك هذه الأبيات من الجزرية حتى يسهل عليك معرفة الصفات.

صفاتُها جهرٌ ورِخوٌ مُستفلْ + مُنْفَتِحٌ مُصْمَتَةٌ والضِّدَّ قُلْ

مهموسُها "فحثَّه شخصٌ سَكَتْ" + شدِيدُها لفظُ "أَجِدْ قَطٍ بَكَتْ"

وبَيْنَ رِخْوٍ والشديدِ "لِنْ عُمَرْ" + وسَبْعُ عُلْوٍ "خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ" حَصَرْ

وَصَادُ ضَادٌ طَاءُ ظَاءٌ مُطْبَقَةْ + و"فِرَّ مِنْ لُبِّ" الحروفِ الْمُذْلَقَةْ

صفيرُهَا صادٌ وزايٌ سِينُ + قَلْقَلَةٌ "قُطْبُ جَدٍ" واللِّينُ

وَاوٌ وَيَاءٌ سَكَنَا وانفتحَا + قبلهما والانحرافُ صُحِّحَا

فِي اللامِ والرَّا وبتكريرٍ جُعِلْ + وللتَّفَشِّي الشِّينُ ضَادًا اسْتَطِلْ

وقال: قال صاحب لآلئ البيان في تجويد القرآن:-

ضعيفُها هَمْسٌ وَرِخْوٌ وَخَفَا + لِينٌ انفتاحٌ واستفالٌ عُرِفَا

وما سِوَاها وَصْفُهُ بِالقُوَّةِ + لا الذَّلْقِ وَالإِصْمَاتِ والْبَيْنِيَّةِ

وقال: قال صاحب التحفة:-

والثانِ إدغامٌ بستةٍ أتَت + في يَرْمُلُونَ عندهم قد ثبتت

لكنها قسمان قسمٌ يُدْغَمَا + فيه بغنةٍ بينمو عُلِمَا

إلا إذا كَانَا بكلمةٍ فلا + تُدغم كدنيا ثم صِنوانٍ تلا

والثان إدغامٌ بغير غنةْ + في اللام والرا ثم كَرِّرَنَّهْ

فابتدأ على الترتيب بذكر مقدمة وباب مخارج الحروف, وباب صفات الحروف اللازمة, وباب أحكام النون الساكنة والتنوين, وباب أحكام الميم الساكنة, وباب اللامات السواكن, وباب

المتماثلين والمتقاربين والمتجانسين والمتباعدين, وباب المد والقصر, وباب التفخيم والترقيق, وباب الوقف، والابتداء، والقطع، والسكت, وباب المقطوع والموصول, وباب هاء التأنيث التي كتبت تاء مجرورة, وباب الإثبات والحذف, وباب همزة الوصل.

ويبدو أن المؤلف من خلال هذه العناوين قد استوفى الموضوعات الأساسية جميعا سوى موضوع (تجويد الحروف), ولم يراع الموضوعات مجيء ترتيبها على أي أساس منطقي, رغم من أن يكون غير واضح, وذلك ظاهر, وغير خفي على مبتدإ فضلا من منتهي, وقد سبق ما في غيره, وجعل المؤلف الكتاب مبوّبا, أنهاه إلى ثلاثة عشر بابا.

ولم يجمع المؤلف عددا كثيرا من الملاحظات حول العلم, ولا التحذير من اللحن في نطق بعض الحروف, أو الإنحراف في أداء بعض الأحكام, وفي الكتاب موضوع ليس من موضوعات العلم, وهو ما في معنى الإستعاذة ولم يغلب على الكتاب ذلك.

فصل: فن التجويد: تأليف: عزة عبيد دعاس خريج الجامع الأزهري, والمدرس بدار المعلمين بحمص, كتاب بأسلوب سهل مبسط مشفوع برسم توضيحي لمخارج الحروف يستفيد منه العالم والمتعلم, قال المؤلف في الكتاب عن الكتاب في مقدمة الطبعة السادسة منه: وبعد: فإن العمل بكل ما يتصل بكتاب الله تعالى قربة وبر, وكنت قد نشرت من مدة رسالة بأهم القواعد التجويدية استخلصتها من أهم المصادر, وقد نفدت بحمد الله تعالى ....".

فالمؤلف لم يتحدث في الكتاب عن منهج محدد لتتابع موضوعات العلم, ولكن قد اتضح في الكتاب منهج محدد لتتابع الموضوعات, إذ بناه على مثال سابق, ولم يفتقر الكتاب إلى موضوع من الموضوعات الأساسية في العلم, إلا موضوع (تجويد الحروف), ولم يقف الشيخ في الكتاب على ذكر مصادره, سوى ما ذكره في آخر الكتاب أن: "نقلا عن القراءات العشر لعبد الفتاح القاضي".

فابتدأ بذكر المبادئ الستة في الفصل الأول ثم صفة تلاوة النبي صلى الله عليه وسلم, ثم الفصل الثاني ما فيه الإستعاذة والبسملة ثم مراتب التلاوة ثم الفصل الثالث ما أحكام النون الساكنة والتنوين, ثم الفصل الرابع ما أحكام الميم الساكنة وأحكام الميم والنون المشددتين, ثم الفصل الخامس

المد وأقسامه ثم الفصل السادس مخارج الحروف وفيه رسم الفم مع المخارج, ثم الفصل السابع صفات الحروف, ثم الفصل الثامن اللام في لفظ الجلالة, وفيه لام الفعل,ثم الفصل التاسع اللام القمرية واللام الشمسية, ثم الفصل العاشر إدغام المتماثلين والمتجانسين والمتقاربين, ثم الفصل الحادي عشر أحكام الراء, ثم الفصل الثاني عشر الوقف والإبتداء, وفيه سجود التلاوة والتكبير ودعاء ختم القرآن.

ويبدو أن المؤلف من خلال هذه العناوين قد استوفى الموضوعات الأساسية جميعا سوى موضوع (تجويد الحروف), وجاء ترتيب الموضوعات على أساس منطقي غير واضح, وذلك غير خفي.

وقد جعل المؤلف في الكتاب فصولا, رغم من أن يجعلها أبوابا أو يجعل الفصول من أبواب, ولم يجمع المؤلف عددا كثيرا من الملاحظات حول العلم, ولا التحذيرات من اللحن في نطق بعض الحروف, أو الإنحراف في أداء بعض الأحكام, وفي الكتاب موضوع ليس من موضوعات العلم صلبه, وهو ما في معنى الإستعاذة, ولم يغلب على الكتاب ذلك.

فصل: تيسير الرحمن في تجويد القرآن: تأليف الدكتورة سعاد عبد الحميد محمد دسوقي, قال محمود أمين طنطاوي في الكتاب عن الكتاب: " ... فوجدته مستفيضا في مادته العلمية, فقد أجادت القول وأفاضت بأسلوبها الشيق الذي دعمته بالأمثلة الكثيرة, التي تجعل القارئ يتشوق إلى قراءته, وكذلك أسلوبه السهل الذي ينتفع به كل من قرأه.

وهذا الكتاب في الحقيقة انفرد عن كثير من كتب التجويد التي بين أيدينا, فقد تميزت في كتابتها بأسلوب الإستفاضة في مواطن يحسن فيها الإطناب, والإيجاز في مواطن يحسن فيها الإيجاز, كذلك وضعت أسئلة وتركت الإجابة عليها لتترك القارئ يفكر في الإجابة عنها, ليكون أدعى إلى المذاكرة الجادة. انتهى.

وقال في الكتاب عن الكتاب أيضا: أحمد أحمد مصطفى أبو الحسن, المدرس السابق بكلية أصول الدين جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض – وبمعهد شبرا الأزهري: " ...

فوجدته كتابا عظيم النفع, فقد جمع مسائل هذا العلم المبارك من غير إسهاب ممل ولا اختصار مخل ...".

وقالت المؤلفة في الكتاب عن الكتاب في الطبعة: (ثم إني لما تصديت لهذا العلم الشريف دراسة وتدريسا, وجدت أن المصنفات فيه قد كثرت في القديم والحديث, بين مختصر ومبسوط ومنظوم ومنثور, بيد أني ما طالعت مصنفا حتى الذي قارب على الكمال إلا وجدت فيه محلا لقول, وموضعا للبنة, فإذا بي أقول في نفسي لولا موضع تلك اللبنة, فاستخرت الله تعالى في أن أضع لإخواتي وإخواني من طلبة هذا العلم كتابا, ليس بالمطول فيمل ولا بالمختصر فيخل, أجمع فيه جل المسائل محققة ومحررة في أسهل عبارة, وأقرب إشارة, أبتعد فيه عن كثرة التفريع الذي لا طائل تحته, وعن ذكر مواطن الخلاف التي تشتت طالب العلم, ثم إني لما فرغت منه عرضته على مشايخي حفظهم الله, فأبدوا النصح فاستجبت لنصحهم ....).

وقالت فيه أيضا: (فلقد انتشر الكتاب بفضل الله وكرمه في محافظة مصر, وبعض البلاد العربية وغير العربية, وتلقفته دور القرآن ومعاهده بالقبول, فجعلته منهاجا لها في تدريس علم التجويد, لجمعه جميع المسائل التجويدية دقها وجلها بشكل يسير ومختصر في آن واحد, وهذا ما جعلني أولى هذه الطبعة عناية خاصة, فأخذت مني كثيرا من الوقت والجهد في مراجعة الكتاب وتنفيد دقائقه فامتازت بالآتي:

أ- زيادة بعض المعلومات من كتب الأصول استكمالا لما بدأته من الطبعة الثانية, ساعدت في تدعيم بعض المعلومات التجويدية, رغم أني لست من أنصار التوسع الزائد في علم الأصوات, فلا يؤخذ منه إلا ما ينفع ويوافق علم التجويد, ويكون ضروريا لتأكيد مسألة تجويدية أو توضيحها, وعمدت في ذلك إلى كتب كثيرة معتبرة في هذا العلم.

ب- نقل أقسام المد العارض للسكون إلى باب الوقف على أواخر الكلم, وإعادة ترتيبه لإيجاز باب المد والقصر.

ت-	إضافة بعض المعلومات الدقيقة والهامة في هذا الفن تتميما للفائدة, وإعادة صياغة بعض العبارات التي تحتاج إلى مزيد من الإيضاح, ومسائل أخرى غيرت فيها, وراجعت صياغتها لتسهل على قارئها, ومعظم هذه المسائل كانت ردا على تساولات أهل الفضل الذين راسلوني وكلموني هاتفيا يستفسرون عن بعض المسائل ويبدون آراءهم القيمة, فأخذت منها ما رأيته خيرا للكتاب وللقراء, واستبعدت منها ما وجدته يصعب على القارئ فهمه, مثل التوسع في القراءات الأخرى لغير الإمام حفص, لما فيه من تشتيت للقارئ وتفريق همه).

لذا أرجو من الله أن تكون هذه الطبعة قد حوت كل ما تمنيت أن أغيره أو أزيده أو أحذفه منذ وقت طويل, وإني بعد كل هذا أتمثل قول القائل: (ما من كاتب يكتب كتابا في غدوة يومه إلا جاء في أمسه وهو يقول: لو أني قدمت هذا لكان أحسن, وأخرت هذا لكان يستحسن, ولو حذفت كذا لكان أفضل, ولو أضفت كذا لكان يفضل, وإذا أعدت كذا لكان أجمل), وقديما قالوا: (لن يكون العلم لك سفرا حتى تزيد فيه سطرا, ولن يكون الأدب لك كتابا حتى تضيف إليه بابا), ...).

فصل: فالمؤلفة لم تتحدث في الكتاب عن منهج محدد لتتابع موضوعات العلم, سوى ما أسلفته في المقدمات الثلاث, ولكن قد اتضح في الكتاب منهج محدد لتتابع الموضوعات, إذ بنته على مثال سبق, ولم يفتقر الكتاب إلى موضوع من الموضوعات الأساسية في العلم, ولم تقف المؤلفة في الكتاب على ذكر مصادرها, وأرى أن يكفي بذكر شيء منها في الكتاب في مواضع كثيرة, ما منها:-

قال الإمام ابن الجزري في طيبة النشر:

وأصل الإختلاف أن ربنا + أنزله بسبعة مهونا

وقيل في المراد منها أوجه + وكونه اختلاف لفظ أوجه.

ومنها: وقال في ذلك صاحب نهاية القول المفيد: قال البركوي في شرحه على الدر اليتيم: وتحرم هذه التغيرات جميعها, لأنها وإن كانت لا تخل بالمعنى لكنها تخل باللفظ وفساد رونقه وذهاب طلاوته. اهـ.

ومنها: وقال ابن الجزري في النشر: ولا شك في أن الأمة كما هم متعبدون بفهم معاني القرآن ... فإن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها. اهـ.

ومنها: كما أشار ابن الجزري إلى ذلك بقوله في المقدمة:

مكملا من غير ما تكلف + باللطف في النطق بلا تعسف.

ومنها: وفي القول المفيد: والصاد والسين والزاي تخرج من مخرج واحد, وهو طرف اللسان وفويق الثنايا السفلى, وتبقى فرجة صغيرة بين اللسان والثنايا العليا والسفلى.

ومنها: وقال المرعشي في شرح المواقف: إن الحروف الشديدة آنية لا توجد إلا في آن حبس الصوت .... وحروف المد أطول زمنا من الحروف الرخوة.

ومنها: وإليه أشار الخاقاني رحمه الله بقوله:

زن الحرف لا تخرجه عن حد وزنه + فوزن حروف الذكر من أفضل البر.

ومنها: قال صاحب الرعاية: (هو كثرة انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك الأعلى وانبساطه في الخروج عند النطق بها ....), وكفى بالكتب وبمثلها مصدرا.

فصل: وابتدأت المؤلفة الكتاب بثلاث مقدمات: مقدمة الطبعة الأولى, ومقدمة الطبعة الثانية, ومقدمة الطبعة الرابعة, والباب الأول: فضل القرآن والترغيب فيه وفضل طالبه وقارئه, فذكرت فضل تلاوة القرآن, ثم كيف وصل القرآن إلينا, ثم كتابة القرآن في عهد النبوة, ثم جمع القرآن على عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه, ثم تدوين القرآن في عهد عثمان, ثم المصحف الإمام والمصاحف العثمانية, ثم كيف وصلت القراءات المختلفة إلينا, ثم معنى نزول القرآن على سبعة

أحرف, ثم فائدة اختلاف القراءات, ولم تذكر أن التسعة فصول من الباب, ثم الباب الثاني: مبادئ علم التجويد: ثم اللحن في القراءة المقصود منه وحكمه, ثم تعريف اللحن, ثم أركان القراءة الصحيحة ثم مراتب القراءة ثم أحكام الإستعاذة والبسملة ثم الإستعاذة, ثم معناها ثم صيغتها ثم أحوال الإستعاذة ثم حكم الإستعاذة ثم أوجه الإستعاذة ثم البسملة ثم ملحوظة هامة, ولم تذكر أن الثلاثة عشر فصول من الباب, ثم الباب الثالث كيفية حدوث الصوت, ثم إتمام الحركات ثم بيان بعض الأمور التي ابتدأها القراء وتعد من اللحن, ولم تذكر أن الإثنين فصلان, ثم الباب الرابع ما يحتوي على أربعة فصول, ما الفصل الأول مخارج الحروف, ثم تقسيم الحروف, ثم مذاهب العلماء في عدد مخارج الحروف ثم جهاز النطق, ثم مخارج الحروف من متن الجزرية, ثم الفصل الثاني صفات الحروف, ثم أولا الصفات التي لها ضد, ثم ثانيا الصفات التي لا ضد لها, ثم الكلام على صفتي الخفاء والغنة, ثم الفصل الثالث بيان تجويد الحروف المشتركة في المخرج أو الصفة, ثم الفصل الرابع أحكام التفخيم والترقيق, ثم الباب الخامس ويحتوي على أربعة فصول, ما الفصل الأول علاقات الحروف ثم المتماثلان والمتقاربان والمتجانسان والمتباعدان, ثم الفصل الثاني أحكام النون الساكنة والتنوين, ما أولا الإظهار الحلقي, ثم ثانيا الإدغام, ثم ثالثا الإقلاب ثم رابعا الإخفاء ثم الفصل الثالث أحكام الميم الساكنة ما أولا الإخفاء الشفوي, وثانيا الإدغام الصغير وثالثا الإظهار الشفوي, ثم حكم النون الميم المشددتين, ثم الفصل الرابع حكم اللامات الساكنة ثم الباب السادس المد والقصر, ما أولا المد الأصلي ثم أنواع المد الطبيعي وثانيا المد الفرعي ثم أحكام المد الفرعي ثم الفرق بين الإنفصال الحقيقي والإنفصال الحكمي, ثم تنبيهات ثم مد البدل ثم تنبيه: مادة أتى (أ ت ى), ثم المد بسبب السكون ثم الحروف المقطعة في أوائل السور, مراتب المد الفرعي وما يترتب عليه, ثم فائدة معرفة ترتيب المدود ثم تنبيهات ثم الباب السابع ويحتوي على أربعة فصول, ما الفصل الأول الوقف على أواخر الكلم ثم الفصل الثاني هاء الكناية ثم الفصل الثالث حكم التقاء الساكنين, ثم الفصل الرابع همزتا الوصل والقطع, ثم الفرق بين همزة القطع وهمزة الوصل, ثم اجتماع همزتي القطع والوصل في كلمة واحدة, ثم الباب الثامن الحذف والإثبات والوقف على مرسوم الخط, ما أولا حرف الألف, وثانيا حرف الياء وثالثا حرف الواو ثم تنبيهات في الحذف والإثبات, ثم الباب التاسع الوقف والإبتداء, ما أولا الوقف ثم تعريف

الوقف ثم أقسام الوقف ثم فوائد ثم علامته في المصحف, وثانيا الإبتداء ثم أقسامه ثم فوائد وقواعد كلية في الوقف والإبتداء, ثم ثالثا السكت والقطع ثم علامات الوقف, ثم الباب العاشر الأخير, ما فيه فصلان, وما الفصل الأول المقطوع والموصول, ثم فائدة معرفة المقطوع والموصول ثم بيان الكلمات المقطوعة والموصولة والمختلف فيها ثم متن الجزرية باب المقطوع والموصول ثم الفصل الثاني باب التاءات, ثم تتمة.

فذكرت المؤلفة في الكتاب عشرة أبواب, وأربعة عشر فصلا, ويبدو أن المؤلفة من خلال هذه العناوين قد استوفت جميع الموضوعات الأساسية أجمع أكتع, وجاء ترتيب الموضوعات على أساس منطقي واضح, ولو جعلت (بيان بعض الأمور التي ابتدعها القراء وتعد من اللحن), تحت (اللحن), أو (مراتب القراءة), وجعلت (الباب الثالث ما كيفية حدوث الصوت) في (الباب الرابع ومقدمته), فتصير الأبواب تسعة, وجعلت (جهاز النطق) تحت (كيفية حدوث الصوت), و(إتمام الحركات) تحت (مذاهب العلماء في عدد مخارج الحروف), وجعلت (الفصل الثاني صفات الحروف), بابا, فترجع الأبواب عشرة, والفصول ثلاثة عشر فصلا, و(الفصل الثالث منه, ما بيان تجويد الحروف المشتركة في المخرج أو الصفة) بابا, فتصير الأبواب أحد عشر بابا, والفصول إثني عشر فصلا, وجعلت (الفصل الرابع منه, ما أحكام التفخيم والترقيق), بابا, وفوق (بيان تجويد الحروف المشتركة في المخرج أو الصفة), فتصير الأبواب إثني عشر بابا, والفصول ثلاثة عشر فصلا, وأما ذكر موضوع (الباب السابع ما يحتوي على ما في معنى الوقف على أواخر الكلم), في غير موضوع (الوقف والإبتداء), فلعله إعتبار من المؤلفة كما اعتبره الداني والشيخ, ومع ذلك لو جعلته في (الباب التاسع ما الوقف والإبتداء), والفصول الأربعة على تفاصيلها, فتصير الأبواب أحد عشر بابا, والفصول على كونها ثلاثة عشر فصلا, وكذلك (الباب الثامن) في (الباب التاسع) نفسه, فتصير الأبواب عشرة أبواب, وكذلك (الباب العاشر), في (التاسع) نفسه, فتصير الأبواب تسعة أبواب, والفصول على ما هي عليه, و(الباب الأول), في (الباب الثاني), فتصير الأبواب ثمانية أبواب والفصول على ما هي عليه, وهو ثلاثة عشر فصلا, لكان أحسن ترتيب يُعتبر على أساس منطقي أوضح, وأما أحكام

الإستعاذة والبسملة وما في المعنى, فليس من صلب العلم بشيء, ولذلك لا نقد لنا عليها في ذلك منها بشيء.

والمؤلفة جمعت عددا كثيرا من الملاحظات حول العلم, والتحذير في نطق بعض الحروف, والإنحراف في أداء بعض الأحكام.

فصل: غاية المريد في علم التجويد: تأليف عطية قابل نصر, قال المؤلف في الكتاب عن الكتاب: (ولقد جاءني بعض الخطابات من الإخوة المحبين لقراءة القرآن الكريم وحفظه، ودراسة تجويده، يطالبونني بزيادة بعض المباحث، وإيضاح بعض المسائل في الطبعة الجديدة إتمامًا للفائدة، فاستجبت لرغبتهم، وسارعت إلى مراجعة الكتاب بدقة، فانبثقت المراجعة عما يأتي: أولاً: تصحيح أخطائه المطبعية. ثانيًا: زيادة بعض المباحث المهمة كحكم التقاء الساكنين. ثالثًا: تنقيح بعض المسائل التي تحتاج إلى توضيح وبيان. فجاء بحمد الله وتوفيقه وافيًا بالغرض، مستقصيًا لكل ما يحتاجه قارئ القرآن الكريم، حتى يستطيع تلاوة كتاب الله على الوجه الذي يرضيه سبحانه.

وقال: وقد استخرت الله العظيم في طبعه ونشره، وطلبت منه سبحانه وتعالى أن يوفقني ويعينني على إنجاز هذا العمل, حتى يجد الدارس لعلم التجويد كتابًا وافيًا شاملا لكل أحكام التجويد برواية حفص عن عاصم بن أبي النجود من طريق الشاطبية، لا هو بالمطول الممل، ولا بالمختصر المخل، يستعين به على تلاوة كتاب الله حق التلاوة, وقد توخيت فيه الاختصار، وراعيت سهولة الأسلوب، وإيجاز العبارة، ووضوح اللفظ، ودقة التنسيق، وسميته "غاية المريد في علم التجويد", ولقد حاولت قدر طاقتي أن يطابق هذا الكتاب المتواضع منهج الكليات المتوسطة، ومعاهد التجويد والقراءات، كما ذكرت فيه بعض الأبواب المهمة لمن أراد أن يستفيد أو يستزيد، والله أسأل أن يجعل هذا العمل ...).

فالمؤلف لم يتحدث في الكتاب عن منهج محدد لتتابع موضوعات العلم ترتيبها, وقد اتضح في الكتاب منهج غير محدد لتتابع الموضوعات, إذ لم يبنه على مثال سابق, ومع ذلك لم يفتقر الكتاب إلى موضوع من الموضوعات الأساسية في العلم, إلا موضوع (تجويد الحروف), ولم يقف

المؤلف في الكتاب على ذكر مصادره, وقد ذكر في الكتاب في غير موضع ما, ما يكفي بذكره مصدرا, وما منه:-

قوله: وإلى هذه الأركان الثلاثة يشير الإمام ابن الجزري في طيبة النشر بقوله:-

فكل ما وافق وَجْهَ نَحْوِ + وكان للرسم احتمالا يَحْوي

وصح إسنادًا هو القرآنُ + فهذه الثلاثةُ الأركانُ

وحيثما يختلّ ركنٌ أثبتِ + شذوذه لو أنه في السَّبْعَةِ.

وقوله: وهذه المراتب كلُّها جائزة، وإليها أشار صاحب كتاب لآلئ البيان بقوله:-

حدرٌ وتدويرٌ وترتيلٌ تُرى + جميعُها مراتبًا لمن قَرَا

وقوله: ولقد أعجبني في هذا المقام قول الإمام ابن الجزري في النَّشْر: "والناس في ذلك بين محسن مأجور، ومسيء آثم أو معذور؛ فمن قدر على تصحيح كلام الله – تعالى- باللفظ الصحيح، العربي الفصيح، وعدل إلى اللفظ الفاسد العجمي أو النبطي، استغناء بنفسه، واستبدادًا واتكالا على ما ألف من حفظه، واستكبارًا عن الرجوع إلى عالم يوقفه على صحيح لفظه؛ فإنه مقصِّرٌ بلا شك، وآثم بلا ريب، وغاشٌ بلا مِرْيَة، فقد ثبت عن أبي رقية تميم بن أوس الدَّاري -رضي الله عنه- أن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- قال: "الدينُ النصيحةُ"، قلنا لمن؟ قال: "لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم" رواه مسلم, أما من كان لا يطاوعه لسانه، أو لا يجد من يهديه إلى الصواب, فإن الله لا يكلِّف نفسًا إلا وُسْعَها". انتهى كلام ابن الجزري بتصرف.

وقوله: وإلى حكم الإدغام وأقسامه يشير الجَمْزُوري في التُّحْفَة بقوله:-

والثانِ إدغامٌ بستةٍ أَتَتْ + في يَرْمُلُون عندهم قد ثَبَتَتْ

لكنَّها قِسْمَانِ قسمٌ يُدْغَمَا + فيهِ بِغُنَّةٍ بِيَنمُو عُلِمَا

إلا إذا كَانَا بِكِلْمةٍ فلا + تُدْغِمْ كدُنْيَا ثم صِنْوَانٍ تَلا

والثانِ إدغامٌ بغيرِ غُنَّةْ + في اللَّام والرَّا ثُمَّ كَرِّرَنَّهْ

وقوله: تَنْبِيهٌ: قال في نهاية القول المفيد: اعلم أن الإخفاء على قسمين: إخفاء حركة، وإخفاء حرف, فإخفاء الحركة بمعنى تبعيضها, كما في قوله تعالى: {لا تَأْمَنَّا} بسورة يُوسُف, حيث يروى فيها عن الإمام حفص روايتان: الأُولى الرَّومُ: وهو الإتيان بثلثي الحركة، والثانية الإِشْمَامُ: وهو ضم الشفتين بعد إسكان الحرف، والإشارة هنا إلى الرواية الأولى، وهي الروم الذي يعبر عنه بعضهم بالاختلاس, وأما إخفاءُ الحرفِ فعلى نوعينِ: أحدهما: تبعيض الحرف وستر ذاته في الجملة كما في الميم الساكنة قبل الباء أصليةً أو مقلوبةً عن النون الساكنة أو التنوين. ثانيهما: إعدام ذات الحرف بالكلية وإبقاء صفته التي هي الغنة، وذلك في إخفاء النون الساكنة والتنوين عند الحروف الخمسة عشر المتقدمة. انتهى.

فصل: فابتدأ بذكر (مدخل إلى علم التجويد), ما أولًا: ما يتعلق بالتلاوة, فذكر (فضل القرآن الكريم), ثم (فضل تلاوة القرآن الكريم), ثم (أهمية تعلم القرآن الكريم وتعليمه) ثم (آداب تلاوة القرآن الكريم واستماعه) ثم (كيفية قراء القرآن الكريم), ثم (أركانُ القراءةِ الصحيحةِ) ثم (مراتب القراءة), ثم (لمحة موجزة عن تاريخ التجويد والقراءات) ثم (تاريخ التأليف في هذا العلم), ثم (منشأ اختلاف القراءات) ثم (القراءات المتواترة), ثم (الأحرفُ السبعةُ ونزولُ القرآنِ بها), ثم (الحكمة في إنزالِ القرآنِ الكريمِ بالأحرفِ السبعةِ), ثم (صلةُ القراءاتِ السبعِ بالأحرفِ السَّبعةِ), ثم (ترجمةُ الإمامِ عاصمٍ) ثم (ترجمة راويه حفص), ثم (اهتمام الأمة الإسلامية بعلم التجويد), ثم (أقسام التجويد), ثم (معنى التجويد وغايته), ثم (اللحن), ثم (الإستعاذة) ثم (البسملة), ثم (أحكام النون الساكنة والتنوين), ثم (حكم النون والميم المشددتين), ثم (الغنة), ثم (أحكام الميم الساكنة), ثم (حكم اللامات السواكن), ثم (المد والقصر), ثم (مخارج الحروف), ثم (صفات الحروف), ثم (تنبيهٌ مهمٌ: في الفَرْقِ بين نطقِ حرفي الضادِ والظاءِ), ثم (التفخيم والترقيق), ثم (المتماثلان والمتقاربان والمتجانسان والمتباعدان), ثم (الوقف على أواخر الكلم وأنواعه), ثم (حكمُ التقاءِ الساكنينِ), ثم (الحذفُ

والإثباتُ), ثم (الوقفُ والابتداءُ), ثم (السكت والقطع), ثم (المقطوع والموصول وحكم الوقف عليهما), ثم (هاء التأنيث التي يوقف عليها بالتاء), ثم (همزتا الوصل والقطع وحكم البدء بهما), ثم (ما يراعى لحفص), ثم (خاتمة الكتاب).

ويبدو أن المؤلف من خلال هذه العناوين قد استوفى الموضوعات الأساسية جميعا سوى موضوع (تجويد الحروف), ولم يراع الموضوعات مجيء ترتيبها على أي أساس منطقي, رغم من أن يكون غير واضح, وذلك ظاهر, وغير خفي على مبتدإ فضلا عن منتهي, وقد سبق ما في الشيخ محمود خليل الحصري تأليفه: أحكام قراءة القرآن الكريم.

ولم يجعل المؤلف في الكتاب أبوابا, رغم من أن يجعل لها فصولا, ولكن في إمكاننا أن نعتبر الموضوعات, منها ما هو بمنزلة باب, ومنها ما هو بمرتبة فصل, وذلك باعتبار أنها قد تتمثل في شكل ذلك, تمثلا واضحا أو أوضح, وقد سبق ما في الشيخ التأليف.

هذا: ثم وكون المؤلف لم يتحدث في الكتاب عن منهج محدد لتتابع موضوعات العلم, ما قد اتضح في الكتاب منهج غير محدد لتتابع الموضوعات, ولم يبنه على مثال سبق, فطال ما حاولت جهد طاقتي أن أجد للمؤلف سبيلا, فلم أجد إلا أن: (ولعل المؤلف كونه مدرسا طول سنوات قام فيها بتدريس العلم بمعهد القراءات بالقاهرة, وبقسم الدراسات القرآنية بالكلية المتوسطة لإعداد المعلمين بالرياض, فوضع فيه خبرته), مما أدى له ذلك, من عدم مراعاة الموضوعات ترتيبها مجيءه على أساس منطقي فصيح واضح, وذلك أنه قد يتناول الموضوعات والعناوين على حسب ما رأى من التناول, إذ قضى سنوات غير قليلة وهو يدرس, والله أعلم.

فصل: الميزان في أحكام تجويد القرآن: تأليف: فريال زكريا العبد, قال المؤلف عن الكتاب: (وكنت قد انتويت في بداية الأمر أن أقدم بحثا موجزا، يطوف بالأبواب الرئيسة في أحكام التجويد باختصار، دون أن أتعرض للتفاصيل الدقيقة لتلك الأحكام، ولكني وجدتني في خضم تلك المراجع أسبح فى بحار من المعرفة لم يكن لي سابق علم بها، وأطّلع على كنوز من أسرارها كانت خفية عنى،

فلما تكشفت لناظريّ بهرتني، وراعني فيضها وغزارتها، فوالله لقد استحييت أن أستأثر بكل ذلك الفيض وحدي دون أن يقاسمني فيه سائر الإخوة والأخوات الدارسين والدارسات، فجعلت أغوص في أعماق تلك المراجع، أستخرج الدرّ الكامن في بطونها لأخلص به إليهم على صحاف المعرفة, وأخيرا، وبعد أن أتممت أبواب بحثي بحمده تعالى وتمام نعمته، لا يسعني إلا أن أسجد شاكرة لله فضله الذي أسبغه عليّ، راجية أن يتقبله مني، داعية لكل الأئمة والعلماء والأساتذة الأجلاء أصحاب الكتب والمراجع النفيسة التي استعنت بها، واعتمدت عليها في جمع مادة هذا الكتاب, فمن معينهم نهلت، ومن قطوفهم جنيت، ومن فيض علمهم تعلمت, فبحق الله إن فضلهم عليّ لعظيم، وإن خيرهم عليّ لعميم, فهم الذين غرسوا ورووا، وتعاهدوا بذور علم التجويد، حتى نضجت ثمارها، فانتخبت وانتقيت من قطوفها اليانعة تلك الباقة التي نثرتها على صفحات كتابي، والتي توسمت فيها أن تكون جامعة في غير إفراط، ملتزمة في غير تفريط.

فإلى كل هؤلاء العلماء الأجلاء، وإلى كل الأساتذة الأفاضل الذين تفضلوا مشكورين بمراجعة أبواب هذا الكتاب، ولم يضنوا عليّ بملاحظاتهم، وتوجيهاتهم القيمة أقرّ بالفضل، وأدين بالشكر، فلولا جهد هؤلاء ما كان تحصيلي، ولولا غرسهم ما جنيت ثمرا، ولولا توفيق ربي ما بدأت ولا أكملت عملا. فجزى الله خيرا كل من ساهم فى إنجاز ذلك العمل المتواضع، ومعذرة منى لكل من وجد بالكتاب نقصا، أو خطأ قصرت همتي عن إدراكه، أو تداركه قبل مثول الكتاب للطبع، فما تمّ الكمال لكتاب سوى كتاب الله عزّ وجلّ، أما من وجد فيه نفعا فأسأله خير الدعاء، وله مثل ما دعا به، والله ولى التوفيق).

فالمؤلف لم يتحدث في الكتاب عن منهج محدد لتتابع موضوعات العلم, ولكن قد اتضح في الكتاب منهج محدد لتتابع الموضوعات, إذ بناه على مثال سابق, ولم يفتقر الكتاب إلى موضوع من الموضوعات الأساسية في العلم, إلا موضوع (تجويد الحروف), ولم يقف المؤلف في الكتاب على ذكر مصادره, وذكر في الكتاب في غير موضع, ما منه:-

قوله: وفي ذلك يقول الإمام ابن الجزري:

والأخذ بالتجويد حتم لازم + من لم يجود القرآن آثم

لأنه به الإله أنزلا + وهكذا منه إلينا وصلا

وهو إعطاء الحروف حقها + من صفة لها ومستحقها

مكملا من غير ما تكلف + باللطف في النطق بلا تعسف

وقوله: يقول ابن الجزري في النشر: (ولا شك أن هذه الأمة كما هم متعبدون بتفهم معاني القرآن، وإقامة حدوده، متعبدون بتصحيح ألفاظه، وإقامة حروفه على الصيغة المتلقاة من أئمة القراءة المتصلة بالحضرة النبوية الأفصحية العربية التي لا تجوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها). وقد بين في كتابه (التمهيد) ما يستفاد من تهذيب الألفاظ وتقويم اللسان بالبعد عن اللحن فقال: "اعلم أن المستفاد بذلك حصول التدبر لمعاني كتاب الله، والتفكر في غوامضه، والتبحر في مقاصده، وتحقيق مراده .... وذلك أن الألفاظ إذا أجليت على الأسماع في أحسن معارضها وأجلى جهات النطق بها، حسبما حث عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله: (زينوا القرآن بأصواتكم), كان تلقي القلوب، وإقبال النفوس عليها بمقتضى زيادتها في الحلاوة، والحسن على ما لم يبلغ ذلك المبلغ منها".

وقوله: وهذه المراتب كلها جائزة، وأشار إليها صاحب كتاب (لآلئ البيان) بقوله:

حدر وتدوير وترتيل ترى + جميعها مراتبا لمن قرا

وقوله: ويقول مكى بن أبي طالب في الرعاية ص 159: "واعلم أن الغنة تخرج من الخيشوم كما تقدم، والخيشوم طرف الأنف المنجذب إلى داخل الفم".

فصل: فابتدأ بذكر (مقدمته), وفيها (شكر وتقدير), ثم (قراءة القرآن), وفيه (فضل تلاوة القرآن), و (آداب تلاوة القرآن), ثم (الأحرف السبعة), ثم (جمع القرآن), وفيه (منشأ القراءات), ثم (القراءات المتواترة), وفيه (أركان القراءات الصحيحة), فـ(ترجمة الإمام عاصم), فـ(ترجمة الإمام حفص), ثم (علم التجويد), وفيه (اللحن), فـ(مراتب التلاوة), فـ(أحكام الإستعاذة والبسملة), ثم (مخارج الحروف), وعلى مقدمته (مسببات الصوت), ثم (صفات الحروف), وفيه (التفخيم والترقيق), وعنه (أحكام النون الساكنة والتنوين), فـ(الحروف المشددة), فـ(الميم الساكنة), ثم (المتماثلين والمتجانسين والمتقاربين والمتباعدين), ثم (اللامات السواكن), ثم (التقاء الساكنين), ثم (المدود), ثم (الوقف والإبتداء), وفيه (الوقف على أواخر الكلم), وما في المعنى, ثم (همزتا القطع والوصل), ثم (تاء التأنيث وهاء التأنيث), ثم (المقطوع والموصول).

ويبدو أن المؤلف من خلال هذه العناوين قد استوفى الموضوعات الأساسية جميعها أجمعا, سوى موضوع (تجويد الحروف), وجاء ترتيب الموضوعات على أساس منطقي كاد أن يكون واضحا, وذلك حيث قدم (أحكام النون الساكنة والتنوين), و(الميم الساكنة), على (المتماثلين و....), ولم يجعلهما في (المتماثلين و...), وتحت (اللامات السواكن), وأما موضوع (الإستعاذة والبسملة), فليس من صلب العلم, فلذلك لا نقد لنا عليه في ذلك منها بشيء.

ولم يجعل المؤلف في الكتاب أبوابا, رغم من أن يجعل لها فصولا, ولكن في إمكاننا أن نعتبر الموضوعات, منها ما هو بمنزلة باب, ومنها ما هو بمرتبة فصل, وذلك باعتبار أنها قد تتمثل في شكل ذلك, تمثلا واضحا أو أوضح, وقد سبق ما في الشيخ محمود خليل الحصري تأليفه أحكام قراءة القرآن الكريم, فأغنى عن محاولة القول هنا.

وقد جمع المؤلف عددا من الملاحظات حول العلم, والتحذير من اللحن في نطق بعض الحروف, والإنحراف في أداء بعض الأحكام.

فصل: العميد في علم التجويد: تأليف: محمود بن علي بسّة المصري: قال في الكتاب عن الكتاب محمد الصادق قمحاوى: ولما كان كتاب (العميد فى فن التجويد) وما له من يد طولا فى

تفنيد هذا الفن العظيم, غير أن به بعض الجمل التى تحتاج إلي إيضاح وتنسيق, فقد رأيت أن أقوم بهذا الإيضاح والتهذيب ...).

وقال المؤلف في الكتاب عن الكتاب: (وإن خير ما يجب أن يشتغل به المرء ليتقرب إلى ربه، ويصل إلى درجات المتقين، وليكون مخاطبا لرب العالمين، وليحيط بعلوم الأولين والآخرين، أن يقرأ القرآن، ويعلمه مجودا مرتلا كما أنزله رب العالمين، على خاتم الأنبياء والمرسلين، ولا يكون ذلك، ولا يتحقق، إلا بمعرفة أحكامه التى تكفّل ببيانها علم التجويد، ولذا كان من توفيق الله لى أن جعلنى منذ طفولتى شغوفا به، محبا للتعمق فيه، شديد الحرص على معرفة ما خفى من قواعده واستتر، كثير التكرار لما علم من مبادئه وظهر، قوى الاتصال بالمعنيين بهذا العلم الجليل، لأفهم منهم بعض ما يعرفون, وأتعلم منهم بعض ما يعلمون، حتى لقد دفعنى ذلك وأنا لم أتجاوز مرحلة التعليم الثانوي الأزهري بعد, إلى إنشاء ندوة قرآنية تضم العارفين لقيمة هذا العلم الجليل، والراغبين فى الاستزادة منه، وقد استمرت هذه الندوة سبع سنين كنت أقوم خلالها إجابة لطلبهم وتحقيقا لرغبتهم بتدريس هذا العلم لهم، بجانب بعض مبادئ اللغة العربية، التى يحتاج القارئ إلى العلم بها فى قراءته ثم يقرأ كل منا ما تيسر من القرآن، مع مناقشته أثناء قراءته فيما يصادفه من الأحكام، تطبيقا للعلم على العمل، وقد أفادنى ذلك كثيرا وأفادهم, فرحم الله من توفى منهم، وألحقنى به على الإيمان، ووفقنى ومن بقى منهم لخدمة القرآن، وإذ ذاك ألفت رسالة فى التجويد، ولكن لسوء الحظ فقد أصلها قبل الاستعداد لطبعها ونشرها، ثم منّ الله علىّ بعد ذلك، وبعد اجتيازي مرحلة التعليم العالي، وتخصصي فى كل من التدريس والقضاء الشرعي، ودراستي لعلوم القراءات العشر، والفواصل، وعد الآي، وتاريخ المصحف، ورسمه وضبطه، فعينت مدرسا بقسم القراءات من كلية اللغة العربية، لأظل دائما فى خدمة القرآن, وأتيحت لى فرصة أخرى لتدريس علم التجويد، وغيره من علوم اللغة والدين، لطلاب قسم القراءات، الأمر الذى حدا بى إلى تبسيط بعض الكتب المقررة على المبتدئين منهم, بعد أن وجدت بحكم الخبرة والمران عدم تناسبها مع مداركهم، ومقدار فهمهم، فألفت كتاب (القواعد النحوية فى شرح الآجرّومية)، وكتاب (الفجر الجديد فى علم التوحيد)، قبل ثلاث سنوات تقريبا من الآن، ولا يزال يدرس كل منهما لطلاب قسم القراءات، منذ تأليفه إلى هذا الحين, ولما أن كان هذا العام المبارك،

رغبت فى تدريس علم التجويد، فأجيبت رغبتى، وقمت بتدريسه فعلا على ضوء ما عندي فيه من المعلومات لا على ضوء ما وجدته بين أيدى الطلاب من كتبه التى لم أر تناسبها مع المستوى الذى ينبغى أن يكونوا عليه فى هذا العلم الجليل، إما لكونها مختصرة جدا، لا تؤدى الفائدة المرجوة منها بالنسبة إلى هؤلاء الطلاب، الذين لا يدرسون هذا العلم إلا عاما واحدا، بينما لا يعتمد فى تدريسه بمختلف المعاهد الدينية، والدول الإسلامية، إلا على من يتخرج منهم، وإما لصعوبتها واحتوائها على بعض التعبيرات المعقدة، التى لا تتلاءم مع مدى فهمهم، بالإضافة إلى ما بهذه الكتب جميعا من أمثلة لبعض الأحكام التى لا وجود لها فى القرآن.

ومن أجل هذه الأسباب طلب منى أبنائى الطلاب, أن أضع لهم كتابا فى علم التجويد، متضمنا ما أعرض له فى دروسي لهم من إيضاحات وتفصيلات، مع السهولة والتنسيق على غرار كتابيّ السابقين فى النحو والتوحيد اللذين استراحوا لدراستهما، وفهم أسلوبهما, وقد ترددت فى ذلك فى أول الأمر، لولا أن شجعنى بعض إخواني من الأساتذة على إجابة هذه الرغبة، حرصا على مصلحة الطلاب، حتى شرح الله صدري لتأليف هذا الكتاب المبسط فى أسلوبه، الدقيق فى معانيه وعباراته، وما بموضوعاته من تفصيلات، والمشتمل على ما يلزم القارئ لحفص بن سليمان الكوفى من الأحكام، معتمدا على أشهر ما ثبت من طرق روايته وأيسرها, وسميته (العميد فى علم التجويد)، راجيا أن يعمد ويقصد به كل قارئ له إلى ما ينفعه، وينفع غيره من تعلم وتعليم، وأن يحظى هذا الكتاب من تقدير قرائه بما يتناسب مع قيمته العلمية الضخمة، وما بذل فى كتابته من الجهد والطاقة، وما اشتملت عليه لفظة اسمه الصغيرة من المعانى العظيمة الكبيرة، وأن أنال به كل ما أردت من تأليفه، وقصدت إليه من أجله من شرف الانتساب بواسطته إلى خدمة القرآن وأهله, وقسمته إلى سبعة وعشرين درسا، بعضها يطول، وبعضها يقصر, حسب ما يقتضيه موضوع الدرس من الإيجاز أو الإسهاب، وفى نهاية كل درس منها وضعت الأسئلة والتمارين, حتى إذا أجاب الطالب عليها عقب قراءته للدرس، تأكد من فهمه وانتقل إلى ما يليه، وإلّا عاد إلى استظهاره وفهم مراميه).

فصل: فالمؤلف لم يتحدث في الكتاب عن منهج محدد لتتابع موضوعات العلم, ولم يتضح في الكتاب منهج محدد لتتابع الموضوعات ترتيبها, وذلك إذ بناه على تناسب تدريسه, فيتناول الموضوعات حسب ما رأى تناوله, إذ قال: (متضمنا ما أعرض له فى دروسي لهم من إيضاحات وتفصيلات، مع السهولة والتنسيق), وقال في الكتاب في موضع: (هذا: وقد جرى أكثر المؤلفين فى هذا العلم على اتباع هذا الدرس بدرس المثلين، والمتقاربين، والمتجانسين، والمتباعدين مراعاة للتحفة رغم توقف معرفة ذلك على معرفة المخارج والصفات, ولذلك رأيت أن أتبع هذا الدرس بالكلام على المخارج والصفات مباشرة، ثم على المثلين، والمتقاربين، والمتجانسين، والمتباعدين، وغيرها من الأحكام مراعاة للمصلحة), ولم يفتقر الكتاب إلى موضوع من الموضوعات الأساسية في العلم, وحتى موضوع (تجويد الحروف), ولم يقف المؤلف في الكتاب على ذكر مصادره, وقد قال في الكتاب عبارة عن المصادر, في مواضع قليلة جدا, وما لم أكد أقول إنه موضع واحد أو ما في المعنى, صرح بمصدر, ما :-

قوله: (أما المراد من استعمال الحروف هنا, فهو: بيان ما ورد فى الجزرية من تنبيهات خاصة بصفات بعض الحروف الهجائية ...).

وأكثر نصوص المصادر التي يرويها المؤلف: يرويها بصيغة التمريض, فمنها:-

قوله: ورمز إليها بعضهم فى أوائل كلمات قوله: (أخى هاك علما حازه غير خاسر), وفى أوائل كلمات قوله: (إن غاب عنى حبيبى همنى خبره).

وقوله: (... فقيل: إن الحرف المقلقل يتحرك بحركة مناسبة للحرف الذى قبله عند قلقلته، فإن كان ما قبله مفتوحا نحو أَقْرَبُ كان الحرف المقلقل قريبا من الفتح، وإن كان ما قبله مكسورا نحو اقْرَأْ كانت القلقلة أقرب إلى الكسر، وإن كان ما قبله مضموما نحو ادْعُ كانت القلقلة أقرب إلى الضم، أى أن القلقلة تابعة لحركة الحرف الذى قبلها حتى تتناسب الحركات. وقيل إن الحرف المقلقل يتحرك بحركة مناسبة للحرف الذى بعده عند قلقلته مفتوحا كان أو مكسورا أو مضموما، أى أن القلقلة تابعة لحركة الحرف الذى بعدها حتى تتناسب الحركات. وقيل: إن القلقلة تكون أقرب إلى الفتح دائما

دون التفات إلى كون ما قبل الحرف المقلقل أو ما بعده مفتوحا، أو مكسورا، أو مضموما, وهو ما أرى أولوية العمل به).

وقوله: (... فقيل: إن المراد منه أن يكون كل من مخرجي الحرفين فى عضو واحد سواء قرب مخرج هذا من ذاك أم بعد، وهو غير معقول لأنه يترتب عليه اعتبار السين والقاف مثلا فى نحو اسْتَسْقى متقاربين لوقوع مخرجهما فى عضو واحد، وهو اللسان، وهو ما لا يعقل. وقيل: إن المراد من التقارب فى المخرج أن يكون كل من مخرجي الحرفين فى عضو واحد بشرط ألا يفصل بينهما مخرج آخر وهو أحسن من القول الأول، غير أنه مردود بما قرره كبار القراء واللغويين – ومنهم الشاطبى – من اعتبار الدال مع الجيم أو الشين متقاربين فى نحو قَدْ جاءَكُمْ، قَدْ شَغَفَها حُبًّا، مع أن بين مخرج الدال ومخرج الجيم والشين فاصل لا يخفى عليك. وقيل: إن المراد من التقارب فى المخرج، التقارب النسبي أي المعقول، وعليه فقد يكون الحرفان متقاربين مع كون مخرج أحدهما من عضو ومخرج الثاني من عضو آخر، كالنون والميم فى نحو مِنْ ماءٍ، وهذا هو سبب الإدغام، والغين والقاف فى لا تُزِغْ قُلُوبَنا, وقد لا يكونان متقاربين مع كون مخرجيهما من عضو واحد، لكن كل بعيد عن الآخر كالسين والقاف، وهذا هو الراجح فى رأيي لمطابقته للواقع.

فصل: فابتدأ بمقدمته, ثم الدرس الأول في المقدمات العامة لعلم التجويد, وفيه مبادئ ستة, ثم الدرس الثاني في المقدمات الخاصة بعلم التجويد, وفيه على الترتيب: أهمية التلقي في تعلم القرآن وأدائه وأحكامه, ومراتب القراءة, وحكم الإستعاذة وأحوالها وأوجهها, وأوجه ما بين السورتين, وأوجه ميم آل عمران, وأوجه ما بين الأنفال وبراءة, والسكتات الواردة لحفص في القرآن ومقدارها, ثم الدرس الثالث في تعريف النون الساكنة والتنوين، والفرق بينهما، وأحكامهما، وأقسامهما, ثم الدرس الرابع في الإظهار الحلقى, ثم الدرس الخامس في الإدغام بقسميه، والإظهار المعلق, ثم الدرس السادس في الإقلاب, ثم الدرس السابع في الإخفاء الحقيقى, ثم الدرس الثامن في الكلام على حرف الغنة المشددة وعلى الغنة بصفة عامة, ثم الدرس التاسع في الميم الساكنة, ثم الدرس العاشر في لام التعريف" أي لام ال", وفيه ما في المعنى, ثم الدرس الحادي عشر في لام الفعل، والاسم، والحرف،

والأمر, ثم الدرس الثاني عشر في مخارج الحروف, ثم الدرس الثالث عشر في صفات الحروف, ثم الدرس الرابع عشر في بقية صفات الحروف, ثم الدرس الخامس عشر في المثلين، والمتقاربين، والمتجانسين، والمتباعدين، وأقسامها، وأحكامها, ثم الدرس السادس عشر في المد والقصر, ثم الدرس السابع عشر فيما يخالف الحرز من الأحكام مع قصر المنفصل من طريقي المصباح وروضة ابن المعدل, ثم الدرس الثامن عشر في المد العارض للسكون، وأقسامه، وأحكامه، والأمور الملحقة به, ثم الدرس التاسع عشر في المد البدل والمد اللازم, ثم الدرس العشرون في التفخيم والترقيق, ثم الدرس الحادي والعشرون في أقسام الراء، وأحوالها، والأمور الملحقة بها, ثم الدرس الثاني والعشرون في استعمال الحروف، والفرق بين الضاد والظاء, ثم الدرس الثالث والعشرون في الوقف والابتداء, ثم الدرس الرابع والعشرون في إثبات حروف المد وحذفها عند الوقف عليها, ثم الدرس الخامس والعشرون في بيان المقطوع والموصول, ثم الدرس السادس والعشرون في بيان هاء التأنيث التي يوقف عليها بالتاء كرسمها في المصحف، وملحقاتها, ثم الدرس السابع والعشرون في همزتي الوصل والقطع, ثم خاتمة في بيان بعض الأمور المحرم فعلها في القراءة وأحوال السلف الصالح عند ختم القرآن.

فصل: الفرائد الحسان في تجويد القرآن: تأليف محمد بن عبد الحفيظ سويد: تقديم الدكتور محمد فوزي فيض الله, أستاذ ورئيس قسم الفقه الإسلامي ومذاهبه في جامعة دمشق, ورئيس قسم الفقه والأصول في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية من جامعة الكويت (سابقا), والدكتور أحمد الحجي الكردي, أستاذ في كلية الشريعة بجامعة دمشق, وخبير الموسوعة الفقهية في الكويت.

قال الفوزي في الكتاب عن العلم وعن الكتاب والمؤلف: "علم التجويد علم إسلامي عربي, مستقل قائم بنفسه لا مرية في ذلك, موروث النبوة والسلف ... .

وقد كتب كثيرون من أهل العلم والصوت .... .

ومؤلف هذا الكتاب من أهل العلم والسلوك .... .

وها هو ذا يدلي بدلوه في هذا العلم, فيبرز حكمه وخصائصه ومزيته وكيفية ممارسته عمليا تطبيقا لأحكامه.

قسم البحث فيه إلى ثلاثة أقسام: تناول في القسم الأول مخارج الحروف فعدها عدا وأوصلها إلى سبعة عشر مخرجا, استصدرها من خمسة مواضع.

وتناول في القسم الثاني صفات الحروف وأنواعها في التفخيم والترقيق وغيرهما. وتناول في القسم الثالث الحالات الخاصة ببعض الحروف, عند اقترانها بغيرها وعند انفرادها: تعرض لأحكام اللام الساكنة, والنون الساكنة والتنوين, في الإظهار والإدغام والقلب والإخفاء وأحكام الميم الساكنة الشفوية, في الإخفاء والإظهار والإدغام, كما عرض لأحكام المد والقصر ولواحقهما وأحكام الوقف والإبتداء.

عرض الكاتب لهذه المباحث بتقسيم خاص وتنظيم بديع وتأصيل فريد ودقة معاناة وتمثيل كاف لكل حكم من هذه الأحكام. واهتم اهتماما بالغا بطريقة نطق هذه الأحكام, وأدائها عمليا, من خلال مخارج الحروف, وعلى التخصيص فيما لم يتصل بنطق الإظهار والإدغام والقلب والإخفاء فصور للقارىء الصوت آليا, كما لم يكن ليتلقى الأداء المجود عن ملق ومعلم, وذلك يقرنه بأمثلة متعددة لكل الحالات يفصلها تفصيلا ويشير إلى أكثر مواطن وجودها في السور والآيات.

ومن أحسن ما ابتكره الكاتب, والتزمه لإبراز مواطن ظواهر الحروف وحالاتها في الإتصال والإنفصال والمد والوقف وأنواعها: أنه طبق أحكام التجويد التي درسها وقدمها, في جزء خاص ذائع شائع مقروء معروف لعامة المسلمين والمصلين .... بل يحاسب نفسه لإعطائها حقها من التجويد, وحسن الأداء وبدون مدقق ولا موجه.

إن إختيار الكاتب التطبيق العملي لأحكام التجويد في الجزء اللطيف من القرآن الكريم, مشيرا إلى ذكاء متقد وحرص مخلص, على تعميم التطبيق التجويدي, على العامة والخاصة من المسلمين التالين للقرآن, وخاصة في الصلاة أمام رب العالمين.

لم يقتصر جهد الباحث على بيان الأحكام التجويدية وتطبيقها, بل صدر كتابه بمقدمة نفيسة عبرت عن دور القرآن في بناء الأجيال ونهضة الأمة, وأرجع ذلك إلى أن القرآن الكريم هو المصدر الوحيد, لتلقى كل ما يتصل بالعقيدة والتشريع والتربية وجميع السلوكيات العلمية والعملية عند المسلمين.

وأضاف إلى ذلك نبذة لطيفة في فضائل تلاوة القرآن وآداب التلاوة كما ثبت في السنة النبوية منوها بآثارها في النفس والفكر, وجمع القلوب وإثارة الحيوية والنشاط في الفرد والجماعة.

إن جهد المؤلف في صياغة هذا الفن الإسلامي الكبير, وهندسته في إخراجه تنم عن ذوق رفيع, وتخطيط صحيح, وعناية فائقة, وألفة بالغة وإيمان راسخ بهذا القرآن العظيم".

فصل: وقال الدكتور محمد مأمون بن عبد الكريم كاتبي: المدرس في دار القرآن الكريم في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والمنتدب إلى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية من جامعة الكويت, والمنتدب إلى كلية التربية الأساسية قسم الدراسات الإسلامية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في الكويت: قال في الكتاب عن الكتاب"فقد اطلعت وراجعت الكتاب المسمى: الفرائد الحسان في تجويد القرآن) فوجدته متضمنا أهم مسائل هذا العلم مشتملا على جميع دقائقه وفروعه لا ينكر فضله إلا جاهل بهذا الفن أو .... ".

وقال الكردي: وقد وفق الله سبحانه وتعالى مؤلف هذا الكتاب, لتقديم خدمة جليلة لكتاب الله سبحانه, ولكل محبي هذا الكتاب الكريم وقرائه, بأن وضع لهم سهل عليهم فيه ضبط أحكام التجويد بطريقة علمية ميسرة واضحة فيها جدة وابتكار يسرت غوامضه وجمعته من أطرافه في أسلوب حديث يفهمه المبتدئون ويغنى به المنتهون.

وقال المؤلف في الكتاب عن الكتاب في مقدمة الطبعة الثانية: "فإني أقدم للقراء الكرام الطبعة الثانية من الفرائد الحسان في تجويد القرآن, التي امتازت بزيادة التدقيق والإضافة, حيث تم نقل

مبحثي: الإدغام والتفخيم والترقيق إلى مبحث صفات الحروف, لإشتراك هذه المباحث في موضوع واحد, ألا وهو الصفات, وتمت إضافة الجزء المكمل الثلاثين (جزء عم يتساءلون) ... .

هذا: قلت: فالمؤلف لم يتحدث في الكتاب عن منهج محدد لتتابع موضوعات العلم, سوى ما قاله القائل عن المؤلف من قبلُ, ولكن قد اتضح في الكتاب منهج محدد لتتابع الموضوعات, إذ بناه على مثال سابق, ولم يفتقر الكتاب إلى موضوع من الموضوعات الأساسية في العلم, وحتى موضوع (تجويد الحروف), ولم يقف المؤلف في الكتاب على ذكر مصادره أولا, وإلا فقد قال المؤلف في الكتاب في مواضع, ما منها:-

في المبحث السادس: قال ملا علي القاري رحمه الله في المنح الفكرية: ....

ومنها في المبحث: قال صاحب نهاية القول المفيد الشيخ محمد مكي نصر رحمه الله: .. ... .

ومنها: قال الهذلي رحمه الله في (كامله) ....

فصل: فابتدأ بفضائل تلاوة القرآن, ودور القرآن في بناء الأجيال ونهضة الأمة, ثم القسم الأول مخارج الحروف ثم القسم الثاني الصفات ثم المبحث الأول صفات الحروف ثم المبحث الثاني الإدغام ثم المبحث الثالث أحكام التفخيم والترقيق ثم القسم الثالث تجويد الحروف ثم المبحث الأول حالات الإستعاذة والبسملة, ثم المبحث الثاني أحكام اللامات الساكنة ثم المبحث الثالث أحكام النون الساكنة والتنوين, ثم المبحث الرابع أحكام الميم الساكنة, ثم المبحث الخامس أحكام المد والقصر, ثم المبحث السادس أحكام الوقف والإبتداء, وفيه مراتب القراءة أربعة, ثم المبحث السابع أثر الرسم العثماني على التلاوة وصلا ووقفا, ثم المبحث الثامن أحكام متفرقة لحفص من طريق الشاطبية, فبدا أن المؤلف من خلال هذه العناوين قد استوفى الموضوعات الأساسية جميعا سوى موضوع (تجويد الحروف), وجاء ترتيب الموضوعات على أساس منطقي غير واضح, ولم يجمع المؤلف عددا كثيرا من الملاحظات حول العلم, ولا التحذير من اللحن في نطق بعض الحروف, أو الإنحراف

في أداء بعض الأحكام, وفي الكتاب موضوع ليس من موضوعات العلم صلبه, وهو ما في معنى الإستعاذة ولم يغلب على الكتاب ذلك.

فصل: الملخص المفيد في علم التجويد: تأليف محمد أحمد معبد, مدرس القرآن الكريم والتجويد بالمسجد النبوي الشريف, قال المؤلف في الكتاب عن الكتاب: (وبعد: فها هو كتاب – الملخص المفيد في علم التجويد – يخرج إلى القارئ الكريم بعد أن نال قسطا وافرا من العناية في شرح أحكام التجويد بأسلوب سهل ميسور, في سؤال وجواب, وتمارين محلولة وأخرى مطلوب حلها من القارئ, وكذلك ترقيم الآيات القرآنية, وبيان سورها, وتحقيق الأحاديث النبوية والأحكام والشواهد وترجمات مختصرة لمن كان لهم قصب السبق في التأليف في هذا العلم, ممن حفظوا لنا كتاب الله تعالى على الوجه المطلوب ... وهذا الكتاب ثمرة خبرة لي في خدمة القرآن الكريم والتجويد مدة طويلة, تزيد على الأربعين عاما في مصر والمدينة المنورة, وقد كان لي شرف تقديم وإنجاز هذا العمل المبارك على أكمل وجه وأتم صورة ولله الحمد ...).

وقال: (وإنني اقتصرت في هذا الكتاب على ما ورد لحفص عن عاصم من طريق الشاطبية ...).

وقال: (... [كما أضفت إلى هذه الطبعة الجديدة التي بين يديك الآن جميع مواضع المد اللازم الكلمي المثقل في القرآن الكريم, حيث كانت غير كاملة في الطبعات السابقة, كما أضفت إليها جزءا خاصا بمتشابهات القرآن في الآيات والحروف والكلمات, نظرا لما لها من أهمية تخدم طالب القرآن والباحث عن معرفته ...).

وقال عن الكتاب وذلك تقريظا: الشيخ عبد الفتاح القاضي: (فقد توفر على تأليف هذا الكتاب المسمى (الملخص المفيد في علم التجويد), وَلَدُنَا البار الصالح النبيل النابه المخلص لدينه, الحفي بكتاب ربه, الأستاذ الشيخ محمد أحمد معبد المدرس بمدرسة أبي بن كعب لتحفيظ القرآن الكريم بالمدينة المنورة, وقد جمع – حفظه الله تعالى – في هذا الكتاب من علم التجويد أهم قواعده وأجل فوائده, وإن كتب التجويد في هذا العصر يخطئها العد ولا يأتي عليها الحصر, ما بين موجز

ومسهب, ومختصر ومطول وما بين منثور ومنظوم, بيد أن هذا الكتاب يفضلها جميعا كلها بسهولة عباراته, وعذوبة تراكيبه وإيجازه في موضع يحسن فيه الإيجاز, وإسهابه في موطن يجمل فيه الإسهاب).

فالمؤلف لم يتحدث في الكتاب عن منهج محدد لتتابع موضوعات العلم, ولكن قد اتضح في الكتاب منهج محدد لتتابع الموضوعات, إذ بناه على مثال سابق, ولم يفتقر الكتاب إلى موضوع من الموضوعات الأساسية في العلم, إلا موضوع (تجويد الحروف), ولم يقف المؤلف في الكتاب على ذكر مصادره, وقد قال في الكتاب في غير موضع, وما منه:-

قوله: وإليك الشاهد على حكم الإظهار الحلقي من التحفة, قال الناظم رحمه الله تعالى:

للنون إن تسكن وللتنوين + أربع أحكام فخذ تبييني

فالأول الإظهار قبل أحرف + للحلق ست رتبت فلتعرف

همز فهاء ثم عين حاء + مهملتان ثم غين خاء

وقوله: وخذ الدليل للمخارج من الجزرية:-

مَخَارِجُ الحُروفِ سَبْعَةَ عَشَرْ + عَلَى الذِي يَخْتَارُهُ مَنِ اخْتَبَرْ

لِلْجَوْفِ: أَلِفٌ وَأُخْتَاهَا، وَهِي + حُرُوفُ مَدٍّ لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِي

ثُمَّ لأَقْصَى الحَلْقِ هَمْزٌ هَاءُ + وَمِنْ وَسَطِهِ: فَعَيْنٌ حَاءُ

أَدْنَاهُ غَيْنٌ خَاؤُهَا والْقَافُ + أَقْصَى اللِّسَانِ فَوْقُ ثُمَّ الْكَافُ

أَسْفَلُ وَالوَسْطُ فَجِيمُ الشِّينُ يَا + وَالضَّادُ مِنْ حَافَتِهِ إِذْ وَلِيَا

اَلأَضْرَاسَ مِنْ أَيْسَرَ أَوْ يُمْنَاهَا + وَاللاَّمُ أَدْنَاهَا لـمنْتَهَاهَا

وَالنُّونُ مِنْ طَرَفِهِ تَحْتُ اجْعَلُوا + وَالرَّا يُدَانِيهِ لِظَهْرٍ أَدْخَلُوا

وَالطَّاءُ وَالدَّالُ وَتَا مِنْهُ وَمِنْ + عُلْيَا الثَّنَايَا والصَّفِيرُ مُسْتَكِنْ

مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الثَّنَايَا السُّفْلَى + وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَثَا لِلْعُلْيَا

مِنْ طَرَفَيْهِما وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَهْ + فَالْفَا مَعَ اطْرافِ الثَّنَايَا المشْرِفَهْ

للشَّفَتَيْنِ الْوَاوُ بَاءٌ مِيمُ + وَغُنَّةٌ مَخْرَجُهَا الخَيْشُومُ.

وقال: ومن الأفضل حفظ هذه الأبيات المنظومة في هذا الباب.

وكفى بذلك مصدرا معتبرا.

فصل: وابتدأ المؤلف الكتاب (بمقدمته وما في المعنى), ثم (مقدمات عن علم التجويد), ثم (آداب التلاوة), ثم (اللحن), ثم (الإستعاذة والبسملة), ثم (أوجه ابتداء القراءة), ثم (مراتب القراء), ثم (أحكام النون الساكنة والتنوين), ثم (أحكام الميم الساكنة), ثم (حكم النون والميم المشددتين), وفيه (الغنة وما فيها), ثم (أحكام اللامات السواكن), ثم (المد), ثم (باب هاء الكناية), ثم (مخارج الحروف), ثم (ألقاب الحروف), ثم (صفات الحروف), وفيه شيء من التفخيم وهو: (مراتب التفخيم في حروف الإستعلاء), ثم (أحكام المثلين وما في المعنى), وفيه شيء من التفخيم وهو: (حكم بعض الحروف: حروف الإستعلاء), ثم (باب في بيان الفرق بين الضاد والظاء), ثم (باب الوقف والإبتداء), ثم (باب همزة الوصل), ثم (باب تاء التأنيث), ثم (باب المقطوع والموصول), ثم (باب الحذف والإثبات), ثم (باب الروم والإشمام), ثم (باب التكبير), وبعده على الترتيب: الأحكام التي ينبغي مراعاتها عند القراءة برواية حفص, وجدول بيان السورة المكية والمدنية حسب ترتيب نزولها, وجدول القراء العشرة ورواتهم وإحصائية القرآن الكريم, وما يجب لحفص من طريق طيبة النشر في القراءات العشر على قصر المنفصل حركتين, وأبيات قصر المنفصل, وبحث مختصر لآيات سجود التلاوة في القرآن الكريم, ومتن تحفة الأطفال ومتن الجزرية وإرشادات إلى المتشابهات, وما هو إلى قسمين, القسم الأول متشابهات الآيات والقسم الثاني بيان المتشابهات في الكلمات والحروف.

ويبدو أن المؤلف من خلال هذه العناوين قد استوفى الموضوعات الأساسية جميعا سوى موضوع (تجويد الحروف), وجاء ترتيب الموضوعات على أساس منطقي غير واضح, وذلك واضح وضوحَ الشمس في الضحى, وقد غلب على الكتاب موضوعات ليست من صلب العلم, ولم يجعل المؤلف الكتاب كله مبوَّبا, رغم من أن يجعله مفصلا, إلا موضوعات قليلة ما, فجعلها أبوابا.

فصل: إحكام الأحكام في تجويد القرآن: تأليف سيد جمعه سلام: قال في الكتاب عن الكتاب: (الكتاب من أبسط الكتب التي تقوم بشرح قواعد وأصول التجويد), وقال: (لقد أعانني الله وشرحت أحكام التجويد في هذا الكتاب على ما ورد عن حفص عن عاصم, من طريق الشاطبية وأسميه (بـ إحكام الأحكام في تجويد القرآن), وذلك من تعليمي هذا الفن بمكان أن نعطي كل حرف في القرآن حقه ومستحقه بطريقة محكمة منضبطة ....), فالمؤلف لم يتحدث في الكتاب عن منهج محدد لتتابع موضوعات العلم, ولكن قد اتضح في الكتاب منهج محدد لتتابع الموضوعات, إذ بناه على مثال سابق, وهو على طريق التعليم, ولم يفتقر الكتاب إلى موضوع من الموضوعات الأساسية في العلم, سوى موضوع (تجويد الحروف), ولم يقف المؤلف في الكتاب على ذكر مصادره, وقد ذكر في غير موضع, ما كفى بذكره أن يكون مصدرا, فمنه:-

قوله: وإليك أخي الحبيب القاري الشاهد على حكم الإظهار الحلقي من التحفة.

قال الناظم رحمه الله تعالى.

للنون إن تسكن وللتنوين + أربع أحكام فخذ تبييني

فالأول الإظهار قبل أحرف + للحلق ست رتبت فلتعرف

همز فهاء ثم عين حاء + مهملتان ثم غين خاء

وقوله: وإليك أخي الدليل من متن الجزرية:

مَخَارِجُ الحُروفِ سَبْعَةَ عَشَرْ + عَلَى الْذِي يَخْتَارُهُ مَنِ اخْتَبَرْ

لِلْجَوْفِ: أَلِفٌ وَ أُخْتَاهَا ، وَهِي + حُرُوفُ مَدٍّ لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِي

ثُمَّ لأَقْصَى الحَلْقِ هَمْزٌ هَاءُ + وَمِنْ وَسَطِهِ: فَعَيْنٌ حَاءُ

أَدْنَاهُ غَيْنٌ خَاؤُهَا والْقَافُ + أَقْصَى اللِّسَانِ فَوْقُ ثُمَّ الْكَافُ

أَسْفَلُ وَالوَسْطُ فَجِيمُ الشِّينُ يَا + وَالضَّادُ مِنْ حَافَتِهِ إِذْ وَلِيَا

اَلأَضْرَاسَ مِنْ أَيْسَرَ أَوْ يُمْنَاهَا + وَاللاَّمُ أَدْنَاهَا لمنْتَهَاهَا

وَالنُّونُ مِنْ طَرَفِهِ تَحْتُ اجْعَلُوا + وَالرَّا يُدَانِيهِ لِظَهْرٍ أَدْخَلُوا

وَالطَّاءُ وَالدَّالُ وَتَا مِنْهُ وَمِنْ + عُلْيَا الثَّنَايَا والصَّفِيرُ مُسْتَكِنْ

مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الثَّنَايَا السُّفْلَى + وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَثَا لِلْعُلْيَا

مِنْ طَرَفَيْهِما وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَهْ + فَالْفَا مَعَ اطْرافِ الثَّنَايَا المشْرِفَهْ

للشَّفَتَيْنِ الْوَاوُ بَاءٌ مِيمُ + وَغُنَّةٌ مَخْرَجُهَا الخَيْشُومُ.

فابتدأ بالمقدمة ثم الفصل الأول وفيه علم التجويد, ثم اللحن في القراءة, ثم مراتب القراءة الصحيحة, ثم الإستعاذة ثم البسملة ثم آداب التلاوة, ثم الفصل الثاني, ثم أحكام النون الساكنة والتنوين, ثم أحكام الميم الساكنة, ثم حكم الميم والنون المشددتين, ثم الإدغام ثم لام التعريف, ثم الفصل الثالث, وفيه المد, ثم الفصل الرابع وفيه الوقف والإبتداء, وما في المعنى, ثم الفصل الخامس, وفيه مخارج الحروف, وألقاب الحروف, وصفات الحروف, وأحوال الراء, ثم الفصل السادس, وفيه الروم والإشمام, وسجود التلاوة, والسكتات في القرآن الكريم, وإحصائية القرآن الكريم, ثم الفصل السابع, وفيه الأحرف السبعة: الأحاديث وما في المعنى, وأسماء القراء العشرة ورواتهم, والطريقة التي نقرأ بها, والفروق بين الطيبة والشاطبية, وتنبيهات للقارئ ينبغي مراعاتها عند القراءة لحفص من طريق الشاطبية, والألفات السبع, والتقاء الساكنين, وآداب الختم, وتعليمات دورات التلاوة والتجويد

والحفظ, وما في المعنى, ودورة الإجازة, والدورة التأهيلية حتى تصبح معلما لتلاوة كتاب الله عز وجل, ودروة حفظ القرآن الكريم كاملا, ثم الخاتم, وهذه كلها على الترتيب.

ويبدو أن المؤلف من خلال هذه العناوين قد استوفى الموضوعات الأساسية جميعا سوى موضوع (تجويد الحروف), وجاء ترتيب الموضوعات على أساس منطقي غير واضح, وذلك واضح, وقد غلب على الكتاب موضوعات ليست من صلب العلم بشيء, وليس منها العلم بشيء.

ولم يجعل المؤلف الكتاب مبوّبا, بل جعله مفصلا, فصلا فصلا, حيث بلغت الفصول سبعة فصول.

فصل: الواضح في أحكام التجويد: تأليف محمد عصام مفلح القضاة, قال المؤلف في الكتاب عن الكتايب: (وقد كثرت المصنفات في بيان أحكام علم التجويد, وكان منها مطول ومختصر, ومستوعب لمسائله ومنقص منها, وزائد عليها مباحث ليست منه, ومحرر لما فيه الخلاف, أو مهمله, مع الإختلاف في ترتيب مباحثه, وأساليب عرضه.

وقد رأينا أن نجمع مسائل هذا العلم الجليل بطريقة موجزة وعبارة سهلة واضحة, وترتيب متسلسل, يستوعب مسائله, ويوافق المنهج المقرر في مادة التلاوة والتجويد لطلبة كلية الشريعة في الجامعة الأردنية, وتيمنا في أن يكون من الوضوح بالمكان المرضي عند أهل هذا الفن وسميته: (الواضح في علم التجويد), وقد أتبعنا كل مبحث من مباحث هذا المؤلف بجملة من الأسئلة التي تثبت هذا العلم في ذهن الدارس, وتكشف عن مدى استيعابه لما درسه, ولمزيد من الوضوح حلينا كل مبحث, بالوسائل التعليمية التي تجمع شتات كل مبحث, وتعرف الدارس بأصول المباحث وتفريعاتها).

فالمؤلف تحدث في الكتاب عن منهج محدد لأسلوبه, ولم يتحدث فيه عن ما لتتابع موضوعات العلم, ولكن قد اتضح في الكتاب منهج محدد لتتابع الموضوعات, إذ بناه على مثال سابق, ولم يفتقر الكتاب إلى موضوع من الموضوعات الأساسية في العلم, إلا موضوع (تجويد

الحروف), ولم يقف المؤلف في الكتاب على ذكر مصادره, والكتاب قد غلب عليه عدم كثرة ذكر المصادر بالتصريح: قال في موضع: وفي هذا يقول الإمام الشاطبي:-

وإبدال أخرى الهمزتين لكلهم + إذا سكنت عزم كآدم أوهلا

وقال في موضع آخر: قال صاحب لآلي البيان:-

أقوى المدود لازم فما اتصل + فعارض فذو انفصال فبدل

وقال في الوقف: الوقف: قال في اللسان: الوقف خلاف الجلوس, وقف بالمكان وقفا ووقوفا فهو واقف, والجميع وقّف ووقوف ...).

فصل: فابتدأ المؤلف بـ(مقدمات ومداخل), وفيه تعريف التجويد, وثمرة هذا العلم وفائدته وحكمه, ومراتب القراءة, وأركان القراءة الصحيحة, واللحن الجلي واللحن الخفي, والقراء العشرة, والتعريف برواية حفص, ومن فضائل القرآن الكريم, ومن آداب تلاوة القرآن, ثم المبحث الأول: الإستعاذة والبسملة, ثم المبحث الثاني مخارج الحروف وألقابها, ثم المبحث الثالث: صفات الحروف اللازمة, ثم المبحث الرابع: الصفات العارضة, وفيه المطلب الأول الإدغام, والمطلب الثاني: أحكام النون الساكنة والتنوين, والمطلب الثالث: أحكام الميم الساكنة, والمطلب الرابع المد والقصر, والمطلب الخامس: التفخيم والترقيق, ثم المبحث الخامس: الوقف والإبتداء, وفيه كيفية الوقف, ما (الروم والإشمام والإسكان المحض), ثم المبحث السادس: المقطوع والموصول, ثم المبحث السابع: تاء التأنيث, ثم المبحث الثامن التكبير وعدد سور القرآن وآياته ورسم المصحف وما في المعنى والتنبيهات.

ويبدو أن المؤلف من خلال هذه العناوين قد استوفى الموضوعات الأساسية جميعا سوى موضوع (تجويد الحروف), وجاء ترتيب الموضوعات على أساس منطقي غير واضح, وذلك حيث, أخر (التفخيم والترقيق), إلى تحت المد والقصر وفوق الوقف والإبتداء, ولو جعله فوق الإدغام وفي المبحث, لكان من أحسن ترتيب اعتبر على أساس منطقي واضح, وقد غلب على الكتاب موضوعات ليست من صلب العلم.

ولم يجعل المؤلف الكتاب مبوّبا رغم من أن يجعله مفصلا, وإنما جعل فيه مباحثَ, وفي بعض المباحث, مطالب, وعدة المباحث: ثمانية مباحث, والمطالب: خمسة مطالب, وكلها في المبحث الرابع منها.

فصل: الخلاصة من أحكام التجويد تأليف خميس بن ناصر العمري. لم يقل المؤلف ولا قائل عنه في الكتاب عن الكتاب شيئا، ولم يتحدث المؤلف في الكتاب عن منهج محدد لتتابع موضوعات العلم، ولم يقل عنه قائل فيه عن ذلك، ولم يتضح في الكتاب منهج محدد لتتابع الموضوعات نفسها، ولعله لم يبنه على مثال سبق، وافتقر الكتاب إلى موضوع التفخيم والترقيق، ولم يقف المؤلف في الكتاب على ذكر مصادره التجويدية، سوى ما أشار إليه من شواهده، والكتاب أقرب إلى الشرح من المتن.

فصل: فابتدأ بالمقدمة ثم مخارج الحروف ثم صفات الحروف ثم القلقلة ثم أحكام النون الساكنة والتنوين، ثم أحكام الميم الساكنة ثم الغنة ثم المتماثلان والمتقاربان والمتجانسان والمتباعدان، ثم أحكام المد ثم الحروف المقطعة في أوائل السور ثم أحكام الراء ثم أحكام اللام، ثم هاء الكناية ثم همزة الوصل، ثم الابتداء ثم الوقف ثم السكت ثم الألفات السبع ثم تاء التأنيث ثم فوائد وتنبيهات ثم الخاتمة.

هذا: ويبدو أن المؤلف من خلال هذي العناوين قد استوفى الموضوعات الأساسية إلا المبادئ والتفخيم والترقيق والمقطوع والموصول، وقد جاء ترتيب الموضوعات في الكتاب على أساس غير منطقي رغم من أن يكون واضحا ثم أوضح.

ولم يجعل المؤلف في الكتاب أبوابا، رغم من أن يجعل فيه فصولا للأبواب، ولكن في إمكاننا أن نعتبر الموضوعات, منها ما هو بمنزلة باب, ومنها ما هو بمرتبة فصل, وذلك بإعتبار أنها قد تتمثل في شكل ذلك, تمثلا واضحا أو أوضح.

ولم يجمع المؤلف عددا كثيرا من الملاحظات حول العلم, ولا التحذير من اللحن في نطق بعض الحروف, أو الإنحراف في أداء بعض الأحكام, وفي الكتاب موضوع ليس من موضوعات

العلم, وهو ما فضل تلاوة القرآن وآداب التلاوة وأركان القراءة الصحيحة والاستعاذة والبسملة ولم يغلب على الكتاب ذلك.

فصل: الوجيز في حكم تجويد الكتاب العزيز إعداد الدكتور محمد بن سيدي محمد محمد الأمين، لم يقل المؤلف في الكتاب عن الكتاب شيئا، ولكن حدث في الكتاب عن منهج محدد لتتابع موضوعاته في العلم ترتيبها أو ترتيبه، وبناه على مثال سابق), ولم يقف الشيخ في الكتاب على ذكر مصادره.

قال في ذلك في مقدمته: فإني متناول بالبحث والدرس إن شاء الله تعالى جانبا من جوان الكتاب العزيز تناقلته الأمة جيلا بعد جيل حتى وصل إلينا محاطا بالرعاية والإتنقان معلوم القواعد بالتحديد مقرب الموارد بالتمهيد إنه "الأخذ بالتجويد".

لقد كان الأئمة وسلفنا الصالح لا يفرقون بين القرآن وتجويده لأنهم يعلمون علم القين أن القرآن نزل مرتلا مجودا من العزيز الحكيم، فبه قرءوا القرآن وأقرءوه ومن تلقى عنهم به ألزموه.

فلما ضعفت الهمم وتباعد الناس عن أخذ كتاب ربهم من أفواه الشيوخ الضابطين، ظهر دعاة الفصل بين القرآن وتجويده.

ونادى فريق بتجويد القرآن من رسمه وضبطه، بل إن واقع الأمة اليوم منذر بتركه وهجره. وأمام هذه التحديات والتعديات التي أثارت البلبلة في أذهان أهل العلم بله النشئة. كان لابد وقفة يجلى فيها الحق وتبرأ فيها الذمة، ويعود فيها أهل القرآن إلى تجويد كتاب ربهم بعزيمة وهمة.

وهذا ما سأحاول الوصول إليه من خلال كتابة هذا البحث بعد القراءة الطويلة في هذا الموضوع وجمع مادته من كتب شتى. ويتاز هذا البحث عن نظائره بما سيلحظه القارئ من حضور لأئمة الإقراء أصحاب الأسانيد العالية، فمن كتبهم أستمد مادتي، وبأقوالهم أقوّي حجتي، وعلى الله أولا وآخرا اعتمادي وعدتي.

فابتدأ بذكر المقدمة وفيها لمحة عن اهتمام السلف بالتجويد والسبب الباعث على تأليف هذا البحث، ثم المبحث الأول: تعريف التجويد لغة واصطلاحا. ثم المبحث الثاني: نشأة التجويد، ثم المبحث الثالث: عناية الأمة بالأخذ بالتجويد، ثم المبحث الرابع حيف يتلقى القرآن، ثم المبحث الخامس: حكم الأخذ بالتجويد، ثم المبحث السادس: اللحن في القراءة، ثم الخاتمة.

ويبدو أن المؤلف من خلال هذه العناوين لم يقصد الموضوعات الأساسية جميعها سوى أشياء من موضوع (المبادئ), ثم وحتى العناوين نفسها لم يجئ ترتيبها على أساس منطقي واضح رغم من أن يجئ على أوضح.

هذا: ثم ولم يجعل المؤلف في الكتاب فصولا ما هو أحق به وأنسب، ولم يجمع المؤلف عددا كثيرا من الملاحظات حول العلم, ولا التحذيرات من اللحن في نطق بعض الحروف, أو الإنحراف في أداء بعض الأحكام, وليس في الكتاب عنوان ليس من عناوين العلم من صلبه.

هذا: وعنوان الكتاب على: "الوجيز في حكم تجويد الكتاب العزيز" لا يناسب الكتاب، لأن حكمه غير اهتمام السلف بالعلم وغير السبب الباعث على تأليف البحث، وغير النشأة، وغير العناية بالأخذ، وغير الكيفية، وهي غير الحكم، ولكن اللحن قد يكون في معنى الحكم، فلو جعل العنوان: الوجيز في ما مِن مبادئ التجويد. لكان أولى وأنسب، ولو أكمل المبادئ عدتها لو على العشرة، وجعل العنوان: الوجيز في مبادئ التجويد، لكفى.

فصل: التجويد الميسر: قواعد قراءة القرآن الكريم في أسلوب ميسر يتيح لكل مسلم فهم هذا الفن وتطبيقه وقراءة القرآن بالطريقة النبوية تأليف: الدكتور أبي عاصم عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، الأستاذ المشارك بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

لم يقل المؤلف ولا قائل عنه في الكتاب عن الكتاب شيئا، ولم يتحدث المؤلف في الكتاب عن منهج محدد لتتابع موضوعات العلم، ولم يقل عنه قائل فيه عن ذلك، ولم يتضح في الكتاب منهج محدد لتتابع الموضوعات نفسها، ولعله لم يبنه على مثال سبق، ولم يفتقر الكتاب إلى موضوع من

الموضوعات الأساسية في العلم, إلا المبادئ والتفخيم والترقيق، والمقطوع والموصول، ولم يقف في الكتاب على ذكر مصادره التجويدية.

فصل: فابتدأ بالمقدمة ثم الفصل الأول مخارج الحروف، ثم الفصل الثاني صفات الحروف، ثم الفصل الثالث أحكام بعض الحروف النون الساكنة والتنوين، ثم الميم الساكنة، ثن النون والميم المشددتان، ثم الراء ثم اللام ثم الفصل الرابع المددو ثم الفصل الخامس الوقوف ثم رموز الوقف ثم أحكام منفردة ثم معلومات عامة عن القرآن ثم آداب تلاوة القرآن ثم إرشادات خاصة لطالب التجويد.

هذا: ويبدو أن المؤلف من خلال هذي العناوين قد استوفى الموضوعات الأساسية إلا المبادئ والتفخيم والترقيق والمقطوع والموصول، وقد جاء ترتيب الموضوعات في الكتاب على أساس منطقي واضح.

ولم يجعل المؤلف في الكتاب أبوابا، رغم من أن يجعل فيه فصولا للأبواب، ولكن في إمكاننا أن نعتبر الموضوعات, منها ما هو بمنزلة باب, ومنها ما هو بمرتبة فصل, وذلك بإعتبار أنها قد تتمثل في شكل ذلك, تمثلا واضحا أو أوضح.

ولم يجمع المؤلف عددا كثيرا من الملاحظات حول العلم, ولا التحذير من اللحن في نطق بعض الحروف, أو الإنحراف في أداء بعض الأحكام, وفي الكتاب موضوع ليس من موضوعات العلم, وهو ما رموز الوقف وأحكام منفردة ومعلومات عامة عن القرآن وآداب تلاوة القرآن وإرشادات خاصة لطالب التجويد وقد غلب على الكتاب ذلك.

فصل: المذكرة في التجويد، وما خلاصة تدريس أكثر من ست وثلاثين عاما، تأليف خادم كتاب الله المجيد الدكتور محمد نبهان بن حسين مصري. ولم يقل المؤلف ولا قائل عنه عن الكتاب في الكتاب شيئا، ولم يتحدث المؤلف في الكتاب عن منهج محدد لتتابع موضوعات العلم، ولم يقل عنه قائل فيه عن ذلك، ولم يتضح في الكتاب منهج محدد لتتابع الموضوعات نفسها، ولعله لم يبنه على

مثال سبق، ولم يفتقر الكتاب إلى موضوع من الموضوعات الأساسية في العلم, إلا المبادئ عدتها، ولم يقف في الكتاب على ذكر مصادره التجويدية.

فصل: فابتدأ بالمقدمة، ثم التراجم ثم أركان معرفة التجويد، وهي تلخيصه، ثم شيء من المبادئ وهو ثلاثة التعريف والغاية والحكم، ثم أحكم الاستعاذة والبسملة، ثم أحكام النون الساكنة والتنوين، ثم أحكام الميم الساكنة، ثم الغنة ثم أحكام اللام ثم المد وأقسامه ثم الألفات التي تثبت وقفا وتسقط وصلا ثم حذف حرف المد لالتقاء الساكنين ثم مخارج الحروف، ثم صفات الحروف ثم التفخيم والترقيق، ثم الإدغام وأقسامه، ثم همزة الوصل، ثم تنيهات هامة تتعلق بالتلاوة، ثم تنيهات هامة تتعلق بمفسدات التلاوة ومكروهاتها، ثم الوقف ثم المقطوع والموصول، ثم الابتداء ثم السكت ثم بحث في الروم والاشمام والاسكان ثم تسوية المدود ثم بيان ما ينبغي مراعاته لحفص ....، ثم الخاتمة.

ويبدو أن المؤلف من خلال هذي العناوين قد استوفى الموضوعات الأساسية جميعا سوى المبادئ، وجاء ترتيب الموضوعات على أساس منطقي غير واضح، رغم من أن يكون أوضح.

ولم يجعل المؤلف في الكتاب أبوابا, رغم من أن يجعل لها فصولا, ولكن في إمكاننا أن نعتبر الموضوعات, منها ما هو بمنزلة باب, ومنها ما هو بمرتبة فصل, وذلك بإعتبار أنها قد تتمثل في شكل ذلك, تمثلا واضحا أو أوضح.

ولم يجمع المؤلف عددا كثيرا من الملاحظات حول العلم, ولا التحذير من اللحن في نطق بعض الحروف, أو الإنحراف في أداء بعض الأحكام, وفي الكتاب موضوع ليس من موضوعات العلم, وهو ما في معنى الإستعاذة وقد غلب على الكتاب ذلك.

فصل: المفيد في أحكام التجويد: تأليف محمد علي قطب: قال المؤلف في الكتاب عن الكتاب: ... وعلينا أن نتبع تلك القواعد والأصول من مصادرهما كي لا تلتبس الآيات والكلمات على الألسنة وتضيع المعاني.

ومن أجل ذلك قام العدد العديد من العلماء القراء بوضع الضوابط, ونشأ عن ذلك ما عرف بأحكام التلاوة, ودونوها وسطروها في كتب ومؤلفات كثيرة, ليسهل على المتعلم أخذها وتناولها والعمل بها.

ولقد تنوعت الأسماء فقيل: أحكام التلاوة, وقيل فن التجويد, وقيل علم التجويد, وقيل علم القراءات. ونحن بحول الله وقوته وهداه عكفنا على تلك المراجع قديما وحديثا, واعتمدنا فيها ما يسره الله تعالى لنا في كتابنا هذا المسمى: المفيد في أحكام التجويد).

فالمؤلف لم يتحدث في الكتاب عن منهج محدد لتتابع موضوعات العلم, ولكن قد اتضح في الكتاب منهج محدد لتتابع الموضوعات, إذ بناه على مثال سابق, ولم يفتقر الكتاب إلى موضوع من الموضوعات الأساسية في العلم, إلا موضوع (تجويد الحروف), ولم يقف المؤلف في الكتاب أوله على ذكر مصادره.

فابتدأ بذكر توطئة ثم الإستعاذة والبسملة ثم المبادئ ثم المراتب, ثم أحكام الحروف من النون الساكنة والإدغام, وما في المعنى, ثم المد ثم التفخيم والترقيق, ثم المخارج ثم القلقلة ثم المقطوع والموصول, وما في المعنى, ثم الوقف والإبتداء.

ويبدو أن المؤلف من خلال هذه العناوين قد استوفى الموضوعات الأساسية جميعها أجمعا, سوى موضوع (تجويد الحروف, وصفات الحروف), وجاء ترتيب الموضوعات على أساس منطقي كاد أن يكون واضحا, ولم يجعل المؤلف في الكتاب أبوابا, رغم من أن يجعل لها فصولا.

ولم يجمع المؤلف عددا كثيرا, بل؛ ولا قليلا من الملاحظات حول العلم, ولا التحذيرات من اللحن في نطق بعض الحروف, أو الإنحراف في أداء بعض الأحكام, وفي الكتاب موضوع ليس من موضوعات العلم, وهو ما في معنى الإستعاذة ولم يغلب على الكتاب ذلك.

فصل: المنير الجديد في أحكام التجويد: تأليف فهمى علي سليمان, قال المؤلف في الكتاب: (... ومن أجل ذلك بذلت قصارى جهدي ... وعلى الرغم من أنني لم أكتب معلومة واحدة في هذا الملخص إلا بعد تأكدي من صحتها, إلا أنني أبرئ نفسي أمام الله من أي خطأ غير مقصود بهذا الملخص الذي سميته: (المنير الجديد في أحكام التجويد), وأعتبره مرجعا شخصيا ...).

وقال: (وبعد عند الإنتهاء من دراسة ما ورد في الباب الأول يكون أمامنا طريقتان لدراسة الأحكام الواردة في باقي الملخص:-

الطريقة الأولى: هي أن نقرأ ملخص الحكم في الباب الثاني, ثم ننتقل لدراسة نفس الحكم الوارد تفصيلا في باقي الملخص وبذلك نتعرف على أكثر من طريقة لمعرفة نفس الحكم, ثم ننتقل إلى حكم آخر حتى نتم قراءة كل الأحكام.

الطريقة الثانية: هي أن ننتهي من دراسة الباب الأول والثاني, ثم نبدأ في قراءة باقي الأحكام الواردة في باقي الملخص حسب ترتيبها.

ولتعلم يا أخي أنني لم أكتب هذا الملخص بهذه الطريقة من خلال دراستي لكتب التجويد فحسب, وإنما من خلال تدريسي للمادة, حيث اتضح لي أن فريقا يريد تحسين قراءة للقرآن الكريم للتعبد في وقت قصير, وهؤلاء خصصت لهم تلخيصا لعدة أحكام تكفيهم في الباب الثاني الذي يعد في نفس الوقت, تمهيدا يسهل الفهم للأحكام الواردة, شرحها بطريقة أخرى في باقي الملخص, وليس معنى هذا الإستغناء عن التلقي من أفواه القراء الذين جعلهم الله خلفا عن خلف في القراءة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم, من تعلم بابا من العلم ليعلمه للناس أعطي كما يعطى لسبعين صدّيقا).

فالمؤلف تحدث في الكتاب عن منهج محدد لأسلوبه, ولم يتحدث فيه عن منهج محدد لتتابع موضوعات العلم, ولكن قد اتضح في الكتاب منهج محدد لتتابع الموضوعات, إذ بناه على مثال سابق, ولم يفتقر الكتاب إلى موضوع من الموضوعات الأساسية في العلم, إلا موضوع (تجويد

الحروف), ولم يقف المؤلف في الكتاب على ذكر مصادره, وقد ذكر في غير موضع, ما ذِكرُه يكفي به مصدرا فقال: قال الشيخ محمد الجزري في متن الجزريه:

وَالأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لاَزِمُ + مَنْ لَمْ يُجَوْدِ الْقُرَآنَ آثِمُ

لأَنَّهُ بِهِ الإِلَهُ أَنْزَلاَ + وَهَكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلاَ

وَهُوَ أَيْضاً حِلْيةُ التِّلاَوَةِ + وَزِينَةُ الأَدَاءِ وَالْقِرَاءَةِ

وقال: وشاهدهما من التحفة البيت الآتي:-

وغن ميما ثم نونا شددا + وسم كلا حرف غنة بدا

فصل: فابتدأ المؤلف بالمقدمة ثم الباب الأول علامات الوقف واصطلاحات الضبط, ففيه الإستعاذة والبسملة والوصل والقطع بين الإستعاذة والبسملة وأول السورة وتعريف المصحف, وبعض ملاحظات القراءة, وعلامات الوقف واصطلاحات الضبط, ثم الباب الثاني تلخيص لبعض أحكام التجويد, وفيه تعريف الغنة وحكم النون والميم المشددتين, وأحكام النون الساكنة والتنوين, وأحكام الميم الساكنة, وحكم لام الفعل واللام الشمسية والقمرية, والمد والقصر والحروف المتشابهة, ومخارج الحروف, وقاعدة لمعرفة إدغام وإظهار بعض الحروف, والوقف والإبتداء, وبين التبسيط والإيضاح, ثم الباب الثالث تفصيل لأحكام النون الساكنة والتنوين, ثم الباب الرابع أحكام الميم الساكنة, وفيه حكم لام أل وحكم لام الفعل وحكم لام (هل), و(بل), وباب همزة الوصل, ثم الباب الخامس المد والقصر, ثم الباب السادس التفخيم والترقيق – القلقلة, ثم الباب السابع اللسان والأسنان في فم الإنسان, ومخارج الحروف, ثم الباب الثامن, المثلين وما في المعنى, ثم الباب التاسع الوقف والإبتداء, وفيه حكم كلمة التوحيد – الخاتمة.

ويبدو أن المؤلف من خلال هذه العناوين قد استوفى الموضوعات الأساسية جميعا سوى موضوع (تجويد الحروف), وجاء ترتيب الموضوعات على أساس منطقي غير واضح, وذلك جلي

جلاء الشمس في السماء, وفي الكتاب ما ليس من صلب العلم, وقد جعل المؤلف الكتاب مبوَّبا, حيث بلغت أبوابه تسعة أبواب, ولم يجعل فيه فصولا ولكن في إمكاننا أن نعتبر ما منها, وما قد يكون في الإعتبار بمرتبة فصل, نعتبره فصلا.

فصل: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري, تأليف: عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي: قال في الكتاب عن الكتاب: الشيخ حسنين محمد مخلوف, مفتي الديار المصرية سابقاً, وعضو جماعة كبار العلماء بالأزهر الشريف, وعضو المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة, زادها الله شرفاً وعزًّا: (... فقد ألف كتابه القيم في هذا الشأن المسمى "هداية القارى إلى تجويد كلام الباري" عز وجل, فجاء من خير ما أُلف في هذا الشأن العظيم, جامعاً للمباحث الهامة في هذا العلم ببيان واضح وتحقيق دقيق وأسلوب متين واستقصاء للمباحث وتبيين لما يجب على التالي, نحو الكتاب المبين في كل شئون التلاوة ...).

وقال الشيخ أحمد عبد العزيز أحمد محمد الزيات: (... فرأيت فيه الفوائد الكثيرة التي تدل على اطلاعه الواسع. وهذا الكتاب بحق, قد خدم القرآن الكريم, حيث بين ما يجب على القارىء من انتهاج منهج السلف الصالح الذين كرسوا حياتهم على فهم الكتاب المبين ودراسة أحكامه التي تتبع في تلاوته وحرموا على التالي أن يخلط، ويقرأ قراءة خارجة عن السنن القويم، الذي عرف من لدن رسول الله عليه الصلاة والسلام، ونقل إلينا بلا تحريف ولا تبديل، ولا تغيير حسب الآراء والأهواء ...).

وقال الشيخ حسين خطاب, شيخ القراء بدمشق الشام بالجمهورية العربية السورية: (... "هداية القاري إلى تجويد كلام الباري" فتصفحت فيه بعض المواضيع المتعلقة بعلم التجويد فوجدته كتاباً جامعاً مبسطاً ملمًّا بأبواب هذا الفن, وقد جمع فيه ما تبعثر في كتب القدامى, وناقش بعض النصوص للمؤلفين السابقين مناقشة علمية أدبية، وأبدى في ذلك رأيه الذي ألهمه الله أياه ...).

وقال الشيخ عبد الرزاق علي موسى من علماء الأزهر الشريف والمدرس بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة: (... والمسمى "هداية القاري إلى تجويد كلام الباري" فرأيته قد

أحاط بمسائل التجويد علماً، وانتظمها بياناً وفهماً، ورأيت عظم الحاجة إلى مثله ليرجع إليه ويعود عليه ...).

وقال الشيخ محمد تميم الزعبي المقرىء بمدينة حمص بالجمهورية العربية السورية: (..."هداية القاري إلى تجويد كلام الباري" فقرأت منه عدة مباحث, فوجدته جامعاً لأمهات مسائل فن التجويد, مستوفياً كل مسألة حقها ومستحقها, يغني العالم عن النصب في تحقيق مسألة ما عويصة في هذا المجال، ويوفي بغرض المبتدىء بما يسد به رمقه من القواعد والأحكام, وقد جمع – حفظه الله – شتات الأقوال ورتبها وأحسن, وردَّ سقيمها بالحجة وأوجز وما قصر, فجاء كتاباً بتوفيق الله تعالى تبصرة للمتبدىء، وتذكرة للمنتهي, مشتملاً على كل ما يحتاجه طالب علم التجويد من أبسط مسائله إلى أدقها ...).

فصل: وقال الشيخ عامر السيد عثمان, شيخ عموم المقارىء بالديار المصرية سابقا, والمستشار في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة: (... فوجدته كتاباً مهذباً مبسطاً مرتباً, قد جمع فيه أمهات المسائل التي يحتاجها طالب هذا الفن.

فقد جمع الأمور في مجاريها، وحاد عن الشطط في مراميها وصحح الخلط والأوهام, ورد على من يقول بتركيب القراءات وخلط الروايات.

والحقيقية التي لا مرية فيها, أن العالم الإسلامي: كان ينتظر كتاباً يجمع مسائل التجويد واختلافات أهل الأداء من القراء والنجباء, فجاء هذا الكتاب في حينه ووقته ... وإن هذا الكتاب يوفر على المسلمين بشكل عام, وطلاب هذا الفن بشكل خاص, مؤنة الرجوع إلى المراجع القديمة والحديثة، فلدى اطلاعي على هذا الكتاب أدهشني ما فيه من نقولات وترتيبات لم أر أحداً جمعها ونسقها ورتبها على هذا الترتيب من علماء هذا الفن المتأخرين والمتقدمين، وخاصة ذكر الأعلام الذين ورد ذكرهم في الكتاب, فترجم لهم بملحق خاص في آخره).

وقال المؤلف نفسه في الكتاب عن الكتاب: ("أما بعد: فيقول أفقر العباد وأحوجهم إلى الله عز شأنه, عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي بلداً ومولداً، المصري وطناً الشافعي مذهباً، الأزهري تربية، لما تشرفت بتدريس علم التجويد بالمدارس القرآنية كمدرسة مدينة تاجوراء وترهونة وغيرهما من

المدن الليبية, إلى جانب قيامي بمواجب إلقاء دروس الوعظ والإرشاد بالجامعة الإسلامية بإقليم طرابلس الغرب, بليبيا آنذاك، رأيت أن من الواجب عليَّ نحو القرآن الكريم، وأحكام تلاوته, أن أكتب كتاباً في فن تجويد القرآن, متوخياً فيه سهولة الأسباب ووضوح المعنى وبسط الموضوع، وتقريب البعيد، وتجنب التعقيد، ليكون للمبتدئين تبصرة، وللمنتهين تذكرة، وقد قيدت جل مسائله بشواهد من المنظوم تضمنت ما جاء في المتن المباركين متن المقدمة والجزرية للحافظ ابن الجزري ومتن تحفة الأطفال للعلامة الشيخ سليمان الجمزوري, وغيرهما من المتون المعمول عليها في هذا الشأن.

ومما أخذته عن شيوخي بالأزهر المعمور حالة الأداء, ليعم النفع به ويسهل الاغتراف منه، فليس بالطويل الممل، ولا بالقصير المخل، فجاء بحمد الله كتاباً وافياً بالمقصود منه، جامعاً للفوائد المتعقلة بموضوعه، ولم أدخر جهداً في تنقيحه وتهذيبه وتحريره وتقريبه, تيسيراً لطلابه، ومع هذا فإني معترف بالتقصير أمام الأثبات النحارير، ولا أدَّعي السلامة فيه من العيوب, لأنه لا كمال إلا لله وحده علاَّم الغيوب، ولا عصمة إلا للأنبياء الكرام عليهم الصلاة والسلام، ولما فتح الله عليَّ بإتمام كتابته سميته آنذاك "طريق المريد إلى علم التجويد".

ثم إنني لما شرفتني العناية الإلهية بابتعاثي إلى "كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية" إحدى كليات الجامعة الإسلامية بطيبة مدينة رسول الله المنورة الزكية, على ساكنها أفضل الصلاة وأسنى التحية، لأقوم فيها بتدريس العشر القراءات على ما تواترت به الروايات، وما يتبعها من علوم فواضل, كعلمي الرسم والضبط وعلم الفواصل "عد الآي", وكان إحكام هذا الأحكام متوقفاً على دراسة علم التجويد، الذي هو حق الله على العبيد إذا ذكروه بتلاوة القرآن المجيد، أعدت النظر في هذا المصنَّف وأجريْتُ عليه قلم التنقيح, ليوافق مستوى طلاب الجامعة من الإجمال والتوضيح، والكناية والتصريح، والزيادة والإفادة فجاء – والفضل لله وحده – درة يتيمة في بابه، فريداً في استيعابه، في إيجازه وإطنابه.

والتزمت فيه التنبيه على سهو القدامى, وخلط المحدثين من سائر ما اطلعت عليه إلا ما رأيت العزوف عن الوقوف عنده طويلاً أليق بحاله وأصلح لمآله لعدم اشتهاره أو لعدم تلقي الناس له بالقبول, وقد قمت بذكر تراجم لجميع من أوردت ذكره من العلماء في أصل الكتاب, وجعلت ذلك

في ملحق خاص بآخره ليكون أعون للطالب على معرفة أهل العلم الذين هم شهودنا ووسائطنا في نقل هذا العلم، وإليهم تنتمي الأقوال فيه, وليكون أعون على الاستفادة من أهل العلم والاقتداء بهم واقتفاء سننهم، ولما أن أكمل الله لي منته، وأتم علي نعمته سميته حاليًّا "هداية القاري إلى تجويد كلام الباري" والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يثيبني عليه – يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم – وأن ينفع به أهل القرآن، في كل زمان ومكان، إنه الجواد الكريم. الرؤوف الرحيم). إنتهى.

فصل: فالمؤلف: لم يتحدث في الكتاب عن منهج محدد لتتابع موضوعات العلم, ولكن قد اتضح في الكتاب منهج محدد لتتابع الموضوعات, إذ بناه على مثال سابق, ولم يفتقر الكتاب إلى موضوع من الموضوعات الأساسية في العلم, إلا موضوع (تجويد الحروف).

فابتدأ بذكر (المقدمة): وفيها الفصل الأول في التعريف بحفص رضي الله عنه, و(الفصل الثاني في التعريف بالإمام عاصم الكوفي رضي الله عنه), و(الفصل الثالث في ذكر الإسناد الذي أدى إِليَّ رواية حفص عن عاصم رضي الله عنهما), و(الفصل الرابع في ذكر مبادىء علم التجويد), و(الفصل الخامس في بيان مراتب القراءة) و(الفصل السادس في معرفة أركان القرآن الكريم), و(الفصل السابع في معرفة اللحن والمقصود منه هنا وحكمه), ثم (الباب الأول في مخارج الحروف) وفيه (الفصل الأول في بيان اختلاف علماء القراءة واللغة في عدد مخارج الحروف), و(الفصل الثاني في بيان تفصيل المخارج) و(الفصل الثالث في ألقاب الحروف), ثم (الباب الثاني في صفات الحروف) وفيه (الفصل الأول في أقوال العلماء في عدد صفات الحروف) و(الفصل الثاني في الكلام على الصفات الأصلية اللازمة), و(الفصل الثالث في تقسيم الصفات بالنسبة إلى القوة والضعف), و(الفصل الرابع في معرفة كيفية استخراج صفات كل حرف بمفرده), و(الفصل الخامس في توزيع الصفات على الحروف الهجائية حسب ترتيبها في المخارج), و(الفصل السادس في الكلام على الصفات العرضية), ثم (الباب الثالث في التفخيم والترقيق) وفيه: (الفصل الأول في الكلام على الحروف المفخمة قولاً واحداً), و(الفصل الثاني في الكلام على الحروف المرققه قولاً واحداً), و(الفصل الثالث في الكلام على الحروف المرققة تارة والمفخمة أخرى), ثم (الباب الرابع في الضاد المعجمة والظاء المشالة), وفيه

(الفصل الأول في الفرق بين الضاد والظاء), و(الفصل الثاني في الظاءات المشالة الواردة في القرآن الكريم), و(الفصل الثالث في لزوم بيان حرف الضاد المعجم من الظاء المشال ونحوهما إذا التقيا), ثم (الباب الخامس في أحكام النون الساكنة والتنوين), وليس فيه من فصل, ثم (الباب السادس في الغنة وأحكامها وأقوال العلماء في ذلك), وليس فيه من فصل, ثم (الباب السابع في أحكام الميم الساكنة), وليس فيه من فصل, ثم (الباب الثامن في اللامات الساكنة وأحكامها) وفيه (الفصل الأول في لام التعريف وأحكامها) و(الفصل الثاني في لام الفعل وحكمها) و(الفصل الثالث في لام الامر وحكمها) و(الفصل الرابع في لام الاسم وحكمها) و(الفصل الخامس في لام الحرف وحكمها), ثم (الباب التاسع في المثلين والمتقاربين والمتجانسين والمتباعدين), وليس فيه من فصل, ثم (الباب العاشر في الإدغام وأقسامه وأحكامه), وفيه (الفصل الأول في الإدغام الجائز في ذال "إذ") و(الفصل الثاني في الإدغام الجائز في دال "قد") و(الفصل الثالث في الإدغام الجائز تاء التأنيث الساكنة), و(الفصل الرابع في الإدغام الجائز في لام "هل وبل"), و(الفصل الخامس في الإدغام الجائز في حروف قربت مخارجها وبيان مذهب حفص فيه اتفاقاً واختلافاً), ثم (الباب الحادي عشر في المد والقصر), ثم (الباب الثاني عشر في معرفة الوقف والابتداء والقطع والسكت), وفيه (الفصل الأول في تعريف الوقف وأقسامه) و(الفصل الثاني في تعريف الابتداء وما يلزم فيه), و(الفصل الثالث في تعريف القطع والسكت), ثم (الباب الثالث عشر في معرفة المقطوع والموصول), وفيه (الفصل الأول في بيان الكلمات المقطوعة والموصولة والمختلف فيها بين القطع والوصل والتى ورد ذكرها في المقدمة الجزرية), و(الفصل الثاني في بيان الكلمات المقطوعة والموصولة والمختلف فيها بين القطع والوصل التى جاءت من غير المقدمة الجزرية), ثم (الباب الرابع عشر في هاء التأنيث المرسومة بالتاء المفتوحة والمرسومة بالهاء المربوطة), وليس فيه من فصل, ثم (الباب الخامس عشر في همزتي الوصل والقطع), وفيه (الفصل الأول في تعريف همزة الوصل ومواضعها وحكمها وصلاً وابتداء), و(الفصل الثاني في تعريف همزة القطع ومواضعها التي تقاس فيها وحركتها), و(الفصل الثالث في اجتماع همزتي القطع والوصل معاً في كلمة واحدة وبيان حكمها وصلاً وابتداء), وتتمة, ثم (الباب السادس عشر في بيان الوقف على أواخر الكلم), وفيه (الفصل الأول في الوقف على الكلمة الصحيحة الآخر. وفيه:), و(الفصل

الثاني في الوقف على الكلمة المعتلة الآخر) و(فصل في بيان بعض الكلمات القرآنية التي يتبع فيها الرسم العثماني في الكتابة لا في القراءة), ثم (الباب السابع عشر في الاستعاذة), وليس فيه من فصل, ثم (الباب الثامن عشر في البسملة), وليس فيه من فصل, ثم (الباب التاسع عشر فيما يجب مراعاته لحفص في بعض الكلمات القرآنية), وليس فيه من فصل, ثم (الباب العشرون في الكلام على التكبير وما يتعلق به), وفيه (الفصل الأول: في بيان حكمه والكلام على لفظه ومحله) و(الفصل الثاني: في بيان أقوال أهل الأداء فيه بالنسبة لرواية حفص عن عاصم من طريق الطيبة وبيان ابتدائه وانتهائه وأقوال العلماء في ذلك رضوان الله عليهم أجمعين), و(الفصل الثالث: في بيان أوجهه في مواطنه المعروفة – تنبيهات عشرة جاء في ثالثها الكلام على سبب ورود التكبير), و(الفصل الرابع: في بيان حكمه في الصلاة), و(الفصل الخامس: في بيان حكم قطع القراءة في سور التكبير وغيرها في الصلاة وخارجها).

ويبدو أن المؤلف من خلال هذه العناوين قد استوفى الموضوعات الأساسية جميعا سوى موضوع (تجويد الحروف), وجاء ترتيب الموضوعات على أساس منطقي غير واضح, وذلك حيث, قدم الباب الخامس والسادس, والسابع والثامن والتاسع الخمسة, على العاشر, فلو جعلها تحت العاشر, والتاسع أولها وتاليه, لكان من أحسن ترتيب اعتبر على أساس منطقي واضح أو أوضح, وأما موضوع: ما تلزم معرفته من مذهب حفص, وموضوع الإستعاذة والبسملة, وموضوع حكم ما بين السورتين, والكلام على التكبير وما في المعنى, فليس من صلب العلم, فلذلك لا نقد لنا في ذلك منها بشيء.

وقد جعل المؤلف الكاب مبوَّبا مفصَّلا, فجعل فيه عشرين بابا, وأربعة وأربعين فصلا, ثم والحق أن يسقط: الباب الرابع, والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والثالث عشر, والرابع عشر, والخامس عشر, والسادس عشر, والسابع عشر, والثامن عشر, والتاسع عشر, والعشرون, فيبقى ستة أبواب.

فصل: بداية المريد في فن التجويد: تأليف: أبي عبد الله سيد بن مختار بن أبي شادي, مدير معهد الرحمة العلمي الأزهري وتعليم وتحفيظ القرآن الكريم والمدرس بنفس المعهد — المبنى الملحق

بمسجد الرحمة بوسط مساكن كورنيش النيل روض الفرج – التابع لجمعية تنمية المجتمع, قال الدكتور عبد الباسط هاشم عن الكتاب في الكتاب, ... فيقول الفقير إلى ربه عبد الباسط حامد محمد والمشهور بين الناس بـ ((عبد الباسط هاشم)): إني اطلعت على ما كتبه ابني الفاضل الشيخ: سيد مختار أبو شادي)) في فن التجويد والذي أسماه: بـ(بداية المريد في فن التجويد) فوجدته – إن شاء الله – نافعا للبادئ ونافعا للمنتهي ... .

وقال العالم الشيخ عبد الفتاح مدكور بيومي, مستشار شئون القرآن الكريم بالجيزة وآخر تلاميذ الشيخ الضباع: فجاءني ابني سيد بن مختار بن أبو شادي) ويحمل كتاب :بداية المريد في فن التجويد) وقد قرأه واطلع عليه: فضيلة الشيخ عبد الباسط هاشم وفضيلة الشيخ أحمد عبد الرحيم عبد الرحمن, وإني أثق في هؤلاء وأنهم قد اطلعوا على هذا الكتاب وإني قد اطلعت على هذا الكتاب, فهذه إضافة عظيمة في فن علم التجويد.

وقال الشيخ حسن بن مصطفى الوراقي المصري, عضو هيئة التدريس بقسم الدراسات القرآنية كلية المعلمين جامعة الطائف والمقرئ بالمعهد العلمي الأزهري لتعليم القرآن, فقد اطلعت على الكتاب الذي جمعه ورتبه أخي الشيخ سيد بن مختار أبو شادي حفظه الله – والذي سماه: بـ(بداية المريد في فن التجويد) فوجدته نافعا للطالب المبتدئ وتذكرة للطالب المنتهي حيث إنه أوجز وسهل ووضح العبارة بطرق شتى.

فصل: وقال المؤلف في الكتاب في مقدمة الطبعة الرابعة: .... فهذه الطبعة الرابعة لكتابنا ((بداية المريد في فن التجويد)), وذلك بعد أن بزغت شمسه في العالم الإسلامي وتناوله القارئ ليهتدي به إلى كلام ربه جل وعلا, فكان حقا علينا أن نواصل المسيرة في نشر هذا العلم بأن نقوم بطباعته كلما نفدت الطبعة السابقة.

وفي مقدمة الطبعة الثالثة: بادئ ذي بدء أحب أن أنبه على: أن هذا الكتاب ليس الباعث على تأليفه الترف العلمي ولا زيادة المصنفات التجويدية ولا أريد به شهرة ولا مالا ولا فشو قلم, غير

أنني لا أريد إلا رضا ربنا اللطيف, وأن أقدم شيئا لطالب على التجويد يعينه على الفهم ويبسط له المادة تبسيطا يتناسب مع مفاهيم هذا الجيل.

وقد أردت جمع شتات بعض المسائل العلمية في كتاب واحد ليسهل على الطالب الرجوع إليها, مثل درس النبر في القرآن واللحن وغيره من المسائل التجويدية, وأنت أيها القارئ الكريم لا يخفى عليك أن كتب العلماء المتقدمين كانت تخاطب جيلا عنده من اللغة والفهم ما يؤهله لإدراك الشرح العام أو عرض أصل المسائل.

فضلا عن أن لسان المتقدمين من الطلاب في الأجيال السابقة كان أضبط بكثير من هذا الجيل الذي كثر اللحن في خطابه وكلامه.

فضلا عن اللحن في قراءته للقرآن, فتجد في هذا الكتاب ما يوافق هذا الجيل, وذلك بتبسيط عرض الدروس التجويدية والتركيز على لحون الأداء, مما يؤهل الطالب إلى ضبط لسانه ويجعله يسير على نبراس المتقدمين في إتقانهم لقراءة القرآن مما يدفعه بعد الإنتهاء من دراسته الكتاب أن ينطلق في قراءة كتب صفوة المتقدمين الأولين من مشايخ وعلماء التجويد, أو كتب المعاصرين الذين صاروا على نهج الأولين من الحذاق والمتقنين من أهل الأداء.

وفي مقدمة الطبعة الثانية: .... فهذه الطبعة الثانية لكتاب بداية المريد في ثوب جديد سائلين الله أن ينفع به كل من قرأه أو أطلع عليه, وقد قمنا في هذه الطبعة ببعض التعديلات حرصا منا على إفادة إخواننا, فقمنا بتغيير اسم الكتاب من: ((بداية المريد إلى فن التجويد)), إلى ((بداية المريد في فن التجويد)), وذلك بناء على طلب بعض مشايخنا كما قمنا بعرض الكتاب على بعض المتخصصين في التصحيح اللغوي ليخرج الكتاب خاليا من الأخطاء اللغوية. وقمنا أيضا بعرض الكتاب على بعض علماء التجويد ليزداد الكتاب نفعا لكل من قرأه, وقمنا بإعادة تنسيق الكتاب تنسيقا يسهل على القارئ الرجوع إلى أي باب من أبواب التجويد دون أي عناء.

وفي مقدمة الطبعة الأولى: ... فهذه دروس في مبادئ علم التجويد حاولت أن أجمع فيها لإخواني منهجا ميسرا في موضوعات رئيسة تفيد المبتدئ والمنتهي في هذا العلم, وقد بدأت هذه الدروس ببيان فضل القرآن وآداب حامله حتى أحفز أخي طالب العلم على حمل القرآن, وقدمت له خمس عشرة وصية في حفظ القرآن, ثم تناولت مقدمة في علم التجويد فجمعت موضوعات التجويد ورتبتها على ترتيب منظومة تحفة الأطفال ومنظومة المقدمة الجزرية, إلا ما كان يحتاج إلى تأجيل لارتباطه بدروس أخرى متأخرة مثل درس المتقاربين والمتجانسين لارتباطه بالمخارج والصفات. وهذه الدروس قدمتها بشروح أظن أنها تفيد طالب التجويد نقلا عن مشايخنا وعلمائنا من أهل هذا الفن.

في الحقيقة لم أكن مؤلفا أو مضيفا جديدا إلى هذا العلم, ولكني اجتهدت أن أجمع وأرتب ما تعلمناه ودرسناه على مشايخنا, فحاولت أن أقدم لأخي بصيصا من الضوء أو مدخلا إلى هذا العلم حتى يكون ذلك سببا لانطلاقه في كتب علماء التجويد القدامى والمعاصرين.

فصل: فالشيخ تحدث في الكتاب عن منهج محدد لتتابع موضوعات العلم, غير أن التحديث لم يك واضحا, ولكن اتضح في الكتاب منهج محدد لتتابع الموضوعات, إذ بناه على مثال سابق, ولم يفتقر الكتاب إلى موضوع من الموضوعات الأساسية في العلم, وحتى موضوع (تجويد الحروف), ولم يقف الشيخ في الكتاب على ذكر مصادره, سوى ما ذكر.

فابتدأ بالدرس الأول مدخل إلى علم التجويد, وفيه ما ليس مما في معناه بشيء, وجعل فيه ثلاثة فصول, ثم الدرس الثاني, لمحة موجزة عن تاريخ التجويد والقراءات, ثم الدرس الثالث مبادئ علم التجويد ما اللحن وأركان القراءة الصحيحة والمراتب وما في المعنى والإستعاذة والبسملة, ثم الدرس الرابع ما النون الساكنة والتنوين ثم الدرس الخامس حكم النون والميم المشددتين ثم الدرس السادس أحكام الميم الساكنة ثم الدرس السابع أحكام اللامات الساكنة, ثم الدرس الثامن المد والقصر ثم الدرس التاسع النبر في القرآن الكريم ثم الدرس العاشر مخارج الحروف ثم الدرس الحادي عشر صفات الحروف ثم الدرس الثاني عشر المتماثلان وما في المعنى, ثم الدرس الثالث عشر التفخيم والترقيق ثم الدرس الرابع عشر استعمال الحروف وكيفية النطق بها, ثم الدرس الخامس عشر الضاد والظاء ثم

الدرس السادس عشر الوقوف على أواخر الكلم ثم الدرس السابع عشر حكم التقاء الساكنين ثم الدرس الثامن عشر الحذف والإثبات ثم الدرس التاسع عشر الوقف والإبتداء ثم الدرس العشرون المقطوع والموصول ثم الدرس الحادي والعشرون التاءات, ثم الدرس الثاني والعشرون همزتا الوصل والقطع, ثم الدرس الثالث والعشرون ما يراعى عند القراءة برواية حفص عن عاصم من طريق الشاطبية, ثم الخاتمة.

ويبدو أن المؤلف من خلال هذه العناوين قد استوفى الموضوعات الأساسية جميعها أجمعا, وحتى موضوع (تجويد الحروف, وصفات الحروف), وجاء ترتيب الموضوعات على أساس منطقي كاد أن يكون واضحا, ولم يجعل المؤلف في الكتاب أبوابا, رغم من أن يجعل لها فصولا.

ولم يجمع المؤلف عددا كثيرا من الملاحظات حول العلم, ولا التحذيرات من اللحن في نطق بعض الحروف, أو الإنحراف في أداء بعض الأحكام, وفي الكتاب موضوع ليس من موضوعات العلم, وهو ما في معنى الإستعاذة وغير ذلك كثيرا, وقد غلب على الكتاب ذلك.

فصل: حلية التنزيل شرح على تحفة الترتيل في أصول التجويد تأليف أحمد شوقي الآلوسي. تحقيق الدكتور زكي فهمي أحمد شوقي الآلوسي. قال في الكتاب عن الكتاب المحقق الحفيد: منهجه في الأرجوزة: نظم المؤلف الأرجوزة في علم التجويد، وقد ذكر ذلك في مقدمة الأرجوزة بعد التحميد والصلاة على النبي محمد صلى الله عليه وسلم فقال:

وبعد هذا النظم للطلاب + في المد والادغام والاقلاب

وغيره مما لزوم ذكره + ...

وسمى المؤلف هذا النظم "تحفة الترتيل" حيث قال:

.... + بتحفة الترتيل قد سميته

راجيا بذلك أن ينفع طلابه الذين كانوا يدرسون عنده، وأن ينفع طلاب هذا العلم.

وقسم المؤلف موضوعات التجويد إلى أبواب، فبدأ بباب المد بعد مقدمة المنظومة، وقسم الباب إلى فصوله، كالمتصل والمنفصل والمد اللازم والمد العارض ثم باب النون الساكنة والتنوين وذكر اخفاءهما واقلابهما وادغامهما، ثم باب الميم الساكنة ثم باب ادغام المثلين والمتقاربين والمتجانسين ثم باب لام "ال" المعرفة، ثم باب لام الفعل ثم باب القلقلة ثم باب تفخيم الراء ثم ترقيق الراء ثم باب ترقيق اللام ثم باب هاء الضمير، ثم باب الوقف وأقسامه، وختم منظومته في بيتين.

وعدد أبيات الارجوزة أربعة وسبعون بيتا، علما أن المؤلف عدها ثلاثة وسبعين بيتا، حيث قال في عنوان المنظومة:

نظمتها بضيق وقت حرج + أبياتها جاءت بمقدار عج

أي بمقدار ثلاثة وسبعين بيتا.

وقد جاء البيت الرابع والسبعون مكتوبا على الهامش في باب النون الساكنة والتنوين، والبيت هو:

فإن تلاقى من حروف الحلق + اظهر كـ "ينهون" كذا من حق

ويبدو أن هذا البيت قد أضافه المؤلف بعد اكمال الأرجوزة، وهو إضافة لازمة لتكمل به أحكام النون.

وقال: موازنة مع أرجوزة الجمزوري:

لقد ذكرنا أن عدد أبيات أرجوزة السيد أحمد شوقي بلغت "74" بيتا، بينما عدد أبيات أرجوزة الشيخ سليمان الجمزوري بلغت "61" بيتا، وليس من الصعوبة أن نستدل على أن السيد الآلوسي قد تأثر بأرجوزة سابقه الشيخ سليمان الجمزوري وقد ظهر هذا التأثير في عدد من الأبيات، وفي كثير من استخدام الألفاظ والأمثلة.

وليس غريبا ولا عيبا أن يتأثر اللاحق بالسابق، إذا كان السابق عالما متمكنا سباقا خاصة، فالشيخ الجمزوري مقرئ، وهو من علماء القرن الثاني عشر، وقد فرغ من نظم أرجوزته سنة: 1198 هـ.

ويظهر التأثير واضحا في مقدمة الأرجوزة حيث قال السابق في مطلع أرجوزته:

يقول راجي رحمة الغفور + دوما سليمان هو الجمزوري

فهو يرجو الرحمة من الله العفو الغفور، ثم يعقبها بذكر اسمه ولقبه. ويتابع السيد الآلوسي ذلك فيقول في مطلع أرجوزته:

يقول راجي رحمة القدوس + أحمد شوقي العاجز الآلوسي

ويتابعه في البيت الثاني أيضا فيقول:

أحمد مولاي مصليا على + محمد وآله ومن تلا

وكان الجمزوري قد قال في بيته الثاني:

الحمد لله مصليا على + محمد وآله ومن تلا

أما في ترتيب الأبواب فقد خالف المؤلف الشيخ الجمزوري واستقل بمنهج خاص به، فهو – بعد مقدمة المنظومة – يبدأ بباب المد ويقسم فصوله، بينما نجد الشيخ سليمان الجمزوري قد أخر أقسام المد وأحكامه، وبدأ بأحكام النون.

منهجه في الشرح: قال: لقد ذكر المؤلف في مقدمته أن شرحه للمنظومة كان إجابة لرغبة الطلاب ولطلب بعض الأحباب حيث قال:

".. ....".

وجاء الشرح مع أبيات المنظومة، فيذكر البيت أو البيتين أو أكثر ثم يبدأ بشرحها مبينا معنى ما أراد في منظومته موضحا بالأمثلة والشواهد القرآنية تطبيق قواعد التجويد ....

وقد كتب في مقدمة في صفات الحروف ومخارجها – بعد ان انتهى من شرح أبيات مقدمة المنظومة – استغرقت هذه المقدمة أكثر من ثلاث صفحات في المخطوطة، وقد تناول فيها صفات الحروف وأسماءها، والصافات العارضة للحروف. ثم أعقب ذلك ببيان مخرج الحروف وأحيازها، وحروف كل مخرج، ثم أعقب ذلك ببيان ألقاب الحروف، وحروف كل لقب، وهو يتابع سيبويه في ترتيب مخارج الحروف ....

....

وتدل هذه المقدمة التي قدمها السيد الآلوسي على تمكنه في اللغة وصفات حروفها، وعلى علو قدره ومعرفته في أصول التجويد والقراءات وعلوم العربية.

فالمحقق الحفيد تحدث في الكتاب عن منهج محدد لتتابع موضوعات العلم، وقد اتضح في الكتاب المنهج وذلك إذ بناه على مثال سبق، وان افتقر الكتاب إلى موضوعات كثيرة فالمؤلف على معذرة، ولم يقف المؤلف ولا الحفيد في الكتاب على ذكر مصادره التجويدية سوى ما في معنى قوله: "وهو يتابع سيبويه في ......".

ويبدوا أن المؤلف من خلال هذي العناوين لم يقصد الموضوعات الأساسية جميعا، وجاءت الموضوعات ترتيبها على أساس غير منطقي في المتن وفي الشرح، رغم من أن يكون منطقيا واضحا ثم أوضح. ولكن جعل الكتاب على أبواب وفصول، ولم يجمع عددا كبيرا من الملاحظات العلمية، ولا التحذيرات من اللحن في نطق بعض الحروف أو الانحراف في أداء بعض الأحكام، وليس في الكتاب كثير مما ليس من موضوعات العلم الأساسية فيغلب عليه ذلك.

فصل: المفصل في التجويد تأليف عزه بنت عبد الرحيم آل سليمان، بدأ الكتاب بتقديم الشيخ محمد جلال القصاص، ثم مقدمة الكاتبة، ثم كلمة في النية ثم فضل تعلم القرآن وتعليمه ثم تعريف التجويد وما في المعنى، ثم مراتب التلاوة ثم وما في المعنى ثم أحكام الاستعاذة والبسملة ثم مخارج الحروف ثم صفات الحروف ثم الحروف العربية عند حفص من طريق الشاطبية، ثم النبر في قراءة القرآن ثم الصفات العارضة التفخيم والترقيق ثم أحكام النون الساكنة والتنوين ثم أحكام الميم الساكنة ثم الإدغام ثم أحكام اللامات السواكن ثم المد والقصر ثم الوقف على أواخر الكلم ثم تسوية المدود ثم باب الوقف والابتداء ثم باب المقطوع والموصول ثم همزة الوصل ثم القرآن الكريم تعريفه وما في المعنى.

فالمؤلفة لم تقل في الكتاب عن الكتاب ولا غيرها شيئا عن منهج محدد لتتابع موضوعات العلم، ولم يتضح في الكتاب منهج محدد لتتابع الموضوعات نفسها، ولعلها لم تبنه على مثال سبق، ولم يفتقر الكتاب إلى موضوع من الموضوعات الأساسية في العلم, ولم تقف في الكتاب على ذكر مصادرها التجويدية.

ويبدو أن المؤلفة من خلال هذي العناوين قد استوفت الموضوعات الأساسية كلها وقد جاء ترتيب الموضوعات في الكتاب على أساس غير منطقي رغم من أن يكون منطقيا ثم واضح ثم أوضح، ولم تجعل المؤلفة في الكتاب أبوابا سوى ما جعلت، رغم من أن تجعل فيه فصولا للأبواب، ولكن في إمكاننا أن نعتبر الموضوعات, منها ما هو بمنزلة باب, ومنها ما هو بمرتبة فصل, وذلك بإعتبار أنها قد تتمثل في شكل ذلك, تمثلا واضحا أو أوضح.

ولم تجمع المؤلف عددا كثيرا من الملاحظات حول العلم, ولا التحذير من اللحن في نطق بعض الحروف, أو الإنحراف في أداء بعض الأحكام, وفي الكتاب موضوع ليس من موضوعات العلم, ولم يغلب ذلك على الكتاب.

فصل: رسالة في تجويد القرآن تأليف الإمام العلامة عبد الله بن عبد الرحمن أبابطين، تحقيق الدكتور عبد الله بن صالح بن محمد العبيد. وفي أول الكتاب: مقدمة كرسي القرآن الكريم وعلومه، قال فيها عن الكتاب وما في المعنى الدكتور عبد الرحمن بن معاضة الشهري المشرف على الكرسي: لا

يكاد يجد القارئ في تراجم علماء نجد عناية بالتجويد في تلقيهم أو مصنفاتهم ....

وهذا النص نادر في تراجم علماء نجد لا تكاد تجد له ثانيا في الدلالة على عناية علمائها بالتجويد والقراءات، والأخذ عن كبار القراء والرحلة إليهم .... فيرى أن هذه العناية لم تنتقل في طبقات العلماء بعد ذلك، فبقي علم التجويد خارج نطاق اهتمام علماء نجد.

وأشار الدكتور علي بن محمد بن عبد الله العجلاني إلى قلة عناية علماء نجد بالتجويد تأليفا وتطبيقا عند إشارته لرسالة البابطين في التجويد فقال: "المعروف أن الاهتمام بالتجويد وعلمه في نجد ليس مغروفا ومنتشرا في السابق ....

وأرجو أن يكون في نشر كرسي القرآن الكريم وعلومه لهذه الرسالة في التجويد إضافة علمية لتاريخ التأليف في علم التجويد، وأن يكشف ذلك عن بعض جهود علماء نجد في التأليف في التجويد.

ويلي ذلك مقدمة التحقيق: قال المحقق فيها عن الكتاب وعن ما في المعنى: فإن هذه الرسالة النادرة للشيخ .... من الرسائل القيمة في علم التجويد، ووجه ندرتها أنها من مصنفات قليلة في تاريخ نجد، ومن إمام لم يختص بكثرة التصنيف في تجويد القرآن، ولم يتفرغ لإقراءه، وإن كان يغلب على الظن أنه درسه ولو قليلا، كما هو عادة المصنفين ....

وقال: مميزات الكتاب

1. كثرة الأمثلة، وهذا مهم في التطبيق، لأنه يفيد في تصور المسائل وضبط الحدود والتعريفات.

2. اقتصاره على التجويد العملي، دون الدخول والإفاضة في التعريفات. كما ستلاحظه في مبحث الإدغام، وهكذا في هاء الضمير.

3. اختصاره أبحاث هذا العلم ولا سيما في البلاد النجدية في ذلك الوقت التي تحتاج إلى المهم من العمليات لا النظريات والتعريفات والمصطلحات، أما اليوم وقد صارت هذه البلاد بحمد الله تعالى قبلة للقراء ليس في التجويد فحسب، بل في القراءات وعلوم القرآن وسائر علوم الشريعة، فالحاجة تدعو إلى الاستكثار من هذا العلم والتبحر فيه لأنه طريق الإمامة في الكتاب العزيز.

فالمؤلف لم يقل في الكتاب عن الكتاب، ولم يتحدث فيه عن منهج محدد لتتابع موضوعات العلم، ولم يتضح في الكتاب منهج محدد لتتابع الموضوعات نفسها، ولعله لم يبنه على مثال سبق، وقد افتقر الكتاب إلى مواضع كثيرة من العلم. ولم يقف في الكتاب على ذكر مصادره التجويدية.

فابتدأ بعد بفصل في الاظهار وفصل في الاخفاء وفصل في الاقلاب وفصل في الادغام مع الغنة وفصل في الادغام بلا غنة وفصل في إدغام المثلين بلا غنة وفصل في إدغام المتقاربين وفصل في تفخيم الراء وترقيها وفصل في اللام وفصل في هاء الضمير وفصل في حروف القلقلة وفصل في المد.

ويبدو أن المؤلف من خلال هذي العناوين لم يستوف الموضوعات الأساسية جميعا، ومع ذلك فقد جاء ترتيب الموضوعات على أساس غير منطقي رغم من أن يجيء منطقي منه غير واضح، ومع ذلك فلم يغلب على الكتاب، موضوعات ليست من صلب العلم. ولم يجعل المؤلف الكتاب مبوبا ولكن جعله مفصلا.

فصل: المنهج العلمي في توضيح أحكام التجويد، طريقة جديدة لعرض قواعد التجويد تأليف: محمد علي عبد الباقي السبعي، المدرس بمدرسة شعبة لتحفيظ القرآن الكريم بالرياض. قال في الكتاب عن الكتاب: سعود بن عبد العزيز العاصم، أمين عام التوعية الاسلامية بوزارة التربية والتعليم. فهذا الكتاب "المنهج العلمي في توضيح أحكام التجويد"، اشتمل على جملة من أحكام

التجويد عرضت بشكل سهل ومبسط يساعد قارئ القرآن الكريم على الاتقان في قراءة كلام الله جل وعلا وترتيله ونطق حروفه بشكل صحيح وإخراجها من مخارجها.

....

.... فشكر الله للأخ المؤلف جهده، ونسأل الله أن يرزقنا وإياه النية الخالصة لله جل وعلا – والعمل الصالح، إنه هو القادر على ذلك. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وقال المؤلف في المقدمة عن الكتاب: .... ولما لأحكام التجويد من أهمية بالغة في مساعدة المسلم التالي لكتاب ربه قمت بعمل هذا الكتاب "المنهج العلمي في توضيح أحكام التجويد".

والذي اخترت فيه طريقة مغايرة لكثير من كتب التجويد، وتسهيلا لعرض المادة العلمية بغية أن ينفع الله به من يشاء من عباده، حيث يلمح القارئ التوضيح لبعض أحكام التجويد التي لا تؤخذ إلا عن طريق المشافهة، حاولت تقريبها كتابة حتى يصل إلى المقصود من الحكم ....

.... مع الاهتمام بعرض بعض المواضيع المهمة التي تهم قارئ كتاب الله، وقلما يجدها في كتب التجويد مثل: عرض بعض الكلمات التي يخطئ فيها كثير من الناس أثناء تلاوتهم لكتاب الله. هذا مع ما سيجده القارئ من الجديد في هذا الكتاب.

علما أن موضوعات هذا الكتاب كانت نتيجة لما لمسته أثناء تدريسي للقرآن الكريم وتجويده في حلقات تحفيظ القرآن والدورات التي تعقد لهذا الشأن على مدار عشرين سنة أو تزيد.

فالمؤلف لم يتحدث في الكتاب عن منهج محدد لتتابع الموضوعات ولم يقل عنه قائل فيه عن ذلك، وقد اتضح في الكتاب منهج لتتابع الموضوعات، على أنه لم يبنه على مثال سبق، ولم يفتقر الكتاب إلى موضوع من الموضوعات الأساسية في العلم, إلا المبادئ عدتها، ولم يقف في الكتاب على ذكر مصادره التجويدية، ولعل ذلك كونه نتيجة تدريسه العلم.

فصل: فابتدأ بالمقدمة ثم القول في معنى "مع القرآن الكريم" ثم حامل القرآن" ثم مفاهيم تجويدية، ثم أحكام النون الساكنة والتنوين ثم حكم النون والميم المشددتين ثم أحكام الميم الساكنة ثم اللامات السواكن في القرآن الكريم، ثم المد ثم الكلمات التي لها حكم البدل في حالة البدء بها، ثم كيفية قراءة الحروف المقطعة الموجودة في أوائل بعض السور، ثم مخارج الحروف ثم صفات الحروف ثم كيفية استخراج صفات الحروف، ثم التفخيم والترقيق، ثم حالات الراء ثم أحكام المتماثلين والمقاربين والمتجانسين ثم هاء الكناية ثم الوقف والابتداء ثم مواضع همزات الوصل في القرآن الكريم، ثم الألفات التي حكمها الاثبات وفقا والحذف وصلا في القرآن الكريم، ثم بعض الكلمات التي يخالف نطقها رسمها في القرآن الكريم، ثم بعض الكلمات التي يخطئ فيها كثير من الناس، انتهى.

ويبدو أن المؤلف من خلال هذي العناوين قد استوفى الموضوعات الأساسية جميعا سوى المبادئ، وجاء ترتيب الموضوعات على أساس منطقي غير واضح، رغم من أن يكون أوضح.

ولم يجعل المؤلف في الكتاب أبوابا, رغم من أن يجعل لها فصولا, ولكن في إمكاننا أن نعتبر الموضوعات, منها ما هو بمنزلة باب, ومنها ما هو بمرتبة فصل, وذلك بإعتبار أنها قد تتمثل في شكل ذلك, تمثلا واضحا أو أوضح.

ولم يجمع المؤلف عددا كثيرا من الملاحظات حول العلم, ولا التحذير من اللحن في نطق بعض الحروف, أو الإنحراف في أداء بعض الأحكام, وفي الكتاب موضوع ليس من موضوعات العلم, وهو ما في معنى الإستعاذة وقد غلب على الكتاب ذلك.

فصل: المعين في تجويد الكتاب المبين، أمثلة وتطبيقات عملية تأليف الشيخ خالد جاسم المطوع، وفي مقدمته: "كلمة وزارة العدل والشئون الإسلامية.

قال المؤلف في الكتاب عن الكتاب: وذلك في مقدمة المؤلف: هذا كتاب يتضمن الأحكام الأساسية لعلم التجويد، اتبعت فيه منهجا ميسرا توخيت فيه الاختصار وراعيت سهولة الأسلوب هادفا من خلاله أن أضع بين يدي دارس التجويد المبتدئ، مادة علمية تطبيقية مترابطة بأسلوب

بسيط ومشوق يستطيع الدارس عن طريقه تحسين نطقه للحروف الهجائية في حالاتها المختلفة وصورها المتنوعة مفردة ومركبة حيث امتاز بكثرة الأمثلة القرءانية والتدريبات المتنوعة لمفردات الحروف والصفات اللازمة لها، وسميته "المعين في تجويد الكتاب المبين"، عسى أن يكون عونا للدارس في تحقيق مراده من تحسين نطقه لألفاظ القرآن الكريم إذ إن رياضة اللسان بكثرة التكرار أحد الأركان الأربعة للتجويد كما أشار إلى ذلك الإمام المحقق ابن الجزري رحمه الله في نظمه الموسوم بالمقدة الجزرية حيث قال:

وليس بينه وبين تركه + إلا رياضة امرئ بفكه

وذكر منهج الكتاب فقال: وقد اتبعت المنهج التالي في هذا الكتاب:

1. عرّفت الحروف الهجائية وذلك ببيان مخارجها وصفاتها اللازمة بأسلوب مبسط، لكي يسهل على الدارس استيعابها وفهمها ورتبت الحروف مسلسلة على ترتيب المخارج من الجوف حتى الشفتين على ما ذكره علماء التجويد، وقد اعتمدت مذهب الامام ابن الجزري في ترتيب الحروف كما بينه في منظومته المعروفة "المقدمة الجزرية" في باب المخارج.

2. ثم أتبعت ذلك" بتدريب مفردات الحرف" في حالة السكون والحركة ومع حروف المد والتشديد والوقف، لكي يتدرب الدارس على تحقيق مخرج الحرف وصفاته اللازمة في حالاته المختلفة مفردا ومركبا.

3. كما إني قد خصصت فراغا تحت عنوان – تنبيهات المدرس على أداء الطالب – أو تحت عنوان – ملاحظات – بعد ترتيب المفردات، لكي يدون فيه الدارس تنبيهات المدرس على أداء الحرف.

4. ذكرت بعد ذلك بعض الأحكام الأساسية المتعلقة بالحرف وصفاته العارضة، بحيث يستطيع الدارس من خلالها أداء الحرف في حالاته المختلفة من تفخيم وترقيق وإظهار وإدغام وغيرها حال قراءته الأمثلة القرآنية. وقد تجنبت ذكر المسائل الفرعية والخلافية مما هو مذكور ومبسوط في

كتب هذا الفن، إذ لا يتناسب ذلك مع حال المبتدئ، وقد اعتمدت في معظم ما ذكرت من أحكام نظرية على كتاب "ملخص عمدة البيا في تجويد القرآن" لشيخي الفاضل الشيخ محمد سعيد فقير الهروي الأفغاني أطال الله عمره ونفع به المسلمين، إذ يعتبر الكتاب من أشهر وأنفع الكتب المتداولة بين دارسي العلم في مراكز التحفيظ في البحرين.

5. أوردت بعد ذلك أمثلة قرآنية للتدريب على الحرف، وقد راعيت أن تكون الأمثلة في أغلبها من الجزء الثلاثين من القرآن الكريم، إذ هو أول ما يبدأ به في حلقات التجويد، إلا إذا دعت الحاجة إلى إيراد أمثلة من أجزاء متفرقة من القرآن الكريم، كما أني قد راعيت إيرادها على ما جاءت في رسم المصحف لتكون أكثر فائدة.

6. كما أني أشرت إلى بعض التنبيهات الخاصة بتطبيق بعض الصفات العارضة لبعض الحروف مثل النون والميم إذ يكثر الخطأ عند الدارسين في تأديتها بالصورة الصحيحة.

هذا: ثم ذكر فصول الكتاب فقال: وقد قسمت الكتاب إلى أربعة فصول، كما يلي:

الفصل الاول: جعلته مقدمة في ذكر أمور يحتاج إليها طالب التجويد.

الفصل الثاني: جعلته تدريبات منوعة على النطق الصحيح لحروف الهجاء على وجه الإجمال.

الفصل الثالث: وهو أصل الكتاب، ذكرت فيه حروف الهجاء العربية، تعريفاتها مفرداتها وتطبيقاتها العملية.

الفصل الرابع: جعلته تدريبات منوعة على الصفات اللازمة للحروف.

هذا: فالمؤلف تحدث في الكتاب عن منهج محدد لتتابع موضوعات العلم ترتيبها، وقد اتضح في الكتاب المنهج، إذ بناه على مثال سابق، ومع ذلك فقد افتقر الكتاب إلى موضوعات كثيرة من الأساسية، ولكن قد اعتذر المؤلف في ذلك، وهو معذور بذلك، ولم يقف المؤلف في الكتاب على

ذكر مصادره إلا "الملخص" وحده، ولكن ذكر في الكتاب في غير موضع ما, ما يكفي بذكره مصدرا.

فصل: فابتدأ بعد المقدمة بقول الإمام وما في معناه، وما "لا شك أن الأمة كما هم متعبدون ....."، ثم قول ابن قيم الجوزية وما "لا شيء أنفع للقلب من قراءة القرآن بالتدبر و........"، ثم فهرست الحروف الهجائية ثم الفصل الاول ثم الثاني وهكذا.

ويبدو أن المؤلف لم يستوف الموضوعات الأساسية جميعا كما أشار ذلك، ولم يراع الموضوعات مجيء ترتيبها على أي أساس منطقي, رغم من أن يكون غير واضح, وذلك ظاهر, وغير خفي على مبتدإ فضلا عن منتهي.

ولم يجعل المؤلف في الكتاب أبوبا فجعل فيه فصولا، وما أولى له وأنسب أن يجعله مبوبا، وقد سبق ما في الشيخ التأليف.

ولم يجمع المؤلف عددا من الملاحظات حول العلم, ولا التحذير من اللحن في نطق بعض الحروف, ولا الإنحراف في أداء بعض الأحكام.

وفي الكتاب موضوع ليس من موضوعات العلم, وذلك: أحكام الاستعاذة والبسملة، وترجمة الامام عاصم الكوفي، وترجمة الراوي حفص والقراءة والرواية والطريق، وطريق الشاطبية وطريق الطيبة والمقدمة الجزرية وسند رواية حفص.

فصل: فتح الراغبين في تجويد الكتاب المبين تأليف محمد بن علي بن خلف الحسيني الحداد شيخ المقارئ المصرية.

فالمؤلف الشيخ لم يقل في الكتاب عن الكتاب شيئا ولا غيره قال عن الكتاب في الكتاب شيئا، ولم يتحدث في الكتاب عن منهج محدد لتتابع موضوعاته في العلم لا ترتيبها ولا ترتيبه، ومع

ذلك فقد اتضح في الكتاب منهج محدد لتتابع الموضوعات، ولم يجئ في الكتاب في صدره بذكر مصادره التجويدية.

فابتدأ بقدمة ذكر فيها الاستعاذة والبسملة، ثم فصل في أحكام النون الساكنة والتنوين، ثم فصل في أحكام الميم الساكنة، ثم فصل في الغنة ثم فصل إدغام المثلين، ثم فصل في "الضاد" ثم في إدغام لام "ال" في التاء .... ثم فصل في القلقلة، ثم فصل في التفخيم، ثم فصل في المد، ثم خاتمة في فواتح السور.

فالكتاب افتقر إلى شيء من موضوعات العلم مثل المبادي والمخارج والصفات والترقيق بعنوانه، وغير ذلك مما لم يذكره في الكتاب، ومن خلال هذي العناوين يبدو أن المؤلف لم يرد استيفاء جميع الموضوعات الأساسية لا جملة ولا تفصيلا، ولم يجيء ترتيبها على أساس منطقي واضح، وقسم الكتاب إلى فصول، على أن بعضه يستحق أن يجيء مبوبا وبعضا آخر مفصلا، وذلك غير خفي، ولم يقف على عدد من الملاحظات العلمية، ولا التحزيرات من اللحن في نطق بعض الحروف، لا الجلي منه ولا الخفي فضلا من أن يجيء بشيء من الأخفى، ولا الانحراف في أداء بعض الأحكام، ولم يجيء في الكتاب شيء مما ليس من موضوعات العلم إلا البسملة واستعاذتها، ولم يغلب عليه.

فصل: البيان في أحكام تجويد القرآن: تأليف حسام الدين سليم الكيلاني، مدير معهد تحفيظ القرآن الكريم.

فالمؤلف لم يقل في الكتاب عن الكتاب شيئا، ولم يقل غيره عن الكتاب في الكتاب، ولم يحدث في الكتاب عن منهج محدد لتتابع موضوعاته في العلم لا ترتيبها ولا ترتيبه، ولم يبنه على مثال سبقه، ولم يقف في الكتاب على ذكر مصادره التجويدية، فابتدأ بذكر المقدمة، وفيها سمى الكتاب "البيان في أحكام التجويد"، وسأل الله وصلى، ثم ذكر أولا ما في معنى مبادئ العلم، وذكر في ضمنها أركان التجويد، والتعريف بالقارئ عاصم وراوييه: وشعبة بن عياش، وحفص بن سليمان، ومراتب القراءة الصحيحة، وآداب القراءة، ثم ذكر ثانيا الاستعاذة والبسملة، وفي ضمنه التكبير عند الختم، ثم ثالثا مخارج الحروف، ورابعا صفات الحروف، وخامسا أنواع الوقف، وسادسا أنواع الهمزات،

وسابعا درجات القلقلة، وثامنا النون الساكنة والتنوين، وتاسعا النون والميم المشددتان، وعاشرا الميم الساكنة، والحادي عشر: اللام الساكنة، والثاني عشر: أقسام المد، والثالث عشر: التقاء الساكنين، والرابع عشر: التفخيم والترقيق، والخامس عشر: تقابل الحروف، ثم أحكام خاصة، ثم الخاتمة.

ويبدو أن المؤلف من خلال هذي العناوين لم يستوف أو لم يقصد جميع الموضوعات الأساسية جملة وتفصيلا، ولم يجئ ترتيبها على أساس منطقي واضح رغم من أن يجئ على أوضح.

هذا: ولم يجئ في الكتاب تقسيمه إلى أبواب وما من وراءها تجيء الفصول، ولم يجئ بعدد من الملاحظات العلمية، ولا التحذيرات من اللحن في نطق بعض الحروف، لا الجلي منه ولا الخفي فضلا من أن يجيء بشيء من الأخفى، ولا الانحراف في أداء بعض الأحكام، وفي الكتاب عناوين ليست من موضوعات العلم، ولكن لم يغلب على الكتاب ذلك.

فصل: التجويد الميسر في سؤال وجواب تأليف إسلام محمود دربالة، قال المؤلف في الكتاب عن الكتاب، وذلك في المقدمة التي ابتدأ الكتاب بها، "فهذه رسالة مختصرة في تجويد الكتاب العزيز استفدت فيها من البرهان في تجويد القرآن للشيخ محمد صادق قمحاوي، وتحفة الأطفال في تجويد القرآن للجمزوري، ومتن الجزرية لابن الجزري، وقد جعلت هذه الرسالة في صورة سؤال وجواب، تسهيلا وتيسيرا وتقريبا والله العظيم أسأل أن ينفع بها، وأن يجعلها ذخرا لي في يوم المعاد يوم لا ينفع مال ولا بنون.

ثم أحكام النون الساكنة والتنوين، ثم حكم الميم والنون المشددتين، ثم أحكام الميم الساكنة، ثم أحكام لام "أل" ولام الفعل، ثم مخارج الحروف، ثم صفات الحروف، ثم التفخيم والترقيق، ثم المثلين والمتقاربين والمتجانسين والمتباعدين، ثم المد والقصر ثم الوقف والابتداء، ثم المقطوع والموصول ثم هاء التأنيث التي كتبت بالتاء المجرورة، ثم الحذف والاثبات ثم همزة الوصل.

فالمؤلف لم يتحدث في الكتاب ولا غيره فيها عن منهج محدد لتتباع موضوعات العلم، ولكن اتضح في الكتاب منهج محدد لتتابع الموضوعات، وذلك إذ بناه على مثال سبق، ولم يفتقر الكتاب

إلى موضوع من الموضوعات الأساسية في العلم إلا المبادئ، ووقف في الكتاب على ذكر مصادره التجويدية.

هذا والمؤلف من خلال هذي العناوين استوفى جميع الموضوعات الأساسية في العلم إلا المبادئ وحدها، وجاء ترتيب الموضوعات في الكتاب على أساس غير منطقي، رغم من أن يجيء على أساس منطقي واضح ثم أوضح، ولم يجعل المؤلف في الكتاب أبوابا رغم من أن يجعل فيه فصولا للأبواب، وإن كان في إمكاننا أن يعتبر الموضوعات منها ما هو بمنزلة باب، ومنها ما هو بمنزلة فصل، وذلك واضح، ولم يجمع المؤلف في الكتاب عددا من الملاحظات حول العلم، ولا ما في المعنى، وليس في الكتاب ما ليس من صلب العلم لا قليله ولا كثيره فضلا من أن يغلب عليه.

فصل: نظرت الى كلمات ثلاث فيما سبق، وهي: "عدم ذكر المبادئ في الكتاب" و"مجيء ترتيب الموضوعات على أساس غير منطقي" و"عدم مجيء ما ليس من صلب العلم".

فبدالي أن ذلك ربما يتأتى في الأولى: أنه لم يبن الكتاب أولا على "البرهان" إذ لم يجئ بالمبادئ من المصادر الثلاثة إلا هو، وفي الثانية: بناه على الجمزوري، وفي الثالثة اعتمده على الإمام، ولولا ذكره المصادر لما سهل أن يفهم ذلك عن قريب.

وأما عدم جعله في الكتاب أو الكتاب نفسه مبوبا مفصلا فيكفي ذلك مجيءه على أسلوب السؤال والجواب عنه.

فصل: متن المفيد في علم التجويد تأليف: محمد بن شامي بن مطاعن شيبة العدوي القرشي، لم يقل المؤلف في الكتاب عن الكتاب شيئا، ولا غيره عن ذلك شيئا، ولم يحدث في الكتاب عن منهج محدد لتتباع موضوعاته في العلم ترتيبها أو ترتيبه، ولم يبنه على مثال سابق، ولم يقف في الكتاب على ذكر مصادره التجويدية.

فابتدأ بـ عنوان وما "متن التجويد" ويتصور في معنى "المبادئ" فذكر حكم التجويد، وتعريفه، واللحن بأنواعه، والاستعاذة والبسملة، ومراتب القراءة، ثم أحكام النون الساكنة والتنوين، ثم حكم

النون والميم المشددة والغنة، ثم أحكام الميم الساكنة ثم حكم اللامات السواكن، ثم المد والقصر ثم مخارج الحروف ثم صفات الحروف ثم التفخيم والترقيق، ثم باب المتماثلين والمتقاربين والمتجانسين والمتباعدين، ثم باب الوقف والابتداء.

ويبدو أن المؤلف من خلال هذي العناوين لم يستوف العلم جميعه من حيث موضوعاته الأساسية، ولم يجئ ترتيب الموضوعات على أساس منطقي، ولم يجعل الكتاب مبوبا ولا مفصلا، ولم يجمع المؤلف عددا لا قليلا ولا كثيرا من الملاحظات حول العلم, ولا التحذيرات من اللحن في نطق بعض الحروف, أو الإنحراف في أداء بعض الأحكام, وليس في الكتاب عنوان ليس من عناوين العلم من صلبه إلا البسملة والاستعاذة.

فصل: المفيد في علم التجويد تأليف الحسن بن شجاع بن محمد الحسن التوني، تحقيق محمد صفاء طه حمودي، قال المحقق في الكتاب عن الكتاب:

1. أنّ هذا الكتاب قد ألف في الفترة الزمنية التي أعقبت عصر ابن الجزري ت 833 هـ، مما يتضح الفرصة للإطلاع على تلك الحقبة الزمنية، وما لها من أهمية كبيرة في تطور هذا العلم.

2. كون هذا الكتاب قد تضمن قواعد علم التجويد بأسلوب سهل وواضح، وذلك لأنه لم يكن حاشية أو شرحا لكتاب، بل كان كتابا منفردا يضم موضوعات علم التجويد بطريقة ملخصة.

وقال: وأما القسم الثاني فقد كان مخصوصا بالنص المحقق الذي هو كتاب "المفيد في علم التجويد" الذي يشتمل على مقدمة وسبعة أبواب، الأول: في مخارج الحروف وصفاتها، والباب الثاني: في رعاية كل حرف مع آخر، والباب الثالث في المد والقصر، والباب الرابع: في بيان الوقف والوصل، والباب الخامس: في أحكام التنوين والنون الساكنة، والباب السادس: في إدغام الحروف المتقاربة والمتماثلة والمتجانسة، أما الباب الأخير ففي الراءات.

وقال في المطلب الثاني، وما موضوع الكتاب: ما نصه: التجويد هو الموضوع الأساسي لكتاب "المفيد في علم التجويد" الذي يعنى بدراسة مخارج الحروف وصفاتها والظواهر الصوتية الناشئة

عنها، وهو ما يسمى اليوم بعلم الأصوات اللغوية، ولما كان بين علم التجويد وعلم القراءات من علاقة متينة جاءت كتب التجويد محتوية على موضوعات علم القراءات، وكذلك كتب القراءات، فلذلك نجد أن التوني – رحمه الله تعالى – قد ذكر في كتابه موضوعات يسيرة تخص علم القراءات واختلاف القراء. وضم الكتاب أيضا موضوعا آخر يخص علم التجويد، تضمنه الباب الثاني، وهو في رعاية النطق بالحروف، تحت عنوان: "في رعاية كل حرف مع آخر"، حيث تكلم فيه عن بعض الحروف وما ينبغي لقارئ القرآن من الاجتهاد في لفظها وإظهارها إظهارا يتناسب مع النطق السليم لها، والاحتراز من إدخال اللكنة الأعجمية عليها.

وقال في المطلب التالي وما الثالث: منهج المؤلف: حرص التوني على أن يكون كتاب "المفيد" خاليا من أي موضوع لا يخص علم التجويد على عكس الكثير من كتب التجويد التي نجد فيها مواضيع مغايرة لعلم التجويد، فالكتاب يشتمل على مقدمة، ومقصد، وخاتمة قصيرة جدا، ذكر المؤلف في الكتاب في المقدمة اسمه ونسبه، وبين فيها معنى الترتيل فقال: وهو حفظ الوقوف وأداء الحروف" وذكر أن ما بيّنه في كتابه هو ما سمعه من أستاذيه الماهرين، ولكنه لم يسم أحدا منهم فقال: بينت في هذا الكتاب ما سمعته من الأستاذين الماهرين في هذا الفن وطالعته من كتبهم. ثم رتب أبواب الكتاب

....

. ...

وقد راعى التوني الاختصار في كتاب المفيد، فهو يقتصر على ذكر المسألة دون التعليق عليها أو شرحها أو بيان الغامض منها، وإذا فعل شيئا من ذلك فبكلمات يسيرة مقتضية.

ولم ينسب التوني مما نقله من الأقوال والنصوص إلى واحد من الكتب والمصنفات، وإنما يكتفي بنقل النص أو القول دون الإشارة إلى مصدره أو قائله، فتارة نراه ينقل بالمعنى، وتارة ينقل بالنص، وقد يضيف في بعض الأحيان على النص المنقول بعض الكلمات اليسيرة للتوضيح.

ولما كان علم الأصوات "علم التجويد" علما يحتاج إلى الدقة في صياغة عباراته وانتقاء ألفاظه، نجد أن التوني كان حرصا على ذلك في ذكره لمسائل الكتاب، وأخيرا يمكن القول أن التوني

قد انتهج في كتابه منهج الاختصار في عرضه للمسائل، مع مراعات إغناء الكتاب بالمادة العلمية الرصينة من غير إفراط ولا تفريط، وبنظرة فاحصة سريعة لأي جزء من أجزاء الكتاب يمكن للقارئ أن يقف على ....

وقال في المطلب الرابع مصادره: لم يذكر التوني المصادر التي اعتمد عليها في تأليف كتابه: "المفيد في علم التجويد" لكنه أشار إلى أنه قد اعتمد في تأليف كتابه على ما سمعه من شيوخه وما طالعه من كتبهم حيث قال: بينت في هذا الكتاب ما سمعته من الأستاذين الماهرين في هذا الفن وطالعته من كتبهم" ولكن عند الرجوع إلى مسائل ونصوص الكتاب يتبين أن التوني رحمه الله تعالى كان يعتمد في تأليف كتابه هذا على أربعة كتب أساسية، ينقل عنها بالمعنى أو بالنص، وهي ما يأتي:

1. الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لمكي بن أبي طالب القيسي.
2. التحديد في الاتقان والتجويد لأبي عمرو بن سعيد الداني الأندلسي.
3. إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي.
4. سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي: لأبي القاسم علي ابن القاصح.

فضلا عن مصادر أخرى نقل عنها التوني ولكن بنسبة أقل من الكتب الأربعة المذكورة مثل: كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، وكتاب الاكتفاء لأبي الطاهر إسماعيل بن خلف، ومنظومة حرز الأماني للقاسم ابن فيره بن خلف الشاطبي الرعيني الأندلسي، وكتاب اللباب في تهذيب الأنساب لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني، وكتاب الإقناع لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري المعروف بابن الباذش، وكتاب التمهيد لشمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري، وكتاب الحواشي المفهمة لابن الناظم أبي بكر أحمد بن محمد بن الجزري.

فكل من المؤلف والمحقق تحدث في الكتاب عن منهج محدد لتتابع موضوعات العلم، وقد افتقر الكتاب إلى شيء من موضوعات العلم الأساسية، وجمع في الكتاب كثيرا من الملاحظات والتحذيرات، ولكن الكتاب لم يجئ ترتيب موضوعاته على أساس منطقي يعتد به.

فصل: فتح المجيد في علم التجويد تأليف محمد بن خلف الحسيني الحداد، شيخ عموم القراء والمقارئ بالديار المصرية، فالمؤلف لم يقل في الكتاب عن الكتاب شيئا ولا غيره في الكتاب عن الكتاب شيئا، ولم يتحدث في الكتاب عن منهج محدد لتتابع موضوعاته في العلم، لا ترتيبها ولا ترتيبه، وأحتمل أنه بناه على مثال سابق، واتضح في الكتاب منهج محدد لتتابع موضوعاته ولم يجئ في الكتاب في صدره بمصادره التجويدية.

فابتدأ بمقدمة، وذكر فيها المبادئ، ثم الباب الأول في مخارج الحروف، ثم الباب الثاني في صفات الحروف، ثم الباب الثالث في التفخيم والترقيق، ثم الباب الرابع في في أحكام النون الساكنة والتنوين، ثم الباب الخامس في أحكام الميم الساكنة، ثم الباب السادس في أحكام لام "أل" ولام الفعل، ثم الباب السابع في المثلين والمتجانسين والمتقاربين، ثم الباب الثامن في المد، ثم الباب التاسع في الوقف ثم الباب العاشر في كيفية البدء بهمزة الوصل.

فالكتاب لم يفتقر إلى موضوع من موضوعات العلم الأساسية إلا المقطوع والموصول وما في الباب، ومن خلال ذكر العناوين هذي يبدو لنا أن المؤلف أراد اسيفاء جميع الموضوعات الأساسية جملة وتفصيلا، ولم يجئ ترتيبها على أساس منطقي أوضح، وقسم الكتاب إلى أبواب ولكن بعضها لا يستحق أن يكون بابا بل فليكن فصلا، وذلك ظاهر، ولم يجئ بعدد من الملاحظات العلمية، ولا التحذيرات من اللحن في نطق بعض الحروف، لا الجلي منه ولا الخفي فضلا من أن يجيء بشيء من الأخفى، ولا الانحراف في أداء بعض الأحكام، ولم يجئ في الكتاب شيء مما ليس من موضوعات العلم، فضلا عن يغلب عليه.

فصل: بغية المريد من أحكام التجويد تأليف مهدي محمد الحرازي. قال في الكتاب عن الكتاب، نظام يعقوبي: وهذا الكتاب – الذي تشرف لجنة الأعمال الخيرية بجمعية الإصلاح بدولة البحرين بتقديمه اليوم ضمن سلسلة العلم النافع ..... هو من خير ما ألف في بابه – أي علم التجويد – ومؤلفه ....

وقال الشيخ عبد الباسط هاشم: .... فرأيته كتابا طابق اسمه مسماه، فمن قرأه استغنى به، فهو يغني عما سواه، ولا يغني سواه عنه ....

وقال: .... فوجدته جوهرا نادرا، ونورا زاهرا ينفع البادىء والمنتهي، ويرجع إليه المخضرم والمتعلم ....

وقال العلامة حميد بن قاسم عقيل أحمد: .... فوجدته كتابا شاملا نافعا للإسلام والمسلمين ولا سيما المختصين في هذا الفن – وهو علم التجويد – فنحن بحاجة ماسة إلى هذا المؤلف ....

وقال عبد الحق عبد الدائم القاضي: .... فألفيته كتابا جمع فيه مؤلفه جلّ موضوعات علم التجويد بأسلوب مبسط وعبارة سهلة يفهمها العالم والمتعلم فأجاد وأفاد، وكان أمينا في نقله يحيل الأقوال إلى قائليها، ويسند الأحاديث إلى راويها، ويعزو الآيات إلى مواضعها بأرقامها، وهو ما يفقده في كثير من المؤلفات.

وقال عبد الله قاسم الوشلي: .... وتصحفت كثيرا من مباحثه، حيث وجدته مؤلفا حافلا في بابه، ونافعا لمن يريد الاستفادة منه في فن التجويد، لاسيما وقد جمع بين الأسلوبين: القديم والجديد، وأورد فيه من الشواهد ما يغيب عن الكثير، وجمع فيه بين النظم والنثر ليسهل على المطلع الأخذ مما يريد، وتناول المسائل الخلافية في أحكام التجويد مع ذكر الدليل .... وقد كان عزوه جيدا، ونقله أمينا، وصياغته حسنة .... فوافى بهذا كتابا مفيدا في بابه وجيدا في موضوعه ....

وقال الدكتور سعيد الحميري: .... فوجدته قد أجاد وأفاد وحقق ودقق، ورمى المعنى من أمد بعيد، فلله دره باحثا ومؤلفا، وطالب علم نبيل وحصيف. وبشرى لطلبة علم التجويد بهذا الكتاب الرصين، والمصنوع صنعا بديعا في بابه.

وقال الشيخ حاتم عبد الرحيم جلال: .... واطلعت على ما فيه من أجل إرسال النصح فيما يخص ذلك الكتاب ....

وقال المؤلف نفسه في الكتاب عن الكتاب: وقد قمت خلال إعدادي لهذه الرسالة بما يلي:

1. وضع خطة شاملة لكل ما أريد كتابته في كل موضوعات البحث.

2. قراءة مستفيضة للكتب المتيسرة أمامي، والبحث عن جديدها، وإضافة ما فيها لما كتبت حتى يبدو ما أكتبه مشتملا على جل ما في هذه الكتب مما يحتاج إليه طالب علم التجويد، فيستغني به عن الرجوع إلى ذلك الكم الهائل من الكتب المنظومة والمنثورة القديمة والحديثة إن شاء الله تعالى.

3. حرصت خلال التدوين على سهولة العبارة، ودقة الألفاظ والإستيعاب للمسائل العلمية، والإجابة عن كثرة التساؤلات التي قد تتردد في ذهن القارئ.

4. كما حرصت على إتباع كل معلومة نثرية بأفضل وأسهل ما وجدته – في نظري القاصر – من منظوم شعري إدراكا مني أنه بالإطلاع على الكلام المنثور وحفظ المنظوم تترسخ المعلومة وتنضبط وتبقى ....

5. أتبعت كل درس – إلا ما قل – بخلاصة واستنتاج، أذكر فيها ملخصا للدرس مع تسجيل ما لاحظته في هذا الدرس من الأمور الدقيقة.

6. وضعت مقدمة اشتملت على موضوعات هامة لكل طالب في علم التجويد.

7. وضعت جداول لكثير من الدروس، كما وضعت بعض الأشكال الهامة، جامعا فيها ما تفرق في ذلك الدرس، توضيحا وتسهيلا للقارئ.

8. قمت بعزو المسائل إلى ما تيسر من كتب التجويد – قدر الإمكان – حرصا على الأمانة العلمية، ونسبة الفضل لأهله، وخدمة للقارئ في ذكر أسماء مجموعة من الكتب قد يرجع إليها

لإزالة إشكال مطبعي، أو للتوكيد من بعض المسائل، أو يرتضي بعضها لتكون من مكونات مكتبته. مع أنني إن شاء الله تعالى سأذكر في خاتمة هذا الكتاب أهم كتب التجويد وأفضلها للمبتدىء والمتوسط والمنتهي.

ولا أكتم القارىء الكريم أنني بذلت في كثير من الموضوعات جهدا كبيرا في ترتيبها وإخراجها بأفضل صورة، ثم وجدت غيري قد صنع ذلك، فلم أجد في ذلك أية غضاضة بل استبشرت، وعلمت أني ما خرجت عن الصواب فيما قصدته وتحريته. كما حصل ذلك – أيضا – في ترتيب بعض الدروس لمبررات عندي فوجدت غيري قد فعل ذلك لنفس المبررات، فحمدت الله على ذلك التوفيق، لأن همي هو صحة ما أكتب، وكوني أوفق إلى ما أراه بعد ذلك مما فعله جهابذة العلماء دليل على صحة الطريق، وسلامة المنهج إن شاء الله تعالى.

والحقيقة أنه قد سبقني إلى الكتابة في علم التجويد كوكبة من العلماء الجهابذة، ولكن مبرر هذه الرسالة أنني وضعتها – أول ما وضعتها – لنفسي، حيث حرصت على أن أبحث لكل معلومة نثرية عن منظوم شعري، كما حرصت على التوثيق حتى يسهل علي الرجوع إلى المسألة التي أريدها بسهولة. وبإلحاح من شيخي وإخواني أخرجتها، بالإضافة إلى أنه لكل جديد رغبة، ولكل سماء شهبة، ولكل كأس شربة، ولكل محب محبة، ولكل حبيب أحبة.

ويعلم الله أنني قصدت – أول ما قصدت – الأمانة العلمية ....

. ...

وقال: هذا وقد قسمت هذه الرسالة إلى مقدمة واثنين وعشرين فصلا وخاتمة. أما المقدمة فتحدثت فيها عن: القراءات المتواترة, والفرق بين القراءة والرواية والطريق والوجه, وترجمة الإمام ..... , وترجمة راويه الإمام حفص، وهل التجويد توفيقي أو توقيفي، وطبيعة علم التجويد، وأركان القراءة الصحيحة، وطريقة أخذ علم التجويد عن الشيوخ، وآداب التلاوة، وسجود التلاوة، ومراتب التلاوة،

وأساليب ممنوعة في التلاوة ومبادىء علم التجويد، وكمال علم التجويد واللحن وحكمه وأقسامه، وأقسام الواجب في علم التجويد.

وأما الفصول فقد جاءت على النحو الآتي: الفصل الأول: أحكام الاستعاذة والبسملة, والفصل الثاني: أحكام النون الساكنة والتنوين والفصل الثالث: أحكام الميم الساكنة، والفصل الرابع الميم والنون المشددتان والغنة، والفصل الخامس اللامات السواكن في القرآن الكريم، والفصل السادس التفخيم في لفظ الجلالة وفي الراء. وفصلته عن مباحث التفخيم والترقيق، لأن التفخيم فيه عارض وليس أصليا، والفصل السابع: القلقلة بتفصيل، وإلا فهي مذكورة في صفات الحروف, والفصل الثامن المدود، والفصل التاسع مخارج الحروف وألقابها، والفصل العاشر صفات الحروف، والفصل الحادي عشر: أحكام المتماثلين والمتقاربين والمتجانسين. ومع أن كيثرا من المؤلفين ذكر هذا الموضوع بعد اللامات تبعا لتحفة الأطفال إلا أنني أخرته لأن فهمه متوقف على معرفة المخارج والصفات، والفصل الثاني عشر: التفخيم والترقيق، وذكرت فيه التفخيم الأصلي ولم أذكر فيه ما كان التفخيم فيه عارضا لعدم أصالته فيه، والفصل الثالث عشر: استعمال الحروف، والفصل الرابع عشر: الفرق بين الضاد والظاء، والفصل الخامس عشر: الوقف والسكت وذكرت ما ينبغي في الابتداء ضمنه، وأخرته لوجود عدة مواضيع في رسم المصحف تتعلق به، والفصل السادس عشر: همزة الوصل وهمزة القطع، وفيه بينت الحركة التي تكون في همزة الوصل حين الابتداء، والفصل السابع عشر: الوقف على أواخر الكلم الروم والاشمام، وقد وضعته هنا لارتباطه بما قبله من الوقف، والفصل الثامن عشر: تاء التأنيث وكيفية وقف حفص عليها، والفصل التاسع عشر: الحذف والإثبات، والفصل العشرون: المقطوع والموصول، والفصل الحادي والعشرون: الكلمات المختلف فيها عن حفص من طريق الحرز وما ينبغي مراعاته لحفص، والفصل الثاني والعشرون: ما تخالف فيه روضة الحفاظ مع قصر المنفصل الحرزَ من الأحكام.

وأما الخاتمة – نسأل الله حسنها – ففي أمور تتعلق بختم القرآن. التكبير وأحوال السلف عند ختم القرآن، ودعاء ختم القرآن، وحكم إهداء الختمة ونحوها للنبي صلى الله عليه وسلم، وحكم

إهداء الختمة ونحوها للموتى، وصوم يوم الختم، وحكم الاجتماع على ختم القرآن الكريم والدعوة له. وقال: وأما الملاحق فتشمل: سندي لرواية حفص، وذكر أسماء بعض كتب التجويد .... ولست أرغم بهذا الجهد المتواضع الدخول به إلى عالم التأليف ذلك لأنه أمر بعيد المنال، ولا يخوض غماره إلا أفراد الرجال، .... "اختيار الكلام أشد من نحت السهام".

فصل: فالمؤلف تحدث في الكتاب عن منهج محدد لتتابع موضوعات العلم, وقد اتضح في الكتاب المنهج للتتابع إذ بناه على مثال سابق, ولم يفتقر الكتاب إلى موضوع من الموضوعات الأساسية في العلم, ولم يقف المؤلف في الكتاب على ذكر مصادره إلا ما في معنى قوله: "............. فأصبحت مولعا بكتب التنجويد – بعد أن أتقنته على أيدي المشايخ – .....".

ويبدو أن المؤلف من خلال هذه العناوين قد استوفى الموضوعات الأساسية جميعا, وجاء ترتيب الموضوعات على أساس منطقي غير واضح, ولم يغلب على الكتاب ذكر موضوعات ليست من صلب العلم، وذلك باعتبار استيعابه الموضوعات كلها، وإلا فقد ذكر ما لا يخفى على مبتدئ فضلا من أن يخفى على منتهي, وجعل المؤلف الكتاب مفصلا.

وقد جمع المؤلف في الكتاب عددا كبيرا من الملاحظات حول العلم, والتحذير من اللحن في نطق بعض الحروف, والإنحراف في أداء بعض الأحكام، ولكن كثيرا ما يعبر عن الملاحظات بـ"الفائدة".

فالحاصل أن الكتاب من أحسن وأجمل وأركب وأوضع وأوضح وأنهج وأبنى وأصدر وأوفى وأجمع كتب العلم.

فصل: نهاية القول المفيد في علم التجويد: تأليف: محمد مكي نصر الجريسي, قال مكتبة الصفا عن الكتاب: (ويمتاز هذا الكتاب القليل في حجمه الكبير في معناه وعلمه أن شمل هذا العلم شرحا وتجويدا, بطريقة واضحة مبسطة حتى يستفيد منها المبتدئ ولا يستغنى عنها المنتهي).

وقال قائل: (وكنت لما حاولت الإقتراب من هذا العلم – الذي لم أتعلمه صغيرا – أتهيب الأمر, وأعده من المعضلات, إلى أن أطلع على كتاب – نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد – للعالم المحقق الشيخ محمد مكي نصر الشافعي – رحمه الله – جمع فيه مؤلفه خلاصة أربعة وعشرين كتابا من كتب التجويد, أحسن فيه العرض وحسن التبويب, فجاء كتابه سهل التناول عظيم الفائدة, حتى صار للمبتدي تبصرة وللمنتهي تذكرة. وهذه هي الكتب التي اعتمد عليها المؤلف رحمه الله): فذكر القائل الكتب, ولندع المؤلف يتحدث عن الكتب نفسه!.

وقال المؤلف: في الكتاب عن الكتاب: (... سألني كثير من الإخوان المشتغلين بتلاوة القرآن أصلح الله لي ولهم الحال والشأن, أن أجمع رسالة في علم التجويد تكون جامعة لغرر أصول هذا العلم وقواعده, وحاوية لدرر مسائله وفوائده, محررا لمخارج الحروف ومعاني صفاتها ومبينا لكيفية النطق بمفرداتها, ومركباتها وفارقا بين المرقق من الحروف والمفخم والمخفي منها والمدغم, وغير ذلك, كالتكلم على أسباب المد وشروطه وأحكامه, والوقف بأنواعه وأقسامه, فامتنعت من ذلك, لعلمي أني لست أهلا لما هنالك, فتكرر منهم السؤال علي المرة بعد المرة, وذلك لحسن ظنهم بي واعتقادهم أن لي بذلك خبرة.

فأجبتهم إلى سؤاله متوكلا على ذي الجلال والإكرام, مستعينا به تعالى في إتمام مقصودهم على المرام, لحسن ظني به فإنه الكريم يقبل من على موائده تطفل, ومن سعة فضله أنه لا يخيب من عليه عول, وإني بالعجز لمعلوم ومثلي عن الخطأ غير معصوم, وشرعت في ذلك مستمدا من أربعة وعشرين كتابا, من الكتب المشهورة المرضية: منها سبعة شراح على المقدمة الجزرية: شرح الملا علي القاري, وشرح المقدسي, وشرح ابن غازي, وشرح القسطلاني, وشرح ابن الناظم, وشرح الحلبي, وشرح الشيخ حجازي, ومنها الإتقان للسيوطي ورسالة المرعشي وحاشيتها وشرح نونية السخاوي وشرح القول المفيد وشرح البركوي على الدر اليتيم والتمهيد لابن الجزري وحشية النحراوي على شرح

شيخ الإسلام وتبصرة المريد وشرح تحفة الأطفال ومتن الطيبي وشرحه وكتاب الوقف والإبتداء لأبي عمرو الداني, وكتاب الثغر الباسم وكتاب الوقف والإبتداء للسجاوندي وشرح ابن القاصح على حرز الأماني وشرح اللؤلؤ المنظوم, ورسالة البيسوسي في صفات الحروف وفتح الرحمن وغير ذلك من كتب الأئمة المعول عليها في هذا الشأن).

فصل: وقال: (ورتبتها على مقدمة وثمانية أبواب وخاتمة, مؤملا ممن هداني لجمعها حسن الخاتمة, المقدمة: تشمل على أربعة فصول وتتمة, الفصل الأول في بيان حكم التجويد وحقيقته وموضوعه وفائدته وغايته وأركان القراءة.

الفصل الثاني: في بيان ما ورد عن الأئمة من مراتب القراءة.

الفصل الثالث: في بيان الأمور المحرمة التي ابتدعتها القراء في قراءة القرآن.

الفصل الرابع: في بيان اللحن الجلي والخفي وحدهما وحكمهما.

التتمة: في تقسيم الواجب في علم التجويد إلى واجب شرعي أو صناعي.

الباب الأول: فيما يتعلق بمخارج الحروف وهو يشتمل على ثلاثة فصول وتتمة.

الفصل الأول: في بيان معنى المخرج وكيفيته ومعنى الحرف لغة واصطلاحا وعدد الحروف والحركات الأصلية والفرعية.

الفصل الثاني: في بيان عدد مخارج الحروف.

الفصل الثالث: في بيان عدد أسنان الفم.

التتمة: في بيان ألقاب الحروف.

الباب الثاني: في بيان صفات الحروف وفيه خمسة فصول وتتمة.

الفصل الأول: في بيان ما تعرف به الصفة من جهر وهمس ونحوهما.

الفصل الثاني: في بيان عدد الصفات ومعناها لغة واصطلاحا وبيان عدد حروفها.

الفصل الثالث: في بيان الفرق بين الحروف المشتركة في المخرج والصفة.

الفصل الرابع: في بيان الصفات القوية والضعيفة.

الفصل الخامس: في توزيع الصفات على موصوفاتها مرتبة على ترتيب مخارجها وفي ذكر ما يتعلق بكل حرف من التجويد.

التتمة: في تجويد الحرف المشدد.

الباب الثالث: في أحكام التفخيم والترقيق, وفيه ثلاثة فصول وتتمة.

الفصل الأول: في بيان حقيقة التفخيم والترقيق وما يجب تفخيمه وترقيقه من الحروف.

الفصل الثاني: في بيان أحكام الراآت تفخيما وترقيقا.

الفصل الثالث: في بيان حكم اللامات تغليظا وترقيقا.

التتمة: في بيان مراتب تفخيم حروف الإستعلاء وفي تقسيم الحروف المفخمة إلى ثلاثة أقسام.

الباب الرابع: في بيان أحكام الإدغام والإظهار والإخفاء والإقلاب وفيه خمسة فصول وتتمة.

الفصل الأول: في بيان معنى الإدغام وكيفيته وفائدته وشروطه وأسبابه وموانعه والحروف التي تدغم والتي لا تدغم.

الفصل الثاني: في بيان الإدغام الكبير.

الفصل الثالث: في بيان الإدغام الصغير.

الفصل الرابع: في بيان أحكام النون الساكنة والتنوين.

الفصل الخامس: في بيان أحكام الميم الساكنة.

التتمة: في بيان مراتب الإدغام والتشديد.

الباب الخامس: في بيان أحكام المد والقصر, وفيه خمسة فصول وتتمة.

الفصل الأول: في بيان معنى المد والقصر لغة واصطلاحا وفي أقسام المد وشروطه وأسبابه وأحكامه.

الفصل الثاني: في بيان المد المتصل وما فيه من المراتب للقراء السبعة.

الفصل الثالث: في بيان المد المنفصل وما فيه من المراتب للقراء السبعة أيضا.

الفصل الرابع: في بيان أقسام المد اللازم.

الفصل الخامس: في بيان المد العارض للسكون.

التتمة: في ذكر أنواع المد.

الباب السادس: في بيان أحكام الوقف والإبتداء. وفيه تسعة فصول وتتمة.

الفصل الأول: في الحث على تعلم الوقف والإبتداء وتعليمهما.

الفصل الثاني: في بيان الفرق بين الوقف والسكت والقطع وفي تقسيم الوقف إلى أربعة أقسام.

الفصل الثالث: في بيان ما يتعلق بالوقف التام.

الفصل الرابع: في بيان ما يتعلق بالوقف الكافي.

الفصل الخامس: في بيان ما يتعلق بالوقف الحسن.

الفصل السادس: في بيان ما يتعلق بالوقف القبيح والأقبح.

الفصل السابع: في بيان ما يتعلق بالوقف على قوله: بلى ونعم وكلا.

الفصل الثامن: في بيان وقف المراقبة ووقف التعسف.

الفصل التاسع: في تنبيهات مهمة في الوقف يحتاج القارئ إليها.

التتمة: في تقسيم الإبتداء إلى أربعة أقسام وفي كيفية البداءة بهمزة الوصل.

الباب السابع: في بيان الوقف على مرسوم الخط وفيه ستة فصول.

الفصل الأول: في الحث على اتباع رسم المصاحف العثمانية.

الفصل الثاني: في بيان المقطوع والموصول وحكم الوقف عليها.

الفصل الثالث: في بيان الوقف على الثابت والمحذوف من حروف المد.

الفصل الرابع: في بيان الوقف على هاء التأنيث التي تكتب تاء مجرورة والتي تكتب هاء مربوطة.

الفصل الخامس: في تقسيم الوقف على مرسوم الخط إلى متفق عليه ومختلف فيه.

الفصل السادس: في بيان أنواع الوقف على أواخر الكلم وما يجوز فيه الروم والإشمام أو الروم فقط وما يجوز.

التتمة: في بيان خلف أهل الأداء في الوقف على هاء الضمير.

الباب الثامن: فيما يتعلق بختم القرآن العظيم وفيه ثلاثة فصول وتتمة.

الفصل الأول: في بيان حكم التكبير وسببه وصيغته ومن أين يبتدئ به القارئ وإلى أين ينتهي وفي بيان أوجهه لابن كثير من طريق الشاطبية ولجميع القراء من طريق الطيبة.

الفصل الثاني: في بيان أحوال السلف بعد ختم القرآن العظيم.

الفصل الثالث: في بيان الأدعية الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم, وعن السلف الصالح بعد ختم القرآن.

التتمة: في بيان آداب قارئ القرآن وقراءته وحمله وكتابته.

الخاتمة: في بيان فضل القرآن وفضل تعلمه وتعليمه, وفضل قارئه وحمله وكتابته.

فصل: فالمؤلف تحدث في الكتاب عن منهج محدد لتتابع موضوعات العلم, وقد اتضح في الكتاب المنهج للتتابع إذ بناه على مثال سابق, ولم يفتقر الكتاب إلى أي موضوع من الموضوعات الأساسية في العلم كلها, وقد وقف المؤلف في الكتاب على ذكر مصادره, ويبدو أن المؤلف من خلال هذه العناوين قد استوفى الموضوعات الأساسية جميعا, وجاء ترتيب الموضوعات على أساس منطقي أوضح, ولم يغلب على الكتاب ذكر موضوعات ليست من صلب العلم, وجعل المؤلف الكتاب مبوبا مفصلا: فجعله ثمانية أبواب, فيها: ثلاثة وأربعين فصلا, ولو جعل (الفصل الخامس ما: في توزيع الصفات على موصوفاتها مرتبة على ترتيب مخارجها وفي ذكر ما يتعلق بكل حرف من التجويد), بابا, وأسقط (الباب السابع: في بيان الوقف على مرسوم الخط), وأدرجه في الباب السادس, وجعل المبادئ بابا, وأسقط (الباب الثامن), لكان أبلغ في الإستحقاق.

فالحاصل أن الكتاب من أحسن وأجمل وأركب وأوضع وأوضح وأنهج وأبنى وأصدر وأوفى وأجمع كتب العلم.

فصل: والكتاب يجعل على ثلاثة أقسام المقدمة ثم المتن أو المحتوى ثم الخاتمة، وتجيء على الترتيب ومرتبطة تربيط الجزء بالكل.

فالمقدمة تمثل مدخلا للبحث، ولا تحتل من البحث إلا صفحات قليلة بالنسبة للمحتوى، وتشتمل تعريفا بموضوع البحث والمشكلات التي يثيرها، والأسباب التي دفعت الباحث لاختيار الموضوع والأهداف التي يرمي الوصول إليها والصعوبات التي واجهها في إعداد بحثه والمنهج العلمي المتبع في الدراسة.

والمقدمة هي أول ما يقرؤه قارئ البحث ولكنها آخر ما يكتبه الباحث. ويجب أن تتزامن كتابة المقدمة مع كتابة الخاتمة. فالمقدمة أداة تعريف بالبحث ولن يكون التعريف واضحا ودقيقا ما لم يكن المعرّف قائما ومكتملا.

والمتن محتوى البحث والجزء الجوهري في البحث. ويجب أن يكون العرض في هذا القسم من البحث، محكما متسلسلا متوازنا ومتفقا مع ما يرمي إليه الموضوع ومع ما يسعى إلى إثباته أو اكتشافه. ويتم توزيع المحتوى وفق هيكل ترتيبي معين، ويقوم الهيكل على تقسيم البحث إلى: أقسام، والقسم يتفرع إلى أبواب والباب إلى فصول والفصل إلى مباحث والمبحث إلى مطالب والمطلب إلى مسائل والمسألة إلى فروع والفرع إلى غصون والغصن إلى بنود.

والخاتمة يعطي فيها بيانا مركزا عن بحثه يلخص فيه النتائج التي توصل إليها في بحثه والتوصيات والمقترحات التي يرى ضرورة الأخذ بها. وتكون قصيرة ما لا تتجاوز بضع صفحات بالنسبة للمتن وللمقدمة. وفي المقدمة طرح للمشكلة وفي الخاتمة عرض لحلها.

فصل: فقد تختلف عملية كتابة وتأليف الكتاب من كاتب وآخر، باختلاف الرصيد المعرفيّ والثقافي بين كاتب وآخر، فلكل كاتب منهاجه الخاص به في الكتابة، وأدواته الخاصة كذلك، وطرق الصياغة لديه، وما يميز جودة الكتاب، هو استناد الكاتب إلى أدوات تعبير سليمة، ومنهاج بحث موضوعي ومصداقية في إيراد الأحداث، ونزاهة في تناولها والتعقيب عليها.

فصل: وكثير من القوم يأخذ تأليف غيره فيعيده، أو يقدم ويؤخر، من دون تحسين رتبة، أو يبدل ألفاظه من دون أن يأتي بأبسط منها وأبين، أو يحذف مما يحتاج إليه، أو يأتي بما لا يحتاج إليه، أو ينقص صوابا بخطأ، أو يأتي بما لا فائدة فيه، وما في المعنى مما هو أفعال أهل الجهل والغفلة، أو أهل القِحَة والسخف، فمثل هذي الكتب أولى بها وأجدر أن تغسل أو تحرق أو تدفن، أو تفعل بها الثلاثة.

فصل: ويبدو من خلال هذا التتبع لكتب العلم ولا سيما المتأخرة، أنها تعالج كثيرا من مشكلات، وما منها:

1. عدم تحدث المؤلف في الكتاب أو غير المؤلف في الكتاب عن الكتاب.
2. عدم تحدث المؤلف في الكتاب أو غير المؤلف عن منهج محدد لتتابع موضوعات العلم.
3. عدم اتضاح منهج محدد لتتابع الموضوعات في الكتاب.
4. عدم بناء الكتاب على مثال سابق.
5. افتقار الكتاب إلى موضوع من الموضوعات الأساسية في العلم.
6. عدم وقوف المؤلف في الكتاب أو غير المؤلف على ذكر المصادر العلمية.
7. عدم ذكر ما يكفي به مصدرا، ولو في موضع واحد في الكتاب.
8. عدم مجيء ترتيب الموضوعات على أساس منطقي أوضح.
9. عدم مجيء الكتاب مبوبا مفصلا.
10. عدم المجيء بملاحظات حول العلم، وما في المعنى، ويكون لم يسبق إليه.

11. عدم تجرد الكتاب من ما ليس من صلب العلم.
12. عدم جعل أبواب الكتاب وفصوله على تناسب.
13. عدم جعل الأبواب على عدة متناسة.
14. عدم كون الكتاب أقرب إلى المتانة من الشرح.
15. عدم استيفاء الموضوعات ما يستحقها من البحث.

هذا: فبتحدث المؤلف أو غيره في الكتاب عن الكتاب، يعد أول خطوة لوضوح أهمية الكتاب، وقيمته النفيسة الهدفية.

وبالتحدث عن منهج محدد لتتابع الموضوعات العلمية: يستبين عدم اختلاط الموضوعات، الأساسية منها والتفصيلية، وعدم تداخلها. وما يستزيد الاختلاط والتداخل عدم اتضاح ذلك.

ويستدعي الجميعَ والافتقارَ وعدمَ مجيء الترتيب على أساس منطقي أوضح، وعدمَ التبويب والتفصيل، وعدمَ المجيء بملاحظات وما في المعنى، وعدمَ التجرد وعدمَ تناسب الأبواب والفصول، وعدمَ الأبواب عدتها على تناسب، وعدمَ الاستيفاء؛ عدمُ البناء على مثال سابق وعدمُ الوقوف على المصادر.

ثم ورب مؤلف يعالج بعض المشكلات، على حين لا يقوم على بعض آخر بشيء من المعالجة، وذلك يكون بكثرة مصادره، وعدم انتخابه أقومها ترتيبا، ثم يتابع الأخرى الأمثل فالأمثل. وأكثر القوم لا يستعمل الأبواب ولا الفصول في تفاصيل كتابه، وذلك أن معظم القوم كانت مؤلفاتهم نتيجة محاضرات أو مدارسة، وذلك غير خفي.

فصل: ومنهجي في الكتاب لتتابع العلم موضوعاته الأساسية الرئيسية الأصلية, أحدده, ما وإن لم أحدد, فإنه وضيح, إذ بنيته على أمثال أصحابها سبقوني, ولم يكن الكتاب أقرب إلى الشرح لمصدر, وما فيه مما ليس من صلب العلم: فقد أوردته على وجه من وجوه العلم, وجعلت الكتاب مفصلا, فصلا فصلا, على ثمانية كتب, ما: كتاب المبادئ وكتاب المخارج, وكتاب الصفات الذاتية, وكتاب التفخيم, وكتاب تجويد الحروف, وكتاب الإدغام, وكتاب المد, وكتاب الوقف, فهي عدد أبواب الجنة, رقنا الله دخولها.

ثم كتاب المبادئ: جعلت له: أكثر من أربع مائة فصل ما على الترتيب:-

فصل: وذلك لما كان العلم طلبه.......... وفصل: والمبادئ هي مجموعة القواعد والقوانين .... وفصل: أوردتها سعاد في تيسيرها عشرة كاملة. وفصل: ومما يذكر من الأدلة في العلم حكمه العمل ..... وفصل: وذكرها جمال في التمهيد: .... وفصل: وقال في الدراسة ..... وفصل: وذكرها صلاح في العقد خمسة .... وفصل: وذكرها الحصري الشيخ ...... وفصل: وذكرها الحراني عشرة كاملة.......وفصل: وذكرها قمحاوي في برهانه ..... وفصل: وذكرها معبد الملخص: ثمنية ..... وفصل: وذكرها الطويل في كتابه وأكملها عشرة ..... وفصل: وذكراها في السؤال والجواب عشرة ..... وفصل: وذكرها في الرائد ستة ...... وفصل: وذكر النجار منها ثلاثة ...... وفصل: لم يجئ في كثير من الأمهات من المبادئ ..... وفصل: وإتمام المبادئ عدتها عشرة: ...... وفصل: أنهاها بعضهم إلى خمسة عشر مبدأ ..... وفصل: وقد زاد البعض أيضا في كتاب من الكتب ...... وفصل: وليست المبادئ العشرة تلك, ولا الخمسة العشر هاتيك, ولا عشرة غير تلك العشرة, ولا ما دون ذلك, ولا ما فوقه ....

وفصل: فالتاريخ: بثلاث في ثلاث ..... وفصل: التاريخ لا يخلو من الأصل القرآن والمنفرد القراءات والنشأة العلم ...... وفصل: المرحلة الأولى: عهد النبوءة ...... وفصل: المرحلة الثانية البكرية ...... وفصل: المرحلة الثالثة العثمانية ..... وفصل: قال الإمام .... وفصل: وكان العرب بسليقتهم ...... وفصل: وخبر أبي الأسود الدؤلي ...... وفصل: المرحلة الرابعة عهد الصحابة

.... وفصل: المرحلة الخامسة عهد التابعين .... وفصل: المرحلة السادسة عهد تابعي التابعين ..... وفصل: المرحلة السابعة: أيام الظهور أو النشأة ...... وفصل: والظاهر: أَنَّ التجويد بمعناه المصطلح ..... وفصل: المرحلة الثامنة: أيام المعرفة ..... وفصل: المرحلة التاسعة الأخيرة ....

وفصل: فكتب علم التجويد القديمة ...... وفصل: والعلم قد مر بمراحل أخرى........وفصل: وظهرت المدونات الأولى في علم العربية.........وفصل: فأقول في سرد ذكر العلم كتبه .... وفصل: وهذي المقدمة .... وفصل: ثم وباقي العلم كتبه ...... وفصل: وأضيف بكتب بعضهم إلى الكتب ...... وفصل: إذا نظرت في الكتب المطبوعة القديمة ..... وفصل: والحق أن كثرة المؤلفات في العلم.

وفصل: وكتب العلم تنقسم إلى عدة أقسام ..... وفصل: فمثال كتب المتقدمين: ..... وفصل: ومثال كتب المتأخرين الماضين ..... وفصل: ومثال الكتب المتأخرين المعاصرين (الحاضرين): ..... وفصل: ومثال الكتب المشربة ..... وفصل: ومثال الكتب المجردة للعلم ..... وفصل: ومثال الكتب المنظمة في العلم .... وفصل: ومثال الكتب المنثرة في العلم ...... وفصل: ومثال الكتب المختصرة في العلم ...... وفصل: ومثال الكتب المطولة في العلم ...... وفصل: ومثال الكتب الموجزة في العلم ...... وفصل: ومثال الكتب المسهبة في العلم .... وفصل: ومثال الكتب الخاصة في العلم .... وفصل: ومثال الكتب العامة في العلم ...... وفصل: ومثال كتب المتن في العلم ...... وفصل: ومثال كتب الشرح في العلم ....

وفصل: واعلم: أن كتب المتقدمين ...... وفصل: واعلم أن الترتيب على: كتاب مقدم ..... وفصل: ولنرتب لكم الأقسام المجموعة على الترتيب ..... وفصل: سبق أن قلنا: (واعلم ..... وفصل: وإذا كان أول مصنف في العلم ..... .

وفصل: مناهج تأليفهم .... وفصل: فالقصيدة الخاقانية ...... وفصل: التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي.......وفصل: عمدة المجيد في النظم والتجويد ...... وفصل: الدر النضيد في معرفة التجويد ..... وفصل: عقود الجمان في تجويد القرآن ..... وفصل: المقدمة الجزرية

..... وفصل: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ...... وفصل: وقد تحدث مكي عن تحديد منهجه في الكتاب ..... وفصل: جعل مقدمته ...... وفصل: التحديد في الإتقان والتجويد ...... وفصل: التمهيد في علم التجويد ..... وفصل: البرهان في تجويد القرآن .... وفصل: أحكام قراءة القرآن الكريم ...... وفصل: ابتدأ بذكر المبادئ .... وفصل: وقال في جهود الشيخ......وفصل: الوجيز في علم التجويد ..... وفصل: فن التجويد ...... وفصل: تيسير الرحمن في تجويد القرآن .... وفصل: فالمؤلفة لم تتحدث في الكتاب ..... وفصل: وابتدأت المؤلفة الكتاب ..... وفصل: غاية المريد في علم التجويد ...... وفصل: فابتدأ بذكر (مدخل إلى علم التجويد ..... وفصل: الميزان في أحكام تجويد القرآن ...... وفصل: فابتدأ بذكر (مقدمته ...... وفصل: العميد في علم التجويد ..... وفصل: فالمؤلف لم يتحدث في الكتاب ..... وفصل: فابتدأ بمقدمته, ثم الدرس الأول ..... وفصل: الفرائد الحسان في تجويد القرآن ...... وفصل: وقال الدكتور محمد مأمون ...... وفصل: فابتدأ بفضائل تلاوة القرآن ...... وفصل: الملخص المفيد في علم التجويد ...... وفصل: وابتدأ المؤلف الكتاب (بمقدمته وما في المعنى ...... وفصل: إحكام الأحكام في تجويد القرآن ...... وفصل: الواضح في أحكام التجويد ...... وفصل: فابتدأ المؤلف بـ(مقدمات ومداخل), وفيه تعريف التجويد ...... وفصل: الخلاصة من أحكام التجويد.........وفصل: فابتدأ بالمقدمة.......وفصل: الوجيز في حكم تجويد الكتاب العزيز.......وفصل: التجويد الميسر: قواعد قراءة القرآن الكريم في أسلوب ميسر........وفصل: فابتدأ بالمقدمة ثم الفصل الأول مخارج .... وفصل: المذكرة في التجويد، وما خلاصة تدريس أكثر من ست وثلاثين عاما.......وفصل: فابتدأ بالمقدمة، ثم التراجم........وفصل: المفيد في أحكام التجويد ..... وفصل: المنير الجديد في أحكام التجويد ...... وفصل: فابتدأ المؤلف بالمقدمة ..... وفصل: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ..... وفصل: وقال الشيخ عامر السيد عثمان ...... وفصل: فالمؤلف: لم يتحدث في الكتاب ...... وفصل: بداية المريد في فن التجويد ...... وفصل: وقال المؤلف في الكتاب في مقدمة الطبعة الرابعة ...... وفصل: فالشيخ تحدث في الكتاب عن منهج ..... وفصل: حلية التنزيل شرح على تحفة الترتيل في أصول التجويد.........وفصل: المفصل في التجويد....... وفصل: رسالة في تجويد القرآن

........وفصل: المنهج العلمي في توضيح أحكام التجويد.......وفصل: فابتدأ بالمقدمة ثم القول في معنى "مع القرآن الكريم.........وفصل: المعين في تجويد الكتاب المبين.........وفصل: فابتدأ بعد المقدمة بقول الإمام وما في معناه......وفصل: فتح الراغبين في تجويد الكتاب المبين .... وفصل: البيان في أحكام تجويد القرآن.......وفصل: التجويد الميسر في سؤال وجواب........وفصل: نظرت الى كلمات ثلاث فيما سبق........وفصل: متن المفيد في علم التجويد.........وفصل: المفيد في علم التجويد..........وفصل: فتح المجيد في علم التجويد........وفصل: بغية المريد من أحكام التجويد........وفصل: فالمؤلف تحدث في الكتاب عن منهج محدد لتتابع موضوعات العلم ...... وفصل: نهاية القول المفيد في علم التجويد ..... وفصل: وقال: (ورتبتها على مقدمة وثمانية أبواب وخاتمة ...... وفصل: فالمؤلف تحدث في الكتاب عن منهج محدد لتتابع .... .

وفصل: ومنهجي في الكتاب .... وفصل: ثم كتاب المخارج: ...... وفصل: ثم كتاب الصفات الذاتية: .... وفصل: ثم كتاب التفخيم: .... وفصل: ثم كتاب تجويد الحروف: .... وفصل: ثم كتاب الإدغام: .... وفصل: ثم كتاب المد: ..... وفصل: ثم كتاب الوقف .... .

وفصل: وترتيب ما في الموضوعات قد أسبقنا ...... وفصل: وأنواع التصنيف سبعة لا ثامن لها...... وفصل: وكتب العلم بالنسبة لعنوان العلم ...... وفصل: وعنوان كتب العلم كثيرا منها ما يتركب من جملتين أو ما في المعنى.......وفصل: وما ذكر فيما سبق ففي معناه ذكر.......وفصل: والإسم يواطئ مسماه.......وفصل: فلم ينل العلم المبادئ عدتها التكميل ..... وفصل: ويمكن أن يقسم المراحل التسع ..... وفصل: وقد صحّ عندي أن واحدا من المعاصرين ...... وفصل: ومن المفيد أن أوردت الرسالة بكمالها ..... وفصل: قلت: فقد ظهر لك ما ظهر في الرسالة من قول الشيخ ..... وفصل: فأقْوال الشيخ كلها ..... وفصل: نصوص الأربعة ..... وفصل: قول ابن سعدي .... وفصل: قول ابن باز .... وفصل: قول ابن تيمية: ..... وفصل: وإذا كان الفقهاء أو الأصوليون هم الأدرى بالأحكام الشرعية........وفصل: ومن قول الألباني نفسه لما: سئل عن

أحكام التجويد.......وفصل: جزا الله الألباني عن التجويد وعن العلم وعن الحق وعن الإسلام خيرا........وفصل وقال في إجابة عن الباب أو ما في المعنى.........وفصل: ثم وكم من إمام أثنى على الإمام ..... وفصل: قال في الوجيز ما في معنى: والقول وما في المعنى........ وفصل: قال العلامة ناصر الدين الألباني ..... . وفصل: وفي معنى قول واحد من القوم........وفصل: وذكر الخرقة أيضا ألبسها كثير من أئمة المذاهب ومجتهدي العصور، ومجدديها، وعلماء الأمة، من فقهاءها ومحدثيها وقراءها........وفصل: ومن منشأ الباب: أن قوما إذا عجزوا عن تعلم علم والحصول عليه أوغلوا فزعموا بدعية العلم........وفصل: ومن قال بأن "من لم يجود القرآن آثم" له رواية أخرى صحيحة أو أصح من هذي........وفصل: وقد اعترض الشيخ واحد من القوم.......وفصل: وقال آخر: زلة عظيمة من الشيخ سعد الحصين برسالته التي بدع فيها التجويد والقراءة به........وفصل: ورد ما يقولون لما في حديث: "...... والذي يتعتعه ...." بصدر الحديث.......وفصل: ولا أعجب من رجل: اشترط على تلميذه وصاحبه في صحبته: "ألا يدرس التجويد والتحفيظ وتعليم القرآن......وفصل: ولم تزل الأمة الاسلامية ترد على سعد الحصين منذ مقولته........وفصل قال في التوكيد: وما عنوان القول "خطورة القول ببدعية قواعد التجويد.......وفصل: من آفات العلم أخذه عن غير أهله..... .

وفصل: الإسم من أركان الإنبثاق ...... وفصل: الواضع: إختلفوا في الواضع ..... وفصل: فنافع ..... وفصل: ورش .... وفصل: ابن كثير ..... وفصل: أبو عمرو ..... وفصل: ابن عامر ..... وفصل: عاصم .... وفصل: حفص ..... وفصل: حمزة ..... وفصل: الكسائي .... وفصل: أبو جعفر ..... وفصل: يعقوب الحضرمي ..... وفصل: خلف ..... وفصل: الدوري ..... وفصل: أبو عبيد ..... وفصل: خليل ..... وفصل: أبو الأسود الدؤلي ..... وفصل: فهؤلاء من الواضع في العلم ..... وفصل: لا تعارض بين استخراج القواعد ..... وفصل: الموضوع ...... وفصل: قال الدمياطي ....

وفصل: ولقد حاولت في معرفة منشأ الخلاف ....

وفصل: فالقرآن على اصطلاحات ..... وفصل: ونص الإمام ..... وفصل: الاستمداد ..... وفصل: في مسألة التلقي ..... وفصل: لا أنكر في اكتساب العلم ..... وفصل: قال الجكني السالم الدكتور.........وفصل: التلقي من المشايخ .... وفصل: وحديث العرضة أخرجه البخاري وفصل: وأنا أقول بالتلقي .... وفصل: فعلى ذلك لا يجوز .... وفصل: وفي معنى قول واحد قد ينصح بالاستفادة من التقنيات الحديثة في تعلم تجويد القرآن الكريم........وفصل: والتي بالجمهورية العربية مصر .... وفصل: ومذهبي في التلقي ذلك هو عين محصل ما كتبه في الباب من فطاحل الأئمة من يوثق بقولهم........وفصل: التبويز: مبالغة في اعمال الشفتين أو تمديدهما في كل الحركات......وفصل: النبر إذا كان هو "وجود فاصل صوتي زماني بين حرف المعنى والحرف الأول من الكلمة"...... .

وفصل: المســائل الكلمات .... .

وفصل: التعريف أظهر من المعرَّف .... وفصل: تعريف العلم مصطلح كلمته ..... وفصل: إذا تأملت القوم في العلم تعريفه ..... وفصل: فليس التعريف ...... وفصل: ولنأتي بكَ على ...... وفصل: ولتعلم أن التعريف المختار ..... وفصل: تعريف مصطلحات عناوين العلم ..... وفصل: فالناس اختلفوا ..... وفصل: القول في التحقيق ..... وفصل: القول في الحدر .... وفصل: القول في التدوير ..... وفصل: القول في الزمزمة ..... وفصل: القول في اللحن ..... وفصل: القول في اللحن الجلي .... وفصل: القول في اللحن الخفي ..... وفصل: القول في التحزين .... وفصل: القول في الترقيص .... وفصل: القول في الترعيد .... وفصل: القول في التطريب ... .

وفصل: القول في الحرف ... وفصل: القول في الصوت ... وفصل: القول في الحركة .... وفصل: القول في حق الحرف .... وفصل: القول في مستحق الحرف ..... وفصل: القول في المخرج: ... وفصل: القول في المخرج المحقق .... وفصل: القول في المخرج المقدر .... وفصل: القول في المخرج العام .... وفصل: القول في المخرج الخاص ..... وفصل: القول في الحروف الفرعية ..... وفصل: القول في الهمزة المسهلة ..... وفصل: القول في الألف الممال ..... وفصل: القول في الصاد

المشمة .... وفصل: القول في الألف المفخم .... وفصل: وإني لم أقف على القوم في الكتب تعريفاتهم ... وفصل: القول في الجوف ... وفصل: القول في الحلق .... وفصل: القول في الخيشوم: ..... .

وفصل: القول في الصفة .... وفصل: القول في الصفة اللازمة أو الذاتية .... وفصل: القول في الهمس ..... وفصل: القول في الجهر ...... وفصل: القول في الشدة ..... وفصل: القول في الرخاوة .... وفصل: القول في البينية .... وفصل: القول في الإستعلاء ..... وفصل: القول في الإستفال ..... وفصل: القول في الإطباق ..... وفصل: القول في الإنفتاح ..... وفصل: القول في الإذلاق ..... وفصل: القول في الإصمات ..... وفصل: القول في الصفير ..... وفصل: القول في القلقلة ..... وفصل: القول في اللين ..... وفصل: القول في الإنحراف ....وفصل: القول في التكرير ..... وفصل: القول في التفشي ..... وفصل: القول في الإستطالة ..... وفصل: القول في الخفاء .... وفصل: القول في الغنة .... وفصل: القول في الصفة العارضة ..... وفصل: القول في التفخيم ..... وفصل: القول في الترقيق ..... .

وفصل: القول في الإدغام أو الإدغام العام .... وفصل: القول في الإدغام الكامل ..... وفصل: القول في الإدغام الناقص .... وفصل: القول في الإدغام بالغنة .... وفصل: القول في الإدغام بغير غنة ..... وفصل: القول في الإدغام الشمسي .... وفصل: القول في المتماثلين .... وفصل: القول في المثلين الصغير .... وفصل: القول في المثلين الكبير ..... وفصل: القول في المثلين المطلق .... وفصل: القول في المتجانسين ..... وفصل: القول في المتجانسين الصغير .... وفصل: القول في المتجانسين الكبير ..... وفصل: القول في المتجانسين المطلق ..... وفصل: القول في المتقاربين ..... وفصل: القول في المتقاربين الصغير .... وفصل: القول في المتقاربين الكبير .... وفصل: القو في المتقاربين المطلق ..... وفصل: القول في المتباعدين ..... وفصل: القول في المتباعدين الصغير .... وفصل: القول في المتباعدين الكبير .... وفصل: القول في المتباعدين المطلق .... وفصل: القول في الإظهار ...... وفصل: القول في الإظهار الحلقي ..... وفصل: القول في الإظهار الشفوي

.... وفصل: القول في الإظهار المطلق ..... وفصل: القول في النون الساكنة ..... وفصل: القول في التنوين ..... وفصل: القول في الإقلاب .... وفصل: القول في الإخفاء .... وفصل: القول في الإخفاء الحقيقي .... وفصل: القول في الإخفاء الشفوي .... وفصل: القول في الميم الساكنة ... وفصل: القول في لام التعريف .... وفصل: القول في لام الفعل ..... وفصل: القول في لام الأمر ..... وفصل: القول في لام الإسم ..... وفصل: القول في لام الحرف ..... .

وفصل: القول في المد ...... وفصل: القول في القصر .... وفصل: القول في المد الأصلي ..... وفصل: القول في المد الطبيعي الكلمي .... وفصل: القول في المد الطبيعي الحرفي .... وفصل: القول في المد الفرعي ..... وفصل: القول في السبب اللفظي ..... وفصل: القول في السبب المعنوي .... وفصل: القول في المد المتصل ... وفصل: القول في المد المنفصل .... وفصل: القول في الإنفصال الحقيقي .... وفصل: القول في الإنفصال الحكمي ..... وفصل: القول في العارض للسكون ..... وفصل: القول في المد اللين العارض للسكون ..... وفصل: القول في مد البدل ..... وفصل: القول في مد اللين ..... وفصل: القول في المد اللازم ..... وفصل: القول في اللازم الكلمي ..... وفصل: القول في الكلمي المثقل ..... وفصل: القول في الكلمي المخفف ..... وفصل: القول في اللازم الحرفي ..... وفصل: القول في الحرفي المثقل .... وفصل: القول في الحرفي الشبيه بالمثقل .... وفصل: القول في الحرفي المخفف ..... وفصل: القول في مد الصلة ..... وفصل: القول في مد الفرق ..... وفصل: القول في مد التمكيين ..... .

وفصل: القول في الوقف ..... وفصل: القول في الإضطراري .... وفصل: القول في الإختباري .... وفصل: القول في الإنتظاري .. وفصل: القول في الإختياري ... وفصل: القول في الوقف الجائز .... وفصل: القول في الوقف اللازم .... وفصل: القول في الوقف المأثور .... وفصل: القول في الوقف التام .... وفصل: القول في الوقف الكافي .... وفصل: القول في الوقف الحسن .... وفصل: القول في الوقف القبيح .... وفصل: القول في الإبتداء ..... وفصل: القول في الإبتداء الجائز ..... وفصل: القول في الإبتداء غير الجائز .... وفصل: القول في الإبتداء التام .... وفصل: القول

في الإبتداء الكافي ..... وفصل: القول في الإبتداء الحسن ... وفصل: القول في الإبتداء القبيح .... وفصل: القول في السكت .... وفصل: القول في القطع .... وفصل: القول في همزة الوصل ..... وفصل: القول في همزة القطع .... وفصل: القول في السكون المحض ... وفصل: القول في الروم .... وفصل: القول في الإشمام ..... وفصل: القول في المقطوع ...... وفصل: القول في الموصول .... .

وفصل: والتعريفات المختارة .... وفصل: المصطلحات الأكثر .... وفصل: الحرف .... وفصل: أحسن القول بعضهم .... وفصل: والصوت أيضا .... وفصل: أعضاء آلة النطق ... وفصل: الرئتان ..... وفصل: القصبة الهوائية .... وفصل: الحجاب الحاجز .... وفصل: الحنجرة .... وفصل: الغضاريف الحنجرية .... وفصل: الغضروف الحلقي ... وفصل: الغضروف الدرقي ... وفصل: الغضروفان الهرميان ... وفصل: الوتران الصوتيان ... وفصل: تجويف الحلق .... وفصل: تجويف الفم .... وفصل: الحنك الأعلى ... وفصل: اللهاة .... وفصل: اللسان ... وفصل: الأسنان ... وفصل: الشفتان ... وفصل: التجويف الأنفي أو الخيشوم ... .

وفصل: التلخيص .... وفصل: التقسيم إلى مبدإ وفرع وأصل ... وفصل: الحكم: العلم .... وفصل: ثم اختلفوا في مقدرا الواجب .... وفصل: المنزلة .... وفصل: والعلوم الشرعية......وفصل: وإذا كان شرف العلم بشرف المعلوم وفصل: الإنفراد عن القراءة .... وفصل: ولكل راو .... وفصل: غايته .... وفصل: أما اللحن الخفي .... وفصل: إختلفوا في الواجب في العلم .... وفصل: والحق الذي لا معدل عنه ..... وفصل: ومن المتأخرين من انتصر لمذهب المتقدمين.... وفصل: ثم والقائلون بوجوب الجميع .... وفصل: وأما النافين للوجوب .... وفصل: أدلة القائلين بعدم فرضية القراءة بالتجويد .... وفصل: ومن أدلة القائلين بالوجوب من الوجه ....وفصل: ولكل من الفريقين أدلة كثيرة منها ما تقوم به الحجة، ومنها لا تقوم به.......وفصل: والدليل في الباب واحد، والاستدلال أيضا واحد.......وفصل: وفصل القول الدكتور أيمن بما في معنى أن.......وفصل: من فتاوى ابن عثيمين حول التجويد.......وفصل: وأحسن الحسن الددو الشنقيطي......وفصل: فالخوض فيما لايحسنه المرء مهلكة....... .

وفصل: الفائدة الفوز بسعادة الدارين .... وفصل: والقوم في الفائدة ذكرهم لم يجاوز ما في معنى.......وفصل حديث العلم أو من أحاديث العلم.......وفصل وللحديث شواهد.......وفصل: قيل في الحديث: خيركم من تعلم القرآن وعلمه}وفصل: وقيل في حديث (خيركم من تعلم القرآن وعلمه ... وفصل: وقال واحد: وفائدة علم التجويد.......وفصل: وحديث باب فائدة العلم....... وفصل: ويقال أنه يفهم من الحديث..... .

وفصل: أئمة العلم ..... وفصل: الإمام الخاقاني .... وفصل: الإمام السعيدي .... وفصل: الإمام مكي القيسي .... وفصل: الإمام الداني .... وفصل: الإمام القرطبي .... وفصل: الإمام ابن الجزري .... وفصل: والجهود في العلم .... وفصل: وقد قال بعضهم .... وفصل: وقال في ذلك ما هو نثرا .... وفصل: ومراتب العلم بابه .... وفصل: والتحقيق يكون لرياضة الألسن .... وفصل: وأما الترتيل ..... وفصل: وأما التدوير ..... وفصل: وأما الحدر .... وفصل: إختلفوا في المراتب .... وفصل: أختلف في الأفضل من المراتب .... وفصل: وليس من المراتب التطريب .... وفصل: اختلفوا في التطريب ..... وفصل: ومن أدلة القائلين بالكراهة .... وفصل: ومن أدلة القائلين بالجواز .... وفصل: فتفسير سفيان بن عيينة ..... وفصل: قال الطبري في الرد على القاسم بن سلام .... وفصل: واستدلوا بحديث .... وفصل: اعلم أنهم ألفاظا اشتقوها .... وفصل: وليس من المراتب أيضا .... وفصل: وصفة قراءتهم ... وفصل: ويحسن الصوت بالقراءة .... وفصل المقامات الموسيقية......وفصل: وأما إذا كان شغل القارئ أن يتلو بمقام ما......وفصل: والمذهب أن القرآن له إيقاع إلهي.......وفصل: والمقامات الموسيقية يسمونها المقامات القرآنية والمقامات الصوتية.

وفصل: اختلفواْ في مسألة عناوين العلم .... وفصل: مصادر الكتاب ..... وفصل: الفرق بين العلم وسائر العلوم التسعة, أو السبعة ...... وفصل: القول في التجويد والرسم العثماني ..... وفصل: القول في علم الضبط ..... وفصل: القول في علم القراءات .... وفصل: القول في علم

الوقف والإبتداء ..... وفصل: القول في علم الأصوات ..... وفصل: القول في علم التركيب ..... وفصل: القول في علم المقامات ..... وفصل: القول في العلوم الثمانية ....

وفصل: الفرق بين مصطلحات ..... وفصل: القول في الواجب ..... وفصل: القول في المراتب ..... وفصل: القول في اللحن .... وفصل: القول في الحرف والحركة ... وفصل: القول في الحركات وحروف المد... وفصل: القول في الإظهار والإدغام ... وفصل: القول في النون الساكنة والتنوين ..... وفصل: القول في الإسكان والروم والإشمام .... وفصل: أذكر فيه ما من قواعد العلم .... وفصل: الأصل في كل علم الإجماع .... وفصل: قال الداني في المحكم كتابه .... وفصل: وأصل الحروف أشكالها الألف .... وفصل: اختلافات العلم....... .

وفصل: وكتب العلم منها ما ذكرت .... وفصل: من زعم أن العلم قد مات, فهي أربع مائة واثنان وتسعون فصلا، أو أربع مائة وستة وثمنون فصلا.

فصل: ثم كتاب المخارج: جعلت له: اثنين وستين فصلا ما على الترتيب:-

فصل: قال ابن جني في سره: ...... وفصل: فلو قال قائل: نقل عن سيبويه .... وفصل: ثم واعلم: أنهم اختلفوا في المخارج عددا وتحديدا .... وفصل: اختلفوا في الحروف الأصلية منها عددا وتحديدا, على عدة مذاهب .... وفصل: وذهب قوم آخرون: إلى أن الغنة صفة وليست بحرف .... وفصل: وكان مكي بن أبي طالب القيسي .... وفصل: وقال في خاتمة الباب .... وفصل: وقال في باب بيان أحكام النون الساكنة والتنوين .... وفصل: وذهب المرعشي إلى ما في معنى واحد ثلاثين حرفا ...... وفصل: ومنهم من أحسن في قوله .... وفصل: قال بعض .... وفصل: واختلفوا في مخارج الحروف الأصلية منها .... وفصل: والحروف الفرعية .... وفصل: ومخارج الأصلية .... وفصل: وحروف المد واللين الثلاثة .... وفصل: والثاني إلى السابع .... وفصل: واعتراض ابن الناظم على عبارة سيبويه في التحديد .... وفصل: ثم اشتغل بعض القوم عند التحديد بتحقيق مسألتين .... وفصل: واختلفوا في الإمام مقدمته في فهم كلمة (تحت), ... وفصل: فالخيشوم هو

أقصى الأنف .... وفصل: لو قال قائل: من اين هذا التخصيص .... وفصل: وليس الخليل وحده ولا سيبويه, ولا من في معناهما .... وفصل: وحروف المد تسمى: الحروف الذائبة ...... وفصل: واعلم: أنهم اختلفواْ في المخارج تقديما وتأخيرا ...... وفصل: واعلم أن الأمة: ذهب جمهورها العلماء ...... وفصل: والحروف التسعة والعشرون ......وفصل: ولا يتم المضموم إلا بضم الشفتين .... وفصل: سبق أن قلت في تعريف المصطلحات ...... وفصل: الحروف والحركات ...... وفصل: واختلفواْ أيضا في الحركات وحروف المد واللين ...... وفصل: واختلفوا في توقيت خروج الحركة .... وفصل: الحركات والسكون .... وفصل: والحركات أصلية وفرعية .... وفصل: قال ابن جني .... وفصل: قال بعضٌ ما في معنى .... وفصل: وأقول ...... وفصل: وقوله: "تعرف الحركة .... وفصل: قال الإمام ..... وفصل: ولنكيف لك كيفية أداء ذلك والتلفظ به ...... وفصل: حروف الحلق: تشبع حركاتها وسكناتها متجاورة كانت أو منفردة ...... وفصل: الحرف المشدد .... وفصل: وألقاب الحروف .... وفصل: إختلفوا في الحروف الشجرية ...... وفصل: اعلم أن اللسان يسهل بالحروف .... وفصل: الكلية .... وفصل: العين والحاء. ثم الغين والخاء, ثم القاف والكاف .... وفصل: الياء والجيم والشين. ...... وفصل: الضاد واللام والنون والراء. ...... وفصل: الطاء والدال والتاء ...... وفصل: الصاد والسين والزاي ...... وفصل: الظاء والذال والثاء .... وفصل: الفاء والباء والميم والواو. .... وفصل: وهاك الجزئية مطوية بيمينك .... وفصل: وهاك المثال للهاء تجعله ...... وفصل: وهاك المثال للعين تجعله ...... وفصل: سبق أن قلت في السابق ...... وفصل: ويرى بعض: .... وفصل: قال قائل ...... وفصل: وقول سيبويه .... وفصل: وهناك ترابط بين الضاد واللام .... وفصل: وقد أدى اجتماع خروجهما .... وفصل: تمييز الظاء من الضاد.

فصل: ثم كتاب الصفات الذاتية: جعلت له: مائة وخمسة عشر فصلا ما على الترتيب:-

فصل: وإختلفوا في عدد الصفات وفي تحديدها في بعض العدد ...... وفصل: وممن ذهب إلى أربع وثلاثين ...... وفصل: واختلفوا في التحديد في مذهب ثماني عشرة صفة ...... وفصل:

الصفات: سبع عشرة صفة على الجمهور ..... وفصل: الجهر ...... وفصل: الهمس ...... وفصل: الشديد ..... وفصل: الرخو ..... وفصل: البيني ..... وفصل: العلو ..... وفصل: السفل .... وفصل: الطبق ...... وفصل: الفتح ...... وفصل: الذلق .... وفصل: الصفير ..... وفصل: القلقل ..... وفصل: اللين ..... وفصل: الإنحراف ...... وفصل: الكرّ ..... وفصل: الفش ..... وفصل: الطول ...... وفصل: واعلم: ان الحروف ...... وفصل: اما انقسامها الى الهمس والجهر .... وفصل: ولقد اشتهر في الكتب المتأخرة .... وفصل: وحروف القلقلة ويقال اللقلقة ...... وفصل: وكيفية حدوث القلقلة ...... وفصل: واختلفوا في القلقلة أن في أي حال من حالي الحرف سكونا وتحريكا تلزمه ...... وفصل: وإختلفوا في القلقلة محلها .... وفصل: وإختلفوا في المراتب .... وفصل: فصوت القلقلة ضعفه وقوته على مراتب مقلقله ...... وفصل: واختلفوا في كيفية القلقلة, بالنسبة إلى الساكن المقلقل من الحروف ...... وفصل: وقول بأن القلقلة: لا تمال إلى حركة ما فوق المقلقل أو تحته ...... وفصل: قال أبو شادي ملاحظا ..... وفصل: ومن المشربة .... وفصل: قال واحد ..... وفصل: وقال غير واحد من التأخرين في الصفتين ..... وفصل: قال مكي: .... وفصل: اختلفوا في الغنة هل هي صفة ذاتية فتلازم حرفيها في أي حال من الأحوال يحاولانه, سكونا وتحريكا, ولا تنفك عنهما ألبتة!, أو عارضية فتلازمهما في حال دون حال؟!, ... وفصل: مذهب من اعتبرها ذاتية ...... وفصل: ولا تنس أن الجميع على قدر الحروف حروفه ..... وفصل: وكون الحروف على مراتب ...... وفصل: وقد حاول واحد يدافع عن المرعشي ...... وفصل: واما حروف طرف اللسان ...... وفصل: وإختلفوا في البينية ..... وفصل: وإختلفوا في حروف اللين ..... وفصل: وإختلفوا في الإنحراف حروفه ..... وفصل: فمبدأ أصوات جميع الحروف عند الجهر بالقراءة جهري ..... وفصل: وإختلفوا في ترتيب الصفات الذاتية على مراتب القوة ...... وفصل: لا تأصل بين اللازمة في الحروف: ..... وفصل: ولا يعتبر المعتبر بأن الهمس ...... وفصل: واعلم: أن جري النفس ...... وفصل: وقلنا كلها مستصطلحة من الطبع ...... وفصل: ثم إن الإطباق أبلغ من الإستعلاء وأخص منه .... وفصل: واللين: اخراج الحرف بعدم كلفة على اللسان ...... وفصل: وتوضيح هذا الفرق ...... وفصل: وقلنا آنفا ...... وفصل:

واعلم: أن اضعف حروف الصفة القوية: احق بالإعتناء بها من غيره .... وفصل: ولكل صفة من صفات الميزان ...... وفصل: و(الأصل في الحروف الإهمال والعجم يحل ...... وفصل: الفرق بين المشتركة .... وفصل: الميزان .... وفصل: قاعدة الميزان ..... وفصل: ثم لتعلم أن الحرف يزيد او ينقص قوة او ضعفا حسب حركته وحسب ما جانس الحركة. ...... وفصل: ما برج الصفات من الحروف وكوكب ...... وفصل: ما طلع مرة واحدة ...... وفصل: الصفات وما كوكبت ...... وفصل: ما كوكبته الألف ...... وفصل: ما فصل بالحاجز ...... وفصل والميزان ..... وفصل: ثم إن الصفات ...... وفصل: ما إتفق وما إختلف ...... وفصل: ما اتفقا مرة إلى ما في المعنى ..... وفصل: ما كان وما سيكون ...... وفصل: المعجم والمهمل ...... وفصل: ثم الحروف ..... وفصل: وإعلمواْ: أن الله تبارك وتعالى لما خلق القلم ...... وفصل: وهذه الـ4 تأتي كيف ..... وفصل: ثم الحروف كلها يتركب اسمها من ثلاثة أحرف, سوى الهمز .... وفصل: إعلموا: أنا أنشأنا الميزان على ترتيب الحروف مخارجها .... وفصل: ولما كانت مادة الحرف الصوت الذي هو الهواء الخارج من داخل الرئة متصعدا إلى الفم .... وفصل: ثم الصفات جعلناها سبع عشرة صفة .... وفصل: ثم إن هذه العشر كلها قوية ...... وفصل: ثم الجهر بالنفس ..... وفصل: فالنفس أقوى من الصوت ...... وفصل: وقد سبق في التعرض لذكر الصفات مراتبها غير واحد من الناس ...... وفصل: وقال مكي ...... وفصل: فجعل الصفات في الميزان... .... وفصل: وحدّ الميزان القوية ...... وفصل: وهذه الصفات: هي صفات الميزان الصحيح, ... وفصل: ما لم يجئ في الميزان من الصفات ...... وفصل: ثم ولو جعلناه ثلاث وعشرين صفة ...... وفصل: ولو جعلنا التفشي بما اختلف فيه ..... وفصل: ولو قلنا لك ...... وفصل: ولو قلنا في النظر المخرج الترتيب ...... وفصل: ولو قلنا أيضا: في النظر المخرج الترتيب ...... وفصل: التساكين ..... وفصل: وقد أحسن بعضهم في الميزان ..... وفصل: وقولنا في الحروف ميزانها على الترتيب ...... وفصل: قال في العميد ...... وفصل: وقال الشيخ ..... وفصل: وقال السمنودي في الآلي ..... وفصل: وقال في الميزان ..... وفصل: وقال البدوي ..... وفصل: وقال في الغاية ..... وفصل: وقالت سعاد ..... وفصل: وقال في الواضح ...... وفصل: وقال في العناية: ...... وفصل: وقال المرصفي ......

وفصل: فقد حد العميد ..... وفصل: إذا اردت القراءة اولا ..... وفصل: ثم إذا تتبعت آي القرآن .... وفصل: وإذا أردت القراءة ثانيا .... وفصل: وإذا اردت القراءة ثالثا .... وفصل: ثم إن الحروف الشديدة آنية ...... وفصل: وإذا أردت القراءة رابعا.

فصل: ثم كتاب التفخيم: جعلت له: أربعة وسبعين فصلا ما على الترتيب:-

فصل: واختلفوا في التفخيم حروفه ...... وفصل: واختلفوا في الإستعلاء مراتب حروفه ..... وفصل: واختلفوْا في الإستعلاء حروفه, تحديد مرتبتها العامة ...... وفصل: وذهب آخر إلى مذهبٍ, حسنٌ المجيءُ به ...... وفصل: واختلفوْا في الألف ...... وفصل: في الغنة مسألتها ترقيقا, وتفخيما, وتجريدا ..... وفصل: ثم إذا كانت الغنة صفةً من صفات النون والميم ..... وفصل: أدلة المانعين للتفخيم ..... وفصل: أدلة المجردين في الغنة عن الصفتين ...... وفصل: أدلة الآخذين بالتفخيم ...... وفصل: الراء .... وفصل: أما المفتوحة ..... وفصل: فأقسام المفتوحة ..... وفصل: واستثنى من ذلك أصلين ..... وفصل: فالأصل المطرد ...... وفصل: وذهب الجمهور إلى التفصيل ...... وفصل: وقول أبي شامة ...... وفصل: ثم اختلف هؤلاء الذين ذهبوا إلى التفصيل ...... وفصل: وأما الألفاظ المخصوصة ...... وفصل: وبقي من المفتوحة .... وفصل: وبقي من المفتوحة أيضاً .... وفصل: وأما الراء المضمومة ...... وفصل: وأقسام المضمومة ثلاثة ...... وفصل: واختلف هؤلاء الذين ...... وفصل: وأما الراء المكسورة ...... وفصل: وأما الراء الساكنة ...... وفصل: وأما الراء الساكنة المتوسطة ...... وفصل: فأما {قرية} حيث وقعت و{مريم}, ... وفصل: وأما {المرء} ...... وفصل: واختلفوا في {فرق}, ... وفصل: قلت: القياس في {فرق} التفخيم .... وفصل: فقول الإمام: السابقُ ...... وفصل: وأما {مرفقاً}: ..... وفصل: وأما الراء الساكنة المتطرفة ...... وفصل: واما ما يتعلق بحكمها في الوقف ..... وفصل: وإذا تقرر هذا فاعلم ...... وفصل: فالحاصل من هذا ...... وفصل: واعلم: ان الساكن الحاجز بين الكسر والراء الموقوف عليها بالسكون ...... وفصل: والوقف بالسكون على {أن اسر}: ..... وفصل: وإذا وقفت بالسكون على {بشرر}, ... وفصل: واختلف القراء في أصل الراء

...... وفصل: وقد أشار في التبصرة إلى ذلك ..... وفصل: اللام ...... وفصل: واعلم أن تغليظ اللام على قسمين .... وفصل: وإذا وقعت اللام من اسم الله تعالى بعد الراء الممالة ..... وفصل: وإذا رققت الراء لورش من طريق الأزرق ...... وفصل: ولولا أن بعض أهل الأداء بلغ عنه ..... وفصل: وإن قيل: لم كان التفخيم في الوقف على اللام المغلظة الساكنة وقفاً أرجح .... وفصل: ولو قيل: لم كانت الكسرة العارضة والمفصولة وجوب ترقيق من لام اسم الله, ولا توجب ترقيق الراء؟ .... وفصل: واما المختلف فيه .... وفصل: ومنهم من رققها بعد الظاء ...... وفصل: وفصل آخرون في ذلك بين رؤوس الآى وغيرها ..... وفصل: واختلفوا فيما إذا حال بين الحرف وبين اللام فيه ألف ..... وفصل: واختلفوا أيضاً في اللام المتطرفة إذا وقف عليها ...... وفصل: واختلفوا أيضاً في تغليظ اللام من {صلصال}, ... وفصل: وقد شذ بعض المغاربة والمصريين ...... وفصل: واعلم أن الواو والياء المديتين لا يفخمان بحالٍ ...... وفصل: وهنا يقول المرعشي ...... وفصل: وقول المرعشي رحمه الله أيضا ...... وفصل: ثم كيفية التفخيم وكيفية الترقيق .... وفصل: وقد عبر قوم عن الترقيق في الراء بالإمالة بين اللفظين ...... وفصل: وقد جرى عادة بعض أئمة أهل الأداء: .... وفصل: واعلم: أن الفتح والإمالة فيما اختلفت القراءة فيه لغتان مشهورتان مستعملتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل بهم القرآن بلغتهم ..... وفصل: والإختلاف في أي هذه الأوجه الثلاثة, أوجه من طريق النظر وأولى من جهة القياس, ... وفصل: فالإمالة لا شك من الأحرف السبعة ومن لحون العرب وأصواتها ..... وفصل: قال الفراء ويقال إنها كانت لغة الفصحاء من أهل اليمن يشيرون الى الرفع الصلوة والزكوة, ... وفصل: الحرف يزيد أو ينقص قوة أو ضعفا .... وفصل: المضيف اللام بالمستعلي حسب النفس ..... وفصل: والمنفرد الراء ..... وفصل: إنكراط سلك المفخم المجتمع الجميع, المضيف اللام بالمستعلي حسب الحركات وما في المعنى في جميع الحلول والملحق بالراء والتي كانت على حسب واحد وكانت منفردة الإنكراط ..... وفصل: إنكراط سلك المرقق المنعزل عنه الراء حسب النفس ...... وفصل: المنفرد الراء ...... وفصل: المرقق المجتمع الجميع والذي هو المنكرط بالراء إنكراط سلك المرقق المجتمع الجميع

حسب الحركاتس وما في المعنى في جميع الحلول والذي هو المنكرط بالراء حسب النفس في الحسب ...... وفصل: إنكراط السلك المفخم والمرقق المجتمع الجواميع

فصل: ثم كتاب تجويد الحروف: جعلت له: تسعة وثمانين فصلا ما على الترتيب:-

فصل في التفقد ..... وفصل: وعلى فرض السكون حركة: ...... وفصل: ما يدغم في مثله ومجانسه ومقاربه ...... وفصل: الإدغام الكبير متماثله ..... وفصل: إظهار الميم الساكن ..... وفصل: 3ما لا يدغم إلا في مجانسه أو مقاربه ...... وفصل: ما يصير إليه من حيث التلخيص ..... وفصل: ما كان عليه من حيث التحقيق المجانس منه ..... وفصل: ما كان عليه من حيث التحقيق المقارب منه مخرجا ..... وفصل: ما كان عليه من حيث التحقيق المقارب منه صفة ...... وفصل: ما يدغم في الجنس ..... وفصل: ما في القرب مخرجا ...... وفصل: ما في القرب صفة 1 ..... وفصل: ما في القرب صفة 2 ..... وفصل: ما كان عليه من حيث التلخيص ...... وفصل: ما يصير إليه من حيث التلخيص 1 ..... وفصل: ما يصير إليه من حيث التلخيص 2 ..... وفصل: ما يصير إليه من حيث التلخيص 3 ...... وفصل: ما لا يدغم إلا في مثله فهو في ذلك متماثل صغيرا كان أو كبيرا ...... وفصل: ثم لتعلم أن الحروف هذه: بعضها يشائب بعضا في الطبيعة التحرفية ...... وفصل: الهمز ...... وفصل: والذي ينبغي للقارئ ...... وفصل: فإن كانت الهمزة المفتوحة ...... وفصل: قال الداني ...... وفصل: والهمز .... وفصل: الهاء ..... وفصل: والهاء ...... وفصل: العين ...... وفصل: والعين ...... وفصل: الحاء ...... وفصل: والحاء ...... وفصل: الغين فصل: والغين ...... وفصل: الخاء .... وفصل: والخاء ...... وفصل: القاف ...... وفصل: والقاف ...... وفصل: الكاف ...... وفصل: والكاف ...... وفصل: الجيم ...... وفصل: قال مكي ...... وفصل: والجيم .... وفصل: الشين ...... وفصل: والشين ...... وفصل: الياء ...... وفصل: والياء .... وفصل: الضاد ...... وفصل: قال مكي ...... وفصل: والضاد ..... وفصل: اللام ...... وفصل: وتدغم وجوبا في مثلها ...... وفصل: قال مكي ...... وفصل: واللام ...... وفصل: النون ..... وفصل: والنون .... وفصل:

الراء ..... وفصل: قال مكي ...... وفصل: والراء ...... وفصل: الطاء ...... وفصل: والطاء .... وفصل: الدال ...... وفصل: والدال .... وفصل: التاء ...... وفصل: قال مكي ..... وفصل: والتاء ...... وفصل: الصاد ...... وفصل: والصاد ...... وفصل: السين ...... وفصل: قال مكي ...... وفصل: والسين ...... وفصل: الزاي أو الزاء ...... وفصل: والزاء .... وفصل: الظاء ...... وفصل: والظاء ..... وفصل: الذال ...... وفصل: والذال ..... وفصل: الثاء .... وفصل: والثاء ..... وفصل: الفاء ..... وفصل: الواو ..... وفصل: والواو .... وفصل: الباء ..... وفصل: والباء ..... وفصل: الميم ..... وفصل: قال مكي ...... وفصل: والميم ..... وفصل: الألف ...... وفصل: والألف ...... وفصل: وقالوا إن القرآن الكريم.

فصل: ثم كتاب الإدغام: جعلت له: ثلاثة وثلاثين فصلا ما على الترتيب:-

فصل: واختلفوا في المراد من التقارب في المخرج ...... وفصل: قال الشيخ في أحكامه ..... وفصل: ثم اعلم ان الحرفين ...... وفصل: واختلفوا في وجه تسمية الإدغام الكبير, ادغاما كبيرا ..... وفصل: والإدغام الكبير ...... وفصل: والمدغم من المتجانسين والمتقاربين .... وفصل: وأما ما كان من كلمتين ...... وفصل: والإدغام الصغير ..... وفصل: النون الساكنة والتنوين ..... وفصل: فالنون الساكنة ...... وفصل: وروى الإخفاء فيها أبو العز في إرشاده ..... وفصل: واختلفوا في الغنة عند حروف الحلق ...... وفصل: وللنون الساكنة حالان تحرك فيها للتخلص من التقاء الساكنين ..... وفصل: والإدغام في يرملون ...... وفصل: وللملا علي القاري رأي آخر في المسألة .... وفصل: والإدغام الناقص إدغام .... وفصل: واعلم: ان النون الساكنة مع حروف الإدغـام .... وفصل: والثالث: أنهما يدغمان بلا غنة في اللام والراء .... وفصل: وأطلق من ذهب إلى الغنة في اللام وعمم كل موضع ...... وفصل: وإذا قرئ بإظهار الغنة من النون الساكنة والتنوين في اللام والراء للسوسي وغيره عن أبي عمرو .... وفصل: والإقلاب ...... وفصل: والإخفاء ...... وفصل: وكما قديما علمت ..... وفصل: واختلفوا في الغنة مراتبها تحديدا وعددا ...... وفصل: وأداء الغنة من الخيشوم عند الحرف المخفى عنده ..... وفصل: الميم الساكنة

..... وفصل: واختلفوا في الإخفاء كيفيته ..... وفصل: أدلة الفارجين: ..... وفصل: أدلة المطبقين: .... وفصل: فأدلة الفارجين سبعة دلائل ...... وفصل: والإدغام بغنة عند الميم مثلها وجوبا .... وفصل: ولام ال المعرفة ...... وفصل الأصلية حيث هي في الإدغام.

فصل: ثم كتاب المد: جعلت له: مائة وثمانية عشر فصلا ما على الترتيب:-

فصل: قال النابلسي محمد راتب الدكتور ..... وفصل: اختلف العلماء أن: أي حرف أمكن حروف المد ...... وفصل: فالمتصل ...... وفصل: واختلفوا في وجه المد في المتصل: على عدة مذاهب ..... وفصل: وأما الساكن ...... وفصل: وقد أجمع الأئمة على مد نوعي المتصل وذي الساكن اللازم ...... فصل: فأما المتصل فاتفق أئمة أهل الأداء من أهل العراق إلا القليل منهم, وكثير من المغاربة على مده قدراً واحداً مشبعاً, من غير إفحاش ولا خروج عن منهاج العربية, ... وفصل: قال الإمام: ...... وفصل: وذهب الآخرون مع من قدمنا ذكره آنفاً ..... وفصل: وإذا ذكره في جامعه ...... وفصل: وأما المد للساكن اللازم في قسميه ..... وفصل: اختلفت آراء أهل الأداء من الأئمة, في تعيين هذا القدر المجمع عليه ..... وفصل: اختلفوا أيضاً في تفاضل ذلك على بعض ..... وفصل: ومجموع أسماء الحروف في أوائل السور ...... وفصل: ويتلخص من ذلك ..... وفصل: وأما المنفصل ...... وفصل: فأما ابن مجاهد والطرسوسي وأبو الطاهر بن خلف, وكثير من العراقيين كأبي طاهر بن سوار وأبي الحسن بن فارس وابن خيرون وغيرهم ...... وفصل: وذكر أبو القاسم بن الفحام الصقلي ..... وفصل: وذكر أبو عمرو الداني في تيسيره ..... وفصل: وذكرها الحافظ أبو عمرو الداني في جامع البيان ..... وفصل: وزاد أبو الأهوازي ..... وفصل: وليس البتر ما انفرد به الأهوازي ...... وفصل: ومما يدل على انهم أرادوا حذف الزيادة كما قال الداني ..... وفصل: وأذكر لكم كلا من هذه المراتب على التعيين ..... وفصل: المرتبة الثانية ..... وفصل: المرتبة الثالثة ..... وفصل: المرتبة الرابعة ...... وفصل: المرتبة الخامسة ...... وفصل: وينبغي أن تكون هذه المرتبة ...... وفصل: المرتبة السادسة ...... وفصل: وقد خالف هذا القول في التيسير ومفرداته ...... وفصل: المرتبة السابعة ...... وفصل: واعلم: أن هذا الاختلاف في تقدير المراتب بالألفات

..... وفصل: وأذكر من نصوص الأئمة ما حضر ...... وفصل: وقال الداني في التيسير ..... وفصل: وقال أبو محمد مكي في التبصرة ...... وفصل: وقال أبو العباس المهدوي في الهداية ..... وفصل: وقال أبو عبد الله بن شريح في الكافي ...... وفصل: وقال أبو علي الأهوازي في الوجيز ...... وفصل: وقال أبو القاسم بن الفحام في التجريد ..... وفصل: وقال أبو معشر الطبري في التلخيص ..... وفصل: وقال أبو جعفر بن الباذش في الإقناع ...... وفصل: وقال ابن شيطا ..... وفصل: وقال الحافظ أبو العلاء في الغاية ..... وفصل: وقال سبط الخياط في المبهج ...... وفصل: وقال أبو العز القلانسي في إرشاده ..... وفصل: وقال أبو طاهر ابن سوار البغدادي في المستنير ..... وفصل: وقال أبو الحسن علي بن فارس في الجامع ...... وفصل: وقال أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران في الغاية ..... وفصل: وقال أبو الطاهر إسماعيل بن خلف في العنوان ..... وفصل: وهذه المراتب ...... وفصل: وقد انفرد أبو القاسم بن الفحام في التجريد ..... فصل: ووجه المد لمنفصل ...... وفصل: المد مراتبه تقدر بالألفات ..... وفصل: وذهب قوم من المتأخرين, إلى تقدير الحركة بقبض الأصابع أو بسطها, تقريبا للطالب وحده وتسهيلا, لا غير ...... وفصل: وأما المد للساكن العارض ...... وفصل: قال الداني ...... وفصل: وهذا الخلاف لا يجري ...... وفصل: فالكلمة الموقوف عليها ..... وفصل: وإن كان همزا, فله حالتان .... وفصل: وإذا وقف للأزرق ...... وفصل: وبعضهم فرق بين عروض سكون الوقف, وبين عروض سكون الإدغام الكبير لأبي عمرو ...... وفصل: أما أبو عمر ...... وفصل: وأما من يرى الإشارة في الإدغام .... وفصل: فإن قيل لم ثبت حرف المد من الصلة وغيرها مع لقائه الساكن المدغم في تاآت البزي وغيرها ..... وفصل: الأوجه الثلاثة للعارض للسكون على التخير ...... وفصل: وأما ما وقع فيه حرف المد بعد الهمز ..... وفصل: ثم إنهم اختلفوا في قدر هذه الزيادة ..... وفصل: قال أبو شامة ...... وفصل: وقد اتفق أصحاب المدني في هذا الباب ...... وفصل: وأما الأصلان المطردان ...... وفصل: فلو كان الساكن قبل الهمز حرف مد أو حرف لين ..... وفصل: ثم اختلف رواة المد عن ورش في ثلاث كلم وأصل مطرد ..... وفصل: وأما صاحب التجريد ..... وفصل: فإن قيل: لو كان كذلك لذكره مع المستثنيات ...... وفصل: قال مكي في الكشف ...... وفصل: وأما الأصل

المطرد الذي فيه الخلاف ...... وفصل: وأما نحو {رأى القمر, ورأى الشمس, وتراء الجمعان} في الوقف ...... وفصل: ولو قائل هلا مد القراء البدل أكثر من حركتين لأن الهمزة قد أتت قبل حرف المد كما أنها تأتي بعد حرف المد فتحتاج لمد أكثر بسبب الهمز ..... وفصل: وأما السبب المعنوي ...... وفصل: وقد ورد مد المبالغة لنفي في (لا) التي للتبرئة ..... وفصل: وقد انفرد أبو عبد الله ابن شريح في الكافي ..... وفصل: أما الهمز ...... وفصل: واختلفوا في تمكين واو {سوآت}, ... وفصل: وذهب آخرون إلى زيادة المد في {شيء} فقط ,كيف أتى, مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً, وقصر سائر الباب ..... وفصل: واختلف أيضاً بعض الأئمة من المصريين والمغاربة في مد {شيء} كيف أتى عن حمزة ...... وفصل: وأما السكون ..... وفصل: واللازم المشدد في حرفين ..... وفصل: وأما الساكن العارض غير المشدد ..... وفصل: والعارض المشدد ..... وفصل: اختلف القوم في المد العارض للسكون بعد حرف اللين ..... وفصل: قواعد الباب ..... وفصل: واختلفوا في مراتب المدود قوّة وضعفا ..... وفصل: فإذا اجتمع في حال القراءة مدان متصلان أو منفصلان أو عارضان أو لازمان أو مشددان أو مخففان او اكثر: ..... وفصل: ولا يجوز مد نحو {خلوا إلى، وابني آدم} ...... وفصل: وأما قول السخاوي ..... وفصل: واختلف في نحو {أأنتم, وأينا, وأأنزل}, ... وفصل: وذهب الجمهور إلى عدم الاعتداد بهذه الألف ..... وفصل: ويجوز المد وعدمه لعروض السبب ...... وفصل: ويجوز المد وعدمه إذا غير سبب المد عن صفته التي من أجلها كان المد ...... وفصل: ولا يجوز بهذه القاعدة إلا المد على استصحاب الحكم, أو القصر على الاعتداد بالعارض ...... وفصل: ولا يمتنع بعموم القاعدة المذكورة إجراء المد والقصر في حرف المد بعد الهمز المغير, في مذهب ورش من طريق الأزرق ...... وفصل: وآلآن: في موضعي يونس ...... وفصل: وإذا قرئ بالتوسط ...... وفصل: وإذا قرئ {الم} بالوصل ..... وفصل: والوصل يكون بتحرك الساكن الميم بالفتح ...... وفصل: قال في الميزان ..... وفصل: وإذا قرئ لورش بإبدال الهمزة الثانية ...... وفصل: ثم وإذا قرئ نحو قوله ...... وفصل: فالمد: اسم جنس تحته انواع ..... وفصل: الأول: مد الأصل ..... وفصل: العاشر: مد العدل ...... وفصل: الثامن عشر: مد اللين ..... وفصل: واعلم: أن هاء الكـــناية في عرف القراء ...... وفصل: الحادي والعشرون: المد

الطبيعي ...... وفصل: ولا يرى بعض من القوم في التقسيمات فائدة كبيرة .... وفصل: وليحذر من عدم توفية حروف المد حقها ...... وفصل: واستحسن قائل في تحريكه الأذهان.

فصل: ثم كتاب الوقف: جعلت له: مائة وتسعة وخمسين فصلا ما على الترتيب:-

فصل: والناس في الوقف مختلفون: ...... وفصل: واعلم: أنه يجب على القارئ ..... وفصل: فالإختياري ..... وفصل: ويجوز أن يضاف له سادسا ..... وفصل: فالتام على كلمة .... وفصل: ومعنى التام ..... وفصل: وقد يكون الـوقف تـاما على تـفسير واعراب وقد يكـون غير تام على آخر ...... وفصل: وقد يتفاضل التام في التمام ..... وفصل: فلو قال القائل: قال الداني ..... وفصل: والأصل في الوقف التام ..... وفصل: ومعنى الكافي ..... وفصل: وقد يكون الوقف كافيا على تفسير أو إعراب ويكون غير كاف على آخر ..... وفصل: والأصل في الوقف الكافي ..... وفصل: ومعنى الحسن ..... وفصل: ثم إنهم بخلف في الوقف على رءوس الآي ..... وفصل: ولو قال الحافظ الداني ..... وفصل: ثم إعلم انه قد يكون الوقف حسنا على تقدير وكافيا على آخر وتاما على غيرهما ...... وفصل: ومعنى القبيح ..... وفصل: والأصل في الوقف القبيح .... وفصل: واختلفوا في الوقف القبيح ..... وفصل: وقول بعض الآخرين ..... وفصل: وليس في القرآن من وقف واجب ولا حرام ..... وفصل: ولتعلم أن لأئمة القراء أصولا في الوقف والإبتداء ..... وفصل: ولا يجوز قطع الآية حتى تتم ..... وفصل: واعلم أنه من واجب أن تقرأ الآيات متصلة بعضها ببعض بترتيبها كما أنزل ولا يترك منها شيء يستأنف ما بعده, ... وفصل: الوقف على (كلا) وأخواتها ..... وفصل: ثم إنهم اختلفواْ في الوقف عليها ...... وفصل: قال سيبويهُ ..... وفصل: بلى ..... وفصل: الفرق بين بلى ونعم ...... وفصل: واعلم: أن جملة ما في القرآن من لفظ بلى ...... وفصل: قال مكي ..... وفصل: وقال بعضهم ..... وفصل: لا ...... وفصل: ثم ...... وفصل: أم ..... وفصل: وفي كونها عاطفة أم غير عاطفة خلاف ..... وفصل: بل ..... وفصل: حتى ..... وفصل: الذم والمعاتبة في التعسف والمراقبة ..... وفصل: والمراقبة أو المعانقة ..... وفصل: الإبتداء ...... وفصل: الألفات في أوائل الأفعال والأسماء فصل: ألف الوصل

...... وفصل: ألف القطع ...... وفصل: ألف المخبر عن نفسه ...... وفصل: ألف الإستفهام ..... وفصل: ألف ما لم يسم فاعله ..... وفصل: والألفات التي تكون في أوائل الأسماء .... وفصل: ألف الأصل ..... وفصل: ألف القطع ...... وفصل: والسكت ..... وفصل: وأن التنفس على الساكن ..... وفصل: الاختباري ...... وفصل: فالإبدال ..... وفصل: والذي قرئ بالإفراد وبالجمع ..... وفصل: وقد أجمعت المصاحف ..... وفصل: وأما الكلمات المخصوصة .... وفصل: والمتفق عليه من الإبدال نوعان ..... وفصل: وأما الإثبات ..... وفصل: والرابع: المشدد المبنى .... وفصل: الخامس: النون المفتوحة .... وفصل: والكلمات المخصوصة ..... وفصل: والنوع الثاني ..... وفصل: وانفرد الهذلي في الكامل ..... وفصل: والذي حذف لغير تنوين ..... وفصل: وأما {آتان الله} في النمل، و{فبشر عباد الذين} في الزمر .... وفصل: ونص على {يؤت الحكمة} ...... وفصل: وزاد ابن غلبون وابن شريح وابن بليمة ..... وفصل: قال الكسائي ..... وفصل: واختلف فيه أيضاً ..... وفصل: وانفرد أبو العلاء الهمداني ..... وفصل: وأما ما حذف من الواوات رسماً للساكن ..... وفصل: وأما نسوا الله فنسيهم}: ..... وفصل: وأما ما حذف من الألفات لساكن ..... وفصل: والثاني من الإثبات ..... وفصل: وأما كتابيه فيهما, وحسابيه}: ..... وفصل: والمتفق عليه لفظ (أنا) ..... وفصل: ومن المتفق عليه ..... وفصل: وأما ثمود}: ..... وفصل: وأما الحذف ...... وفصل: ومن المتفق عليه: ...... وفصل: والقسم الثاني ...... وفصل: وأما وصل المقطوع رسماً ..... وفصل: فأما {أياما}: ..... وفصل: قال ابن الأنباري ...... وفصل: وأما {مال}: ..... وفصل: وانفرد منهم أبو الحسن بن فارس ..... وفصل: أما الكسائي ..... وفصل: وأما آل ياسين}: ...... وفصل: والمتفق عليه من هذا الفصل ..... وفصل: والذي يحتاج إلى التنبيه عليه ..... وفصل: فأما {أن لا}: ..... وفصل: و{إن ما}: ..... وفصل: و{أن ما}: ..... وفصل: و{إن ما}: ..... وفصل: و{أن لم}: ...... وفصل: و{أن لن}: ..... وفصل: و{عن ما}: ...... وفصل: و{من ما}: ..... وفصل: و{أم من}: ..... وفصل: و{عن من}: ..... وفصل: و{كل ما}: ...... وفصل: و{بئس ما}: ..... وفصل: و{في ما}: ..... وفصل: و{كي لا}: ..... وفصل: و{يوم هم}: ...... وفصل: وأما {ولات

حين}: ..... وفصل: وأما قطع الموصول ...... وفصل: قال الداني ...... وفصل: والمتفق عليه من هذا الفصل ...... وفصل: الكلمات المطردة ...... وفصل: أما {أل}: ...... وفصل: وأما {يا}: ..... وفصل: وأما {ها}: ...... وفصل: وأما {ما}: الاستفهامية .... وفصل: وأما {أم مع ما}: ..... وفصل: وأما {كالوهم، ووزنوهم}: ...... وفصل: والكلمات التي هي غير مطردة ..... وفصل: فأما {ألا}, ... وفصل: و{أنما}: ...... وفصل: و{إن لم}: ..... وفصل: و{عمن}: ..... وفصل: و{كيلا}: ..... وفصل: قال الداني: ...... وفصل: وهذا من الداني حكاية اتفاق ..... وفصل: وليس معنى قول صاحب المبهج وغيره ..... وفصل: وقد تكون الكلمتان منفصلتين على قراءة, متصلتين على قراءة أخرى ..... وفصل: وإذا اختلفت المصاحف في رسم حرف ...... وفصل: وقول أئمة القراءة إن الوقف على اتباع الرسم يكون باعتبار الأواخر من حذف وإثبات وغيره, ... وفصل: وكل ما كتب موصولاً من كلمتين ..... وفصل: ولا بأس بالتلبيه على ما كتب موصولاً ..... وفصل: وقد يقع في الرسم ما يحتمل أن يكون كلمة واحدة وأن يكون كلمتين, ويختلف فيه أهل العربية .... وفصل: ياآت الزوائد ..... وفصل: ثم إن هذا القسم ينقسم أيضاً قسمين ..... وفصل: فأما نافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وأبو جعفر ..... وفصل: فأما اختلافهم في ذلك ..... وفصل: واتفق نافع وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب ..... وفصل: واتفق نَص المبهج والكفاية ..... وفصل: وأما {يتقى}: ..... وفصل: أما {آتان الله}: ..... وفصل: وأما {إن يردن}: ..... وفصل: وأما {فبشر عباد الذين}: ..... وفصل: واختلف في الوقف عن هؤلاء الذين أثبتوا الياء وصلا ..... وفصل: أما {دعاء}: ..... وفصل: وأما {التلاق، والتناد}: ..... وفصل: وأما {أكرمن وأهانن}: ..... وفصل: وأما {بالواد}: ..... وفصل: وأما {المتعال}: ..... وفصل: وأما {عيد}: ..... وفصل: وأجمعت المصاحف على إثبات الياء رسماً ..... وفصل: أنواع الوقف على أواخر الكلم ..... وفصل: فالسكون ..... وفصل: وأما قول الجوهري في الصحاح ..... وفصل: وقد ورد النص في الوقف إشارتي الروم والإشمام عن أبي عمرو وحمزة والكسائي وخلف بإجماع أهل النقل ..... وفصل: وأما هاء الضمير ..... وفصل: قال سيبويه

في الكتاب ..... وفصل: وقولهم لا يجوز الروم والإشمام في الوقف على هاء التأنيث ...... وفصل: فهذا ما أراد الله, وجملة الفصول: ألف ومائة واثنان وأربعون فصلا.

فصل: وترتيب ما في الموضوعات قد أسبقنا ما في المبادئ ما سبق, عشرة كانت أو أقل, أو أكثر من ذلك, فلا داعي لإعادتها.

وأما ما في المخارج: فالأحسن الحروف الأصلية ثم الفرعية ثم الحركات الأصلية ثم الفرعية ثم الأسنان, ثم الألقاب.

وفي مخارج الحروف الأصلية: ذكر عددها, وتحديدها, وترتيبها على مرتبة, فـ (كل مقدار له نهايتان أيتهما فرضت أوله كانت الأخرى مقابلتها).

والحروف الأصلية نفسها: ذكر عددها وتحديدها.

والحروف الفرعية: ذكر الفصيح ثم غير الفصيح, وفي الفصيح: ما ورد في القرآن ثم ما لم يرد.

وأما ما في الصفات: فاللازمة ثم العارضة, وكلها الأصلية ثم الفرعية, وكلها أيضا: المضدودة ثم غير المضدودة, وكلها أيضا آخر: القوية ثم الضعيفة, وكلها ذكر عددها ثم تحديدها.

وأما في الحروف تجويدها: فعلى ترتيب المخارج.

وأما ما في الإدغام: فالمتماثلان ثم المتقاربان ثم المتجانسان ثم المتباعدان إن رأى ذلك المؤلف, وفي الكل الكبير منه ثم الصغير, ثم أحكام النون الساكنة والتنوين, ثم أحكام الميم الساكنة.

وفي النون الساكنة والتنوين, والميم الساكنة: ذكر الإظهار ثم الإدغام ثم الإقلاب ثم الإخفاء.

والإدغام الناقص ثم الكامل المحض.

وذكر اللامات السواكن: قد يجيء في تجويد الحروف ما في تجويد حرف اللام, وقد يجيء في الإدغام موضوعه, وهو في آخره: ما اللام للتعريف, ثم لام الفعل ثم الإسم ثم لام الحرف.

واللام للفعل: فالماضي ثم المضارع ثم الأمر. وكلها: المتوسطة ثم المتطرفة, ولام الأمر التي في المضارع في معنى المتوسطة فيه لغير الأمر.

وأما ما في المد والقصر: فالسبب اللفظي ثم المعنوي: واللفظي نفسه المتصل, ثم المنفصل, ثم اللازم ثم العارض للسكون.

واللازم: الكلمي ثم الحرفي: وكلهما المثقل ثم المخفف.

والعارض للسكون: المدغم, ثم غير المدغم.

وأما ما في الوقف والإبتداء: فالإختياري ما فيه التام ثم الكافي ثم الحسن ثم القبيح, ثم بلى ونعم وكلا, ثم المراقبة والتعسف, ثم الإبتداء وفي معناه البداءة بهمزة الوصل, ثم المقطوع والموصول, ثم الوقف على الثابت والمحذوف من حروف المد, ثم الوقف على هاء التأنيث التي تكتب تاء مجرورة والتي تكتب هاء مربوطة, ثم الوقف على أواخر الكلم وما يجوز فيه الروم والإشمام أو الروم فقط وما لا يجوز.

وما في معنى ففي المعنى, وقد يقدم مأخر, ويأخر مقدم, وذلك اعتبار, فهذا الترتيب: ترتيب صناعي, لا شرعي, والملحوظة أحق بالتقدم على الإحتراز, ولكن الإحتراز أحق منها في الإيراد.

فصل: وأنواع التصنيف سبعة لا ثامن لها، وأهل العلم لا يؤلفون إلا فيها، وما هي: إما في شيء لم يسبق إليه، أو في ناقص فيتم، أو مخطأ فيصحح، أو مستغلَق فيشرح، أو طويل فيختصر، من دون أن يحذف منه شيئا يخل الحذف بغرضه، أو مفترق فيجمع، أو منثور فيرتب. والكتاب واقع من الأنواع في كلها.

هذا: وفي التعريف للسيوطي نقلا عن النووي في شرح المهذب، في باب آداب العالم: "وينبغي أن يعتنى بالتصنيف إذا تأمل له فيه، يطلع على حقائق العلم ودقائقه، ويثبت معه، لأنه يضطره إلى كثرة التفتيش، والمطالعة، والتحقيق، والمراجعة، والاطلاع على مختلف كلام الأئمة، ومتفقه، وواضحه عن مشكله، وصحيحه عن ضعيفه، وجزله عن ركيكه، وما لا اعتراض عليه، وبه يتصف المحقق بصفة المجتهد، وليحذر كل الحذر أن يشرع في تصنيف ما لم يتأهل [له]، فإن ذلك يضره في دينه، وعلمه وعرضه، وليحذر أيضا من إخراج تصنيفه من يده، إلا بعد تهذيبه، وترداد نظره فيه وتكريره. وليحرص

على إيضاح العبارة وإيجازها، فلا يوضح إيضاحا ينتهي إلى الركاكة، ولا يوجز إيجازا يفضي إلى المحق والاستغلاق ....".

فصل: وكتب العلم بالنسبة لعنوان العلم ما: (التجويد) في عنوانها: تنقسم إلى ثلاثة أقسام:-

كتب مشربة وكتب مجردة وكتب خاصة, فالكتب المشربة قد تحمل عنوان العلم, وقد لا تحمل العنوان, والأولى أن لا تحمله إذا غالب العلمَ غيرُه, ولا بأس بتحملها إذا غالب الغيرَ العلمُ, وتركه أولى إذا كان لم يقصد العلم وحده, والكتب المجردة لا يجوز أن تحمل عنوانها بدون المصطلح, والكتب الخاصة قد تحمل العنوان وقد لا تحمله, وذلك واسع, والأولى أن تحمله, ولا يجوز أن تحمل عنوانها بدون مصطلح (المخصوص), وجمعهما أحسن وأوفى.

وأحسن العناوين, وذلك في المجردة والخاصة, ما قرن المصطلح بـ(العلم), فيقال مثلا: / .... / في علم التجويد/ وذلك إشارة إلى علمية المصطلح, ويغنى بذلك عن ذكر: القراءة بعده لا قبله, ما عنوان الكتاب, فيجوز بأكثر من مصطلح, وإن كان بمصطلح واحد أقرب, وعن الترتيل والتحقيق واللفظ والتلاوة, والإتقان والبيان والمدخل والتحديد والقرآن والتجريد والتمهيد والصحة وكلام الباري وكتاب رب العالمين وما في المعنى, وذكر (العلم) أغنى عن ذكر المعرفة والأحكام والصحة والأصول والتيسير والشرح والقواعد والفن والنظم, وما في المعنى.

وهذي العيوب كلها وغيرها جرت في العلم شيء من كتبه, ومن رجع إلى الكتب المائة والعشرين في العلم, التي أسبقتها لكم في الكتب, وإلى الأكثر منها في الكتاب, يلحظ ما قلت جميعه أجمع وأكتع, فلا نعرضها عليكم هنا خوفا من أن نطول, وأرجو أن لا تعود الكتب إلى مثل تلك العيوب, في اللاحق.

ولكن نمثل للمجردة وللخاصة, ما عنوانها الأحسن, لأكون على بصيرة أنا ومن اتبعني:-

فالمجردة مثل: الترشيد في علم التجويد: لأبي علي الحسين بن أبي الأحوص الأندلسي المعروف بابن الناظر.

التسديد في علم التجويد: لأبي بكر عبد الله بن أيدغدي بن عبد الله الشهير بابن الجندي.

التمهيد في علم التجويد: للإمام الشمس أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف, المشهور بابن الجزري.

الميسر في علم التجويد: الدكتور غانم قدّوري الحمد.

القبس في علم التجويد: عبد الله بن سعيد القنوبي.

والخاصة مثل: التبيين في شرح النون والتنوين: للأبي بكر محمد بن حامد بن محمد الأصفهاني.

تحقيق التعليم في الترقيق والتفخيم.

المنة في تحقيق الغنة.

إتمام التبيين في أحكام النون الساكنة والتنوي: الثلاثة كلها لأبي إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري.

نزهة المشتغلين في أحكام النون الساكنة والتنوين: لأبي الحسن علي بن عثمان بن محمد, الشهير بابن القاصح.

وكم من كتاب مارست ومن تأليف طالعت: فلم أعثر على كتاب عرض فيه العلم بأسلوب خلا من الغرابة والتكلف, مثل كتب بعضهم التجويدية.

فصل: وعنوان كتب العلم كثيرا منها ما يتركب من جملتين أو ما في المعنى، وهما يكونان إسميتين أو ما في المعنى، وما مصدريتين: وذلك مثل: توضيح أو تحسين أو إحكام أو تيسير، وربما يجيء من جملة واحدة، والجميع مثاله: . ... في تجويد القرآن. و.......... في تجويد القراءة. و.......... في التجويد. و................ في علم التجويد. و................ إلى معرفة التجويد. و................ في معرفة لفظ التجويد. و.................. في أصول التجويد. و............ في أحكام التجويد. و.............. في تجويد كلام القدوس. وأحكام التجويد وقواعد قراءة القرآن الكريم. وكتاب فن التجويد. ومذكرة في التجويد. وكتاب التجويد. وقواعد التجويد. و............ من أحكام التجويد و............. في فن التجويد. و............ في

حكم تجويد .... و........... في توضيح أحكام التجويد, و.............. من أحكام التجويد.

ثم وما تركب من جملتين: ففي تقدير صدر وعجز، وقد يتوسط بينهما حرف من حروف المعاني وهو: "في" أو "من" أو "إلى". وهو جزء من العجز.

ف"في" يقتضي الاستغراق في جميع مسائل العلم. و"من" يقتضي التبعيض في ذلك، إذا فليس يعرض جميع العلم في الكتاب. و"إلى" يقتضي الإيصال.

وقد يقتضي "من" البداءة لا التبعيض، وذلك في مثل: - البداءة من علم التجويد — فمثل هذا يقتضي الختام إلى علم آخر غير علم التجويد. فكلمة — البداءة — و — "من" بمرادف.

فالحروف المعنوية التي يجوز أن تتوسط بين الجملتين من العنوان هي: "في" و"من" لا غير، فمن يؤلف في جميع العلم: يستعمل "في"، ومن في بعض العلم: يستعمل "من" إذا لم يذكر المسائل، وأما إذا كرها فليستعمل "في" حتما، وذلك نحو: "....... في أحكام النون الساكنة والتنوين". أو .... في أحكام الغنة، أو .... في أحكام التفخيم والترقيق. أو .... في أحكام المدود، أو ما في المعنى، وقد يجوز استعمال "إلى" إذا اقتضى ذلك، مثل: "مرشد الحيران إلى تجويد القرآن".

ثم وقلنا ذكر الحروف يأتي في عجز العنوان، وأما ذكر مثل: تجويد القرآن أو تجويد القراءة أو معرفة التجويد أو معرفة لفظ التجويد، أو أحكام التجويد أو تجويد كلام القدوس، أو قواعد قراءة القرآن، فالأولى عدم الإضافة بين المصطلح وما غير العلم، وتجريد المصطلح نفسه وحدا مع الاضافة بينه وبين لفظ العلم، وذلك إشعارا لعلمية المصطلح، فيقال مثلا: "......... في علم التجويد.

فصل: وما ذكر فيما سبق ففي معناه ذكر: الإتقان، والحذق والتحقيق والنظم و"ما تصح به تلاوة القرآن وقواعد قراءة القرآن الكريم. فالتجويد أعم من جميع ذلك، وهو أخص.

ثم وذكر الاحكام أو الإحكام في العنوان جائز، وذلك من حيث اعتبار العلم كله مسائل والمسائل كلها أحكام. وأما الحكم اللفظ، فلا يجوز لأن العلم له حكم، وله وأحكام، فالأحكام هي العلم جميعه من حيث مسائله الكلية والجزئية، وما في معناها، وأما الحكم فحكم العلم وما المسائل جميعها من حيث تعلمها وما في معناها تعليمها، ومن حيث العمل بها، والحكم هذا مبدأ من مبادئ العلم، ومقدمة من مقدماته، فمن ذكر الاحكام فكأنما أراد العلم كله، ومن ذكر الحكم فكأنما أراد الحكم المبدأ.

ثم وذكر هذي الملحوظات أعني بإصلاحها فيما بعد، ولا أعني بها في كتب المعاصرين الذين سبقونا اليوم بالتأليف، ولا المتأخرين رغما من أن نريد بها المتقدمين الأولين.

فصل: والإسم يواطئ مسماه؛ فالمسمى المقدم والاسم المؤخر، فعنوان الكتاب يناسب أسلوبه وموضوعه، فالأولى للمؤلف أن يتصور الكتاب أولا، وأسلوبه وما في المعنى، في ذهنه تصورا دقيقا، ثم يختار له عنوانا يناسبه على الكمال، إذ العنوان أول لمحة للكتاب، وإن لم يستطع التصور، فليتمه ثم ليرجع إلى مسماه فيسم.

فمن الكتب التي طابق عنوانه موضوعها، واسمها مسماها:

التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي: لأبي الحسن علي بن جعفر بن محمد السعيدي. والرعاية في تجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني. والموضح للإمام أبي القاسم عبد الوهاب بن محمد القرطبي. والتمهيد للإمام. والدقائق المحكمة في شرح المقدمة: لشيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري. والشرح الكبير للدكتور غانم قدوري الحمد. ونهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد: العلامة مكي الجريسي. والقول المفيد في أصول التجويد: إبراهيم بن عمر بن الحسن البقاع. وهداية المستفيد في أحكام التجويد: أبو ريمه محمد المحمود. والتجويد المصور: الدكتور أيمن رشد سويد. وغاية المريد في علم التجويد: عطية قابل نصر. والإنتهاج فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ. والأئمّةْ فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ. والْبُرْهَانُ فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ. والتاريخ فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ. والتدريس في علم التجويد. والأصول فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ. والإختلاف فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ.

والْإِخْتِصَارُ فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ والإبتساط فِي عِلْمِ التَّرْكِيبِ. والإتساع في علم التجويد. والتسهيل في علم التجويد. والتعريف فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ. والتفريق فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ. والتَّكْمِيلُ فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ. والتلخيص في علم التجويد. والتمييز فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ/ التَّرْكِيبِ. والتَّهَجِّي فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ/ التَّرْكِيبِ. والَتَّوْجِيزُ فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ. والغنة فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ. والفرق فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ. والقواعد فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ. ومُخْتَصَرُ فوفورى فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ. والْمَذْهَبُ فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ. والإصطلاح في عِلْمِ التَّجْوِيدِ. الخمسة والعشرون تأليف يوسف المسعود فوفورى.

فصل: فلم ينل العلم المبادئ عدتها التكميل الخمسة عشر: ما التاريخ والإسم والواضع والموضوع والإستمداد والمسائل والتعريف والتلخيص والتقسيم والحكم والمنزلة والإنفراد والغاية والفائدة والأئمة, وما الترتيب, أو الأحد والعشرين ما حدها والترتيب: التاريخ والإسم والواضع والموضوع والإستمداد والمسائل والتعريف, و(ذكر أعضاء آلة النطق), والتلخيص والتقسيم والحكم والمنزلة والإنفراد والغاية والفائدة والأئمة, و(مراتب العلم), و(مصطلحات عناوين العلم), و(كتب العلم), و(الفرق بين العلم وسائر العلوم التسعة, أو السبعة), و(الفرق بين مصطلحات العلم), أو الثلاثة والعشرين ما حدها وترتيبها الحد والترتيب السابق ذكرهما, وتحت الترتيب: (ذكر قواعد العلم), و(ذكر أصول العلم), ويتم المبادئ ثلاثة وعشرين مبدأ, ولا الأبواب السبعة: ما المبادئ والمخارج والصفات وتجويد الحروف والإدغام والمد والوقف, وإن شئت بعدم اعتبار المبادئ بابا, في اعتبار الصفات العارضة بابا, استقلالا من الصفات اللازمة بابها, فواسع لك, وإن شئت ثمانية ما باعتبار المبادئ والصفات العارضة كل منهما بابا, فهو حسن, ولا الحروف صفاتها الميزان, ما الصفات: الجهر والشدة والإطباق والإستعلاء والإنحراف والتكرير والقلقلة والإستطالة والصفير والتفشي, والبيني والهمس والرخو والإنفتاح والإستفال والإذلاق واللين, وما الحروف: الطاء والضاد والظاء والقاف والصاد والجيم والدال والغين والراء والزاء والباء والهمز والألف والتاء والخاء والذال والعين والكاف والسين والشين واللام والواو والياء والنون والميم والثاء والحاء والفاء والهاء, ولا كل صفة حروفها على

الميزان, إلا في الكتب, وما أبرئ نفسي ولا أزكيها ولا ادعي اني سليم من العيوب بريء من الهفوات, فمن ذا الذي يسلم عمله من الزلات وينجو من الهفوات, فجل من لا فيه عيب وعلا. فقد أراد العلم اليوم النضوج أيَّ نضوج, والإكتمل والوقوف على ساقه, والإستواء على جوده. ولا يتم كامل كلام المرء إلا بكلام الغير, فقولي كله كامل من قول غيري.

فصل: ويمكن أن يقسم المراحل التسع على ثلاث مراحل أخرى, وهي: المرحلة الأولى: مرحلة التلقي الشفهي, قبل تدوين العلوم, وهي تمتد من عصر النبوة, إلى وقت ظهور المؤلفات الأولى في علم العربية وعلم القراءات, في القرن الثاني الهجري, والمرحلة الثانية: مرحلة تدوين التلاوة أصولها في القواعد اللغة كتبها, وفي القراءات القرآنية, ما تمتد أكثر من قرنين من الزمان, من بدء التأليف في هذين العلمين, حتى ظهور أول مؤلف في العلم, والمرحلة الثالثة الأخيرة: مرحلة ظهور المؤلفات الخاصة بالعلم.

فصل: وقد صحّ عندي أن واحدا من المعاصرين, يقول بأن: "التجويد بدعة, ابتدعوها في القرن الرابع الهجري".

قلت: فسبحان الله ثم سبحان الله! إذا لم يكن التجويد مما أوحي به إليه صلى الله عليه وسلم, ولا من إحداثه, فيكون هو المجود دون سواه, وأن غيره إنما أخذه عنه, وأن العلم قواعده لم تعرفها العرب العرباء منذ القديم قبل الإسلام, فقد كان مما قراءة النبي صلى الله عليه وسلم تشمل جانبه, وكان معناه الواسع: ليس قاصرا على قراءة القرآن, بل؛ شاملٌ لعموم اللغة العربية, فكيف يكون بدعة؟!, فالتجويد لغة العرب والنبي صلى الله عليه وسلم عربي, وصحابته الأجلة رضي الله عنهم عرب, فهل يستطيع أحد أن يقول بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجود القرآن بطبيعته السليمة الشريفة, وسليقته العربية؟؟؟!!!, وقوله: "ابتدعوها في القرن الرابع الهجري", فهذا مما اغتره أيضا, ولم يعلم بأن العلم إنما نال التأليف في القرن, وليس نيل التأليف باستعمال القواعد, ولا وضعها, وأيضا: فالقراءة لفظ, والتجويد أداء, وهما في نقلهما واحد, إذ لا تجويد إلا بقراءة, ولا قراءة إلا بتجويد, وإذا ثبتت القراءة كان التجويد ثبوته من باب أولى, إذ لا يقوم اللفظ إلا به, أو لا يصح إلا بوجوده. ولا غرو أنْ قال القائل القول، فهو لما سوى ذلك وأشنع من ذلك قائل، فقد صح منه أنه يطعن في الرسم العثماني، بما يقال من أن عثمان رضي الله عنه قال: "إنني أرى أخطاء لغوية فيه، وإن العرب سوف يقرؤونه بالطريقة الصحيحة لأنه نزل على لسانهم". وما: "لما كتبت المصاحف عرضت على عثمان، فوجد فيها حروفا من اللحن، فقال: لا تغيروها، فإن العرب ستغيرها — أو قال ستعربها بألسنتها — لو كان الكاتب من ثقيف والمملي من هذيل لم توجد فيه هذه الحروف". وما في المعنى.

فعلى صحة أسانيد الآثار، ثم الصحاب والتابعون على توافر هممهم لا يقضي بتعذر وقوع مثل هذي الأخطاء من القرآن الكريم، ولا يصلحها أحد من بعدُ إلى أيام مثل مكي والداني والإمام؟!.

ثم وأي لحن يريد به عثمان رضي الله عنه في المصاحف؟!، هل اللحن في الأحكام الشرعية وما في المعنى الرسم أم اللحن في التلاوة؟ وكلاهما لحن، واللحن في التلاوة أقرب، من حيث اشتباه الرسم على الناس في بعض الأحيان، فسلامة ألسنة العرب تصحح تلاوة من يخطئ في المصاحف.

فالقول بـ(بدعيّة التجويد): قول ممن لا يعرف حقيقة ما يقول, ولا أعلم أن أحدا تقدم من قبلُ إلى ذلك بمثل هذا القول, بل؛ ولو بأدنى من القول, فقفى أثره الواحد, اللهم إلا سعد الحصين, ومن زلت به القدم, وذلك في رسالة, وما عنوانها: (ابن الجزري الصوفي القبوري وأحكام التجويد المبتدعة), وما من أول نصها "أما بعد: ... انتصارا لقواعد التجويد المبتدعة ... فكيف لو أدرك بدعة الإخفاء؟.

فصل: ومن المفيد أن أوردت الرسالة بكمالها, لأكون على بصيرة أنا ومن اتبعني: قال الشيخ ما نصُّه: "من سعد الحصين إلى فضيلة الشيخ محمد بن موسى نصر، وفقه الله لما يحبّه ويرضاه. سلامٌ عليكم ورحمة الله وبركاته. أمّا بعد: فقد سمعتك تمجّد ابن الجزري تجاوز الله عنه, انتصارًا لقواعد التّجويد المبتدعة, على من أنكر الالتزام والالزام بها, مثل: ابن عثيمين, وفوقه شيخه عبد الرحمن بن سعدي, وفوقه الشيخ ابن باز, وفوقه ابن تيمية رحمهم الله ورفع درجاتهم في الجنة, بل؛ فوقهم إمام أهل السّنة في القرن الثاني والثالث أحمد بن حنبل, الذي أنكر الإدغام الذي يخفي حرفًا من القرآن أنزله الله ووعد عليه بعشر درجات, فكيف لو أدرك بدعة الإخفاء؟, رفع الله درجته في الفردوس, وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء, فقد ضرب لنا مثلًا عظيمًا في مخالفة علماء الضلال. ولأنكم بفضل الله تنتمون لمنهج السّلف, رغبت في اطلاعكم بعض المعلومات عن ابن الجزري, لعلكم لم تطلعوا عليها من قبل:-

1. في كتاب (حثّ الأئمّة على دعوة الأمة) تأليف خالد محسوبي وتقديمكم (ص30) جعل المؤلف ابن الجزري (عفا الله عنهما) إمامًا وقدوة بنقله عنه في كتابه (غاية النّهاية في طبقات القرّاء), نقلًا عن شيوخه, أن شيخ شيوخه التقي الصّايغ رحمه الله, كان يقرأ في صلاة الفجر: {وَتَفَقَّدَ

الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ}, [النمل:20], فظلّ يردّدها حتى جاء هدهد على رأسه)اهـ.

فوقف وعلّق المؤلف تأثرًا بهذه الكرامة (بل الخرافة الصّوفيّة): (فالقرآن حياة والأئمة بدون هذه الحياة لا قيمة لهم) اهـ. ولعلّ الأئمة لا يزدادون ضياعًا بهذه الحياة إضافة إلى التكلّف.

2. وفي كتاب: (التعريف بالمولد الشريف) لابن الجزري (ص23) قال: (وكان مولده صلى الله عليه وسلم بالشعب, وهو مكان معروف متواتر[بل خرافة] عند أهل مكة, يخرج أهل مكة كلّ عام يوم المولد, ويحتفلون بذلك, أعظم من احتفالهم بيوم العيد).

قلت: وقد أبطل هذه البدعة الإمام سعود ابن عبد العزيز بن محمد آل سعود رحمه الله وأسكنه الفردوس من الجنة, وعادت في غياب الدّولة السّعودية الأولى, والثانية, ثم أبطلها الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود رحمه الله وأسكنه الفردوس من الجنة, مع أوثان المقامات, والمزارات, والمشاهد, والاضرحة, وما دونها من البدع في مكة والمدينة وما حولهما, استجابة لأمر الله تعالى ونبيه وخليله ابراهيم: { وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ}.

3. زاد ابن الجزري الضلال ضلالاً, فقال في مولده (ص23) : (وقد زرته وتبرّكت به عام حجتي سنة 792، ورأيت من بركته عظيماً، ثم كررت زيارته في مجاورتي سنة 823، وكان قد تهدّم فرمّمته، وقرئ عليّ كتابي: (التعريف بالمولد الشريف)، وسمعه خلق لا يحصون، وكان يومًا مشهوداً.

قلت: فلا عجب من اهتمامه ببدعة قواعد التجويد.

4. وفي مؤلف ابن الجزري عفا الله عنه: (مناقب الأسد الغالب ممزّق الكتائب ومظهر العجائب ليث بن غالب أمير المؤمنين أبو الحسن علي بن أبي طالب) (ص 11), وصف أحاديثه بأنها (مسندة مما تواتر وصحَّ وحَسُن)، وقال: (أوردتها بمسلسلات من حديثه, وبمتّصلات من روايته

وتحديثه, وبأعلى إسناد صحيح إليه من القرآن والصحبة والخرقة, التي اعتمد فيها أهل الرّواية عليه). والحقيقة أنّه خلط الصحيح والحسن بالموضوع والضعيف والمنكر تجاوز الله عنه.

5. وفي المؤلف نفسه (ص84) فصّل ما أوجزه عن خرافة (لبس الخرقة) فقال: (وأما لبس الخرقة واتصالها بأمير المؤمنين عليّ [رضي الله عنه] فإني لبستها من جماعة ووصلت إليّ منه من طرق.

ثم ذكر تسلسل الطرق التي ألبسته الخرقة الصّوفية وأنّ مصدرها: (ثلاثة طرق: أحمديّة، وقادريّة، وسهرورديّة), ثم ذكر التفاصيل (ص85).

ونقل المعلّق على الكتاب قول ابن الصلاح عن لبس الخرقة أنه (باطل, ولم يرد في خبر صحيح, ولا حسن, ولا ضعيف, أن النّبيّ صلى الله عليه وسلم ألبس الخرقة على الصّورة المتعارفة بين الصّوفية لأحد من أصحابه، ولا أمر أحدًا من أصحابه بفعل ذلك، وكل ما يروى في ذلك فباطل). وقس على ذلك دعوى تواتر التجويد بلا سند صحيح ولا ضعيف.

ولم يحوجنا الله إلى هذه التخرّصات، فقد حفظ الله كتابه بما سمّي الرسم العثماني, وأقرّه الصحابة وعلى رأسهم أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه، ولم يتغيّر . بفضل الله . إلى يومنا هذا, إلا ما أضافه الاستحسان من النّقط, ثم الشكل، وأقلّ فائدة منه: التّحزيب والتجزيء، وإشارات ما سمِّي ابتداعاً: أحكام التجويد.

6. وقال ابن الجزري في كتابه: (غاية النّهاية في طبقات القرّاء) في ترجمته لعبد الله بن المبارك رحمه الله: (وقبره بهيت: معروفٌ يزار، زرتُه وتبركتُ به) اهـ. وانظر حاشية ابن عابدين (2 / 192)، إن شئت.

7. ونقل ملا علي القاري في شرح (مشكاة المصابيح) عن ابن الجزري تجاوز الله عنهما قوله: (إني زرت قبر [الإمام مسلم رحمه الله] وقرأت بعض صحيحه عند قبره على سبيل التّيمّن والتّبرّك، ورأيت آثار البركة ورجاء الإجابة في تربته (أي: الوثن المبنيّ باسمه).

ولا يليق بالمنتمي لمنهاج السّلف تقليد الصّوفية والقبورية والمخرّفين, بل؛ ولا تقليد المتأخرين من أهل الحديث، فإن السلفي متّبع لا مبتدع ولا مقلّد، إنما يرجع السلفي للدليل من الكتاب والسّنّة بفهم سلف الأمّة: الخلفاء الرّاشدين وبقية الصحابة رضي الله عنهم وأرضاهم، ثم التابعين لهم بإحسان في القرون الخيرة, رحمهم الله وجمعنا بهم في الجنّة.

أما تفسير قول الله تعالى: {وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا} [المزمل:4], بالتزام قواعد التجويد المحدثة, فهو مخالف لتفسير أئمة التفسير القدوة، فالترتيل في هذه الآية يعنى: التّرسل في التلاوة كما في قوله تعالى: {وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا} [الفرقان:32]. وفقكم الله ووفقني للتي هي أقوم.

كتبه/ سعد بن عبد الرحمن الحصين تعاونًا على البرّ والتقوى". إنتهى.

فصل: قلت: فقد ظهر لك ما ظهر، بل؛ وحتى ما بطن في الرسالة من قول الشيخ: مما في معنى أن الإمام صوفي قَبوري, وما أن: "... لا يليق بالمنتمي لمنهاج السلف تقليد الصوفية والقبورية والمخرفين ... ...

وأقول: وإن كان الإمام هو الإمام في الصنعة, ما إمامته ليست موضع خلاف بين الأئمة, فليس الإمام هو أول من استعمل أصول التجويد وقواعده!, ولا أول من وضعها!, ولا أول من استخدم التجويد كلمته في معنى يقرب من المعنى المصطلح!, ولا أول من صنف في العلم!, ولا أول من شرح فيه!, ولا أول من اشتهر المصطلح منه وشاع بعد عصره!, ولا أول من به المؤلفات أخذت ظهورها!, وإنما العلم نال الإمتهاد والإبتساط في عصر الإمام, وإذا كان الإمام صوفيا قبوريا, فكيف كان سائرُ الأئمةِ السابقُ, أو السابقين قبل الإمام في عقيدتهم أو عقيدته؟, هل الكل صوفي قبوري, أم صوفي غير قبوري, أم قبوري غير صوفي, فانظروا! فاهتمام قوم بعلم قواعده, لا يوجب على قوم آخرين ضدهم أن يرفضوا العلم قواعده, حتى يكونوا فيه من الزاهدين, فأقول في الحكمة: (الناس قضاة), ولو انصف الشيخ لتوقف على الإمام نفسه وحدا, ولما عدى إلى العلم من أجل الإمام, ولا غرو من ذلك, إذ الإمام حامل العلم راية القواعد, والإمام في تاريخ العلم بل في تاريخ الإسلام له جهودٌ وفضائلُ لا يجحدها إلا حسود.

هذا: ولقد قضيت سنوات مضت, وأنا عاكف على كتب لا عمل, وقرأت على التاريخ كثيرا, ما عثرت على قول الذي هو من أخطر الأقوال على الإسلام, قيل به في إمام الذي هو من أعظم الأئمة في الإسلام, ألا وهو الإمام نفسه, وعلى قول قيل به في عِلم الذي هو من أشرف العلوم الشرعية, ألا وهو العلم نفسه, مثل هذا القول, ورحم الله الإمام, وتجاوز عن الشيخ, فمن قرأ تاريخ الإمام عرف قدره, فإنني لا أخشى على الإسلام من أعداءه, وإنما أخشى عليه من أدعياءه, فأي جرءة على الإسلام أشد من هذا القول وصلت إلى الحد؟!.

ثم وقد حاولت للشيخ من أن أجد له سبيلا على طريق الإنصاف, أي محاولة ووُجدانٍ في ذلك القول, وطال بي الزمان ما طال, وظل بي المكان ما ظل, فلم أجد له ولو في أُحَيْلَةٍ ما, ومهما يكن من أمر في ذلك, فلعل الشيخ سعد الحصين أراد بذلك التشنيع على الإمام, وفي الصدر ما في الصدر من غلٍّ لم يُنزَع!, والإمام ليس من معاصريه, فعداه ذلك إلى أن خاض في العلم, وأظن أنَّ اليهود لو عثروا على الأقوال, لاستمعوا إليها بآذان الفؤاد، ولتقوها بفؤاد الآذان, ولإشتروها بأنفس العروض من كل البلاد, ولكتبوها بماء عيون الإنس ما أنفس المِداد, وبأقلام الفضة على أوراق الذهب جِدّا من كل العناد, ولكفاهم ذلك من حمل السلاح على أهل: (حي على الصلاة, حي على الفلاح).

فصل: فأقْوال الشيخ كلها من :-

قوله: (فقد سمعتك تمجّد ابن الجزري). قلت: هذا أول خطوة خطاها الشيخ في القول, وهي السبب من كل ذلك, وذلك أنْ سمع شيخا يمجد الإمام, ولولا ذلك لما تعرض لذكر الأقوال ألبتة, وإذ لم يمجد الإمامَ الشيخُ, فما باله من أن مجده غيره!؟.

قوله: (انتصارًا لقواعد التّجويد المبتدعة). قلت: إن الممجد للإمام لم يمجد الإمام إلا من أجل العلم, وإذ كان الإمام عند الشيخ مبتدعا, فلتكن القواعد التجويدية عنده مبتدعة أيضا على طريق الأولى, على أنَّ الإمام ليس مخترعها!.

قوله: (على من أنكر الالتزام والالزام بها). قلت: فإنكار الشيء قد يكون إنكارا من ماهيته, وقد يكون إنكارا من هيئته, فلا يمكن أن يتصور متصور إنكار ماهية العلم, وإنما يمكن تصور الإنكار من الهيئة, وإنكار الالتزام والالزام بالقواعد ما الهيئة, إقرار بالماهية, فلا ينكرون العلم, وإنما أنكروا الحكم, الذي هو اللزوم, ونصوص الأئمة الأربعة ما: ابن عثيمين, وابن سعدي, وابن باز, وابن تيمية: مشهورة, أجيء بها إن شاء الله تعالى فيما بعدُ في فصل, وباب اختلاف القوم حول قضية العلم حكمه من حيث العمل به, ومن حيث ما هو من دقائق العلم, أو ما هو من غير ذلك, ومن حيث المقدار, ومن حيث القادر وغيره ما المعذور, بين الوجوب ما الفرض عند الجمهور أو الإستحباب, معروف عند كل من له يد في الأمر, على أن الإجماع يكاد أن ينعقد على القول بالوجوب, غير أنه لا على المعذور.

قوله: (ابن عثيمين, وفوقه شيخه عبد الرحمن بن سعدي, وفوقه الشيخ ابن باز, وفوقه ابن تيمية رحمهم الله ورفع درجاتهم في الجنة, بل؛ فوقهم إمام أهل السّنة في القرن الثاني والثالث أحمد بن حنبل, الذي أنكر الإدغام الذي يخفي حرفًا من القرآن أنزله الله ووعد عليه بعشر درجات). قلت: فقد أجبنا عن القول بالسابق, فلا من إعادة.

قوله: (فكيف لو أدرك بدعة الإخفاء؟). قلت: فالإجابة السابقة الذكر أغنت عن القول.

قوله: (ولأنكم بفضل الله تنتمون لمنهج السّلف, رغبت في اطلاعكم بعض المعلومات عن ابن الجزري, لعلكم لم تطلعوا عليها من قبل). قلت: فلو أطلع نفسه على بعض معلومات عن عيوبها, أم لم تكن للنفس عيوب؟, وأطلع الممجدَ على بعض مبتدعات العلم, وإذ لم يطلع, ولم يطلع, فهلا أطلع الممجدَ على بعض مسنونات العلم, إذ المرء متى عرف المسنونات عرف المبتدعات, أم لم تكن للعلم مسنونات؟, فقد استبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير.

قوله: (إمامًا وقدوة). قلت: فإمامة الإمام وقدوته, ليس موضع خلاف بين الأمة, وسوف أجيء بنصوص الأئمة على ذلك فيما بعدُ إن شاء الله تعالى.

قوله: (التقي الصّايغ رحمه الله). قلت: فالتقي الصايغ: رجل صالح, وخير وثقة, فما بال ذلك؟.

قوله: (فظلّ يردّدها حتى جاء هدهد فوقف على رأسه). قلت: فوقوف الهدهد على رأس التقي الصايغ, أمر غير مستبعَد نقلا وعقلا أن يكرمه الله تعالى به, إذ الصالحون لهم كرامات عند الله في الدنيا والآخرة, والتقي الصايغ من أهل القرآن, وأهل القرآن هم أهل الله وخاصته, وما في معنى أوليائه, وإذا لم يكن أهل القرآن أولياء لله, فليس لله ولي, والله تعالى أثب أولياء له, فقال: {ألآ إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون}.

وقد ثبت أن أسيد بن حضير: كان يقرأ سورة الكهف, فنزل من السماء مثل الظلة, فيها أمثال السرج, وهي الملائكة نزلت لقرائته, وكفى بذلك حجة للإمام على الشيخ, وقد أورده إبن تيمية نفسه, في كتابه: أولياء الرحمن وأولياء الشيطان, في كرامات الصحابة والتابعين بعدهم وسائر الصالحين, وما قال فيه: أن وهي "كثيرة جدا", وقال في الباب: "وهذا باب واسع وقد بسط الكلام على كرامات الأولياء في غير هذا الموضع, وأما ما نعرفه نحن عيانا ونعرفه في هذا الزمان فكثير", إنتهى.

قوله: (وفي كتاب: (التعريف بالمولد الشريف) لابن الجزري (ص23) قال: (وكان مولده صلى الله عليه وسلم بالشعب, وهو مكان معروف متواتر[بل خرافة] عند أهل مكة, يخرج أهل مكة كلّ عام يوم المولد, ويحتفلون بذلك, أعظم من احتفالهم بيوم العيد). قلت: فما بال هذا من ذاك؟ وهل مجيء الإمام محتفل النبي صلى الله عليه وسلم مولده يقدح في الإمام بشيء؟ والمحتفل بالنبي صلى الله عليه وسلم مولده, يقرأ القرآن, وغير المحتفل يقرأ أيضا, إذا فما ذا بقى؟.

قوله: (زاد ابن الجزري الضلال ضلالاً, فقال في مولده (ص23) : (وقد زرته وتبرّكت به عام حجتي سنة 792، ورأيت من بركته عظيماً، ثم كررت زيارته في مجاورتي سنة 823، وكان قد تهدّم فرمّمته، وقرئ عليّ كتابي: (التعريف بالمولد الشريف)، وسمعه خلق لا يحصون، وكان يومًا مشهوداً). قلت: قد يغني عن الإجابة عن القول: الإجابة السابق ذكرها.

قوله: (فلا عجب من اهتمامه ببدعة قواعد التجويد). قلت: فليس الإمام وحده إهتم بالقواعد, إذا فما بال الباقي الغير الإمام, من المهتمين بالعلم قواعده؟.

قوله: (وصف أحاديثه بأنها (مسندة مما تواتر وصحَّ وحَسُن). قلت: ووصف الإمام الأحاديث بأنها: مسندة مما تواتر وصحَّ وحَسُن, إنما فيما علم الإمام صحته وحسنه وتواتره, لا غير, والإمام قد يخطأ, وربما أصاب, ومن له عصمة في الأمة غير النبي محمد صلى الله عليه وسلم؟, ولله در القائل, حيث يقول:-

له عصمة والغير يخطأ تارة + وطورا يصيب ما لديه يقين.

قوله: (والحقيقة أنّه خلط الصحيح والحسن بالموضوع والضعيف والمنكر). قلت: وأغنى عن القول إجابته, الإجابة السابق ذكرها.

قوله: (وأما لبس الخرقة واتصالها بأمير المؤمنين عليّ [رضي الله عنه] فإني لبستها من جماعة ووصلت إليّ منه من طرق). قلت: فلا علاقة بين العلم ولبس الخرقة واتصالها بأمير المؤمنين عليّ [رضي الله عنه] من وجه.

هذا: ثم وكان لزاماً على الشيخ أن يوضح معنى الخرقة عند الصوفية، وأغراض لبسها وعدة ممن لبسها وأُلبس وأَلبس ولُبس منه، وذلك؛ حتى يتضح "المعنى"، وعليه يتم توصيفها توصيفاً دقيقاً شرعياً، وهل هي تعد من الشرك أم لا.

قوله: (ونقل المعلّق على الكتاب قول ابن الصلاح عن لبس الخرقة أنه (باطل, ولم يرد في خبر صحيح, ولا حسن, ولا ضعيف, أن النّبيّ صلى الله عليه وسلم ألبس الخرقة على الصّورة المتعارفة بين الصّوفية لأحد من أصحابه، ولا أمر أحدًا من أصحابه بفعل ذلك، وكل ما يروى في ذلك فباطل). وأقول: ولا البطلان وما عدم وروده في خبر صحيح, ولا حسن, ولا ضعيف, وعدم أمر النبي صلى الله عليه وسلم, أحدا, من وجه أيضا.

قوله: (وقس على ذلك دعوى تواتر التجويد بلا سند صحيح ولا ضعيف). قلت: ولا إنصاف في ذكر القياس بما سبق من الأقوال على ما يراه الشيخ ويفهم, على دعوى تواتر العلم, على القول بأن: (لا سند صحيح ولا ضعيف), على أن القوم تلقوا القرآن بالعلم هكذا.

قوله: (وقبره بهيت: معروفٌ يزار، زرتُه وتبركتُ به). قلت: وهذي الزيارة والتبرك بالقبر أو بصاحبه, لا يقدح بالعلم قواعده, أو بإمام من أئمته.

قوله: (إني زرت قبر [الإمام مسلم رحمه الله] وقرأت بعض صحيحه عند قبره على سبيل التّيمّن والتّبرّك، ورأيت آثار البركة ورجاء الإجابة في تربته (أي: الوثن المبنيّ باسمه). قلت: وكفى بالإجابة السابق ذكرها عن القول السابق, الإجابة عن القول هذا.

قوله: (ولا يليق بالمنتمي لمنهاج السّلف تقليد الصّوفية والقبورية والمخرّفين, بل؛ ولا تقليد المتأخرين من أهل الحديث، فإن السلفي متّبع لا مبتدع ولا مقلّد، إنما يرجع السلفي للدليل من الكتاب والسّنّة بفهم سلف الأمّة: الخلفاء الرّاشدين وبقية الصحابة رضي الله عنهم وأرضاهم، ثم التابعين لهم بإحسان).

قلت: فالشيخ أطلق النهي عن التقليد بالصوفية والقبورية والمخرفين, لمنتمي لمنهاج السلف, ولم يقيده, وإذ ذلك فلم يدعه التقييد, وإن شئنا قلنا للشيخ: وهل التقليد في مسائل التوحيد, ما العقيدة والدين, أم في مسائل الفقه ما الشريعة, أم في سائر المسائل مما في معنى العلوم الشرعية, أم في غير ذلك؟, ثم وإذا كان السلفي يرجع للدليل من الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة .... فالرجوع أقطع دليل للعلم أهله ورودا ودلالة, على وجوب الالتزام والالزام بالقواعد, وحجة على السلفي نفسه, للعلم أهله, إذ القرآن إنما نقل بالعلم قواعده.

هذا: وقد انتسب الإمام نفسه إلى السلف وذلك في قوله:

يقول راجي عفو رب رَؤُفِ + محمد بن الجزري السلفي

وذكر البيت في نظمه المسمى الهداية في علم الرواية. فلماذا لقب الشيخ رحمه الله نفسه بالسلفي كما لقب نفسه بالشافعي؟، وأتوقع الوهابية في العهد الحديث لا يعتبرون من يعتز بإنتمائه إلى مذهب من المذاهب الأربعة سلفيا اليوم، وأتوقع الشيخ استعمل لفظة سلفي لأن (السلفية) نسبة شريفة لأنها انتساب إلى السلف الصالح ليس مثل اليوم، وما أن هذه النسبة استأثر بها قوم معينين.

ثم وكم من قول نقله الإمام عن السلف في كتبه لا سيما النشر، وأجدر من ذلك أن الامام يأمر القارئ خاصة وغير القارئ عامة باتباع منهج السلف، وقال في طيبته المشهورة:

فكن على نهج سبيل السلف + في مجمع عليه أو مختلف

فصل: نصوص الأربعة: قال ابن عثيمين في سؤال سئل عنه, وما أن: (ما رأي فضيلتكم في تعلم التجويد والالتزام به، ... ؟.

فأجاب قائلا أن: لا أرى وجوب الالتزام بأحكام التجويد التي فصلت بكتب التجويد، وإنما أرى أنها من باب تحسين القراءة, وباب التحسين غير باب الإلزام, ولو قيل بأن العلم بأحكام التجويد المفصلة في كتب التجويد واجب، للزم تأثيم أكثر المسلمين اليوم، ولقلنا لمن أراد التحدث باللغة الفصحى: "طبّق أحكام التجويد في نطقك بالحديث وكتب أهل العلم، وتعليمك، ومواعظك).

قلت: فقد أجبنا الشيخ عن تحرجه تأثيمَ أكثر المسلمين اليوم بذلك, من قبل, ومن بعدُ, وأجابه الإمام نفسه في غير موضع من كتبه عن التحرج, بل؛ أجابه غير واحد من القوم عن ذلك, فلا إعادة لنا ولا إعتراض للإجابة عليه عن ذلك هنا.

أيضا: وسئل ابن عثيمين نفسه أن: هل يجوز استخدام التجويد في غير القرآن، كأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وغيرها؟

فأجاب بأن: .... وعلى هذا: فلا يجوز للإنسان أن يترنم بكلام غير القرآن على صفة ما يقرأ به القرآن، لا سيما عند العامة الذين لا يفرقون بين القرآن وغيره إلا بالنغمات والتلاوة.

قلت: وفي هذا الجواب نظر، وذلك أن الشيخ سئل عن "التجويد" وأجاب عن ذلك بـ"الترنم"، فهل التجويد عنده ترنم، أم الترنم عنده تجويد؟!، ويفهم من نفس السؤال وما "هل يجوز" ومن نفس الإجابة وما "فلا يجوز"، أن التجويد مشروع في معتقد الشيخ، والمشروع غير بدعة، وإذا كان الأمر كذلك، فابن العثيمين في معترض سعد الحصين، وإذاً لا يجوز لسعد أن يستدل بقول ابن العثيمين!.

ثم وفي نفس الإجابة أيضا إشعار بأن التجويد ليس بدعة، وكيف يكون بدعةً ما لولاه لأوهم غير القرآن أنه من القرآن؟ ثم والشيء إذا لم يكن مشروعا فما الذي يكون مشروعا؟ وقال: "والأصل صيانة كتاب الله عن الاختلاط بغيره من الكلام".

فصل: قول ابن سعدي: قال الشيخ في جواب له: (أن التجويد حسب القواعد المفصلة في كتب التجويد غير واجب).

فصل: قول ابن باز: قال الشيخ في سؤال سئل عنه, وما أن: (ما هو حكم الصلاة إذا تركنا لجهلنا أحكام التجويد في قراءة القرآن، سواء أكان في الصلاة أم خارجها؟ وهل أحكام التجويد مثل الإدغام والإقلاب والإظهار تنطبق على الترتيل أيضاً ؟ جزاكم الله خيراً.

فأجاب قائلا أن: (التجويد مستحبة وليست واجبة، وإذا قرأ الإنسان القرآن بلغة العرب كفى والحمد لله، لكن يشرع له أن يقرأه على من هو أعلم منه حتى يتقنه جيداً، وإذا قرأه بالتجويد على إنسانٍ يعرف ذلك كان ذلك من باب الكمالات, ومن باب الفضل ومن باب العناية بإتقان القرآن، وأن يقرأه على الوجه المرْضِيِّ، وإلا فليس بشرط، وليس بواجب، ولا دليل على ذلك إذا قرأه بلغة

العرب، وأقامه على لغة العرب ولو كان ما أدغم أو ما فخم الراء ونحوها أو رقق كذا، أو أظهر في محل الإدغام، أو أدغم في محل الإظهار لا يضره ذلك). انتهى.

قلت: فقول الشيخ (وإذا قرأ الإنسان القرآن بلغة العرب, ما كفى, والحمد لله), فأي لغة من لغات العرب؟ والحمد لله!, وقوله: (... لكن يشرع له ...) دليل على أن العلم قواعده ليست مبتدعة, إذ البدعة لا تشرع!, وكذلك قوله: (...كان ذلك من باب الكمالات, ومن باب الفضل ومن باب العناية بإتقان القرآن ...), فالكمالات والفضل والعناية بإتقان القرآن, من مقاصد الشرع, فقول الشيخ ابن باز حجة للعلم أهله على الشيخ سعد نفسه.

فصل: قول ابن تيمية: قال ابن عثيمين نفسه, نقلا عن الشيخ من مجموع ابن قاسم للفتاوى, حول حكم العلم: (ولا يجعل همته فيما حجب به أكثر من العلوم عن حقائق القرآن، إما بالوسوسة في خروج حروفه، وترقيقها، وتفخيمها، وإمالتها، والنطق بالمد الطويل والقصير والمتوسط، وغير ذلك، فإن هذا حائل للقلوب قاطع لها عن فهم مراد الرب من كلامه، وكذلك شغل النطق بـ (أَأَنْذَرْتَهُمُ)، وضم الميم من (عَلَيْهِمُ)، ووصلها بالواو، وكسر الهاء أو ضمها، ونحو ذلك، وكذلك مراعاة النغم وتحسين الصوت) اهـ.

هذا: فما يُعاب به التجويد من وجود بعض المتنطعين في القراءة أو المتشددين في التلقين، أو المغالين في تأثيم الناس بعدم قراءتهم بالتجويد، فإنه لا ينجرُّ على أصل العلم، ولا يجعله علمًا حادثًا لا أصل له، وهؤلاء الأصناف موجودون في كل عصر ومِصر، وقد أشار إليهم المحققون من أعلام القراءة؛ كالداني، وأبو العلاء الهمذاني، وغيرهم.

وهؤلاء المتنطعون لا يقاس عليهم، ولا يحكم على العلم بهم، ولو سار سائر على بعض العلوم كعلم النحو والبلاغة والأصول، وبعض مسائل الفقه، وبعض تعصبات الفقهاء لمذاهبهم وأَخَذَ ينقدها بقول المتنطعين فيها، لما سَلِم من العلوم إلا القليل، ولخرج بعض العلوم من أن تكون علومًا معتبرةً، وذلك ما لا يقول به طالب علم، ولا عالم قد مارس العلوم وتلقاها.

فالمعلوم أن كل علم يؤخذ من أهله والمتخصصين فيه, وأهل الاختصاص في هذا الأمر هم علماء التجويد الذين لهم الباع الطويل في تأصيل وتفنيد وتقعيد هذا العلم, والكلمة لهم في ذلك.

هذا: ثم وكلام ابن تيمية: قيل بأن: ما المانع من حمله على الإفراط في القراءة، ومثله كلام ابن القيم، ويؤيده أن ابن القيم قاله في كتابه "إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان"، وهو عارف بهذا الفن كما يظهر من كلامه على مخارج الحروف ضمن كتابه "بدائع الفوائد"، وعليه يحمل – أيضا – كلام ابن الجوزي حيث أورده في "تلبيس إبليس" على القراء.

هذا: ثم ومن العجب العجيب أن يقول إمامٌ في "فنه" ويقف على، ويقفى ما به علم، وبه أدلة قامت بها الحجج الكثيرة، فيأتي من ليس في "الفن" وليس له بالأمر علم، وليس معه دليل وليس على دليل، فيناقض الإمامَ، وينازعه في أمره.

فالشيخ سعد الحصين، والشيخ ابن عثيمين، والشيخ عبد الرحمن السعدي، والشيخ ابن باز، هؤلاء الأربعة كلهم ليس قارئا ولا مقرئا، ولا نعلم عن من تلقى القرآن الكريم ممن كان من أصحاب الأسانيد، بل ولو من غيرهم!، إذ الاسناد من الدين، فلولا الاسناد لقال من شاء ما شاء في الدين، فضلا من أن يجاز ويؤذن حتى يزاحم الامام!، وأئمة الفن، ويبلغ المرتبة، ثم وحتى اليوم لم نحصل على أحد أقرأه القرآن الكريم أحدُ الأربعة، ولا أقرأ أحداً منهم القرآنَ، وخير شاهد للإمام على القوم أنّ الإمام له سنده في العلم، العالي الصحيح الثابت، وإنما يسأل عن كل فن أهله، قال الله تعالى: {فاسألواْ أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون}.

فصل: وإذا كان الفقهاء أو الأصوليون هم الأدرى بالأحكام الشرعية وهم القائلون في الميدان، يستنبطون الأحكام من النصوص، فعلى أن ذلك ليس في المسائل الفقهية فقط، بل؛ وحتى في جميع المسائل الغير الفقهية، مهما تعلق حكمها بحكم شرعي، فالإمام رحمه الله لم يكن عالما بالتجويد والقراءات فحسب، بل كان عالما في التفسير وحافظا في الحديث وعالم في الفقه وأصوله والتوحيد والبلاغة والنحو والصرف واللغة وغيرها، وقد ولي القضاء بدمشق كما ولي القضاء بشيراز.

وأذن له بالإفتاح سنة 778هـ، ضياء الدين القزويني، وصلاح الدين المقدسي، وأبو الفداء ابن كثير، وهو أول من أجاز له بالإفتاح والتدريس سنة، 774هـ، وشيخ الإسلام البلقيني سنة 785هـ.

فصل: ومن قول الألباني نفسه لما: سئل عن أحكام التجويد بأن: .... فالبعض يعتبرها واجبا ويؤثمون من لم يتعلمها تعلما، والبعض الآخر قد يتساهل فيها ويتهاون في أمرها. فالسؤال هنا أولا ما رأيكم في مشروعية هذه الأحكام؟ والأدلة عليها من الكتاب والسنة والآثار السلفية. وقد ثبت عن بعض السلف أو بعض الأئمة أن بعضهم كره الإمالة وبعضهم كره الإدغام الثقيل. وكذلك كلام لبعض الأئمة المتأخرين مثل الذهبي غيره ولهم كلام في من يتنطعون في قراءة القرآن ويكلفون تلفا شديدا في إخراج الحروف، تكلف يحتاج أيضا إلى بيان حكمه؟.

فأجاب الشيخ بأن: أقول وبالله التوفيق أن أحكام التلاوة والتجويد شأنها عندي شأن الأحكام الواردة في المذاهب. فبعض هذه الأحكام من حيث ثبوتها لها دليل من الكتاب والسنة، وتارة إجماع الأمة، وبعضها بالقياس والإجتهاد، والإجتهاد والقياس معرض للخطأ وللصواب. هذا من حيث الثبوت ومن حيث الحكم فبعض هذه الأحكام كما لا يخفاكم هي واجبة، أو فريضة، يأثم مخالفها أو تاركها وبعضها من السنة، يثاب فاعلها ولا يعاقب تاركها. وبعض هذه الأحكام خاصة ما كان منها قد صدر عن العلماء المتأخرين الذين غلب عليهم الجمود على التقليد فيقع منهم استحسان بعض الأحكام وهي بدعة مخالفة للسنة، هذا التفصيل الموجود في الأحكام الفقهية موجود تماما في الأحكام التجويدية إذا صح التعبير.

ومن المؤسف أننا لا نجد في كتب الحديث بابا، عفوا كتابا فضلا عن أننا لا نجد فصلا، فضلا عن أننا لا نجد بابا خاصا يتعلق بهذه الموضوع الذي تسأل عنه. ولذلك فالأمر، ليكون الإنسان في ذلك على بينة، يحتاج ما يحتاجه العالم الفقيه فيما يتعلق بالأحكام الشرعية من المعرفة

بالتفسير وبالحديث متنا وإسنادا، حتى يتمكن من تمييز ما له دليل أولا وما ليس له دليل، وثانيا أن يعرف أحكام المسائل التي تعرض لها الكتاب والسنة. يجب أن يكون عالما بالكتاب والسنة وبالآثار السلفية، وهذا طريقه ميسر كما تعلم، مذلل، بحيث يستطيع العالم أو الطالب المجد المجتهد، أن يصل إلى معرفة ما في صدد البحث عنه من الأحكام الشرعية. أما ما يتعلق بالأحكام المتعلقة بعلم التجويد فذلك صعب جدا ولذلك فالجواب عندي، أنه يجب أن يكون عندنا علماء بالتجويد، وهؤلاء لهم وجود والحمد لله، لكن في علمي ليس لدينا في علم التجويد سلفيين، كما يوجد عندنا في الأحكام الشرعية، لأننا بهؤلاء العلماء نستطيع الإجابة عن سؤالك ذي الشقين. هل كل هذه الأحكام لها أدلة من الكتاب والسنة؟ ثم هل كلها بمثابة واحدة فهي واجبة يأثم تاركها أو هناك أحكام واجبة شيء منها واجب وشيء منها مستحب، إذا أخل بهذا الشيء المستحب لا يحاسب ولا يعاقب بخلاف ما إذا أخل بالقسم الأول. الذي يتمكن من الإجابة عن مثل هذا السؤال هو العالم المجود السلفي. لأنني أعتقد أن التلاوة أو القراءة على الأحكام: أحكام التجويد، مأخذها التلقي، وليس مأخذها كالأحكام الفقهية تأخذ من الكتب مباشرة، إن لم يكن لطالب العلم شيخ متمكن في العلم بالكتاب والسنة. أنا مثلا لست متخصصا في علم التجويد ولا أستطيع أن أدعي ما ليس لي، فأقول مثلا أن المد الطبيعي فهوا واجب، أنا أقول هذا في نفسي لكن لا أستطيع أن أفتي به، خشية أن يكون هناك عند المتخصصين في علم التجويد دليل يلزم القارئ بأن يمد المد المتصل أربع حركات أو ست حركات والمد المتصل خمس حركات. يمكن أن يكون عن هذا المتخصص دليل يلزمني أنا بأن أقول بمثل ما كنا قرأناه حينما ختمنا القرآن على بعض العلماء هناك. أما أن نقول هذا واجب أو هذا مستحب ليس بواجب فهذا يتولاه المتخصصون في هذا العلم. ولذلك فأنا أتمنى أن يكون بعض طلبة العلم الذين نراهم الآن منكبون على علم الحديث إقبالا عجيبا جدا ويهملون العلوم الأخرى، منها مثلا علم التفسير، منها علم التجويد. لأن تخصص هؤلاء في هذا العلم سيكون

فتحا جديدا في علم التجويد لأن العلماء الموجودين اليوم ما في عندهم ثقافة سلفية، أنه يجب أن يرجع في كل مسألة إلى كتاب الله وإلى حديث رسول الله، ولذلك فهم لا يحرصون أن يميزوا هل صحت هذه القراءة أم لم تصح، هل هذا الحكم واجب أو مستحب... ما يهمهم. أما إذا نشأ جيل من الشباب السلفي وتخصص في دراسة علم التجويد فسيكون سببا كما قلت آنفا في فتح جديد في هذا العلم الذي يختلف فيه العلماء كما ذكرت خاصة في هذه البلاد وبصورة أخص البلاد النجدية. لأنه البلاد النجدية قبل محمد عبد الوهاب ما كانوا شيئا مذكورا. ولذلك فلا يعرف فيهم علماء متخصصون في كل علم وبالتالي لا يعرف منهم علماء كالعلماء الموجودين في مصر، في سورية، في الأردن، بل في باكستان وغيرها يحسنون قراءة القرآن على الأحكام التجويدية، بغض النظر ما حكمها ما دليلها. ولذلك نسمع حينما طفنا خاصة في الشهرين السابقين، لابد أنك سمعت، أنا جئت عمرة، كنا نصلي في بعض المساجد فنرى تفاوتا كبيرا بين بعض الأئمة وآخرين، بعضهم يقرأ قراءة جيدة وأفهم أنهم تلقوا القراءة هذه عن بعض علماء التجويد وبعضهم كالعامة لا يحسنون قراءة القرآن. فالمقصود يجب أن يتخصص ناس مؤسسين على الدعوة السلفية ليقدموا جوابا عن مثل هذا السؤال. لكن أنا مطمئن تماما أن واجب من لا علم عنده أن يتبع من كل علم عنده في مسألة ما، فمثلا فيما يتعلق بالأحكام الشرعية ليس لعامة الناس أن يقولوا لا هذا مو صحصح وهذا مش معقول... لا، فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون، هذول علماء التجويد في هذا العلم هم أهل الذكر. فإذا قالوا مثلا أحكام التجويد كلها للوجوب وكلها تلقيناها عن مشايخنا بالتوارث خلفا عن سلف فيجب على الآخرين من أمثالنا أن يتبعوهم فيما يقولون، الشأن في ذلك كالأحكام الشرعية يجب على كل مسلم أن يفهموا الحكم الشرعي بطريق دراسته الشرعية إن كان دارسا، أو إن كان أميا أن يسأل العالم ويفتيه ويعمل به، فإذا خالف يكون عاصيا. لأن الله يقول {فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون}, فهو ليس بالعالم حتى يسأل نفسه فهو يركب رأسه ويفتيها بما عنده من جهل،

فكما أن هذا لا يجوز في الأحكام وعليه أن يسأل أهل العلم، وكما أنه فيما يتعلق بالأحكام إذا سأل عالما وعمل بفتواه، ثم تبين له فيما بعد أن هذه الفتوى مخالفة لدليل من الكتاب والسنة. كذلك يجب لعلماء التجويد أن يسألوا وأن يفتوا بما عندهم، أصابوا أو أخطأوا، هذا أولا بينهم وبين ربهم. ثانيا بالنسبة لنا نتبعهم لأنه ليس لنا خيار بأن ندع العلماء المتخصصين إلى جهلنا نحن بهذا العمل. فعلينا أن نتبع. فإذا ظهر لنا أن في هذا الإتباع شيء من المخالفة بالدليل الشرعي خالفناهم وأتبعنا الدليل الشرعي. أضرب لك مثلا اليوم القراء عمليا يختلفون: منهم مثلا من يقف عند رؤوس الآي الفاتحة يقرأها آية، آية، وهذا من السنة كما تعلم، منهم من لا يفعل ذلك، قد يصل آية بأخرى وبخاصة إذا كانت الأخرى من حيث المعنى متممة للأولى، وهنا يوصل وكأنه يرى ذلك واجبا والدليل على ذلك أننا نجد في المصاحف المطبوعة حتى اليوم وبخاصة ما كان منها مطبوعا في اسطنبول نجد إشارات لا، لا تقف، مثل قوله تعالى: {فويل للمصلين الذي هم عن صلاتهم ساهون} فويل للمصلين، لا: أي لا تقف، ولذلك فعلا جمهورهم لا يقف، لأنهم يأخذون المسألة بالعقل وبالمعنى. فما موقف علماء التجويد والقراءة بالنسبة لهذا المثال القدامى، والراجح عند الجمهور أن لا يصل آية بأخرى، لأن هذا خلاف السنة، لكن للمتأخرين الذين لا يهمهم دراسة أحكام التجويد على ضوء ما ثبت في السنة يقولون لا نحن الراجح وصل آية بالأخرى ما دام الوقوف يفسد المعنى.

فهنا استطعنا أن نخالف جماهير القراء اليوم وأن قول الوصل خلاف السنة والوقف هو السنة. لكن يا ترى كما حكم من وصل؟ هل أثم أم ترك السنة التي لا يعاقب تاركها ويثاب فاعله؟ هون بأ بدك إنسان معلم عارف بأحكام التجويد وبأدلة هذه الأحكام، هو الذي يستطيع أن يعطيك الجواب الثاني عن السؤال الثاني. نحن نقول السنة الفصل لكن ما حكم الوصل؟ لا ندري لأننا ما وجدنا جواب هذا السؤال في ما اطلعنا عليه من السنة. ولكن من الممكن للمتخصص أن يجد جوابا لهذا السؤال. كذلك مثلا بعضهم كما تعلم في السور القصار إذا ما انتهى من قراءة مثلا

والضحى بيكبر، بيقول الله أكبر هذا أيضا لا أصل له من السنة، لكن يقولون أنه متواتر بالإسناد, هو هذا ما يدخل في كلامي السابق لابد لنا كمن دراسة، نقول من الذي يستطيع أن يقول أن هذا متواتر، هو العالم المطلع على علم القراءة والتجويد اطلاعا يشبه اطلاع العالم على أدلة المسائل المختلف فيها من الكتاب والسنة. وكيف نثبت هذا التواتر؟ بالتلقي لذلك أقول أن الأمر يحتاج إلى متخصص متأصل فيه مبدأ تحري الخلاف وتحري الصواب مما اختلف فيه العلماء. وعلى ذلك فقس هناك أحكام كثيرة وكثيرة جدا، ضربت أنت مثلا في مثل الإدغام مثلا ونحوه، هل هذا الإدغام فعلا كان الرسول عليه السلام يفعله؟ يحتاج إلى دراسة ثانية ما حكمه؟ ممكن أن أقول أن حكم هذه الغنة مثلا هو كحكم مناسك الحج الأصل فيه الوجوب إلا ما قام الدليل على عدمه في بعض مناسك الحج، فأقول الأصل فيما قرأه الرسول عليه السلام أو في الوجه الذي قرأه عليه الصلاة والسلام أنها للوجوب لأنه القرآن هكذا أنزل، وهكذا لقنه جبريل للرسول عليه السلام، فالأصل الوجوب إلا إذا قام الدليل على غيره فهو ليس بواجب، نحن اليوم صلينا العصر في ذلك المسجد ما استطعت في أي ركعة من الركعتين الأخيرؤتين أن أقرأ الفاتحة ولا نصفها فقعدت أتساءل في نفسي هذا الإمام شو بيقرأ القرآن...... صوتها فهذه مشكلة. فيجب إذن على هؤلاء الأئمة أن يتلقوا قراءة القرآن من أهل القراءة ثم بعد ذلك يبحث إن استطاع عن حكم هذه الأحكام أهي فريضة أم هي سنة. يحتاج هذا في الواقع كما قلت لك متخصصا ولست بهذا المتخصص، لكن أقدم هذه البيانات بصورة عامة. وإذا كان لابد للجاهل من أن يقلد فيجب أن يقرأ كما يلقن، وكما يسمع، فإذا تبين له أن فيما سمع خطأ تبين له بالحجة والبرهان رجع عنه كما هو الشأن في الأحكام الشرعية هذا يمكنني أن أقول بالنسبة لهذا السؤال.

فصل: جزا الله الألباني عن التجويد وعن العلم وعن الحق وعن الإسلام خيرا، فلو كانت العلماء تنحى نحوه لما يبق من مشكل في الإسلام، فقد حرر الحق، وأحسن القول فرحمه الله رحمة واسعة.

هذا: ثم والألباني تأسف من أنْ في علمه ليس لديهم في العلم سلفيين.

قلت: إذا لم نكن نحن سلفيين فأين سلفي اليوم في العلم بل وفي أي علم؟!.

وقوله: "....ولذلك فهم لا يحرصون أن يميزوا هل صحت هذه القراءة أم لم تصح...... ما يهمهم. أما إذا نشأ جيل من الشباب السلفي وتخصص في دراسة علم التجويد فسيكون سببا كما قلت آنفا في فتح جديد........".

قلت: وهل أحرص من الإمام في أن ميز صحة القراءات؟! حتى قال الإمام نفسه: "أصحها في نشرنا يحقق" وهل من قراءة أصح من هذي العشر؟! أم لم يكن للإمام "غاية النهاية"؟!، ثم وترجي الشيخ في مقام التمني لأن العلم قد نضج واحترق فما الذي يضيفه أحد من بعد ذلك؟!.

فصل وقال في إجابة عن الباب أو ما في المعنى: وذلك أنه سأله سائل يقول: "قال ابن الجزري في مقدته:

والأخذ بالتجويد حتم لازم + من لم يجود القرآن آثم

لأنه به الإله أنزلا + وهكذا منه إلينا وصلا

ما رأي فضيلتكم في هذا القول وما هو الواجب على المسلم في هذا الباب؟

فأجاب أن: الحقيقة أنني لا أجد في نفسي علما للجواب عن هذا السؤال وإنما أقول أن كل علم ينبغي أن يؤخذ من المتخصصين فيه، والإمام ابن الجزري رحمه الله هو بالإضافة إلى إمامته في علوم القرآن والتجويد، فهو من علماء الحديث أيضا فهو يشترك مع ابن كثير في هذه الحيثية من حيث جمع بين علوم عديدة كالتفسير والحديث والتاريخ، فهو إذا قال هذه الكلمة وجب اتباعه عليها باعتبار أن ربنا عز وجل يأمرنا بذلك في عموم قوله عز وجل {فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون} ونحن كما نقول في كثير من المناسبات صحيح نحن ناحرب التقليد ونحرّم أن نجعله دينا يتبه لكن التقليد نقول كما قال الإمام الشافعي في القياس، القياس مع أنه من الأدلة الشرعية الأربعة فهو كما قال الإمام الشافعي لا يصار إليه إلا عند الضرورة.

..... فالتقليد في الوقت الذي نحن نحارب التدين به واتخاذه مذهبا كما عليه عامة المسلمين مع الأسف اليوم لكن في الوقت نفسه نقول إنه كالقياس، القياس قال فيه الإمام الشافعي ضرورة لا يصار إليه إلا عند الضرورة كذلك التقليد لا يصار إليه [إلا عند الضرورة]، فمثلا رجل عالم باللغة العربية لكن عنده فقه ليس عنده علم الحديث صحة وضعفا فهذا لابد من أن يقلد الفقهاء ويقلد المحدثين، لكن من كان عنده شيء من الثقافة يكون تقليده أخف، لأنه عنده شيء من الوعي والثقافة العامة يساعده على أن يتفهم طريقة الإستدلال مثلا بالحديث، لكن عامة الناس ماذا يفعلون، عامة الناس يسألون العالم، وأجبهم أن يتحروا عنه يكون عالما بالكتاب والسنة هذا واجب لكن إذا قال هذا حرام فعليهم أن يتبعوه إن استطاعوا أن يفهموا من أين جاء التحريم ما أصله من الكتاب من السنة من الاجتهاد لكن ليس كل الناس يستطيعون ذلك فلابد من التقليد.

أنا شخصيا أقول كلمة موجزة بالنسبة لهذا السؤال، أنا أفهم أن الأمة تلقت القرآن بهذه الأحكام التي يعني أجمع القراء جميعا عليها، مثلا الاخفاء والاظهار والغنة والمد الطبيعي والمد المتصل

والمد المنفصل هذه الأشياء تلقتها الأمة بالقبول وليس هناك أي مخالف، فلا يجوز لرجل لا علم عنده يقول ما هو الدليل على أن المد الطبيعي يمد حركتين لا أكثر ونحو ذلك، فنقول هذا تلقي كما تلقينا القرآن تلقينا أيضا تلاوته بهذه الطريقة، هذا يشبه تماما الفقه، فكما أن الفقه قسم كبير منه مرجعه إلى الكتاب والسنة، فالمسائل الفقهية أيضا هي على قسمين قسم يوجد عليه أدلة من الكتاب والسنة، وهما المرجع.... وقسم هي مسائل استنباطية، فما كانت من هذه الأنواع المستنبطة فالأمر فيها سهل إن كان طالب العلم يستطيع أن يرجح قولا على قول بمرجح من المرجحات المنصوص عليها في كتب أصول الفقه فبها، وإلا فبأي قول أخذ فهو إن شاء الله معذور عند الله تبارك وتعالى، كذلك فيما يتعلق بعلم القراءات والتجويد فهناك مسائل متفق عليها فلابد من اتباعهم فيها بدون أي نقاش أو جدل، وهناك مسائل مختلف فيها فمن تمكن من الترجيح كما قلنا آنفا في المسائل الفقهية فعل ومن لا فيتبع أي قول بدا له، ومن المسائل المختلف فيها عند القراء هو الوقوف عند رؤوس الآي ولو اتصلت بالآية التي بعدها فمنهم من يقول الوقوف، وهذا الذي أتبنّاه ومنهم من يقول لا لعدم اكتمال المعنى كقوله تعالى {فويل للمصلين} فالوقوف عند هؤلاء يكون خطأ وإنما ينبغي الوصل.

نحن استطعنا حينما وقفنا على النص ودعمنا في ذلك كثير من علماء القراءة المتقدمين أن الصواب الوقوف على رؤوس الآي ولو كانت الآية متصلة المعنى بالتي بعدها، فمثل هذا أمكنّا الترجيح أما في غير ذلك فالإنسان كما قلنا آنفا يمشي على قول ويكون معذورا إن شاء الله.

فقول ابن الجزري هذا في هذه الأرجوزة هو قول عالم متخصص في علمه، فينبغي اتباعه إلا إذا تبين لنا خطأه وهيهات هيهات".

فصل: ثم وكم من إمام أثنى على الإمام وأحسن القول فيه, على أنه إمام وقدوة: قال الداودي: "... وكان إماما في القراءات لا نظير له في عصره", وقال السيوطي: "الحافظ المقرئ شيخ الإقراء في زمانه ... كان إماما في القراءات, لا نظير له في عصره في الدنيا", وقال الشوكاني: "وقد تفرد بعلم القراءات في جميع الدنيا, ونشره في كثير من البلدان, وكان أعظم فنونه وأجل ما عنده", وقال ابن العماد الحنبلي: "وبالجملة فإنه كان عديم النظير, طائر الصيت, انتفع الناس بكتبه, وسارت في الآفاق مسير الشمس".

فصل: قال في الوجيز ما في معنى: والقول وما في المعنى: فيه قدح صريح لصدر هذه الأمة من القراء الناقلين إلينا كتاب ربنا بحروفه وقراءاته ورواياته وطرقه بهذه الكيفيات والهيئات التي تلقوها وأقرءوا بها ودونوها في كتبهم حتى وصلت إلينا عن طريقهم بالأسانيد المتصلة. فهل يقول ذو بصيرة أنهم أنشأوها واخترعوها من أنفسهم وأوجبوها على الناس وتناقلها الناس عنهم في كل عصر ومصر. ولم يخالفهم أحد أو يأخذ على أيديهم لاستحداثهم في كتاب الله ما ليس منه، والله سبحانه قد تكفل بحفظ كتابه: {إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون}، والإجماع قائم على أن من زاد في القرآن حركة أو حرفا أو نقص من تلقاء نفسه مُصرّا على ذلك يكفر. كما أن الإجماع قائم على أن النقص في كيفية القرآن وهيئته كالنقص في ذاته ومادته. فترك المد والغنة والتفخيم والترقيق كترك حروفه وكلماته. فإذا كان الجواب قطعا بالنفي وأنهم برءاء من الاختراع والابتداع بل منهجهم الاتباع، فلا يقرأ أحدهم إلا بما أقرئ، وجب اتباعهم .... [قال] قلت: لا زال الاجماع والاتفاق قائما على ما ذكر عن الأئمة قراء الأمصار من تلك الأحكام إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فالتارك للقراءة بها قارئ للقرآن بغير لغة العرب التي نزل عليها. وفي موضع آخر من كتابه بين أن أخذهم لقواعد التجويد ليس بدعا من أنفسهم وإنما هو النقل والرواية عن الأئمة الماضين والسلف الصالحين، فقد أوضحوا في كتبهم وبينوا في مصنفاتهم التجويد في القراءة والتحقيق في التلاوة، ولم يتركوا لغيرهم في ذلك مسلكا وليس لنا فيما نورده من ذلك إلا التقريب والترتيب .... والله الموفق.

هذا: ثم والتجويد قائمة من قوائم الدين, فلولا التجويد لذهب أصوات القرآن, ولو لم يكن للعلم إلا كونه من ذلك لكفى به منزلة وشرفا وحرمة.

والظاهر أن الذي حمل القائل على ذلك, إن لم يكن قول الشيخ, وما لعل الشيخ, كما قلت: أراد بذلك التشنيع على الإمام, وإلا فهو كان من أعرف الناس بحال الإمام وقدره, فهو نيل العلم التأليف في القرن الرابع الهجري, فظن بدعيته, إلى أن قال بذلك غير مفكر فيه, ولا عجب إذ أنه ليس من أهل الفن, ولعل أن له ملحوظة على من يتشدَّدون في هذا العلم، أو من يقرئون الناس ويتكلفون في تعليم التجويد، فينصبُّ كلامه على مثل هؤلاء، وقد ينجرُّ حديثه من حيث لا يشعر إلى أصل هذا العلم الذي تلقته الأجيال، وهو مرتبط بقراءة كتاب ربها، ومثل هذا لا يكون كلامه حجة على إطلاقه, وليته أخلى نفسه من ذكر العلم ألبتة, وإذ قد ذكره فليته لم يتعرض إلى ما كان من قبيل التاريخ, وإذ قد تعرض فليته سكت عن البدعية, فقد زلت بذلك قدم القائل, وسقط كلامه الذي خرج من غير تأمل المتناقض في غير موضع في هذه الكلمات اليسيرة, فهذا طعن في الدين, أعاذنا الله وأجارنا من ذلك, (ومن تكلم في غير فنه أتى بالعجائب).

هذا: ومثل القول من علامات الساعة ففي آخر الزمان يتكلم الرويبضة، وهو الذي لم يكن له قدر في الناس، أي يسود غير المسود، ويوسد الأمر إلى غير أهله، وقد جاء أبو العلاء المعري بأبيات يتكلم فيها عن هذا، يوم يقدم اللئيم، ويؤخر الكريم، ويصعد الذنب إلى الرأس، ويتأخر الرأس إلى الذنب، وهذا في الناس اليوم موجود، حتى تجد البيوت في القبائل المعروفة بالكرم والسماحة والندى والمجد، أصبحت الآن متأخرة، وتجد الرويبضة، والذين ليس لهم أثر، أصبحوا الآن يتكلمون ويشار إليهم، يقول أبو العلاء عن هذا:

إذا عير الطائي بالبخل مادر + وعير قساً بالفهاهة باقل
وقال السهى للشمس أنت كسيفة + وقال الدجى للبدر وجهك حائل
وطاولت الأرضُ السماءَ سفاهةً + وفاخرت الشُهْبَ الحصى والجنادل

فيا موت زر إن الحياة ذميمة + ويا نفس جدي إن دهرك هازل

ويقال في المعنى:

ما ضر شمس الضحى في الأفق ساطعة + أن لا يرى نورها من ليس ذا بصر

وما يضر البحر أمسى زاخرا" + أن رمى فيه غلام بحجر

وما ضر الورود وما عليها + اذا المزكوم لم يطعم شذاها

فالتجويد: علم مرّ قواعده بالعرب تستعمله منذ القديم, ونزل به القرآن, ووضعته علماء القراء, وأئمة القراءة, من التابعين وتابعي التابعين, ونال التأليف في القرن الرابع الهجري, بل؛ وحتى التعريف نفسه, والظهور والإتساع في الخامس منه, والإمتهاد والإبتساط في الإمام الشمس ابن الجزري, والمبادئ عدتها التكميل الخمسة عشر, والأبواب السبعة, والحروف صفاتها الميزان, وما في المعنى, بالبعض, وأخذ في النضوج والإكتمال والوقوف والإستواء, بل؛ ويراد به في العصر.

هذا: ثم ولا أعلم خلافا بين العلماء, بل, بين الأمة, في أن الله تبارك وتعالى أنزل كتابه بالتجويد, ولا في أن النبي صلى الله عليه وسلم, تلقاه عن جبريل عليه السلام وقرأه وأقرأ به بالتجويد, ولا في أن الصحابة تلقوه من النبي صلى الله عليه وسلم بالتجويد, ولا في أن التابعين نقلوه عن الصحابة بالتجويد, ولا في أن تابعي التابعين, نقلوه عن التابعين بالتجويد كذلك, ولا في أن الخلف عن السلف أخذوه بالتجويد, ولا في أن العرب استعملت التجويد قواعده منذ القديم.

فصل: قال العلامة ناصر الدين الألباني: لقد تلقّى الناسُ قراءة القرآن الكريم خلفاً عن سلف بهذه الطريقة المعروفة ب(أحكام التجويد)، وأحكام التجويد أصلاً هي قواعد للنطق العربي، حيث كان العربي الأصيل ينطق كلامه بهذه الطريقة كلاماً أو قراءة، ومع تقدّم الناس وتطاول عهدهم بأصول العربية واختلاط العرب بالأعاجم ممّا سبّب فشوّ اللحن، واستعجام العرب فضلاً عن العجم، خُصَّ الاهتمام بتعليم هذه الأحكام في مجال قراءة القرآن الكريم.

فيجب على طالب العلم أن يأخذ كل علم من أهله الذين عرفوا به وقضوا الأعمار في تحرير مسائله وحل إشكالاته والتصنيف فيه وتعليمه، ولقد حصل لغط كبير في فترة مضت ولا يزال

الإشكال قائماً لدى بعض الناس مع اتضاح الأمر لدى التحقيق وأخذ العلم من مظانه وأهله, وهذا من الأهمية بمكان مكين.

فصل: وفي معنى قول واحد من القوم: أن "ويزعم أنه لم يثبت عن النبي، بل اخترع هذا العلم بن الجزري من رأسه!! ولم يدري الرجل – هداه الله – أنه لم يكن لابن الجزري عمل فى علم التجويد غير أنه جمعه وهذبه ورتبه ونظمه وألف فيه!! فلم يزد شيئا من عنده، بل اتبع السلف بأسانيده الصريحة النقية الصحيحة العالية إلي الصحابة الذين أقرؤوا بهذه الطرق كلها! وهؤلاء الصحابة لم يكونوا كذبة! بل قالوا هكذا سمعنا رسول الله!.

فدعوى الأثيم بأن هذا علم لم يثبت عن النبي، جوابه سؤال واحد وهو: وأي علم بين أيدينا اليوم ثبت عن النبي؟!، وهل ثبت عنه علم الفقه؟!، وهل ثبت عنه علم النحو والصرف؟!، وهل ثبت عنه علم الحديث؟!، وهل ثبت عنه علم العقيدة؟!، وهل ثبت عنه أي علم تطبيقي أو نظري نتداوله الان ؟؟؟؟؟؟!!!!!!!!!.

وبالطبع لم يثبت، كما لم يثبت علم التجويد. ولكن مضمون كل هذه العلوم ثبتت عنه! أفهمت ؟! مضمون كل هذه العلوم ثابته ولم يكن للعلماء سوى الترتيب أو التنقيح أو التلخيص أو الشرح أو النظم أو غير ذلك ! إذا فلم يخترعوا شيئا من عندهم.

فصل: وذكر الخرقة أيضا أَلبسها كثير من أئمة المذاهب ومجتهدي العصور، ومجدديها، وعلماء الأمة، من فقهاءها ومحدثيها وقراءها، والله يعلم أنني لا أدافع عنها ولا أذب، ولا ألبسها لا من تلقاء نفسي ولا من غيري، ولكنّ الحق أحق أن ينصف له، وكوني لا ألبسها لا يسد باب الإنصاف له مني، ولهم في ذلك إسنادات كثيرة واتصالات عديدة.

وأما ذكر الاحتفال بالمولد النبوي الشريف مما كان يفعله المسلمون منذ القديم من الزمن، ويفعلون فيه في أيام شهر ربيع الأول والثاني منه وما في المعنى، من قراءة القرآن الكريم وبردة البوصيري وما في المعنى من سائر المدائح يمدحون بها النبي صلى الله عليه وسلم، ويقرؤون مولده الشريف وسيرته وشمائله، ومعجزاته وخصائصه، وغزواته، وخلقه العظيم، ويطعمون ويعطون المساكين والفقراء، ويصلون الأرحام التي أمر الله بها أن توصل، ويظهرون حبهم للنبي صلى الله عليه وسلم، وتعظيمهم له، بل يفعلون فيها كثيرا من الخيرات، فالأمر فيه واضح الدلالة وضوح الشمس في ضحاها، جلي الإشارة جلاء القمر تلاها. ولا ينبغي للأمة أن يتنازعوا رغم من أن يختلفوا في مشروعيته وعدم مشروعيته، بل والتنازع أمر لا يجوز بل ولا يليق أن يطلب حجيته. وليس الكتاب للميدان.

فصل: ومن منشأ الباب: أن قوما إذا عجزوا تعلم علم والحصول عليه أوغلوا فزعموا بدعية العلم، ولقد أوغل بعض الجهلة في الضلال وقد عجز عن تعلم أصول الفقه فقال: إن أصول الفقه بدعة، ونادى بعضهم بنبذ كتب الفقه، وعدم جواز الإعتماد عليها، وزعم بعض أن علم التوحيد بدعة وضلال، وما في المعنى كثير.

قال الشنقيطي محمد بن محمد المختار: وأما قول البعض: "إن التجويد بدعة" فقول رد عليه، لأن أئمة الاسلام ودواوين العلم كلهم على إثبات هذه القراءة كما جاءت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن المرد فيها إلى أهل العلم بالقراءة، .... فالأصل في هذا: أن هذا التجويد واجب، ولا يجوز الاخلال به .... كل أهل العلم يرجع إليهم فيه، وكل أهل فن يرجع إليهم فيه، هذا الذي أمرنا الله عز وجل أن ننزل الناس منازلهم ونأخذ عنهم العلم، فالذين يقولون: إن التجويد بدعة، هؤلاء لا يفقهون، ولا يعرفون ما كان عليه سلف الأمة، ولو كان بدعة والله ما بقي يوما واحدا بين أئمة الاسلام، وما كانوا ليجاملوا في أعظم شيء وهو القرآن، ما شاء الله! الأمة أربعة عشر قرنا ساكتة عن هذه البدعة، وتسكت عن أئمة القراء يعلمون الناس البدع! هذا أمر ما ينبغي، إذا كان الانسان يجهل التجويد، أو على وجه لا يحسن به التجويد، لا يأتي بهين هذه القراءة

النبوية المحفوظة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، التي جثا فيه أئمة الاسلام جيلا بعد جيل ورعيلا بعد رعيل في مجالس العلم يتلقون فيها ويكافحون ويكابدون من أجلها، فالتجويد سنة متبعة............. .

وقال المالكي علي أبو عبد الرحمن: "فمما يحزن كل غيور على كتاب الله سبحانه ما سمعنا ونسمع من قول بعض الناس: إن أحكام التجويد بدعة ولم ترد عن النبي صلى الله عليه" وهذه مقالة ظاهرة البطلان، فاسدة بإجماع أهل العلم والإيمان، وإن فسادها ليغني عن إفسادها، .... وحتى لا ينتشر بين المسلمين أمثال هذه المقالة التي هي إنكار لما ثبت بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم، والذي يترتب عليه ما يترتب من الأمور الباطلة: كاتهام الأئمة الثقات الذين نقلوا إلينا القرآن بهذه الأحكام عن النبي صلى الله عليه وسلم، بأنهم كذبوا عليه في ذلك، واتهام المسلمين عموما بما فيهم أهل العلم والفضل، الذين قرؤوا القرآن بهذه الأحكام بأنهم يبتدعون في دين الله، إلى غير ذلك من اللوازم الباطلة، إضافة إلى أن هذا القول يرده قول ربنا تبارك وتعالى: {إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون}.

وقال: "............ وأعني بهم: أئمة القراءة من المتقدمين والمتأخرين .... وأنكروا على كل من أتى بقول مبتدع في القراءة، والتاريخ من خير الشواهد على ذلك.

فصل: ومن قال بأن "من لم يجود القرآن آثم" له رواية أخرى صحيحة أو أصح من هذي، وما وهي: "من لم يصحح القرآن آثم" وأن التصحيح شيء والتجويد شيء آخر، أي من يقرأ قراءة مخلة بالمعنى والاعراب، فنقول: الرواية الثابتة عن الامام هي: "من لم يجود" ثم فعلى التسليم بـ"ثبوت" رواية: "التصحيح"، كأنّ الامام يعني بها: التصحيح بمراعاة قواعد التجويد خاصة.

فصل: وقد اعترض الشيخ واحد من القوم بأن: "قواعد التجويد ليست محدثة يا "سعد" إنما هي مدونة منذ عصر الدوري وابن مجاهد، وهما في القرن الثالث ..... ومن قبلهما الخليل شيخ سيبويه ومخارج الحروف العربية .... وما نقل في قواعد التجويد منقول عن قراء

التابعين وأتباعهم ..... فهلا بينت انقطاع السند وكذب الناس في النقل عنهم ..... أو هلا من فضلك بدع أئمة القراءة .... القراء العشرة وغيرهم ..... ولا ثالث لك.... ظهرت سلفية جديدة صراحة ...... سلفية مرعبة .... لا علاقة لها مع السلف إلا الاسم......... الآن زهدوا في التجويد لأنه كما زعموا يعيق عن الخشوع .... ويذهب فائدة التدبر .... الآن زهدوا في دقائق أصول الفقه بل زعموا منهجا سموه منهج أهل الحديث .... ولم نر فيه منهجا تأصيليا حتى الآن ...... الآن زهدوا في دراسة المذاهب الفقهية لكونها جامدة متعصبة ...... جعلوها صدا عن سبيل الله .... الآن زهدوا في علم السيرة لكون جل مروياته ضعيفة .... الآن زهدوا في النحو والصرف والبلاغة لكونها تعسف وتكلف لا معنى له في نظرهم .... الآن زهدوا في التفاسير اللغوية والنحوية والصرفية والبلاغية لكونها لا تغني من جوع فما هي إلا تقاسيم مبتدعة ..... الآن زهدوا في علم القلوب والأخلاق لأن أكثر كتبه فيها ما لا يحصى من البدع..... .

فصل: وقال آخر: زلة عظيمة من الشيخ سعد الحصين برسالته التي بدع فيها التجويد والقراءة به، وفهم غير صحيح منه لكلام العلماء الذين أفتوا بعدم وجوب التزام التجويد في القراءة ففهم من فتاواهم أن التجويد بدعة مع أنه لا قائل بذلك سواه، ومع أنه لا يلزم من طعنه في ابن الجزري لو صح أن يكون التجويد بدعة كما ذهب، لأن التجويد قبل ابن الجزري بقرون فكيف يربطه به فيسقط ابن الجزري ليسقط التجويد معه، ما هذا؟ كيف وصل به الحال لهذا الفهم وهذا الكلام؟ وقد سألني سائل عن كلامه هذا منذ وقت طويل فأجبته بأنه خطأ وما ظننت أن يكون لكلامه هذا أثر بحيث يحتاج إلى رد عليه لكن ....

فصل: ورد ما يقولون لما في حديث: "...... والذي يتعتعه ...." بصدر الحديث: " الذي يقرأ القرآن وهو ماهر به ....."، بـ"فلو كان الأمر مجرد نطق بالحروف لما احتاج إلى مهارة، فالقوم عرب أقحاح والقرآن جاء بحروفهم ولغتهم فلا يمكن أن يعجز أحد منهم عن النطق به نطقا صحيحا، ويبين هذا أن المهارة في قراءة القرآن شيء زائد عن مجرد النطق بالحروف وليس إلا أحكام التجويد، ولا يقولن قائل أن المعني بذلك زمان بعد زمانهم حين تستشري العجمة، نعم هذا يدخل

بلاشك، ولكن الرسول صلى الله عليه وسلم، أرشد الصحابة إلى قراءة ابن أم عبد، ولو كان الأمر مجرد تحقيق النطق بالحروف لما كان له عليهم مزية. وأما العاجز عن القراءة المتتعتع فيها فرفع عنه الإثم لا لأن فعله لا يستحق الإثم وإنما لأنه عاجز ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها، ولا يمكن تعلم التجويد إلا بقراءة القرآن فليس هو علم نظري يسبق القرآة، ولهذا فالتعتعة طريق إلى نيل المهارة وليس محطة دائمة يبقي بها الانسان مدة حياته وكل القراء جرب ذلك وكلهم كانوا متعتعين والله أعلم.

فصل: ولا أعجب من رجل: اشترط على تلميذه وصاحبه في صحبته: "ألا يدرس التجويد والتحفيظ وتعليم القرآن"، وقال التلميذ: "وهذا كذب لأنه أولا: لم يكن قد ظهر من القول ببدعية التجويد" وقال ولأن هذا الشرط باطل أساسا، وكيف أوافق على شرط باطل يخالف أمر النبي المصطفى في عشرات الأحاديث الآمرة بتعليم القرآن ومن أشهرها حديث عثمان عند البخاري{ خيركم من تعلم القرآن وعلمه}، وقد حرمه الله من هذه الخيرية بإعراضه عن تعلم القرآن فضلا عن تعليمه......... يزعم أني لم أتكلم في التوحيد وطبعا هذه الفرية لم تظهر إلا بعد أن خالفته وأنكرت عليه قوله ببدعية التجويد وثناءه على طاغية الدنيا .... لقد رددت عليه أيها الابن الصالح وأظن أنه وصله وكان أقوى رد نصحا وتذكيرا مع أدب وتوقير واحترام مراعاة لكبر سنه وسابقته، ولكنه للأسف تمادى وكابر وأصر على أقواله التي جانب فيها الحق والصواب بل خالف الصحيح من أقوال كبار شيوخه ....نحن لم نقدس يوما ابن الجزري ولا غيره ونبرأ إلى الله من كل قول يخالف التوحيد والسنة والعقيدة والشريعة، فلماذا خلط الأوراق؟! وما علاقة الخرقة والمولد في بحثنا؟!.......... من أعجب أموره ثناؤه على طاغوت الأرض .... وطعنه في إخوانه الدعاة وطلاب العلم....... .

قلت: ومثل هذا الرجل لا من عجب فيه إذا طعن في الدين بمثل مقولته بـ"بدعية التجويد".

وواحد اعترضه بـ"أنت مخطئ في مسألة التجويد، بل خالفت السلف، فمهلا لا تلزم غيرك إلا بالكتاب والسنة".

فصل: ولم تزل الأمة الاسلامية ترد على سعد الحصين منذ مقولته، قال السحابي علي الأستاذ في رسالة وجهها إلى الشيخ وعنوانها: {إلى فضيلة الشيخ سعد الحصين وفقه الله لكل خير} ونصها:-

نظرا لمكانتكم العلمية والاجتماعية في العالم الاسلامية، ودوركم الفعال في إظهار وإبراز مكانتي التوحيد والسنة إلى المقام الأول في دعوتكم لها لجميع الناس، ونظرا للحفاوة التي أكرمتموني بها، - وهو لقائي الأول بكم – عند زيارتي لكم في داركم في عمان الأردن عام 1413 هـ، وكنت وقتها بصحبة أحد الأخوة العراقيين الأخ أحمد الشمري، المقبول بالجامعة الاسلامية في المدينة النبوية، ونظرا للواجب الشرعي بالدفاع على علم من العلوم الشرعية، ألا وهو علم التجويد، كان لي بعض الوقفات على رسالتكم الموجهة إلى شيخنا وأستاذنا محمد موسى آل نصر حفظ الله الجميع.

ولا تؤاخذني شيخنا بما أردت قوله؟!.

فأقول وبالله التوفيق:

والذي يعينني من البيان هذا: "فقد سمعتك تمجد ابن الجزري تجاوز الله عنه انتصارا لقواعد التجويد المبتدعة، على من أنكر الالتزام، والالزام بها، مثل: ابن عثيمين، وفوقه شيخه عبد الرحمن بن سعدي، وفوقه الشيخ ابن باز، وفوقه ابن تيمية رحمهم الله ورفع درجاتهم في الجنة، بل فوقهم إمام أهل السنة في القرن الثاني والثالث أحمد بن حبل، الذي أنكر الادغام الذي يخفي حرفا من القرآن أنزله الله ووعد عليه بعشر درجات، فكيف لو أدرك بدعة الإخفاء؟ رفع الله درجته في الفردوس وجزاه عن الاسلام والمسلمين خير الجزاء، فقد ضرب لنا مثلا عظيما في مخالفة علماء الضلال..... .

قول الشيخ سعد الحصين حفظه الله: "فقد سمعتك تمجد ابن الجزري تجاوز الله عنه ....". قلت: أما التمجيد فلم تذكره، ولم ندر ما هو!. فندعه جانبا.

قول الشيخ سعد الحصين حفظه الله "انتصارا لقواعد التجويد المبتدعة".

قلت: لا أدري من الذي بدعها؟! شيخنا، وأين!، وهي دعوى تحتاج إلى بينة ودليل.

قول الشيخ سعد الحصين حفظه الله: "على من أنكر الالتزام، والالزام بها، مثل: ابن عثيمين وفوقه شيخه عبد الرحمن بن سعدي، وفوقه الشيخ ابن باز، وفوقه ابن تيمية رحمهم الله ورفع درجاتهم في الجنة".

قلت: إليك كلام ابن عثيمين – رحمه الله –: "سئل الشيبخ – رحمه الله تعالى –: "ما رأي فضيلتكم في تعلم التجويد والالتزام به، وهل صحيح ما يذكر عن فضيلتكم من الوقف بالتاء في نحو "الصلاة، الزكاة"؟ فأجاب قائلا: "لا أرى وجوب الالتزام بأحكام التجويد التي فصلت بكتب التجويد، وإنما أرى من باب تحسين القراءة، وباب التحسين غير باب الالزام، وقد ثبت في صحيح البخاري عن أنس بن مالك – رضي الله عنه – أنه سئل كيف كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم –؟ فقال كانت مدا، قرأ: {بسم الله الرحمن الرحيم} يمد ببسم الله، ويمد الرحمن، ويمد الرحيم، والمد هنا: طبيعي لا يحتاج إلى تعمده والنص عليه، هنا يدل على أنه فوق الطبيعي. ولو قيل: بأن العلم بأحكام التجويد المفصلة في كتب التجويد واجب، للزم تأثيم أكثر المسلمين اليوم، ولقلنا لمن أراد التحدث باللغة الفصحى: طبق أحكام التجويد في نطقك بالحديث وكتب أهل العلم، وتعليمك ومواعظك"، وليعلم أن القول بالوجوب يحتاج إلى دليل تبرأ به الذمة أمام الله – عز وجل – في إلزام عباده بما لا دليل على إلزامهم به من كتاب الله – تعالى – أو سنة رسوله – صلى الله عليه وسلم – ، أو إجماع المسلمين. وقد ذكر شيخنا عبد الرحمن بن سعدي – رحمه الله – في جواب له: "أن التجويد حسب القواعد المفصلة في كتب التجويد غير واجب". وقد اطلعت على كلام لشيخ الاسلام ابن تيمية – رحمه الله – حول حكم التجويد، قال فيه "ص 50، مجلد 16" من مجموع ابن قاسم للفتاوى: "ولا يجعل همته فيما حجب به أكثر من العلوم عن حقائق القرآن، إما بالوسوسة في خروج حروفه، وترقيقها، وتفخيمها، وإمالتها، والنطق بالمد الطويل والقصير والمتوسط وغير ذلك، فإن هذا حائل للقلوب قاطع لها عن فهم مراد الرب من كلامه، وكذلك شغل النطق بـ"أأنزتهم"، وضم الميم من "عليهم"، ووصلها بالواو، وكسر الهاء أو ضمها، ونحو ذلك، وكذلك مراعاة النغم وتحسين

الصوت" اهـ. وأما ما سمعتم من أني أقف بالتاء نحو: "الصلاة، والزكاة" فغير صحيح، بل أقف في هذا وأمثاله على الهاء".

انتهى كلامه رحمه الله.

انظر: كتاب "العلم" لفضيلة الشيخ "محمد بن صالح العثيمين"- رحمه الله تعالى- صفحة"163- 164".

السلفية النجدية.... .

قال: قلت: فهل فهم من كلام الأئمة هذا، فيه تبديع لهذا العلم؟!، فإن لم يكن فيه تبديع فلم يحتج بهؤلاء العلماء في غير موضع الشاهد وهو "التبديع"!، بل؛ الشاهد هل له أصل أو لا!.

قول الشيخ سعد الحصين حفظه الله: "بل فوقهم إمام أهل السنة في القرن الثاني والثالث أحمد بن حنبل، الذي أنكر الادغام الذي يخفي حرفا من القرآن أنزله الله ووعد عليه بعشر درجات؛ فكيف لو أدرك بدعة الإخفاء؟".

قلت: أن الامام أحمد لم ينكر شيئا بالجملة، بل؛ بالتفصيل: وذلك كره بعض الأشياء من قراءة حمزة!، لظنه أنها غير متواترة!، مثل المد ثلاث ألفات بست حركات، سواء المنفصل منه أو المتصل، والامالة أو تسمى الإضجاع، والتسهيل وغيرها ولا أحد ينكر أو يرد قراءة الامام حمزة الزيات؛ كونها وحي، وهي متواترة.

شيخنا الفاضل هل تعلم أن كلمة "هؤلاء" إذا وقف عليها حمزة يقف بثمانية عشر وجها!، فتصور الامام في الصلاة وقف وقفا اضطراريا على هذه الكلمة هل يقف عليها بهذه الأوجه الكثيرة؟!، وخلفه جمع من المصلين!، فبمثل هذا ذكر عن الإمام أحمد بأنه كرهها.

قلت: أما دعوى الادغام الذي يخفي حرفا من القرآن فلا يخفى منه شيء!، إنما النون إذا لاقى أحد حروف "يرملون" يدغم أي يخرج الحرف بغنة من الخيشوم، ولم نمهل أو يترك، ولم يحرم من عشر درجات – هكذا – بل؛ الاصل عشر حسنات.

قول الشيخ سعد الحصين حفظه الله: "فكيف لو أدرك بدعة الاخفاء؟".

قلت: وأما في الاخفاء: الذي تقول عنه بدعة!!، فهو نوع بين الاظهار والادغام، ويخرج كذلك من الخيشوم، وليس فيه ما يشين الحرف كونها، لا تخرج نون صافية!، وهي بطبيعة الحال إذا لاقت النون أحد الحروف الخمسة عشر حرفا الباقية وهي مجموعة في أوائل البيت التالي:-

صف ذا ثنا كم جاد شخص قد سما + دم طيبا زد في تقى ضع ظالما.

وإني أعرف أن هذا معلوم عندكم؛ لكن الذي ربما يخفى على الكثير هو أن أصول القراءة السبعة، بل؛ العشرة هي متواترة، ولم ينكرها لا الامام أحمد ولا غيره، وهناك من أكبر وأجل من الامام أحمد من لا ينكر لا الادغام ولا الاخفاء، كمالك والشافعي وغيرهم.

وقد اختلف أهل العلم – ومنهم الائمة الاربعة – هل تؤخذ الروايات الشاذة أم لا!، وهل القراءات العشرة متواترة أو السبعة فقط، وليس فيهم من ينكر حكم خاص مسموع من النبي صلى الله عليه وسلم – وقد سمعه الصحابة، وهل معلوم عندكم شيخنا بأن القراءات السبعة أو العشرة توزعت على الصحابة؛ كـ: عثمان وعلي وزيد وابن مسعود وغيرهم، رضي الله عنهم جميعا، وما قصة حرق مصحف ابن مسعود – رضي الله عنه – إلا كونها قراءة قرأ بها النبي صلى الله عليه وسلم، خشي عثمان على الأمة أن يصيبها تفرق وتناحر.

إذن الخلاف بين العلماء سائغ، وليس فيه نفي علم أو تبديعه.

أما مؤاخذتكم على ابن الجزري فليس لي فيها قول إذا كانت فيه، فلا أعترض كونها؛ مؤاخذات شرعية استوجب وقوفكم عندها.

هذا الذي أحببت أن أذكره لكم شيخنا، وعذرا لكم، كوني ممن ذكر ووجه هذه الكلمات لسماحتكم، ذكرت هذا كونها أمانة!، أحببت أن ألقيها عن عاتقي. هذا والله أعلم، وصلى الله على – خير من نطق بالضاد – محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا مزيدا.

قلت: وفي مثل هذا يقول عبد الله العبيد: "…. لكن أختم بقضية مهمة وهي أن عمر رضي الله عنه لما أخذ هشام الحكيم وتلّه …بتلابيبه ثم أخذه إلى النبي صلى الله عليه وسلم لببه بردائه، النبي صلى الله عليه وسلم لم يصوب عمر رضي الله عنه قال: اقرأ كما علّمتَ، قال: اقرأ يا عمر، حسن. وقال اقرأ يا هشام، حسن، فعمر رضي الله عنه وهو أحد بحار العلم رضي الله عنه الفاروق مع ذلك خفي عليه بعض الأشياء في كتاب الله، ومن باب أولى أن يخفى على الإمام أحمد رحمه الله، وعبد الله بن إدريس وبعض الأئمة يخفى عليهم بعض وجوه القراءة فينكرونها، وقد كتبت أنا رسالة في هذا لما اعترض على حمزة رحمه الله والإمام أحمد قد رجع كما حكى هذا ابن رجب في "ذيل الطبقات" وابن مفلح في "الفروع" أشار إلى رجوعه في أحد الروايات عنه رحمه الله، فالقرآن فيه ميزة عظيمة ………….. والحقيقة أن هذا التصور غلط لأن الذي اختص بنقل كلام الله هو المرجع إليه …… إن الذين قالوا ببعض الدعوات المعاصرة في بعض الأفكار وبعض الآراء التي سلكوها في كتاب الله … ليسوا متخصصين في نقله وفي رسمه وعدّه وإلى آخره وفي قراءته، هؤلاء لو كانوا مختصين أدمنوا حياتهم في نقل كلام الله وتدريسه ونشره وتعليمه إلى آخره ما يقولون مثل هذا الكلام!. وقال في موضع آخر: "….. أن بعض الناس ربما وقع في أشياء أهل الفن يضحكون منه، وإن كان عالما جليلا لأن القرآن له اختصاص. أنا أذكر من الأشياء العجيبة التي تحصل في النقل، وهي أمثلة كثيرة لكن نختصر على مثال، إذا رأيتم هذا وهو أن الحافظ الذهبي إمام من أئمة القراءات….. قال في ترجمة الأزرق، قال: وانفرد الأزرق إسحاق بن يعقوب الأزرق الراوي عن ورش، قال: وانفرد إسحاق بن يعقوب الأزرق بتغليظ اللامات عن ورش، طبعا الإمام الذهبي إمام وهو في

الحديث، وكذلك هو في القراءات إمام وعالم كبير إلا أن ثَم أناسا أكثر اختصاصا منه في كتاب الله..... ونأتي إلى الإمام ابن الجزري مثلا.... في "غاية النهاية" تعقب الذهبي في هذا قال: قلت لم ينفرد به إسحاق بل رواها إسحاق، ويونس بن عبد الأعلى الصدفي.... ثم عدد جماعة .... ولذلك من تبحر في هذا العلم كان القول قوله ويقدم.... .

قلت: ورجوع أحمد هذا عن الإنكار على أن الإنكار من حيث وجه خفاء شيء عليه من وجوه القراءة، وذلك عند العبيد نفسه ومن في معناه وأنا في المعنى.

فصل قال في التوكيد: وما عنوان القول "خطورة القول ببدعية قواعد التجويد" قال" القول بأن قواعد التجويد بدعة محدثة قول خطير جدا وهو قول من لا يدري عن هذا العلم شيئا فهو مع كونه يحكم على علم أصيل من علوم الشريعة بأنه بدعة، فإن فيه تجهيلا وافتراء على أئمة العلم ليس فقط من علماء القراءات والتجويد، بل؛ والأمة بشكل عام في كل العلوم فلم نر عالما من العلماء إلا وقد قرأ القرآن الكريم وجوده عند أحد المقرئين، فعلى سبيل المثال وجدنا في ترجمة الشيخ العلامة عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ رحمه الله، أنه قرأ في الجزرية وشرحها على الشيخين أحمد بن حسن الحنبلي وأحمد سلمونة. ومن بزوغ فجر شمس الإسلام وطلاب العلم يتنافسون فيه إلى أن وصل إلى زماننا الذي نرى فيه بعض الملوك والأمراء والدول والجامعات والهيئات العلمية التي اهتمت بهذا العلم وحثت عليه وأقامت المعاهد والمراكز وحفزت على التنافس فيه حتى رأينا شهادات التخصص العالمية في هذا الفن.

وقال السلمي معترضا لمن قال ما في معنى الباب: الإنسان عدو ما يجهل، ولا يلزم من جهل الإنسان بعلم من العلوم أن يقلل من أهميته بل عليه أن يتعلم، وقد قال مالك – رحمه الله – كل علم يسأل عنه أهله" والسادة العلماء الذين ذكرتهم ليسوا هم أهل القراءات حتى نسألهم كيف قرأ النبي؟ وهؤلاء الأئمة الأربعة تلقوا قراءتهم للقرآن عن أئمة القراءات فأبو حنيفة قرأ القرآن على كل من

حمزة وعاصم، ومالك قرأ على نافع، والشافعي قرأ على تلاميذ ابن كثير، وأحمد أخذ قراءة نافع وعاصم وأبي عمرو عن تلاميذ تلاميذهم، ولم يستنكف الأئمة الأربعة وأقرانهم من الفقهاء المتبوعين من الجلوس مجلس التلميذ بين يدي السادة القراء يتلقون عنهم القرآن بما فيه من أحكام تجويدية، فأعرف الناس بكيفية قراءة المصطفى هم علماء القراءات الذين يتناقلون صفة قراءته خلفا عن سلف، وكتب القراءات المسندة المؤلفة في القرون الثلاثة الأولى وما بعدها أسندت عن أئمة القراء العشرة الذين بعضهم من التابعين وبعضهم من أتباع التابعين أنهم مدوا كذا وقصروا كذا، وأدغموا كذا وأظهروا كذا، وفخموا كذا ورققوا كذا، والقراء العشرة تواترت عنهم قراءتهم بما فيها من أصول (أحكم تجويدية) وفرش حروف، وقد أخبروا وهم صادقون أنهم هكذا تلقوا قراءتهم عن شيوخهم عن النبي صلى الله عليه وسلم أصلا وفرشا، فادعاؤك أن النبي لم يقرأ القرآن مجودا قول على الله بلا علم، وقد جاء في صحيح البخاري أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يعرفون متى يقرأ النبي في الصلاة السرية من اضطراب لحيته من وراء ظهره، وهذه الصفة لا تكون إلا ممن يقرأ القرآن مجودا، ثم إن القرآن أنزل على لسان عربي مبين، وارجع إلى كتاب سيبويه الذي شافه العرب في البوادي زمن الاحتجاج بلغتهم، وانظر كيف نقل عنهم هذه الاحكام التجويدية التي تنكرها، وليتك قصرت النقاش على كون التجويد واجبا أو مستحبا لهان الخطب، وهذا الامام ابن عثيمين نسبت إليه إنكار التجويد وأنه وسوسة مع أنه يقول إن التجويد مستحب كما قال شيخه الامام ابن باز رحمهما الله تعالى، وكذلك لو تأملت كلام شيخ الاسلام لوجدته ينكر الإفراط والغلو الذي أنكره أئمة القراءات غاية الانكار وألفوا في إنكاره الكتب، فهل قولك الغلو في العبادة مذموم معناه أن العبادة مذمومة؟ نفس الشيء نقوله إن الغلو في التجويد وسوسة مذمومة، وعلماء القراءات هم الذين يحددون لنا ما هو هذا الحد المأذون فيه وما هو الغلو المذموم.

وقال واحد من القوم: "المعلوم أن كل علم يؤخذ من أهله والمختصين فيه وأهل الاختصاص في هذا الأمر هم علماء التجويد الذين لهم الباع الطويل في تأصيل وتفنيد وتقعيد هذا العلم، والكلمة لهم في ذلك، وهم يقولون بوجوب التجويد النظري ويستدلون لما يقولون بأدلة مذكورة في مظانها".

فصل: من آفات العلم أخذه عن غير أهله: فلا يسأل فقيها عن صحة حديث أو ضعفه، ولا حنبلي أو من في معناه عن القول الراجح في الشافعية في مسألة ما، ولا متخصص في العقيدة عن مذاهب القراء في المد المنفصل, أو متخصص في الحديث عن أقوال المفسرين في تفسير آية ما، وهلم جرا. قال مالك رحمه الله: "سلوا عن كل علم أهله".

ومما يتسبب ذلك: ظن كثير من الناس أن العالم بالشرع متخصص في كل علوم الشريعة، وهذا ظن خاطئ، فإن كل علم من العلوم الشرعية له أهله المتخصصون فيه العارفون بخباياه ودقيق مسائله، فهناك متخصصون في الحديث، وهناك متخصصون في الفقه، وهناك متخصصون في التفسير ..... ومن يمن الله عليه فيجمع أكثر من فن، كمن يكون محدثا فقيها، أو مفسرا أصوليا محدثا، أو فقيها أصوليا مفسرا لغويا ..... إلى غير ذلك.

فكيف تأتي إلى من ليس متخصصا في فن فتسأله عن أمر من الأمور التي تحتاج متخصصا في هذا الفن لكي يجيب عنها؟؟!!. ثم الأدهى من ذلك والأمرّ أن يجعل الغير المتخصص يجيب عن ذلك.

وهذا إمام دار الهجرة مالك رحمه الله: سئل عن مسألة في فن ليس فنه، فأحال الأمر إلى أهل ذلك الفن، حيث سئل عن شيء متعلق بالبسملة فقال: "سلوا عن كل علم أهله، ونافع إمام الناس في القراءة".

هذا: والإحتجاج في كل فن بكلام أهله، قال العلامة محمد بن إبراهيم الوزير رحمه الله: ومن المعلوم لدى الفرق الإسلامية على اختلاف طبقاتها ولدى جميع العقلاء في الأرض الاحتجاج في كل فن بكلام أهله، ولو لم يرجعوا إلى ذلك لبطلت العلوم، لأن غير أهل الفن إما أن لا يتكلموا فيه بشيء ألبتة أو يتكلموا فيه بما لا يكفي ولا يشفي. ولقد ذم السلف على من يتكلم في غير فنه أو يفتي بغير علم.

قال عبد الله بن العباس: إن الذي يفتي الناس في كل ما يستفتونه لمجنون.

وسئل الإمام أحمد بن حنبل نفسه عن حرف من الغريب فقال: "سلوا أصحاب الغريب فإني أكره أن أتكلم في حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بالظن".

وقال ابن جزم: لا آفة على العلوم وأهلها أضر من الدخلاء فيها، وهم من غير أهلها فإنهم يجهلون ويظنون أنهم يعلمون، ويفسدون ويظنون أنهم مصلحون.

فصل: الإسم من أركان الإنبثاق, ولا يغير بعد الإتفاق على ان المبحث يدور حول امور معينة, لا الاختلاف في مادة التأليف, فإسم العلم: علم التجويد, ولابد أن يكون السامي من الأئمة الأولين, ألّف أو لم يؤلّف, اجتهد أو لم يجتهد, رجّح أو لم يرجّح, ولم يختلف في ذلك أحد ممن يعتبر به ومن لا يعتبر.

والاسم: غير المسمى, وإنما بمنزلته تبعة, وقَدَّم عليه ودلَّ, وعليهما السامي, وعلى الكل من جهة الانبثاق الجامع, وعليه الشارع. والاسم: مشتق من السمو, والمسمى الركن, والسامي الشرط, والنسبة السبب السمو. ومن جملة المعلوم: الوقوف على ما به العلم, سيما إذا كان قدرا لم ينل جمعا في سفر واحد مستقل, ويكون تمييزه مما ليس به العلم على معرفة الجميع بالضرورة.

هذا: ويطلق على العلم عدة أسماء منها: علم الأداء، وعلم التلاوة، وعلم وصف القراءة، وعلم التلقين، وعلم الإتقان، وعلم التلقي.

فصل: الواضع: إختلفوا في الواضع على عدة مذاهب, فقيل: واضعه هو الله تبارك وتعالى, وقيل: هو النبي صلى الله عليه وسلم, وقيل: العرب, وقيل: أبو الأسود الدؤلي, وقيل: الخليل بن أحمد الفراهيدى, وقيل الإمام ورش, وقيل الإمام حفص صاحب عاصم, وقيل الدوري, وقيل أئمة القراء, وممكن أن يقال بـ: وأهل الأداء.

والحق أن الخلاف إعتباري, فمن قال الله تبارك وتعالى: فإنما يقول ما في معنى من حيث أن الله تبارك وتعالى أنزل القرآن بالتجويد, ومن قال النبي صلى الله عليه وسلم: فإنما يقول من الناحية العملية, ومن قال العرب: فإنما يقول من حيث استعمال القواعد, ومن قال: أبو الأسود أو الخليل, أو ورش, أو حفص, أو الدوري, أو القاسم بن سلّام, أو أئمة القراء, أو وبـ: أهل الأداء, فلعله يريد من حيث وضع القواعد, وفي الإمكان وجود من يقول بموسى ابن خاقان البغدادي, ونقول باعتباره من حيث نيل التأليف, ومهما يكن من أمر, فإن القول في الفصل من حيث وضع القواعد, لا من غيره, وإذا كان ذلك, فالواضع في العلم من الحيثية لا يكون مستبعدا أن يقال بأنه غير واحد, بل؛ قد يكون جما غفيرا, وغير واحد من الجمهور مشهورا, فلنقف بك على الأئمة من القراء في القراءة, العشرة منهم, الذي تواتر ذكرهم مدى الأيام وانفجر, وظهر ضياءهم في الأنام وانتشر, والذين أصحاب القراءات العشر, وعلى الإمام ورش وحفص والدوري, والقاسم بن سلام, والخليل, وأبي الأسود الدؤلي, فذلك ستة عشر واضعا, وفي أئمة العلم فصله, على مَن مِن أهل الأداء.

فصل: فنافع: هو أبو عبد الرحمن, وقيل أبو رويم وقيل أبو نعيم وقيل أبو الحسن وقيل أبو عبد الله: نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم, مولى جعونة بن شعوب الليثي حليف حمزة بن عبد المطلب المدني, أسود اللون, حسن الخلق, وسيم الوجه, تلقى عن سبعين قارئا من التابعين, وممن اخذ عنه مالك, وأقرأ الناس أكثر من سبعين سنة, وصلى بالناس في المسجد النبوي ستين سنة, ولد سنة سبعين, ومات سنة تسع وستين ومائة وقيل سبعين وقيل سبع وستين وقيل خمسين وقيل سبع وخمسين رحمه الله.

فصل: ورش: هو أبو سعيد: وقيل أبو القاسم وقيل أبو عمرو: عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو بن سليمــان بن إبراهيم, وقيل سعيد بن عدي بن غزوان بن داود بن سابق, مولى لآل الزبير ابن العوام, اشقر, ازرق العينين, قصير الى السمن منه إلى النحافة, القبطي المصري, وله اختيار خالف فيه نافعاً, قيل إن نافعاً لقبه بالورشان لأنه كان على قصره يلبس ثياباً قصاراً وكان إذا مشى بدت رجلاه مع اختلاف ألوانه فكان نافع يقول هات يا ورشان واقرأ يا ورشان وأين الورشان, ثم خفف فقيل ورش والورشان طائر معروف، وقيل إن الورش شيء يصنع من اللبن لقب به لبياضه ولزمه ذلك حتى صار لا يعرف إلا به ولم يكن فيما قبل أحب إليه منه فيقول: أستاذي سماني به، وكان في أول أمره راسا, فلذلك يقال له الرواس, ثم اشتغل بالقرآن والعربية فمهر فيهما, ولد سنة عشر ومائة بمصر، ومات بمصر سنة سبع وتسعين ومائة عن سبع وثمانين سنة.

فصل: ابن كثير: هو أبو معبد: عبد الله ابن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان بن هرمز الداري, وقيل له الداري لأنه كان عطاراً, والعطار تسميه العرب داريا نسبة إلى دارين موضع بالبحرين يجلب منه الطيب, وقيل لأنه كان من بني الدار بن هاني بن حبيب بن نمارة من لخم رهط تميم الداري, وقيل الداري الذي لا يبرح في داره ولا يطلب معاشاً قاله الأصمعي, ولد بمكة سنة خمس وأربعين, طويل, جسيم, أسمر, أشهل, أبيض رأسه ولحيته, فصيح, بليغ, تابعي جليل, وممن لقي من الصحابة, أنس بن مالك, وممن أخذ عنه, درباس مولى عبد الله بن عباس, وتلقى عنه خليل بن أحمد, ومات سنة عشرين ومائة.

فصل: أبو عمرو: هو زبان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحسين ابن الحارث بن جلهمة, ينتهي إلى عدنان, التميمي, حيث جلهمة هو: ابن حجر بن خزاعي بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ابن مر بن أد بن طباخة بن الياس بن مضر بن معد بن عدنان, المازني, البصري, وقيل إنه من بني العنبر وقيل من بن حنيفة, وحكى القاضي أسد اليزيدي أنه قيل إنه من فارس من موضع يقال له كازرون وهو بلدة معروفة من فارس, وقد اختلف في اسمه على أكثر من عشرين قولا, وأصحها زبان, فقيل: البقية وجبر، وجنيد، وجزء، وحميد، وربان، وعتبة، وعثمان، وعريان، وعتيبة،

وعمار، وعيار، وعيينة، وقائد، وقبيصة، ومحجوب، ومحمد، ويحيى, وأرى فيما أرى والله أعلم: أن بعضها تصحيف من بعض, وأكثر الناس من الحفاظ وغيرهم على أنه زبان كما ذكر.

قال الذهبي والذي لا أشك فيه أنه زبان بالزاي, وقد أغرب ابن الباذش في حكايته ربان بالراء والموحدة, وأغرب من ذلك ما حكاه أبو العلاء عن بعضهم ريان بالراء وأخر الحروف, قال: وهو تصحيف, ولد سنة ثمان وستين وقيل سنة سبعين وقيل سنة خمس وستين وقيل سنة خمس وخمسين بِمكة, ونشأ بالبصرة, وقرأ بِهما وبالمدينة والكوفة, وأكثر السبعة شيوخا, ولقي بأبي العالية, وسمع أنس بن مالك, ومدحه الفرزدق, وأخذ عنه سيبويه, ومات بالكوفه سنة أربع وخمسين ومائة وقيل سنة خمس وخمسين وقيل سنة سبع وخمسين وقيل سنة ثمان وأربعين ومائة.

فصل: ابن عامر: هو أبو عمران: عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر بن عبد الله بن عمران اليحصبي, إلى يحصب بن دهمان بن عامر بن حمير بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان بن عابر, وهو هود عليه السلام, وقيل يحصب بن مالك بن أصبح بن أبرهة بن الصباح, وفي يحصب الكسر والضم, فإذا ثبت الكسر فيه جاز الفتح في النسبة, فعلى هذا يجوز في الحصبي الحركات الثلاث, وقد اختلف في كنيته كثيراً, والأشهر أنه: أبو عمران, إمام أهل الشام في القراءة والذي انتهت إليه مشيخة الإقراء بها, أسن السبعة واعلاها سندا, ومات بدمشق يوم عاشوراء, سنة ثمان عشرة ومائة, وقرأ على أبي الدرداء, وسمع النعمان بن بشير, واتم به عمر بن عبد العزيز, وجمع له بين المشيخة والإمامة والقضاء.

فصل: عاصم: هو أبو بكر: عاصم بن بهدلة أبي النجود عبد الله الأسدي, الكوفي, وقيل أبو النجود إسم أبيه لا يعرف له إسم غير ذلك, وبهدلة اسم أمه, وقيل اسم أبي النجود عبد الله، كما تقدم, حسن الصوت, أخذ عنه أبو بكر شعبة بن عياش, وأثنى عليه أحمد بن حنبل, ومات بالكوفة آخر سنة سبع وعشرين ومائة وقيل سنة ثمان وعشرين.

فصل: حفص: هو ابو عمر: حفص بن سليمان بن المغيرة بن أبي داود الأسدي, الكوفي الغاضري, البزار القارئ, ولد سنة تسعين, اخذ عن عاصم, واعلم أصحابه, ومات سنة ثمانين ومائة.

فصل: حمزة: هو أبو عمارة: حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل, الكوفي, التيمي, الزيات, ولد سنة ثمانين, قرء على جعفر بن محمد الصادق, واثنى عليه سفيان الثوري, وابو حنيفة, وأخذ عنه الفراء, ومات بحلوان سنة ست وخمسين ومائة, وقيل سنة أربع وقيل سنة ثمان وخمسين ما هو وهم.

فصل: الكسائي: هو أبو الحسن: على بن حمزة بن عبد الله بن عثمان من بهمن بن فيروز الأسدي مولاهم, الكسائي, الكوفي, أخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلَّام وأخذ اللغة عن الخليل, وأمدح عليه الشافعي, واختلف في تسميته بالكسائي, فسئل عن ذلك, فقال: لأني أحرمت في كساء, وقيل لأنه كان يتشح بكساء ويجلس في حلقة حمزة فيقول أعرضوا علي صاحبي الكسائي, وقيل من قرية باكسايا, والأول أصحها والآخر أضعفها, سنة تسع وثمانين ومائة ما الصحيح, وقيل سنة إحدى وثمانين وقيل سنة اثنتين وثمانين وقيل سنة ثلاث وثمانين وقيل سنة خمس وثمانين وقيل سنة ثلاث وتسعين, برنبويه على سبعين سنة.

فصل: أبو جعفر: هو يزيد بن القعقاع المخزومي المدني القارئ, تابعي, وقيل اسمه جندب بن فيروز, وقيل فيروز, عرض القرآن على مولاه عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة وعبد الله بن عباس وأبي هريرة وروى عنهم، وقرأ على زيد بن ثابت, وأتي به إلى أم سلمة وهو صغير فمسحت على رأسه ودعت له بالبركة, وصلى بابن عمر, وسمع من عمر بن الخطاب, وروى القراءة عنه نافع بن أبي نعيم وسليمان بن مسلم بن جماز وعيسى بن وردان وأبو عمرو وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وإسماعيل ويعقوب ابناه وميمونة بنته, ومات بالمدينة سنة ثلاثين ومائة وقيل سنة اثنتين وثلاثين وقيل سنة تسع وعشرين وقيل سنة سبع وعشرين وقيل سنة ثمان وعشرين.

فصل: يعقوب الحضرمي: هو أبو محمد: يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق, الحضرمي, البصري, مولاهم, أخذ القراءة عرضاً عن سلام الطويل ومهدي بن ميمون وأبي الأشهب العطاردي وشهاب بن شرنفة ومسلمة بن محارب وعصمة بن عروة الفقيمي ويونس بن عبيد, وروى عن سلام حرف أبي عمرو بالإدغام, وسمع الحروف من الكسائي ومحمد بن زريق الكوفي عن عاصم وسمع من حمزة حروفاً، وروى ابن المنادي أنه قرأ على أبي عمرو, قال أبو عبد الله القصاع

وما ذلك ببعيد لأن أبا عمرو توفي وليعقوب سبع وثلاثون سنة، ومات في ذي الحجة سنة خمس ومائتين, وله ثمان وثمانون سنة, ومات أبوه عن ثمان وثمانين سنة, وكذلك جده وجد أبيه رحمهم الله تعالى.

فصل: خلف: هو أبو محمد: خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف بن ثعلب بن هشيم ابن ثعلب بن داود بن مقسم بن غالب, وقيل: خلف بن هشام ابن طالب بن غراب, الأسدي, البغدادي, البزار, العاشر, روى عن سليم عن حمزة, وله إختيار, ولد سنة خمسين ومائة, وحفظ على عشر, وابتدأ في العلم على ثلاث عشرة, ومات في جمادي الآخرة سنة تسع وعشرين ومائتين ببغداد.

فصل: الدوري: هو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان بن عدي بن صهبان, ويقال صهيب أبو عمر الدوري الأزدي البغدادي النحوي الدوري الضرير, ونسبته إلى الدور موضع ببغداد ومحلة بالجانب الشرقي، ومات سنة ست وأربعين مائتين.

فصل: أبو عبيد: أبو عبيد القاسم بن سلام, الخراساني الأنصاري مولاهم البغدادي, له اختيار في القراءة وافق فيه العربية والأثر، مات سنة أربع وعشرين ومائتين في المحرم بمكة عن ثلاث وسبعين سنة.

فصل: خليل: هو خليل بن أحمد ابو عبد الرحمن الفراهيدي, ويقال الفرهودي الازدي البصري النحوي, الإمام المشهور, صاحب العروض وكتاب العين وغير ذلك, وأبوه أول من سمى أحمد بعد النبي صلى الله عليه وسلم، روى الحروف عن عاصم بن أبي النجود وعبد الله بن كثير, وهو من المقلين عنهما, مات سنة سبعين ومائة وقيل سنة سبع وسبعين ومائة.

فصل: أبو الأسود الدؤلي: هو ظالم بن عمرو بن سفيان, وقيل ظالم بن عمرو بن جندل بن سفيان، وقيل بن سفيان بن جندل بن عمرو بن عدي بن الدئل بن بكر بن عبد مناف بن كنانة, قاضي البصرة, ثقة جليل, أول من وضع مسائل في النحو بإشارة علي رضي الله عنه, فلما عرضها على عليّ, قال: ما أحسن هذا النحو الذي نحوت فمن ثم سمى النحو نحواً، أسلم في حياة النبي

صلى الله عليه وسلم ولم يره فهو من الخضرميين، أخذ القراءة عرضاً عن عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما، وروى القراءة عنه ابنه أبو حرب ويحيى بن يعمر، ومات في طاعون الجارف بالبصرة سنة تسع وستين.

فصل: فهؤلاء من الواضع في العلم, بلا تحرج أو تخوف أو تردد, ولا تسلم بمن يذهب إلى خلاف ذلك, إن كان ذاهب إلى ذلك, ولا يخفى ما فيهم من القدر في العلم لمن له قدم راسخ فيه, أن يعرفه, وأن لا يجحده, فمنهم من وضع النحو, ونقط المصحف, ومنهم من فتحه, وكان مفتاح علوم, ووضع العروض واخترعه, وتلميذه أحيا علمه, وخدم العربية, ومنهم من أول من جمع القرآات, ومنهم من أول من صنف في القراءات, ومنهم من تلقى عنه المفتاح, ومن أخذ عنه التلميذ, ومن أخذ عنه الفراء, ومن أخذ عنه القاسم بن سلام نفسه, وهو عن المفتاح.

وسبب وضع القواعد الخوف من التحريف والتغيير على كلمات القرآن الكريم, نتيجة لتوسع رقعة الدولة الإسلامية, ودخول غير العرب من الدين, كما سبق, ولا يسع أحدا أن ينكر ما لهم من باكورة في هذا النشاط, وما يؤثر عنهم بعد بذرتهم تعهدها الأئمة من بعدهم, ورعوها حق رعايتها, فأية غرابة إذن, إن كانت غرابة, في أن يدور بين القوم استخراج القواعد, وكلهم بها عالم وشغوف, ولا أقول بأنهم وضعوا العلم قواعده, ولا ذكروا فروعه, ولا أبوابه, ولا فصوله, ولا استنبطوا أحكامه جميعا, بل؛ كل يشير ببعض ما عنده إلى الطالب حسبا.

ولقد قال الخاقاني ما في معنى أن: أشياء لطيفة بقيت في كتابه ولم يذكرها, ولكن تلقن لمن صبر في الطلب, فهناك قواعد وفروع وأبواب وفصول وأحكام, وآراء اجتهادية, وضعها المتأخرون وأسسوا وذكروا واستنبطوها, ولم تعرف من قبل عند المتقدمين ظاهرة.

فصل: لا تعارض بين استخراج القواعد ووضعها, وبين تدوينها في مصنفاتها, واستخدام كلمة (التجويد) في مصطلحها, فجهود من في معنى الستة عشر, كانت تقوم بالمهمة التي قام بها العلم بعد تدوينه, وقد كانت الجهود في كثير من مصطلحات العلم, بما في معنى ما كتبه الخليل, في مقدمة العين كتابه, عن المخارج والصفات للحروف, والأزهري تهذيب اللغة, وما في سيبويه في الكتاب في

الإدغام بابه, والمبرد في المقتضب, والزجاج في الجمل آخره, فالقراء كانوا يعتنون غاية الاعتناء بتجويد الألفاظ وإعطاء الحروف حقها, منذ عصر الصحابة وهلم جرا, حتى عصر ظهور المؤلفات في علم التجويد وتدوينه, وكانوا يستندون في ذلك إلى الرواية الأكيدة والأصول المرعية عند العرب في نطق لغتهم, بشرط أن يكون جاءت الرواية بها عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا.

فصل: الموضوع: إعلم أن الأمة اختلفت في المسألة على عدة مذهاب, فذهب جمهورها إلى أن موضوع العلم: القرآن الكريم فقط.

وذهب بعضها: إلى أنه والحديث النبوي الشريف: وبعض إلى أن موضوع العلم: الحروف الهجائية. ومن ذهب إلى أن موضوع العلم: الكَلِمات القُرآنيَّة, مِن حيثُ إحكام حروفها، وإتقان النطق بها، وبلوغ الغاية في تحسينها، وإجادة التَّلَفُّظ بها.

فعلى مذهب من يقول: والحديث النبوي الشريف: يجبُ في قراءةِ الحديثِ ما يجبُ في قراءة القرآن مِن إجادةِ التِّلاوة، وإحكام الأَدَاء، أو يستحب, وعلى مذهب من يقول: موضوع العلم: الحروف الهجائية: يجب في الحروف ما يجب في قراءة القرآن من إجادة التلاوة وإحكام الأداء، أو يستحب أو يجوز.

والمذاهب ثلاثة: مذهب من يقول بالقرآن, ومذهب من يقول بالقرآن وبالحديث النبوي الشريف, ومذهب من يقول بالقرآن وبالحديث وبالحروف الهجائية. وذلك أن من قال بالحروف الهجائية, فقد قال بالجميع, ولو وجد من يقول بالحديث فقط, لكان عليه أن يقول بالقرآن على طريق الأولى, وهذا خلاف من يقول بالقرآن.

قلت: ومن قال وبالحديث: فهل يقول بالضعيف؟ وبالموقوف؟ وبالمرسل؟ وبالمنقطع؟ وبما في المعنى؟ أم يقول بالصحيح فقط؟!.

فصل: قال الدمياطي: وأما قراءة الحديث مجودة كتجويد القرآن، من أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر وغير ذلك، فهي مندوبة كما صرح به بعضهم.

لكن سألت شيخي خاتمة المحققين الشيخ علي الشبراملسي تغمده الله تعالى بالرحمة حالة قراءتي عليه صحيح الإمام البخاري عن ذلك، فأجابني بالوجوب، وذكر لي أنه رأى ذلك منقولا في كتاب يقال له: "الأقوال الشارحة في تفسير الفاتحة"، وعلل الشيخ حينئذ ذلك بأن التجويد من

محاسن الكلام، ومن لغة العرب، ومن فصاحة المتكلم، وهذه المعاني مجموعة فيه صلى الله عليه وسلم، فمن تكلم بحديثه صلى الله عليه وسلم فعليه مراعاة ما نطق به صلى الله عليه وسلم" انتهى.

فصل: ولقد حاولت في معرفة منشأ الخلاف في مسألتي الفصل في الواضع والفصل في الموضوع, فرأيت فيما بدالي والله أعلم: أن كلا من الخلافين خلاف اعتباري, وبينهما تشارك على التمام, وغير مستبعد أن أقول بأن من اعتبر بأن الله تبارك وتعالى هو الواضع, قال بأن الموضوع القرآن الكريم فقط, إذا من حيث أن الله تبارك وتعالى أنزل القرآن بالتجويد, ومن اعتبر بأن النبي صلى الله عليه وسلم هو الواضع, قال بأن الموضوع والحديث النبوي الشريف, إذا من الناحية العملية, ومن اعتبر بأن العرب هم الواضع, قال بأن الموضوع الحروف الهجائية, إذا من حيث استعمال القواعد. قلت: وفي معنى العرب الستة عشر ومن في معناهم. ومن هنا تظهر فائدة الخلاف, والله أعلم.

فصل: فالقرآن على اصطلاحات عند الأصوليين وعند القراء. فالأصوليون: عنوه بتعريفات كثيرة عن خصائص ثابتة مميزة له من غيره, إلى أن لا يخطئ أحد في كونه وحيا الهيا, بما يشاركه لغيره في اثبات الأحكام القرآنية. والقراء عنوه بتعريف واحد. والأحوط للأصولية: أنه (كلام الله، المنزل على محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باللفظ العربي، المنقول إلينا نقلا متواتراً، المتعبد بتلاوته، المعجز، المكتوب في المصاحف).

وقيل: إنه ((كَلَامُ اللهِ تَعَالَى الْمُنَزَّلُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ, لِلتَّدَبُّرِ وَالتَّذَكُّرِ, بِاللَّفْظِ الْعَرَبِي, الْمَنْقُولُ إِلَيْنَا نَقْلاً مُتَوَاتِراً, الْمُتَعَبَّدُ بِتِلَاوَتِهِ الْمُعْجزُ الْمَكْتُوبُ فِي الْمَصَاحِفِ الْمَبْدُوءُ بِسُورَةِ الْفَاتِحَةِ الْمَخْتُومُ بِسُورَةِ النَّاسِ)).

وقيل: هو كلام الله سبحانه وتعالى غير مخلوق، المنزل على النبي محمد صلى الله عليه وسلم باللغة العربية المعجزة المؤيدة له، المتحدى به العرب المتعبد بتلاوته، المنقول إلينا بالتواتر.

وعند القراء: فهو كل لفظ وافق اللغة العربية ولو بوجه, ورسم أحد المصاحف ولو احتمالا, وتواتر النقل, وخالف مكي بن أبي طالب القيسي, والإمام ابن الجزري, بجعلهما مكان التواتر, صحة السند, وقد روى الإمام تصريح غير واحد منهم بالصحة. ولا تعتمد القراء في اللغة على الافشى والاقيس في شيء منه، بل في الأثر والنقل والرواية.

فصل: ونص الإمام: أن: كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه, ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً, وصح سندها, فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها, بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن, ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة, سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم.

قال: هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صرح بذلك الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، ونص عليه في غير موضع, الإمام أبو محمد مكي بن أبي طالب, وكذلك الإمام أبو العباس أحمد ابن عمار المهدوي, وحققه الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة, وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه.

فالإمامان ومن في معناهما: جعلوا صحة السند مكان التواتر, وهذا هو الحق الذي أحق أن يتبع, وأهل الفن أخبر بفنهم, خلاف الجُمهور والمشهور, وما عليه الفقهاء والمحدثون وأئمة المذاهب الأربعة (الذي وقع الاتفاق على تسليم الاجتهاد لهم).

والذي توافرت فيه الأركان الثلاثة المذكورة جميعا, انما هي (القراءات العشر) فقط. فعليه لا يثبت القرآن الا بالتواتر, والتواتر: لم يتحقق في غير العشر في زماننا, وليس بقرآن ما وراءه.

فصل: الاستمداد من قراءة النبي صلى الله عليه وسلم, المنقولة المتواترة, ومن قراءة الصحابة والتابعين وتابعيهم. فمن لم تكن قراءته على الصفة المتلقاة من الحضرة النبوية العربية الافصحية, أو لم يتصل من المشايخ العارفين بتحقيقه وتدقيقه سندهم بالنبي صلى الله عليه وسلم, ليس من المعتد.

والاستمداد: الاخذ عن شيخ عارف متقن متصل السند الصحيح بالحسب, أن يسمع منه أو يقرأ عليه, والجمع الاولى. والاستمداد: طلب زيادة على شيء, والحصل المدد والفرع, والممدود الاصل, والشرط المستمد.

فصل: في مسألة التلقي من المشايخ ضرورته: إختلفوا في المسألة: فذهب الأمة إلى ضرورة تلقى العلم ممن شوفه به, من المشايخ العارفين الماهيرن المتقنين الراسخين في العلم, والمقرئين الذين لم يتطرق إليهم اللحن سبيلا, على ما تلقوه بسنده المتصل الصحيح إلى الحضرة النبوية الأفصحية, ضرورة ملحة لطالب العلم.

وذهب مَن مِنهم مَن على رأسهم المرعشييون: إلى أن: أن العلم يكتسب ويوقف عليه بالتأمل في تراث العلماء السابقين بدون مشافهة الشيخ المجيِّد, وأن: "لما طالت سلسلة الأداء تخلل أشياء من التحريفات في أداء أكثر الشيوخ, والشيخ الماهر الجامع بين الرواية والدراية المتفطن لدقائق الخلل أعز من الكبريت الأحمر, فوجب علينا ألّا نعتمد على أداء شيوخنا كل الإعتماد, بل نتأمل فيما أودعه العلماء في الكتب, فما وافقه فهو الحق, وما خالفه فالحق ما في الكتب" وأن: "والشيخ المقرئ للنظم الكريم المنزل بالتجويد, لا يجوز له الإكتفاء بتلقين شيخه, بل يجب عليه طلب معرفة صفات الحروف من الكتب المبسوطة كالرعاية لمكي والتمهيد لإبن الجزري, فلعله أو شيخه قد وهم في بعض الحروف فحرّفها.

قلت: فهذا لا يخفى على من له أدنى خبرة بالعلم, ما فيه من الفساد, ولقد نص إمام النحو سيبويه منذ القديم في الكتاب: على أن الحروف لا تتبين إلا بالمشافهة, وحتى الكتب نفسها, أكثرها ناطقة على: أن الأداء لا يعرف من مجرد الكتب ما بسطت وأوضحت, ولا يؤخذ من المصحف ما

ضبط وأجيد, بل؛ يتوقف على السماع ومن فم أستاذ محسن له سند مشافهة, ويتصل إلى أحد المشاهير من حذاق العلوم القرآنية.

فمن الأحكام ما لا يحكمه إلا المشافهة والتوقيف ولا يضبطه إلا السماع والتلقين ولا يجوده إلا الأخذ من أفواه المشايخ الراسخين العارفين. ولا يعتبر القارئ مجودا إلا إذا علم وعمل بالسند المتصل الصحيح, فضرورة وضرورة ملحة للطالب المشافهة ممن شوفه به مسلسلا متصلا السند, لا بمجرد الإقتصار على النقل من الكتب المدونة او الإكتفاء بالعقل المختلف الأفكار, قال عليه الصلاة والسلام: {ليقرأ كل رجل منكم كما علم}.

فصل: لا أنكر في اكتساب العلم ولا في الوقوف عليه بالتأمل في التراث, ولكن عن المشافهة وما في المعنى, أو المشافهة وما في المعنى, عن الإكتساب والوقوف, وطول سلسلة الأداء لا يتخلل بشيء من التحريفات في أداء أكثر الشيوخ, بل؛ ولا في غالب في أقله.

نعم؛ قد يتوهم الشيخ أو الطالب في بعض الحروف, فالناس في العلم: بين من شوفه به مسلسلا متصلا السند الصحيح إلى الحضرة النبوية العربية الأفصحية, العالم بالكتب المدونة, المنتقد المختبر العامل, فذلك الإمام المعتبر الحاذق الفطن الذي يفزع إليه الناس في كل مصر, ومن يجود ولا يلحن ولا مشافهة له في ذلك, ولا علم له بالكتب, فذلك كالأعرابي الذي لم يتطرق إليه اللحن سبيلا, وهذا مطبوع على كلامه, فلا اعتبار به, ومن يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه تقليدا وليس عنده إلا الأداء لما شوفه به, ولا علم له بالكتب, فذلك الحافظ, فلا يلبث مثله أن ينسى أو يشك إذا طال عهده فيدخله التحريف والتصحيف ويضيع العلم عنده, إذ اعتمد على حفظه وسماعه, لا وعلى كتاب يرجع إليه, من أن يقرأ بلحن أو إلى أن يرويه عن غيره ويبرئ نفسه, وعسى أن يكون عند الناس مصدقا فيحمل ذلك عنه وقد نسيه ووهم فيه وجسر على لزومه والإصرار عليه, فذلك لا يعتبر.

فصل: قال الجكني السالم الدكتور: مما يحز في النفس نرى جل من حمل لقب "دكتور" أو "شيخ" أصبح "يفتي" في التجويد، ويصحح ويغلط ويخالف "شيوخه" الذين قرأ عليهم وأخذ عنهم

مباشرة، بحجة أن البحث العلمي يؤدي إلى رأيه، وتغافل عن أن "التجويد المكتوب" هو ميت أصم أبكم، وأن التلقي المتصل" هو الحي المسموع.

فصل: التلقي من المشايخ الأخذ عنهم: إما أن يسمع من لسان الشيخ العارف الماهر المتقن الراسخ الذي لم يتطرق إليه اللحن سبيلا, على ما تلقى بسنده المتصل الصحيح الى الحضرة النبوية الأفصحية, وهو بحضرة الشيخ دون أن يعرض على الشيخ, لا العربي الفصيح الذي لا يتطرق إليه اللحن سبيلا, بأن كان طبعه القراءة بالتجويد من غير أن يخل بشيء في قراءته من الأحكام المجمع عليه, ولا يجب عليه أن يتعلم علم النحو حيث كان يأخذ القراءة عنه على الأصح, وهذا هو الذي عليه المتقدمون.

قال أبو شادي: وهذه الطريقة أقل الطرق ضبطا لأنه قد يسمع الطالب من الشيخ سماعا صحيحا, ولكنه حين يريد أن يقرأ لا يستطيع أن يقرأ قراءة صحيحة كما سمعها من الشيخ, ولا يستطيع الإنسان بنفسه أن يحكم على قراءته أنها صحيحة أو غير صحيحة, بل لابد أن يعرض قراءته على إنسان مجيد ليحكم له على قراءته بالصواب أو الخطأ.

وإما أن يقرأ بحضرة الشيخ والشيخ يسمعه, وهذا هو الأولى لأن فيه يكون ما يوقفه الشيخ عليه, وهو طريق المتأخرين.

وزاد أبو شادي: وجه ثالثا, وما أرا أنه في معنى الوجهين!, وهو: (أن يسمع الطالب من الشيخ القراءة, ثم يقرأ على الشيخ كما سمع منه).

قلت: والجمع بينهما المختار عندي, لأن جبريل كان إذا نزل بآية أو جملة آيات أو سورة, وشرع في تبليغها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم, سارع الرسول صلى الله عليه وسلم, إلى القراءة معه حرصا على حفظ ما يوحى إليه وخشية أن يفوته شيء منه, فنهاه الله عن ذلك وعلمه كيف يتلقى القرآن بقوله: {ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يقضى إليك وحيه وقل رب زدني علما}, ووعده بحفظ ما ينزل عليه وتفهيمه بقوله: {لا تحرك به لسانك لتعجل به. إن علينا جمعه وقرآنه. فإذا قرأناه

فاتبع قرآنه. ثم إن علينا بيانه}, فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم, بعد ذلك إذا أتاه جبريل استمع إليه, حتى إذا انتهى الوحي قرأه كما أقرأه, ثم أبلغه لمن حضر من المؤمنين واستحفظهم إياه, فيحفظونه من فورهم واعتنوا به أتم عناية, ثم تلوا أمامه ما حفظوه ليثبتوا من حفظه على ما سمعوا منه صلى الله عليه وسلم, وفي شهر رمضان من كل عام كان جبريل ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم, في كل ليلة من ليالي رمضان, فيعرض عليه الرسول صلى الله عليه وسلم ما نزل من القرآن, وكانت طريقة العرض, أن يقرأ جبريل أولا ثم يقرأ الرسول صلى الله عليه وسلم ما قرأه جبريل, وفي العام الأخير من حياة الرسول صلى الله عليه وسلم, عرض القرآن بعد تمامه على جبريل مرتين, وقرأه الرسول صلى الله عليه وسلم على المؤمنين حسب العرضة هذه, التي استقر عليها وضع القرآن, فحفظه كثير من الصحابة مرتبا حسب العرضة الأخيرة.

ولحديث: (ليقرأ كل رجل منكم كما علم) لدلالة عبارته, ودونه حديث: (خيركم من تعلم القرآن وعلمه) لدلالة إشارته. ولما ذكر من أنه جرت السنة بين القراء أن يقرأ الأستاذ ليسمع التلميذ ثم يقرأ التلميذ, لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأبي بن كعب رضي الله عنه: (إن الله أمرني أن أقرأ عليك) لدلالة عبارته. والمراد من قراءته عليه السلام على أبي: تعليمه وإرشاده, وهو أول قراء الصحابة واشدهم استعدادا لتلقفه القرآن منه صلى الله عليه وسلم, كتلقفه عليه الصلاة والسلام من أمين الوحي جبريل عليه السلام. ودون الحديث حديث: (إقرأ علي, فقلت له: أقرأ عليك وعليك أنزل؟ قال: إني أحب أن أسمعه من غيري) لدلالة إشارته.

ولأن في الجـــمع ما يشـــمل السَّمَاع وَالتَّلْقِين والْمُشَافَهَة وَالتَّوْقِيف, ما يطلق عليه التلقي الذي لا يوصل الى الرياضة الشديدة والتلاوة الكثيرة إلا عنه, ما لا سبب لبلوغ نهاية الإتقان والتجويد ووصول غاية التصحيح والتسديد مثلهما, وما ليس بين التجويد وتركه إلا إياهما.

ولأنهم كثير ما يشيرون في باب من أبواب العلم من غير مرّة, أنه لا يتقن ولا يفصح ولا يضبط ولا يأخذ ولا يمرن عليه ولا يسجى ولا يحكم ولا يجود إلا بالتلقي, غير أنهم في باب المخارج

ترتيبه يقول بعضهم: ترتيب الـمخارج بـحسب حكم الطبع المستقيم خاليا عن التكلف, فاختلاف علماء الأداء في ترتيب المخارج, اختلاف في حكم الطبع المستقيم.

ففي الروم والإختلاس: حيث بعضهم يقول: بأنهما يشتركان في التبعيض وبينهما عموم وخصوص, فالروم أخص من حيث أنه لا يكون في المفتوح والمنصوب على الأصح, ويكون في الوقف دون الوصل والثابت فيه من الحركة أقل من المحذوف, والإختلاس أعم لأنه يتناول الحركات الثلاث كما في قوله لا يهدي ونعما ويأمركم عند بعض القرّاء في الأمثلة الثلاثة, ولا يختص بالآخر والثابت فيه من الحركة أكثر من المحذوف.

قال: وهذا لا يضبط إلا بالمشافهة, أي مشافهة الشيخ, وهي المخاطبة بالشفة إلى الشفة يعني لا يعرف قدر الثلثين والثلث من الحركة بالقياس الى شيء, كما عرف قدر الحركة في المد بعقد الأصبع, بل؛ أمره مفوّض الى تخمين الشيخ الماهر في الأداء, فيخمن ذلك الشيخ الثلثين والثلث ويلفظه ويسمعه منه المتعلم ويتكلف أدائه مثل أدائه, فإذا أدّى مثل أدائه يتكلف حفظه ويقصد تقوية حفظه كأنه يربطه بحبل الى إسطوانة قلبه خشية أن ينسى أداء الشيخ ويحرّفه, ومثله غير مرّة.

فصل: وحديث العرضة أخرجه البخاري عن مسروق عن عائشة عن فاطمة رضي عنهما أنها قالت: أسرّ إلي النبي صلى الله عليه وسلم، أن جبريل كان يعارضني – أي يدارسني – بالقرآن في كل سنة مرة، فعارضني العام مرتين، ولا أراه إلا حضر أجلي.

قيل: كان النبي عليه الصلاة والسلام يعرض على جبريل القرآن من أوله إلى آخره بتجويد اللفظ وتصحيح إخراج الحروف من مخارجها، ليكون سنة في الأمة، فتعرض التلاوة قراءتهم على الشيوخ.

قال الحداد: والحاصل أن تحرير رسوم الحروف والكلمات، ومخارج الحروف والصفات .... توقيفي، لأن جبريل عليه السلام أخبر النبي صلى الله عليه وسلم كل هذه الأحكام في العرضة الأخيرة، لتبقى العرضة على الشيوخ في الأمة اتباعا له عليه الصلاة والسلام، وليأخوا

القرآن بكمال الأخذ عن أفواه المشايخ المتصلة إلى الحضرة النبوية .... ما لم يسمعه من فم الشيخ. فكيف لا نتعلم القرآن – مع كثرة جهلنا وعدم فصاحتنا وبلاغتنا – من المشايخ الماهرين في علم التجويد، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كمال فصاحته ونهاية بلاغته تعلم القرآن عن جبريل عليه السلام في جمع من السنين، خصوصا في السنة الأخيرة التي توفي فيها، ومع أفضليته على جبريل عليه السلام.

هذا: ويقال: إن الله تعالى أمر رسوله صلى الله عليه وسلم ليعلم أبيا أحكام التجويد من المخارج والصفات وأحكام القراءات المتواترة، كما أخذه النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عليهما السلام والصلاة، ثم بذل جهده وسعى سعيا بليغا في حفظ القرآن وما ينبغي له حتى بلغ من الإمامة في هذا الشأن الغاية العظمى، قال عليه الصلاة والسلام "أقرؤكم أبي". ثم أخذه على هذا النمط الآخر عن الأول، والخلف عن السلف، وقد أخذ عن أبي بشر كثيرون من الصحابة والتابعين، فمن الصحابة: أبو هريرة وابن عباس وعبد الله بن السائب. ومن التابعين: عبد [الله] بن عياش بن أبي ربيعة، وعبد الله بن حبيب أبو عبد الرحمن السلمي، وأبو العالية الرياحي، وكثيرون غيرهم. ثم أخذ عنهم من بعدهم هكذا، فسرى فيه سر تلك القراءة عليه، حتى سرى سره في الأمة إلى الساعة.

وقد انتهى إلى الإمام أبي رضي الله عنه أسانيد تسعة من الأئمة العشرة المتواترة قراءتهم إلى اليوم، وهم: نافع وأبو جعفر المدنيان وابن كثير المكي وأبو عمرو ويعقوب البصريان، وعاصم وحمزة والكسائي وخلف الكوفيون، وكذلك سند الإمام محمد بن محيصن المكي، والإمام اليزيدي في اختياره، وهما من الأربعة الذين بعد العشرة.

فصل: وأنا أقول بالتلقي في جميع أبواب العلم وفصوله, وقواعده: من مخارج الحروف المقدر منه والمحقق والأصلي منه والفرعي, والفصيحي منه, وغير الفصيحي, ومراتب العلم من التحقيق والترتيل والحدر والتدوير, والزمزمة, والصفات الذاتية منها والعارضة والمضدود منها وغير المضدود, من المجهور منه والمهموس والمشدد منه والمرخوو والمتوسط والمستعلي منه والمستفلي والمطبق منه والمنفتح

والمذلق منه والمصفر والمقلقل والملين والمنحرف والمكرر والمتفشي والمستطيل والمفخم منه والمرقق, والمفتوح بعده الألف من حروفها والمفتوح من غير الألف, والمضموم بعده الواو والمضموم من غير الواو, والساكن الذي يتبع ما قبله, والمكسور بعده الياء والمكسور من غير الياء, والتابع منه والمتبوع, والمدغم منه الذي لا يدغم في شيء منه والمعتبر الإدغام فيه, والذي لا يدغم إلا في مثله والذي لا يدغم إلا في مجانسه أو مقاربه ما لم يلق مثله, والذي يدغم في مثله ومجانسه ومقاربه, والكبير منه والصغير والكامل منه والناقص, والمظهر منه والمقلب منه والمخفى, والمغن منه وغير المغن والممدود المشبوع منه والمتوسط والمقصور, والموقوف منه والمبدوؤ والمسكوت والمقطوع منه والموصول, والثابت منه والمحذوف والمجرور منه من تاء التأنيث والمربوط, والمشموم منه والمرموم وما في المعنى.

ونظرية علماء التجويد في اكتساب ملكة التجويد من خلال التلقي من فم المحسن, والمداومة على تمرين اللسان على ذلك, تتماشى مع أحدث نظريات اكتساب اللغة, قال ابن خلدون: "السمع أبو الملكات اللسانية", وشرح القول بـ: "والملكات لا تحصل إلا بتكرار الأفعال, لأن الفعل يقع أولا, وتعود منه للذات صفة, ثم يتكرر فتكون حالا, ومعنى الحال أنها صفة غير راسخة, ثم يزيد التكرار فتكون ملكة, أي صفة راسخة, فالمتكلم من العرب حين كانت ملكة اللغة العربية موجودة فيهم, يسمع كلام أهل جيله وأساليبهم في مخاطباتهم وكيفية تعبيرهم عن مقاصدهم, كما يسمع الصبي استعمال المفردات في معانيها فيلقنها أولا, ثم يسمع التراكيب بعدها فيلقنها كذلك, ثم لا يزال سماعهم لذلك يتجدد في كل لحظة, ومن كل متكلم, واستعماله يتكرر إلى أن يصير ذلك ملكة وصفة راسخة, ويكون كأحدهم, هكذا تصيرت الألسن واللغات من جيل إلى جيل, وتعلمها العجم والأطفال", ولا يزال علماء القراءة والعلم يسيرون في ضوء على هذا المنهج في التلقي منذ الصدر الأول إلى عصرنا هذا.

فضرورة وضرورة ملحة لطالب العلم التلقي, الذي مما في معناه السماع ممن سمع, والتلقين ممن لقن, والمشافهة ممن شوفه, والتوقيف ممن وقف به, مسلسلا متصلا السند الصحيح. وذكر السند من المعتبر: فالإسناد من الدين, ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء, وذكر الزمان والمكان والإخوان.

فجد العلم والعمل الأخذ عن, والتلقي من شيخ عارف ماهر متقن راسخ حسب متصل السند الصحيح الى الحضرة النبوية الأفصحية مجوز إجازة تامة عامة مؤذن إذنا صريحا, مطلقا كان أو مقيدا, سار على قيده, منهم السلسلة الى الحضرة, وإلا فلا عبرة ولا عبرة ثم لا عبرة ولا عبرة بأنك مجود, أتدري أن لو حفظت (الرعاية والتحديد والتمهيد والموضح), فكلا وكلا ثم كلا وكلا, لما عديت من المجودين. والاتساع في الاستمداد غير مضيق الى حد الاكمال, إذ من شأن الفرع الاستمرار في التفرع.

فصل: فعلى ذلك لا يجوز التلقي على طريق المذاعة, ولا القرص المسجل فيه القراءة, ولا التلفزيون ولا ما في المعنى, مما لا يشاهد فيه المشافهة, ولا يتحقق فيه التلقين ولا يحصل به التوقيف, أيّ توقيف. ولا أقول في ذلك بموقع سكايب, ولا بموقع تانغو, ولا ما في المعنى.

فصل: وفي معنى قول واحد قد ينصح بالاستفادة من التقنيات الحديثة في تعلم تجويد القرآن الكريم وتطبيقه كالرسومات التي تقرب وتسهل تعلم المخارج, وكذلك الأجهزة الالكترونية التي تكرر الآيات وتقارن بين تلاوة الشيخ وتلاوة المتعلم, وكذلك المصاحف الموضحة للأحكام وغيرها من الوسائل والأجهزة المعينة على تعلم التجويد.

وكذلك قد يُنصح بحضور الدورات التدريبية التي تعلم التجويد بطريقة حديثة مميزة وجذابة. على ألا يُغني ذلك كله الطالب عن المشافهة والتلقي على يد معلم متقن.

وانتشر في الإعلام المرئي والمسموع برامج إعلامية تصحح التجويد والتلاوة للمتصلين من المشاهدين والمستمعين الراغبين في ذلك, وهذا الانتشار إنما يبشر بالخير, لكن الاستفادة من هذه البرامج تعتبر خطوة أولى في طريق التعلم. ولا يُكتفى بها في التلقين, ولا يستغني بها المتعلم عن الدراسة والمداومة على التعلم من شيخ متابع له ولأخطاءه بدقة وترقب.

وظهر في عصرنا هذا ما يسمى بالمقارئ الإلكترونية. وهي حلقات تقام عبر الإنترنت بها مشايخ أجلاء يقرؤون طلابا من مختلف دول العالم. وهذه المقارئ تؤدي دورا عظيما حيث تقرب الطالب من الشيخ وإن بعدت بينهما المسافات, ويحصل في بعضها رؤية الطالب للشيخ والعكس مما يسهل المشافهة. ويمكن الحصول منها على إجازة في القراءات القرآنية. انتهى.

وهناك قُرَّاءٌ كثيرة: في العالم سجلت القرآن غير مرة بإتقان بطريقة غير واحدة, منها من يعتبر المقام في قراءته, ومنهم من لا يعتبر, فاستماعها من أحسن استماع، وكاد أن يكون ومن ما لا بأس به, وخاصة للطالب, غير انه لا حصول لأحد على التجويد بها.

فأكثر العالم القراء المشتهرة بالتوذيع وقراءتها بالإتقان اليوم: المملكة العربية السعودية حيث لها نحو من 59 قارء, ثم الجمهورية العربية مصر حيث لها نحو من 37 , ثم الكويت حيث لها نحو من 11 قارء, ثم العراق حيث لها نحو من 10 قرءة, ثم من كَ: سوريا والمغرب واليمن والصومال والأردن والسودان وإرتيريار والبحرين ولبنان وفلسطين وليبيا الغراء وتركيا وموريتانيا وسنغال ونيجيريا المباركة, وعدد الكل نحو العدد أو أكثر.

وعلى رأسها اليوم الشيخ الدكتور عبد الرحمن السديس.

وعلى رأسها الجميع قديما الشيخ محمود خليل الحصري, ثم الشيخ محمد صديق المنشاوي, ثم الشيخ عبد الباسط محمد عبد الصمد, ثم الأمثل فالأمثل.

فالتي بالمملكة العربية السعودية:–

1. أحمد علي العجمي
2. سعد الغامدي
3. عبد الله بن محمد بن زاحم البقمي
4. علي عبد الله جابر

5. سعود الشريم
6. محمد أيوب
7. عبد الله خياط
8. عبد الرحمن السديس
9. علي بن عبد الرحمن الحذيفي
10. ماهر المعيقلي
11. محمد المحيسني
12. عبد المجيد الأركاني
13. ياسر الدوسري
14. أسامة خياط
15. إبراهيم الأخضر
16. حسين بن عبد العزيز آل الشيخ
17. شيخ بن أبي بكر الشاطري
18. صالح آل طالب
19. عادل الكلباني
20. عبد الله بن محمد المطرود
21. عبد الباري الثبيتي
22. عبد المحسن القاسم
23. صلاح البدير
24. عبد الله الجهني
25. محمد سليمان بن أبي بكر الشافعي
26. ناصر القطامي
27. زكي داغستاني

28. عباس مقادمي الثبيتي
29. نبيل الرفاعي
30. عبد الله بن علي بصفر
31. أمين الغنام
32. أحمد علي الحذيفي
33. إبراهيم العسيري
34. إبراهيم الأخضر
35. إدريس أبكر
36. جمعان حمود العصيمي
37. بندر عبد العزيز بليلة
38. حسام صديق خوجة
39. خالد عبد الكافي
40. خالد بن محمد الماجد
41. سهل بن زين ياسين
42. سلطان بن حمد العويد
43. سعد بن علي الجمعان
44. سامي محمد هارون
45. صلاح الزيات
46. صالح بن سالم الصاهود
47. عادل ريان
48. عامر المهلهل
49. عبد الرحمن حسن مرتع
50. عبد العزيز الزهراني

51. عبد العزيز الأحمد
52. عبد الله محمد المطرود
53. عبد الولي الأركاني
54. فيصل بن عبد الرحمن الشدي
55. فيصل بن سعود الحليبي
56. محمد العريفي
57. محمد بن إبراهيم اللحيدان
58. يوسف نوح أحمد
59. يحي بن عبد العزيز اليحيي

فصل: والتي بالجمهورية العربية مصر:-

1. أبو العينين شعيشع
2. أحمد الرزيقي
3. أحمد نعينع
4. أحمد صابر
5. أحمد عقل
6. أحمد السعيد مندور
7. أحمد رجب
8. أحمد محمد عامر
9. السيد السعيد
10. السيد متولي عبد العالي
11. إبراهيم عبد الفتاح شعشاعي
12. إبراهيم الشعشاعي
13. رزق خليل حبة

14. طه الفشني
15. منصور الشامي الدمنهوري
16. عامر السيد عثمان
17. عبد الباسط محمد عبد الصمد
18. عبد الفتاح الشعشاعي
19. علي محمود
20. كامل يوسف البهتيمي
21. محمد رفعت
22. محمد صديق المنشاوي
23. محمد محمود الطبلاوي
24. محمود خليل الحصري
25. محمود صديق المنشاوي
26. محمود علي البنا
27. مصطفى إسماعيل
28. عبد العظيم زاهر
29. محمد جبريل
30. صابر عبد الحكم
31. صديق المنشاوي
32. صديق محمود صديق المنشاوي
33. صفوت الشوادفي
34. عبد البديع أبو هاشم
35. علي حجاج السويسي
36. محمد جبريل

37. محمد عبد العزيز
38. محمد حسان
39. محمد الشريف
40. ياسر برهامي
41. محمد إبراهيم البدوي
42. شكري البرئي
43. حمدي الزامل
44. محمود هاشم عيسى

والتي بالكويت:-

1. مشاري العفاسي
2. أحمد الطرابلسي
3. إبراهيم الثويني
4. جزاع الصويلح
5. خالد السعيدي
6. رياض الخليفي
7. صلاح الهاشم
8. فهد الكندري
9. محمد البراك
10. محمود الرفاعي
11. معاذ بن سامي الدلال

والتي بالعراق:-

1. الحافظ الخليل

2. ياسين طه العزاوي
3. نعمة الحسان
4. حامد السعدي
5. عبد الرزاق الدليمي
6. شيرزاد عبد الرحمن
7. باسل الراوي
8. فراس الطائي
9. مصطفى رعد العزاوي
10. محمد ناصر العزاوي

والتي بالسوريا:-

1. أحمد دهمان
2. يحيى حوى
3. عبد الهادي كناكري

والتي بالمغرب:-

1. عمر القزابري
2. العيون الكوشي
3. عبد الكريم الدغوشي
4. عبد الفتاح الفريسي

والتي باليمن:-

1. فارس عباد
2. أحمد المصباحي

والتي بالصوماليا:-

1. عبد الرشيد الصوفي

والتي بالأردن:-

1. أحمد الصوي

والتي بالسودان:-

1. الزين محمد أحمد

والتي بإرتيريا:-

1. توفيق الصائغ

والتي بالبحرين:-

1. أنس العمادي
2. خالد الشنو
3. إبراهيم الخدري
4. إسماعيل حسن
5. محمد حمزة

والتي بلبنان:-

1. محمد صلاح الدين كبارة

والتي بفلسطين:-

1. محمد رشاد الشريف

والتي بليبيا:-

1. محمد عبد السلام أبو سنينة
2. آدم بو صخرة

والتي بتركيا:-

1. فاتح سليم
2. إلهان توك

والتي بموريتانيا:-

1. محمد المختار الشنقيطي

والتي بسنغال:-

1. منها: محمد النذير إنياس

وبالنيجيريا:-

وبالنيجيريا: من كثيرا أسمع صواتهم ولا أحفظ أسمائهم, إلا أحمد سليمان, ولاية كادون النيجيريا الشمالية.

فصل: ومذهبي في التلقي ذلك هو عين محصل ما كتبه في الباب من فطاحل الأئمة من يوثق بقولهم، ومن جهابذة الأمة من يؤخذ برأيهم، في المعقول يرجع إليهم، وفي المنقول يعتمد عليهم، وهم المغفور لهم وما منهم: شيخ الإسلام الشيخ محمد الأنبابي الشافعي، وشيخ القراء والمقارئ خاتمة المحققين الشيخ محمد المتولي الشافعي، ووارث علمه وفضله، الشيخ حسن بن خلف الحسيني المالكي، وشيخ المشايخ الشيخ أحمد الرفاعي المالكي، والعلامة الشيخ عبد الهادي نجا الأبياري، والعلامة الشيخ محمد البيسوني المالكي، والعلامة الشيخ مصطفى القلتاري المالكي، والأستاذ الكبير الشيخ عبد الرحمن البحراوي الحنفي، والعلامة الشيخ أحمد شرف الدين المرصفي الشافعي، والعلامة الشيخ أحمد المنصوري المالكي، والعلامة الشيخ عبد المعطي الخليلي الحنفي.

فصل: التبويز: مبالغة في اعمال الشفتين أو تمديدهما في كل الحركات" قال الجكني السالم في ذلك: بدعة التبويز في قراءة القرآن العزيز: ظهرت في السنوات الـ (20) سنة الأخيرة تقريبا – حسب ملاحظتي القاصرة – ما أسميه "بدعة التبويز" لدى كثير من الطلاب عند أداء القرآن الكريم، ظانين أن هذا "الأداء" هو التجويد، وأنه هو الذي يعنيه الأئمة القدماء في قولهم: إعطاء كل حرف حقه ومستحقه"!.

وقد رأيت بعينيّ مشاهدة حية، ومشاهدة في "التلفاز" كثيرا ممن يقرأ القرآن (يعمل) شفتيه في كل الحركات، فمثلا:

1. في نحو قوله "وإذا قيل" رأيت الشفتين تفتحان حتى يظهر منها الأضراس الخلفية للقارئ!.

2. وفي نحو: "إنهم" و"مثلهم" رأيت الشفتان تمدان إلى الأمام بشكل واضح لا لبس فيه، لا أقول كحالة من يريد أن "يشرب" بل كحالة من يريد أن "يقبل" و "يبوس" ويعلم الله لا أقول هذا

الوصف من باب "التنكيت" إذ المجال ليس تنكيتا ولا تنديرا على من يقرأ كتاب الله، وإنما أقوله لوصف حالة معينى لبيان الفرق بين الأداءين!.

وأذكر قبل عدة سنوات جمعني في مؤتمر قرآني في الجزائر مع كبير قراء الشام سيدنا الشيخ محمد كريم راجح حفظه الله وقام طالب وقرأ بعض آيات الذكر الحكيم، وكان في البرنامج بعده كلمة الشيخ حفظه الله، فتكلم بما فتح الله عليه، ثم قدم نصيحة لنا وللطلاب وخاصة الطالب الذي قرأ، لأنه جاء عند كلمة "الضالين" فقرأها بتقديم شفتيه إلى الأمام تقديما رآه كل من كان ينظر إليه، مع أنه كان على المسرح: المهم: كان مما قاله الشيخ الجليل محمد كريم راجح، حفظه الله: "ما علاقة ضم الشفتين بهذه الطريقة بحرف الضاد" اهـ.

والشيخ أراد أن يعلمنا أنه كون "الضاد" من حروف الاستعلاء، فليس معناه أننا لا نستطيع أن نأتي بتفخيمها إلا إذا "بوّزنا" وقدمنا الشفتين، فالتفخيم عمل لا علاقة له بالشفتين من قريب أو بعيد، حتى وإن كان بعض المعاصرين يقوله بحجة المحافظة على قلة الهواء الداخل للفم حتى يسهل التفخيم، وهذا تعليم للمبتدئين لا للمحققين. وختاما: ألا فليتق الله من يعلم الناس "التجويد" وليعلمهم كما أخذه عن شيوخه وأساتذته، لا أن يعلمهم بما أخذه من الكتب وبما لا يعرف عند أهل التجويد والتلقي،..... والله المستعان.

فصل: النبر إذا كان هو "وجود فاصل صوتي زماني بين حرف المعنى والحرف الأول من الكلمة".

أو قيل: تقوية أحد أجزاء الكلام ببذل طاقة أكبر عند نطقه.

وما نبر الكلمة "النبر" ونبر "الجملة" "التنغيم".

وإذا كان المتعلم يقرأ بصفاء واجتماع همته على السياق دون حاجته للمشقة في أن يذهب به اللفظ مذهبا متعنتا.

وإذا كان النبر قد يحتاج إليه في بعض المواقف رغم أنه لا يحتاج التكلف وذلك فيما إذا حذف حرف لالتقاء الساكنين وخشي من اللبس كما في قوله تعالى: "واستبقا الباب" وقوله تعالى: "وقالا الحمد لله" وقوله تعالى: "فلما ذاقا الشجرة".

أو إذا كان الترتيب الصوتي هذا يصح التعبير به وكان لا شك أنه يعطي دقة عند السماع أكثر من عدمه.

أو كان النبر في كتاب الله موجود لفظا ولكنه مصطلح جديد عند المعاصرين.

أو إنما هو طريقة إلقاء الكلمة حسب ما تقتضيه المعاني.

أو كان في معنى تسمية "هندسة الكلمة"، وفي المعنى: قاعدة: (أن كل حرف مزيد على أصل الكلمة فإن الحرف الأول من أصلها يكون صوته أعلى مما جاوره).

هذا: ومن أمثلة الباب: {فقست قلوبهم} و{وساء لهم يوم القيامة حملا} و{أوحى لها}، و{سنسمه على الخرطوم} و{وكفى بالله}، و{فترى} و {وترى الشمس}، وما في المعنى.

فليس ذلك محل نزاع حتى يتردد فيه، وذلك أن التلقي كاشف عن ذلك من غير بقاء أدنى تلبس.

فصل: المســائل الكلمات الــتي هي الــقضايا الــكلية والجزئية, وهي القواعد. ثم الكلية: ما اختصواْ بها أئمة القراء, اجتمعواْ عليها او اختلفواْ فيها, والجزئية: ما استهمواْ عليها اهل الاداء اتفاقا او اختلافا. فالمجمع الكلي: هو من حيث القراءات والتــجويد كـثير, فمنه كلمات اثبتواْ الالف فيها وقفا لرسمها في الجميع, وهو حيث القراءات, فينبثق تجويده الوقف بها, وهي اهبطواْ مصرا وليكونا ولنسفعا واذا المنونة ولكنا.

والمختلفة الكلية: منها ما اختلفواْ في اثبات الالف فيها والحذف عند الوقف, وان اتفقواْ على الاثبات رسمه في الجميع, وهي ثمودا كفرواْ واصحابه ونجمه والعنكبوت. والمتفق الجزئي: كثير: كاجتماعهم على ان كل الف منقلبة عن ياء, يميلها حمزة وخلف والكسائي وورش بخلف عنه, وكل راء مفتوحة او مضمومة عن كثرة اصلية او ياء ساكنة بلا خلاف, يرققها ورش. والمختلف الجزئي: وذلك: كالاوجه الثلاثة في العارض للسكون, على انها بالإختيار لأصحاب مرتبة دون مرتبة اخرى, او الإجزاء للجميع, وكالعين من فاتحتي الكاف والشورى.

والمسائل: جمع مسألة: وهي القضية التي يبرهن عليها, فإلى كلية وجزئية, فالكلية: ما من مخارج الحروف وصفاتها, مما هو مقتصر على دراسة بعض احكام الاصوات, والجزئية: ما من كاحكام النون الساكن والادغام وما في المعنى, مما هو مقتصر على دراسة بعض موضوعات ما يعرف بأصول القراءات.

والمسألة: لا تكون الا كلية, ومن حيث ذاك تصير إلى الجزئية. وعكسه: كلية غير جزئية, فيـكون ذلك, والوجه هذه كلية جزئية, وكلية غير جزئية, وجزئية غير كلية, فهي الثلاث, والاصل الأربع, امتنعت الرابعة من قاعدة (لا تكون الا كلية), ثم الثلاث, المقبولة منها الإثنتين والمردودة الثانية. والقاعدة الاصل: ان لابد من كونها كلية, إذ الخلاف منفي شرعا عن كون الكلمة ليس الحكم عليها مطبوقا, وإلا لخرجت عن القرآن ولما عدت منه. والقرآن: كله مسألة, لكن حيث قسمت في نفسها الى إثنين, قسم قبلت فيه, وقسم ردت عنه, والذي كانت فيه مقبولة على قسمين, فنوزعه عليه, ونقول انه كلي وجزئي. وليس الاصل في التجزئة وانما في العدية.

فصل: التعريف أظهر من المعرَّف, إذ هو بمنزلة البيان من المبيَّن, وهو تحديد ماهيّة الشيء المعرف, والأصل في تعريف الشيء أن يقتصر على ما يحقق المقصود منه, ولو بلفظ واحد مفرد ما يسمونه بالتعريف اللفظي, والغير الفرع, والماهية بحسب سعتها وعمق معناها والتباسها وتداخلها بغيرها, فيحصل المقصود بجملة وعبارة تطول وتقصر. وبذلك يكون التعريف حدا جامعا مانعا, ويصير كالحد والحاجز الذي يمنع المعرَّف من مشاركته لغيره في الماهية والحقيقة, ويمنع الغير من ذلك للمعرَّف في الماهية في الوقت.

والحد هو أول العلوم في الدراسة والبحث, لا في الوضع, إذ قد يدرك العلم على حقيقته ويتصور بغير الحد, فإدراك الشيء غير متوقف على معرفة حدّه بالضرورة, وحده ليس هو أهم ما فيه, ولا أصله, ولأصحاب كل فن وعلم أن يعرّفواْ ويحددوا مصطلحاتهم, بما يوضّحها ويميّزها عن غيرها خاصّة وأنّهم أعلم بها وأحوج إليها من غيرهم وأخبر بها, وعليهم أن يستعانواْ ببعض قواعد غيرهم وضوابطه في حد ما يقع فيه اللبس والتداخل, ما من شأن القواعد والضوابط أن تزيل اللبس والتداخل وتقرب فهمه وإدراكه, إذا ما اجتنبت السلبيات.

فيعرَّف بالإيجاز: ويلغى ما يمكن الإستغناء عنه, ولا يصرح بما يمكن إضماره, وبالإطناب: إذا اضطر, ويكون التعريف أوضح من المعرَّف وأظهر, وجامعا لأفراد المعرف ما هو الطرد, ومانعا يمنع التباسه بأفراد غيره, وقابلا للإنعكاس ما تصلح المساواة بين المعرَّف والمعرف, ولا يقع في الدور ما بكتوقف فهم التعريف على فهم المعرف, ولا تذكر الأحكام, إذ ذكر الحكم في التعريف يترتب على ألا يعرف الحكم إلا بمعرفة الشيء ولا يعرف الشيء إلا بمعرفة حكمه فحكم الشيء جزء من تعريفه فيقع فيما يسمى بالدور, ولا يجمع بين النقيضين, ويتناول الماهيَّة لا الأعراض إذ الماهية ثابتة والأعراض متغيرة عرضية زائلة, ويخلو من الأخطاء اللفظية, ومن مجاز دون قرينة تدل على مراده, ومن مشترك دون قرينة تدل على مراده, ومن الألفاظ الغريبة, ولا يكون سلبيا, بأن يعرف بما ليس هو, إلا إذا كان لا يتصور إلا بصورة عدمية.

فصل: تعريف العلم مصطلح كلمته (التجويد): فضرورة وضرورة ثم ضرورة ملحة للأئمة تعريف العلم مصطلح التجويد كلمته, ما لابد منه, تعريفا يضبطه ويحدده في ذهن الطالب وفهمه, إذ الدراسة العلمية المنهجية للتجويد كعلم مستقل قائم بذاته, وتداخله مع غيره من العلوم يقتضي ذلك أي اقتضاء, فالعامة مثلا ينصرف فهمهم إذا أطلق لفظ التجويد إلى التغني, وهو عند بعض الطلبة بمعنى التحقيق قسيم الحدر والتدوير أو والترتيل, ولا يفرّق أكثرهم بينه وبين القراءة, ومثل ذلك يقال عن التلاوة والترتيل والأداء. ولهذا وغير ذا كان لا بدّ من تعريفٍ لهذا العلم يميّزه عن غيره من العلوم ويكون بمثابة العنوان والمدخل لدارسه, وطالبه يعرِّفُه بأهمّ مباحثه ومسائله بأدقّ عبارة ممكنة وأوجزها.

واعلم أنهم اختلفواْ في تعريف مصطلح العلم عنوانه, وسائر مصطلحات العناوين, إختلافا ما لا يخفى على مثلكم, وهذا الإختلاف يكون منشأً لإختلاف في مسائله, فيرد واحد بعدة تعريفات لعنوان واحد. فغاية هذا الفصل وهدفه هو الوصول إلى تعريف موجز دقيق يحدّ هذا العلم بجميع مباحثه ومسائله وبفصله وتمييزه عن غيره من الفنون والعلوم, وذلك من خلال الوقوف على عشرات التعريفات المتعلقة بعلم التجويد والتنقيب عنها في أمهات الكتب المعتمدة القديمة منها والحديثة, ودراستها دراسة تحليلية ومقارنة للوقوف على سلبياتها للتّجنب والتخلّي وإيجابياتها للاعتماد والتبنّي.

فأقول: قال قمحاوي: التجويد: إخراج كل حرف من مخرجه مع إعطائه حقه ومستحقه.

وقال عزة: تلاوة القرآن الكريم بإعطاء كل حرف حقه.

وقال البدوي: إعطاء كل حرف حقه ومستحقه.

وقالت سعاد: التجويد: هو إعطاء كل حرف حقه ومستحقه.

وقال زلط: التجويد: هو إخراج كل حرف من مخرجه مع إعطائه حقه من صفاته اللازمة التي لا تنفك عنه كالهمس والجهر والإطباق والإستعلاء والإستفال والإنفتاح, أو مستحقه من الصفات العارضة كالترقيق والتفخيم والمد والغنة وغير ذلك من الصفات.

وقال الحداد: التجويد: هو إخراج كل حرف من مخرجه وحيزه, مع إعطائه صفته اللازمة له من شدة وجهر واستعلاء واستفال ونحوها, وما ينشأ عنها من تفخيم مستعل وترقيق مستفل وقلقلة مقلقل إلى غير ذلك وإلحاق اللفظ بنظيره والنطق به على حال صفته وكمال هيئته من غير إسراف ولا تعسف ولا إفراط ولا تفريط ولا تكلف, حتى يقرأ القرآن على صفته التي نزل بها.

وقال في الوجيز: إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها مراتبها، ورد الحرف إلى مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره وشكله، وتصحيح لفظه وتلطيف النطق به على حال صيغته وكمال هيئته من غير إسراف ولا تعسف ولا إفراط ولا تكلف.

وقال المرصفي: التجويد: إخراج كل حرف من مخرجه وإعطاؤه حقه ومستحقه – بفتح الحاء – من الصفات.

وقال في الرائد: التجويد: إخراج كل حرف من مخرجه مع إعطائه حقه ومستحقه, والمراد به ترتيل القرآن الكريم كما أنزله الله تعالى.

وقال محمد قطب: هو العلم الذي يبحث في الكلمات القرآنية من حيث إعطاء الحروف حقها ومستحقها في اللفظ بها ... .

وقال معبد: التجويد: إعطاء كل حرف حقه ومستحقه, من مخرج وصفة وغنة ومد وترقيق وتفخيم وغير ذلك من أحكام التجويد.

وقال عطية: التجويد: علم يبحث في الكلمات القرآنية من حيث إعطاء الحروف حقَّها من الصفات اللازمة التي لا تفارقها كالاستعلاء والاسْتِفَال، أو مُسْتَحَقها من الأحكام الناشئة عن تلك الصفات: كالتفخيم والترقيق، والإدغام والإظهار وغير ذلك.

وقالا: علم يبحث في الكلمات القرآنية من حيث تلاوة القرآن الكريم بالطريقة الصحيحة على حسب ما أنزل الله تعالى على نبيه صلى الله عليه وسلم, ...

وقال بسة: التجويد: علم يبحث فى الكلمات القرآنية، من حيث إعطاء الحروف حقها ومستحقها.

وقال في المعجم: التجويد: علم يبحث فيه عن مخارج الحروف وصفاتها. ويسمى علم الأداء.

وقال في الواضح: التجويد: وله في اصطلاحات عدة تعريفات متقاربة, منها:-

هو علم يعرف به إعطاء كل حرف حقه ومستحقه مخرجا وصفة, وقفا وابتداء من غير تكلف ولا تعسف, أو إخراج كل حرف من مخرجه, وإعطائه حقه ومستحقه. وحق الحرف: صفاته اللازمة, ومستحقه: صفاته العارضة.

هو العلم الذي يبين الأحكام والقواعد التي يجب الإلتزام بها عند تلاوة القرآن طبقا لما تلقاه المسلمون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

هو علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية.

قلت: فقوله: (هو العلم الذي يبين الأحكام والقواعد التي يجب الإلتزام بها .....). فيه ما فيه من النظر: وذلك أن العلم يبين الأحكام والقواعد التي يجب الإلتزام بها .... ويبين التي لا يجب الإلتزام بها ... على القول بالإختلاف الذي بين القوم.

وقال في الأوضح: التجويد: إخراج كل حرف من مخرجه مع إعطائه حقه ومستحقه.

وقال محمدون: التجويد: إخراج كل حرف من مخرجه مع إعطائه حقه ومستحقه.

وقال سلام: إعطاء كل حرف حقه ومستحقه: من مخرج وصفة وغنة ومد وترقيق وتفخيم وغير ذلك من أحكام التجويد بمعنى آخر هو الإتيان بالكلمات القرآنية جيدة اللفظ تطابق أجود نطق لها وهو نطق رسول الله.

وقال سلام أيضا: التجويد: إعطاء كل حرف حقه ومستحقه في النطق وإتقان الحروف وتحسينها وخلوها من الزيادة والنقص والرداءة.

وقال في السهل: التجويد معناه الإصطلاحي: إخراج كل حرف من مخرجه مع إعطائه ... .

وقال فريال: التجويد: إعطاء كل حرف، ومستحقه.

وقال الداني: فتجويد القرآن هو إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها مراتبها، ورد الحرف من حروف المعجم إلى مخرجه وأصله وإلحاقه بنظيره وشكله، وإشباع لفظه، وتمكين النطق به على حال صيغته وهيئته من غير إسرافٍ ولا تعسفٍ، ولا إفراطٍ ولا تكلفٍ.

وقال الإمام: في التمهيد: "فالتجويد هو حلية التلاوة وزينة القراءة وهو إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها مراتبها ورد الحرف إلى مخرجه وأصله وإلحاقه بنظيره وشكله وإشباع لفظه وتلطيف النطق به على حال صيغته وهيئته من غير إسراف ولا تعسف ولا إفراط ولا تكلف".

وقال في النشر: "فالتجويد هو حلية التلاوة وزينة القراءة وهو إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها مراتبها ورد الحرف إلى مخرجه و أصله وإلحاقه بنظيره, وتصحيح لفظه وتلطيف النطق به على حال صيغته, وكمال هيئته, من غير إسراف ولا تعسف ولا إفراط ولا تكلف".

وقال في الجزية:-

وَهُوَ إِعْطَاءُ الْـحُرُوفِ حَقَّهَا + مِـــــــنْ صِفَةٍ لَهَا وَمُستَحَقَّهَا

وَرَدُّ كُـــــــــلِّ وَاحِدٍ لأَصْلِهِ + وَالـــــــــلَّفْظُ فِي نَظِيْرِهِ كَمِثْلِهِ

مُكَمِّلاً مِـــنْ غَيْرِ مَا تَكَلُّفِ + بِالـلُّطْفِ فِي النُّطْقِ بِلاَ تَعَسُّفِ

وَلَيْسَ بَــــــيْنَهُ وَبَـــيْنَ تَرْكِهِ + إلاريــــــــــــاضة امرئ بفكه

وقد سبق أن قلت في السابق: أن: "وأبيات الإمام في التعريف: صياغة شعرية لما قاله من قبل في النشر, ومن قبل ذلك في التمهيد, ... ".

وأن: "وقد يعتبر تعريف الإمام هذا, تعريفا قديما إذ ذكره الداني في التحديد, ... أن التعريف كان معروفا قبل الداني عند بعضهم, ... وقد يكون التعريف من صياغة أبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعي, ... : "التجويد أفضل من الجوهر, وأعز عند العلماء من الكبريت الأحمر, وهو حلية التلاوة وزينة القراءة, وهو إعطاء الحروف حقوقها, وترتيبها مراتبها, ورد الحرف من حروف المعجم إلى مخرجه ...".

ولا من شك في وجود زيادة عنصر من عناصر جديدة في صياغة الإمام للتعريف, حيث جمع بين حق الحروف ومستحقها, ما لم يوجد زيادته في غير الإمام للتعريف قبله, فيما بدى لي, وكان لذلك أثره في تصور حقيقة العلم عند المتأخرين, وحصر الموضوعات التي يتناولها, لكن ينبغي فهم أبيات المقدمة في ضوء أصل التعريف, كما ورد عند العلماء المتقدمين, لأن الصياغة الشعرية أدت إلى بعض الغموض خاصة في البيت الثاني من التعريف.

فصل: إذا تأملت القوم في العلم تعريفه, وجدت أكثرهم في أول التعريف بين ذكر الإعطاء, وذكر الإخراج, فذكر ثمنية الإعطاء, ولم يذكروا الإخراج واستغناءهم بالإعطاء عن الإخراج, استغناء بالأعم عن الأخص, إذ الإعطاء أعم والإخراج أخص, وهو أقرب إلى الإيجاز, وذكر تسعة الإخراج, ومع ذكرهم الإخراج لم يكتفوا بالذكر عن ذكر الإعطاء, فذكروه, وهو من إطناب, وكل الذاكرين منهم من أطنب ومنهم من أوجز, فلا من موجز ولا من مطنب ما أطنب, حد العلم حدا جامعا مانعا, سوى واحد أذكره, وإن كان ليس بأوجز.

هذا: فأرى فيما أرى والله أعلم: أنْ ما هذا الإختلاف وتعدد التعريف للعلم في كتاب واحد إلا لنقله تعريفات غيره, فينقل ها هنا تعريفا من مصدر معيّن, وهنالك تعريفا آخر من مصدر مغايرٍ, أو باختلاف المواضع, أو أسباب التعريف, فمن يعرف في موضع بيان فضل التجويد, ومن في بيان حده أو تمييزه, أو بخلط التعريف بأوصاف للمعرَّف قريبة من التعريف, من غير أن يميز التعريف من

التوصيف, سيما إن أراد التوسع, أو بالإطناب من غير ضرورة, حتى يعد أوصافا وأحكاما في التعريف, أو بتداخل التجويد مع غيره من العلوم, سيما القراءات, والتغني, بألفاظ عامة تجمع بين العلمين, كقوله "علم يُعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية", إذ النطق بالكلمات القرآنية لفظ عام يشمل نقل كلّ ما ورد فيها من الخلاف في كيفية النطق ونسبته إلى أصحابه, وهذا من علم القراءة كقولك: قرأ عاصم بالفتح ونافع بالضمّ أو قرأ ابن كثير بالخطاب والكسائي بالغيب وهكذا...

كما يشمل الكيفية باعتبار صفات الحروف اللازمة والعارضة وهذا من علم التجويد, أو بالتصريح في ذلك بقراءة الأئمة, أو ببعض المسائل المشتركة بين العلمين, أو الخاصة بالقراءة دون العلم, وكثيرا ما تجد في بعضهم: أحكام التجويد على رواية حفص أو على رواية ورش أو ما في المعنى, أو أنه جمع بين العلمين من غير تفريق بينهما, أو كون المشتغلين بالقراءات والمصنفين فيها هم في الغالب الأعمّ ذاتهم المشتغلين بالتجويد والمصنفين فيه, غير أن منهم من يتعمد الجمع بين العلمين لا لجهله بتمايزهما, ولكن لنكتة يقصدها أو فائدة يريدها.

ثم وهذه المسائل المشتركة من الصفات العارضة على وجه الخصوص: كالمدّ والقصر والتفخيم والترقيق والإمالة والفتح و(نطق الكلمات القرآنية), هو التداخل الكبير بين العلمين, من حيث المادة المدروسة, ومنهم من ينقل المعنى اللغوي إلى التعريف الإصطلاحي, ما غير قاصر على التجويد المعروف والمخصوص, إذ يعم كل شيء بلغ في تصحيحه النهاية وفي تحسينه الغاية, سواء أكان قراءة أو كتابة أو خطابة أو قرضا للشعر أو سياقة أو رياضة أو ما في المعنى, وما لا ينطبق اللغوي بالإصطلاحي كل الإنطباق, فالإصطلاحي أخص من اللغوي.

فصل: فليس التعريف محلا لذكر الأحكام ولا المسائل, إذ لها باب يخصها ما هو أهم وأعظم, فيستغنى بالإشارة إلى أصولها فقط, فأحكام مثل تبيين الحروف, المثلين والمتقاربين والمتجانسين يمكن أن يستغنى عنها بذكر اصطلاح (مخرج الحرف), ومثل الجهر والشدة والرخوة وما في المعنى, باصطلاح (حق الحرف), ومثل القصر والمد والترقيق والتفخيم, وما في المعنى, باصطلاح (مستحق الحرف), ولا لذكر الأوصاف, رغم أن يطول ويسترسل توسعا لا فائدة فيه, بتكرار مفردات

ممل, وسرد لمفردات مخل, أو ذكر لمباحث بعدية, ومسائل غريبة عن المقام, فذكر الأصل والمخرج والحيّز في ذات التعريف, وقصد بها موضع خروج الحرف فبمعنى واحد, فيمكن أن يستغنى بواحد منها عن غيره, في نفس التعريف, فضلا من أن يتكرر المصطلح الواحد مرتين فيه, وذكر النظير والشكل والمثل, في ذلك, وقصد بها توحيد التلفظ بالحرف الواحد فلا يتغير من موضع لآخر, إذ اللفظ هو هو, فيمكن أن يستغنى بواحد منها عن غيره, في نفس التعريف, فضلا من أن يتكرر المصطلح الواحد مرتين فيه, وذكر الغاية والنهاية, وكذا ذكر الإتقان والإحسان, مما في المعنى, إذا كان بمعنى ذلك, وما في المعنى: ففي المعنى إذا كان بالمعنى.

ويستغنى عن ما كان بمثابة مؤكد لما قبله, كقول بعضهم: (على كمال هيئته), أو على حال صفتها وهيئتها), أو ما في المعنى, فـ(إعطاء الحرف حقه ومستحقه), هو ذلك, وعن ما لا يناسبه كذكر الإسراف والتعسف والإفراط والتكلف, وعن محظوراته, كالرداءة, إلا إذا اضطر, فلم يضطر في العلم هنا, ولا يستغنى بقصور لا يرقى بألفاظه وعبارته إلى التعين والتحديد.

فصل: ولنأتي بكَ على أهم الأوصاف والمصطلحات التي في تعريفاتهم, وأكثرها دورة, والتي منها ما لا يتأتى لتعريف العلم أن يخلو منه, ولا يمكن تصوره دونه, الآ وهي: الحرف, والمخرج, والصفات, والحق, والمستحق, والأصل, والحيّز, والتمهل, وما تستحقه الصفات, واللفظ في نظيره كمثله, وعدم التكلف, وتلطيف النطق بالحرف, وقراءة النبي صلى الله عليه وسلم, وقراءة القرآن, وتحسين الصوت, وحلية التلاوة وزينة القراءة, وكمال الهيئة, والبراءة من الرداءة, والغاية في الإتقان والإحسان, وترتيب الحروف في مراتبها, وحدود اللفظ العربي, والمحفوظ من طريق الأئمة القراء, ويصير ذلك سجية وملكة, والأخذ من مشايخ الصناعة والفن, وتحسين الألفاظ وتجويدها, وقواعد عامة مطردة, وكيفية النطق بالكلمات القرآنية, ومعرفة الوقوف, وذكر الأقسام, وذكر المراتب.

- فأما الحرف: فلا تكاد تجد تعريفا واحدا من تعريفات القوم يخلو من إشارة, وذكر له بمعناه عندهم, وهو عدة تعريفات, ومنها: (هو صوت معتمد على مقطع محقق أو مقدر), وذلك أن التجويد علم يعتنى بالدلالية الصوتية, في الكلام, دون غيرها, من الصرفية أو الصورية أو ما في المعنى. فالإعتناء بدراسة الحرف, خروجا, وصفة, وزمنا, أدى للمصطلح أن لا يخلو تعريف العلم إلا به, ولا يمكن تصوره دونه.
- المخرج: اسم لموضع خروج الحرف.
- الصفات: كيفيات تعرض للحرف عند حصوله في المخرج, أو ما في المعنى.
- الحق: حق الحرف ما يلزمه في كل حال من الأحوال, ولا يمكن التلفظ به كما هو إلا به, فمنهم من قصر الحق على الصفات اللازمة, ومن بالمخرج, ولفوفورى جلّواْ ما له في الحق, في أمهات كتبه مثل التدريس والتلخيص والإتساع. فيستغنى عن ذكر المخرج وبعض الصفات اللازمة, بذكر الحق في التعريف.

- المستحق: مستحق الحرف, ما يلزمه في بعض أحواله, ويمكن التلفظ به بغيره, وهو الصفات العارضة, كالمد والقصر, أو ما في المعنى, وذكر المستحق في التعريف, يغني عن ذكر بعض الصفات العارضة التي لم يشملها ذكر الحق, وعن التوسع في التمثيل بالأحكام والمسائل.
- الأصل: وأصل الشيء ما يبنى عليه الشيء, أو مبدأه, أو ما في المعنى, ويقصدون به مخرج الحرف, فذكر الحق أشمله أغنى عنه في التعريف.
- الحيّز: والحيز المخرج, فأشمله ذكر الحق وأغنى عنه في التعريف.
- ما تستحقه الصفات: يقصدون به ما يترتب عليها من الصفات العارضة كالمد والقصر, وذكر المستحق يغني عنه في التعريف.
- اللفظ في نظيره كمثله: يقصد به أن الحرف هو هو لا يتغير لفظه من موضع لآخر, إلا إذا تغير مستحقه, فهو كنظيره في صفة نطقه وتجويده, وذكر الحق والمستحق أغنى عن ذكر (اللفظ في نظيره كمثله).
- عدم التكلف: هي صفة سلبية لا يلجأ إليها في التعريف إلا إذا اضطر, ولم يضطر إليها في التعريف, فلا يستعمل به في التعريف.
- تلطيف النطق بالحرف: هو وصف زائد لا يستعمل بذكره في التعريف, إذ ذكر الحق والمستحق يغني عن ذكره.
- قراءة النبي صلى الله عليه وسلم: فهي أعم وأوسع من التجويد, إذ تشمل القراءات, والتغني, وما في المعنى, والتجويد أخص وأقل من ذلك كله.
- قراءة القرآن: وصف لابد من ذكره في التعريف, وإن كان التجويد من أصل العرب كلامهم.
- تحسين الصوت: وصف زائد, أو علم مستقل عن باقي العلوم, وهو علم المقامات أو الطبوع.
- حلية التلاوة وزينة القراءة: وهو في موضع بيان الفضل, أو أقرب إليه منه إلى التعريف.

- البراءة من الرداءة: وصف سلبي, يستغنى عنه بذكر الأوصاف الإيجابية.
- كمال الهيئة: يقصد به تصحيح التلفظ بالحرف, من حيث تحقيق مخرجه ومراعاة صفاته, فيستغنى عن ذكر هذ الوصف في التعريف بذكر الحق والمستحق, وفي ذكره أيضا كثير من الإعادة والتكرار وشيء من التطويل والإسترسال.
- الغاية في الإتقان والإحسان: فيه ما في معنى (كمال الهيئة).
- ترتيب الحروف في مراتبها: يقصد بالمراتب مخارج الحروف, أو باعتبار ما يعتريها من الصفات اللازمة والعارضة, وفي ذكر الحق والمستحق غناية عن ذكر الوصف في التعريف.
- حدود اللفظ العربي: هذا وصف أعم وأوسع, وأخصّه وأدقّ في التعريف الألفاظ القرآنية, فليس كل ما تجوده العرب يجوده القرآن, بل؛ القرآن على ما هو.
- المحفوظ من طريق الأئمة القراء: ولا أعلم, والله أعلم, من أين يذكر في التعريف مسألة حفظ العلم, ونقله, والحديث عن مصادره!!!.
- يصير ذلك سجية وملكة: وذلك لتعديه إلى التطبيق, فلو ذكر مصطلح يتلق بالعمل بدل ذلك في مقامه, لكان أحسن, مثل: قراءة أو إعطاء, أو تحقيق, وبدل ما لا يفيد إلا العلم, مثل: معرفة, أو ما في المعنى.
- الأخذ من مشايخ الصناعة والفن: وصف في معنى ما قبله, من حيث العمل, غير أنه وفي معنى التلقي, ما له باب يخصه.
- تحسين الألفاظ وتجويدها: يقصد به تحقيق مخارجها ومراعاة صفاتها: وفي ذكر الحق والمستحق, غناية عنه في التعريف.
- قواعد عامة مطردة: وصف عام, لا يقتصر على التجويد, وأيضا: ليس التجويد بالضرورة بقواعد عامة, إذ من بعضها ما مفردة, ولا بالضرورة قواعد مطردة, إذ أكثرها له مستثنيات وأحرف خرجت عن الأصل.

- كيفية النطق بالكلمات القرآنية: فالإشارة في التعريف إلى تعلقه بنطق الكلمات القرآنية مما في التعريف, ليتميز من العلوم المتعلقة بالمادة, سيما العشرة التى أوردناها في الفرق, وفي ذكر الحرف, أو ذكر الحق والمستحق, ما الإشارة به إلى الحيثية غناية عن ذلك في التعريف.
- معرفة الوقوف: وهو في معنى المستحق, فيستغنى بالمستحق عن ذكره في التعريف.
- ذكر الأقسام: وهو إذا كان إشارة في التعريف لقسمي التجويد دون التصريح بهما, كاصطلاح (علم) للنظري, واصطلاح ك(إعطاء أو قراءة أو تحقيق), للتطبيقي.
- ذكر المراتب: يقصد به التمهل والتؤدة فيه, فلها باب يخصها, ولو تتبعنا جميع العلم مباحثه وذكرناه في التعريف لصار التعريف هو العلم نفسه, فاستهجن.

فصل: ولتعلم أن التعريف المختار لعلم التجويد: هو الذي جمع فيه صاحبه الأوصاف التي تذكر في التعريف, واجتنب السلبيات, وما لا يذكر, مما أنت تقدمت في تحريره وتحقيقه, في السابق, ومنه تعريف الشيخ الإمام محمود علي بسّة المصري: في كتابه (العميد في علم التجويد), ومن في معناه, بأنه: " علم يبحث في الكلمات القرآنية من حيث إعطاء الحروف حقّها ومستحقّها" فمصطلحاته ست كلمات, وهو: علم, والكلمات القرآنية, وإعطاء, والحروف, وحقها, ومستحقها.

ف(علم): أشار به إلى القسم العلمي النظري, و(الكلمات القرآنية): خص التجويد به عن غيره من العام الذي بالكلام العربي, و(إعطاء): أشار به إلى القسم العملي التطبيقي, و(الحق): أشمل به كل ما يلزم الحرف من مخرج وصفاتٍ, و(المستحق): مما يشمله ويندرج تحته الوقف, وبقي (الحروف), ما في معناه (الكلمات).

ولعل من أوجز وأدقّ التعريف للتجويد, من تعريف الشيخ, تعريف ملّوْ أبي الحسن يوسف المسعود فوفورى جلّوْ, في كتبه, من: الإتساع: ما: (العلم في اعطاء حروف القرآن حقها ومستحقها), ومن التدريس: وهو عين ما في الإتساع, ومن الإختصار: ما: (علم في إعطاء حروف القرآن حقها ومستحقها), وهو عين ما في المختصر, وما في غيرها من الكتب المسعودية الفوفورية.

فصل: تعريف مصطلحات عناوين العلم: فالقول في الترتيل: قال قمحاوي: الترتيل: وهو القراءة بتؤدة واطمئنان وإخراج كل حرف من مخرجه مع إعطائه حقه ومستحقه مع تدبر المعاني.

وقال سويد: وهو القراءة بتؤدة واطمئنان وإخراج كل حرف من مخرجه مع إعطائه حقه ومستحقه مع تدبر المعاني.

وقال عزة: قراءة القرآن على مكث وتفهم من غير عجلة.

وقال البدوي: الترتيل: وهو القراءة بتؤدة واطمئنان، وإخراج كل حرف من مخرجه، مع إعطائه حقه ومستحقه، مع تدبر المعاني وتفهمها.

وقال زلط: الترتيل: وهي القراءة باطمئنان وتؤدة مع تدبر المعاني وإخراج كل حرف من مخرجه مع إعطائه حقه ومستحقه, من غير عجلة تخل بأحكام التجويد.

وقال الدوسري في الشرح: الترتيل: تبيين القراءة وإتباع بعضها بعضا بتأن وتؤدة.

وقال المرصفي: الترتيل: أما الترتيل: فهو القراءة بتؤدة واطمئنان مع تدبر المعاني ومراعاة أحكام التجويد من إعطاء الحروف حقها من الصفات والمخارج ومد الممدود وقصر المقصور وترقيق المرقَّق وتفخيم المفخَّم مما يتفق وقواعد التجويد.

وقال معبد: الترتيل: هو القراءة باطمئنان وتؤدة مع تدبر المعاني وإخراج كل حرف من مخرجه مع إعطائه حقه ومستحقه من غير عجلة تخل بأحكام التجويد.

وقال عطية: التَّرتيل: فهو قراءة القرآن الكريم بِتُؤَدَةٍ وطُمأنينة مع تدبر المعاني ومراعاة أحكام التجويد.

وقالا: هو القراءة باطمئنان وتؤدة مع تدبر المعاني.

وقال بسة: الترتيل: وهو القراءة بتؤدة وطمأنينة، لا بقصد التعليم مع تدبر المعانى، ومراعاة الأحكام.

وقال في المعجم: الترتيل: تبيين القراءة واتباع بعضها بعضا على تأن وتؤدة مع تجويد اللفظ وحسن تأديته وتقويمه.

وقال في الأوضح: الترتيل: قراءة القرآن على مكث وتفهم من غير عجل.

وقال سلام: الترتيل: هو قراءة القرآن باطمئنان وتؤدة مع تدبر المعاني وإخراج كل حرف من مخرجه مع إعطائه حقه ومستحقه من غير عجلة تخل بأحكام التجويد.

وقال أسامة: الترتيل: فهو قراءة القرآن بتؤدة وطمأنينة مع تدبر المعاني ومراعاة أحكام التجويد.

فصل: فالناس اختلفوا في الترتيل تعريف مصطلحه عندهم, على أوصاف ومصطلحات, ولنأت بك على أهم الأوصاف والمصطلحات التي في تعريفاتهم للترتيل, وأكثرها دورة, والتي منها ما لا يتأتى للتعريف أن يخلو منه, ولا يمكن تصوره دونه, الآ وهي: القراءة, والتؤدة, والإطمئنان, والإخراج, والحرف, والمخرج, والإعطاء, والحق, والمستحق, والتدبر, ومن غير عجلة تخل بأحكام التجويد, والتبيين, والإتباع, والتأن, ومراعاة أحكام التجويد, وقراءة القرآن الكريم, ولا بقصد التعليم, ومع تجويد اللفظ وحسن تأديته وتقويمه, والمكث, والتفهم, والقرآن.

فذكر (القراءة) سبعة, والتؤدة عشرا, والإطمئنان ثمنية, والإخراج أربعة, والحرف خمسة, والمخرج خمسة, والإعطاء خمسة, والحق خمسة, والمستحق أربعة, والتدبر ثمنية, ومن غير عجلة تخل بأحكام التجويد ثلاثة, والتبيين مرتين, والإتباع مرتين أيضا, والتأن مرتين, ومراعاة أحكام التجويد أربعة, وقراءة القرآن أربعة, ولا بقصد التعليم مرة واحدة, ومع تجويد اللفظ وحسن تأديته وتقويمه مرة واحدة, والمكث مرة واحد, والتفهم مرة واحدة, والقرآن أربعة.

فأما القراءة: فلا ينبغي أن يكاد يوجد تعريفا واحدا من تعريفاتهم يخلو من إشارة وذكر له, وذلك أن المرتبة مقام يعتني بالقراءة, فالإعتناء بها أدى للمصطلح أن لا يخلو التعريف مصطلحه إلا به, ولا يمكن تصوره دونه, بل كل المراتب مصطلحاتها.

والتؤدة والإطمئنان: كل منهما يدل على كيفية امتداد زمن القراءة, ولكن الإطمئنان أخص وأبلغ, ولولا أن من وراء الترتيل التحقيق, لاستغني بالإطمئنان في التعريف عن التؤدة, فيستغنى عن ذكر الإطمئنان بذكر التؤدة في التعريف.

والإخراج والحرف والمخرج والإعطاء, قد يستغنى بذكر القراءة في التعريف عن ذكرها جميعا.

والحق والمستحق يستغنى بالتؤدة عن ذكرهما في التعريف.

والتدبر: ليس له علاقة بالقراءة البتة حتى إذا لم يتدبر القارئ لم يكن مرتلا, بل؛ متى قرأ بتؤدة كان مرتلا, تدبر أم لم يتدبر, فعدم ذكر التدبر في التعريف أحسن وأولى.

ومن غير عجلة تخل بأحكام التجويد, هي صفة سلبية لا نلجأ إليها في التعريف إلا إذا اضطرنا, ولم نضطر إليها في التعريف, فلا نستعمل بها فيه.

والتبين والإتباع والتأن: فيها ما في معنى (التؤدة).

ومراعاة أحكام التجويد: هو وصف زائد لا نستعمل بذكره في التعريف, إذ ذكر التؤدة أغنى عن ذكره في التعريف.

وقراءة القرآن الكريم: أشمل ذكر القراءة, فهو وصف لابد من ذكره في التعريف.

ولا بقصد التعليم: هي صفة سلبية.

تجويد اللفظ وحسن تأديته وتقويمه: وصف زائد وذكر التؤدة أغنى عن ذكره في التعريف.

والمكث: فيه ما في معنى التؤدة.

والتفهم: فيه ما في معنى التدبر.

ويبدو أن التعريف المختار الأوجز الأدق الذي جمع الأوصاف التي تذكر في التعريف, واجتنب السلبيات وما لا يذكر هو: (الترتيل: قراءة القرآن بتؤدة).

فصل: القول في التحقيق: قال قمحاوي: التحقيق: وهو مثل الترتيل إلا أنه أكثر منه اطمئنانا.

وقال سويد: هو مثل الترتيل إلا أنه أكثر اطمئنانا.

وقالت سعاد: التحقيق: وهو القراءة باطمئنان وتؤدة بشيء من المبالغة المحمودة من غير زيادة ولا نقص مع إعطاء الحروف حقها ومستحقها.

وقال معبد: التحقيق: عبارة عن إعطاء الحروف حقها ومستحقها, من إشباع المدود وتحقيق الحروف وإتمام الحركات وتوفية الغنات وتفكيك الحروف عن بعضها والتؤدة في القراءة.

وقال بسة: التحقيق: وهو القراءة بتؤدة وطمأنينة، بقصد التعليم مع تدبر المعانى ومراعاة الأحكام.

وقال منير: قراءة القرآن بتؤدة وتمهل بدون تمطيط.

وقال في المعجم: التحقيق: إعطاء الحرف حقه مع التمكث وعدم الإسراع.

وقال جمال: التحقيق: هو التأني في التلاوة مع مراعاة جميع الأحكام.

وقال: التحقيق: هو الترسل أي التأني والتؤدة في التلاوة مع مراعاة جميع أحكام التجويد من غير إفراط.

وقالا: الإطمئنان والتأني في القراءة بإعطاء الحروف حقها من إشباع المد وتحقيق الهمز وإتمام الحركات وتوفية الغنات وتفكيك الحروف ..... .

وقال أبو شادي: عبارة عن إعطاء الحروف حقها, من إشباع المد وتحقيق الهمز وإتمام الحركات وتوفية الغنات وبيان الحروف والقراءة بتؤدة واطمئنان.

وقال في الواضح: التحقيق: هو القراءة بتؤدة واطمئنان مع تدبر المعاني ومراعاة أحكام التجويد.

وقال في الأوضح: التحقيق: هو مثل الترتيل إلا أنه أكثر منه اطمئنانا.

وقال سلام: التحقيق: عند أهل هذا الفن: إعطاء الحروف حقها ومستحقها من إشباع المدود وتحقيق الحكم وإتمام الحركات وتوفية الغنات والتؤدة في القراءة والإتيان بالإظهار والإدغام على وجهه, وهو المأخوذ به في مقام التعليم.

وقال فريال: التحقيق: وهو المبالغة المحمودة في الإتيان بالشيء على وجهه الصحيح من غير زيادة ولا نقصان, والمراد به: القراءة باطمئنان وتؤدة مع إعطاء الحروف حقها ومستحقها مع تدبر المعاني (باختصار هو البطء والترسل في التلاوة مع مراعاة أحكام التجويد من غير إفراط).

وقال الجريسي: التحقيق: وهو عند أهل هذا الفن: عبارة عن إعطاء الحروف حقها, من إشباع المد وتحقيق الهمز وإتمام الحركات وتوفية الغنات وتفكيك الحروف وهو بيانها وإخراج بعضها من بعض بالسكت والترسل والتؤدة والوقف على الوقوف الجائزة والإتيان بالإظهار والإدغام على وجهه.

قلت: إذا تأملت أقوالهم في التحقيق تعريفه, وقست على ما قلت من قبل في الترتيل قولهم تعريفه, وجدت أن أكثر القوم قولهم يدل دلالة صريحة وإشارية, على أن التحقيق مثل الترتيل, إلا أنه أكثر منه اطمئنانا, وحين أتيت على أهم الأوصاف والمصطلحات في التعريفات للترتيل وأكثرها دورة والتي منها ما لا يتأتى للتعريف أن يخول منه, ولا يمكن تصوره دونه, وحررته وحققته, يبدو لك أن التعريف المختار الأوجز الأدق الذي جمع الأوصاف التي تذكر في التعريف, واجتنب السلبيات وما لا يذكر هو: (التحقيق: قراءة القرآن باطمئنان).

هذا: ثم وهكذا تكون متأملا وملاحظا لأقوال القوم في التعريفات نفسها جميعا, ومقيسا على ما سبق مما قلت من قبل في المصطلحات قولهم تعريفها, وحين تأتي على أهم الأوصاف والمصطلحات في التعريفات للمصطلحات وأكثرها دورة, والتي منها لا يتأتى للتعريف أن يخلو منه, ولا يمكن تصوره دونه, وحررته وحققته, يبدو لك التعريف المختار الأوجز الأدق الذي جمع الأوصاف التي تذكر في التعريف, واجتنب السلبيات وما لا يذكر في التعريف.

فصل: القول في الحدر: قال قمحاوي: الحدر: وهو الإسراع في القراءة مع مراعاة الأحكام.

وقال أبو شادي: إدراج القراءة وسرعتها مع مرعاة أحكام التجويد.

وقال سويد: وهو الإسراع في القراءة مع مراعاة الأحكام.

وقال عزة: وهو إدراج القراءة وسرعتها.

وقال البدوي: الحدر: وهو سرعة القراءة مع مراعاة القواعد التجويدية.

وقال منير: قراءة القرآن بسرعة بدون إسقاط الحروف أو دمجها.

وقالت سعاد: الحدر: وهو الإسراع بالقراءة مع مراعاة الأحكام بدقة تامة.

وقال زلط: الحدر: هو الإسراع في القراءة مع مراعاة أحكام التجويد, من إظهار وإدغام وقصر ومد ووقف ووصل وغير ذلك من أحكام التجويد.

وقال المرصفي: الحدر: فهو الإسراع في القراءة مع المحافظة على قواعد التجويد ومراعاتها بدقة.

وقال معبد: الحدر: هو الإسراع في القراءة مع مراعاة أحكام التجويد من إظهار وإدغام وقصر ووقف ووصل وغير ذلك من أحكام التجويد.

وقال عطية: الْحَدْرُ: فهو قراءة القرآن الكريم بسرعة مع المحافظة على أحكام التجويد.

وقالا: وهو قراءة القرآن الكريم بسرعة مع مراعاة أحكام التجويد .... .

وقال بسة: الحدر: وهو القراءة بسرعة، مع مراعاة الأحكام.

وقال في المعجم: الحدر: أن يقرأ القارئ قراءة سهلة سريعة خفيفة من غير أن يخل بأحكام التجويد وقواعد الرواية.

وقال في الواضح: الحدر: هو الإسراع في القراءة مع المحافظة على قواعد التجويد ومراعاتها.

وقال في الأوضح: الحدر: وهو إدراج القراءة وسرعتها.

وقال سلام: الحدر: هو الإسراع في القراءة أو إدراج القراءة مع مراعاة أحكام التجويد من إظهار وإدغام وقصر ومد ووقف ووصل ومخارج وصفات وغير ذلك من أحكام التجويد.

وقال جمال: الحدر: القراءة بسرعة مع مراعاة جميع الأحكام.

وقال: الحدر: هو إدراج القراءة أي السرعة مع مراعاة جميع أحكام التجويد من غير تفريط.

وقال فريال: الحدر: هو الإسراع في القراءة مع مراعاة الأحكام والحذر من الخطأ أو الإخلال بنطق الحروف.

وقال الجريسي: وأما الحدر: وهو عندهم عبارة عن إدراج القراءة وسرعتها مع مراعاة أحكام التجويد, من إظهار وإدغام, وقصر ومد ووقف ووصل وغير ذلك, مع ملاحظة الجائز من الوقوف.

قلت: وعندي أن الحدر: هو: (قراءة القرآن بإسراع).

وذلك: أن ذكر (مراعاة الأحكام), وصف زائد, فإذ كان المصطلح تعريفه عند القوم في العلم, فما وجه ذكر المراعاة إذا ؟, والمرتبة من مراتب العلم, و(الإدراج), قد يعنى به (الإسراع), حيث الإسراع أوضح من الإدراج, فلا داعي لاجتماعهما في تعريف, على أن الإسراع أظهر من الإدراج, وكذلك ذكر (القواعد), أو ووصف القواعد بـ(التجويدية), وصف زائد, وذكر (بدون

إسقاط الحروف أو دمجها) وصف سلبي, وذكر (بدقة تامة), وصف زائد, وذكر ما في معنى: (من إظهار وإدغام وقصر ومد ووقف ووصل وغير ذلك من أحكام التجويد), فيه تسلسل, إذ يتوقف معرفة المصطلح (الحدر), على معرفة الأحكام هذه!, وذكر (المحافظة), بمعنى ذكر (المراعاة), وما قلت أن: وصف زائد, وذكر (الحذر من الخطأ أو الإخلال بنطق الحروف), وصف زائد, قد يتصور المصطلح بدونه, وذكر (مع ملاحظة الجائز من الوقوف), وصف زائد.

فالأوصاف والمصطلحات التي في تعريفاتهم, والتي منها ما لا يتأتى لتعريف المصطلح أن يخلو منه, ولا يمكن تصوره دونه, هذه: الإسراع, والإدراج, والقراءة, ومراعاة الأحكام التجويدية, والمحافظة, وبدون إسقاط الحروف أو دمجها, وبدقة تامة, وما في معنى: من إظهار وإدغام وقصر ومد ووقف ووصل وغير ذلك من أحكام التجويد, والسهلة, والخفة, وعدم الإخلال بأحكام التجويد وقواعد الرواية, ومن غير تفريط, والحذر من الخطأ.

فأما القراءة: فلا تكاد تجد تعريفا واحدا من تعريفات القوم يخلو من إشارة, أو ذكر لها, وذلك: أن المراتب مصطلحات تعتنى بالدلالية الصوتية, في الكلام, دون غيرها مما في معنى الغير, فالإعتناء بها أدى للمصطلحات أن لا يخلو تعريفها إلا به, ولا يمكن تصوره دونه.

وذكر (القرآن) أغنى عن ذكر (القواعد أو الأحكام التجويدية), فلم يبق إلا (الإسراع).

فصل: القول في التدوير: قال قمحاوي: التدوير: وهو مرتبة متوسطة بين الترتيل والحدر.

وقال منير: قراءة القرآن بتوسط بين التحقيق والحدر

وقال أبو شادي: وهي مرتبة متوسطة بين التحقيق والحدر.

وقال سويد: وهو مرتبة متوسطة بين الترتيل والحدر.

وقال عزة: وهو التوسط بين الترتيل والحدر.

وقال البدوي: التدوير: وهو مرتبة متوسطة بين الترتيل والحدر.

وقالت سعاد: التدوير: وهو مرتبة متوسطة بين القراءة ببطء وتؤدة (مرتبة التحقيق) وبين القراءة السريعة (مرتبة الحدر).

وقال زلط: التدوير: هي قراءة القرآن بحالة متوسطة بين مرتبتي الترتيل والحدر, وبين الطمأنينة والسرعة مع المحافظة على حروف القرآن ومراعاة أحكام التجويد.

وقال المرصفي: التدوير: فهو القراءة بحالة متوسطة بين مرتبتي الترتيل والحدر مع المحافظة على قواعد التجويد ومراعاتها كذلك.

وقال معبد: التدوير: والتدوير هو القراءة بحالة متوسطة بين مرتبتي الترتيل والحدر.

وقال عطية: التَّدْويرُ: فهو قراءة القرآن الكريم بحالة متوسطة بين الاطمئنان والسرعة مع مراعاة الأحكام.

وقالا: وهو عبارة عن قراءة القرآن الكريم بحالة متوسطة بين مرتبتي الإسراع والإطمئنان أو الحدر والتحقيق.

وقال بسة: التدوير: وهو القراءة بحالة متوسطة بين التؤدة والسرعة مع مراعاة الأحكام.

وقال في المعجم: التدوير: التلاوة برتبة متوسطة بين رتبتي التحقيق والحدر, أي بين التمهل والإسراع.

وقال في الواضح: التدوير: هو القراءة بحالة متوسطة بين التحقيق والحدر مع مراعاة أحكام التجويد.

وقال جمال: التدوير: هو توسط القراءة بين التحقيق والحدر مع مراعاة جميع الأحكام.

وقال في الأوضح: التدوير: وهو التوسط بين الترتيل والحدر.

وقال سلام: التدوير: هو القراءة بحالة متوسطة بين مرتبتي الترتيل والحدر.

وقال أسامة: التدوير: فهو قراءة القرآن الكريم بحالة متوسطة بين الإطمئنان والسرعة مع مراعاة الأحكام.

وقال فريال: التدوير: هو مرتبة وسطى بين التحقيق والحدر، وهذا هو المختار عند أهل الأداء.

وقال الجريسي: وأما التدوير: فهو عبارة التوسط بين مرتبتي التحقيق والحدر.

قلت: ولعل من يذكر التحقيق بدلا من الترتيل, أن الترتيل عنده بمثابة من التحقيق, أو ما في المعنى, وإلا؛ فالتدوير: هو (قراءة القرآن بمرتبة بين الترتيل والتحقيق).

ثم: والترتيل أعم من التحقيق, حيث التحقيق أخص, والترتيل الأصل حيث التحقيق الفرع منه, فلا يتصور أن يتعدى التدوير إلى الفرع ما التحقيق, ويتجاوز الترتيل!, فقد ذكر الترتيل منهم عشرة, حيث ثمنية أصرح بالتحقيق.

فصل: القول في الزمزمة: وقال في الزمزمة: التلاوة في النفس خاصة بصوت محسوس, ولكنه غير مستبان للمخافة التي فيها, بحيث يفهم بعض الحروف دون بعضها.

وقالا: هي القراءة في النفس خاصة أو القراءة السرية.

وقال الجريسي: قال الطبري: في التلخيص: الزمزمة: القراءة في النفس خاصة.

قلت: الزمزمة: (قراءة القرآن في النفْس).

فصل: القول في اللحن: قال الحصري: اللحن: الميل عن الجادّة في القراءة, والإنحراف عن الصواب فيها.

وقال منير: الخطأ في تلاوة القرآن الكريم.

وقال أبو شادي: وهو الخطأ والميل عن الصواب في القراءة.

وقال قمحاوي: اللحن: هو الخطأ أو الميل عن الصواب في القراءة.

وقال زلط: اللحن: هو الخطأ والميل عن الصواب في التلاوة.

وقال المرصفي: اللحن: الخطأ والميل عن الصواب في القراءة.

وقال معبد: اللحن: هو الخطأ في قراءة القرآن الكريم. والميل عن الصواب في التلاوة.

وقال عطية: اللحن هو الخطأ والميل عن الصواب وفيه معان أخرى غير مقصودة هنا.

وقالا: هو الخطأ في القراءة والميل عن الصواب في التلاوة.

وقال سلام: اللحن: الخطأ في قراءة القرآن الكريم والميل عن الصواب في التلاوة.

قلت: الخطأ والميل والإنحراف بمثابة وفي معنى, والتلاوة والقراءة أيضا بمثابة وفي معنى, فيستغنى بالخطأ عن الميل والإنحراف, وبالقراءة عن التلاوة, وبالقرآن عن ما يخطر ببال. فأقول: اللحن: (الخطأ في قراءة القرآن).

فصل: القول في اللحن الجلي: قال الحصري: الجلي: وهو خطأ يطرأ على الألفاظ, فيخل بموازين القراءة ومقاييس التلاوة, وقوانين اللغة والإعراب, سواء ترتب عليه إخلال بالمعنى أم لا.

وقال البدوي: فالجلي: هو خطأ يطرأ على الألفاظ؛ فيخل بعرف القراءة، سواء أخل بالمعنى أم لم يخل.

وقالا: هو خطأ يطرأ على الألفاظ فيخل بموازين القراءة ومقاييس التلاوة وقوانين اللغة والإعراب سواء ترتب عليه إخلال بالمعنى أم لا.

وقال منير: هو خطأ يطرأ على الألفاظ القرآنية فيخل بعرف القراءة سواء أخل بالمعنى أم لا.

وقال أبو شادي: هو ما كان بسبب مخالفة قواعد اللغة العربية كاستبدال حرف بحرف أو حركة بحركة, وقال تعريف آخر: هو خطأ يطرأ على الألفاظ فيخل بموازين القراءة ومقاييس التلاوة وقوانين اللغة العربية سواء ترتب عليه إخلال بالمعنى أم لا.

وقال جمال: اللحن الجلي: هو خطأ يطرأ على اللفظ, فيخل بعرف القراءة سواء أخل بالمعنى أم لم يخل.

وقال قمحاوي: الجلي: وهو خطأ يطرأ على الألفاظ فيخل بعرف اللغة سواء أخل بالمعنى أم لا.

وقال زلط: الجلي: هو خطأ يطرأ على اللفظ سواء أخل بالمعنى أم لم يخل.

وقال المرصفي: الجلي: هو خلل يطرأ على الألفاظ فيخل بعرف القراءة سواء أخل بالمعنى أم لم يخل.

وقال معبد: اللحن الجلي: هو خطأ يطرأ على الألفاظ فيخل بالقراءة سواء أخل بالمعنى أم لم يخل.

وقال عطية: الجَلِيُّ: وهو خطأ يطرأ على اللفظ فيَخِلُّ بمبنى الكلمة سواء أخلَّ بمعناها أم لا.

وقال بسة: وهو ما كان بسبب مخالفة القواعد العربية كاستبدال حرف بحرف، أو حركة بحركة.

وقال في المعجم: اللحن الجلي: خلل يطرأ على الألفاظ فيخل بالمعنى والعرف.

وقال الإمام: اللحن الجلي فهو خلل يطرأ على الألفاظ فيخل [المعنى والعرف وخلل يطرأ على الألفاظ فيخل بالعرف دون المعنى.

قلت: اللحن الجلي: (الخطأ الذي يطرأ على الألفاظ فيخل بمبنى الكلمة من غير المعنى).

واللحن الأجلى: (الخطأ الذي يطرأ على الألفاظ فيخل بالمعنى).

فصل: القول في اللحن الخفي: قال الحصري: الخفي: وهو خطأ يعرض للألفاظ فيخل بقواعد التجويد ولكن لا يخل باللغة ولا بالإعراب ولا بالمعنى.

وقالا: هو خطأ يطرأ على الألفاظ فيخل بالعرف دون المعنى أو يخل بقواعد التجويد ولا يخل باللغة ولا بالإعراب ولا بالمعنى.

وقال منير: هو خطأ يطرأ على الألفاظ فيخل بأحكام التجويد ولا يخل بالمعنى.

وقال البدوي: والخفي: هو خطأ يطرأ على الألفاظ؛ فيخل بالعرف، ولا يخل بالمعنى كترك الغنة، وقصر الممدود، ومد المقصور.

وقال جمال: اللحن الخفي: خطأ يطرأ على اللفظ فيخل بعرف القراءة ولا يخل بالمعنى.

وقالت سعاد: الخفي: هو خلل يطرأ على الألفاظ فيخل بعرف القراءة دون المعنى.

وقال أبو شادي: هو ما كان بسبب مخالفة قواعد التجويد, كترك الغنة وقصر الممدود وترك الإخفاء وغير ذلك من الأحكام.

وقال زلط: الخفي: هو خطأ يطرأ على اللفظ فيخل بعرف القراءة دون المعنى.

وقال المرصفي: الخفي: هو خلل يطرأ على الألفاظ فيخل بالعرف دون المعنى.

وقال معبد: اللحن الخفي: هو خطأ يطرأ على الألفاظ فيخل بالعرف دون المعنى, ويقع بترك الغنة وقصر المد ومد القصر. وهكذا في بقية أحكام التجويد.

وقال عطية: الْخَفِيُّ: وهو خطأ يطرأ على اللفظ فيَخِلُّ بعُرْف القراءة، ولا يخل بالمبنى.

وقال بسة: وهو ما كان بسبب مخالفة قواعد التجويد، كترك الغنة، وقصر الممدود.

وقال في المعجم: اللحن الخفي: خلل يطرأ على الألفاظ فيخل بالعرف الجالب لحسن الأداء ولا يخل بالمعنى.

وقال في السهل: اللحن الخفى: وهو خطأ يطرأ علي الألفاظ فيخل بالحرف دون المعنى مثل: ترك الغنة, قصر الممدود, مد المقصور.

وقال الإمام: وأما اللحن الخفي فهو خلل يطرأ على الألفاظ فيخل بالعرف دون المعنى.

قلت: اللحن الخفي: (الخطأ الذي يطرأ على الألفاظ فيخل بقواعد العلم التجويد).
واللحن الأخفى: (الخطأ الذي يطرأ على الألفاظ فيخل بما لا يعرفه إلا مهرة من القراء).
فصل: القول في التحزين: قال في المعجم: التحزين: أن يترك القارئ طباعه وعادته في التلاوة, فيأتي بالتلاوة على وجه آخر يخفض النغمة كأنه حزين.

وقال الإمام: التحزين: وهو أن يترك طباعه وعادته في التلاوة, ويأتي بالتلاوة على وجه آخر كأنه حزين يكاد يبكي مع خشوع وخضوع, ولا يأخذ الشيوخ بذلك لما فيه من الرياء.

قلت: التحزين: (تحزّن القارئ بالقراءة).

فصل: القول في الترقيص: قالت سعاد: الترقيص: وهو أن يزيد القارئ في حروف المد وينكسر فيها ويرقص صوته بها.

وقال في المعجم: الترقيص: أن يروم القارئ السكوت على الساكن ثم ينفر مع الحركة كأنه في عدو وهرولة.

وقال الإمام: الترقيص: وهو أن يروم السكت على الساكن ثم ينفر مع الحركة في عدو وهرولة.

قلت: الترقيص: (ترقّص القارئ صوتَه بالقراءة).

فصل: القول في الترعيد: قالت سعاد: الترعيد: وهو أن يرعد الشخص بصوته كأنما يرعد من شدة البرد.

وقال في المعجم: الترعيد: أن يأتي القارئ بالصوت إذا قرأ مضروبا, بترديد الصوت في الحنجرة كأنه يرتعد من برد أو ألم.

وقال الإمام: الترعيد: وهو أن يرعد صوته كالذي يرعد من برد وألم وقد يخلط بشيء من ألحان الغناء.

قلت: الترعيد: (ترعّد القارئ صوته بالقراءة).

فصل: القول في التطريب: قال الإمام: التطريب وهو أن يترنم بالقرآن ويتنغم به فيمد في غير مواضع المد, ويزيد في المد على ما ينبغي لأجل التطريب, فيأتي بما لا تجيزه العربية, [و]كثر هذا الضرب في قراء القرآن.

قلت: التطريب: (تطريب القارئ صوته بالقراءة).

فصل: القول في الحرف: قال الحصري: الحرف: الصوت المعتمد على مخرج محقق أو مقدر.

وقال سويد: وهو الصوت المعتمد على مقطع أي مخرج محقق أو مقدر

وقالا: صوت اعتمد على مخرج محقق أو مقدر.

وقالت سعاد: الحرف: صوت معتمد على مخرج محقق أو مقدر.

وقال الدوسري في الشرح: الحرف: فهو الصوت الذي يصدر من المخرج بحيث يتم باصطدام عضو في عضو.

وقال المرصفي: الحرف: صوت معتمداً على مقطع "أي مخرج" محقق أو مقدر.

وقال أبو شادي: صوت إعتمد على مخرج محقق أو مقدر, والمراد بها الحروف الأصلية وهي حروف الهجاء المعروفة.

وقال عطية: والحرف صوت اعتمد على مخرج مُحَقَّقٍ أو مقدَّر.

وقال في المعجم: الحرف: صوت معتمد على مقطع محقق أو مقدر.

وقال في الواضح: الحرف: وهو صوت معتمد على مخرج محقق أو وقدر.

وقال أسامة: الحرف: صوت معتمد على مقطع محقق أو مقدر.

وقال فريال: الحرف ((صوت)) يعتمد على مخرج معين.

وقال البدوي: صوت اعتمد على مخرج محقق أي: على جزء معين من أجزاء الحلق، أو اللسان، أو الشفتين، أو الخيشوم، أو اعتمد على مخرج مقدر وهو الجوف.

وقال منير: صوت إعتمد على مقطع محقق (جزء من أجزاء الحلق أو اللسان أو الشفتين), وقال: أو صوت اعتمد على مقطع مقدر (وهو الجوف الهواء الذي بداخل الحلق والفم).

وقال الجريسي: الحرف: صوت اعتمد على مقطع أي مخرج محقق, وهو أن يكون اعتماده على جزء معين من أجزاء الحلق واللسان والشفتين أو مقطع مقدر وهو هواء الفم.

وقال بعض شراح المقدمة: الحرف: صوت معتمد على مقطع محقق أو مقدر ويختص بالإنسان وضعا.

وقال الملا علي القاري: معلقا على تعريف المخرج بقولهم: (الحيز المولد للحرف), "ولذا قالوا في تعريف الحرف هو صوت معتمد على مقطع محقق, وهو أن يكون اعتماده على جزء معين من أجزاء الفم, إذ الألف لا معتمد له في شيء من أجزاء الفم بحيث ينقطع في ذلك الجزء".

هذا: ويبدو أن الشراح قد استمدوا هذا التعريف للحرف من كلام سابق لابن جني عن الصوت والحرف, وهو قوله: "اعلم أن الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلا متصلا, حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته, فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا, وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها, وإذا تفطنت لذلك وجدته على ذكرته لك, ألا ترى أنك تبتدئ الصوت من أقصى حلقك, ثم تبلغ به أي المقاطع شئت, فتجد له جرسا ما, فإن انتقلت عنه راجعا منه, أو متجاوزا له, ثم قطعت, أحسست عند ذلك صدىً غير الصدى الأول, وذلك نحو الكاف, فإنك إذا قطعت بها سمعت هنا صدى ما, فإن رجعت إلى القاف سمعت غيره, وإن جزت إلى الجيم سمعت غير ذينك الأولين".

وأعاد القرطبي صياغة ما كتبه ابن جني في التعريف بقوله: "فالحروف هي مقاطع تعرض للصوت الخارج مع النفس ممتدا مستطيلا فتمنعه عن اتصاله بغايته, فحيث ما عرض ذلك المقطع سمي حرفا, وسمي ما يسامته ويحاذيه من الحلق والفم واللسان والشفتين مخرجا, ولذلك اختلف الصوت باختلاف المخارج واختلاف صفاتها ...".

وقال مراد: اعلَمْ بِأَنَّ الحَرْفَ صَوْتٌ اعتَمَدْ + على مَقاطِعَ لها في الفَمِّ حَدْ

قلت: الحرف: (الصوت الذي يصدر من المخرج).

فصل: القول في الصوت: قال فريال: الصوت: هو اهتزاز طبقات الهواء المجاورة للأذن البشرية اهتزازا تدركه تلك الأذن.

فصل: القول في الحركة: قال سلام: الحركة: هي الوحدة القياسية لتقدير زمن المد والغنة أو مقدار قبض الإصبع أو بسطه.

فصل: القول في حق الحرف: قال في المعجم: حق الحرف: صفاته اللازمة كالجهر والشدة.

وقال الجريسي: حق الحروف: صفاتها االذاتية اللازمة لها كالجهر والشدة والإستعلاء.

فصل: القول في مستحق الحرف: قال في المعجم: مستحق الحرف: صفاته العارضة كالإخفاء والإدغام.

وقال في السهل: مستحقه: وهو صفات الحرف العرضية الناشئة عن الصفات الذاتية, كالتفخيم والترقيق.

وقال الجريسي: وأن مستحقها: ما ينشأ عن تلك الصفات الذاتية اللازمة كالتفخيم ..... وكالترقيق.

فصل: القول في المخرج: قال الحصري: المخرج: المكان الذي يخرج منه الحرف, ويبرز ويتميز عن غيره.

وقالا: المكان الذي يخرج منه الحرف عند النطق ويتميز عن غيره.

وقال منير: موضع ظهور الحرف. قال: وقيل: هو الحيز المؤلد للحرف.

وقال أبو شادي: هو محل خروج الحرف أي ظهوره وتمييزه عن غيره, فإذا انقطع الصوت عند خروجه فهذا هو مخرجه المحقق, وإذا لم ينقطع الصوت عند خروجه فالمخرج مقدر.

وقال عزة: وهو محل خروج الحرف وتمييزه عن غيره.

وقال قمحاوي: المخرج: محل خروج الحرف وتمييزه من غيره.

وقالت سعاد: المخرج: محل خروج الحرف أي ظهوره.

وقال الطويل: المخرج: محل خروج الحرف حال النطق به وتمييزه عن غيره.

وقال زلط: المخرج: هو محل الخروج وموضع ظهور الصوت وتمييزه عن غيره من الأصوات.

وقال الدوسري في الشرح: المخرج: هو الموضع الذي ينشأ منه الحرف.

وقال المرصفي: المخرج: محل خروج الحرف - أي ظهوره - الذي ينقطع عنده صوت النطق به فيتميز به عن غيره.

وقال فهمى: المخرج: محل خروج الحرف.

وقال في الرائد: المخرج: محل خروج الحرف.

وقال معبد: المخرج: محل خروج الحرف وتمييزه عن غيره.

وقال عطية: والمخرج اسم لموضع خروج الحرف وتمييزه عن غيره.

وقال بسة: والمخرج: محل خروج الحرف الذى ينقطع عنده صوت النطق به فيتميز عن غيره.

وقال في المعجم: المخرج: المكان الذي ينشأ منه الحرف.

وقال في الواضح: المخرج: هو محل خروج الحرف — أي ظهوره — الذي ينقطع عنده صوت النطق به, فيتميز به عن غيره.

وقال محمدون: المخرج: محل خروج الحرف.

وقال سلام: المخرج: محل خروج الحرف وتمييزه عن غيره.

وقال أسامة: المخرج: وهو عبارة عن الحيز المولد للحرف.

وقال مراد: المخرج: والمخَرَجُ اعلَمْ أنَّهُ في العُرْفِ + معناهُ مَوضِعُ خرُوجِ الحَرْفِ.

وقال الواسطي: ومخرج الحرف هو الموضع الذي ينشأ منه.

وقال الداني: ومعنى المخرج أنه الموضع الذي ينشأ منه الحرف.

وقال ابن الناظم أحمد: وهو عبارة عن الحيز المولد للحرف. وبالتعريف أخذ كثير من شراح مقدمة أبيه.

وقال القسطلاني: جمعا بين الداني وابن الناظم أحمد: اعلم أن المخارج جمع مخرج: اسم للموضع الذي ينشأ منه الحرف, وهو عبارة عن الحيز المولد له.

وقال الملا علي القاري: والأظهر أنه موضع ظهوره وتمييزه عن غيره, وذلك حين لم يجد تعريف المخرج بأنه كافيا, حتى قال: كذا قال جماعة من الشراح.

وقال غيرهم: "إن حدوث الصوت اللغوي يتوقف على اعتراض النفس في موضع ما من آلة النطق, ويشكل ذلك الموضع ما سماه العلماء بالمخرج, ومعظم الأصوات تخرج من موضع الاعتراض, إلا أن عددا من الأصوات لا تخرج من ذلك الموضع, مثل الميم والنون واللام, فموضع اعتراض النفس في الميم مثلا الشفتان, لكن النفس يخرج من الخياشيم, ومع ذلك فإن العلماء قالوا: إن مخرج الميم من بين الشفتين". وقال: "إن تعريف المخرج بأنه (موضع ينشأ منه الحرف), أو (موضع يتولد منه الحرف) صحيح في جملته, لكن بعض المحدثين آثروا تعريف المخرج تعريفا ينطبق على جميع الأصوات اللغوية, فقالوا: (هو النقطة التي يتم عندها الإعتراض في مجرى الهواء), أو (هو نقطة الإنسداد أو التضييق التي يحدث عندها حبس الهواء), ويمكن القول بناء على ذلك: إن المخرج: هو (موضع اعتراض النفس عند النطق بالحرف).

قلت: المخرج التعريف: وما: (موضع اعتراض النفس عند النطق بالحرف).

فصل: القول في المخرج المحقق: قال الحصري: المخرج المحقق: ما كان له إعتماد على جزء معين من أجزاء الحلق واللسان والشفتين.

وقالا: هو ما اعتمد على جزء معين من أجزاء الحلق واللسان والشفتين.

وقال أبو شادي: هو أن يكون اعتماد الصوت على جزء معين من أجزاء الحلق أو اللسان أو الشفتين.

وقال سويد: ما كان اعتماده على جزء معين من أجزاء الحلق واللسان والشفتين.

وقالت سعاد: المخرج المحقق: هو ما اعتمد على جزء معين من أجزاء الحلق أو اللسان أو الشفتين.

وقال عطية: فالمخرج المحقق: هو الذي يعتمد على جزء معين من أجزاء الفم كالحلق أو اللسان.

وقال أسامة: المخرج المحقق: ما كان له إعتماد على جزء من أجزاء الحلق واللسان والشفة.

فصل: القول في المخرج المقدر: قال الحصري: المخرج المقدر: ما لم يكن له إعتماد على شيء من ذلك.

وقال أبو شادي: هو الذي لا يعتمد على جزء معين من أجزاء الحلق أو اللسان أو الشفتين, بحيث ينقطع في ذلك الجزء وينتهي بانتهاء هواء الزفير, لذلك يقبل الزيادة والنقصان ويخرج منه أحرف المد الثلاثة.

وقالا: هو الذي لا يعتمد على شيء من أجزاء الفم أو الحلق أو اللسان أو الشفتين ..... .

وقال سويد: والمقدر هو الهواء أي الفراغ في داخل الحلق والفم.

وقالت سعاد: المخرج المقدر: هو الذي لا يعتمد على جزء معين من أجزاء الحلق أو اللسان أو الشفتين ولا ينتهي في نقطة محددة, بل؛ ينتهي بانتهاء هواء الزفير.

وقال عطية: والمخرج المقدَّر: هو الذي لا يعتمد على شيء من أجزاء الفم كمخرج الألف حيث تخرج من الجوف.

وقال أسامة: المخرج المقدر: ما لم يكن له إعتماد على ما ذكر.

فصل: القول في المخرج العام: قالت سعاد: المخرج العام: هو الذي يشتمل على مخرج واحد خاص أو أكثر.

وقال عطية: فالمخارج العامة: هي المشتملة على مخرج فأكثر, وتنحصر في خمسة.

فصل: القول في المخرج الخاص: قالت سعاد: المخرج الخاص: هو الذي لا يزيد عن مخرج واحد, ويخرج منه حرف واحد أو أكثر.

وقال عطية: والمخارج الخاصة: هي المحددة التي لا تشتمل إلا على مخرج واحد.

فصل: القول في الحروف الفرعية: قال الحصري: الحروف الفرعية: فهي التي تخرج من مخرجين وتتردد بين حرفين.

وقالت سعاد: الحروف الفرعية: فهي التي تخرج من مخرجين وتتردد بين حرفين أو صفتين كالتفخيم والترقيق.

وقالا: وهي التي تخرج من مخرجين وتتردد بين حرفين أو صفتين ....

وقال أسامة: الحروف الفرعية: فهي التي تخرج من مخرجين وتتردد بين حرفين.

وقال الجريسي: وأما الحروف الفرعية: فهي التي تخرج من مخرجين وتتردد بين حرفين.

وقال المرادي: هي حروف ترددت بين مخرجين وتولدت من حرفين.

وقال مكي: ومخرج كل حرف من هذه الخمسة متوسط بين مخرج الحرفين اللذين اشتركا فيه.

وقال المسعدي: وقد عرَّف بعض مشايخنا هذه الحروف الفرعية بأنها حروف غايرت الأصلية ونشأت عنها بكيفية مختصة بها, فإن كيفيتها لا نظير لها في الحروف الأصلية .... وتعريف الحروف الفرعية بما ذكرنا أولى من تعريف بعضهم لها حيث قال: هي حروف ترددت بين مخرجين وتولدت من حرفين, انتهى, لأنه يتخلف عنه كل من ألف التفخيم واللام المغلظة فإنهما ليسا متولدين من حرفين ولا مترددين بين مخرجين, كما هو ظاهر.

وما نقله المسعدي ورجحه في التعريف والتحديد أولى مما ذهب إليه غيره, لأن مخارج هذه الحروف الفرعية, في الغالب هي عين مخارج نظيراتها الأصلية, غير أنها اختصت بكيفية معينة, أي اتصفت بصفات ميزتها عن الحروف الأصلية, فالصاد التي كالزاي هي من مخرج الصاد سوى أنها صارت مجهورة, واللام المفخمة من مخرج المرققة غير أن أقصى اللسان يتصعد عند النطق بالمفخمة فأكسبها التفخيم, وكذلك حال ألف الإمالة وألف التفخيم, فالمخارج الفرعية لم تنفرد إذن بمخارج مستقلة بها, بل اختلفت كيفياتها, ومن عرف مخارج الأصول لم تخف عليه مخارج الفروع.

فصل: القول في الهمزة المسهلة: قال الحصري: الهمزة المسهلة: وهي التي تتردد بين الهمزة وبين الحرف المجانس لحركتها.

وقالا: وهي التي لا تكون همزة محضة من غير تليين ولا تليينا محضا من غير همزة, بل تكون بين الهمزة وحركتها بدون مد .... .

وقالت سعاد: الهمزة المسهلة: وهي التي لا تكون همزة محضة ولا تليينا محضا من غير همز (أي حذف الهمزة بالكلية), بل هي تكون بين الهمزة وحركتها بدون مد.

وقال أسامة: الهمزة المسهلة: وهي التي لا تكون همزة محضة من غير تليين, ولا تليينا محضا من غير همزة.

وقال الجريسي: الهمزة المسهلة: وهي التي لا تكون همزة محضة من غير تليين ولا تليينا محضا من غير همزة.

فصل: القول في الألف الممال: قالت سعاد: الألف الممالة: وهي التي بين الألف والياء.

وقال أسامة: الألف الممالة: وهي ألف بين الألف واللام لا هي ألف خالصة ولا ياء خالصة, وإنما ألف قربت من لفظ الياء.

وقال مكي: الألف الممالة: هي ألفٌ بين الألف والياء, لا هي ألف خالصة ولا ياء حالصة, إنما هي ألف قريبة من لفظ الياء لعلل أوجبت ذلك.

فصل: القول في الصاد المشمة: قالا: وهي التي يخالط لفظها لفظ الزاي.

فصل: القول في الألف المفخم: قالت سعاد: الألف المفخمة: وهي الألف التي تقع بعد حرف مفخم.

وقالا: وهي الألف الواقعة بعد حرف مفخم فإنها تتبعه في التفخيم مع أنها غير موصوفة بالتفخيم ولا بالترقيق.

وقال في المعجم: الألف المفخمة: ألف يخالط لفظها تفخيم يقربها من لفظ الواو.

وقال أسامة: الألف المفخمة: فهي ألف يخالط لفظها تفخيم لقربها من لفظ الواو.

وقال مكي: الألف المفخمة: وهي ألف يخالط لفظها تفخيم, يقربها من لفظ الوالو.

فصل: وإني لم أقف على القوم في الكتب تعريفاتهم, بتعريف للحروف الأصلية, ولكن القاعدة: (تعريف الضد بمقابلة تعريف المضدود) فممكن في استطاعتنا أن نقول بمقابلة تعريفهم للفرعية: (الحروف الأصلية هي: التي تخرج من مخرج واحد, ولا تتردد أو تتولد بين حرفين أو صفتين).

أو أقول: (الحروف الأصلية هي: التي لم تغاير غيرها من الحروف, ولم تنشأ عنها).

أو أقول: (الحروف الأصلية هي: التي لم تنشأ عن غيرها بكيفية مختصة بها).

هذا: والتغاير على قسمين: تغاير أصلي, وتغاير فرعي, فالتغاير الأصلي هو الذي ما بين الحروف الأصلية نفسها: وذلك نحو: (الهمزة فإنها تغاير الألف إذ هو أصلها, وهي فرع منه ونشأةٌ عنها, والهاء: فإنها تغاير الهمزة, إذ الهمزة أصل الهاء, والعين: تغاير الحاء, إذ العين أصل الحاء, والغين: تغاير الخاء, إذ الخاء أصل الغين, والقاف: تغاير الكاف, إذ الكاف أصل القاف ....).

وأما التغاير الفرعي: فهو الذي نحن عليه القول.

فصل: القول في الجوف: قال قمحاوي: الجوف: وهو الخلاء الداخلي في الحلق والفم.

وقالا: الخلاء الداخل في الحلق والفم.

وقال أبو شادي: هو الخلاء الواقع داخل الحلق والفم.

وقالت سعاد: الجوف: هو الخلاء الداخل في الفم والحلق.

وقال في الرائد: الجوف: خلاء الفم والحلق.

وقال عطية: الجْوفُ الخلاء الواقع داخل الحلق والفم.

وقال بسة: الخلاء الواقع داخل الحلق والفم.

وقال في الواضح: الجوف: الخلاء الذي في الفم والحلق.

وقال محمدون: الجوف: خلاء الفم والحلق.

وقال أسامة: الجوف: الخلاء الداخل في الفم.

فصل: القول في الحلق: قالت سعاد: الحلق: وهي النقطة المحصورة بين الحنجرة واللهاة.

وقالا: هو المنطقة المحصورة بين الحنجرة واللهاة, أو القصبة الممتدة مما يلي الصدر حتى الفم ... .

وقال في الرائد: الحلق: وهو القصبة الممتدة مما يلي الصدر حتى الفم.

فصل: القول في الخيشوم: قال قمحاوي: الخيشوم: هو خرق الأنف المنجذب إلى الداخل فوق سقف الفم وليس بالمنخر.

وقال عزة: وهو خرق الأنف المنجذب إلى داخل الفم.

فصل: القول في الصفة: قال قمحاوي: الصفة: كيفية عارضة للحرف عند حصوله في المخرج, من جهر ورخاوة وما أشبه ذلك.

وقال النجار: كيفية عارضة للحرف عند حصوله في المخرج من الجهر والرخاوة والهمس والشدة ونحوها.

وقال البدوي: كيفية عارضة للحرف عند حصوله في المخرج من جهر، ورخاوة، وهمس، وشدة، ونحوها.

وقال الحصري: الصفة: كيفية يوصف بها الحرف عند حلوله في مخرجه.

وقالت سعاد: الصفة: كيفية ثابتة تعرض للحرف عند حصوله في مخرجه, ليظهر ما به من جهر أو همس أو شدة أو قلقلة ونحو ذلك.

وقال أبو شادي: كيفية تعرض للحرف عند النطق به من جهر وهمس وشدة وقلقلة ونحو ذلك.

وقال الطويل: الصفة: هي الحالة التي يكون عليها حرف الهجاء حال النطق به من قوة وضعف وترقيق وتفخيم.

وقال زلط: الصفة: كيفية ثابتة يوصف بها الحرف عند حصوله في المخرج.

وقال المرصفي: الصفة: كيفية تعرض للحرف عند النطق به كجريان النفس في الحروف المهموسة وعدم جريانه في الحروف المجهورة وما إلى ذلك.

وقال في الرائد: الصفة: كيفية عاضرة للحرف عند حصوله في المخرج من جهر وهمس ..... إلخ.

وقالا: كيفية يوصف بها الحرف عند حلوله في مخرجه ليظهر ما به من جهر أو همس أو ....
.

وقال معبد: الصفة: كيفية يوصف بها الحرف عند حصوله في المخرج.

وقال عطية: الصفة: كيفية ثابتة للحرف عند النطق به، مِنْ جهر واستعلاء وقلقلة ونحو ذلك.

وقال بسة: الحالة التى تعرض للحرف عند النطق به.

وقال في الواضح: الصفة: هي كيفية تعطي للحرف عند النطق به.

وقال محمدون: الصفة: كيفية عارضة للحرف عند حصوله في المخرج من جهر .. إلخ.

وقال سلام: الصفة: هي الكيفية التي يوصف بها الحرف عند وصوله في المخرج من صفات تميزه عن غيره كالجهر والهمس والشدة والرخاوة أو غير ذلك من الصفات اللازمة ... .

وقال أسامة: الصفة: كيفية ثابتة للحرف عند النطق به, من جهر واستعلاء وقلقلة ونحو ذلك.

وقال في السهل: وصفات الحرف هي كيفية عارضة للحرف عند حصوله في المخرج من جهر ورخاوة وما أشبه.

وقال فريال: وصفة الحرف في اصطلاح المجودين: هي الحال التي يكون عليها عند النطق به.

قلت: الصفة: (هي الحالة التي يكون عليها الحرف عند النطق به).

فصل: القول في الصفة اللازمة أو الذاتية: قال الدوسري في الشرح: الصفة اللازمة: وهي التي لا تنفك عن الحرف بأي حال من الأحوال.

وقال المرصفي: الصفة اللازمة: فهي الملازمة للحرف لا تفارقه بحال من الأحوال كالجهر والاستعلاء والإطباق والقلقلة.

وقال عطية: فالذاتية: هي الصفة الملازمة للحرف بمعنى أنها لا تفارقه أبدًا كلقلقة والشِّدة.

وقال بسة: والصفات قسمان: إما ذاتية وهى الملازمة للحرف التى لا تفارقه أبدا كالجهر والرخو بالنسبة إلى حروف كل منها.

وقال في الواضح: الصفة الأصلية (اللازمة): وهي الصفات اللازمة للحرف بحيث لا تنفك عنه مطلقا.

وقال أسامة: الصفة الذاتية: هي الصفة الملازمة للحرف بمعنى أنها لا تفارقه أبدا كالقلقلة والشدة.

قلت: الصفة اللازمة: هي (التي لا تنفك عن الحرف بأي حال من الأحوال).

فصل: القول في الهمس: قال الحصري: الهمس: خفاء التصويت بالحرف لضعفه وضعف اعتماده على مخرجه وجريان النفس معه حال النطق به.

وقالا: جريان النفس عند النطق بالحرف لضعفه وذلك من ضعف الإعتماد على مخرجه.

وقال منير: جريان كثير من النفس عند النطق بالحرف لإنتفاح الوترين الصوتيين وعدم اهتزازهما.

وقال شارح النجار: جريان النفس عند النطق بالحرف لضعف الإعتماد على مخرجه.

وقال البدوي: جريان النفس عند النطق بالحرف.

وقال سويد: وهو جريان النفس عند النطق بالحرف لضعفه وضعف الإعتماد عليه في مخرجه.

وقال أبو شادي: جريان النفس عند النطق بالحرف لضعف الإعتماد على مخرجه.

وقال عزة: الهمس جريان النفس عند النطق بالحرف لضعف الإعتماد على المخرج.

وقال قمحاوي: الهمس: جريان النفس عند النطق بالحرف لضعف الإعتماد على المخرج.

وقال الطويل: الهمس: جريان النفس مع الحرف عند النطق به ساكنا.

وقال زلط: الهمس: جريان النفس عند النطق بالحرف لضعف الإعتماد عليه في المخرج.

وقال عماد: الهمس: جريان النفس عند النطق بالحرف لضعف الإعتماد على المخرج.

وقال المرصفي: الهمس: ضعف التصويت بالحرف لضعف الاعتماد عليه في المخرج حتى جرى النفس معه فكان فيه همس أي خفاء.

وقال في الرائد: الهمس: جريان النفس عند النطق بالحرف لضعف الإعتماد على المخرج.

وقال معبد: الهمس: جريان النفس مع الحرف لضعف الإعتماد عليه في المخرج.

وقال عطية: الهمس جريان النَّفَس عند النطق بالحرف لضعف الاعتماد على مخرجه.

وقال بسة: خفاء الحرف لضعفه، وجريان النفس معه عند النطق به لضعف الاعتماد عليه فى مخرجه.

وقال في المعجم: الهمس: ضعف الإعتماد في المخرج حتى جرى النفس مع الحرف.

وقال في الواضح: الهمس: جريان النفس عند النطق بالحرف لضعف الإعتماد على المخرج.

وقال في الأوضح: الهمس: جريان النفس عند النطق بالحرف لضعف الإعتماد على المخرج.

وقال محمدون: الهمس: جريان النفس عند النطق بالحرف لضعف الإعتماد على المخرج.

وقال سلام: الهمس: ومعناه جريان النفس مع الحرف لضعف الإعتماد عليه في المخرج.

وقال أسامة: الهمس: جريان النفس عند النطق بالحروف.

وقال في السهل: الهمس: جريان النفس عند النطق بالحرف وذلك لضعف الإعتماد علي المخرج.

وقال فريال: الهمس: هو خفاء الحرف وضعف صوته بسبب جريان النفس معه عند النطق به لضعف الاعتماد على المخرج.

وقال الداني: المهموس أنه حرفٌ أضعف الاعتماد في موضعه، فجرى معه النفس.

وقال مكي: الهمس: أنه حرف جرى مع النفس عند النطق به لضعفه وضعف الإعتماد عليه عند خروجه.

وقال الإمام: ومعنى الحرف المهموس أنه حرف جرى معه النفس عند النطق به لضعفه وضعف الاعتماد عليه عند خروجه.

وقال مراد: الهمسُ جَرْيُ نَفَسِ الحُروفِ

قلت: الهمس: (جريان النفس مع الحرف عند النطق به لضعفه, وضعف الإعتماد عليه عند خروجه).

فصل: القول في الجهر: قال الحصري: الجهر: انحباس جري النفس عند النطق بالحرف لقوته وقوة الإعتماد عليه في موضع خروجه.

وقالا: انحباس جري النفس عند النطق بالحرف لقوته وقوة الإعتماد عليه في موضع خروجه.

وقال منير: عدم جريان كثير من النفس عند النطق بالحرف لاهتزاز الوترين الصوتيين بسبب انضمامهما.

وقال شارح النجار: انحباس جري النفس عند النطق بالحرف لقوة اعتماده على مخرجه.

وقال البدوي: انحباس جري النفس عند النطق بالحرف لقوة الاعتماد على مخرجه, ... ولم نعد الألف من حروف الجهر؛ لأن حروف المد الثلاثة لا تتصف إلا بالخفاء.

وقال سويد: وهو عدم جريان النفس بالحرف لقوته وقوة الإعتماد على مخرجه.

وقال أبو شادي: انحباس جريان النفس عند النطق بالحرف لقوة الإعتماد علاى مخرجه.

وقال عزة: انحباس جري النفس عند النطق بالحرف لقوة الإعتماد على المخرج.

وقال قمحاوي: الجهر: انحباس جري النفس عند النطق بحروفه لقوة الإعتماد على المخرج.

وقال الطويل: الجهر: انحباس جري النفس مع الحرف عند النطق به.

وقال زلط: الجهر: انحباس جريان النفس عند النطق بالحرف لقوة الإعتماد على مخرجه.

وقال عماد: الجهر: انحباس جريان النفس عند النطق بالحرف لقوة الإعتماد على المخرج.

وقال المرصفي: الجهر: قوة التصويت بالحرف لقوة الاعتماد عليه في المخرج, حتى منع جريان النفس معه, فكان فيه جهر, أي إعلان وإظهار.

وقال في الرائد: الجهر: انحباس جريان النفس عند النطق بالحرف لقوة الإعتماد على المخرج.

وقال معبد: الجهر: هو منع جريان النفس عند النطق بالحرف لقوة الإعتماد عليه في المخرج.

وقال عطية: الجهر انحباس جري النفس عند النطق بالحرف لقوة الاعتماد على مخرجه.

وقال بسة: ظهور الحرف وإعلانه لقوته، وانحباس النفس معه عند النطق به لقوة الاعتماد عليه فى مخرجه.

وقال في المعجم: الجهر: قوة الإعتماد في المخرج حتى منع النفس أن يجري.

وقال في الواضح: الجهر: انحباس جري النفس عند النطق بالحرف لقوة الإعتماد على المخرج.

وقال في الأوضح: الجهر: انحباس جري النفس عند النطق بالحرف لقوة الإعتماد على المخرج.

وقال محمدون: الجهر: انحباس جريان النفس عند النطق بالحرف لقوة الإعتماد على المخرج.

وقال سلام: الجهر: وهو انحباس جريان النفس عند النطق بالحرف لقوة الإعتماد على المخرج.

وقال أسامة: الجهر: انحباس جري النفس عند النطق بالحرف لقوة الإعتماد على مخرجه.

وقال فريال: الجهر: هو انحباس جريان النفس عند النطق بالحرف لقوة الاعتماد على المخرج.

وقال الداني: المجهورة أنه حرفٌ قوي الاعتماد في موضعه، فمنع النفس أن يجري معه.

وقال مكي: الجهر: أنه حرف قوي يمنع النفس أن يجري معه عند النطق به لقوته وقوة الإعتماد عليه في موضع خروجه.

وقال الإمام: ومعنى الحرف المجهور أنه حرف قوي منع النفس أن يجري معه عند النطق به لقوته وقوة الاعتماد عليه في موضع خروجه.

وقال مراد: والجَهْرُ حَبْسُ جَرْيِهِ المعْرُوفِ

وقال الواسطي: الجهر، وهو أن يقوى الاعتماد على الحرف في مخرجه فيمنع أن يجري النّفس معه.

فصل: القول في الشدة: قال الحصري: الشدة: كمال انحباس جري الصوت عند النطق بالحرف لكمال قوة اعتماده على مخرجه.

وقالا: قوة الحرف لانحباس جريان الصوت معه عند النطق به لكمال قوة الإعتماد عليه في المخرج

وقال منير:عدم جريان الصوت عند النطق بالحرف الشديد بسبب انغلاق المخرج.

وقال البدوي: انحباس جري الصوت عند النطق بالحرف لكمال قوة الاعتماد على مخرجه.

وقال شارح النجار: انحباس الصوت عند النطق بالحرف لكمال قوة اعتماده على مخرجه.

وقال أبو شادي: انحباس جريان الصوت عند النطق بالحرف لكمال قوة الإعتماد على مخرجه.

وقال سويد: وهو انحباس جريان الصوت عند النطق بالحرف لقوته وقوة الإعتماد على مخرجه.

وقال عزة: انحباس جري الصوت عند النطق بالحرف لكمال الإعتماد على المخرج.

وقال قمحاوي: الشدة: انحباس جري الصوت عند النطق بالحروف لكمال الإعتماد على المخرج.

وقالت سعاد: الشدة: انحباس الصوت عند النطق بالحرف لكمال قوة الإعتماد على المخرج.

وقال الطويل: الشدة: امتناع جريان الصوت مع الحرف حال النطق به.

وقال زلط: الشدة: امتناع جريان الصوت مع الحرف لقوة الإعتماد على مخرجه.

وقال عماد: الشدة: عدم جريان الصوت عند النطق بالحرف لقوة الإعتماد على المخرج.

وقال المرصفي: الشدة: لزوم الحرف لموضعه لقوة الاعتماد عليه في المخرج حتى حبس الصوت عن الجريان معه فكان فيه شدة أي قوة.

وقال في الرائد: الشدة: انحباس جريان الصوت عند النطق بالحرف لكمال الإعتماد على المخرج.

وقال معبد: الشدة: هي امتناع جريان الصوت مع الحرف لقوته في المخرج.

وقال عطية: الشِّدة انحباس جري الصوت عند النطق بالحرف؛ لكمال قوة الاعتماد على مخرجه.

وقال بسة: قوة الحرف لانحباس الصوت من الجريان معه عند النطق به لقوة الاعتماد عليه فى مخرجه.

وقال في المعجم: الشدة: اشتداد لزوم الحرف لموضع خروجه حتى منع الصوت أن يجري معه عند اللفظ به.

وقال في الواضح: الشدة: عدم جريان الصوت عند النطق بالحرف لكمال الإعتماد على المخرج.

وقال في الأوضح: الشدة: انحباس جري الصوت عند النطق بالحرف لكمال الإعتماد على المخرج.

وقال محمدون: الشدة: انحباس جري الصوت عند النطق بالحرف لكمال الإعتماد على المخرج.

وقال سلام: الشدة: هي انحباس جريان الصوت عند النطق بالحرف لقوته في المخرج.

وقال أسامة: الشدة: انحباس جري الصوت عند النطق بالحرف لكمال قوة الإعتماد على مخرجه.

وقال في السهل: الشدة: إنحباس جرى الصوت عند النطق بالحرف وذلك لكمال الإعتماد علي المخرج.

وقال فريال: الشدة: أن يشتد لزوم الحرف لموضعه ويقوي فيه حتى يمنع الصوت أن يجري معه عند اللفظ به، فانحباس جريان الصوت نتيجة غلق المخرج عند الحرف الشديد.

وقال الداني: الشديد أنه حرفٌ اشتد لزومه لموضعه حتى منع الصوت أن يجري معه، نحو أج والحج، فليس يجري في الجيم الصوت.

وقال مكي: الشدة: أنه حرف اشتد لزومه لموضعه وقوي فيه حتى منع الصوت أن يجري معه عند اللفظ به.

وقال مراد: والرِخوُ جَري الصوتِ والشِّدَةُ لا

وقال الواسطي: الشّدّة: وهي امتناع الصوت أن يجري مع الحرف لشدّة لزومه موضعه.

فصل: القول في الرخاوة: قال الحصري: الرخاوة: لين الحرف وجريان الصوت عند التلفظ به لضعفه وضعف الإعتماد عليه في مخرجه.

وقالا: جريان الصوت مع الحرف عند النطق به لضعف الإعتماد على المخرج أو لضعف انحصار الصوت فيه.

وقال منير: جريان الصوت عند النطق بالحرف.

وقال شارح النجار: جريان الصوت عند النطق بالحرف لضعف الإعتماد على مخرجه.

وقال البدوي: اعتدال الصوت عند النطق بالحرف لعدم كمال انحباسه كما في الشدة، وعدم كمال جريانه كما في الرخاوة.

وقال أبو شادي: جريان الصوت عند النطق بالحرف لضعف الإعتماد على مخرجه.

وقال سويد: وهي جريان الصوت عند النطق بالحرف لضعفه وضعف الإعتماد عليه في المخرج.

وقال عزة: جريان الصوت مع الحرف لضعف الإعتماد على المخرج.

وقال قمحاوي: الرخاوة: جريان الصوت مع الحروف لضعف الإعتماد على المخرج.

وقالت سعاد: الرخاوة: جريان الصوت عند النطق بالحرف لضعف الإعتماد على المخرج وضعف انحصار الصوت فيه.

وقال زلط: الرخاوة: جريان الصوت عند النطق بالحرف في المخرج لضعف الإعتماد على مخرجه.

وقال عماد: الرخاوة: جريان الصوت عند النطق بالحرف لضعف الإعتماد على المخرج.

وقال المرصفي: الرخوة: ضعف لزوم الحرف لموضعه لضعف الاعتماد عليه في المخرج حتى جرى معه الصوت فكان فيه رخو أي لين.

وقال في الرائد: الرخاوة: جريان الصوت مع الحرف لضعف الإعتماد على المخرج.

وقال معبد: الرخاوة: هي جريان الصوت مع الحرف لضعفه في المخرج.

وقال عطية: الرِّخاوة جريان الصوت عند النطق بالحرف لضعف الاعتماد على مخرجه.

وقال بسة: لين الحرف لضعفه، وجريان الصوت عند النطق به لضعف الاعتماد عليه فى مخرجه.

وقال في المعجم: الرخاوة: ضعف الإعتماد في المخرج حتى جرى معه الصوت.

وقال في الواضح: الرخاوة: جريان الصوت عند النطق بالحرف لضعف الإعتماد على المخرج.

وقال في الأوضح: الرخاوة: جريان الصوت مع الحرف لضعف الإعتماد على المخرج.

وقال محمدون: الرخاوة: جريان الصوت مع الحرف لضعف الإعتماد على المخرج.

وقال سلام: الرخاوة: هي جريان الصوت عند النطق بالحرف لضعفه في المخرج.

وقال أسامة: الرخاوة: جريان الصوت عند النطق بالحرف لضعف الإعتماد على مخرجه.

وقال في السهل: الرخاوة: جريان الصوت مع الحرف وذلك لضعف الإعتماد علي المخرج.

وقال فريال: الرخاوة: جريان الصوت عند النطق بالحرف لضعف الاعتماد على مخرجه، فهو أضعف من الشديد.

وقال مكي: الرخوة: أنه حرف ضعف الإعتماد عليه في موضعه عند النطق به فجرى معه الصوت.

وقال الإمام: ومعنى الرخو أنه حرف ضعف الاعتماد عليه عند النطق به فجرى معه الصوت.

وقال مراد: والرِخوُ جَري الصوتِ والشِّدَةُ لا

وقال الواسطي: وهي جري الصوت مع الحرف لضعف الاعتماد عليه في مخرجه.

فصل: القول في البينية: قال الحصري: التوسط: اعتدال الصوت عند النطق بالحرف.

وقالا: اعتدال الصوت عند النطق بالحرف لعدم كمال جريان الصوت معه, وعدم كمال انحباسه عند النطق به .

وقال سويد: وهو اعتدال الصوت عند النطق بالحرف فلا يحبس كما في الشدة ولا يجري كما في الرخاوة.

وقال منير: عدم كمال جريان الصوت وعدم كمال انحباسه عند النطق بالحرف.

وقال أبو شادي: اعتدال الصوت عند النطق بالحرف.

وقال قمحاوي: التوسط: اعتدال الصوت عند النطق بالحرف لعدم كمال انحباسه كما في الشدة, وعدم كمال جريانه كما في الرخاوة.

وقالت سعاد: البينية: عدم كمال جريان الصوت مع الحرف, وعدم كمال انحباسه عند النطق به فهو بين صفتين.

وقال الطويل: البينية: اعتدال الصوت عند النطق بالحرف لعدم كمال احتباسه وعدم كمال جريانه.

وقال زلط: التوسط: وهي صفة بين الرخاوة والشدة.

وقال عماد: التوسط: اعتدال الصوت عند النطق بالحرف لعدم كمال انحباسه كما في الشدة, وعدم كمال جريانه كما في الرخاوة.

وقال المرصفي: التوسط: كون الحرف بين الصفتين (أي بين صفة الشدة وصفة الرخو الآتية بعد) بحيث يكون عند النطق به ينحبس بعض الصوت معه ويجري بعضه.

وقال في الرائد: البينية: اعتدال الصوت عند النطق بالحرف لعدم كمال انحباسه كما في حروف الشدة, وعدم كمال جريانه كما في حروف الرخاوة.

وقال معبد: التوسط: هو صفة بين الرخاوة والشدة.

وقال عطية: التَّوَسُّط اعتدال الصوت عند النطق بالحرف.

وقال بسة: اعتدال الصوت عند النطق بالحرف لعدم كمال انحباسه معه كانحباسه مع حروف الشدة، وعدم كمال جريانه معه كجريانه مع حروف الرخو.

وقال في الواضح: التوسط: اعتدال الصوت عند النطق بالحرف, لعدم كمال انحباسه كما في الشدة, وعدم كمال جريانه كما في الرخاوة.

وقال محمدون: البينية: اعتدال الصوت عند النطق بالحرف لعدم كمال انحباسه كما في حروف الشدة, وعدم كمال جريانه كما في حروف الرخاوة.

وقال سلام: التوسط: فهو صفة بين الرخاوة والشدة, فلا هو انحباس الصوت عند نطق أحد حروفه كانحباسه في أحرف الشدة, ولا هو يجري في جريانه مع أحرف الرخاوة.

وقال أسامة: البينية: اعتدال الصوت عند النطق بالحرف.

وقال في السهل: التوسط: إعتدال الصوت عند النطق بالحرف, وذلك لعدم إكتمال إنحباسه كما في الشدة , وعدم كمال جريانه كما في الرخاوة.

وقال فريال: (البينية): انحباس بعض الصوت، وجريان بعضه عند النطق بالحرف، لاعتدال مخرجه. أو هي التي لا يجري الصوت معها جريانه مع الرخوة، ولا ينحبس انحباسه مع الشدة، فالصوت يجري معها ضعيفا.

وقال مراد: والوَسْطُ بينَ الحالَتَينِ حَصُلاَ

وقال الواسطي: وهي امتناع الصوت أن يجري كلّ الجري أويسكن كلّ السّكون.

فصل: القول في الإستعلاء: قال الحصري: الإستعلاء: ارتفاع اللسان عند النطق بالحرف إلى الحنك الأعلى.

وقالا: ارتفاع جزء كبير من اللسان أو معظمه إلى الحنك الأعلى عند النطق بأغلب حروفه.

وقال منير: ارتفاع أقصى اللسان عند النطق بالحرف إلى الحنك الأعلى.

وقال أبو شادي: ارتفاع جزء كبير من اللسان عند النطق بأغلب حروفه إلى الحنك الأعلى.

وقال البدوي: ارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى عند النطق بالحرف.

وقال شارح النجار: ارتفاع اللسان عند النطق بالحرف إلى الحنك الأعلى. أو هو تصعد صوت الحرف عند النطق به إلى غار الحنك الأعلى.

وقال سويد: وهو ارتفاع اللسان كله أو بعضه إلى الحنك الأعلى عند النطق بالحرف كله عند (ص – ض – ط – ظ), وبعضه عند (غ – خ – ق), ويراد ببعضه أقصاه ... .

وقال عزة: ارتفاع اللسان عند النطق بالحرف إلى الحنك الأعلى.

وقال قمحاوي: الإستعلاء: ارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى عند النطق بالحرف.

وقالت سعاد: الإستعلاء: ارتفاع أقصى اللسان إلى الحنك الأعلى عند النطق بالحرف.

وقال الطويل: الإستعلاء: الإرتفاع بالصوت إلى أعلى الحنك عند النطق بحروفه.

وقال زلط: الإستعلاء: ارتفاع أقصى اللسان إلى الحنك الأعلى بأغلب حروفه.

وقال عماد: الإستعلاء: ارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى عند النطق بالحرف فينخفض معه الاصوت إلى قاع الفم.

وقال المرصفي: الإستعلاء: ارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى عند النطق بالحرف فيرتفع الصوت معه.

وقال في الرائد: الإستعلاء: ارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى عند النطق بالحرف.

وقال معبد: الإستعلاء: هو ارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى عند النطق بالحرف.

وقال عطية: الاستعلاء ارتفاع جزء كبير من اللسان عند النطق بأغلب حروفه إلى الحنك الأعلى.

وقال بسة: والاستعلاء: ارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى بالحرف عند النطق به.

وقال في المعجم: الإستعلاء: ارتفاع اللسان بالحرف إلى الحنك.

وقال في الواضح: الإستعلاء: ارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى عند النطق بالحرف فيرتفع الصوت معه.

وقال في الأوضح: الإستعلاء: ارتفاع اللسان عند النطق بالحرف إلى الحنك الأعلى.

وقال محمدون: الإستعلاء: ارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى عند النطق بالحرف.

وقال جمال: الإستعلاء: ارتفاع جزء كبير من اللسان إلى الحنك الأعلى عند النطق.

وقال سلام: الإستعلاء: هو ارتفاع اللسان عند النطق بالحرف إلى الحنك الأعلى.

وقال أسامة: الإستعلاء: ارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى بالحرف عند النطق به.

وقال في السهل: الإستعلاء: إرتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى عند النطق بالحرف.

وقال فريال: الاستعلاء: ارتفاع اللسان عند النطق بالحرف إلى الحنك الأعلى حتى يمتلئ الفم بصداه.

وقال مكي: الإستعلاء: لأن الصوت يعلو عند النطق بها إلى الحنك, فينطبق الصوت مستعليا بالريح مع طائفة من اللسان مع الحنك مع حروف الإطباق المذكورة, على هيئة ما ذكرنا, ولا ينطبق مع الخاء والغين والقاف, إنما يستعلي الصوت غير منطبق بالحنك.

وقال الإمام: حروف الاستعلاء وهي سبعة منها حروف الإطباق والغين والخاء والقاف وسميت بذلك لأن الصوت يعلو عند النطق بها إلى الحنك فينطبق الصوت مستعليا بالريح مع طائفة من اللسان مع الحنك هذا مع حروف الإطباق, ولا ينطبق الصوت مع الغين والخاء والقاف, وإنما يستعلي الصوت غير منطبق.

وقال مراد: رَفْعُ اللسانِ بالحروفِ استعلا

وقال الواسطي: الاستعلاء، وهو اتصال اللسان بالحنك الأعلى عند النطق بالحرف.

قلت: الإستعلاء: (ارتفاع معظم اللسان إلى الحنك الأعلى عند النطق بالحرف).

وذلك: أن ذكر (ارتفاع اللسان عند النطق بالحرف إلى الحنك الأعلى), على إطلاقه من غير تقييد, لا ينطبق التعريف به على حروف (قظ خص ضغط), وذكر (جزء كبير من اللسان) في معنى (معظمه), ما المعظم أوجز, وذكر (أغلب الحروف), لا ينطبق التعريف به أيضا على المصطلح, لأن

حروف المصطلح سبعة, اثنان منها ليسا من حروف اللسان, وإنما من حروف الحلق, وهما: الغين والخاء, والأربعة الباقية هي التي من السان, واللسان له من الحروف: القاف والكاف والجيم والياء والشين والضاد واللام والنون والراء والطاء والدال والتاء والسين والصاد والزاي والظاء والذال والثاء, فهي ثمنية عشر حرفا, ما أكثر الحروف هي, وإذا انعزلنا الأربعة المستعلية منها, بقي أربعة عشر حرفا, فالأربعة ليست أكثر من الأربعة عشر, إذ الأربعة عشر ضاعفت الأربعة ثلاثة أضعاف, وبزيادة اثنين, وحين إذ فكيف تكون أغلب حروف اللسان, بل أغلب حروف اللسان لا يرتفع اللسان عند النطق بها إلى الحنك الأعلى.

وأيضا: إضافة الحروف إلى اللسان, غير منطبق التعريف به على الخاء والغين, كما في تعريف أبي شادي, وكذلك ذكر (أقصى اللسان), غير جامع لأفراد المعرف, وكذلك ذكر (امتلاء الفم بصدى الحرف), وصف زائد وما غير مانع, إذ يلتبس بحرفي اللام والراء في حال تفخيمهما, وهي ليست من المصطلح حروفه, وحروف المصطلح هي عين حروف التفخيم على الأرجح, وهذا: في تعريف فريال.

فصل: القول في الإستفال: قال الحصري: الإستفال: انخفاض اللسان عند خروج الحرف عن الحنك إلى قاع الفم.

وقالا: بعكس الإستعلاء أي انخفاض جزء كبير من اللسان أو انحطاطه عن الحنك الأعلى عند النطق بالحرف إلى قاع الفم ... .

وقال منير: انخفاض أقصى اللسان إلى قاع الفم عند النطق بالحرف.

: وقال البدوي: انخفاض اللسان أي: انحطاطه عن الحنك الأعلى إلى قاع الفم عند النطق بالحرف.

وقال أبو شادي: انخفاض اللسان إلى قاع الفم عند النطق بحروفه.

وقال شارح النجار: انخفاض اللسان إلى قاع الفم عند النطق بالحرف. أو هو عدم تصعد الصوت إلى سقف الحنك الأعلى عند النطق بالحرف.

وقال سويد: هو انخفاض اللسان أي انحطاطه عن الحنك الأعلى إلى قاع الفم عند النطق بالحرف.

وقال عزة: انحطاط اللسان عند خروج الحرف من الحنك إلى قاع الفم.

وقال قمحاوي: الإستفال: انخفاض اللسان أي انحطاطه من الحنك الأعلى بالحرف.

وقالت سعاد: الإستفال: انخفاض اللسان إلى قاع الفم عند النطق بالحرف.

وقال الطويل: الإستفال: الإنخفاض بالصوت إلى قاع الفم عند النطق بحروفه.

وقال زلط: الإستفال: انخفاض اللسان عن الحنك الأعلى إلى قاع الفم.

وقال المرصفي: الإستفال: انخفاض اللسان أو انحطاطه عن الحنك الأعلى عند النطق بالحرف فينخفض معه الصوت إلى قاع الفم.

وقال في الرائد: الإستفال: انخفاض اللسان إلى قاع الفم عند النطق بالحرف.

وقال معبد: الإستفال: هو انخفاض اللسان عن الحنك الأعلى عند النطق بالحرف.

وقال عطية: الاستفال انخفاض اللسان إلى قاع الفم عند النطق بأغلب حروفه.

وقال بسة: والاستفال: انخفاض اللسان بالحرف، وعدم ارتفاعه إلى أعلى الحنك عند النطق به.

وقال في المعجم: الإستفال: انخفاض اللسان بالحرف إلى قاع الفم.

وقال في الواضح: الإستفال: انخفاض اللسان, أو انحطاطه عن الحنك الأعلى عند النطق بالحرف, فينخفض معه الصوت إلى قاع الفم.

وقال في الأوضح: الإستفال: انحطاط اللسان عند خروج الحرف والحنك إلى قاع الفم.

وقال محمدون: الإستفال: انخفاض اللسان إلى قاع الفم عند النطق بالحرف.

وقال سلام: الإستفال: وهو انحطاط اللسان عند خروج الحرف إلى قاع الفم.

وقال أسامة: الإستفال: انخفاض اللسان بالحرف وعدم ارتفاعه إلى أعلى الحنك عند النطق به.

وقال في السهل: الإستفال: إنخفاض اللسان إلي الحنك الأعلى إلى قاع الفم عند نطق الحرف.

وقال فريال: الاستفال: تنحيف الحرف بانخفاض اللسان عند النطق به.

وقال مكي: الإستفال: لأن اللسان والصوت لا يستعلي عند النطق بها إلى الحنك, وكما يستعلي عند النطق بالحروف المستعلية المذكورة, بل يستفل اللسان بها إلى قاع الفم عند النطق بها على هيئة مخارجها.

وقال الإمام: الحروف المستفلة وهي ما عدا المستعلية سميت مستفلة, لأن اللسان يستفل بها إلى قاع الفم عند النطق بها على هيئة مخارجها.

وقال مراد: وخَفْضُهُ بِها استِفالُ يُجلَى

وقال الواسطي: التّسفّل، وهو عدم استعلاء اللسان والصوت إلى الحنك عند النطق بالحروف.

قلت: الإستفال: (انحطاط اللسان عن الحنك الأعلى عند النطق بالحرف).

وذلك: أن مصطلحي (الإنخفاض والإنحطاط), بمثابة معنى, فيستغنى بأحدهما عن الآخر, ولا داعي لإجتماعهما, وذكر (أقصى اللسان), لا ينطبق التعريف به إلا على الكاف وحده, فهو غير جامع لأفراد المصطلح, وأما ذكر (عدم تصعد الصوت), فوصف سلبي, يستغنى بذكر (الإنخفاض), عنه, ما الإنخفاض نفسه في معنى المشبه بالوصف, غير أن الإنخفاض: يقابل (الإرتفاع) ما مصطلح الضد الذي الإستعلاء, فالإنخفاض نفسه أيضا: وصف مشبه بوصف سلبي, إلا أنه لا يتصور التعريف إلا به, وإلا: فاللسان منخفض عن الحنك الأعلى على أصل طبيعته, وذكر (فينخفض معه الصوت), وصف زائد, وذكر (الإنخفاض – مع – عدم الإرتفاع), بمثابة معنى, وذكر (الإنحطاط – للسان – والحنك), كما في الأوضح, فيه خطأ لفظي أو مجاز من غير قرينة تدل على مراده, وإلا: فالحنك لا ينحط, وذكر (عدم استعلاء اللسان والصوت إلى الحنك), وصف سلبي, وقد يستغنى عنه بالإنخفاض.

فصل: القول في الإطباق: قال الحصري: الإطباق: إلصاق طائفة من اللسان بما يحاذيها من سقف الحنك الأعلى, وانحصار الصوت بينهما.

وقال منير: إلصاق جزء من ظهر اللسان أو معظمه بالحنك الأعلى أو محاذاته محاذاة شديدة عند النطق بحروفه بحيث ينحصر الصوت بينهما.

وقال أبو شادي: إطباق اللسان على الحنك الأعلى عند النطق بحروفه بحيث ينحصر الصوت بينهما.

وقالا: إلصاق جزء من اللسان أو معظمه بالحنك الأعلى أو محاذاته عند النطق بحروفه بحيث ينحصر الريح أو الصوت بينهما.

وقالا: أو هو: تلاقي طائفتي اللسان والحنك الأعلى عند النطق بحروفه.

وقال شارح النجار: إطباق اللسان على الحنك الأعلى عند النطق بحروفه بحيث ينحصر الصوت بينهما.

وقال سويد: هو إلصاق اللسان بالحنك الأعلى عند النطق بالحرف.

وقال عزة: تلاصق ما يحاذي اللسان من الحنك الأعلى. قلت لو زاد: (عند النطق بالحرف!!!).

وقال قمحاوي: الإنطباق: تلاصق ما يحاذي اللسان من الحنك الأعلى للسان عند النطق بالحرف. أو هو تلاقي طائفتي اللسان والحنك الأعلى عند النطق بالحرف.

وقال البدوي: تلاصق ما يحاذي اللسان من الحنك الأعلى على اللسان عند النطق بالحرف

وقالت سعاد: الإطباق: هو إلصاق جزء من اللسان أو معظمه بالحنك الأعلى أو محاذاته محاذاة شديدة عند النطق بحروفه بحيث ينحصر الصوت بينهما.

وقال الطويل: الإطباق: التصاق جزء من اللسان بالحنك الأعلى وانحصار الصوت بينهما.

وقال زلط: الإطباق: تلاصق طائفة من اللسان بالحنك الأعلى عند النطق بالحرف حتى يصيرا كالطبق.

وقال عماد: الإطباق: التصاق جملة أو طائفة من اللسان إلى الحنك الأعلى عند النطق بالحرف, بحيث ينحصر الصوت بينهما.

وقال المرصفي: الإطباق: انطباق طائفة – أي جملة – من اللسان إلى الحنك الأعلى عند النطق بالحرف وانحصار الصوت بينهما.

وقال في الرائد: الإطباق: انطباق اللسان على سقف الحنك الأعلى عند النطق بالحرف.

وقال معبد: الإطباق: هو تلاقي طائفتي اللسان والحنك الأعلى عند النطق بالحرف.

وقال عطية: الإطباق: إطباق اللسان على الحنك الأعلى عند النطق بحروفه بحيث ينحصر الصوت بينهما.

وقال بسة: والإطباق: إلصاق اللسان بالحنك الأعلى عند النطق بالحرف.

وقال في المعجم: الإطباق: ارتفاع طائفة من اللسان إلى الحنك فينحصر الريح بينهما.

وقال في الواضح: الإطباق: التصاق جملة أو طائفة من اللسان إلى الحنك الأعلى عند النطق بالحرف بحيث ينحصر الصوت بينهما.

وقال في الأوضح: الإنطباق: تلاصق ما يحاذي اللسان من الحنك الأعلى. قلت: ولم يقل: (عند النطق بالحرف!!!).

وقال محمدون: الإطباق: انطباق اللسان على سقف الحنك الأعلى عند النطق بالحرف.

وقال سلام: الإطباق: هو تلاقي طائفتي اللسان والحنك الأعلى عند النطق بالحرف.

وقال أسامة: الإطباق: إطباق اللسان على الحنك الأعلى عند النطق بحروفه بحيث ينحصر الصوت بينهما.

وقال في السهل: الإطباق: تلاصق ما يحاذي اللسان من الحنك الأعلي للسان عند النطق بالحرف. أو تلاقى طائفتي اللسان والحنك الأعلى عند النطق بالحرف.

وقال فريال: الإطباق: التصاق بعض اللسان بالحنك الأعلى وانحصار الصوت بينهما.

وقال مكي: الإطباق: لأن طائفة من اللسان تنطبق مع الريح إلى الحنك عند النطق بهذه الحروف, وتنحصر الريح بين اللسان والحنك الأعلى عند النطق بها مع استعلائها في الفم.

وقال الإمام: الإطباق وهي أربعة أحرف الطاء والظاء والصاد والضاد سميت بذلك لأن طائفة من اللسان تنطبق مع الريح إلى الحنك عند النطق بها مع استعلائها في الفم.

وقال مراد: الإِطباقُ إلصاقُ اللسانِ بالحَنَكْ

وقال الواسطي: الإطباق، وهو انحصار الصوت لانطباق اللسان عند النّطق بالحرف على ما يحاذيه من الحنك.

قلت: الإطباق: (تلاقي طائفتي اللسان بالحنك الأعلى عند النطق بالحرف بحيث ينحصر الصوت بينهما), وذلك: أن ذكر (انحصار الصوت بينهما), وصف زائد لكن غير مستغن عنه, وذكر (الإنحصار), للريح أو الهواء أو النفس في معنى ما للصوت, ولكن الصوت أقرب إلى الحرف من قرب الريح أو الهواء أو النفس إليه, وذكر (الإطباق) للسان حسن, غير أنه لا يحسن أن يتعدى إلى (الحنك), بـ(على), وإنما بـ(إلى), فيقال: (إطباق اللسان إلى الحنك الأعلى), وذكر اللسان هنا وطائفتيه بمثابة معنى, إذ متى تلاقا الطائفتان, أطبق اللسان, ومهما أطبق اللسان فقد تلاقا الطائفتان, وذكر (المحاذاة) في معنى الإطباق والإلصاق.

هذا: فأكثر المصطلح القوم التعريفات, كاد أن يكون في معنى التعريف, غير أنه فيه أخطاء لفظية.

فصل: القول في الإنفتاح: قال الحصري: الإنفتاح: افتراق اللسان عن الحنك الأعلى بحيث يخرج الريح من بينهما عند النطق بحروفه.

وقالا: تجافي أو ابتعاد ما بين اللسان والحنك الأعلى عن بعضهما حتى يخرج الريح عند النطق بأغلب حروفه ولا ينحصر الصوت بينهما.

وقال منير: افتراق ما بين ظهر اللسان والحنك الأعلى عند النطق بحروفه فلا ينحصر الصوت بينهما.

وقال البدوي: تجافي كل من طائفتي اللسان، والحنك الأعلى عند النطق بالحرف حتى يخرج الريح من بينهما.

وقال أبو شادي: افتراق اللسان عن الحنك الأعلى بحيث يخرج الهواء من بينهما عند النطق بحروفه.

وقال شارح النجار: انفتاح ما بين اللسان والحنك الأعلى عند النطق بالحرف, فلا ينحصر الصوت بينهما.

وقال قمحاوي: الإنفتاح: تجافي كل من طرفي اللسان والحنك الأعلى عن الآخر, حتى يخرج الريح من بينها عند النطق بالحرف.

وقال سويد: وهو افتراق اللسان عن الحنك الأعلى وعدم التصاقه به حال النطق بالحرف.

وقال عزة: وهي عبارة عن انفتاح ما بين اللسان والحنك وخروج النفس من بينهما عند النطق بحروفه.

وقالت سعاد: الإنفتاح: افتراق أو تجافي ما بين اللسان والحنك الأعلى عند النطق بحروفه, فلا ينحصر الصوت بينهما.

وقال الطوويل: الإنفتاح: ابتعاد اللسان عن الحنك الأعلى عند النطق بالحرف.

وقال زلط: الإنفتاح: انفتاح ما بين اللسان والحنك الأعلى عند النطق بالحرف, حتى يخرج النفس من بينهما.

وقال عماد: الإنفتاح: انفراج بين اللسان والحنك الأعلى عند النطق بالحرف, فلا ينحصر الصوت بينهما.

وقال المرصفي: الإنفتاح انفتاح ما بين اللسان والحنك الأعلى عند النطق بالحرف فلا ينحصر الصوت بينهما.

وقال في الرائد: الإنفتاح: انفتاح ما بين اللسان والحنك الأعلى عند النطق بالحرف.

وقال معبد: الإنفتاح: هو تجافي كل من طائفتي اللسان والحنك الأعلى عن الأخرى حتى يخرج النفس من بينهما عند النطق بالحرف.

وقال عطية: الانفتاح تجافي اللسان عن الحنك الأعلى ليخرج الريح عند النطق بأغلب حروفه.

وقال بسة: والانفتاح: انفتاح اللسان عن الحنك الأعلى عند النطق بالحرف.

وقال في المعجم: الإنفتاح: انفتاح ما بين اللسان والحنك مع خروج الريح عند النطق بحروفه.

وقال في الواضح: الإنفتاح: انفراج بين اللسان والحنك الأعلى عند النطق بالحرف فلا ينحصر الصوت بينهما.

وقال في الأوضح: الإنفتاح: وهو عبارة عن انفتاح ما بين اللسان والحنك وخروج النفس من بينهما عند النطق بحروفه.

وقال محمدون: الإنفتاح: انفتاح ما بين اللسان والحنك الأعلى عند النطق بالحرف.

وقال سلام: الإنفتاح: هو افتراق اللسان عن الحنك الأعلى وعدم التصاقه به حال النطق بالحرف.

وقال أسامة: الإنفتاح: انفتاح ما بين اللسان والحنك الأعلى عند النطق بالحرف فلا ينحصر الصوت بينهما.

وقال في السهل: الإنفتاح: تجافي كلا من طرف اللسان والحنك الأعلي حتى يخرج الريح بينهما عند النطق بالحرف.

وقال فريال: الانفتاح: هو افتراق اللسان عن الحنك الأعلى عند النطق بالحرف فلا ينحصر الصوت بينهما.

وقال مكي: الإنفتاح: لأن اللسان لا ينطبق مع الريح إلى الحنك عند النطق بها, ولا تتحصر الريح بين اللسان والحنك بل ينفتح ما بين اللسان والحنك وتخرج الريح عند النطق بها.

وقال الإمام: الحروف المنفتحة وهي ما عدا حروف الإطباق وسميت بالمنفتحة, لأن اللسان لا ينطبق مع الريح إلى الحنك عند النطق بها, ولا ينحصر الريح بين اللسان والحنك, بل؛ ينفتح ما بينهما ويخرج الريح عند النطق بها.

وقال مراد: والاِنفتاحُ فَتْحُ ما بَيْنَ الحَنَكْ

وقال الواسطي: الانفتاح، وهو جري الصوت لارتفاع اللسان عمّا يحاذيه من الحنك وعند النّطق بالحرف.

قلت: الإنفتاح: (تجافي طائفتي اللسان عن الحنك الأعلى عند النطق بالحرف, بحيث لا ينحصر الصوت بينهما), وذلك: أن ذكر (عدم الإنحصار للصوت), وصف سلبي غير أنه لا يتصور التعريف إلا به, وهو أيضا في معنى وصف زائد, ولكن لا يمكن أن يستغني عنه. وذكر (الإنحصار), للريح أو الهواء أو النفس في معنى ما للصوت, ولكن الصوت أقرب إلى الحرف من قرب الريح أو الهواء أو النفس إليه.

وذكر مصطلحات (التجافي والإفتراق والإبتعاد والإنفراج والإنفتاح وعدم الإلتصاق), بمثابة معنى واحد, فلا ضرورة لإجتماعها أو اجتماع بعضها بعض في التعريف, على أن الستة هذه: الأولى منها: التجافي والإفتراق ثم الإنفراج, وذلك أن الإبتعاد بمقابلة الإقتراب, والإنفتاح عين المصطلح, وذلك حيث لم يضطر إليه, وأما عدم (عدم الإلتصاق): فوصف سلبي في معنى وصف زائد, ما يمكن الإستغناء عنه بغيره من الأوصاف, وقد يتصور التعريف بدونه, ألآ: وهو التجافي والإفتراق والإنفراج, وما التجافي نفسه أو الإفتراق أو الإنفراج, في معنى المشبه بالوصف السلبي, غير أن التجافي: يقابل (التلاقي), ما مصطلح الضد الذي الإطباق, فالتجافي نفسه أيضا: وصف مشبه

بوصف سلبي, إلا أنه لا يتصور التعريف إلا به, وإلا: فاللسان منفتح مجاف عن الحنك الأعلى على أصل طبيعته.

فصل: القول في الإذلاق: قال الحصري: الإذلاق: اعتماد الحرف على ذلق اللسان أو ذلق الشفة أي: طرفيهما عند النطق به.

وقالا: سرعة وخفة ويسر وسهولة عند النطق بالحرف لخروجه من طرف اللسان أو الشفتين.

وقال منير: سرعة وسهولة النطق بالحرف لخروجه من طرف اللسان أو الشفتين.

وقال البدوي: سرعة النطق بالحروف المذلقة لخروج بعضها من ذلق اللسان أي: طرفه، وهو اللام، والنون، والراء، وبعضها من ذلق الشفة، وهو الباء الموحدة، والفاء، والميم.

وقال شارح النجار: خفة الحرف وسرعة النطق به لخروجه من ذلق اللسان أي طرفه, أو من ذلق الشفتين.

وقال أبو شادي: خفة الحرف وسرعة النطق به لخروجه من ذلق اللسان أي طرفه أو من طرف إحدى الشفتين أو منهما معا.

وقال عزة: الإعتماد على ذلق اللسان والشفة أي طرفيها.

وقال قمحاوي: الإذلاق: سرعة النطق بالحرف لخروجه من طرف اللسان. وبعضها من الشفتين.

وقالت سعاد: الإذلاق: سرعة وسهولة النطق بالحرف من طرف اللسان أو الشفتين.

وقال الطويل: الإذلاق: سرعة النطق بالحرف لخروجه من ذلق اللسان (طرفه).

وقال زلط: الإذلاق: خفة الحرف عند النطق لخروجه من ذلق اللسان أو الشفة.

وقال عماد: الإذلاق: سرعة النطق بالحرف لخروجه من طرف اللسان أو من الشفتين.

وقال المرصفي: الإذلاق: الاعتماد عند النطق بالحرف على ذلق اللسان والشفة وقيل غير ذلك.

وقال في الرائد: الإذلاق: خفة النطق بالحرف لخروجه من بطن اللسان أو الشفتين.

وقال معبد: الإذلاق: وهو إخراج الحرف محكما من طرف اللسان والشفة.

وقال عطية: الإذلاق خفَّة الحرف وسرعة النطق به؛ لخروجه من ذَلَقِ اللسان أي طرفه أو من طرف إحدى الشَّفتين أو منهما معًا.

وقال بسة: والإذلاق من الذلق، وهو: خفة الحرف عند النطق به لخروجه من طرف اللسان، أو من إحدى الشفتين، أو منهما معا.

وقال في الواضح: الإذلاق: الإعتماد عند النطق بالحرف على طرف اللسان أو الشفة. أو سرعة النطق بالحرف, وذلك لخروجه من طرف اللسان أو من الشفتين.

وقال في الأوضح: الذلاقة: الإعتماد على ذلق اللسان والشفة أي طرفيها.

وقال محمدون: الإذلاق: خفة النطق بالحرف لخروجه من بطن اللسان أو الشفتين.

وقال سلام: الإذلاق: ما في معنى سهولة وسرعة خروج الحرف من اللسان.

وقال أسامة: الإذلاق: خفة الحرف وسرعة النطق به لخروجه من ذلق اللسان أي طرفه أو من طرف إحدى الشفتين أو منهما معا.

وقال في السهل: الإذلاق: سرعة النطق بالحرف لخروجه من طرف اللسان 1 : اللام – الراء – النون . 2: وبعضها من الشفتين : الفاء – الباء – الميم.

وقال فريال: الإذلاق: خفة الحرف عند النطق لخروجه من طرف اللسان أو الشفتين بخفة وسهولة.

وقال مراد: الإِذلاقُ خِفَّةُ الحُروفِ وَضْعا

قلت: الإذلاق: (سرعة النطق بالحرف: لخروجه من طرف اللسان أو من إحدى الشفتين، أو منهما معا) وذلك: أن ذكر (لخروجه من طرف اللسان أو من إحدى الشفتين، أو منهما معا): وصف زائد لا يمكن أن يستغنى عنه بغيره من الأوصاف.

وأما ذكر: (الخفة واليسر والسهولة وما في معناها) فبمثابة السرعة, فلا ضرورة لإجتماعها أو لإجتماع بعضها ببعض في التعريف, والأولى إذا تذكر: أن تذكر مضافة, إلى النطق, لا صفة, لأن الإضافة تخصيص وتعريف, والصفة نكرة وتعميم, وأن لا تضاف إلى الحرف: لأن الحرف لا يسرع ولا يخفُّ ولا يسهل ولا ما في المعنى إلا عند النطق به, وأن (السرعة) المصطلح أولى من غيره من المصطلحات, إذ هو أنسب بمقام القراءة زمنها امتدادا واقتصارا.

وذكر (المذلقة): كما في البدوي: فيه تسلسل, إذ يتوقف فهم التعريف هنا, على فهم (المذلقة) الحروف!, فقد أوقع في الدور.

فصل: القول في الإصمات: قال الحصري: الإصمات: منع انفراد هذه الحروف أصولا في كلمة تزيد عن ثلاثة أحرف, بأن كانت أربعة أو خمسة.

وقالا: منع انفراد حروفه في أصول الكلمات العربية الرباعية أو الخماسية, أو هو امتناع هذه الحروف المصمتة عن أن تختص ببناء كلمة في لغة العرب حروفها تزيد على ثلاثة أحرف, بأن كانت أربعة أو خمسة من غير أن يكون فيها حرف من حروف الذلاقة.

وقال منير: منع افراد هذه الحروف أصولا في كلمة تزيد عن ثلاثة أحرف حتى لا تؤدي إلى ثقل الحرف وصعوبة النطق به.

وقال أبو شادي: ثقل الحرف وعدم سرعة النطق به لخروجه بعيدا عن ذلق اللسان والشفة.

وقال البدوي: منع حروفه من الانفراد بتكوين الكلمات المجردة الرباعية أو الخماسية.

وقال شارح النجار: امتناع حروفه أصولا من الإنفراد في الكلمات العربية الرباعية فأكثر.

وقال قمحاوي: الإصمات: امتناع حروفه من الإنفراد أصولا في الكلمات الرباعية والخماسية.

وقالت سعاد: الإصمات: ثقل الحرف وصعوبة النطق به لخروجه بعيدا عن طرف اللسان, أو منع انفراد هذه الحروف أن يبنى بها أصول في كلمة تزيد عن ثلاثة أحرف أو رباعية أو خماسية.

وقال الطويل: الإصمات: ثقل يعتري اللسان عند النطق بالحرف.

وقال زلط: الإصمات: امتناع انفراد حروفه في أصول الكلمات العربية الرباعية أو الخماسية لثقل اللسان عند النطق بها.

وقال عماد: الإصمات: امتناع حروفه من الإنفراد أصولا في الكلمات الرباعية والخماسية دون حرف مذلق معها لثقل ذلك على اللسان.

وقال المرصفي: الإصمات: منع حروفه من أن يبنى منها وحدها في كلام العرب كلمة رباعية الأصول أو خماسية لثقلها على اللسان, فلابد من أن تكون في الكلمات الرباعية الأصول أو الخمايسة, حرف من الحروف المذلقة لتعدل خفته ثقل حرف الإصمات.

وقال في الرائد: الإصمات: ثقل النطق بالحرف لخروجه من غير طرف اللسان والشفتين.

وقال عطية: الإصمات ثقل الحرف وعدم سرعة النطق به؛ لخروجه بعيدًا عن ذَلَقَ اللسان والشَّفَة، قال: وهذا التعريف يتعارض مع الواو؛ لخروجها من الشفتين ولكنها وصفت بالإصمات؛ لأن فيها بعض الثقل حيث تخرج من الشفتين مع انفراج بينهما بعكس الفاء والباء والميم فهي أخف الحروف وأسهلها.

وقال بسة: والإصمات: ثقل الحرف عند النطق به لخروجه بعيدا عن طرف اللسان والشفتين، ويلاحظ أن هذا التعريف لا ينطبق على الواو التى تخرج من الشفتين، ومع ذلك فإنها توصف بالإصمات, إلا أن تحمل هذه الواو على مثيلتها الجوفية، أو يعلل إصماتها بخروجها من الشفتين مع

انفتاح أو انضمام دون غيرها من الحروف الشفوية، وفى ذلك بعض الثقل الذى من أجله وصفت بالإصمات، وحروف الإصمات ثلاثة وعشرون، وهى الباقية من أحرف الهجاء بعد حروف الإذلاق، وتسمى مصمتة لثقل النطق بها بسبب خروجها من غير طرف اللسان والشفتين.

وقال في الواضح: الإصمات: امتناع حروفه من الإنفراد أصولا في الكلمات الرباعية والخماسية دون حرف مذلق معها, لثقل وصعوبة ذلك على اللسان.

وقال محمدون: الإصمات: ثقل النطق بالحرف لخروجه من غير طرف اللسان أو الشفتين.

وقال سلام: الإصمات: ما في معنى امتناع انفراد الحروف حروفها أصولا في الكلمات الرباعية أو الخماسية العربية.

وقال أسامة: الإصمات: ثقل الحرف وعدم سرعة النطق به لخروجه بعيدا عن ذلق السان والشفة.

وقال في السهل: الإصمات: امتناع الحروف الثلاثة والعشرون الخاصة به من الإنفراد, بل لابد أن يأتي معها حرف من حروف الذلاقة خاصة في الكلمات الرباعية والخماسية.

وقال فريال: الإصمات: خروج الحرف بكلفة وصعوبة. وقيل أيضا: منع انفراد حروف الإصمات ببناء أصول الكلمات العربية ((الرباعية أو الخماسية)) لثقلها على اللسان, وإلا كانت غير عربية.

وقال مراد: والاِنصِماتُ ثُقلُهُنَّ طَبْعا

قلت: الإصمات: (ثقل النطق بالحرف: لخروجه من غير ذلق اللسان أو غير إحدى الشفتين، أو من غيرهما معا), وذلك: أن ذكر (الثقل الذي يعتري اللسان عند النطق بالحرف), وصف غير جامع لأفراد المعرف, إذ ليس كل الحروف المصمتة حروف اللسان حتى يعتريه الثقل عند النطق بها!, وذكر (عدم سرعة النطق), وصف سلبي قد يستغنى عنه بـ(ثقل النطق), فهذا: صورة وجودية وذاك

صورة عدمية, وذكر (الإمتناع للحروف الثلاثة والعشرون الخاصة به), فيه دور أيٌّ دور, إذ يتوقف فهم التعريف على فهم المعرَّف ما الحروف, والحروف لا تعرف إلا بالتعريف فيتسلسل الأمر.

فصل: القول في الصفير: قال الحصري: الصفير: صوت زائد يخرج من بين الشفتين, يصاحب أحرفه الثلاثة عند خروجها.

وقالا: صوت زائد يخرج من بين الشفتين مصاحب لحروف الصفير يدل على قوتها في السمع.

وقال منير: هو حدة في الصوت تنشأ عن مروره في مجرى ضيق.

وقال أبو شادي: صوت زائد يخرج من بين الثنايا العليا والسفلي وطرف اللسان عند النطق بأحد حروفه, وقال: أو هو صوت زائد يخرج من بين الشفتين يشبه صوت الطائر عند النطق بأحد حروفه.

وقال سويد: وهو صوت زائد يخرج من الشفتين يصاحب أحرفه الثلاثة.

وقال البدوي: صوت زائد يخرج من بين الشفتين يصاحب أحرفه الثلاثة عند خروجها.

وقال شارح النجار: صوت زائد يخرج من بين الثنايا وطرف اللسان عند النطق بأحد حروفه.

وقال قمحاوي: الصفير: صوت زاد يخرج من الشفتين يصاحب أحرفه الثلاثة.

وقالت سعاد: الصفير: صوت مصاحب لحروف الصفير يدل على قوتها في السمع.

وقال الطويل: الصفير: صوت زائد يشبه صوت الطائر يخرج من بين ثنايا اللسان وطرفه.

وقال زلط: الصفير: صوت زائد يخرج من بين الشفتين عند النطق بأحد حروفه.

وقال عماد: الصفير: صوت زائد يشبه صوت بعض الطيور, يخرج مصاحبا للزاي والسين والصاد.

وقال المرصفي: الصفير: حدوث صوت زائد يخرج من بين الشفتين يشبه صوت الطائر عند النطق بحروفه الثلاثة التي هي الصاد والزاي والسين.

وقال في الرائد: الصفير: صوت يخرج مصاحبا لأحد حروف الصفير.

وقال عطية: الصفير صوت زائد يخرج من بين الثنايا وطرف اللسان عند النطق بأحد حروفه.

وقال بسة: الصفير: خروج صوت يشبه صوت الطائر مع الحرف عند النطق به.

وقال في الواضح: الصفير: صوت زائد يشبه صوت بعض الطيور يخرج مصاحبا للزاي والصاد والسين وهي حروف الصفير.

وقال محمدون: الصفير: صوت يخرج مصاحبا لأحد حروف الصفير.

وقال سلام: الصفير: وهو صوت زائد يصاحب أحرفه الثلاثة.

وقال أسامة: الصفير: صوت زائد يخرج من بين الثنايا وطرف اللسان عند النطق بأحد حروفه.

وقال في السهل: الصفير: صوت يخرج من الشفتين يصاحب أحرفه الثلاثة (الصاد – السين – الذاي).

وقال فريال: الصفير: هو خروج أحرف الصفير بصوت قوي يشبه صفير الطائر.

وقال مكي: الصفير: صوت يخرج معها عند النطق بها يشبه الصفير.

وقال الإمام: حروف الصفير وهي ثلاثة : الزاي والسين والصاد سميت بذلك لأن الصوت يخرج معها عند النطق بها يشبه الصفير.

وقال مراد: أما الصفيرُ فَهْوَ صَوْتٌ زائِدُ + بَيْنَ الشفاهِ مَعْ حُروفٍ يُوجَدُ

وقال الواسطي: الصّفير، وهو خروج صوت يشبه الصّفير عند النطق بالحرف.

قلت: الصفير: (صوت زائد يخرج من بين الثنايا العليا والسفلي وطرف اللسان عند النطق بالحرف).

هذا: ثم فالقوم: قد كثر الدور العظيم في المصطلح تعريفهم هذا, ومن المفيد سرد الأقول أقوالهم, فأقول:-

1. وقال أبـــو شادي: (.... عند الـــنطق بأحد حروفه ....).
2. وقال عـــــطية: (..... عند الـــــنطق بأحد حروفه).
3. وقال أســـــامة: (.....عند الـــــنطق بأحد حروفه).
4. وقال شـارح النجار: (.... عند الـــــنطق بأحد حروفه).
5. وقال زلـــــط: (..... عند الــــنطق بأحد حروفه).
6. قال الحصري الشيخ: (.... يصاحب أحرفه الـــثلاثة ....).
7. وقال في الـــسهل: (..... يصاحب أحرفه الـــثلاثة ....).
8. وقال ســـــويد: (.... يصاحب أحرفه الـــثلاثة ....).
9. وقال ســــلام: (..... يصاحب أحرفه الــــــثلاثة).
10. وقال الــــبدوي: (.... يصاحب أحرفه الـــثلاثة ....).
11. وقال قمـــحاوي: (.... يصاحب أحرفه الـــــثلاثة).
12. وقالــــت سعاد: (..... مصاحب لــــحروف الصفير).
13. وقـــــــالا: (.... مصاحب لحروف الصفير ....).
14. وقال الــــــرائد: (..... مصاحبا لأحد حروف الصفير).
15. وقـــــال محمدون: (.....مصاحبا لأحد حروف الـصفير).
16. وقال فــــــريال: (..... هو خروج أحرف الصفير ....).

فإضافة الحروف إلى المصطلح ضميره: وصفت بالثلاثة أم لم توصف به, أم أضيفت إلى الظاهر الإسم: تعريف للحروف, ولا ينبغي تعريفها هنا, وإنما المصطلح تعريفه, فيوقف التعريف على

الحروف فهمها, فهذا فيه تسلسل, وقول فريال: (..... هو خروج أحرف الصفير), فيه ما من تعريف الشيء بنفسه, ما من أعظم تسلسل, فعجب كل العجب للقوم في المصطلح التعريف, وجزاهم الله خيرا, أفضل ما جزى إمام عن كتابه.

وذكر ما في معنى: (يدل على قوتها في السمع): وصف زائد قد يستغنى عنه بغيره من الأوصاف.

فصل: القول في القلقلة: قال الحصري: القلقلة: قوة اضطراب صوت الحرف الساكن في مخرجه ليظهر ظهورا كاملا.

وقالا: قوة اضطراب صوت الحرف الساكن في مخرجه, حتى يسمع له نبرة قوية, ويظهر ظهورا كاملا.

وقال البدوي: اضطراب المخرج عند النطق بالحرف ساكنا حتى يسمع له نبرة قوية.

وقال شارح النجار: اضطراب الصوت عند النطق بالحرف المقلقل.

وقال سويد: وهو اضطراب المخرج عند النطق بالحرف ساكنا حتى يسمع له نبرة قوية.

وقال قمحاوي: القلقلة: اضطراب المخرج عند النطق بالحرف ساكنا حتى يسمع له نبرة قوية.

وقالت سعاد: القلقلة: اضطراب صوت الحرف الساكن في مخرجه حتى يسمع له نبرة قوية ويظهر ظهورا كاملا.

وقال زلط: القلقلة: اضطراب في المخرج عند النطق بالحرف ساكنا, حتى يسمع له نبرة قوية.

وقال عماد: القلقلة: اضطراب الحرف في مخرجه عند النطق به, وتظهر واضحة إذا كان الحرف ساكنا حتى يسمع له نبرة قوية.

وقال المرصفي: القلقلة: اضطراب اللسان بالحرف عند النطق به ساكناً حتى يسمع له نبرة قوية.

وقال فهمى: القلقلة: اضطراب المخرج عند النطق بالحرف ساكنا حتى يسمع له نبرة قوية.

وقال في الرائد: القلقلة: اضطراب المخرج عند النطق بالحرف ساكنا حتى يسمع له نبرة قوية.

وقال معبد: القلقلة: هي اضطراب في المخرج عند النطق بأي حرف من حروف القلقلة الخمسة عند سكونه حتى يسمع له نبرة قوية.

وقال أبو شادي: اضطراب الصوت عند النطق بالحرف حتى يسمع له نبرة قوية

وقال قطب: تحريك الحرف الساكن.

وقال عطية: القلقلة اضطراب الصوت عند النطق بالحرف حتى يسمع له نبرة قوية.

وقال بسة: اضطراب اللسان عند النطق بالحرف حتى يسمع له نبرة قوية خصوصا إذا كان ساكنا.

وقال في المعجم: القلقلة: صوت حادث يشبه النبرة عند خروجها وذلك بالضغطة عليها.

وقال في الواضح: القلقلة: اضطراب الحرف في مخرجه عند النطق به, وتظهر واضحة إذا كان الحرف ساكنا حتى يسمع له نبرة قوية.

وقال في الأوضح: القلقلة: وهو عبارة عن تقلقل المخرج بالحرف عند خروجه ساكنا حتى يسمع له نبرة قوية.

وقال محمدون: القلقلة: اضطراب المخرج عند النطق بالحرف ساكنا حتى يسمع له نبرة قوية.

وقال سلام: القلقلة: وهي اضطراب المخرج عند النطق بالحرف ساكنا حتى يسمع له نبرة قوية.

وقال أسامة: القلقلة: اضطراب الصوت عند النطق بالحرف حتى يسمع له نبرة قوية.

وقال في السهل: القلقلة: اضطراب المخرج عند النطق بالحرف ساكناً حتى يسمع له نبرة قوية.

وقال فريال: القلقلة: اضطراب المخرج عند النطق بالحرف ساكنا حتى يسمع له نبرة قوية.

وقال مكي: القلقلة: لظهور صوت يشبه النبرة عند الوقف عليهن, وإرادة إتمام النطق بهن.

وقال مراد: وصِفَةُ الُمقَلْقَلِ المتَّجِهِ + هي اضطرابُ الحَرفِ في مَخْرِجِهِ

وقال الواسطي: القلقلة: وهو صوت كالنّبرة يتبع الحرف عند الوقوف عليه دون الوصل لخروج اللسان عنها إلى صوت آخر.

قلت: القلقلة: (اضطراب المخرج بالحرف حتى إذا كان ساكنا يسمع له نبرة قوية).

وذلك: أن (الصوت), غير الحرف, فالحرف إقرب إلى المخرج من قرب الصوت إليه, ووصف الحرف بـ(الساكن), وصف ليس جامعا لأوجه المعرف, فإضافة (الإضطراب) إلى (المخرج) لأنه المضطرب, لا الحرف ولا الصوت, ولا على طريق الأولى اللسان, لأن المصطلح حروفه الخمسة, منها الباء, وليس حرف اللسان, فلا ينطبق التعريف به على الباء!, وتنكير (الإضطراب), ما يتعدى بـ(في) إلى (المخرج), بمثابة الإضافة, وذكر: (المقلقل), أو (القلقلة), في شارح النجار قوله: (... عند النطق بالحرف المقلقل), وفي معبد قوله: (... عند النطق بأي حرف من حروف القلقلة الخمسة عند سكونه), فيه دور: إذ يتوقف التعريف فهمه على المقلقل الحرف فهمه, وذكر: (حتى يسمع له نبرة قوية), وصف زائد غير مستغن عنه بغيره من الأوصاف, وذكر (التحريك) للحرف الساكن, في قول قطب: غير جامع لأوصاف المعرف, ولا مانع يمنع إلتباسه بأوصاف غيره من الحروف, إذ المصطلح غير ساكن وحده, ولا وحده يحرك.

فصل: القول في اللين: قال الحصري: اللين. إخراج الحرف من مخرجه بسهولة وعدم كلفة على اللسان.

وقالا: إخراج الحرف من مخرجه في لين وسهولة وعدم كلفة على اللسان.

وقال منير: إخراج الحرف من مخرجه بسهولة وعدم وجود كلفة على اللسان.

وقال أبو شادي: إخراج كل حرف من مخرجه بسهولة وعدم كلفة على اللسان.

وقال عزة: عبارة عن مد حروف الواو والياء الساكنتين بعد فتح حالة الوقف.

وقال شارح النجار: إخراج الحرف من مخرجه بسهولة وعدم كلفة على اللسان.

وقال قمحاوي: اللين: إخراج الحرف في لين وعدم كلفة.

وقالت سعاد: اللين: إخراج الحرف من مخرجه بسهولة وعدم كلفة على اللسان.

وقال الطويل: اللين: هو خروج الحرف بسهولة ويسر وعدم كلفة.

وقال زلط: اللين: خروج الحرف من مخرجه بيسر من غير كلفة على اللسان.

وقال عماد: اللين: خروج الحرف من مخرجه بسهولة ويسر من غير كلفة على اللسان.

وقال المرصفي: اللين: خروج الحرف من مخرجه من غير كلفة على اللسان.

وقال في الرائد: اللين: إخراج الحرف في لين وعدم كلفة.

وقال معبد: اللين: هو إخراج الحرف في سهولة وعدم كلفة.

وقال عطية: اللِّين إخراج الحرف من مخرجه بسهولة وعدم كُلْفَة على اللسان.

وقال بسة: اللين: إخراج الحرف من مخرجه فى سهولة وعدم كلفة.

وقال في الواضح: اللين: خروج الحرف من مخرجه بسهولة ويسر من غير كلفة على اللسان.

وقال محمدون: اللين: إخراج الحرف في لين وعدم كلفة.

وقال سلام: اللين: وهو إخراج الحرف في لين وعدم كلفة على اللسان.

وقال أسامة: اللين: إخراج الحرف من مخرجه بسهولة وعدم كلفة على اللسان.

وقال في السهل: اللين: إخراج الحرف من مخرجه في لين وعدم تكلف.

وقال فريال: اللين: إخراج الحرف من مخرجه بسهولة وعدم كلفة على اللسان.

وقال مكي: اللين: لأنهما يخرجان في لين وقلة كلفة على اللسان.

وقال مراد: واللينُ أَنْ تُخْرِجَ بالسهولَةِ + حَرْفَيْنِ دونَ شِدَّةٍ وكُلْفَةِ

قلت: اللين: (اخراج الحرف من مخرجه بسهولة عند النطق به).

وذلك: أن (عدم الكلفة على اللسان), وصف سلبي وقد يستغنى عنه بغيره من الأوصاف, وذكر (اللسان), غير جامع ولا مانع, إذ الواو ليس حرفا لسانيا, ولا الياء وحده حرف اللسان, وذكر (اللين) فيه تعريف الشيء بنفسه, وذكر مصطلح (السهولة واليسر) بمثابة.

فصل: القول في الإنحراف: قال الحصري: الإنحراف: الميل بالحرف عن مخرجه حتى يتصل بمخرج غيره.

وقالا: الميل بالحرف عن مخرجه حتى يتصل بمخرج غيره.

وقال منير: ميل الحرف عن مخرجه حتى يتصل بمخرج غيره. وقال: أو هو ميل صوت الحرف لعدم كمال جريانه بسبب اعتراض اللسان طريقه.

وقال البدوي: ميل الحرف بعد خروجه إلى مخرج غيره.

وقال شارح النجار: ميل صوت الحرف عند النطق به.

وقال: ويصح تعريف الإنحراف بأنه: ميل صوت الحرف بسبب اعتراض طرف اللسان طريق خروجه.

وقال سويد: وهو ميلان الحرف في مخرجه حتى يتصل بمخرج غيره.

وقال عزة: وهو عبارة عن ميل الراء واللام عن مخرجهما إلى طرف اللسان.

وقال قمحاوي: الإنحراف: ميل الحرف بعد خروجه إلى طرف اللسان.

وقال أبو شادي: الميل بالحرف بعد خروجه عند النطق به حتى يتصل بمخرج آخر.

وقالت سعاد: الإنحراف: ميل أو انحراف صوت الحرف عند خروجه لعدم كمال جريانه بسبب اعتراض اللسان طريقه ((فيخرج الصوت على الناحيتين)).

وقال الطويل: الإنحراف: ميل الحرف بعد خروجه إلى طرف اللسان.

وقال زلط: الإنحراف: ميل الحرف بعد خروجه من مخرجه عند النطق به إلى طرف اللسان.

وقال عماد: الإنحراف: ميل الحرف بعد خروجه من مخرجه حتى يتصل بمخرج غيره.

وقال المرصفي: الإنحراف: ميل الحرف بعد خروجه من مخرجه حتى يتصل بمخرج غيره.

وقال في الرائد: الإنحراف: ميل الحرف عن مخرج إلى طرف اللسان.

وقال معبد: الإنحراف: ميل الحرف عن مخرجه.

وقال عطية: الانحراف: الميل بالحرف بعد خروجه من مخرجه عند النطق به حتى يتصل بمخرج آخر.

وقال بسة: الانحراف: الميل بالحرف عن مخرجه عند النطق به حتى يتصل بمخرج آخر.

وقال في المعجم: الإنحراف: الخروج من صفة إلى صفة وذلك في اللام. والخروج من مخرج إلى مخرج وذلك في الراء.

وقال في الواضح: الإنحراف: ميل الحرف بعد خروجه من مخرجه حتى يتصل بمخرج غيره.

وقال محمدون: الإنحراف: ميل الحرف عن مخرجه إلى طرف اللسان.

وقال سلام: الإنحراف: وهو ميلان الحرف عن مخرجه حتى يتصل بمخرج غيره.

وقال أسامة: الإنحراف: الميل بالحرف بعد خروجه من مخرجه عند النطق به حتى يتصل بمخرج آخر.

وقال في السهل: الإنحراف: ميل الحرف بعد خروجه إلي طرف اللسان.

وقال فريال: الانحراف: ميل الحرف عن مخرجه حتى اتصل بمخرج غيره.

وقال الإمام: حرفا الانحراف وهما الراء واللام: سميتا بذلك لأنهما: انحرفا عن مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما, وعن صفتهما إلى صفة غيرهما.

وقال مراد: وأَمَّا الاِنحرافُ قُلْ في حَدِّهِ + معناهُ مَيلُ الحَرفِ عَنْ مَخْرَجِهِ

وقال الواسطي: الانحراف: وهو انحراف الحرف عن مخرجه إلى مخرج غيره, وعن صفته إلى صفة غيره.

قلت: (ميل الحرف عن مخرجه أو صفته عند النطق به, حتى يتصل بمخرج غيره أو صفته).

وذلك: أن ذكر (الميل), للصوت, أبعد عن المخرج من ذكره للحرف, وذكر (الإنحراف), من باب تعريف الشيء بنفسه, وذكر الحروف ما (اللام والراء), فيه ما أن المعرف أوضح وأظهر من التعريف!.

قلت والأدق الأوجز: الإنحراف: (انحاء الحرف عند النطق به إلى حرف آخر: مخرجا أو صفة).

فصل: القول في التكرير: قال الحصري: التكرير: ارتعاد رأس اللسان – اهتزازها – عند النطق بالحرف.

وقالا: ارتعاد رأس اللسان – أي اهتزازه – عند النطق بالحرف.

وقال منير: ارتعاد طرف اللسان عند النطق بالحرف.

وقال أبو شادي: ارتعاد طرف اللسان عند النطق بالحرف.

وقال البدوي: ارتعاد رأس اللسان عند النطق بالحرف.

وقال شارح النجار: إرتعاد رأس اللسان عند النطق بالحرف.

وقال سويد: وهو ارتعاد رأس اللسان عند النطق بالحرف.

وقال عزة: وهو عبارة عن قبول الراء للتكرير لإرتعاد طرف اللسان عند النطق بها.

وقال قمحاوي: التكرير: إرتعاد رأس اللسان عند النطق بالحرف.

وقالت سعاد: التكرير: ارتعاد رأس اللسان عند النطق بالحرف.

وقال الطويل: التكرير: ارتعاد طرف اللسان عند النطق بالراء.

وقال زلط: التكرير: ارتعاد رأس اللسان أكثر من مرة عند النطق بحرف الراء.

وقال عماد: التكرير: ارتعاد طرف اللسان عند النطق بالحرف.

وقال المرصفي: التكرير: ارتعاد طرف اللسان عند النطق بالحرف.

وقال في الرائد: التكرير: ارتعاد طرف اللسان عند النطق بالحرف.

وقال معبد: التكرير: هو ارتعاد رأس اللسان عند النطق بحرف الراء فقط.

وقال عطية: التكرير ارتعاد رأس اللسان عند النطق بالحرف، وحرف التكرير هو الراء.

وقال بسة: التكرير: ارتعاد رأس طرف اللسان بالحرف عند النطق به، وهو ما يؤدى إلى تكريره خصوصا إذا كان ساكنا أو مشددا ولا يكون إلا فى الراء فقط.

وقال في المعجم: التكرير: تضعيف يوجد في جسم الراء لإرتعاد اللسان بها, ويبين فيه مع السكون ومع التشديد.

وقال في الواضح: التكرير: ارتعاد طرف اللسان عند النطق بالحرف.

وقال محمدون: التكرير: ارتعاد رأس اللسان عند النطق بالحرف.

وقال سلام: التكرار: وهو ارتعاد رأس اللسان عند النطق بالحرف.

وقال أسامة: التكرير: ارتعاد طرف اللسان عند النطق بالحرف.

وقال في السهل: التكرير: إرتعاد رأس اللسان عند النطق بالراء, ولكن يجب أن يكون بإعتدال حتى لا تتكرر راءات كثيرة عند النطق بها.

وقال فريال: التكرير: هو ارتعاد طرف اللسان عند النطق بالحرف.

وقال الإمام: الحرف المكرر وهو الراء, سمي بذلك, لأنه يتكرر على اللسان عند النطق به, كأن طرف اللسان يرتعد به.

وقال مراد: وعَرِّفِ التكرِيرَ بارتِعادِ + رأسِ اللسانِ تَحْظَ بالمرادِ

وقال الواسطي: التّكرير، وهو تكرير الحرف على اللسان عند النطق به لا سيما إن كان مشدّدا.

قلت:التكرير (ارتعاد رأس اللسان عند النطق بالحرف).

وذلك: أن الإرتعاد والإهتزاز: بمثابة, وفي ذكر عزة: (.... قبول الراء للتكرير .....): ما أن المعرف أوضح وأظهر من التعريف, ومثله كثير من أقواهم القوم, ومنه قول بسة: (.... وهو ما يؤدى إلى تكريره خصوصا إذا كان ساكنا أو مشددا ولا يكون إلا فى الراء فقط), وقول المعجم: (التكرير: تضعيف يوجد في جسم الراء لإرتعاد اللسان بها, ويبين فيه مع السكون ومع التشديد), وفي قول السهل ما: (..... ولكن يجب أن يكون بإعتدال حتى لا تتكرر راءات كثيرة عند النطق بها), ذكر الحكم, وذكر (...... لا سيما إن كان مشدّدا), وصف زائد يستغنى عنه بغيره أولى منه.

فصل: القول في التفشي: قال الحصري: التفشي: انتشار الريح في الفم عند النطق بالشين حتى يتصل بمخرج الظاء المشالة.

وقالا: كثرة انتشار خروج النفس أو الهواء بين اللسان والحنك الأعلى, وانبساطه في الخروج عند النطق بالحرف, حتى يصل إلى الصفحة الداخلية للأسنان العليا.

وقال منير: انتشار الهواء في الفم عند النطق بالشين. وقال: أو انتشار صوت الشين من مخرجه حتى يصطدم بالصفحة الداخلية للأسنان العليا والوسطى.

وقال أبو شادي: انتشار الهواء في الفم عند النطق بالحرف.

وقال البدوي: انتشار الريح في الفم عند النطق بالشين

وقال شارح النجار: انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك الأعلى عند النطق بالحرف.

وقال سويد: وهو انتشار الريح في الفم عند النطق بالشين حتى يتصل بمخرج الظاء.

وقال عزة: وهو عبارة عن انتشار النفس في الفم عند النطق بالشين.

وقال قمحاوي: التفشي: انتشار الريح في الفم عند النطق بالشين حتى يتصل بمخرج الظاء المعجمة.

وقالت سعاد: التفشي: انتشار الريح وصوت الشين داخل الفم عند النطق بها حتى يصل إلى الصفحة الداخلية للأسنان العليا.

وقال الطويل: التفشي: انتشار الهواء في الفم بين اللسان والحنك عند النطق بالشين حتى يتصل بطرف اللسان.

وقال زلط: التفشي: انتشار الريح في الفم عند النطق بالحرف.

وقال عماد: التفشي: انتشار الهواء في الفم عند النطق بالحرف.

وقال المرصفي: التفشي: انتشار الريح في الفم عند النطق بالحرف.

وقال في الرائد: التفشي: انتشار الريح في الفم عند النطق بالحي.

وقال زكريا الأنصاري: التفشي: انتشار الريح في الفم حتى تتصل بمخرج الظاء المشالة.

وقال معبد: التفشي: هو انتشار الهواء في الفم عند النطق بحرف (الشين).

وقال عطية: التفشي انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك الأعلى عند النطق بالحرف.

وقال بسة: انتشار الريح فى الفم بالشين عند النطق بها حتى تتصل بمخرج الظاء المعجمة، ولا يكون هذا إلا فى الشين فقط.

وقال في المعجم: التفشي: انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك وانبساطه في الخروج عند النطق بالشين.

وقال في الواضح: التفشي: انتشار الهواء في الفم عند النطق بالحرف.

وقال محمدون: التفشي: انتشار الريح في الفم عند النطق بالحرف.

وقال سلام: التفشي: وهو انتشار خروج النفس بين اللسان والحنك وابتساطه في الخروج عند النطق بالحرف.

وقال أسامة: التفشي: انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك الأعلى عند النطق بالحرف.

وقال في السهل: التفشي: إنتشار الريح في الفم عند النطق بالشين حتى يتصل بمخرج الظاء.

وقال فريال: التفشي: انتشار الهواء في الفم عند النطق بحرف الشين.

وقال مكي: التفشي: هو كثرة انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك وانبساطه في المخرج عند النطق بها.

وقال الإمام: ومعنى التفشي هو كثرة خروج [...........] بين اللسان والحنك وانبساطه في الخروج عند النطق بها حتى يتصل الحرف بمخرج غيره.

وقال مراد: وإنْ تَشَأْ معنى التَفَشِّي فاعلَمِ + هوَ انتشارُ الريحِ داخلَ الفَمِ

وقيل: التّفشّي كثرة الانتشار بخروج الرّيح بين اللسان والحنك وانبساطه في الخروج عند النطق بحرفه.

قلت: التفشي: (انتشار الهواء في الفم عند النطق بالحرف حتى يتصل بمخرج غيره).

وذلك: أن (الريح) ليس من مادة الحرف, وأقرب المادات إلى الحرف الصوت, ولما كان لا يتصور أن يوصف بالإنتشار, عزلنا عنه إلى (النفس), وتحرجنا استخدام المصطلح, لاستخدامنا إياه, في (الجهر والخمس), أن لا يجتمعا تحته فيلتبس الأمر, وهذا سريع فهمه, و(الهواء): هو النفس,

وذكر (حتى يتصل بمخرج غيره): وصف زائد لا يستغنى عنه بغيره, وذكر: (..... ولا يكون هذا إلا فى الشين فقط) وصف زائد مستغنى عنه بغيره من الأوصاف التي لا يمكن أن يستغنى عنها بغيرها.

فصل: القول في الإستطالة: قال الحصري: الإستطالة: امتداد الصوت من أول إحدى حافتي اللسان إلى آخرها.

وقال أبو شادي: امتداد الصوت من أول إحدى حافتي اللسان إلى آخرها.

وقال البدوي: امتداد الصوت من أول حافة اللسان إلى آخرها.

وقال شارح النجار: امتداد اللسان واندفاعه إلى مقدم الفم.

وقال سويد: وهي امتداد الصوت من أول إحدى حافتي اللسان إلى آخرها.

وقال عزة: وهي عبارة عن امتداد الضاد في مخرجها حتى تتصل بمخرج اللام.

وقال قمحاوي: الإستطالة: امتداد الصوت من أول إحدى حافتي اللسان إلى آخرها.

وقالت سعاد: الإستطالة: امتداد حافة اللسان عند النطق بالضاد من أول إحدى حافتي اللسان إلى آخرها, أو كلتا الحافتين معا, حتى تصل إلى مخرج اللام.

وقال الطويل: الإستطالة: امتداد المخرج من أول حافتي اللسان أو إحداهما حتى يتصل بمخرج اللام.

وقالا: امتداد الصوت من أول إحدى حافتي اللسان إلى منتهاها حتى تتصل بمخرج اللام. وقالا: أو هي: امتداد حافة اللسان عند النطق بالضاد من أول إحدى حافتي اللسان إلى آخرها, أو كلتا الحافتين معا حتى تتصل بمخرج اللام.

وقال زلط: الإستطالة: هي امتداد الصوت من أول إحدى حافتي اللسان – أو الحافتين معا – من الخلف إلى الأمام.

وقال منير: امتداد من أول حافة اللسان إلى آخرها حتى تتصل بمخرج اللام.

وقال عماد: الإستطالة: امتداد الصوت من أول حافة اللسان إلى آخرها.

وقال المرصفي: الإستطالة: امتداد الصوت من أول حافة اللسان إلى آخرها.

وقال في الرائد: الإستطالة: امتداد الصوت من أول إحدى حافتي اللسان إلى آخرها.

وقال معبد: الإستطالة: هي امتداد الصوت من أول إحدى حافتي اللسان إلى آخرها.

وقال عطية: الاستطالة امتداد الصوت من أول إحدى حافتي اللسان إلى آخرها.

وقال بسة: امتداد مخرج الضاد عند النطق بها حتى تتصل بمخرج اللام، ولا يكون ذلك إلا فى الضاد فقط.

وقال في المعجم: الإستطالة: امتداد الصوت عند الضاء, من حافة اللسان إلى منتهى طرفه.

وقال في الواضح: الإستطالة: امتداد الصوت من أول حافة اللسان إلى آخرها.

وقال محمدون: الإستطالة: امتداد الصوت من أول إحدى حافتي اللسان إلى آخرها.

وقال سلام: الإستطالة: وهي امتداد الصوت من أول احدي حافتي اللسان إلى آخرها.

وقال أسامة: الإستطالة: امتداد الصوت من أول إحدى حافتي اللسان إلى آخرها.

وقال في السهل: الإستطالة: إمتداد الصوت من أول حافتي اللسان إلي آخرها.

وقال فريال: الاستطالة: هي اندفاع اللسان من مؤخرة الفم إلى مقدمته حتى يلامس رأس اللسان أصول الثّنيّتين العليين، وذلك تحت تأثير هواء مضغوط خلف اللسان.

وقال مكي: الإستطالة لأنها استطالت على الفم عند النطق بها حتى اتصلت بمخرج اللام.

وقال الإمام: لأنها استطالت عن الفم عند النطق بها حتى اتصلت [بمخرج اللام.

وقال مراد: والاِستِطالةْ إِنْ أَردتَّ حدَّها + هِيَ امتِدادُ الضادِ في مَخْرَجِها

قلت: الإستطالة: (امتداد الصوت من أول إحدى حافتي اللسان إلى آخرها, أو كلتيهما معا إلى آخرهما عند النطق بالحرف).

وما هو إلا: أن قول عزة: (...... امتداد الضاد في مخرجها .....), فيه ما من أن الحرف لا يمتد, وإنما يمتد صوته في المخرج, وفي قول سعاد: (.... امتداد حافة اللسان .....), أن الحافة لا يتصور أن توصف بالإمتداد, وفي معنى القول: قول الطويل: (....امتداد المخرج ....), وفي قول بسة: (امتداد مخرج الضاد عند النطق بها حتى تتصل بمخرج اللام، ولا يكون ذلك إلا فى الضاد فقط), وما شابهه: إطناب في معنى الوصف الزائد, ومنه قول فريال: (....حتى يلامس رأس اللسان أصول الثّنيّتين العليين، وذلك تحت تأثير هواء مضغوط خلف اللسان).

فصل: القول في الخفاء: قال الحصري: الخفاء: استتار صوت الحرف عند النطق به.

وقالا: خفاء صوت الحرف عند النطق به.

وقال البدوي: خفاء الصوت عند النطق بالحرف.

وقال أبو شادي: خفاء صوت الحرف عند النطق به.

وقال شارح النجار: خفاء صوت الحرف عند النطق به.

وقالت سعاد: الخفاء: خفاء صوت الحرف عند النطق به.

وقال زلط: الخفاء: خفاء صوت الحرف عند النطق به.

وقال المرصفي: الخفاء: خفاء صوت الحرف. قلت: ولم يقل: – عند النطق به.

وقال عطية: الخفاء: خفاء صوت الحرف عند النطق به.

وقال في الواضح: الخفاء: ضعف التصويت بالحرف.

وقال فريال: الخفاء هو خفاء الصوت عند النطق بأحرفه وحروفه: أربعة حروف.

وقال مكي: الخفاء: لأنها تخفى في اللفظ إذا اندرجت بعد حرف قبلها.

وقال الواسطي: الخفاء، وهو خفاء يلحق الحرف في اللفظ إذا اندرج بعد حرف.

وقال منير: خفاء صوت الحرف عند النطق به.

قلت: الخفاء: (استتار الصوت عند النطق بالحرف).

وذلك أن: ذكر (الخفاء) للحرف, فيه ما في معنى تعريف الشيء بنفسه, وذكر الحروف وإضافتها إلى المصطلح, تسلسل, إذ يتوقف فهم التعريف على فهم المعرف, فيكون المعرف أوضح وأظهر من التعريف.

فصل: القول في الغنة: قال قمحاوي: الغنة: صوت لذيذ مركب في جسم النون والميم فهي ثابتة فيهما مطلقا.

وقالا: صوت زائد له رنين هوائي يخرج من الخيشوم مركب في حجم النون والميم المشددتين ولا عمل للسان فيه.

وقالا: صوت مزيد لذيذ مركب في جسم النون ولو تنوينا والميم, ولا عمل للسان فيه, وقيل إنه صوت أغن مجهور شديد لا عمل للسان فيه, وقيل: إنه: شبيه بصوت الغزال إذا ضاع ولدها.

وقال منير: صوت مزيد مركب في جسم النون والميم يخرج من الخيشوم لا عمل للسان فيه. وقال أيضا: صوت مستقر في جسم النون ولو تنوينا والميم.

وقال أبو شادي: صوت لذيذ مركب في جسم النون والميم لا عمل للسان فيه.

وقال البدوي: صوت لذيذ مركب في جسم النون والميم.

وقال سويد: وهي صوت يخرج من الخيشوم الذي يقع في نهاية مجرى الأنف ... .

وقال جمال: الغنة: صوت لذيذ مركب في جسم النون والميم لا عمل للسان فيه.

وقالت سعاد: الغنة: صوت مزيد مركب في النون والميم يخرج من الخيشوم لا عمل للسان فيه.

وقال الطويل: الغنة: هي صوت له رنين يخرج من الخيشوم لا عمل للسان فيه.

وقال المرصفي: الغنة: قال: ومن معانيها في الاصطلاح صفة لازمة للنون ولو تنويناً والميم سكنتا أو تحركتا ظاهرتين أو مدغمتين أو مخفاتين.

وقال قطب: صوت لذيذ مركب في جسم النون والميم يسمع له رنين يخرج من الخيشوم أقصى الأنف ولا عمل للسان فيه.

وقال في الرائد: الغنة: صوت لذيذ مركب في جسم النون والميم.

وقال معبد: الغنة: صوت مستقر في نفس النون والميم ذو رنين حسن.

وقال عطية: الغنة: صوت لذيذ مركب في جسم النون والميم لا عمل للسان فيه.

وقال عطية: الغنة صوت لذيذ مركب في جسم النون والميم في كل الأحوال.

وقال بسة: صوت لذيذا مركبا فى جسم النون، ولو تنوينا، والميم.

وقال في المعجم: الغنة: الصوت الزائد على جسم الميم النون المنبعث من الخيشوم.

وقال في الواضح: الغنة: صوت جميل مركب في جسم النون والميم.

وقال محمدون: الغنة: صوت لذيذ مركب في جسم النون والميم.

وقال سلام: الغنة: صوت خفيف يخرج من الأنف لا عمل للسان به.

وفقال أسامة: الغنة: صوت أغن لا عمل للسان فيه.

وقال مراد: الغنة: وغُنَّةٌ صَوْتٌ لَذيذٌ رُكِّبا + في النُّونِ والميمِ عَلَي مَراتِبا

قلت: الغنة: (صوت مركب في الحرف: يخرج من الخيشوم).

وذلك أن وصف الصوت بـ (لذيذ أو زائد أو مزيد أو أغن أو مستقر أو — له رنين — أو جميل أو خفيف), وصف زائد أطنب به من غير حاجة, وكذلك ذكر (.... يسمع له رنين ....), وذكر (.... أقصى الأنف ....), وفي ذكر (..... صفة لازمة للنون ولو تنويناً والميم سكنتا أو تحركتا ظاهرتين أو مدغمتين أو مخفاتين), ما قول المرصفي: ذكر الأحكام, وفيه ما أن المعرف أوضح وأظهر من التعريف نفسه, ومثل القول: قول قمحاوي: (.... جسم النون والميم ....), ووصف سلبي في ذكر (.... ولا عمل للسان فيه), وما مستغن عنه بغيره, وزائد في قول قمحاوي: وما: (...... فهي ثابتة فيهما مطلقا).

فصل: القول في الصفة العارضة: قال المرصفي: الصفة العارضية: فهي التي تعرض للحرف في بعض الأحوال وتنفك عنه في البعض الآخر لسبب من الأسباب, كالتفخيم والترقيق والإظهار والإدغام والمد والقصر.

وقال عطية: والعَرَضِيَّة: وهي الصفة التي تلحق الحرف أحيانًا وتفارقه أحيانًا أخرى, كالتفخيم والترقيق.

وقال بسة: وإما عرضية: وهى الصفات التي تلحق الحرف أحيانا، وتفارقه أحيانا, كالتفخيم والترقيق بالنسبة إلى الراء.

وقال في الواضح: العارضية: وهي صفات تعرض للحرف في أحوال معينة لسبب.

وقفال أسامة: الصفة العارضة: وهي الصفة التي تلحق الحرف أحيانا وتفارقه أحيانا أخرى كالتفخيم والترقيق.

فصل: القول في التفخيم: قال الحصري: التفخيم: تنحيف الحرف بجعله في المخرج نحيفا وفي الصفة ضعيفا.

وقال أبو شادي: هو عبارة عن سمن يدخل على صوت الحرف عند النطق به فيمتلئ الفم بصداه.

وقال البدوي: عبارة عن سمن يدخل على جسم الحرف – أي صوته – فيمتلئ الفم بصداه.

وقال قمحاوي: التفخيم: عبارة عن سمن يدخل على صوت الحرف حتى يمتلىء الفم بصداه.

وقالت سعاد: التفخيم: سمن يدخل على الحرف فيمتلئ الفم بصداه.

وقال الطويل: التفخيم: ضخامة الصوت عند النطق بالحرف فيمتلئ الفم بصداه.

وقال عماد: التفخيم: تسمين الحرف بجعله في المخرج سمينا وفي الصفة قويا.

وقال المرصفي: التفخيم: هو عبارة عن تسمين الحرف بجعله في المخرج جسيماً سميناً وفي الصفة قويًّا.

وقال فهمى: التفخيم: عبارة عن سمنة تدخل على الصوت حتى يمتلئ الفم بصداه.

وقال في العناية: التفخيم: هو عبارة عن سمن يدخل على صوت الحرف عند النطق به فيمتلئ الفم بصداه.

وقالا: عبارة عن قوة وضخامة وتسمين يدخل على الحرف فيمتلئ الفم بصداه.

وقال في الرائد: التفخيم: عبارة عن تسمين يدخل على صوت الحرف عند النطق به حتى يمتلئ الفم بصداه.

وقال عطية: التفخيم هو عبارة عن سمن يدخل على صوت الحرف عند النطق به فيمتلئ الفم بصداه.

وقال بسة: أما التفخيم: فهو: حالة من القوة والسمنة تلحق الحرف عند النطق به فيمتلئ الفم بصداه.

وقال في المعجم: التفخيم: يطلق على (التغليظ), وهو سمن يعتري جسم الحرف فيمتلئ الفم بصداه.

وقال جمال: التفخيم: تغليظ يدخل على صوت الحرف فيمتلئ الفم بصداه.

وقال في الواضح: التفخيم: هو عبارة عن تسمين الحرف, بجعله في المخرج سمينا, وفي الصفة قويا.

وقال محمدون: التفخيم: عبارة عن تسمين يدخل على صوت الحرف عند النطق به حتى يمتلئ الفم بصداه.

وقال منير: سمن يعتري الحرف عند النطق به فيمتلئ الفم بصداه.

وقال أسامة: التفخيم: عبارة عن سمن يدخل على الحرف عند النطق [به] فيمتلئ الفم بصداه.

وقال فريال: التفخيم: هو الإتيان بالحرف غليظا يمتلئ الفم بصدى حروفه.

قلت: التفخيم: (تسمين الصوت عند النطق بالحرف فيمتلئ الفم بصداه).

فصل: القول في الترقيق: قال قمحاوي: الترقيق: عبارة عن نحول يدخل على صوت الحرف فلا يمتلىء الفم بصداده.

وقال أبو شادي: هو عبارة عن نحول يدخل على صوت الحرف عند النطق به فلا يمتلئ الفم بصداه.

وقال منير: نحول يعتري الحرف عند النطق به فلا يمتلئ الفم بصداه.

وقال البدوي: عبارة عن نحول يدخل على جسم الحرف فلا يمتلئ الفم بصداه.

وقالا: عبارة عن رقة ونحول يدخل على الحرف فلا يمتلئ الفم بصداه.

وقالت سعاد: الترقيق: نحول يدخل على الحرف فلا يمتلئ الفم بصداه.

وقال الطويل: الترقيق: نحافة الصوت عند النطق بالحرف فلا يمتلئ الفم بصداه.

وقال في العناية: الترقيق: هو عبارة عن نحول يدخل على صوت الحرف عند النطق به فلا يمتلئ الفم بصداه.

وقال جمال: الترقيق: نحالة تدخل على صوت الحرف فلا يمتلئ الفم بصداه.

وقال المرصفي: الترقيق: هو عبارة عن تنحيف الحرف بجعله في المخرج نحيفاً وفي الصفة ضعيفاً.

وقال في الرائد: الترقيق: عبارة عن نحول يدخل على الحرف عند النطق به حتى يمتلئ الفم بصداه.

وقال عطية: والترقيق هو عبارة عن نحول يدخل على صوت الحرف عند النطق به فلا يمتلئ الفم بصداه.

وقال بسة: وأما الترقيق: فهو: حالة من الرقة والنحافة تلحق الحرف عند النطق به فلا يمتلئ الفم بصداه.

وقال في المعجم: الترقيق: نحول يعتري الحرف فلا يملأ صداه الفم.

وقال محمدون: الترقيق: عبارة عن نحول يدخل على الحرف عند النطق به حتى يمتلئ الفم بصداه.

وقال أسامة: الترقيق: وهو عبارة عن نحول يدخل على صوت الحرف عند النطق به فلا يملأ الفم بصداه.

وقال فريال: الترقيق: نحول يدخل على الحرف فلا يمتلئ الفم بصداه.

قلت: التفخيم: (تنحيل الصوت عند النطق بالحرف فلا يمتلئ الفم بصداه).

فصل: القول في الإدغام أو الإدغام العام: قال الحصري: الإدغام: إدخال حرف ساكن في حرف متحرك بحيث يصيران حرفا واحدا مشددا يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة في آن واحد.

وقالا: إدخال حرف ساكن في حرف متحرك بحيث يصيران عند النطق بهما حرفا واحدا مشددا يرتفع اللسان عنه ارتفاعة واحدة.

وقال قطب: إدخال حرف ساكن في حرف متحرك فيصيران حرفا واحدا مشددا يرتفع اللسان عنه ارتفاعة واحدة, أي النطق بالحرفين حرفا واحدا الثاني مشددا.

وقال سويد: هو النطق بالحرفين حرفا مشددا كالثاني.

وقال قمحاوي: الإدغام: التقاء حرف ساكن بمتحرك بحيث يصيران حرفا واحدا مشددا, يرتفع اللسان عنهما ارتفاعة واحدة.

وقال منير: هو إيصال حرف ساكن إلى آخر متحرك بحيث يصيران حرفا واحدا مشددا من جنس الثاني, يرتفع المخرج عنهما ارتفاعة واحدة.

وقال البدوي: التقاء حرف ساكن بحرف متحرك بحيث يصيران حرفاً واحدا مشدداً.

وقال النجار: التقاء حرف ساكن بمتحرك بحيث يصيران حرفا مشددا يرتفع اللسان عنده ارتفاعة واحدة.

وقال جمال: الإدغام: دمج حرف ساكن في حرف متحرك بحيث يصيران حرفا واحدا مشددا.

وقالت سعاد: الإدغام: إدخال حرف ساكن في حرف متحرك بحيث يصيران حرفا واحدا مشددا.

وقال أبو شادي: إدخال حرف ساكن في حرف متحرك بحيث يصيران حرفا واحدا مشددا يرتفع اللسان عند النطق بهما ارتفاعة واحدة.

وقال الطويل: الإدغام العام: التقاء حرف ساكن بحرف متحرك بحيث يكونان عند النطق بهما حرفا واحدا مشددا.

وقال زلط: الإدغام: التقاء حرف ساكن بحرف متحرك, بحيث يصيران حرفا واحدا مشددا – يرتفع اللسان عنه ارتفاعة واحدة – من جنس الحرف الثاني, ولا يبقى للحرف الأول ولا لصفاته أثر في النطق.

وقال عماد: الإدغام: اللفظ بحرفين حرفا واحدا كالثاني مشددا.

وقال المرصفي: الإدغام: التقاء حرف ساكن بحرف متحرك بحيث يصير الحرفان حرفاً واحداً مشدداً يرتفع اللسان بهما ارتفاعة واحدة.

وقال جمال: الإدغام: إدخال الحرف الأول الساكن في مثله الثاني المتحرك. أو بقلب الأول الساكن مثل الذي يليه ثم إدخال الحرف الأول في الثاني. وقال: فالإدغام النطق بالحرف الثاني مشددا.

وقال في الرائد: الإدغام: النطق بالحرفين حرفا كالثاني مشددا.

وقال معبد: الإدغام: التقاء حرف ساكن بحرف متحرك بحيث يصيران حرفا واحدا مشددا.

وقال عطية: الإدغام إدخال حرف ساكن في حرف متحرك بحيث يصيران حرفًا واحدًا مشددًا.

وقال بسة: التقاء حرف ساكن بحرف متحرك بحيث يصيران حرفا واحدا مشددا يرتفع اللسان عند النطق بهما ارتفاعة واحدة.

وقال في المعجم: الإدغام: اللفظ بحرفين حرفا واحدا كالثاني مشددا.

وقال في الواضح: الإدغام: اللفظ بحرفين حرفا واحدا كالثاني مشددا. أو التلفظ بساكن فمتحرك بلا فصل من مخرج واحد.

وقال محمدون: الإدغام: النطق بالحرفين حرفا كالثاني مشددا.

وقال سلام: الإدغام: التقاء حرف ساكن بحرف متحرك بحيث يصيران حرفا واحدا مشددا, أو بمعنى آخر: دمج النون الساكنة أو التنوين بحرف من حروف الإدغام بحيث يصيرا حرفا واحدا مشددا.

وقال في السهل: الإدغام: وهو إلتقاء حرف ساكن بمتحرك بحيث يصيران حرفا واحداً مشدداً يرتفع اللسان عنهما إرتفاعه واحدة, أو النطق بالحرفين كالثاني مشدداً.

وقال عزة: التقاء حرف ساكن بحرف متحرك بحيث يصيران حرفا واحدا مشددا من جنس الثاني.

وقال فريال: الإدغام: إدخال حرف ساكن في متحرك بحيث يصيران حرفا واحدا مشددا.

وقال في العنبرية: معنى الإدغام: إدخال حرف ساكن في حرف متحرك بحيث يصيران حرفا مشددا يرتفع عنه اللسان إرتفاعة واحدة.

وقال الإمام: وأما الإدغام فهو عبارة عن خلط الحرفين وتصييرها حرفا واحدا مشددا.

وقال مراد: وَاللَّفْظُ بالحَرْفَيْنِ حَرْفًا واحِدَا + مُشَّددًا كالثانِ إدغامٌ بَدا

وقال الواسطي: رفع اللسان بحرفين متماثلين رفعة واحدة من غير فصل بينهما بحركة ولا وقف فيصير اللّفظ حينئذ بحرف واحد مشدّد.

قلت: الإدغام: (النطق بالحرفين حرفا واحدا كالثاني مشددا عند النطق بهما).

وذلك: أن ذكر (الإرتفاع) للسان, غير جامع لأفراد المعرف, إذ قد يدغم الحاء في الحاء, والعين في العين, وهما من حروف الحلق, وليسا من حروف اللسان, حتى يرتفع اللسان عند النطق بهما ارتفاعة واحدة!, وأما ذكره للمخرج, فجامع لجميع أفراد المصطلح, إذ ما من حرف من حروف المصطلح إلا وله مخرج, ولكن (النطق) أوجز منه, ويضمر المخرج في (النطق), وذكر: (لا يبقى للحرف الأول ولا لصفاته أثر في النطق), وصف زائد قد يستغنى عنه بغيره.

فصل: القول في الإدغام الكامل: قال الطويل: الإدغام الكامل: هو ما ذهب فيه ذات الحرف وصفته معا.

وقال البدوي: فالإدغام الكامل: هو ما ذهب معه لفظ المدغم وصفته.

وقال جمال: الإدغام الكامل: أن يذوب المدغم في المدغم فيه ذاتا وصفة.

وقال في المعجم: الإدغام الكامل: ما كان الأول من الحرفين فيه متحركا.

فصل: القول في الإدغام الناقص: قال الطويل: الإدغام الناقص: هو ما ذهب فيه ذات الحرف وبقيت صفته (الغنة أو الإستعلاء أو الإطباق). مانعة من كمال التشديد, فهو ناقص التشديد.

وقال البدوي: والناقص: هو ما ذهب معه لفظ المدغم وبقيت صفته.

وقال في المعجم: الإدغام الناقص: إبقاء بعض صوت المدغم في المدغم فيه.

وقال جمال: الإدغام الناقص: هو أن يذوب المدغم في المدغم فيه ذاتا لا صفة.

فصل: القول في الإدغام بالغنة: قال الطويل: الإدغام بالغنة: هو التقاء النون الساكنة أو التنوين بأحد حروف (ينمو).

فصل: القول في الإدغام بغير غنة: قال الطويل: الإدغام بغير غنة: هو إدغام النون الساكنة أو التنوين بغير غنة في اللام والراء بشرط انفصال النون عنهما.

فصل: القول في الإدغام الشمسي: قال الطويل: الإدغام الشمسي: هو إدغام لام (ال) التي للتعريف إذا وقع بعدها أحد حروفها الأبعة عشر.

فصل: القول في المتماثلين: قال الحصري: المتماثلان: فهما الحرفان اللذان اتحدا في المخرج وفي جميع الصفات بأن يكون مخرجهما واحدا, وجميع صفاتهما واحدة. قال: وقد اعترض على هذا التعريف بأنه غير جامع, لأنه لا يشمل الواوين من نحو: {آمنوا وعملوا}, واليائين من نحو {في يوسف}, لعدم الإتفاق في المخرج .... فالأحسن والأجمع ما قاله الإمام الجعبري في تعريف المتماثلين, " هما الحرفان اللذان اتحدا ذاتا, أو اندرجا في الإسم".

وقالا: هما الحرفان اللذان اتفقا مخرجا وصفة.

وقال منير: وهما الحرفان اللذان اتحدا مخرجا وصفة.

وقال أبو شادي: هما الحرفان اللذان اتفقا في المخرج والصفة والإسم أو اتحدا اسما ورسما.

وقال قمحاوي: هما الحرفان اللذان اتحدا مخرجا وصفة.

وقال جمال: التماثل: هو اتفاق الحرفين مخرجا وصفة.

وقال البدوي: المتماثلان: هما الحرفان اللذان اتحدا مخرجا وصفة كالباءين، واللامين.

وقالت سعاد: المتماثلان: هما الحرفان اللذان اتحدا اسما ورسما, أو مخرجا وصفة.

وقال زلط: المتماثلان: هما الحرفان اللذان اتحدا اسما ورسما ومخرجا وصفة.

وقال عماد: التماثيل: أن يتحد الحرفان في الإسم والرسم في المخرج والصفة.

وقال المرصفي: المثلان هما الحرفان اللذان اتحدا في الاسم والرسم. وقال: فخرج باتحاد الحرفين في الرسم الاختلافُ في الاسم كالعين المهملة والغين المعجمة ونحوهما فإن ذاتهما في الرسم واحدة ولا التفات إلى النقط فإنه عارض ولكنهما مختلفان في الاسم فخرجا بذلك عن حد تعريف المثلين ودخل الياءان في نحو {فِي يَوْمٍ} والواوان في نحو {قَالُواْ وَهُمْ} لاتحادهما في الاسم والرسم فهما من المثلين لدخولهما في حد التعريف، وأما قولهم في تعريف المثلين بأنهما الحرفان اللذان اتفقا مخرجاً وصفة فغير جامع لحد التعريف لعدم دخول الياءين والواوين في نحو ما تقدم لاختلافهما في المخرج والصفة كما هو ظاهر مع أنهما من المثلين. ومن ثَم كان التعريف الأول الذي ذكرناه للمثلين أعم من الثاني وقد عرف به غير واحد من شيوخنا.

وقال في الرائد: المثلان: هما الحرفان اللذان اتحدا مخرجا وصفة.

وقال معبد: المثلان: هما اللذان اتحدا مخرجا وصفة.

وقال عطية: المتماثلان هما الحرفان اللذان اتفقا اسمًا ومخرجًا.

وقال بسة: المثلان هما الحرفان اللذان اتفقا مخرجا وصفة. ولا يكون ذلك إلا إذا اتفقا اسما أيضا بأن يكونا لامين أو هاءين أو نحو هذا.

وقال في المعجم: التماثل: اتفاق الحرفين مخرجا وصفة.

وقال في الواضح: التماثيل: أن يتحد الحرفان في الإسم والرسم في المخرج والصفة.

وقال في الأوضح: التماثل: وهو أن يتفق الحرفان صفة ومخرجا.

وقال محمدون: المثلان: هما الحرفان اللذان اتفقا مخرجا وصفة.

وقال محمدون: المثلان: هما الحرفان اللذان اتحدا مخرجا وصفة.

وقال سلام: إدغام المتماثين: إذا التقى حرفان متماثلان أولهما ساكن والثاني متحرك, أدغم الأول في الثاني.

وقال أسامة: المثلان: ما اتفقا مخرجا وصفة.

وقال في السهل: المثلين: حرفان إتحدا مخرجاً وصفة.

وقال فريال: المتماثلان: هما كل حرفين اتحدا ((اسما)) و ((رسما.

وقال في العنبرية: المثلان هما الحرفان اللذان اتحدا مخرجا وصفة.

وقال الجمزوري: إِنْ فِي الصِّفَاتِ وَالمخَارِجِ اتَّفَقْ + حَرْفَانِ فَالْمِثْلاَنِ فِيهِمَا أَحَقْ

قلت: المتماثلان: (الحرفان اللذان اتحدا ذاتا, أو اندرجا اسما).

وقد سبق قول الحصري الشيخ: ما: (وقد اعترض على هذا التعريف بأنه غير جامع, لأنه لا يشمل الواوين من نحو: {آمنوا وعملوا}, واليائين من نحو {في يوسف}, لعدم الإتفاق في المخرج .... فالأحسن والأجمع ما قاله الإمام الجعبري في تعريف المتماثلين, " هما الحرفان اللذان اتحدا ذاتا, أو اندرجا في الإسم").

وقول زلط ما أن: (.... اتحدا اسما ورسما ومخرجا وصفة) فيحتمل أن فيه خطأ لفظي, إذ صوابه: [اتحدا اسما ورسما – أو – مخرجا وصفة], وإلا فغير جامع أيضا, إذ حروف المصطلح كلها, اتحدت اسما ورسما ومخرجا وصفة, غير الواوين واليائين من نحو: {فِي يَوْم}, و {قَالُواْ وَهُمْ}, ومثل القول: قول عماد: ما أن: (أن يتحد الحرفان في الإسم والرسم في المخرج والصفة), وأكثر تعريف القوم: ليس جامعا لأفراد المعرف, ومن كاد أن يكون جامعا, ففيه خطأ لفظي.

فصل: القول في المثلين الصغير: قال الحصري: المثلان صغير: أن يكون الحرف الأول ساكنا والثاني متحركا.

وقالت سعاد: المتماثلان الصغير: وهو أن يكون أول المتماثلين ساكنا والثاني متحركا.

وقال جمال: المتماثلان الصغير: هما الحرفان اللذان اتفقا اسما ومخرجا وصفة.

وقال عطية: فالمتماثلان الصغير: أن يكون الحرف الأول منهما ساكنًا والثاني متحركًا.

وقال في المعجم: إدغام المثلين الصغير: كل حرفين اتحدا صفة ومخرجا وكان الأول منهما ساكنا سكونا صحيحا, أي ليس بحرف مد.

وقال محمدون: المثلان الصغير: هو ما سكن الحرف الأول وتحرك الحرف الثاني.

وقال الجمزوري: .... ثُمَّ إِنْ سَكَنْ + أَوَّلُ كُلٍّ فَالصَّغِيرَ سَمِّيَنْ

قلت: المتماثلان الصغير: (كون الأول منهما ساكنا والثاني متحركا).

فصل: القول في المثلين الكبير: قال الحصري: المثلان كبير: أن يكون الحرفان متحركين.

وقالت سعاد: المتماثلان الكبير: وهو أن يتحرك الحرفان المتماثلان.

وقال عطية: المتماثلان الكبير: فهو أن يكون الحرفان متحركين سواء في كلمة مثل: {مَنَاسِكَكُمْ} أو في كلمتين مثل: {الرَّحِيمِ، مَالِكِ}. قلت: وفيه وصف زائد, ولا يخفى عليك.

وقال محمدون: المثلان الكبير: هو ما تحرك الحرف الأول والثاني. قلت وفيه من القصور, والصواب: أن يزيد [منهما].

وقال فريال: متماثلان كبير: هما كل حرفين متماثلين كلاهما متحرك.

وقال الجمزوري: أَوْ حُرِّكَ الحَرْفَانِ فِي كُلٍّ فَقُلْ + كُلٌّ كَبِيرٌ وافْهَمَنْهُ بِالْمُثُلْ

قلت: المتماثلان الكبير: (كون الحرفين منهما متحركين).

فصل: القول في المثلين المطلق: قال الحصري: المثلان المطلق: أن يكون الحرف الأول متحركا والثاني ساكنا.

وقالت سعاد: المتماثلان المطلق: وهو أن يكون الحرف الأول منهما متحركا والثاني ساكنا: أي عكس الصغير. قلت: وذكر: (أي عكس الصغير), فيه إطناب.

وقال عطية: المتماثلان المطلق: فهو أن يكون الحرف الأول منهما متحرِّكًا والثاني ساكنًا.

وقال محمدون: المثلان المطلق: وهو ما تحرك الحرف الأول وسكن الحرف الثاني. قلت: وفيه قصور ما لا يخفى عليك.

وقال فريال: متماثلان مطلق: كل حرفين متماثلين أولهما متحرك والثاني ساكن.

قلت: المتماثلان المطلق: (كون الأول منهما متحركا والثاني ساكنا).

فصل: القول في المتجانسين: قال الحصري: المتجانسان: فهما الحرفان اللذان اتحدا في المخرج واختلفا في الصفة.

وقالا: هما الحرفان اللذان اتفقا مخرجا واختلفا صفة.

وقال منير: وهما الحرفان اللذان اتحدا مخرجا واختلفا صفة.

وقال البدوي: والمتجانسان: هما الحرفان اللذان تجانسا – أي اتحدا – مخرجا، واختلفا صفة أو تجانسا صفة، واختلفا مخرجا.

وقال أبو شادي: هما الحرفان اللذان اتفقا في المخرج واختلفا في بعض الصفات.

وقال قمحاوي: وهما الحرفان اللذان اتحدا مخرجا واختلفا صفة.

وقال جمال: التجانس: اتحاد الحرفين مخرجا لا صفة.

وقالت سعاد: المتجانسان: هما الحرفان اللذان اتحدا مخرجا واختلفا في بعض الصفات.

وقال زلط: المتجانسان: هما الحرفان اللذان اتفقا مخرجا واختلفا صفة.

وقال الدوسري في الشرح: التجانس: هو أن يتحدا الحرفان مخرجا ويختلفا صفة.

وقال عماد: التجانس: أن يتحد الحرفان في المخرج, ويختلفا في الصفة.

وقال المرصفي: في المتجانسين: المتجانسان هما الحرفان اللذان اتفقا في المخرج واختلفا في بعض الصفات.

وقال في الرائد: المتجانسان: هما الحرفان اللذان اتحدا مخرجا واختلفا صفة.

وقال معبد: التجانس: هما الحرفان اللذان اتحدا مخرجا واختلفا صفة.

وقال عطية: والمتجانسان هما الحرفان اللذان اتفقا مخرجًا واختلفا صفة.

وقال بسة: المتجانسان هما الحرفان اللذان اتفقا مخرجا واختلفا صفة, دون نظر إلى الاختلاف فى صفة كالثاء والذال فى نحو يَلْهَثْ ذلِكَ, أو فى أكثر من صفة كالدال والتاء فى نحو قَدْ تَبَيَّنَ.

وقال في المعجم: التجانس: اتفاق الحرفين مخرجا واختلافهما صفة, وهو أشهرها, أو اختلافهما مخرجا واتفاقهما صفة, وهو أحد أسباب الإدغام.

وقال في الواضح: التجانس: أن يتحد الحرفان في المخرج ويختلفا في الصفة.

وقالر في الأوضح: التجانس: هما أن يتفق الحرفان مخرجا ويختلفا صفة.

وقال محمدون: المتجانسان: هما الحرفان اللذان اتفقا في المخرج واختلفا في بعض الصفات.

وقال محمدون: المتجانسان: هما الحرفان اللذان اتحدا مخرجا واختلفا صفة.

وقال سلام: إدغام المتجانسين: ويكون عندما يتفق الحرفان مخرجا ويختلفان صفة.

وقال أسامة: المتجانسان: ما اتفقا مخرجا واختلفا صفة.

وقال في السهل: المتجانسان: حرفان إتحدا مخرجاً وإختلفا صفة.

وقال فريال: (المتجانسان): المتجانسان هما الحرفان اللذان اتحدا مخرجا واختلفا صفة.

وقال في العنبرية: المتجانسان :هما الحرفان اللذان اتحدا مخرجا واختلفا صفة.

وقال الجمزوري:-

.... أَوْ يَكُونَا اتَّفَقَا + فِي مَخْرَجٍ دُونَ الصِّفَاتِ حُقِّقَا

بِالْمُتَجَانِسَيْنِ .... + ...

قلت: المتجانسان: (الحرفان اللذان اتحدا مخرجا واختلفا صفة).

أو أقول: المتجانسان: (الحرفان اللذان اتحدا مخرجا واختلفا صفة, أو اختلفا مخرجا واتحدا صفة).

فصل: القول في المتجانسين الصغير: قالت سعاد: المتجانسان الصغير: وهو أن يسكن الحرف الأول ويتحرك الثاني. قلت: فيه ما لا يخفى على مثلك من القصور, إذ لم تقل: [منهما].

وقال المرصفي: في الصغير من المتجانسين: أن يكون الحرف الأول منهما ساكناً، والثاني متحركاً.

وقال فريال: المتجانس الصغير: هو كل حرفين متجانسين أولهما ساكن وثانيهما متحرك.

فصل: القول في المتجانسين الكبير: قالت سعاد: المتجانسان الكبير: وهو أن يتحرك الحرفان. قلت: وفيه قصور, والصواب: زيادة: [منهما].

وقال المرصفي: في الكبير من المتجانسين: أن يتحرك الحرفان معاً.

وقال فريال: المتجانس الكبير: أن يتجاور حرفان متجانسان كلاهما متحرك.

فصل: القول في المتجانسين المطلق: قالت سعاد: المتجانسان المطلق: وهو أن يتحرك الحرف الأول ويسكن الحرف الثاني. قلت: وفيه أيضا قصور, والصواب: زيادة: [منهما].

وقال المرصفي: في المطلق من المتجانسين: أن يتحرك الحرف الأول ويسكن الثاني. قلت: وفيه مثل ما في قول سعاد.

وقال فريال: المتجانس المطلق: أن يتجاور حرفان متجانسان أولهما متحرك والثاني ساكن.

فصل: القول في المتقاربين: قال الحصري: المتقاربان: فهما الحرفان اللذان اختلفا في المخرج مع قرب مخرج أحدهما من مخرج آخر, وتقاربا في الصفة.

وقالا: هما الحرفان اللذان تقاربا مخرجا وصفة .... أو تقاربا مخرجا لا صفة .... أو تقاربا صفة لا مخرجا.

وقال منير: وهما الحرفان اللذان تقاربا مخرجا وصفة.

وقال البدوي: والمتقاربان: هما الحرفان اللذان تقاربا مخرجا وصفة، أو مخرجا فقط، أو صفة فقط.

وقال قمحاوي: وهما الحرفان اللذان تقاربا مخرجا وصفة.

وقال جمال: التقارب: تقارب الحرفين مخرجا أو صفة, أو صفة ومخرجا.

وقال أبو شادي: هما الحرفان اللذان تقاربا في المخرج واختلفا في الصفة, أو تقاربا في المخرج واتفقا في الصفة. قلت: ولو زاد: [أو تقاربا فيهما معا].

وقالت سعاد: المتقاربان: هما الحرفان اللذان تقاربا في المخرج والصفة. أو تقاربا في المخرج دون الصفة. أو تقاربا في الصفة دون المخرج.

وقال زلط: المتقاربان: هما الحرفان اللذان تقاربا في المخرج والصفة, أو في المخرج دون الصفة, أو في الصفة دون المخرج.

وقال الدوسري في الشرح: التقارب: هو أن يتقاربا مخرجا وصفة.

وقال عماد: التقارب: أن يتقاربا الحرفان في المخرج والصفة. أو يتقاربا في المخرج فقط. أو يتقاربا في الصفة فقط.

وقال المرصفي: المتقاربان هما الحرفان اللذان تقاربا في المخرج والصفة, أو في المخرج دون الصفة, أو في الصفة دون المخرج.

وقال في الرائد: المتقاربان: هما الحرفان اللذان تقاربا مخرجا وصفة, أو مخرجا لا صفة, أو صفة لا مخرجا.

وقال معبد: التقارب: هما الحرفان اللذان تقاربا مخرجا وصفة, أو تقاربا مخرجا لا صفة, أو تقاربا صفة لا مخرجا.

وقال بسة: المتقاربان هما الحرفان اللذان تقاربا مخرجا واختلفا صفة، أو تقاربا مخرجا واتفقا صفة.

وقال في المعجم: التقارب: تقارب الحرفين مخرجا أو صفة, أو مخرجا وصفة معا.

وقال في الواضح: التقارب: أن يتقاربا الحرفان في المخرج والصفة. أو يتقاربا في المخرج فقط.

وقال في الأوضح: التقارب: وهو أن يتقارب الحرفان مخرجا وصفة.

وقال محمدون: المتقاربان: هما الحرفان اللذان تقاربا في المخرج واختلفا في بعض الصفات.

وقال محمدون: المتقاربان: هما الحرفان اللذان تقاربا مخرجا وصفة.

وقال سلام: إدغام المتقاربين: إذا تقارب الحرفان مخرجا وصفة, وكان الأول منهما ساكنا وجب إدغامه في الثاني (بلا غنة).

وقال في السهل: المتقاربان: حرفان تقاربا مخرجاً وصفة.

وقال فريال: المتقاربان هما الحرفان اللذان تقاربا في المخرج والصفة، أو في المخرج دون الصفة، أو الصفة دون المخرج.

وقال في العنبرية: المتقاربان: هما الحرفان اللذان تقاربا مخرجا وصفة, أو مخرجا لا صفة, أو صفة لا مخرجا.

وقال الجمزوري:-

وَإِنْ يَكُونَا مَخْرَجًا تَقَارَبَا + وَفِي الصِّفَاتِ اخْتَلَفَا يُلَقَّبَا

مُتَقَارِبَيْنِ .... + ...

قلت: المتقاربان: (الحرفان اللذان تقاربا مخرجا وصفة, أو مخرجا لا صفة, أو صفة لا مخرجا).

وفي التعريف: تعريف البدوي وجمال وسعاد وزلط وعماد والمرصفي والرائد ومعبد والمعجم وفريال والعنبرية.

وذلك أن في مثل قول الحصري الشيخ: إطناب, وهو: (..... مع قرب مخرج أحدهما من مخرج آخر .....).

فصل: القول في المتقاربين الصغير: قالت سعاد: المتقاربان الصغير: وهو أن يسكن الحرف الأول من المتقاربين ويتحرك الثاني.

وقال فريال: المتقاربان الصغير: أن يكون الحرفان المتقاربان أولهما ساكن وثانيهما متحرك.

فصل: القول في المتقاربين الكبير: قالت سعاد: المتقاربان الكبير: وهو أن يتحركا الحرفان المتقاربان.

وقال المرصفي: في الكبير من المتقاربين: أن يتحركا الحرفان معاً.

وقال فريال: المتقاربان الكبير: هما كل حرفين متقاربين كلاهما متحرك.

قلت: المتقاربان الكبير: (أن يتحركا الحرفان منه).

فصل: القو في المتقاربين المطلق: قالت سعاد: المتقاربان المطلق: وهو أن يتحرك الحرف الأول من المتقاربين ويسكون الثاني.

وقال المرصفي: في المطلق من المتقاربين: أن يتحرك الأول منهما ويسكن الثاني.

وقال فريال: المتقاربان المطلق: هما كل حرفين متقاربين أولهما متحرك وثانيهما ساكن.

قلت: المتقاربان المطلق: (أن يتحرك الأول منهما ويسكن الثاني).

فصل: القول في المتباعدين: قال الحصري: المتباعدان: فهما الحرفان اللذان تباعدا مخرجا واختلفا صفة.

وقال البدوي: والمتباعدان: هما الحرفان اللذان تباعدا مخرجا، واختلفا صفة.

وقالا: هما الحرفان اللذان تباعدا مخرجا واختلفا صفة.

وقال قمحاوي: وهما الحرفان اللذان تباعدا مخرجا واختلفا صفة.

وقال أبو شادي: هما الحرفان اللذان تباعدا في المخرج واختلفا في الصفة أو تباعدا في المخرج واتفقا في الصفة.

وقالت سعاد: المتباعدان: هما الحرفان اللذان تباعدا مخرجا واختلفا صفة.

وقال الطويل: المتباعدان: هما الحرفان اللذان تباعدا مخرجا واختلفا صفة.

وقال زلط: المتباعدان: هما الحرفان اللذان تباعدا مخرجا واختلفا صفة.

وقال المرصفي: في المتباعدين: المتباعدان هما الحرفان اللذان تباعدا في المخرج واختلفا في الصفة وهذا هو الغالب. وقد يتفق الحرفان المتباعدان في الصفة أيضاً وهذا يكاد يكون قليلاً.

وقال معبد: المتباعدان: هما الحرفان اللذان تباعدا مخرجا واختلفا صفة.

وقال عطية: والمتباعدان هما الحرفان اللذان تباعدا مخرجًا واختلفا صفة.

وقال بسة: المتباعدان هما الحرفان اللذان تباعدا مخرجا واختلفا صفة، أو تباعدا مخرجا واتفقا صفة.

قلت: المتباعدان: (الحرفان اللذان تباعدا مخرجا فقط أو وصفة).

فصل: القول في المتباعدين الصغير: قال المرصفي: في الصغير من المتباعدين: أن يكون الأول منهما ساكناً والثاني متحركاً.

قلت: فالتعريف التعريف.

فصل: القول في المتباعدين الكبير: قال المرصفي: في الكبير من المتباعدين: أن يتحرك الحرفان معاً.

قلت: ولو لم يقصر, وزاد: [منه].

فصل: القول في المتباعدين المطلق: قال المرصفي: في المطلق من المتباعدين: أن يتحرك الأول ويسكن الثاني. وقلت أيضا: ولو لم يقصر, وزاد: [منه].

فصل: القول في الإظهار: قال الحصري: الإظهار: إبانة حقيقة الحرف بإخراجه من مخرجه الأصلي وإعطائه صفته مع تجريده من الغنة.

وقالا: إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة في الحرف المظهر.

وقال سويد: إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة في الحرف المظهر.

وقال قمحاوي: الإظهار: إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة في الحرف المظهر.

وقالت سعاد: الإظهار: إخراج الحرف المظهر من مخرجه بغير غنة ظاهرة.

وقال عزة: إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة في الحرف المظهر.

وقال الطويل: الإظهار: إخراج الحرف المظهر من مخرجه من غير غنة فيه, ووضوحه في النطق وفصله عما بعده.

وقال زلط: الإظهار: إخراج الحرف المظهر من مخرجه من غير غنة في النون الساكنة والتنوين.

وقال عماد: الإظهار: إخراج كل حرف من مخرجه من غير زيادة في الغنة في الحرف المظهر.

وقال المرصفي: الإظهار: إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة في الحرف والمظهر. قال: وقال بعضهم: "هو فصل الحرف الأول من الثاني من غير سكت عليه. وقيل غير ذلك.

وقال جمال: الإظهار: فالإظهار هو النطق بالحرف واضحا.

قلت: فكم من حروف متحركة بنطق بها وهي واضحة؟, وهل الإظهار إلا في السكون.

وقال في الرائد: الإظهار: إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة في الحرف المظهر.

وقال جمال: الإظهار: إخراج النون الساكنة من مخرجها بغير غنة.

وقال البدوي: إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة في الحرف المظهر.

وقال قطب: إخراج كل حرف من مخرجه مع تحقيقه من غير غنة في الحرف المظهر.

وقال معبد: الإظهار: هو إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة.

وقال عطية: الإظهار: إخراج الحرف الْمُظْهَر من مخرجه من غير غنة كاملة.

وقال بسة: إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة فى الحرف المظهر.

وقال في المعجم: الإظهار: قطع الحرف الأول من الحرف الذي يليه قطعا يبينه منه من غير سكت عليه. أو "أن يؤتى بالحرفين ... منطوقا بكل واحد منهما على صورته موفّى جميع صفته مخلصا إلى كمال بنيته.

وقال في الواضح: الإظهار: فصل الحرف الأول من الثاني من غير سكت عليه. أو هو: إخراج كل حرف من مخرجه من غير زيادة في الغنة في حرف المظهر.

وقال في الأوضح: الإظهار: إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة في الحرف المظهر.

وقال محمدون: الإظهار: إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة في الحرف المظهر.

وقال سلام: الإظهار, وسماه بالإظهار الحلقي: إصطلاحا: معناه إخراج الحرف الساكن من مخرجه من غير وقف ولا سكت ولا تشديد ولا غنة.

وقال في السهل: الإظهار: إخراج كل حرف من مخرجه بغير غنة في الحرف المظهر.

وقال فريال: الإظهار: إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة ظاهرة.

وقال النجار: فهو إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة.

وقال في العنبرية: معنى الإظهار: إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة في الحرف المظهر.

وقال الإمام: وأما الإظهار فهو ضد الإدغام وهو أن يؤتى بالحرفين المصيرين جسما واحدا منطوقا بكل واحد منهما على صورته موفى جميع صفته مخلصا إلى كمال بنيته.

وقال مراد: الاِظهارُ أَنْ تُخْرِجَ كُلَّ حَرْفِ + مِنْ مَخْرَجٍ مِنْ غَيْرِ غَنِّ الحَرْفِ

قلت: الإظهار: (إخراج الحرف الساكن من مخرجه من غير زيادة فيه).

أو أقول: الإظهار: (فصل الحرف الساكن من ثانيه من غير زيادة فيه).

وذلك: أن الإظهار لا يوجد إلا في السكون, فقد أغفلنا بالحرف ذكره, عن وصفه بالسكون, بل؛ ولا الإدغام والإقلاب والإخفاء كلها إلا في السكون.

وذكر (إخراج الحرف المظهر) كما في قول سعاد والطويل وزلط وعطية: فيه ما من أن المعرف كاد أن يكون أوضح من التعريف, وما من تعريف الشيء بنفسه!, وذكر (الوضوح والفصل) وصف زائد لا حاجة للتعريف منه بشيء, والإعتبار به غير مانع, إذ إلتبس بالحروف المتحركة.

وكاد أن يكون في التعريف معناه: ما في المرصفي من: أن: (.... "هو فصل الحرف الأول من الثاني من غير سكت عليه"), غير أن فيه ما فيه من القصور, وذلك أن الحرف إذا لم يسكت عليه, فقد يشدد أو يزاد في صفته, أو يوقف عليه, وفي التعريف تعريف سلام: وهو: (...... إخراج الحرف الساكن من مخرجه من غير وقف ولا سكت ولا تشديد ولا غنة), غير أن فيه من الإطناب ما أوصاف زائدة, وإن لا يمكن أن يتصور التعريف إلا بها, فقد يمكن أن تضمر بـ(وصف من غير زيادة فيه).

فصل: القول في الإظهار الحلقي: قال الطويل: الإظهار الحلقي: إخراج النون الساكنة أو التنوين من مخرجهما من غير غنة ولا تشديد فيهما عند ملاقاة أحد حروف الإظهار الحلقي الستة.

وقال في المعجم: الإظهار الحلقي: إظهار النون الساكنة والتنوين عند حروف الحلق. قلت: التعريف: تعريف المعجم هذا.

فصل: القول في الإظهار الشفوي: قال الطويل: الإظهار الشفوي: هو إظهار الميم الساكنة عند جميع حروف الهجاء ما عدا الميم والباء.

وقال في المعجم: الإظهار الشفوي: إظهار الميم الساكنة عند حروف الهجاء عدا الباء والميم. قلت: التعريفان تعريف.

فصل: القول في الإظهار المطلق: قال في المعجم: الإظهار المطلق: إظهار الونو الساكنة والتنوين إذا اجتمعت مع حرف من حروف (ينمو) في كلمة واحدة. قلت: التعريف تعريف.

فصل: القول في النون الساكنة: قال قمحاوي: النون الساكنة هي التي لا حركة لها كنون ((من, وعن)).

وقالت سعاد: النون الساكنة: هي النون الخالية من الحركة((أي العارية من التشكيل أو عليها علامة السكون)), والثابتة في الوصل والوقف واللفظ والخط وتكون في الأسماء والأفعال والحروف متوسطة أو متطرفة.

وقال جمال: النون الساكنة تعريفها: نون خالية من الحركة تثبت لفظا ورسما ووصلا ووقفا.

وقال الطويل: النون الساكنة: هي نون ساكنة أصلية تثبت لفظا وخطا, وصلا ووقفا.

وقال عماد: النون الساكنة: وهي التي تكون ساكنة في الوصل والوقف في الإسم والفعل والحرف في وسط الكلمة أو في آخرها.

وقال المرصفي: النون الساكنة: النون الساكنة هي التي سكونها ثابت في الوصل والوقف.

وقال في الرائد: والنون الساكنة: هي التي لا حركة لها. قلت: فلا يخفى عليكم ما في التعريف من القصور.

وقال بسة: النون الساكنة أى: النون الخالية من الحركة، وهى النون الثابتة فى اللفظ، والخط، والوصل، والوقف، وتكون فى الأسماء، والأفعال، والحروف، وتكون متوسطة ومتطرفة.

وقال في الواضح: النون الساكنة: والنون الساكنة هي التى تكون ساكنة في الوصل والوقف في الإسم والفعل والحرف في وسط الكلمة أو في آخرها.

وقال أبو شادي: النون الساكنة هي النون الخالية من الحركة العارية عن التشكيل.

وقال سلام: النون الساكنة: هي الخالية من الحركة, مثل (من) و(عن) وقد عرفناها كما هو التنوين.

وقالا: النون الساكنة هي: الخالية من الحركات الثلاث ((الفتح – والضم – والكسر)) أو هي الخالية من الحركة أو التي لا حركة لها ((أعني العارية من التشكيل أو أن عليها علامة السكون)) ... وتكون ثابتة في اللفظ والخط والوصل والوقف وتكون في الأسماء ..... والأفعال .... والحروف .... وتكون متوسطة .... ومتطرفة ... .

وقال مراد:–

اعلَم بِأَنَّ النُّونَ والتَّنوينا + قَدْ عرَّفوهُما بأَنَّ النُّونا

... ساكِنَةٌ أَصْليَّةٌ تَثْبُتُ في + لَفْظٍ وَوَصْلٌ ثُمَّ خَطٍ مَوْقِفِ

قلت: النون الساكنة: هي: (النون المخطوطة, الملفوظة الموصولة بها, الموقوف عليها, الخالية من الحركة). وفي التعريف: التعريف السابق: ما تعريف مراد.

وذلك: أن ذكر (......((أي العارية من التشكيل أو عليها علامة السكون)) ....): وصف زائد مطنب به من غير ضرورة إليه, وكذلك ذكر: (وتكون في الأسماء والأفعال والحروف متوسطة أو متطرفة), وما في معناه, فقد كثر الإطناب في التعريف من القوم, وجزاهم الله خيرا.

فصل: القول في التنوين: قال الحصري: التنوين: نون ساكنة زائدة تلحق آخر الإسم وتثبت في اللفظ والوصل وتسقط في الخط.

وقالا: نون ساكنة زائدة تلحق آخر الإسم لفظا ووصلا وتفارقه خطا ووقفا, وعلامته .... ولا يكون التنوين إلا متطرفا.

وقال محمد قطب: نون ساكنة زائدة تلحق آخر الإسم لفظا وتفارقه خطا كتابة ووقفا.

وقال البدوي: هو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظا، وتفارقه خطا ووقفاً.

وقال أبو شادي: هو نون ساكنة زائدة لغير توكيد تلحق آخر الإسم لفظا ووصلا وتفارقه خطا ووقفا ولا يأتي إلا متطرفة.

وقال عزة: نون ساكنة زائدة تلحق آخر الإسم تثبت لفظا ووصلا وتسقط وقفا.

وقال قمحاوي: التنوين: هو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الأسماء لفظا وتفارقه خطا ووقفا.

وقالت سعاد: التنوين: هو نون ساكنة زائدة لغير توكيد تلحق آخر الإسم لفظا ووصلا وتفارقه خطا ووقفا.

وقال الطويل: التنوين: نون ساكنة زائدة تلحق آخر الإسم لفظا ووصلا, وتفارقه خطا ووقفا.

وقال زلط: التنوين: هو نون ساكنة تلحق آخر الأسماء لفظا وتفارقه خطا ووقفا لغير توكيد.

وقال الدوسري في الشرح: التنوين: نون ساكنة تلحق آخر الكلمات لفظا لا خطا.

وقال جمال: التنوين: هو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الأسماء لفظا لا خطا ووصلا لا وقفا.

وقال عماد: التنوين: وهو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الأسماء وتثبت لفظا ووصلا وتسقط خطا ووقفا.

وقال المرصفي: التنوين: نون ساكنة زائدة لغير توكيد تلحق آخر الاسم وصلاً وتفارقه خطًّا ووقفاً.

وقال في الرائد: التنوين: هو نون ساكنة تلحق آخر الإسم لفظا وتفارقه في الخط والوقف.

وقال معبد: التنوين: هو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الأسماء لفظا لا خطا.

وقال عطية: هو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظًا ووصلا وتفارقه خطًّا ووقفًا.

وقال بسة: نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظا، وتفارقه خطا ووقفا.

وقال في الواضح: التنوين: وهو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الأسماء فقط ولا تكون في الأفعال أو الحروف تثبت في اللفظ عند الوصل.

وقال محمدون: التنوين: هو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الإسم لفظا وتفارقه في الخط والوقف.

وقال سلام: التنوين: هو عبارة عن نون ساكنة زائدة تلحق آخر الإسماء لفظا لا خطا, وهي عبارة عن الفتحتين أو الكسرتين أو الضمتين وهكذا مثل كتاباً كتابٍ كتابٌ حكيما حكيمٍ حكيمٌ.

وقال في السهل: التنوين: نون ساكنة زائدة تلحق أخر الأسماء لفظا وتفارقه خطاً.

وقال فريال: التنوين ليس حرفا من الحروف الهجائية ولكنه نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم، ننطق بها فتظهر لفظا (أى صوتا) فقط، ولا تكتب خطا.

وقال الإمام: التنوين في القرآن هو نون ساكنة تلحق آخر الاسم تظهر في اللفظ وتسقط في الخ.

وقال مراد:-

ولَكِنِ التَّنْوينُ نونٌ ساكِنَةْ + زائدةٌ في آخرِ اسمٍ كائِنَةْ

تَثْبُت في اللَّفظِ وفي الوَصْلِ ولاَ + تَثْبُتُ في الخطِّ وفي الوَقْفِ كِلاَ

قلت: التنوين: (نون ساكنة زائدة تلحق آخر الإسم لفظا ووصلا فقط).

وذكر وصف ما في معنى: (التطريف) مجيئه, إطناب في وصف سلبي, ما قد يتصور التعريف بدونه, وكذلك وصف (.... ولا تكون في الأفعال أو الحروف ....), و(..... ليس حرفا من الحروف الهجائية ....), وأما ذكر وصف: (.... تلحق آخر الإسم لفظا ووصلا فقط), فإطناب في وصف زائد لا يستغنى عنه.

فصل: القول في الإقلاب: قال الحصري: الإقلاب: جعل حرف مكان آخر مع بقاء الغنة والإخفاء.

وقال البدوي: جعل حرف مكان آخر، أي: قلب النون الساكنة والتنوين ميما قبل الباء مع مراعاة الإخفاء والغنة.

وقال قطب: هو جعل حرف مكان آخر مع مراعاة الصفة والإخفاء.

وقال عزة: جعل حرف مكان حرف. قلت: فيه قصور ما لا يخفى عليكم!.

وقال قمحاوي: الإقلاب: جعل حرف مكان آخر. قلت: فيه أيضا القصور وما لا يخفى عليكم!.

وقالا: جعل حرف مكان آخر أو هو عبارة عن: قلب النون الساكنة أو التنوين ميما مخفاة مع الغنة بمقدار حركتين.

وقالت سعاد: الإقلاب: قلب النون الساكنة أو التنوين ميما وإخفائها مع الغنة. قلت: فيه ما أن المعرف أظهر وأجلى من التعريف نفسه.

وقال جمال: الإقلاب: تحويل النون أو التنوين إلى ميم مخفاة عند الباء مع بقاء الغنة. قلت: فيه أيضا: ما أن المعرف أظهر وأجلى من التعريف نفسه.

وقال الطويل: الإقلاب: قلب النون الساكنة أو التنوين ميما مخفاة بغنة إذا وقع بعدهما باء.

وقال زلط: الإقلاب: قلب النون الساكنة أو التنوين ميما مخفاة بغنة.

وقال عماد: الإقلاب: تحويل النون الساكنة أو التنوين ميما إذا وقعت بعد حرف الباء, مع مراعاة الغنة والإخفاء في الحرف المقلوب.

وقال المرصفي: الإقلاب: جَعْلُ حرفٍ مكان آخر مع مراعاة الغنة والإخفاء في الحرف المقلوب.

وقال في الرائد: القلب: قلب النون الساكنة أو التنوين ميما مخفاة في اللفظ لا في الخط مع بقاء الغنة.

وقال عطية: القلب: قلب النون الساكنة أو التنوين ميمًا مخفاة بغنة.

وقال بسة: الإقلاب جعل حرف مكان آخر مع مراعاة الغنة، والإخفاء فى الحرف الأول.

وقال في الواضح: القلب: تحويل النون الساكنة أو التنوين ميما إذا وقع بعدها حرف الباء مع مراعاة الغنة والإخفاء في الحرف المقلوب.

وقال في الأوضح: الإقلاب: جعل حرف مكان حرف. قلت: القصور القصور.

وقال محمدون: الإقلاب: قلب النون الساكنة أو التنوين ميما مخفاة في اللفظ لا في الخط مع بقاء الغنة.

وقال سلام: الإقلاب: قلب النون الساكن والتنوين ميما قبل الباء مع مراعاة الغنة.

وقال في السهل: الإقلاب: وهو قلب النون الساكنة والتنوين ميماً قبل الباء مع مراعاة الغنة والإخفاء.

وقال أبو شادي: قلب النون الساكنة أو التنوين ميما مع إخفائها وبقاء الغنة.

وقال فريال: الإقلاب: قلب النون الساكنة والتنوين ميما مخفاة قبل الباء، مع بقاء الغنة ظاهرة.

وقال النجار: جعل حرف مكان حرف آخر مع مراعاة الغنة. قلت: ولم يزد: [الإخفاء], ما القصور.

وقال في العنبرية: معني الإقلاب: جعل حرف مكان آخر مع مراعاة الغنة والإخفاء.

وقال الإمام: القلب فهو عبارة عن الحكم المشهور من الأحكام الأربعة المختصة بالنون الساكنة والتنوين وهو إبدالهما عند لقائهما الباء ميما خالصة تعويضا صحيحا لا يبقى للنون والتنوين أثر.

وقال مراد: الإقلاب: وجَعْلُ حَرْفٍ في مكانِ الآخَرِ + مَعْ غُنَّةٍ فيهِ فَإِقلابٌ دُرِي

قلت: الإقلاب: (النطق بالحرف مكان الآخر مع بقاء صفته والإخفاء).

وفي التعريفات بعضها: ما أن المعرف أوضح وأظهر وأجلى من التعريف نفسه.

هذا: ثم وفي التعريفات ما كاد أن يكون في التعريف معناه أو في المعنى نفسه: فمنه: الحصري الشيخ: (جعل حرف مكان آخر مع بقاء الغنة والإخفاء), وقطب: (جعل حرف مكان آخر مع مراعاة الصفة والإخفاء), والمرصفي: (جَعْلُ حرفٍ مكان آخر مع مراعاة الغنة والإخفاء في الحرف المقلوب), وبسة: (جعل حرف مكان آخر مع مراعاة الغنة، والإخفاء فى الحرف الأول), والعنبرية: (جعل حرف مكان آخر مع مراعاة الغنة والإخفاء), وذكر (النطق) المصطلح, إحترازا من الخط.

فصل: القول في الإخفاء: قال الحصري: الإخفاء: النطق بالحرف بحالة متوسطة بين الإظهار والإدغام عاريا عن التشديد مع بقاء الغنة في الحرف الأول.

وقالا: النطق بحرف ساكن عار عن التشديد على صفة بين الإظهار والإدغام مع بقاء الغنة بمقدار حركتين في الحرف الأول (أي النون الساكنة أو التنوين).

وقال أبو شادي: هو النطق بالحرف بصفة بين الإظهار والإدغام عاريا عن التشديد مع بقاء الغنة في الحرف الأول وهو النون الساكنة أو التنوين ويسمى إخفاء حقيقيا.

وقال البدوي: النطق بالحرف بصفة بين الإظهار والإدغام عاريا عن التشديد مع بقاء الغنة في الحرف الأول.

وقال قمحاوي: النطق بالحرف بصفة بين الإظهار والإدغام عار عن التشديد مع بقاء الغنة في الحرف الأول.

وقالت سعاد الإخفاء: هو النطق بحرف ساكن على صفة بين الإظهار والإدغام عارٍ من التشديد مع بقاء الغنة في الحرف الأول وهو النون الساكنة أو التنوين.

وقال جمال: الإخفاء: النطق بالنون الساكنة على صفة بين الإظهار والإدغام مع مراعاة الغنة وعدم التشديد.

وقال النجار: فهو عبارة عن النطق بحرف ساكن عار أي خال عن التشديد على صفة بين الإظهار والإدغام مع بقاء الغنة في الحرف الأول وهو النون الساكنة والتنوين.

وقال الطويل: الإخفاء المطلق: النطق بحرف ساكن بين الإظهار والإدغام من غير تشديد مع بقاء الغنة في الحرف المخفي.

وقال عزة: وجوب الغن باخفاء النون الساكنة والتنوين عندما يتلوهما حرف من حروفه الـ(15).

وقال زلط: الإخفاء: النطق بالحرف بحالة وسط بين الإظهار والإدغام, عار عن التشديد مع بقاء الغنة.

وقال عماد: الإخفاء: النطق بالحرف المخفي على حالة بين الإظهار والادغام مع مراعاة بقاء الغنة في المخفي.

وقال المرصفي: الإخفاء: هو عبارة عن النطق بحرف ساكن عار من الشديد على صفة بين الإظهار والإدغام مع بقاء الغنة في الحرف الأول.

وقال جمال: الإخفاء: أما الإخفاء فهو حالة بين الإظهار والإدغام لعدم تباعد الحرفين فيظهرا وعدم تقاربهما أو تجانسهما أو تماثلهما فيدغما. فالإدغام يكون في الحرف والإخفاء عند الحرف والإدغام فيه تشديد والإخفاء ليس معه تشديد.

وقال في الرائد: الإخفاء: النطق بالحرف بصفة بين الإظهار والإدغام عار عن التشديد مع بقاء الغنة في الحرف المخفي.

وقال معبد: الإخفاء: هو النطق بالحرف بحالة وسط بين الإظهار والإدغام عار عن التشديد مع بقاء الغنة في هذا الحرف.

وقال عطية: الإخفاء: النطق بالحرف بصفة بين الإظهار والإدغام عاريًا عن التشديد مع بقاء الغنة.

وقال بسة: الإخفاء: النطق بالحرف بصفة بين الإظهار والإدغام، عار عن التشديد مع بقاء الغنة فى الحرف الأول.

وقال في المعجم: إخفاء النون الساكنة والتنوين أو الميم الساكنة عند أحرفهما: وهو النطق بحرف ساكن عارٍ عن التشديد مع بقاء الغنة في الحرف الأول.

وفي الواضح: الإخفاء: النطق بالحرف المخفي على حالة بين الإظهار والإدغام مع مراعاة بقاء الغنة في المخفي.

وقال في الأوضح: الإخفاء: النطق بالحرف بصفة بين الإظهار والإدغام عارٍ عن التشديد مع بقاء الغنة فيه.

وقال محمدون: الإخفاء: النطق بالحرف بصفة بين الإظهار والإدغام, عار عن التشديد مع بقاء الغنة في الحرف المخفي.

وقال سلام: الإخفاء: هو حالة بين الإظهار والإدغام عارٍ عن التشديد مع بقاء الغنة في الحرف الأول.

وقال أسامة: الإخفاء: النطق بالحرف بصفة بين الإظهار والإدغام عار عن التشديد مع بقاء الغنة في الحرف الأول.

وقال في السهل: الإخفاء: النطق بالحرف بصفته بين الإظهار والإدغام عار عن التشديد(غير مشددة) مع بقاء الغنة في الحرف الأول.

وقال فريال: الإخفاء: (هو حالة بين الإظهار والإدغام). قلت: في التعريف قصور, فلم يرق به, وفيه غير ذلك.

وقال في العنبرية: معنى الإخفاء: النطق بحرف بصفة بين الإظهار والإدغام عار عن التشديد مع الغنة في الحرف الأول.

وقال الإمام: الإخفاء فهو عبارة عن إخفاء النون الساكنة والتنوين عند أحرفهما.

وقال مراد: الإخفاء: وأَمَّا الإِخفاءُ فَحَالٌ بَيْنَا + الإِظهارِ والإِدغامِ قَدْ رَوَيْنا

قلت: الإخفاء: (النطق بالحرف بين الإظهار والإدغام: عاريا عن التشديد مع بقاء صفة فيه).

وذلك أن ذكر (.... بمقدار حركتين في الحرف الأول ....), فيه ذكر الأحكام, وما يعدى إلى الدور, وإطناب في (.... وهو النون الساكنة أو التنوين ويسمى إخفاء حقيقيا), ومثله في سعاد والنجار: ثم وفي قول عزة: ما: (وجوب الغن باخفاء النون الساكنة والتنوين ....), تعريف الشيء بحكمه وبنفسهو وما تسلسل مُوقعٌ, وكذلك قول عماد: (.... المخفي ....), وإطناب في جمال: ما

(..... لعدم تباعد الحرفين فيظهرا وعدم تقاربهما أو تجانسهما أو تماثلهما فيدغما. فالإدغام يكون في الحرف والإخفاء عند الحرف والإدغام فيه تشديد والإخفاء ليس معه تشديد).

وفي التعريف معناه تعريف: الحصري الشيخ: (.... النطق بالحرف بحالة متوسطة بين الإظهار والإدغام عاريا عن التشديد مع بقاء الغنة في الحرف الأول), والبدوي: (النطق بالحرف بصفة بين الإظهار والإدغام عار عن التشديد مع بقاء الغنة في الحرف الأول), والطويل: (النطق بحرف ساكن بين الإظهار والإدغام من غير تشديد مع بقاء الغنة في الحرف المخفي), وزلط: (النطق بالحرف بحالة وسط بين الإظهار والإدغام, عار عن التشديد مع بقاء الغنة), والمرصفي: (هو عبارة عن النطق بحرف ساكن عار من الشديد على صفة بين الإظهار والإدغام مع بقاء الغنة في الحرف الأول), والرائد: (الإخفاء: النطق بالحرف بصفة بين الإظهار والإدغام عار عن التشديد مع بقاء الغنة في الحرف المخفي), ومعبد: (هو النطق بالحرف بحالة وسط بين الإظهار والإدغام عار عن التشديد مع بقاء الغنة في هذا الحرف), وعطية: (الإخفاء: النطق بالحرف بصفة بين الإظهار والإدغام عاريًا عن التشديد مع بقاء الغنة), وبسة: (الإخفاء: النطق بالحرف بصفة بين الإظهار والإدغام، عار عن التشديد مع بقاء الغنة فى الحرف الأول), والأوضح: (الإخفاء: النطق بالحرف بصفة بين الإظهار والإدغام عارٍ عن التشديد مع بقاء الغنة فيه), ومحمدون: (الإخفاء: النطق بالحرف بصفة بين الإظهار والإدغام, عار عن التشديد مع بقاء الغنة في الحرف المخفي), وسلام: (الإخفاء: هو حالة بين الإظهار والإدغام عارٍ عن التشديد مع بقاء الغنة في الحرف الأول), وأسامة: (الإخفاء: النطق بالحرف بصفة بين الإظهار والإدغام عار عن التشديد مع بقاء الغنة في الحرف الأول), والسهل: (الإخفاء: النطق بالحرف بصفته بين الإظهار والإدغام عار عن التشديد(غير مشددة) مع بقاء الغنة في الحرف الأول), والعنبرية: (النطق بحرف بصفة بين الإظهار والإدغام عار عن التشديد مع الغنة في الحرف الأول).

فصل: القول في الإخفاء الحقيقي: قال الطويل: الإخفاء الحقيقي: هو إخفاء النون الساكنة أو التنوين مع الغنة عند ملاقاة أحد حروفه الخمسة عشر.

وقال في المعجم: الإخفاء الحقيقي: إخفاء النون الساكنة عند حروف الإخفاء.

فصل: القول في الإخفاء الشفوي: قال الطويل: الإخفاء الشفوي: هو إخفاء الميم الساكنة عند ملاقاتها لحرف الباء مع الغنة.

وقال جمال: إخفاء الميم الساكنة: ستر الميم الساكنة عند الباء مع مراعاة الغنة الكاملة وعدم التشديد.

وقال في المعجم: الإخفاء الشفوي: إخفاء الميم الساكنة عند الباء.

فصل: القول في الميم الساكنة: قال قمحاوي: الميم الساكنة: الميم الساكنة هي الخالية من الحركة.

وقالت سعاد: الميم الساكنة: هي الميم الساكنة التي لا حركة لها, وسكونها ثابت وصلا ووقفا وتكون أصلية أو زائدة في وسط الكلمة أو متطرفة.

وقال المرصفي: الميم الساكنة: هي التي سكونها ثابت في الوصل والوقف.

وقال سلام: الميم الساكنة: وهي الميم الخالية من الحركة.

قلت: الميم الساكنة: هي (الميم الخالية من الحركة).

والتعريف: هو تعريف سلام, وأما سعاد: ففي المعنى غير أنها: بالوصف السلبي أسلوبه الأصل عبَّرتْ, ولكن لا يتصور التعريف إلا به, وأطنبت بـ(وسكونها ثابت وصلا ووقفا وتكون أصلية أو زائدة في وسط الكلمة أو متطرفة), ومثله المرصفي: (هي التي سكونها ثابت في الوصل والوقف).

فصل: القول في لام التعريف: قالت سعاد: اللام للتعريف: هي لام ساكنة زائدة عن بنية الكلمة مسبوقة بهمزة وصل مفتوحة عند البدء وبعدها اسم.

وقالا: لام أل أو لام التعريف هي: اللام الساكنة التي يعبر عنها بلام التعريف وهي زائدة على الكلمة التي تدخل على الأسماء لتزيل تنكيرها وتعرفها نحو ..... وقالا: أو هي اللام الساكنة المسبوقة بهمزة وصل مفتوحة عند البدء وبعدها اسم من الأسماء. وهي زائدة عن بنية الكلمة دائما سواء أمكن استقامة الكلمة التي بعدها بدونها .... أم لم يمكن .... .

وقال أبو شادي: هي اللام الساكنة المسبوقة بهمزة وصل مفتوحة وبعدها اسم من الأسماء وهي زائدة عن أصل بنية الكلمة سواء أمكن استقامة الكلمة بدونها أم لا.

وقال جمال: لام التعريف: تعريفها: هي لام ساكنة زائدة تقدمها همزة وصل تفتح عند الإبتداء بها ويليها اسم.

وقال الطويل: لام التعريف: هي التي تقع في أول الكلمة وتدخل على الأسماء النكرات فتعرفها.

وقال المرصفي: لام التعريف: فهي لام ساكنة زائدة عن بنية الكلمة مسبوقة بهمزة وصل مفتوحة عند البدء وبعدها اسم سواء صح تجريدها عن هذا الاسم ك {?لشَّمْسُ وَ?لْقَمَرُ} أم يصح ك {?لَّتِي} و{?لَّذِى}.

وقال بسة: فهي اللام الساكنة المسبوقة بهمز وصل مفتوح، وبعدها اسم من الأسماء.

وقال في المعجم: لام أل: لام ساكنة زائدة على بنية الكلمة مسبوقة بهمزة وصل مقتوحة عند الإبتداء بها.

قلت: لام التعريف: هي: (اللام الساكنة الزائدة عن بنية الكلمة المسبوقة بهمز الوصل المفتوحة عند البدء وبعدها اسم).

فصل: القول في لام الفعل: قالت سعاد: لام الفعل: هي اللام الساكنة الواقعة في فعل.

وقالا: لام الفعل الساكنة هي: اللام الساكنة الواقعة في فعل, سواء كان ماضيا أو مضارعا أو أمرا وهي في كل إما متوسطة وإما متطرفة.

وقال منير: هي اللام الواقعة في كلمة فيها إحدى علامات الفعل أو تقبل إحداها.

وقال أبو شادي: هي لام ساكنة أصلية وتقع في كلمة فيها إحدى علامات الفعل أو تقبل إحداها سواء كان الفعل ماضيا أم مضارعا أم أمرا ... .

وقال فهمى: لام الفعل: هي اللام الساكنة التي تقع آخر الفعل أو وسطه.

وقال في الرائد: لام الفعل: هي اللام الساكنة التي تقع آخر الفعل أو وسطه.

وقال معبد: لام الفعل: هي لام ساكنة تقع في الكلمة التي تكون فعلا.

وقال بسة: أما لام الفعل فهي الواقعة فى كلمة فيها إحدى علامات الفعل، أو تقبل إحداها.

قلت: لام الفعل هي: (اللام الساكنة الواقعة في فعل).

والتعريف عين تعريف سعاد, وفي ذكر: (....... سواء كان ماضيا أو مضارعا أو أمرا وهي في كل إما متوسطة وإما متطرفة), وصف مطنب به أي إطناب, وفي معنى وصف سلبي.

فصل: القول في لام الأمر: قال الطويل: لام الأمر: هي اللام التي تدخل على الفعل المضارع فتكسبه صيغة الأمر.

وقال أبو شادي: هي اللام الساكنة الزائدة عن بنية الكلمة الداخلة على الفعل المضارع, فتحول معناه إلى الأمر بشرط أن تكون مسبوقة بثم أو الواو أو الفاء.

وقال جمال: لام الأمر: هي لام زائدة تدخل على الفعل المضارع فتحوله إلى صيغة الأمر, وتأتي بعد: الفاء والواو وثم.

وقال عطية: لام الأمر: وهي اللام الساكنة الزائدة عن بنية الكلمة, والتي تدخل على الفعل المضارع فتحوله إلى صيغة الأمر, وذلك بشرط أن تكون مسبوقة بثم أو الواو أو الفاء.

وقال بسة: وأما لام الأمر فهي اللام الساكنة الزائدة عن بنية الكلمة، وبعدها فعل مضارع بشرط أن تكون مسبوقة بالفاء نحو فَلْيَنْظُرْ، أو بالواو نحو وَلْيُوفُوا، أو بثم نحو ثُمَّ لْيَقْضُوا.

قلت: لام الأمر هي: (اللام الساكنة الزائدة عن بنية الكلمة الداخلة المضارع الفعل, المكتسبة له صيغة الأمر, المسبوقة بأحد حروف – ثم – والواو – والفاء).

وفي التعريف معناه تعريف أبي شادي, وعطية وبسة أطنب بـ(...... نحو فَلْيَنْظُرْ، أو بالواو نحو وَلْيُوفُوا، أو بثم نحو ثُمَّ لْيَقْضُوا).

فصل: القول في لام الإسم: قالت سعاد: لام الإسم: هي اللام الواقعة في الإسم.

وقال جمال: لام الإسم: هي لام أصلية وقعت في اسم. وجودها لا تأتي إلا متوسطة.

وقالا: اللام الواقعة في كلمة فيها إحدى علامات الإسم أو تقبل إحداها وتكون متوسطة على الدوام.

وقال عطية: لام الإسم: وهي اللام الواقعة في كلمة فيها إحدى علامات الاسم أو تقبل إحداها، وتكون دائمًا متوسطة وأصلية: أي من بنية الكلمة.

وقال بسة: وأما لام الإسم فهي الواقعة فى كلمة فيها إحدى علامات الاسم، أو تقبل إحداها.

قلت: لام الإسم: هي: (اللام الواقعة في الإسم).

وفي التعريف تعريف سعاد, وإطناب في جمال: ما: (...... وجودها لا تأتي إلا متوسطة), وهو في معنى وصف سلبي.

فصل: القول في لام الحرف: قال بسة: وأما لام الحرف فهى الواقعة فى: "هل، وبل" فقط.

وقال أبو شادي: هي لام ساكنة أصلية وهي الواقعة في حرفي – بل – و – هل – فقط.

وقال جمال: لام الحرف: هي لام ساكنة أصلية. وجودها: لا تأتي إلا متطرفة, وتكون في حرفين: - هل – وبل -.

وقالا: اللام الساكنة الواقعة في حرفي ((هل – وبل)) فقط.

فصل: القول في المد: قال قمحاوي: المد: إطالة الصوت بحرف من حروف المد الثلاثة عند ملاقاة همز أو سكون. قلت: فيه قصور: إذ قد يزاد صوت اللين حرفيه, عند سبب, فالتعريف غير جامع لأفراد المصطلح!.

وقال منير: إطالة الصوت بحرف من حروف المد واللين (الألف .....), أو من حرفي اللين (الواو ....), زيادة عن مقدار المد الطبيعي عند وجود سبب.

وقال عزة: إطالة الصوت بأحد حروفه.

وقال سويد: هو إطالة زمن الصوت بحرف المد ... .

وقالت سعاد: المد: إطالة زمن الصوت بحرف المد واللين زيادة عن مقدار المد الطبيعي عند وجود سبب. قلت: وفيه ما في قمحاوي من القصور.

وقال الطويل: المد: إطالة الصوت بحرف المد أو اللين عند وجود همز أو سكون بمقدار معلوم.

وقال زلط: المد: إطالة الصوت بحرف من حروف المد أو اللين عند ملاقاة همز أو سكون. قلت: وفيه ما في قمحاوي وسعاد من القصور.

وقال عماد: المد: إطالة الصوت بأحد حروف المد أو بأحد حرفي اللين.

وقال المرصفي: المد إطالة الصوت بحرف من حروف المد واللين أو بحرف من حرفي اللين فقط.

وقال فهمى: المد: هو إطالة الصوت بحروف المد الثلاثة عند ملاقاته بهمزة أو سكون.

وقال جمال: المد: إطالة الصوت بحرف المد.

وقال الرائد: المد: إطالة زمن الصوت بحرف المد عند ملاقاة همز أو سكون.

وقال معبد: المد: إطالة الصوت بحرف من حروف المد الثلاثة.

وقالا: عبارة عن إطالة الصوت بحرف المد أو اللين زيادة عن حركتين لوجود سبب من أسباب المد .... .

وقال عطية: الْمَدُّ: إطالة الصوت بحرف المد أو اللِّين عند وجود السبب.

وقال في المعجم: المد: إطالة الصوت بأحد حروف المد لموجب يوجبه من الأسباب اللفظية (الهمز والسكون) والمعنوية ويعبر عنه عند بعض المتقدمين بـ(المد المتكلف) و (المد المزيدي) و (المط) و (المطل).

وقال في الواضح: المد: إطالة الصوت بأحد حروف المد واللين, أو أحد حرفي اللين.

وقال قطب: إطالة زمن الصوت بحرف المد عند التقائه بهمزة أو سكون.

وقال في الأوضح: المد: إطالة الصوت بأحد حروفه.

وقال محمدون: المد: إطالة زمن الصوت بحرف المد عند ملاقاة همز أو سكون.

وقال سلام: المد: فهو إطالة زمن جريان الصوت بحرف المد.

وقال أسامة: المد: إطالة الصوت بحرف المد إلى أكثر من حركتين عند ملاقاة همز أو سكون.

وقال في السهل: المد: إطالة الصوت بحرف من حروف المد الثلاثة عند ملاقاة همز أو سكون.

وقال أبو شادي: هو إطالة زمن الصوت بحرف المد أو اللين إلى أكثر من حركتين عند ملاقاة سبب من همز أو سكون.

وقال فريال: المد: إطالة الصوت بحرف المد أو اللين إلى أكثر من حركتين عند وجود السبب.

وقال في العنبرية: المد: هو إثبات حرف من أحرف العلة الثلاثة (الواو ، والألف ، والياء) من غير زيادة عليه ، أو معها (أي مع الزيادة.

وقال الإمام: المد: فهو عبارة عن أصوات حروف المد واللين.

وقال مراد: وعَرِّفِ المَدَّ بهذا الحَدِّ + إطالةُ الصَّوْتِ بحَرْفِ المَدِّ

قلت: المد: هو: (إطالة الصوت بحرف من حروف المد واللين, أو من حرفي اللين, عند وجود سبب, زيادة على المقدار الطبيعي).

وفي التعريف معناه: تعريف: الطويل, ولقد أقصر القوم بعضهم عن ذكر (حرفي اللين), وبعض آخر عن ذكر ما في معنى (الزيادة على الطبيعي), فجاء التعريف من هذا: غير مانع, ومن ذاك: غير جامع, وأما ذكر (المد) المصطلح في التعريف, فضرورة وضرورة ثم ضرورة لابد من ذكره.

فصل: القول في القصر: قال قمحاوي: القصر: إثبات حرف المد من غير زيادة. قلت: ولم يذكر: أن: (...... أو حرف من حرفي اللين ......), فالقصور.

وقال البدوي: إثبات حرف المد من غير زيادة عليه. قلت: وفيه من القصور ما في قمحاوي.

وقالت سعاد: القصر: إثبات حرف المد واللين من غير زيادة عن المد الطبيعيي أي حركتين فقط لعدم وجود السبب. قلت: وفيه من القصور ما في قمحاوي والبدوي.

وقالا: إثبات حرف المد أو اللين من غير زيادة عن حركتين لعدم وجود السبب.

وقال جمال: القصر: إثبات حرف المد أو اللين من غير زيادة.

وقال منير: وهو ترك الزيادة في المد ومقداره حركتين .... .

وقال الطويل: القصر: إثبات حرف المد من غير زيادة عليه وهو الطبيعي. قلت: وفيه من القصور ما في قمحاوي والبدوي وسعاد.

وقال عماد: القصر: إثبات حرف المد من غير زيادة عليه, ومده مقدار حركتين. قلت: وفيه من القصور ما في قمحاوي والبدوي وسعاد والطويل.

وقال المرصفي: القصر: إثبات حرف المد فقط وحرف اللين وحده من غير زيادة عليهما.

وقال فهمى: القصر: إثبات حرف المد من غير زيادة عليه. قلت: وفيه من القصور ما في قمحاوي والبدوي وسعاد والطويل وعماد.

وقال أبو شادي: إثبات حرف المد أو اللين من غير زيادة عن حركتين أو نقصان.

وقال في الرائد: القصر: إثبات حرف المد من غير زيادة عليه. قلت: وفيه من القصور ما في قمحاوي والبدوي وسعاد والطويل وعماد وفهمى.

وقال عطية: الْقَصْرُ: إثبات حرف المد أو اللين من غير زيادة فيه لعدم وجود السبب.

وقال سويد: هو إثبات حرف المد من غير زيادة عليه. قلت: وفيه من القصور ما في قمحاوي والبدوي وسعاد والطويل وعماد وفهمى والرائد.

وقال في المعجم: القصر: ترك الزيادة من المد.

وقال في الواضح: القصر: أما في الإصطلاح: فيطلق القصر على واحد من معنيين:-

يطلق على المد بمقدار حركتين إذا كان الحديث عن مقدار المد.

ويطلق على عدم المد أصلا: إذا كان الحديث عن وجود المد وعدمه.

وقال محمدون: القصر: إثبات حرف المد من غير زيادة عليه. قلت: وفيه من القصور ما في قمحاوي والبدوي وسعاد والطويل وعماد وفهمى والرائد وسويد.

وقال أسامة: القصر: إطالة الصوت بحرف المد قدر حركتين فقط عند ملاقاة همز أو سكون.

وقال فريال: القصر: إثبات حرف المد الطبيعي من غيره زيادة عليه. قلت: وفيه من القصور ما في قمحاوي والبدوي وسعاد والطويل وعماد وفهمى والرائد وسويد ومحمدون.

قلت: القصر: (إثبات حرف المد واللين, أو حرف من حرفي اللين من غير زيادة).

فصل: القول في المد الأصلي: قال الحصري: المد الأصلي: الذي لا تقوم ذات حرف المد إلا به, ولا يتصور تحققها إلا مع وجوده ولا يتوقف على سبب من سببي المد الفرعي.

وقال البدوي: فالأصلي: هو الذي لا تقوم ذات الحرف إلا به، ولا يتوقف على سبب من سببي المد، وهما الهمز أو السكون.

وقالا: المد الأصلي هي: المد الطبيعي والذي لا تقوم ذات الحرف إلا به ولا يتوقف على سبب من همز أو سكون ولا تستقيم الكلمة إلا بوجوده ويكون بإطالة الصوت بأحرف المد الثلاثة بمقدار حركتين.

وقال أبو شادي: وهو الذي لا تقوم ذات الحرف إلا به, ولا تستقيم الكلمة إلا بوجوده ولا يتوقف على سبب ويكفي فيه وجود أحد حروف المد الثلاثة بشروطها.

وقال سويد: وهو أن يأتي حرف المد أو اللين الذي ليس قبله همز, وليس بعده همز أو سكون.

وقال قمحاوي: المد الأصلي: هو المد الطبيعي الذي لا تقوم ذات الحرف إلا به ولا يتوقف على سبب من همز أو سكون.

وقال قطب: هو المد الطبيعي الذي لا تقوم ذات حرف المد إلا به ... .

وقال عزة: وهو الذي لا تقوم ذات المد إلا به, ولا يتوقف على سبب.

وقال جمال: المد الأصلي: هو الذي لا يتوقف على سبب كهمز أو سكون.

وقالت سعاد: المد الأصلي: وهو الذي لا تقوم ذات الحرف إلا به, ولا يتوقف على سبب من همز أو سكون ولا تستقيم الكلمة بدونه.

وقال الطويل: المد الطبيعي: هو ما لا تقوم ذات حرف المد إلا به, ولا يتوقف على سبب من همز أو سكون.

وقال زلط: المد الأصلي: هو الذي لا تتحقق ذات الحرف إلا به, وذلك بإطالة زمن الصوت في حرف المد ولا يتوقف على سبب بعده كالهمز والسكون.

وقال عماد: الطبيعي: هو ما لا تقوم ذات حرف المد إلا به ولا يتوقف على سبب.

وقال المرصفي: المد الأصلي الطبيعي: وهو الذي لا تقوم ذات حرف المد إلا به, ولا يتوقف على سبب من أسباب المد الفرعي الآتية بعد: بل يكفي فيه وجود حرف المد واللين.

وقال فهمى: المد الأصلي: هو المد الطبيعي الذي لا تقوم ذات الحروف إلا به ولا يتوقف على سبب من همز أو سكون, بل يكفي فيه وجود أحد حروف المد الثلاثة.

وقال في الرائد: المد الأصلي: هو الذي لا يتوقف على سبب من همز أو سكون.

وقال معبد: المد الأصلي: هو الذي لا تتحق ذات الحرف إلا به, ولا يتوقف على سبب من همز أو سكون.

وقال عطية: المد الأصلي هو الذي لا تقوم ذات حرف المد إلا به، ولا تستقيم الكلمة إلا بوجوده، ويكفي فيه وجود أحد حروف المد الثلاثة وليس قبلها همز أو بعدها همز أو سكون.

وقال بسة: الأصلى فهو ما لا تقوم ذات الحرف بدونه وليس بعده همز ولا سكون.

وقال في المعجم: المد الأصلي: وهو القدر الذي لا تقوم ذات الحرف إلا به ولا يتوقف على سبب.

وقال في المعجم: مد الأصل: ما كان حرف المد فيه من أصل الكلمة.

وقال في الواضح: المد الأصلي: ما لا تقوم ذات الحرف إلا به, ولا يتوقف على سبب.

وقال في الأوضح: المد الطبيعي: وهو الذي لا تقوم ذات الحرف إلا به, ولا يتوقف على سبب.

وقال محمدون: المد الأصلي: هو الذي لا يتوقف مده على سبب من همز أو سكون.

وقال سلام: المد الأصلي: هو الذي لا تتحقق ذات الحرف إلا به ولا يتوقف على سبب من همز أو سكون.

وقال في السهل: الأصلي (الطبيعي): وهو ما لا يقوم ذات الحرف إلا به.

وقال فريال: المد الطبيعي هو الذي لا تقوم ذات الحرف إلا به، ولا يستقيم المعنى المراد بغير وجوده، ولا يتوقف على سبب من همز أو سكون.

وقال في العنبرية: فالأصلى: هو الذي ليس بعده همز ولا سكون.

وقال الإمام: فالطبيعي هو الذي لا تقوم ذات حرف المد دونه, والعرضي هو الذي يعرض زيادة على الطبيعي لموجب يوجبه.

وقال الجمزوري:-

وَالْمَدُّ أَصْلِيٌّ وَفَرْعِيٌّ لَهُ + وَسَمِّ أَوَّلاً طَبِيعِيًّا وَهُو

مَا لاَ تَوَقُّفٌ لَهُ عَلَى سَبَبْ + وَلا بِدُونِهِ الحُرُوفُ تُجْتَلَبْ

وقال مراد: أَصلِيْ إذا المدُّ خَلا عَنِ السَّبَبْ

قلت: المد الأصلي: هو: (المد الذي لا تقوم ذات حرف المد إلا به, ولا يتصور تحققها إلا مع وجوده ولا يتوقف على سبب).

وفيه من الأوصاف السلبية: ثلاثة أوصاف, فقد عُرّف بها وهي ليست فيه, وذلك حيث لا يتصور التعريف إلا بها.

فصل: القول في المد الطبيعي الكلمي: قال المرصفي: المد الطبيعي الكلمي: هو ما كان موجوداً في كلمة.

فصل: القول في المد الطبيعي الحرفي: قال المرصفي: المد الطبيعي الحرفي: وهو ما كان موجوداً في حرف واحد من الحروف الهجائية.

فصل: القول في المد الفرعي: قال الحصري: المد الفرعي: قال فقد عرفوه بأنه: إطالة الصوت بحرف المد عند ملاقاة همز أو سكون.

وقالا: هو المد الزائد على المد الطبيعي لسبب من الأسباب .... .

وقال جمال: الفرعي: هو الذي يتوقف على سبب كهمز أو سكون.

وقال البدوي: والفرعي: هو الذي يتوقف على سبب من سببي المد.

وقال سويد: وهو أن يأتي حرف المد أو اللين قبله همز أو بعده همز أو سكون.

وقال قطب: هو المد الزائد على المد الأصلي بسبب همزة أو سكون.

وقال عزة: وهو المد الزائد على المد الأصلي بسبب همز أو سكون.

وقال قمحاوي: المد الفرعي: هو المد الزائد على المد الطبيعي لسبب من الأسباب.

وقالت سعاد: الفرعي: هو زيادة المد على مقدار المد الطبيعي لسبب من الأسباب وتقوم ذات الحرف بدونه.

وقال أبو شادي: هو ما كان بسبب اجتماع حرف المد بهمز أو سكون.

وقال الطويل: المد الفرعي: هو إطالة الصوت بحرف من حروف المد بسبب وقوع همز أو سكون بعده.

وقال زلط: المد الفرعي: هو ما زاد على المد الأصلي ويكون بسبب اجتماع حرف المد بهمز بعده أو سكون.

وقال عماد: الفرعي: هو المد الذي يتوقف وجوده على سبب وتقوم ذوات الحروف بدونه.

وقال المرصفي: المد الفرعي: فهو المد الزائد على مقدار المد الطبيعي المتقدم لسبب من الأسباب الآتية بعد وهو الذي تقوم ذوات حروف المد بدونه.

وقال فهمى: الفرعي: هو الذي يتدخل فيه الهمز والسكون.

وقال في الرائد: المد الفرعي: هو الذي يتوقف مده على سبب من همز أو سكون.

وقال معبد: المد الفرعي: هو حرف المد الذي بعده همز أو سكون.

وقال عطية: المدُّ الفرعيُّ: فهو المدُّ الزائد على المد الأصلي لسبب من الأسباب.

وقال بسة: الفرعى: ما تقوم ذات الحرف بدونه ويقع بعد همز أو سكون.

وقال في المعجم: المد الفرعي: وهو الذي تتوقف زيادته على الطبيعي بسبب لفظي أو معنوي.

وقال في الواضح: الفرعي: هو المد الذي يتوقف وجوده على سبب, وتقوم ذوات الحروف بدونه.

وقال في الأوضح: المد الفرعي: وهو المد الزائد على المد الأصلي بسبب همزة أو سكون.

وقال سلام: المد الفرعي: هو ما زاد على المد الأصلي ويكون بسبب.

وقال في السهل: الفرعي: المد الزائد علي المد الطبيعي لسبب من الأسباب التالية.

وقال فريال: المد الفرعي: هو المد الزائد عن مقدار المد الطبيعي والذي يتوقف على سبب يأتي بعد حرف المد وينعدم بانعدام سببه.

وقال في العنبرية: والفرعي: هو الذى بعده همز أو سكون.

وقال الجمزوري: وَالآخَرُ الْفَرْعِيُّ مَوْقُوفٌ عَلَى + سَبَبْ كَهَمْزٍ أَوْ سُكُونٍ مُسْجَلا

وقال مراد: فَرعِيْ إذا بواحدٍ منهُ اصطحبْ

قلت: المد الفرعي: هو: (إطالة الصوت بحرف المد الموقوف على سبب).

فصل: القول في السبب اللفظي: قالت سعاد: السبب اللفظي: هو أن يأتي بعد حرف المد همزة قطع, أو سكون. قلت: التعريف تعريف.

فصل: القول في السبب المعنوي: قالت سعاد: السبب المعنوي: فيكون بقصد المبالغة في النفي أو للتعظيم أو للتبرئة.

قلت: السبب المعنوي: (المد بقصد المبالغة في النفي أو التعظيم أو التبرئة).

فصل: القول في المد المتصل: قال الحصري: المتصل: وهو أن يأتي بعد حرف المد همز متصل به في كلمة واحدة.

وقال البدوي: المتصل: وهو حرف مد أتى بعده همز متصل به في كلمة واحدة.

وقال قطب: وهو أن يكون حرف المد والهمزة بعده في كلمة واحدة.

وقالا: هو أن يتقدم حرف المد ويأتي بعده همز متصل به في كلمة واحدة.

وقال أبو شادي: هو أن يقع بعد حرف المد همز متصل به في كلمة واحدة.

وقال قمحاوي: المتصل: وهو ما جاء فيه بعد حرف المد همز متصل به في كلمة واحدة.

وقال عزة: وهو ما جاء بعد حروف المد همز متصل به في كلمة واحدة.

وقالت سعاد: المتصل: هو أن يقع بعد حرف المد همز متصل به في كلمة واحدة.

وقال جمال: المتصل: هو أن يقع بعد حرف المد همز متصل به في نفس الكلمة.

وقال الطويل: المتصل: هو ما اتصل فيه الهمز بحرف المد في كلمة واحدة.

وقال زلط: المتصل: هو أن يأتي بعد حرف المد همز متصل به في كلمة واحدة.

وقال عماد: المتصل: إذا جاء حرف المد وبعده همز في كلمة واحدة.

وقال المرصفي: المتصل: أن يقع الهمز بعد حرف المد واللين في كلمة واحدة.

وقال فهمى: المتصل: هو ما جاء فيه بعد حرف المد همز متصل به في كلمة واحدة.

وقال معبد: المتصل: هو أن يوجد بعد حرف المد همز, ويكون ذلك الهمز في نفس الكلمة التي فيها حرف المد.

وقال عطية: المدُّ المتَّصلُ هو أن يقع بعد حرف المد هَمْزٌ متصل به في كلمة واحدة.

وقال بسة: فأما المد المتصل فهو أن يقع الهمز بعد حرف المد فى كلمة واحدة.

وقال في المعجم: المد المتصل: ما اجتمع فيه حرف مد وهمزة بعده في كلمة واحدة.

وقال في الأوضح: المتصل: وهو ما جاء بعد حروف المد همز متصل به في كلمة واحدة.

وقال محمدون: المتصل: هو أن يكون حرف المد والهمز بعده في كلمة واحدة.

وقال سلام: المد المتصل: هو أن يوجد بعد حرف المد همز ويكون ذلك الهمز في نفس الكلمة التي فيها حرف المد (في كلمة واحدة).

وقال في العنبرية: فالمتصل: هو الذي بعده همز في كلمته.

وقال الإمام: وَوَاجِبٌ إنْ جَاءَ قَبْـــلَ هَمْزَةِ + مُتَّصِلاً إِنْ جُمِعَا بِــــكِلْمَةِ

وقال الجمزوري: فَوَاجِبٌ إِنْ جَاءَ هَمْزٌ بَعْدَ مَدْ + فِي كِلْمَةٍ وَذَا بِمُتَّصِلٍ يُعَدْ

قلت: المتصل: (وقوع همز بعد حرف المد في كلمة واحدة).

فالأقوال: أربعة وعشرون قولا: ولم تختلف أحد من القوم, عن الآخر على التعريف, ولم ينطب إلا إثنين, ولم يذكروا حكما, ولا أوقعوا في الدور, وخلوا من الأخطاء اللفظية, وأجمعوا وأمنعوا, فجزاهم الله خيرا عنا.

فصل: القول في المد المنفصل: قال الحصري: المنفصل وهو أن يأتي بعد حرف المد همز, ويكون حرف المد في كلمة والهمز في أول الكلمة التي تليها.

وقالا: هو أن يتقدم حرف المد في آخر الكلمة الأولى ويأتي بعده في بداية الكلمة الثانية همز منفصل عنه.

وقال منير: هو أن يأتي حرف المد في آخر الكلمة الأولى وهمزة القطع في أول الكلمة الثانية.

وقال البدوي: المنفصل: وهو حرف مد أتى بعده همز منفصل عنه في كلمة أخرى.

وقال أبو شادي: هو أن يقع حرف المد في آخر الكلمة الأولى والهمزة في أول الكلمة الثانية.

وقال قطب: وهو أن يكون المد آخر الكلمة والهمزة أول الكلمة التالية.

وقال قمحاوي: المنفصل: وهو ما جاء فيه بعد حرف المد همز منفصل عنه في كلمة أخرى.

وقال عزة: وهو أن يكون حرف المد آخر كلمة والهمز أول كلمة أخرى.

وقالت سعاد: المنفصل: هو أن يقع حرف المد في آخر الكلمة الأولى وهمزة قطع في أول الكلمة الثانية.

وقال جمال: المد المنفصل: هو أن يقع بعد حرف المد همز منفصل عنه في أول الكلمة الأخرى.

وقال الطويل: المنفصل: أن يأتي بعد حرف المد همز في كلمة أخرى فعلا أو لفظا.

وقال زلط: المنفصل: هو ما انفصل حرفه عن سببه فكان كل منهما في كلمة.

وقال عماد: المنفصل: أن يأتي حرف المد آخر الكلمة, والهمزة في أول الكلمة التي بعدها.

وقال المرصفي: المنفصل: أن يقع الهمز بعد حرف المد واللين بشرط انفصاله عنه وذلك بأن يكون حرف المد واللين آخر الكلمة والهمز أول الثانية ويستوي في ذلك الانفصال الحقيق والحكمي.

وقال فهمى: المنفصل: هو أن تنتهي الكلمة بأحد حروف المد الثلاث ثم تبدأ الكلمة التالية بهمز.

وقال في الرائد: المد المنفصل: هو أن يكون حرف المد والهمز بعده في كلمة واحدة.

وقال معبد: المنفصل: هو ما كان حرف المد فيه في آخر الكلمة الأولى والهمز في أول الكلمة الثانية.

وقال عطية: المنفصل هو أن يقع بعد حرف المد همز منفصل عنه في كلمة أخرى.

وقال بسة: وأما المنفصل فهو أن يقع الهمز بعد حرف المد وكل منهما في كلمة.

وقال في المعجم: المد المنفصل: أن يكون حرف المد آخر كلمة والهمزة أول كلمة أخرى.

وقال في الأوضح: المنفصل: وهو أن يكون حرف المد آخر كلمة والهمزة أول كلمة أخرى.

وقال محمدون: المنفصل: هو أن يكون حرف المد في كلمة والهمز بعده في الكلمة الأخرى.

وقال سلام: المنفصل: وهو ما كان حرف المد فيه في آخر الكلمة والهمز في أول الكلمة الثانية.

وقال في السهل: المد المنفصل: وهو أن يكون حرف المد في كلمة والهمز مبدؤ بها في كلمة أخرى.

وقال في العنبرية: والمنفصل: هو الذي بعده همز في غير كلمته.

وقال الإمام: أن يكون حرف المد آخر كلمة والهمز أول كلمة أخرى.

وقال الإمام: وَجَائِزٌ إِذَا أَتَى مُنْـــــفَصِلاَ + ...

وقال الجمزوري: وَجَائِزٌ مَدٌّ وَقَصْرٌ إِنْ فُصِلْ + كُلٌّ بِكِلْمَةٍ وَهَذَا المُنْفَصِلْ

قلت: المنفصل: (وقوع همز بعد حرف المد في كلمة أخرى).

فصل: القول في الإنفصال الحقيقي: قال المرصفي: الإنفصال الحقيقي: هو أن يكون حرف المد واللين ثابتاً في الرسم واللفظ.

فصل: القول في الإنفصال الحكمي: قال المرصفي: الإنفصال الحكمي: هو أن يكون حرف المد واللين محذوفاً في الرسم ثابتاً في اللفظ.

فصل: القول في العارض للسكون: قال قمحاوي: المد العارض للسكون: وهو ما جاء فيه بعد حرف المد أو اللين سكون عارض في حالة الوقف فقط.

وقالا: أن يقع السكون العارض لأجل الوقف بعد حرف المد نطقا لا خطا في آخر الكلمة.

وقال البدوي: العارض: وهو حرف مد أتى بعده سكون عارض لأجل الوقف.

وقال أبو شادي: هو أن يقع السكون العارض من أجل الوقف بعد حرف المد في كلمة واحدة.

وقال قطب: هو أن يكون حرف المد قبل الحرف الأخير من الكلمة وقد سكن الأخير للوقوف.

وقال سويد: وهو أن يأتي بعد حرف المد واللين سكون عارض في حالة الوقف.

وقالت سعاد: العارض للسكون: هو أن يقع بعد حرف المد حرف سكن للوقف عليه في كلمة.

وقال جمال: العارض للسكون: أن يقع بعد حرف المد سكون عارض لأجل الوقف.

وقال عزة: وهو أن يكون حرف المد قبل آخر حرف في الكلمة وقد سكن في الوقف.

وقال الطويل: العارض للسكون: هو ما عرض له السكون من أجل الوقف بعد حرف المد.

وقال زلط: العارض للسكون: هو أن يكون بعد حرف المد أو حرف اللين ساكن عارض لأجل الوقف.

وقال المرصفي: العارض للسكون: أن يقع سكون عارض للوقف بعد حرف المد واللين أو بعد حرف اللين وحده.

وقال فهمى: المد العارض للسكون: وهو ما جاء فيه بعد حرف المد سكون عارض في حالة الوقف فقط.

وقال في الرائد: المد العارض للسكون: هو ما وقع بعد حرف المد أو اللين سكون عارض حالة الوقف.

وقال معبد: العارض للسكون: هو أن يأتي بعد حرف المد حرف متحرك بأي حركة كانت في حال الوصل, ثم يسكن هذا الحرف عند الوقف.

وقال عطية: المدُّ العارض للسُّكونِ هو أن يقع بعد حرف المد أو حرف اللِّين ساكن عارض لأجل الوقف.

وقال بسة: المد العارض للسكون هو: أن يقع السكون العارض بعد حرف المد أو اللين فى كلمة.

وقال في الأوضح: المد العارض للسكون: أن يكون حرف المد قبل آخر حرف في كلمة وقد سكن في الوقف.

وقال محمدون: العارض للسكون: هو ما وقع بعد حرف المد أو حرف اللين, سكون عارض حالة الوقف.

وقال سلام: العارض للسكون: أن يأتي بعد حرف المد حرف متحرك بأي حركة كانت في حال الوصل ثم يسكن هذا الحرف عند الوقف ... .

وقال فريال: المد العارض للسكون: هو أن يأتي السكون عارضا بسبب الوقف على آخر الكلمة، ويكون قبل هذا السكون حرف مد.

وقال في العنبرية: والعارض: هو الذى بعده سكون ثابت وقفا لا وصلا.

وقال الجمزوري: وَمِثْلُ ذَا إِنْ عَرَضَ السُّكُونُ + وَقْفًا كَتَعْلَمُونَ نَسْتَعِينُ

قلت: العارض للسكون: (وقوع سكون عارض للوقف بعد حرف المد أو اللين).

وفي بعض التعريفات: قصور, وما عدم ذكر ما في معنى (أو حرف اللين), وأكثرها تعريفاتٌ.

فصل: القول في المد اللين العارض للسكون: قالت سعاد: اللين العارض للسكون: هو أن يأتي بعد حرف اللين حرف سكن لأجل الوقف عليه في كلمة.

وقال بسة: المد اللين العارض للسكون: أن يقع السكون العارض بعد حرف اللين فى كلمة.

وقال فريال: المد اللين العارض للسكون: هو أن يأتى السكون العارض نتيجة الوقف بعد حرف من حرفي اللين (واو أو ياء ساكنتين مفتوح ما قبلهما.

فصل: القول في مد البدل: قال الحصري: البد: وهو الذي يكون قبل حرف المد همز, ولا يكون بعده همز ولا سكون.

وقال قمحاوي: المد البدل: هو ما تقدم فيه الهمز على حرف المد.

وقالت سعاد: البدل: هو أن يتقدم الهمز على حرف المد في كلمة وليس بعد حرف المد همز أو سكون أو هو ((كل همز ممدود)).

وقال عماد: البدل: إذا اجتمعت همزتان أولاهما متحركة والثانية ساكنة.

وقال المرصفي: البدل: أن يتقدم الهمز على حرف المد.

وقال فهمى: البدل: هو ما تقدم فيه الهمز على المد.

وقال في الرائد: البدل: وهو ما تقدم فيه الهمز على حرف المد.

وقال معبد: البدل: هو أن يوجد حرف المد وقبله همز ولا يوجد بعده همز أو سكون.

وقال عطية: المدُّ البدَل هو أن يتقدم الهمز على حرف المد في كلمة وليس بعد حرف المد همز أو سكون.

وقال بسة: أما البدل فهو عبارة عن تقدم الهمز على المد مع كون هذا الهمز مفتوحا نحو آمَنَ، أو مكسورا نحو إِيماناً، أو مضموما نحو أُوتُوا.

وقال في المعجم: مد البدل: أن يتقدم الهمز على حرف المد في كلمة واحدة.

وقالا: أن يتقدم الهمز على حرف المد في كلمة وليس بعد حرف المد همز أو سكون.

وقال محمدون: البد: هو ما تقدم فيه الهمز على حرف المد.

وقال سلام: البدل: هو أن يوجد حرف المد وقبله همز ولا يوجد بعده همز أو سكون.

وقال في السهل: مد البدل: هو المد تتقدم فيه الهمز على حرف المد.

وقال الجمزوري: أَوْ قُدِّمَ الْهَمْزُ عَلَى المِدِّ وَذَا + بَدَلْ كَآمَنُوا وَإِيمَانًا خُذَا

وقال مراد: وإِنْ يكُنْ تقدُّمُ الهمزِ علَى + مَدٍّ كآمنوا فَسمِّ بَدَلا

قلت: البدل: (تقدم الهمز على المد, وليس بعد المد همز ألا سكون).

فصل: القول في مد اللين: قال في الرائد: مد اللين: وهو الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما.

وقال محمدون: مد اللين: هو الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما.

وقال سلام: مد اللين: هو إخراج الحرف في سهولة وعدم كلفة.

وقال الإمام: وأما اللين فهو عبارة عما يجري من الصوت في حرف المد ممزوجا بالمد طبيعة وارتباطا لا ينفصل أحدهما في ذلك عن الآخر.

وقال الجمزوري: وَاللِّينُ مِنْهَا الْيَا وَوَاوٌ سُكِّنَا + إِنِ انْفِتَاحٌ قَبْلَ كُلٍّ أُعْلِنَا

فصل: القول في المد اللازم: قال الحصري: المد اللازم: وهو أن يأتي بعد حرف المد حرف ساكن سكونه لازم وصلا ووقفا على أن يكون حرف المد والحرف الساكن في كلمة.

وقال البدوي: اللازم: وهو حرف مد أتى بعده سكون لازم وصلا ووقفا.

وقال منير: هو أن يأتي حرف المد وبعده حرف ساكن سكونا أصليا وقفا ووصلا.

وقال قمحاوي: المد اللازم: وهو ما جاء فيه بعد حرف المد سكون لازم في حالة الوصل والوقف.

وقال قطب: وهو ما جاء فيه بعد حرف المد سكون لازم من بنية الكلمة وصلا ووقفا.

وقال سويد: وهو أن يأتي بعد حرف المد حرف ساكن. قلت: ولم يزد (لازم السكون), فاقتصر, ولم يرق به.

وقال عزة: وهو ما جاء فيه بعد حرف المد سكون لازم.

وقال جمال: اللازم: هو أن يأتي بعد حرف المد سكون أصلي.

وقال أبو شادي: هو أن يأتي بعد حرف المد أو اللين سكون أصلي لازم وصلا ووقفا سواء كان في كلمة أو في حرف من حروف أوائل السور.

وقالت سعاد: المد اللازم: أن يكون بعد حرف المد أو اللين سكون أصلي وقفا ووصلا في كلمة أو في حرف من حروف أوئل السور.

وقالا: أن يأتي بعد حرف المد أو اللين سكون أصلي ثابت وصلا ووقفا في كلمة أو في حرف من حروف أوئل السور.

وقال زلط: المد اللازم: هو أن يأتي بعد حرف المد أو اللين ساكن لازم أو حرف مشدد وصلا ووقفا, سواء كان ذلك في كلمة أو في حرف.

وقال عماد: اللازم: أن يقع حرف ساكن سكونا أصليا بعد أحد حروف المد بشرط الإتصال.

وقال المرصفي: المد اللازم: أن يقع سكون أصلي – أي في الوصل والوقف – بعد حرف المد واللين أو بعد حرف اللين وحده في كلمة أو في حرف.

وقال في الرائد: المد اللازم: هو أن يقع بعد حرف المد, سكون ثابت وصلا ووقفا.

وقال معبد: اللازم: هو أن يوجد حرف المد وبعده سكون لازم في كلمة أو في حرف وصلا ووقفا.

وقال عطية: المدُّ اللَّازِمُ: هو أن يأتي بعد حرف المد أو اللِّين ساكن لازم وصلا ووقفًا سواء كان ذلك في كلمة أو حرف.

وقال بسة: وأما المد اللازم فهو: أن يقع السكون الأصلى بعد حرف المد أو اللين فى كلمة أو فى حرف، ولا يكون بعد لين إلا فى (ع) من فاتحة مريم والشورى.

وقال في المعجم: المد اللازم: أن يقع بعد حرف المد ساكن سكونا لازما للزوم سببه.

وقال في الواضح: المد اللازم: هو المد الحاصل من وقوع حرف ساكن سكونا أصليا بعد أحد حروف المد بشرط الإتصال.

وقال في الأوضح: المد اللازم: وهو ما جاء فيه بعد حرف المد سكون لازم أصلا وصلا ووقفا.

وقال محمدون: المد اللازم: هو أن يقع بعد حرف المد سكون ثابت وصلا ووقفا.

وقال سلام: المد اللازم: هو أن يأتي بعد حرف المد سكون لازم في كلمة أو في حرف وصلا ووقفا.

وقال في السهل: المد اللازم: وهو ما جاء فيه بعد حرف مد سكون لازم في حالة الوصل والوقف.

وقال فريال: المد اللازم: وهو ما توقف على سكون لازم (أى ملازم للحرف لا يتأثر بوقف أو وصل وليس عارضا للحرف بسبب) يأتي السكون بعد حرف المد ويصح أن يتحقق ذلك في كلمة أو في حرف وإذا تحقق في كلمة يصح أن يكون مثقّلا أو مخففا وكذلك يكون في الحرف أيضا. قلت: فقد أطنب فريال: إطنابا لا يليق بالمقام.

وقال في العنبرية: واللازم: هو الذي بعده سكون ثابت وصلا ووقفا.

وقال الإمام: فَلاَزِمٌ إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفِ مَدْ + سَاكِنُ حَالَيْنِ) وَبِالطُّولِ يُمَدْ

وقال الجمزوري: وَلاَزِمٌ إِنِ السُّكُونُ أُصِّلاَ + وَصْلاً وَوَقْفًا بَعْدَ مَدٍّ) طُوِّلاَ

قلت: المد اللازم: (وقوع سكون لازم بعد حرف المد أو اللين).

ومن لم يذكر ما في معنى (حرف اللين), فقد لحق القصور تعريفه, إذ لا يكون جامعا, وذلك أن {عين} من فاتحتي مريم والشورى, لم يطبق عليها التعريف, ووصف السكون بـ(اللزوم والثبوت والأصالة): بمثابة معنى, ولكن اللزوم أقرب إلى الوضاحة من المصطلحين.

فصل: القول في اللازم الكلمي: قالت سعاد: اللازم الكلمي: هو أن يأتي بعد حرف المد سكون أصلي في كلمة.

وقال البدوي: فالكلمي: هو حرف مد أتى بعده سكون لازم في كلمة، والحرفي: هو حرف مد أتى بعده سكون لازم في حرف هجاؤه ثلاثة أحرف وسطها حرف مد.

وقال عطية: المد اللازم الكلمي وهو أن يقع السكون الأصلي بعد حرف المد في كلمة.

وقال جمال: اللازم الكلمي: هو أن يأتي بعد حرف المد سكون أصلي في كلمة لا يقل هجاؤها عن ثلاثة أحرف.

وقال بسة: فالكلمى هو: أن يقع السكون الأصلى بعد حرف المد فى كلمة.

وقال الجمزوري: فَإِنْ بِكِلْمَةٍ سُكُونٌ اجْتَمَعْ + مَعْ حَرْفِ مَدٍّ فَهْوَ كِلْمِيٌّ وَقَعْ

قلت: المد اللازم الكلمي: (وقوع سكون لازم بعد حرف المد في كلمة هجاؤها زاد على حرفين).

فصل: القول في الكلمي المثقل: قال الحصري: الكلمي المثقل: وهو الذي يكون فيه بعد حرف المد حرف ساكن, سكونه لازم في كلمة مع إدغام ذلك الحرف الساكن في غيره فيصير حرفا مشددا.

وقالا: هو أن يأتي بعد حرف المد أو اللين حرف مشدد في كلمة.

وقال قمحاوي: المد اللازم الكلمي: هو ما جاء فيه بعد حرف المد سكون أصلي ثابت وصلا ووقفا في كلمة تزيد على ثلاثة أحرف, فإن أدغم ساكنه فيما بعده فهو المثقل, وإن لم يدغم فهو المخفف.

وقال أبو شادي: هو أن يقع السكون الأصلي بعد حرف المد في كلمة واحدة بشرط أن يكون السكون مشددا.

وقال قطب: هو أن يأتي بعد حرف المد حرف مشدد

وقالت سعاد: الكلمي المثقل: وهو أن يقع بعد حرف المد سكون أصلي مدغم أي مشدد في كلمة.

وقال عزة: وهو أن يأتي بعد حرف المد حرف مشدد.

وقال زلط: الكلمي المثقل: هو أن يأتي بعد حرف المد حرف ساكن سكونا أصليا في كلمة واحدة بشرط أن يكون مشددا.

وقال المرصفي: المد اللازم الكلمي المثقل: وضابطه أن يقع بعد حرف المد واللين سكون أصلي مدغم - أي مشدد - في كلمة.

وقال فهمى: الكلمي المثقل: هو ما جاء فيه بعد حرف المد سكون أصلي ثابت أو مشدد وصلا ووقفا في كلمة تزيد على ثلاثة أحرف فإن أدغم ساكنه فيما بعده فهو المثقل.

وقال عطية: المد اللازم الكلمي المثقل هو أن يأتي بعد حرف المد سكون في كلمة بشرط كونه مشددًا.

وقال بسة: الكلمى المثقل: وهو أن يقع السكون الأصلى بعد حرف المد فى كلمة بشرط كون السكون ممددا.

وقال في الأوضح: الكلمي المثقل: وهو أن يأتي بعد حرف المد حرف مشدد.

وقال محمدون: الكلمي المثقل: وهو أن يكون حرف المد في كلمة وبعده سكون مشدد ثابت وصلا ووقفا.

وقال أسامة: الكلمي المثقل: وهو ما وقع السكون بعد حرف المد في كلمة واحدة والساكن مدغم.

وقال فريال: المد اللازم الكلمي المثقل: أن يأتي بعد حرف المد حرف مشدد في كلمة واحدة.

وقال في العنبرية: فالكلمي المثقل: هو الذي بعده سكون ثابت وصلا ووقفا في كلمة مع الإدغام.

وقال الجمزوري: كِلاَهُمَا مُثَقَّلٌ إِنْ أُدْغِمَا + مُخَفَّفٌ كُلٌّ إِذَا لَمْ يُدْغَمَا

قلت: المد اللازم الكلمي المثقل: (وقوع سكون لازم مدغم, وبعد حرف المد أو اللين في كلمة هجاؤها زاد على حرفين).

فصل: القول في الكلمي المخفف: قال الحصري: الكلمي المخفف وهو الذي يكون فيه بعد حرف المد حرف ساكن سكونه لازم في كلمة من غير إدغام هذا الحرف في غيره.

وقالا: هو أن يقع بعد حرف المد أو اللين حرف ساكن غير مشدد في كلمة.

وقال أبو شادي: هو أن يقع السكون الأصلي بعد حرف المد في كلمة واحدة بشرط أن يكون الحرف الساكن غير مشددا.

وقال قطب: هو أن يكون بعد حرف المد ساكن غير مشدد.

وقالت سعاد: الكلمي المخفف: هو أن يأتي بعد حرف المد سكون أصلي في كلمة بدون تشديد أي غير مدغم.

وقال عزة: وهو أن يكون بعد حرف المد ساكن غير مشدد. قلت: ولم يزد ولو أن: في [كلمة واحدة].

وقال زلط: الكلمي المخفف: هو أن يأتي بعد حرف المد ساكن أصليا في كلمة غير مشدد.

وقال المرصفي: المد اللازم الكلمي المخفف: وضابطه أن يقع بعد حرف المد واللين سكون أصلي غير مدغم – أي مخفف في كلمة.

وقال معبد: الكلمي المخفف: هو أن يكون بعد حرف المد حرف ساكن غير مشدد.

وقال عطية: المد اللازم الكلمي المخفف هو أن يأتي بعد حرف المد سكون أصلي في كلمة خاليًا من التشديد.

وقال بسة: الكلمى المخفف: وهو أن يقع السكون الأصلى بعد حرف المد فى كلمة بشرط كونه غير مشدد.

وقال في الأوضح: الكلمي المخفف: وهو أن يكون بعد حرف المد ساكن غير مشدد.

وقال محمدون: الكلمي المخفف: وهو أن يكون حرف المد في كلمة وبعده سكون غير مشدد ثابت وصلا ووقفا.

وقال سلام: المد اللازم الكلمي المخفف: أن يكون بعد حرف المد حرف ساكن غير مشدد. قلت: ولم يزد ولو أن: في [كلمة واحدة].

وقال فريال: المد اللازم الكلمي المخفف: هو أن يقع بعد حرف المد حرف ساكن غير مشدد في كلمة واحدة.

وقال في العنبرية: والكلمي المخفف: هو الذي بعده سكون ثابت وصلا ووقفا في كلمة من غير إدغام.

قلت: المد اللازم الكلمي المخفف: (وقوع سكون لازم غير مدغم, وبعد حرف المد أو اللين في كلمة هجاؤها زاد على حرفين).

فصل: القول في اللازم الحرفي: قالت سعاد: اللازم الحرفي: هو أن يأتي بعد حرف المد أو اللين ((نحو عين)) سكون أصلي في حرف من أحرف الهجاء الواقعة في أوائل السور, بشرط أن يكون هجاؤه على ثلاثة أحرف أوسطها حرف مد وبعد ساكن سكونا أصليا.

وقال أبو شادي: هو أن يقع بعد حرف المد أو اللين سكون أصلي في حرف من حروف الهجائية الواقعة في أوائل السور.

وقال بسة: والحرفى هو: أن يقع السكون الأصلى بعد حرف المد فى حرف.

وقال الجمزوري: أَوْ فِي ثُلاَثِيِّ الحُرُوفِ وُجِدَا + وَالمدُّ وَسْطُهُ فَحَرْفِيٌّ بَدَا

قلت: المد اللازم الحرفي: (وقوع سكون لازم بعد حرف المد أو اللين في حرف).

فصل: القول في الحرفي المثقل: قال الحصري: الحرفي المثقل: وهو الذي يكون فيه بعد حرف المد حرف ساكن سكونه لازم في حرف مع الإدغام.

وقالا: هو أن يقع بعد حرف المد أو اللين سكون أصلي مدغم أي مشدد في حرف هجاؤه على ثلاثة أحرف وسطها حرف مد ولين, ويكون .... .

وقال أبو شادي: هو أن يقع السكون الأصلي بعد حرف المد أو اللين, وتقتضي الأحكام إظهاره عما بعده.

وقال قطب: وهو في الحروف الموجودة في أوائل السور والتي هجاؤها ثلاثة أحرف أوسطها حرف مد وآخرها حرف ساكن مدغم.

وقال قمحاوي: المد اللازم الحرفي: هو ما جاء فيه بعد حرف المد سكون ثابت وصلا ووقفا في حرف هجاؤه على ثلاثة أحرف وسطها حرف مد ولين أو حرف لين فقط.

وقال عزة: هو أن يكون الحرف الموجود في أوائل السور هجاؤه ثلاثة أحرف, أوسطها حرف مد, وآخرها حرف ساكن مدغم ... .

وقالت سعاد: الحرفي المثقل: وهو أن يكون حرف الهجاء الواقع بعد حرف المد مدغما مع توفر الشرط السابق.

وقال زلط: الحرفي المثقل: هو أن يأتي بعد حرف المد سكون أصلي في حرف من أحرف فواتح السور, بشرط أن يكون فيه تشديد, والحرف هجاؤه ثلاثة أحرف ووسطه حرف مد.

وقال المرصفي: المد اللازم الحرفي المثقل: وضابطه أن يقع بعد حرف المد واللين سكون أصلي مدغم – أي مشدد – في حرف. ويشترط في هذا الحرف أن يكون هجاؤه على ثلاثة أحرف ثانيها حرف مد ولين. وثالثها ساكن سكوناً اصليًّا.

وقال معبد: الحرفي المثقل: هو أن يوجد حرف من حروف فواتح السور, مركب من ثلاثة أحرف, وسطها حرف مد, وبعده حرف ساكن مدغم فيما بعده.

وقال عطية: المدُّ اللازمُ الحرفيُّ المثقلُ :هو أن يأتي بعد حرف المد سكون أصلي في حرف من أحرف الهجاء بشرط أن يكون فيه تشديد.

وقال بسة: الحرفى المثقل: وهو أن يقع السكون الأصلى بعد حرف المد فى حرف تقتضى الأحكام إدغامه فيما بعده من الحروف عند وصله به.

وقال في الأوضح: الحرفي المثقل: هو أن يكون الحرف الموجود في أوائل السور هجاؤه ثلاثة أحرف, أوسطها حرف مد وآخرها حرف ساكن مدغم.

وقال محمدون: الحرفي المثقل: وهو أن يكون المد في حرف وبعده سكون مشدد ثابت وصلا ووقفا.

وقال سلام: الحرفي المثقل: هو أن يوجد حرف من حروف فواتح السور ومركب من ثلاثة أحرف وأوسطه حرف مد والثالث ساكن مدغم في بعده.

وقال أسامة: الحرفي المثقل: وهو ما وقع السكون بعد حرف المد في حروفٍ هجاؤها على ثلاثة أحرف والساكن مدغم.

وقال في العنبرية: والحرفي المثقل: هو الذى بعده سكون ثابت وصلا ووقفا في حرف مع الإدغام.

قلت: المد اللازم الحرفي المثقل: (وقوع سكون لازم مدغم وبعد حرف المد أو اللين في حرف).

فصل: القول في الحرفي الشبيه بالمثقل: قال بسة: الحرفى الشبيه بالمثقل: وهو أن يقع السكون الأصلى بعد حرف المد أو اللين فى حرف تقتضى الأحكام إخفاءه فيما بعده عند وصله به.

فصل: القول في الحرفي المخفف: قال الحصري: الحرفي المخفف: وهو الذي يكون فيه بعد حرف المد حرف ساكن سكونه لازم في حرف من غير إدغام.

وقالا: هو أن يأتي بعد حرف المد أو اللين سكون أصلي غير مدغم في حرف هجاؤه على ثلاثة أحرف أوسطها حرف مد ولين أو حرف لين فقط.

وقال قطب: وهو أن يكون هجاء الحرف قراءته ثلاثة أحرف أوسطها حرف ساكن غير مدغم.

وقالت سعاد: الحرفي المخفف: وهو أن يكون حرف الهجاء الواقع بعد حرف المد مخففا أي لا إدغام فيه مع توفر الشرط السابق.

وقال عزة: هو أن يكون الحرف هجاؤه ثلاثة أحرف أوسطها حرف ساكن غير مدغم ... .

وقال زلط: الحرفي المخفف: هو أن يأتي بعد حرف المد سكون أصلي غير مدغم في حرف من أحرف فواتح السور من دون تشديد, والحرف هجاؤه ثلاثة أحرف ووسطه حرف مد.

وقال المرصفي: المد اللازم الحرفي المخفف: وضابطه أن يقع بعد حرف المد واللين أو بعد حرف اللين وحده سكون أصلي غير مدغم "أي مخفف في حرف. ويشترط في هذا الحرف ما تقدم في نظيره قريباً".

هو أن يقع السكون الأصلي بعد حرف المد أو اللين وتقتضي الأحكام إظهاره عما بعده.

وقال معبد: الحرفي المخفف: هو أن يوجد حرف من حروف فواتح السور مركب من ثلاثة أحرف وسطها حرف مد وبعده ساكن غير مدغم فيما بعده.

وقال عطية: المد اللازم الحرفي المخفف هو أن يأتي بعد حرف المد سكون أصلي في حرف من أحرف الهجاء خاليًا من التشديد.

وقال بسة: الحرفى المخفف: وهو أن يقع السكون الأصلى بعد حرف المد فى حرف تقتضى الأحكام إظهاره بالنسبة إلى ما بعده عند وصله به.

وقال في الأوضح: الحرفي المخفف: هو أن يكون الحرف هجاؤه ثلاثة أحرف أوسطها حرف مد وآخره ساكن غير مدغم.

وقال محمدون: الحرفي المخفف: وهو أن يكون المد في حرف وبعده سكون غير مشدد ثابت وصلا ووقفا.

وقال سلام: الحرفي المخفف: أن يوجد حرف من حروف فواتح السور مركب من ثلاث أحرف وأوسطه حرف مد والثالث ساكن غير مدغم فيما بعده.

وقال أسامة: الحرفي المخفف: وهو ما وقع بعد حرف المد الساكن في حرف هجاؤه على ثلاثة أحرف وكان الساكن مظهرا.

وقال فريال: المد اللازم الحرفي المخفف: هو أن يأتي بعد حرف المد حرف ساكن من حروف (سنقص علمك) وليس بعده حرف يصح إدغامه فيه. قلت: وفيه ما لا ضرورة للتعريف إليه, وما من تعريف الشيء بنفسه.

وقال في العنبرية: والحرفي المخفف: هو الذى بعده سكون ثابت وصلا ووقفا من غير إدغام.

قلت: المد اللازم الحرفي المخفف: (وقوع سكون لازم غير مدغم وبعد حرف المد أو اللين في حرف).

فصل: القول في مد الصلة: قالت سعاد: مد الصلة: وهي هاء الضمير الدالة على المفرد المذكر الغائب إذا وقعت بين متحركين.

وقال زلط: هاء الكناية: هي هاء الضمير التي يكنى بها عن المفرد المذكر الغائب.

وقال عماد: هاء الكناية: هي هاء زائدة, يكنى بها عن المفرد الغائب.

وقال المرصفي: هاء الضمير: فهي الهاء الزائدة عن بنية الكلمة الدالة على المفرد المذكر الغائب.

وقال عطية: هاء الكناية: هي هاء الضمير الزائدة عن بِنْيَةِ الكلمة, والتي يكنَّى بها عن الواحد المذكر الغائب.

وقال في المعجم: هاء الكناية: الهاء الزائدة التي يكنى بها عن المفرد المذكر الغائب.

وقال في الواضح: هاء الكناية: هي هاء زائدة يكنى بها عن المفرد الغائب.

وقال سلام: مد الصلة الكبرى: وهو عبارة عن مد هاء الضمير الغائب المفرد المذكر مضمومة أو مكسورة, الواقعة بين متحركين.

وقال سلام: مد الصلة الصغرى: وهو مد هاء الضمير الغائب المفرد المذكر مضمومة أو مكسورة وتمد بمقدار حركتين إن لم يأت بعدها همز.

وقال في السهل: مد الصلة: وهي إلحاق واو صغيرة بعد هاء الضمير للمفرد الغائب.

فصل: القول في مد الفرق: قالت سعاد: مد الفرق: وهو عبارة عن الألف المبدلة من همزة الوصل.

وقالا: هو الذي يفرق بين الإستفهام والخبر .... .

فصل: القول في مد التمكيين: قال زلط: مد التمكين: هو ياءان أولاهما مشددة مكسورة والثانية ساكنة.

وقالا: هو أن تجتمع واوان الأولى ساكنة مضموم ما قبلها مع واو أخرى.

وقال سلام: مد التمكين: هو ياءان أولاهما مشددة مكسورة والثانية ساكنة.

فصل: القول في الوقف: قال الحصري: الوقف قطع النطق على الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة. وقال: الوقف قطع الصوت على الكلمة القرآنية زمنا يتنفس فيه عادة مع قصد الرجوع إلى القراءة إما بما يلي الحرف الموقوف عليه إن صلح الإبتداء به, أو بحرف الموقوف عليه, أو بما قبله مما يصلح الإبتداء به ولا بد في الوقف من التنفس معه.

وقالا: هو قطع الصوت عن الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة لا بنية الإعتراض عنها.

وقال منير: هو قطع الصوت على الكلمة عما بعدها زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة.

وقال قطب: قطع الصوت عن الكلمة زمنا يسيرا يتنفس فيه القارئ عادة بنية استئناف القراءة لابنية الإعراض عنها.

وقال أبو شادي: هو عبارة عن قطع الصوت على آخر الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة لا بنية الإعراض عنها.

وقال البدوي: عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، فلابد من التنفس معه.

وقال قمحاوي: الوقف: قطع الصوت عن الكلمة زمن يتنفس فيه القاري عادة بنية استئناف القراءة لا بنية الإعتراض عنها.

وقال سويد: هو عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة, إما بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله, ولا يكون في وسط الكلمة ولا فيما اتصل رسما كالوقف على .... .

وقال عزة: قطع الصوت عن الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة.

وقالت سعاد: هو قطع الصوت على آخر الكلمة القرآنية, زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة لا بنية الإعراض عنها. وقالت أيضا: الوقف: عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة.

وقال الطويل: الوقف: قطع الصوت عن القراءة زمنا يتنفس فيه بنية استئناف القراءة.

وقال زلط: والوقف: عبارة عن قطع الصوت عند آخر الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة, ويكون على رءوس الآي وأواسطها.

وقال عماد: الوقف: الإمساك عن القراءة على آخر الكلمة زمنا ما يتنفس فيه عادة, بنية استئناف القراءة لا بنية الإعراض.

وقال المرصفي: الوقف: هو عبارة عن قطع الصوت عن أخر الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة لا بنية الإعراض عنها.

وقال جمال: والوقف هو قطع الصوت على آخر الكلمة مقدارا من الزمن يتنفس فيه ويستأنف القراءة.

وقال فهمى: الوقف: قطع الصوت عما بعده زمنا للتنفس بنية استئناف القراءة.

وقال في الرائد: الوقف: قطع الصوت عن القراءة زمنا يسيرا يتنفس فيه القارئ عادة مع نية استئناف القراءة.

وقال معبد: الوقف: هو قطع الصوت على آخر الكلمة زمنا يتنفس فيه بنية استئناف القراءة.

وقال عطية: الوقفُ قطع الصوت على الكلمة القرآنية زمنًا يتنفس فيه القارئ عادة بِنِيَّة استئناف القراءة: إما بما يلي الكلمة الموقوف عليها أو بها أو بما قبلها وليس بنية الإعراض عنها.

وقال بسة: والوقف: قطع الكلمة عما بعدها مقدارا من الزمن مع التنفس وقصد العودة إلى القراءة فى الحال، ويكون فى آخر السورة، وفى آخر الآية، وفى أثنائها، ولا يكون وسط الكلمة، ولا فيما اتصل رسما.

وقال في المعجم: الوقف: قطع الصوت على الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة.

وقال في الواضح: الوقف: قال: وعرفه الشيخ المرصفي رحمه الله فقال: هو قطع الصوت عن آخر الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة.

وقال جمال: الوقف: قطع النطق على الكلمة زمنا مع أخذ النفس بنية استئناف القراءة.

وقال في الأوضح: الوقف: قطع الصوت عن الكلمة زمنا يتنفس فيه.

وقال محمدون: الوقف: قطع الصوت عن القراءة زمنا يسيرا يتنفس فيه القارئ عادة مع نية استئناف القراءة.

وقال سلام: الوقف: هو قطع الصوت على آخر الكلمة زمنا يتنفس فيه بنية استئناف القراءة.

وقال أسامة: الوقف: عبارة عن قطع الصوت عن آخر الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة لا بنية الإعراض عنها.

وقال فريال: الوقف: قطع الصوت بغرض التنفس على آخر الكلمة، وإسكان الحرف إن كان متحركا بنية استئناف القراءة بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله، وليس بنية الإعراض عن القراءة.

قلت: الوقف: (قطع الصوت على الكلمة القرآنية زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة).

وذكر: (..... فلابد من التنفس معه), وصف زائد متعرض على الطبيعة, وذكر: (.... بنية استئناف القراءة), وصف زائد أيضا, ولكن غير مستغن عنه بغيره من الأوصاف, وذكر ما في معنى: (.... إما بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله), إطناب مستغن عنه في التعريف, وذكر: (... ولا يكون في وسط الكلمة ولا فيما اتصل رسما) كما في سويد, وصف سلبي وليس إلا في الوقف الإخياري, وقد كثرت الأوصاف الزائدة في التعريفات.

فصل: القول في الإضطراري: قال الحصري: الإضطراري: وهو الذي يعرض للقارئ أثناء قرائته ويضطر إليه إضطرارا بسبب انقطاع نفس, أو ضيقه أو عجز عن القراءة أو نسيان لها أو غلبة ضحك أو بكاء أو نوم أو عطاس أو عروض أي عذر من الأعذار التي لا يتمكن معها من وصل الكلمات بعضها ببعض حتى يقف على ما يصح الوقف عليه.

وقالا: وهو ما يعرض للقارئ أثناء قراءته بسبب ضرورة من ضيق نفس أو عطاس أو عجز عن القراءة, بسبب نسيان أو كثرة البكاء أو غير ذلك من الأعذار التي تضطره للوقف على أي كلمة قرآنية.

وقال أبو شادي: وهو أن يحدث للقارئ أثناء قراءته أمر اضطراري ليس فيه اختيار.

وقال البدوي: وهو ما يعرض بسبب ضيق النفس، ونحوه كعجز ونسيان.

وقال قمحاوي: الإضطراري: وهو ما يعرض للقاريء بسبب ضيق نفس ونحوه.

وقالت سعاد: الإضطراري: وهو ما يعرض للقارئ أثناء قراءته بسبب ضرورة ألجأته إلى الوقف.

وقال الطويل: الإضطراري: هو الوقف بسبب ضيق نفس أو عطاس أو نسيان ونحو ذلك.

وقال زلط: الإضطراري: وهو ما يعرض للقارئ بسبب ضرورة ألجأته إلى الوقف, كالعطاس وضيق النفس أو غلبة البكاء.

وقال عماد: الإضطراري: أن يقف القارئ مضطرا بدون إرادة, بل؛ يعرض له بسبب ملجئ للوقف كضيق نفس وسعلة ونسيان ونحوها.

وقال المرصفي: الوقف الاضطراري: فهو الذي يعرض للقارىء بسبب ضرورة ألجأته إلى الوقف كضيق النفس أو العطاس أو العيّ أو النيسان وما إلى ذلك.

وقال فهمى: الإضطراري: هو ما يتعرض له القارئ بسبب ضيق النفس أو النسيان أو العطس ونحو ذلك.

وقال عطية: اضطراري وهو ما يَعْرِضُ للقارئ في أثناء قراءته بسبب ضرورة كالعطاس، أو ضيق نفس، أو عجز عن القراءة بسبب نسيان أو غلبة بكاء، أو أي عذر من الأعذار يضطره للوقف على أي كلمة من الكلمات القرآنية.

وقال بسة: الاضطرارى فهو: ما يعرض للقارئ أثناء قراءته بسبب ضرورة ملجئة إليه كالعطاس، وضيق النفس.

وقال في المعجم: الوقف الإضطراري: ما يعرض بسبب ضيق النفس ونحوه.

وقال في الواضح: الإضطراري: هو أن يقف القارئ مضطرا بدون إرادة, بل؛ يعرض له بسبب ملجئ للوقف.

وقال أسامة: الإضطراري: فهو الذي يعرض للقارئ بسبب ضرورة ألجأته إلى الوقف.

وقال فريال: الوقف الاضطراريّ: وهو ما يعرض للقارئ بسبب ضيق النفس أو العطاس أو السعال أو النسيان ونحو ذلك.

قلت: الوقف الإضراري: (ما اضطر القارئ إليه).

وذكر ما في معنى: (..... يضطره للوقوف على أي كلمة من الكلمات القرآنية), فيه ذكر الأحكام.

فصل: القول في الإختباري: قال الحصري: الإختباري: وهو أن يأمر الأستاذ لتميذه مثلا بالوقف على كلمة ليختبره في حكمها من قطع أو وصل أو إثبات أو حذف أو وقف عليها بالتاء أو بالهاء.

وقالا: وهو الوقف على كلمة ليست محلا للوقف عادة وإنما حصل الوقف لحاجة كسؤال ممتحن أو لتعليم طالب من شيخه.

وقال منير: وهو أن يقف القارئ على كلمة ليست محلا للوقف عادة ويكون ذلك في مقام الإختبار أو التعليم من أجل بيان حكم الكلمة الموقوف عليها من حيث التفخيم والترقيق ... .

وقال البدوي: وهو ما كان الغرض منه اختبار الشخص وامتحانه، ويتعلق بالرسم كالمقطوع، والموصول، والثابت، والمحذوف، ولا يوقف عليه إلا إجابة لسؤال ممتحن، أو لتعليم القارئ كيف يقف إذا اضطر للوقف.

وقال أبو شادي: هو أن يأمر الشيخ الذي يسمع تلميذه بالوقف على كلمة ما, ليختبر معرفته بكيفية الوقوف عليها.

وقال قمحاوي: الإختباري: وهو الذي يتعلق بالرسم لبيان المقطوع والموصول والثابت والمحذوف ونحوه.

وقالت سعاد: الإختباري: هو الذي يقف عليه القارئ لسؤال ممتحن أو للتعليم.

وقال الطويل:الإختباري: هو الوقف عند سؤال ممتحن أو تعليم معلم.

وقال عماد: الإختباري: أن يقف القارئ بطلب لاختباره وامتحانه ليطمئن على جودة القراءة وعلمه بأحكام الوقف فيما لو اضطر لذلك.

وقال المرصفي: الاختباري فهو الذي يطلب من القارىء بقصد الامتحان ومتعلق هذا الوقف الرسم العثماني لبيان المقطوع والموصول والثابت والمحذوف من حروف المد والمجرور والمربوط من التاءات.

وقال عطية: اختباري وهو أن يقف القارئ على كلمة ليست محلا للوقف عادة، ويكون ذلك في مقام الاختبار أو التعليم من أجل بيان حكم الكلمة الموقوف عليها من حيث الحذف والإثبات.

وقال بسة: الاختبارى: فهو أن يقف القارئ على كلمة ليست محلا للوقف عادة فى مقام التعليم لبيان حكمها من حيث القطع، والوصل، والحذف والإثبات، ونحو هذا، أو للإجابة على سؤال طلب إليه به بيان شىء من ذلك.

وقال في المعجم: الوقف الإختباري: ما يطلب من القارئ لقصد امتحانه.

وقال في الواضح: الإختباري: هو أن يقف القارئ بطلب لاختباره وامتحانه ليطمئن على جودة القراءة وعلمه بكيفية الوقف فيما لو اضطر لذلك.

وقال أسامة: الإختباري: فهو الذي يطلب من القارئ بقصد الإمتحان.

وقال فريال: الوقف الاختباري: ويكون عند سؤال ممتحن، أو تعليم متعلم.

قلت: الوقف الإختباري: (ما لِكإختبار الشيخ على التلميذ).

فصل: القول في الإنتظاري: قال الحصري: الإنتظاري: وهو الوقف على الكلمة القرآنية ذات الخلاف ليستوعب ما فيها من القراءات والروايات والطرق والأوجه.

وقالا: وهو الوقف على الكلمة القرآنية بقصد استيفاء ما فيها من أوجه الخلاف حين القراءة بجمع الروايات.

وقال البدوي: وهو أن يقف القارئ على كلمة ليعطف عليها غيرها حين جمعه للقراءات.

وقال منير: وهو الوقف على الكلمة القرآنية بقصد استيفاء ما في الآية من أوجه الخلاف حال جمع القراءات.

وقال قمحاوي: الإنتظاري: وهو أن يقف القارىء على الكلمة ليعطف عليها غيرها عند جمعه لإختلاف الروايات.

وقالت سعاد: الإنتظاري: وهو الوقف على الكلمة القرآنية بقصد استيفاء ما فيها من أوجه الخلافات.

وقال الطويل: الإنتظاري: هو ما كان لإستيفاء وجوه القراءات, في مقام تعليم القراءات وجمعها.

وقال زلط: الإنتظاري: هو الوقف على الكلمة القرآنية التي بها أكثر من قراءة, ليستوعب ما فيها من أحكام القراءات.

وقال عماد: الإنتظاري: الوقف الذي يكون حال القراءة بأكثر من رواية عند الجمع بالكلمة.

وقال فهمى: الإنتظاري: وهو أن يقف القارئ على كلمة ليعطف عليها غيرها.

وقال عطية: انتظاري وهو الوقف على الكلمة القرآنية بقصد استيفاء ما في الآية من أوجه الخلاف حين القراءة بجمع الروايات.

وقال في المعجم: الوقف الإنتظاري: الوقف على كلمات الخلاف لقصد استيفاء ما فيها من الأوجه حين القراءة بجمع الروايات.

وقال في الواضح: الإنتظاري: هو الوقف الذي يكون حالة القراءة بأكثر من رواية عند الجمع بالكلمة حيث يقف على الكلمة منتظرا عطف باقي أوجه القراءة التي يريد قراءتها ثم يستمر بالقراءة.

وقال فريال: الوقف الانتظاري: ويكون لمن أراد أن يجمع عدة روايات من القراءات المتواترة فيقف على كل كلمة ليعطف عليها غيرها بوجوه القراءات المختلفة.

قلت: الوقف الإنتظاري: (ما كان على كلمة خلافية لاستيعاب الخلاف حال الجمع).

فصل: القول في الإختياري: قال الحصري: الإختياري: وهو الوقف الذي يعتمد القارئ إليه بمحض اختياره وإرادته لملاحظته معنى الآيات وارتباط الجمل وموقع الكلمات دون أن يعرض له ما يقتضي الوقف من عذر أو ضرورة أو تعلم حكم أو إجابة عن سؤال.

وقالا: وهو الوقف على الكلمة بمحض اختياره من غير عذر أو ضرورة أو سؤال ممتحن أو غيره.

وقال منير: هو الوقف الذي يعمد إليه القارئ بمحض اختياره وإرادته لملاحظته معنى الآيات وارتباط الجمل وموقع الكلمات دون أن يعرض له ما يقتضي الوقف من عذر أو ضرورة أو تعلم حكم أو إجابة سؤال.

وقال البدوي: وهو أن يقصد لذاته من غير عروض سبب من الأسباب.

وقال قمحاوي: الإختياري: وهو أن يقصد لذاته من غير عروض سبب من الأسباب المتقدمة.

وقالت سعاد: الإختياري: هو أن يقف القارئ على الكلمة القرآنية باختياره من غير ضرورة تلجئه إلى ذلك.

وقال الطويل: الإختياري: هو الوقف المقصود لذاته بمحض إرادة القارئ واختياره.

وقال زلط: الإختياري: هو أن يقف القارئ على كلمة بإختياره المحض من غير عروض سبب من الأسباب المتقدمة.

وقال عماد: الإختياري: أن يقف القارئ باختياره وإرادته من غير عروض سبب من الأسباب.

وقال المرصفي: الاختياري فهو الذي يقصده القارىء باختياره من غير عروض سبب من الأسباب المتقدمة في الوقفين الاختباري "بالموحدة" والاضطراري.

وقال عطية: اختياري وهو أن يقف القارئ على الكلمة القرآنية باختياره دون أن يعرض له ما يلجئه للوقف من عذر أو إجابة على سؤال.

وقال بسة: الاختيارى: فهو أن يقف القارئ على كلمة باختياره دون عروض ضرورة ملجئة للوقف، ولا تعليم حكم من الأحكام، ولا إجابة على سؤال يتطلبه.

وقال في المعجم: الوقف الإختياري: ما يقصده القارئ لذاته من غير عروض سبب من الأسباب.

وقال في الواضح: الوقف الإختياري: هو أن يقف القارئ باختياره وإرادته من غير عروض سبب من الأسباب, بل يكون له محض الإختيار.

وقال أسامة: الإختياري: فهو الذي يقصده القارئ باختياره من غير عروض من الأسباب المتقدمة في الوقفين الإختباري بالموحدة – والإضطراري.

وقال فريال: الوقف الاختياري: يكون الوقف اختياريا إذا قصده القارئ بمحض إرادته من غير عروض سبب خارجي.

قلت: الوقف الإختياري: (ما يعتمد القارئ إليه بمحض اختياره).

وذكر ما في معنى: (...... دون أن يعرض له ما يقتضي الوقف من عذر أو ضرورة أو تعلم حكم أو إجابة سؤال), وصف سلبي ولكن في معنى (المانع).

فصل: القول في الوقف الجائز: قال عماد: الوقف الجائز: أن يقف القارئ على كلمة أفهمت معنى مرادا, ولم تفسد المعنى أو تشكل في ذهن السامع.

فصل: القول في الوقف اللازم: قال الحصري: الوقف اللازم: وهو الوقف على كلام تام لو وصل بما بعده لأوهم وصله معنى غير المعنى المراد.

وقالا: وهو الوقف على كلام تام بحيث لو وصل بما بعده لأوهم معنى غير المعنى المراد.

وقال سويد: هو الوقف على كلمة لو وصلت بما بعدها لأدى هذا الوصل إلى فساد المعنى أو إيهام معنى غير مراد.

وقال الطويل: الوقف اللازم: هو الوقف على كلام تام ولو وصل بما بعده لأوهم خلاف المعنى أو غير المراد.

وقال أبو شادي: وهو الذي يلزم الوقف عليه والإبتداء بما بعده, لأنه لو وصل بما بعده لأوهم معنى آخر.

وقال زلط: الوقف اللازم: هو الوقف على كلمة تبين المعنى ولا يفهم هذا المعنى من دون هذا التعريف.

وقال منير: وهو الذي يلزم الوقف عليه والإبتداء بما بعده لأنه لو وصل بما بعده أوهم معنى غير المراد.

فصل: القول في الوقف المأثور: قال الطويل: الوقف المأثور: هو وقف نقله بعض أهل الأداء بالتلقي.

فصل: القول في الوقف التام: قال الحصري: التام: وهو الوقف على كلام تام لم يتعلق ما بعده به لا لفظا ولا معنى.

وقالا: هو الوقف على كلام تام في ذاته ولم يتعلق بما بعده مطلقا لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى.

وقال البدوي: هو الوقف على كلمة لم يتعلق ما بعدها بها، ولا بما قبلها لا لفظا ولا معنى.

وقال أبو شادي: وهو الوقف على ما تم معناه ولم يتعلق بما بعده لا لفظا ولا معنى.

وقال عزة: وهو الذي يحسن الوقوف عليه والإبتداء بما بعده.

وقال قمحاوي: التام: هو الوقف على ما تم معناه ولم يتعلق بما بعده لفاظ ولا معنى.

وقال سويد: وهو الوقف على كلمة تم المعنى عندها ولا تعلق لها بما بعدها لا لفظا ولا معنى.

وقالت سعاد: التام: هو الوقف على كلام تام في ذاته, غير متعلق بما بعده لفظا ولا معنى.

وقال الطويل: الوقف التام: هو الوقف على ما تم معناه ولم يتعلق بما بعده لفظ ولا منعنى.

وقال زلط: التام: هو الذي يحسن الوقف عليه ويحسن الإبتداءِ بما بعده, طالما وصله لا يغير المعنى الذي أراده الله تعالى.

وقال عماد: التام: الوقف على كلمة أفهمت معنى مرادا, وتم عندها المعنى ولم تتعلق بما بعدها لفظا ولا معنى.

وقال جمال: الوقف التام: هو الوقف على كلام تم معناه ولم يتعلق بما بعده لفظا ولا معنى.

وقال منير: وهو الذي يجب الوقف عليه والبدءِ بما بعده لأنه لو وصل بما بعده لم يفسد المعنى.

وقال المرصفي: التام: وهو الوقف على كلام تم معناه وليس متعلقاً بما بعده لا لفظاً ولا معنى.

وقال فهمى: التام: هو الوقف على ما تم معناه ولم يتعلق بما بعده لفظا أو معنى.

وقال في الرائد: التام: هو ما تم معناه ولم يتعلق بما بعده لا لفظا ولا معنى.

وقال معبد: الوقف التام: وهو الوقف على ما تم معناه ولم يتعلق بما بعده لا لفظا ولا معنى ولكنه لو وصل بما بعده لا يتغير المعنى غالبا.

وقال عطية: التام هو الوقف على كلام تام في ذاته ولم يتعلق بما بعده مطلقًا: لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى.

وقال بسة: التام فهو: الوقف على كلام تام فى ذاته غير متعلق بما بعده لفظا ولا معنى.

وقال في المعجم: الوقف التام: الذي ليس له تعلق بما بعده لا لفظا ولا معنى.

وقال في الواضح: التام: هو الوقف على كلمة أفهمت معنى مرادا وتم عندها المعنى ولم يتعلق بما بعدها لفظا ولا معنى.

وقال في الأوضح: الوقف التام: وهو الذي يحسن الوقوف عليه والإبتداء بما بعده.

وقال محمدون: التام: هو ما تم معناه ولم يتعلق بما بعده لا لفظا ولا معنى.

وقال سلام: الوقف التام: وهو الوقف على ما تم معناه وليس له علاقة بما بعده لا لفظا ولا معنى, ولكن إذا وصلناه بما بعده لا يتغير المعنى غالبا, وغالبا ما يكون هذا النوع عند رءوس الآي وعند انقضاء القصص.

وقال أسامة: وهو الوقف على كلام تم معناه وليس متعلقا بما بعده لا لفظا ولا معنى.

وقال في السهل: تام: وقف علي ما تم معناه ولم يتعلق بما بعدها لفظاً ولا معنى.

وقال فريال: الوقف التام: هو الوقف على كلام تام في ذاته غير متعلق بما بعده تعلقا معنويا أو لفظيا (أي لا من جهة المعنى ولا من جهة الإعراب.

وقال الإمام: التام: وهو الذي قد انفصل مما بعده لفظا ومعنى.

قلت: التعريفات: تعريف: وأوجزها وأدق: تعريف الإمام, والأقوال ثمنية وعشرون قولا.

فصل: القول في الوقف الكافي: قال الحصري: الكافي: وهو الوقف على كلام تام تعلق ما بعده به من حيث المهنى ولم يتعلق به من حيث اللفظ.

وقالا: هو الوقف على كلام تام يتعلق به ما بعده معنى لا لفظا

وقال البدوي: هو الوقف على كلمة لم يتعلق ما بعدها بها، ولا بما قبلها لفظا، بل معنى فقط.

وقال جمال: الوقف الكافي: هو الوقف على كلام أدى معنى صحيحا وتعلق بما بعده معنى لا لفظا.

وقال قطب: وهو إذا ما جاز الوقف والوصل كان الوقف أولى, وهو ما تم في ذاته وتعلق ما بعده بما قبله معنى لا لفظا.

وقال سويد: وهو الوقف على كلمة لا تعلق لها بما بعدها من ناحية الإعراب ولها تعلق من ناحية المعنى ويوجد في وسط الآي وآخرها.

وقال أبو شادي: هو الوقف على ما تم معناه وتعلق بما بعده معنى لا لفظا.

وقال عزة: هو الوقف على ما يتعلق به ما بعده معنى لا لفظا.

وقال قمحاوي: الكافي: هو الوقف على ما تم في نفسه وتعلق بما بعده معنى لا لفظا.

وقالت سعاد: الكافي: هو الوقف على كلام يؤدي معنى تاما في ذاته غير أنه متعلق بما بعده في المعنى لا من جهة الإعراب.

وقال الطويل: الكافي: هو الوقف على ما تم لفظه دون معناه.

وقال زلط: الكافي: هو الوقف على كلام تام في ذاته, متعلق بما بعده في المعنى دون اللفظ.

وقال الدوسري في الشرح: الكافي: هو الذي ينقطع عما بعده لفظا لا معنى.

وقال عماد: الكافي: الوقف على كلمة قرآنية أفهمت معنى مرادا, وتعلقت بما بعدها في المعنى دون اللفظ.

وقال المرصفي: الكافي: وهو الوقف على كلام تم معناه وتعلق بما بعده معنى لا لفظاً.

وقال فهمى: الكافي: وهو الوقف على ما تم معناه ولكنه تعلق بما بعده معنى لا لفظا.

وقال في الرائد: الكافي: هو ما تم من جهة اللفظ وتعلق بما بعده من جهة المعنى.

وقال معبد: الكافي: وهو الوقف على تم في نفسه ولكنه تعلق بما بعده معنى لا لفظا.

وقال عطية: الوقف الكافي هو الوقف على كلام تامٍّ في ذاته متعلق بما بعده في المعنى دون اللفظ.

وقال بسة: الكافى فهو: الوقف على كلام تام فى ذاته متعلق بما بعده فى المعنى دون اللفظ.

وقال في المعجم: الوقف الكافي: ما له تعلق بما بعده من جهة المعنى دون اللفظ.

وقال في الواضح: الكافي: هو الوقف على كلمة قرآنية أفهمت معنى مرادا وتعلقت بما بعدها في المعنى دون اللفظ.

وقال في الأوضح: الكافي: هو الوقف على ما يتعلق بما بعده معنى لا لفظا.

وقال محمدون: الكافي: هو ما تم من جهة اللفظ وتعلق بما بعده من جهة المعنى.

وقال سلام: الكافي: وهو الوقف على ما تم في نفسه ولكنه متعلق بما بعده في المعنى لا في اللفظ (معنى لا لفظا).

وقال أسامة: الكافي: وهو الوقف على كلام تم معناه وتعلق بما بعده معنى لا لفظا.

وقال في السهل: الكافي: الإكتفاء بالوقف عليه وما تم في نفسه وتعلق بما بعده معنى لا لفظاً.

وقال فريال: الكافي: هو الوقف على كلام تام في ذاته يتعلق بما بعده من ناحية المعنى دون اللفظ.

وقال الإمام: الكافي: وهو الذي انفصل مما بعده في اللفظ وله به تعلق في المعنى بوجه. قلت: ما من تعريف من التعريفات إلا وهو تعريف, والأوجز الأدق الإمام.

فصل: القول في الوقف الحسن: قال الحصري: الحسن: وهو الوقف على كلام تام تعلق ما بعده به من حيث اللفظ ومن حيث المعنى معا.

وقال البدوي: والحسن: هو الوقف على كلمة تعلق ما بعدها بها، أو بما قبلها لفظا ومعنى، بشرط إفادته معنى يحسن السكوت عليه.

وقال جمال: الوقف الحسن: هو الوقف على كلام صحيح تعلق بما بعده لفظا ومعنى.

وقالا: هو الوقف على كلام تام متعلق بما بعده لفظا ومعنى

وقال أبو شادي: هو الوقف على ما تم معناه وتعلق بما بعده لفظا ومعنى.

وقال قطب: وهو ما يتعلق ما بعده بما قبله لفظا ومعنى.

وقال عزة: وهو الوقف على ما يتعلق به ما بعده لفظا ومعنى.

وقال سويد: هو الوقف على كلمة تم المعنى عندها, لكنها تتعلق بما بعدها لفظا ومعنى.

وقال قمحاوي: الحسن: هو الوقف على ما تم في ذاته وتعلق بما بعده لفظا ومعنى.

وقالت سعاد: الحسن: هو الوقف على كلام تام في ذاته ولكنه متعلق بما بعده لفظا ومعنى.

وقال الطويل: الحسن: هو الوقف على ما تم في ذاته وتعلق بما بعده لفظا ومعنى.

وقال زلط: الحسن: هو والوقف على ما يؤدي معنى صحيحا, لكن الكلام متعلق بما بعده لفظا ومعنى.

وقال الدوسري في الشرح: الحسن: وهو الذي إذا وقفت عليه يفيد معنى حسنا وصحيحا, لكنه لا يحسن الإبتداء بما بعده.

وقال عماد: الحسن: الوقف على كلمة قرآنية أفهمت معنى مرادا وتعلقت بما بعدها في اللفظ والإعراب والمعنى.

وقال المرصفي: الحسن: وهو الوقف على كلام تم معناه وتعلق بما بعده لفظاً ومعنى مع الفائدة.

وقال فهمى: الحسن: وهو الوقف على ما تم في ذاته ولكن يتعلق بما بعده لفظا ومعنى.

وقال في الرائد: الحسن: هو ما تم في ذاته وتعلق بما بعده لفظا ومعنى.

وقال معبد: الحسن: وهو الوقف على ما تم في نفسه ولكنه تعلق بما بعده لفظا ومعنى.

وقال بسة: الحسن فهو: الوقف على كلام تام فى ذاته متعلق بما بعده فى اللفظ والمعنى معا.

وقال في المعجم: الوقف الحسن: ما تعلق بما بعده لفظا ومعنى.

وقال في الواضح: الحسن: هو الوقف على كلمة قرآنية أفهمت معنى مرادا وتعلقت بما بعدها في اللفظ والإعراب والمعنى.

وقال في الأوضح: الحسن: وهو الوقف على ما يتعلق به ما بعده لفظا ومعنى ولكنه أفاد معنى مقصودا.

وقال محمدون: الحسن: هو ما تم في ذاته وتعلق بما بعده لفظا ومعنى.

وقال سلام: الحسن: وهو الوقف على ما تم في نفسه ولكنه متعلق بما بعده لفظا ومعنى.

وقال أسامة: الحسن: وهو الوقف على كلام تم معناه وتعلق بما بعده لفظا ومعنى مع الفائدة.

وقال في السهل: الحسن: الوقف علي ما تم في ذاته وتعلق بما بعده لفظاً ومعنى.

وقال فريال: الحسن: هو الوقف علي كلام تام في ذاته إلا أن بينه وبين ما بعده تعلق معنوي ولفظي.

وقال الإمام: الحسن: وهو الذي يحسن الوقف عليه لأنه كلام حسن مفيد ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به لفظا ومعنى.

وقال منير: هو الذي يحسن الوقف عليه لأنه كلام حسن مفيد ولا يحسن الإبتداء بما بعده لتعلقه به لفظا ومعنى.

قلت: ما من تعريف من التعريفات إلا وهو تعريف.

فصل: القول في الوقف القبيح: قال الحصري: القبيح: وهو الوقف على لفظ لا يفهم السامع منه معنى ولا يفيده فائدة يحسن سكوته عليها لشدة تعلقه بما بعده وتعلق ما بعده به من جهتي اللفظ والمعنى جميعا.

وقال البدوي: والقبيح: هو الوقف على لفظ غير مفيد، وقد تعلق ما بعده بما قبله لفظا ومعنى.

وقال جمال: القبيح: هو الوقف على كلام لا يؤدي معنى صحيحا لشدة تعلقه بما بعده لفظا ومعنى.

وقالا: هو الوقف على ما لا يتم الكلام به ولا يؤدى معنى صحيحا لشدة تعلقه بما بعده لفظا ومعنى.

وقال أبو شادي: هو الوقف على ما لم يتم معناه لتعلقه بما بعده لفظا ومعنى.

وقال سويد: وهو الوقف على ما لم يتم معناه.

وقال عزة: وهو الوقف على ما يتعلق به ما بعده لفظا ومعنى ولم يفد, أو أفاد معنى غير مقصود.

وقال قمحاوي: القبيح: هو الوقف على ما لم يتم معناه لتعلقه بما بعده لفظا ومعنى.

وقالت سعاد: القبيح: هو الوقف على كلام لم يتم في ذاته لشدة تعلقه بما بعده لفظا ومعنى فأفاد معنى غير مقصود أو أوهم معنى فاسدا.

وقال الطويل: القبيح: هو الوقف على ما يغير المعنى أو ما ليس له معنى.

وقال زلط: القبيح: هو الوقف على كلام لم يتم معناه لتعلقه بما بعده لفظا ومعنى.

وقال عماد: القبيح: أو الغير جائز: الوقف على كلمة لم تفهم معنى مرادا, ولم يتم عندها المعنى, وذلك لتعلقها بما بعدها في اللفظ والمعنى.

وقال المرصفي: الوقف القبيح: وهو الوقف على كلام لم يتم معناه لتعلقه بما بعده لفظاً ومعنى مع عدم الفائدة أو أفاد معنى غير مقصود أو أوهم فساد المعنى.

وقال فهمى: القبيح: وهو ما يقبح الوقف عليه لشدة تعلقه بما بعده في اللفظ والمعنى.

وقال في الرائد: القبيح: هو ما لم يتم معناه لتعلقه بما بعده لفظا ومعنى.

وقال عطية: الوقف القبيح: هو الوقف على كلام لم يتم في ذاته، ولم يؤدِ معنىً صحيحًا؛ لشدة تعلقه بما بعده لفظًا ومعنىً.

وقال بسة: القبيح فهو: الوقف قبل أن يتم الكلام فى ذاته.

وقال في المعجم: الوقف القبيح: ما لا يفهم منه المراد.

وقال في الواضح: القبيح: هو الوقف على كلمة لم تفهم معنى مرادا ولم يتم عندها المعنى.

وقال في الأوضح: القبيح: وهو الوقف على ما يتعلق بما بعده لفظا ومعنى ولم يفد أو أفاد معنى غير مقصود.

وقال محمدون: هو ما لم يتم معناه لتعلقه بما بعده لفظا ومعنى.

وقال سلام: القبيح: وهو الوقف على ما لم يتم في نفسه وذلك لتعلقه بما بعده لفظا ومعنى (المعنى ليس تاما).

وقال أسامة: القبيح: وهو الوقف قبل أن يتم الكلام في ذاته.

وقال فريال: القبيح: هو الوقف على كلام لا يؤدي معنى صحيحا لشدة تعلقه بما بعده لفظا ومعنى إلا أن الوقف عليه يعطي معنى ناقصا، أو خاطئا، أو فاسدا غير مقبول.

وقال منير: هو الوقف على كلام لم يتم في ذاته لشدة تعلقه بما بعده لفظا ومعنى.

وقال الإمام: القبيح: وهو الذي لا يجوز تعمد الوقف عليه إذا غير المعنى أو نقصه. قلت: ما من تعريف من التعريفات إلا وهو تعريف, غير أن مهم من أقصر ولم يرق ولا يضر!.

فصل: القول في الإبتداء: قال الطويل: الإبتداء: هو الشروع في القراءة بعد قطع أو وقف.

وقال زلط: الإبتداء: هو الشروع في القراءة.

وقالا: هو الشروع في القراءة بعد قطع أو وقف.

وقال عطية: والابتداءُ هو الشروع في القراءة سواء كان بعد قَطْعٍ وانْصِرافٍ عنها أو بعد وقف.

قلت: ما من تعريف من التعريفات إلا وهو تعريف, سوى عطية أطنب وصف زائد يستغنى عنه.

فصل: القول في الإبتداء الجائز: قال زلط: الإبتداء الجائز: هو الإبتداء بكلام مستقل موف بالمقصود غير مخل بالمعنى الذي أراده الله تعالى.

فصل: القول في الإبتداء غير الجائز: قال زلط: الإبتداء غير الجائز: هو الإبتداء بكلام يفسد المعنى بسبب تعلقه بما قبله لفظا ومعنى.

فصل: القول في الإبتداء التام: قال الطويل: الإبتداء التام: هو الإبتداء بما ليس له علاقة بما قبله لفظا أو معنى.

وقال فريال: بدء تام: هو الابتداء بكلام تام في نفسه، وليس له بما قبله تعلق لفظي، ولا معنوي.

فصل: القول في الإبتداء الكافي: قال الطويل: الإبتداء الكافي: هو ما يكفي الإبتداء به المعنى, وله علاقة بما قبله لفظا أو معنى.

وقال فريال: بدء كاف: هو البدء بكلمة قرآنية بينها وبين ما قبلها تعلق معنوي فقط لا لفظي.

فصل: القول في الإبتداء الحسن: قال الحصري: الإبتداء الحسن: هو الإبتداء بلفظ من متعلقات جملة.

وقال أبو شادي: وهو الإبتداء بكلام بعد وقف تام أو كاف.

وقالا: وهو ما يجوز الإبتداء به أي الإبتداء بكلام مستقل في المعنى بحيث لا يغير ما أراده الله سبحانه وتعالى.

وقال الطويل: الإبتداء الحسن: هو الإبتداء بمعنى حسن له علاقة بما قبله.

وقال عطية: ابتداء حسن الابتداء بكلام مستقل في المعنى بحيث لا يُغَيِّر ما أراده الله تعالى.

وقال فريال: بدء حسن: هو البدء بكلام يتعلق بما قبله من حيث المعنى والإعراب معا.

فصل: القول في الإبتداء القبيح: قال الحصري: الإبتداء القبيح: هو الإبتداء بلفظ يغير المعنى المراد ويقلبه إلى معنى فاسد.

وقالا: وهو الإبتداء بكلام يفسد المعنى أو يوهم غير ما أراده الله تعالى.

وقال أبو شادي: وهو الإبتداء بكلام يغير أو يفسد المعنى أو يوهم غير ما أراد الله تعالى.

وقال الطويل: الإبتداء القبيح: هو أن يبتدئ بما يفسد المعنى لشدة تعلقه بما قبله لفظا ومعنى.

وقال عطية: ابتداء قبيح هو الابتداء بكلام يفسد المعنى أو يُحِيلُه ويُغَيِّرُه.

وقال فريال: البدء القبيح وهو غير جائز: هو البدء بكلمة قرآنية بينها وبين ما قبلها تعلق لفظي ومعنوي في غير رءوس الآي.

فصل: القول في السكت: قال الحصري: السكت: قطع الصوت زمنا دون زمن الوقف عادة من غير تنفس مع قصد القراءة.

وقال البدوي: والسكت: هو قطع الصوت زمنا يسيرا من غير تنفس.

وقال قطب: هو قطع الصوت زمنا أقل من زمن الوقف عادة وبغير تنفس.

وقالا: هو قطع الصوت زمنا دون زمن الوقف من غير تنفس.

وقال قمحاوي: السكت: قطع الكلمة عما بعدها من غير تنفس بنية إستئناف القراءة.

وقالت سعاد: السكت: قطع الصوت على الحرف القرآني زمنا يسيرا من غير تنفس حال الوصل بنية استمرار القراءة.

وقال الطويل: السكت: قطع الصوت عن القراءة زمنا يسيرا لا يتنفس فيه, بنية استئناف القراءة.

وقال عماد: السكت: الإمساك عن التصويت على الحرف الساكن آناً, هو دون زمن الوقف عادة, من غير تنفس بنية استئناف القراءة في الحال.

وقال المرصفي: السكت: قطع الصوت زمناً دون زمن الوقف من غير تنفس بنية العود إلى القراءة في الحال.

وقال فهمى: السكت: قطع الصوت عن الحرف الجائز عليه السكت من غير أن يتنفس القارئ.

وقال معبد: السكت: هو قطع الصوت على آخر الكلمة من غير تنفس زمنا أقل من زمن الوقف.

وقال عطية: السكت قَطْعُ الصوت على الكلمة القرآنية زمنًا يسيرًا من غير تنفس مقداره حركتان.

وقال في المعجم: السكت: قطع الصوت زمنا هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس.

وقال في الواضح: السكت: هو قطع الصوت زمنا ما دون زمن الوقف عادة من غير تنفس.

وقال سلام: السكت: فهو قطع الصوت على آخر الكلمة من غير نفس زمنا أقل من زمن الوقف.

وقال فريال: السكت: قطع الصوت على آخر الكلمة من غير تنفس بنية القراءة.

قلت: السكت: (قطع الصوت زمنا دون زمن الوقف عادة من غير تنفس مع قصد القراءة).

فصل: القول في القطع: قال الحصري: القطع: قطع القراءة بالكلية والإنتقال عنها إلى حال أخرى.

وقال البدوي: والقطع: عبارة عن قطع القراءة رأسا.

وقال قمحاوي: القطع: قطع القراءة رأسا.

وقال قطب: هو الإنصراف عن القراءة والإنتهاء منها, ولا ينبغي للقارئ أن يقطع قراءته إلا على رؤوس الآيات.

وقالا: هو الإنصراف عن القراءة والإنتهاء منها.

وقالت سعاد: القطع: قطع القراءة رأسا والإنتهاء منها والإنصراف إلى أمر خارج عنها.

وقال الطويل: القطع: هو قطع الصوت عن القراءة بنية عدم استئنافها.

وقال عماد: القطع: الكف عن القراءة بقصد الإنتهاء منها.

وقال المرصفي: القطع: قطع القراءة رأساً.

وقال فهمى: القطع: هو أن يقطع القارئ قراءته بنية الإنتهاء منها.

وقال معبد: القطع: هو قطع صوت القارئ عن القراءة رأسا بقصد الإنتهاء منها.

وقال عطية: القطع قطع القراءة رأسًا, والانصراف عنها إلى أمر خارجي لا علاقة له بها.

وقال بسة: والقطع: قطع الكلمة عما بعدها مقدارا طويلا من الزمن مع التنفس دون قصد للعودة إلى القراءة فى الحال، ولا يكون إلا فى أواخر السور أو رءوس الآى على الأقل.

وقال في المعجم: القطع: قطع القراءة رأسا والإنتقال منها إلى حالة أخرى غير القراءة.

وقال في الواضح: القطع: قال: فقال الأشموني رحمه الله: القطع عبارة عن قطع القراءة رأسا.

وقال سلام: القطع: هو قطع صوت القاري عن القراءة رأسا بقصد الإنتهاء منها.

وقال فريال: القطع: عبارة عن قطع القراءة رأسا.

قلت: القطع: (قطع القراءة بالكلية).

وذكر ما في معنى: (..... ولا ينبغي للقارئ أن يقطع قراءته إلا على رؤوس الآيات), فيه ذكر الأحكام ما يعدي إلى الدور, وما في معنى الوصف السلبي, وما من أكثر تعريف من التعريفات إلا وهو تعريف.

فصل: القول في همزة الوصل: قال قمحاوي: همزة الوصل: هي التي تثبت في الإبتداء وتسقط في الدرج.

وقالا: هي همزة تثبت في أول الكلام وتحذف في حال الوصل.

وقال أبو شادي: هي همزة زائدة عن أصل بنية الكلمة وتثبت في أول الكلام وتسقط في الوصل.

وقال قطب: هي همزة في أول الكلمة يتوصل بها إلى النطق بالحرف الساكن بعدها

وقالت سعاد: همزة الوصل: هي همزة زائدة عن بنية الكلمة وتقع في أولها تثبت في الإبتداء وتسقط في الدرج أي الوصل.

وقال المرصفي: همزة الوصل: هي الهمزة الزائدة في أول الكلمة الثابتة في الابتداء الساقطة في الدرج – أي في الوصل.

وقال في الرائد: همزة الوصل: هي التي تثبت في بدء الكلام وتسقط في الدرج.

وقال عطية: فهمزة الوصل: هي التي تثبت في الابتداء وتسقط في الدَّرج.

وقال جمال: همزة الوصل: هي ألف مجردة من الهمزة تزاد في أول الكلمة, وتثبت في الإبتداء وتسقط في الدرج, أي الوصل.

وقال البدوي: همزة الوصل هي التي تسقط وصلا وتثبت ابتداء بخلاف همزة القطع، فإنها تثبت وصلا وابتداء.

وقال بسة: فأما همزة الوصل فهى التى تثبت ابتداء وتسقط وصلا.

وقال في الواضح: همزة الوصل: هي الهمزة الزائدة أول الكلمة التي أولها حرف ساكن في الأصل. فتثبت في الإبتداء همزة محققة وتسقط حالة وصلها مع ما قبلها.

قلت: همزة الوصل: هي: (الهمز التي تثبت في الإبتداء وتسقط في الدرج).

وما من أكثر تعريف من التعريفات إلا وهو تعريف.

فصل: القول في همزة القطع: قالت سعاد: همزة القطع: هي الهمزة الثابتة في حالة الوصل والبدء.

وقال جمال: همزة القطع: هي التي تثبت دائما في النطق سواء أكانت في بدء الكلام أم في درجة, ترسم همزة.

وقال زلط: همزة القطع: هي الهمزة التي تثبت في حالتي الوصل والإبتداء.

وقال المرصفي: همزة القطع: الهمزة التي تثبت في حالتي الوصل والبدء.

وقال عطية: همزةُ القطعِ: أما همزة القطع فهي التي تثبت في الابتداء والوصل والخط.

وقال بسة: وأما همزة القطع فهى التى تثبت ابتداء ووصلا.

وقال في الواضح: همزة القطع: فهي الهمزة التي تثبت في حالتي الوصل والبدء.

قلت: قلت: همزة القطع: هي: (الهمز التي تثبت في الإبتداء وفي الدرج).

فصل: القول في السكون المحض: قال عطية: السكون المحض هو السكون الخالص الذي لا حركة فيه.

وقال في المعجم: الإسكان: تفريغ الحرف من الحركات الثلاث ومن أبعاضهن.

وقال قطب: وهو السكون المحض ويكون في الحركات الثلاث الفتحة والكسرة والضمة.

وقال أبو شادي: هو السكون الخالص الذي لا حركة فيه, وهو الأصل في الوقف عند العرب.

وقال فريال: السكون المحض: هو السكون الخالص من الحركة المسموعة أو المرئية.

قلت: السكون المحض: هو: (السكون الخالص الذي لا من حركة فيه).

وذكر: (..... وهو الأصل في الوقف عند العرب), إطناب من غير حاجة, وذكر: (السكون) من باب تعريف الشيء بنفسه, ولكن به الإيجاز, وإلا فيطنب حتى بألفاظ غريبة أو يدخل عليها أخطاء لفظية أو يكون غير مانع أو يصير غير جامع.

فصل: القول في الروم: قال الحصري: الروم هو النطق ببعض حركة الحرف الأخير في الكلمة الموقوف عليها.

وقالا: إضعاف الصوت بالحركة ((الضمة أو الكسرة)) حتى يذهب معظم صوتها فيسمع لها صوت خفي يسمعه القريب المصغي دون البعيد.

وقال قطب: وهو الإتيان ببعض الحركة ويسمع للقريب من القارئ فقط ويكون في المكسور والمضموم والمجرور والمرفوع.

وقال البدوي: وهو الإتيان ببعض الحركة حتى يذهب معظم صوتها، فيسمع لها صوت خفي، يسمعه القريب المصغي دون البعيد, لأنها غير تامة.

وقال قمحاوي: والروم هو الإتيان ببعض الحركة بصوت خفي يسمعه القريب دون البعيد.

وقال أبو شادي: هو الإتيان ببعض الحركة أو ثلث الحركة بصوت خفيض بحيث يسمعه القريب دون البعيد.

وقال جمال: الروم: هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظم صوتها فيسمع لها صوتا خفيفا, يسمعه القريب دون البعيد.

وقالت سعاد: الروم: هو إضعاف صوت الحركة حتى يذهب معظم صوتها فتسمع لها صوتا خفيا يسمعه القريب دون البعيد.

وقال المرصفي: الروم: هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك التضعيف معظم صوتها. قال: وقال بعضهم هو الإتيان ببعض الحركة.

وقال معبد: الروم: هو الإتيان ببعض الحركة بصوت خفي يسمعه القريب دون البعيد.

وقال عطية: الرَّوم قال: والرَّوم كما قال صاحب التيسير: هو تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب معظم صوتها فتسمع لها صوتًا خفيًّا، هذا الصوت يسمعه القريب المصغي دون البعيد.

وقال بسة: الروم: الإتيان ببعض الحركة بصوت خفى يسمعه القريب منك دون البعيد.

وقال في المعجم: الروم: الإتيان ببعض الحركة في الوقف.

وقال في الواضح: الروم: هو الإتيان ببعض الحركة بصوت خفي يسمعه القريب دون البعيد.

وقال محمدون: الروم: هو الإتيان ببعض الحركة يسمعها القريب دون البعيد ويكون في المجرور والمرفوع.

وقال سلام: الروم: هو الإتيان ببعض الحركة بصوت خفي يسمعه القريب دون البعيد.

وقال أسامة: الروم: هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك التضعيف معظم صوتها.

وقال فريال: الروم: هو الإتيان ببعض الحركة (بقدر الثلث) بصوت خفي يسمعه القريب المصغي دون البعيد (لا يؤخذ إلا بالمشافهة.

وقال أبو شادي: هو الإتيان ببعض الحركة أو ثلث الحركة بصوت خفيض يسمعه القريب دون البعيد.

وقال مراد: والرَّومُ خَفْضُ الصَّوتِ بِالمحَرَّكِ + يسمعُهُ كلُّ قرِيبٍ مُدْرِكِ

وقال الواسطي: فالروم هو إضعاف حركة الحرف الموقوف عليه وإبقاء صويت خفيّ يدرك بحاسّة السّمع.

قلت: الروم: (النطق ببعض الحركة الغير الفتحة الموقوف عليه حرفها في آخر الكلمة).

وذكر ما في معنى: (.... حتى يذهب معظم صوتها فيسمع لها صوت خفي يسمعه القريب المصغي دون البعيد), وصف زائد يحسن الحد به, إذ في معنى المنع, وذكر ما في معنى: (..... ويكون في المكسور والمضموم والمجرور والمرفوع), ذكر للأحكام, ولا بأس به إذ في معنى المنع, والأولى إضماره إذ قد يمكن, كما أضمرناه وذكر: (.... لا يؤخذ إلا بالمشافهة), وصف سلبي, وأكثر القوم أغفلوا عن ذكر الحركة أفرادها المجموع في التعريف, حتى يكون التعريف مانعا, يمنع إلتباسه بالفتحة.

فصل: القول في الإشمام: قال الحصري: الإشمام فهو الإشارة إلى الحركة من غير تصويت. قال: أو يقال: هو أن تجعل شفتيك بعد النطق بالحرف ساكنا على صورتهما إذا نطقت بالضمة. وقال: والأيسر من هذا وذاك أن يقال: هو ضم الشفتين بلا صوت عقب إسكان الحرف, إشارة إلى أن الحركة المحذوفة ضمة.

وقال المرصفي: الإشمام: عبارة عن ضم الشفتين من غير صوت بعد النطق بالحرف الأخير ساكناً إشارة إلى الضم ولابد من إبقاء فرجة "أي انفتاح" بين الشفتين لإخراج النفس.

وقالا: هو ضم الشفتين بعيد التسكين ((إشارة إلى الضم)) مع بعض انفراج بينهما ليخرج منه النفس, ولابد من اتصال ضم الشفتين بالتسكين فلو تراخى صار تسكينا مجردا عن الإشمام)).

وقال أبو شادي: هو الإشارة بحركة الشفتين ناحية الضم بعيد إسكان الحرف ولا يكون إلا في المضموم.

وقال أبو شادي: هو الإشارة بحركة الشفتين ناحية الضم بعيد إسكان الحرف ولا يكون إلا في المضموم.

وقال قطب: وهو ضم الشفتين بعد إسكان الحرف الأخير من الكلمة ويكون في الموفوع والمضموم فقط ... .

وقال جمال: الإشمام: هو ضم الشفتين بعيد إسكان الحرف دون تراخ, مع ترك فرجة بينهما لخروج النفس بحيث يراه المبصر دون الأعمى.

وقال البدوي: وهو ضم الشفتين بعيد سكون الحرف كهيئتهما عند النطق بالضمة.

وقال قمحاوي: والإشمام هو إطباق الشفتين بعد الإسكان وتدع بينهما انفراجا ليخرج النفس بغير صوت.

وقالت سعاد: الإشمام: هو ضم الشفتين بعيد إسكان الحرف بدون تراخ على أن يترك فرجة بينهما, ولا يظهر له أثر في النطق بحيث يراه المبصر دون الأعمى.

وقال الطويل: الإشمام: هو ضم الشفتين وإبرازهما إلى الأمام (كهيئة التقبيل) حال النطق بالغنة.

وقال معبد: الإشمام: هو ضم الشفتين من غير انطباق بعد إسكان الحرف.

وقال عطية: الإشمام هو ضمُّ الشَّفتين بُعَيدَ إسكان الحرف دون تَرَاخٍ على أن يترك بينهما فُرْجَة لخروج النفس بحيث يراه المبصر دون الأعمى.

وقال بسة: الإشمام هو ضم الشفتين بعد الإسكان.

وقال في المعجم: الإشمام: ضم الشفتين بعيد سكون الحرف من غير صوت.

وقال في الواضح: الإشمام: هو عبارة عن ضم الشفتين من غير صوت بعيد النطق بالحرف الأخير ساكنا, إشارة إلى الضم بحيث يدركه المبصر دون الأعمى.

وقال محمدون: الإشمام: هو الإشارة بالشفتين إلى جهة الضم بعد تسكين الحرف بحيث يدركه المبصر ويكون في المرفوع فقط.

وقال سلام: الإشمام: هو ضم الشفتين من غير انطباق بعد إسكان الحرف.

وقال فريال: الإشمام: هو ضم الشفتين (بغير انطباق) بعيد تسكين الحرف كهيئتهما عند النطق بالواو.

وقال الإمام: والإشمام ضم الشفتين بعد سكون الحرف. وقال أيضا: الإشمام فهو عبارة عن ضم الشفتين بعد سكون الحرف من غير صوت.

وقال مراد: الإِشمامُ ضَمُّ الشَفَتَيْنِ دُونَا + صَوْتٍ بُعَيدَ نُطقِكَ السُّكونَا

وقال الواسطي: والإشمام هو ضمّ الشّفتين بعد إسكان الحرف الموقوف عليه من غير صوت.

قلت: الإشمام: (ضم الشفتين بفرجة وبلا صوت ومتصلا بعقب إسكان الحرف الموقوف عليه المضموم أو المرفوع قبل الإسكان, ومبرزتين في التغنين).

وأكثر القوم أغفلوا عن المرفوع, وبعضهم عن المضموم, فلم يجمع التعريف أفراده, فقد أقصروا.

فصل: القول في المقطوع: قال الحصري: المقطوع: الكلمة التي تفصل عما بعدها في رسم المصاحف العثمانية.

وقالا: هو الكلمة التي تفصل عما بعدها في رسم المصاحف العثمانية

وقال البدوي: المقطوع هو ما قطع عما بعده رسما، ويقابله الموصول.

وقالت سعاد: المقطوع: هو الكلمة التي تفصل عما بعدها في رسم المصاحف العثمانية.

وقال معبد: المقطوع: هو المحل الذي تقطع فيه كلمة عند الحاجة أثناء القراءة, والموصول هو عكسه تماما.

وقال قطب: المقطوع: هو كل كلمة كتبت مقطوعة أي منفصلة عما بعدها في رسم كلمات المصحف.

وقال عطية: المقطوع: هو كل كلمة مفصولة عما بعدها في رسم المصاحف العثمانية.

وقال بسة: المراد بالمقطوع: كل كلمة مفصولة عن غيرها رسما ولغة ك (حيث ما).

وقال أبو شادي: هو ما كان مقطوعا في رسم المصحف, مثل (أن لا) ... .

وقال فريال: المقطوع: هو الكلمة التي رسمت مفصولة عما بعدها في رسم المصحف العثماني.

قلت: المقطوع: (الكلمة المفصولة عما بعدها في الرسم العثماني).

فصل: القول في الموصول: قال الحصري: الموصول: الكلمة التي توصل بما بعدها في رسم المصاحف العثمانية.

وقالا: هو الكلمة التي توصل بما بعدها في رسم المصاحف العثمانية.

وقال أبو شادي: فهو ما كان موصولا في الرسم ... .

وقال البدوي: المقطوع هو ما قطع عما بعده رسما، ويقابله الموصول.

وقال قطب: هو كتابة كلمتين في كلمة واحدة.

وقالت سعاد: الموصول: هو الكلمة التي توصل بما بعدها في رسم هذه المصاحف. قلت: أي المصاحف هذه؟!.

وقال عطية: والموصول: هو كل كلمة متصلة بما بعدها رسمًا في تلك المصاحف. قلت: أي المصاحف تلك؟!.

وقال بسة: والمراد بالموصول: كل كلمة متصلة بغيرها رسما، مفصولة عنها لغة.

وقال فريال: الموصول: هو الكلمة التي رسمت موصولة بما بعدها في رسم المصحف العثماني.

قلت: الموصول: (الكلمة الموصولة بما بعدها في الرسم العثماني).

فصل: والتعريفات المختارة عندي ما الأوجز والأدق: وما: التجويد: العلم في اعطاء حروف القرآن حقها ومستحقها, والترتيل: قراءة القرآن بتؤدة, والتحقيق: قراءة القرآن باطمئنان, والحدر: قراءة القرآن بإسراع, والتدوير: قراءة القرآن بمرتبة بين الترتيل والتحقيق, والزمزمة: قراءة القرآن في النفْس, واللحن: الخطأ في قراءة القرآن, واللحن الجلي: الخطأ الذي يطرأ على الألفاظ فيخل بمبنى الكلمة من غير المعنى, واللحن الأجلى: الخطأ الذي يطرأ على الألفاظ فيخل بالمعنى, واللحن الخفي: الخطأ الذي يطرأ على الألفاظ فيخل بقواعد العلم التجويد, واللحن الأخفى: الخطأ الذي يطرأ على الألفاظ فيخل بما لا يعرفه إلا مهرة من القراء, والتحزين: تحزّن القارئ بالقراءة, والترقيص: ترقّص القارئ صوتَه بالقراءة, والترقيص: ترقّص القارئ صوتَه بالقراءة, والترعيد: ترعّد القارئ صوته بالقراءة, والتطريب: تطريب القارئ صوته بالقراءة.

والحرف: الصوت الذي يصدر من المخرج, والمخرج موضع اعتراض النفس عند النطق بالحرف, والحروف الأصلية هي: التي لم تغاير غيرها من الحروف, ولم تنشأ عنها, أو هي: التي لم تنشأ عن غيرها بكيفية مختصة بها.

والصفة: هي الحالة التي يكون عليها الحرف عند النطق به, والصفة اللازمة: هي التي لا تنفك عن الحرف بأي حال من الأحوال, والهمس: جريان النفس مع الحرف عند النطق به لضعفه, وضعف الإعتماد عليه عند خروجه, والإستعلاء: ارتفاع معظم اللسان إلى الحنك الأعلى عند النطق بالحرف, والإستفال: انحطاط اللسان عن الحنك الأعلى عند النطق بالحرف, والإطباق: تلاقي طائفتي اللسان بالحنك الأعلى عند النطق بالحرف بحيث ينحصر الصوت بينهما, والإنفتاح: تجافي طائفتي اللسان عن الحنك الأعلى عند النطق بالحرف, بحيث لا ينحصر الصوت بينهما, والإذلاق: سرعة النطق بالحرف: لخروجه من طرف اللسان أو من إحدى الشفتين، أو منهما معا, والإصمات: ثقل النطق بالحرف: لخروجه من غير ذلق اللسان أو غير إحدى الشفتين، أو من غيرهما معا, والصفير: صوت زائد يخرج من بين الثنايا العليا والسفلي وطرف اللسان عند النطق بالحرف, والقلقلة: اضطراب المخرج بالحرف حتى إذا كان ساكنا يسمع له نبرة قوية, واللين: اخراج الحرف من مخرجه

بسهولة عند النطق به, والإنحراف ميل الحرف عن مخرجه أو صفته عند النطق به, حتى يتصل بمخرج غيره أو صفته, والأدق الأوجز: الإنحراف: انحاء الحرف عند النطق به إلى حرف آخر: مخرجا أو صفة, والتكرير: ارتعاد رأس اللسان عند النطق بالحرف, والتفشي: انتشار الهواء في الفم عند النطق بالحرف حتى يتصل بمخرج غيره, والإستطالة: امتداد الصوت من أول إحدى حافتي اللسان إلى آخرها, أو كلتيهما معا إلى آخرهما عند النطق بالحرف, والخفاء: استتار الصوت عند النطق بالحرف, والغنة: صوت مركب في الحرف: يخرج من الخيشوم.

والتفخيم: تسمين الصوت عند النطق بالحرف فيمتلئ الفم بصداه, والترقيق: تنحيل الصوت عند النطق بالحرف فلا يمتلئ الفم بصداه.

والإدغام: النطق بالحرفين حرفا واحدا كالثاني مشددا عند النطق بهما, والمتماثلان: الحرفان اللذان اتحدا ذاتا, أو اندرجا اسما, والمتماثلان الصغير: كون الأول منهما ساكنا والثاني متحركا, والمتماثلان الكبير: كون الحرفين منهما متحركين, والمتماثلان المطلق: كون الأول منهما متحركا والثاني ساكنا, والمتجانسان: الحرفان اللذان اتحدا مخرجا واختلفا صفة, أو اختلفا مخرجا واتحدا صفة, والمتقاربان: الحرفان اللذان تقاربا مخرجا وصفة, أو مخرجا لا صفة, أو صفة لا مخرجا, والمتقاربان الكبير: أن يتحركا الحرفان منه, والمتقاربان المطلق: أن يتحرك الأول منهما ويسكن الثاني, والمتباعدان: الحرفان اللذان تباعدا مخرجا فقط أو وصفة, والإظهار: إخراج الحرف الساكن من مخرجه من غير زيادة فيه, أو أقول: الإظهار: فصل الحرف الساكن من ثانيه من غير زيادة فيه, والنون الساكنة: هي: النون المخطوطة, الملفوظة الموصولة بها, الموقوف عليها, الخالية من الحركة, والتنوين: نون ساكنة زائدة تلحق آخر الإسم لفظا ووصلا فقط, والإقلاب: النطق بالحرف مكان الآخر مع بقاء صفته والإخفاء, والإخفاء: النطق بالحرف بين الإظهار والإدغام: عاريا عن التشديد مع بقاء صفة فيه, والميم الساكنة: هي الميم الخالية من الحركة, ولام التعريف: هي: اللام الساكنة الزائدة عن بنية الكلمة المسبوقة بهمز الوصل المفتوحة عند البدء وبعدها اسم, ولام الفعل هي: اللام الساكنة الواقعة في فعل,

ولام الأمر هي: اللام الساكنة الزائدة عن بنية الكلمة الداخلة المضارع الفعل, المكتسبة له صيغة الأمر, المسبوقة بأحد حروف – ثم – والواو – والفاء, ولام الإسم: هي: اللام الواقعة في الإسم.

والمد: هو: إطالة الصوت بحرف من حروف المد واللين, أو من حرفي اللين, عند وجود سبب, زيادة على المقدار الطبيعي, والقصر: إثبات حرف المد واللين, أو حرف من حرفي اللين من غير زيادة, والمد الأصلي: هو: المد الذي لا تقوم ذات حرف المد إلا به, ولا يتصور تحققها إلا مع وجوده ولا يتوقف على سبب, والمد الفرعي: هو: إطالة الصوت بحرف المد الموقوف على سبب, والسبب المعنوي: المد بقصد المبالغة في النفي أو التعظيم أو التبرئة, والمتصل: وقوع همز بعد حرف المد في كلمة واحدة, والمنفصل: وقوع همز بعد حرف المد في كلمة أخرى, والعارض للسكون: وقوع سكون عارض للوقف بعد حرف المد أو اللين, والبدل: تقدم الهمز على المد, وليس بعد المد همز ألا سكون, والمد اللازم: وقوع سكون لازم بعد حرف المد أو اللين, والمد اللازم الكلمي: وقوع سكون لازم بعد حرف المد في كلمة هجاؤها زاد على حرفين, والمد اللازم الكلمي المثقل: وقوع سكون لازم مدغم, وبعد حرف المد أو اللين في كلمة هجاؤها زاد على حرفين, والمد اللازم الكلمي المخفف: وقوع سكون لازم غير مدغم, وبعد حرف المد أو اللين في كلمة هجاؤها زاد على حرفين, والمد اللازم الحرفي: وقوع سكون لازم بعد حرف المد أو اللين في حرف, والمد اللازم الحرفي المثقل: وقوع سكون لازم مدغم وبعد حرف المد أو اللين في حرف, والمد اللازم الحرفي المخفف: وقوع سكون لازم غير مدغم وبعد حرف المد أو اللين في حرف.

والوقف: قطع الصوت على الكلمة القرآنية زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة, والوقف الإضراري: ما اضطر القارئ إليه, والوقف الإختباري: ما لِكإختبار الشيخ على التلميذ, والوقف الإنتظاري: ما كان على كلمة خلافية لاستيعاب الخلاف حال الجمع, والوقف الإختياري: ما يعتمد القارئ إليه بمحض اختياره, والسكت: قطع الصوت زمنا دون زمن الوقف عادة من غير تنفس مع قصد القراءة, والقطع: قطع القراءة بالكلية, وهمزة الوصل: هي: الهمز التي تثبت في الإبتداء وتسقط في الدرج, وهمزة القطع: هي: الهمز التي تثبت في الإبتداء وفي الدرج, والسكون المحض:

السكون الخالص الذي لا من حركة فيه, والروم: النطق ببعض الحركة الغير الفتحة الموقوف عليه حرفها في آخر الكلمة, والإشمام: ضم الشفتين بفرجة وبلا صوت ومتصلا بعقب إسكان الحرف الموقوف عليه المضموم أو المرفوع قبل الإسكان, ومبرزتين في التغنين, والمقطوع: الكلمة المفصولة عما بعدها في الرسم العثماني, والموصول: الكلمة الموصولة بما بعدها في الرسم العثماني.

قلت: إنما هي التي وقفت عليها, دون غيرها من المصطلحات تعريفاتها, إما لأن الغير غير مختلف التعريف فيه, وما هو على الشروط, أو إما لأنه لا يترتب على عدم ضبط تعريفه أيُّ اختلاف معنوي بين القوم.

هذا: ثم وللعلم أكثر من مائة وخمسين مصطلح, وهي ليست كلها أصلا له, وإنما يشترك في بعضها باللغة علمها, وفي بعض آخر بالقراءات علمها, وبعض آخر أيضا: بالوقف علمه, وآخر أيضا بالرسم علمه.

فصل: المصطلحات الأكثر من المائة وخمسين مصطلح: التجويد والترتيل والتحقيق والتدوير والحدر والزمزمة واللحن واللحن الجلي واللحن الأجلى واللحن الخفي واللحن الأخفى, والتحزين والترقيص والترعيد والتطريب, والحرف والصوت والنفس والهواء والحركة وحق الحرف ومستحق الحرف والمخرج والمخرج المحقق والمخرج المقدر والمخرج العام والمخرج الخاص, والحروف الأصلية والحروف الفرعية, والهمزة المسهلة والألف الممال والصاد المشمة والألف المفخم, والجوف والحلق والخيشوم والصفة والصفة اللازمة أو الذاتية, والصفة العارضة, والصفة الأصلية والصفة الفرعية, والجهر والهمس والشدة والرخو والبينية والإستعلاء والإستفال والإطباق والإنفتاح والإذلاق والإصمات والصفير والقلقلة والتكرير والإنحراف واللين والتفشي والإستطالة والخفاء والغنة, والتفخيم والترقيق والإدغام أو الإدغام العام والإدغام الكامل والإدغام الناقص والإدغام بالغنة والإدغام بغير الغنة والإدغام الشمسي, والمتماثلان, والمتماثلان الكبير والمتماثلان الصغير والمتماثلان المطلق, والمتجانسان, والمتجانسان الكبير والمتجانسان الصغير والمتجانسان المطلق, والمتقاربان والمتقاربان الكبير والمتقاربان الصغير والمتقاربان المطلق, والمتباعدان والمتباعدان الكبير والمتباعدان الصغير والمتباعدان المطلق, والإظهار والإظهار الحلقي والإظهار الشفوي والإظهار القمري والإظهار المطلق, والنون الساكنة والتنوين والإقلاب والإخفاء والإخفاء الحقيقي والإخفاء الشفوي والميم الساكنة ولام التعريف, ولام الفعل ولام الأمر ولام الإسم ولام الحرف, والمد والقصر والمد الأصلي والمد الطبيعي الكلمي والمد الطبيعي الحرفي, والمد الفرعي, والسبب اللفظي والسبب المعنوي, والمتصل والمنفصل والمنفصل الحقيقي والمنفصل الحكمي والعارض للسكون واللين العارض للسكون ومد البدل, ومد اللين ومد العوض ومد التمكيين والمد الفرق ومد الصلة, والمد اللازم والمد اللازم الكلمي والمد اللازم الحرفي والمد اللازم الكلمي المثقل والمد اللازم الحرفي المثقل والمد اللازم الحرفي الشبيه بالمثقل والمد اللازم الكلمي المخفف والمد اللازم الحرفي المخفف, والوقف والإضطراري والإنتظاري والإختباري والإختياري, والوقف الجائز والوقف اللازم والوقف المأثور والوقف التام والوقف الكافي والوقف الحسن والوقف الحسن, والإبتداء والإبتداء الجائز والإبتدا الغير الجائز والإبتداء التام والإبتداء الكافي والإبتداء الحسن والإبتداء القبيح,

والسكت والقطع وهمزة الوصل وهمزة القطع, والسكون المحض, والروم والإشمام, والمقطوع والموصول, وأكثر المصطلحات: جنس وتحته أنواع كثيرة.

فصل: الحرف: المبنى من الحروف الهجائية, أصله الصوت, والصوت أصله النفس, والنفس أصله الهواء, والهواء أصله التموج بتصادم جسمين, أو تباعدهما, وهو الزفير.

والحرف أيضا: الطرف والظرف والآخر والحد والغاية والاقصى. والهواء: تموج معلول للقرع, أو القلع الذي هو إمساس بعنف وانفصال به, أن القارع والقالع قام مقام المقروع والمقلوع, يخرج من داخل الرئة, فإذا خرج بدفع الطبع من غير أن يسمع سمي نفسا. وإن خرج بالدفع وبالارادة وكان مسموعا, سمي صوتا, ولا يكون مسموعا إلا بتموج عارض له من تصادم جسمين, أو تباعدهما, والحرف الساكن يخرج بالتصادم بين طرفي عضو النطق بالحرف عن مخرجه, والمتحرك يخرج بالتباعد بين طرفي عضو النطق بالحرف عند مخرجه.

هذا: ثم قيل: وما خروج الهواء بالدفع من غير أن يسمع ما النفس, وبالإرادة الذي كان مسموعا ما الصوت, إلا بأنّ داخل حنجرة الإنسان حبلين, وهذان الحبلان هما وترا الصوت لديه, ويقوم هواء الزفير بتحريكهما والعزف عليهما عند خروجه من الرئتين أثناء عملية الزفير.

ويجاب عن لو قال قائل بأن: لو أن الأمر كذلك فلماذا إذن لا نسمع صوت الإنسان مع كل هواء زفير يخرج من رئتيه طيلة الليل والنهار, حيث لا يتوقف خروج الزفير إلا بتوقف حياة الإنسان؟ بـ(فما هو: إلا أن هذين الحبلين الصوتيين يكونان في وضعهما العادي مرتخيين ومنفتحين، أي متباعدين قليلا بدرجة تسمح لهواء الشهيق أو الزفير, أن يمر خلالهما بسهولة ويسر, بحيث لا يؤثر في الحبلين الصوتيين، ولا يتأثر بهما, فإذا ما أراد الإنسان إخراج صوتا من حنجرته: فإن الغضاريف المتصلة بالحبلين الصوتيين تقوم بشدهما، فتنغلق الفتحة التي بينهما، وينطبقان كما تنطبق الشفتان ويصبحان مشدودين كأوتار الآلة الموسيقية المشدودة استعدادا للعزف عليها, وعند ما يدفع الإنسان بهواء الزفير ليخرج من رئتيه, يمر في طريقه بالحبلين الصوتيين فيهتزان بفعل قوة الهواء المحبوس, محدثين صوتا تتناسب قوته مع قوة شد الوترين، ومع قوة إخراج الهواء المحبوس.

والأصوات اللغوية تحدث من هواء الزفير, وقد تحدث بعض الأصوات من هواء الشهيق, لكنها ليست أصواتا لغوية, وذلك مثل صوت النشيج والتقبيل.

فيتوقف إنتاج الأصوات اللغوية على وجود شيئين: النفس والعارض, أما النفس فيتحصل من هواء الزفير, وأما العارض فيتأتى من تحريك أعضاء النطق, ويمكن أن يحدث ذلك في أي نقطة من آلة النطق, وقد يكون العارض بغلق مجرى النفس ثم فتحه, وقد يكون بتضييقه فيمر الهواء من خلال منفذ ضيق, ينتج عنه صوت مسموع, وعملية إنتاج الأصوات اللغوية لا تتم في الغالب بحركة عضو واحد من أعضاء آلة النطق, التي منها ما هو ثابت مثل سقف الفم, والأسنان وتجويف الأنف, ومنها ما هو متحرك مثل اللسان والشفتين واللهاة, ولابد من التقاء عضوين أو اقتراب أحدهما من الآخر لاعتراض النفس, وهناك عدد من الحركات التي تؤدي إلى إنتاج الصوت, ومن ثم قيل: إن عملية إنتاج الصوت اللغوي عملية معقدة.

ثم الصوت إن اعتمد على حيز محققا كان أو مقدرا, سمي حرفا. ومن يقول: بكيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى, من غير تأثير لذلك جميعا.

والتحقيق: أن: لا تأثير لغير الله, وإن الأشياء قد توجد بسبب من الأسباب, لكن عند خلق الله إياها. وهذا: هو الذي ذهب إليه الملا علي القاري, وهو مذهب أهل السنة, ولكن الخلاف عندي محتمل وليس بمشكل.

واسم الحرف: الهمز أو الهمزة والالف والهاء والياء والكاف والنون والفاء والقاف والتاء الطاء واللام والميم والسين والضاد والعين والظاء والراء والثاء والصاد والخاء والذال والغين والشين والباء والجيم والدال والواو والزاي أو الزاء أو الزيُّ والحاء, ويسمى البعض بالبعض ويميز بما ماز منه, كما يذكر أو يؤنث, وأما الحرف كلمته: فمذكر.

وحقه: الصفات الذاتية اللازمة التي لا تنفك عنه وإلا لكان لحنا، هذا من جهة الصفات. ومن المخرج المحقق, ومن الحرف الاصلي, ومن الحال المفرد على الحدة. ومن العلم المخرج والصفات, ومن الحكم العمل, ومن الفرض العيني, ومن العمل التلقي. ومن ما هو عليه الجمع, ومن الوجوب الشرعي, وما يشترك بمعرفته الناس في لحنه.

والمستحق: بفتح الرابع, ما ينشأ عن تلك الصفات الذاتية اللازمة, من كترقيق المستفل, وتفخيم المستعلي, مع بلوغ الغاية والنهاية في إتقان الحروف وتحسينها، خالية عن الزيادة شيء والنقص، وبرائتها من الردائة في النطق, والادمان في تحرير مخارجها وبيان صفاتها.

والقلقل: وإن خرج من الاصطلاح قد دخل إليه بأحوال ليست في غيره من الناشأ، فهو مستحق صار حقا. والاحوال: أن النشوء من صفتين ذاتيتين لازمتين خلاف غيره, وأنه لازم لحروفه في جميع الاحوال, وأن اللزوم من حيث المخرج والصفات. وأن المرقق: منه ما هو في بعض الاحوال، والمفخم: وإن كان في جميع الاحوال، إذ الخلاف يقع فيه. والموقع: اللام والراء في حالتي تفخيمهما من المفخم، وفي ما سوى من المرقق.

والمستحق: ما سبق من الصفات, ومن المخارج المقدر, ومن الحروف الفرعي, ومن الاحوال المركب, ومن العلم العمل به. ومن الحكم الكفائي, ومن العمل ما زاد على التلقي إلى حد الرياضة والتكرار, وتختص بمعرفته المهرة.

والحق: من المراتب الغالب على قراءة كل قارئ, والمستحق المجيز له, والحق الترتيل والتحقيق، والمستحق التدوير والحدر.

فصل: أحسن القول بعضهم في الفرق بين حق الحروف ومستحقها: أن حق الحرف ما يلزمه في كل حال ما يحاوله الحرف, ولا يتأتى التلفظ به كما هو إلا به, فهو المخرج والصفات اللازمة له, بينما مستحق الحرف: ما يلزمه في بعض أحواله دون بعض, فيمكن التلفظ به بغيره, وهو الصفات العارضة له, فانفرد الحق بالمخرج والصفات اللازمة, وانفرد المستحق بالصفات العارضة, ولم يتفقا في شيء, ما لولاه: لكان ليس بينهما من علاقة ألبتة, فلم يكن جامع بينهما, وليس بينهما من الأصالة شيء.

وهناك ما ينشأ منه إختلاف بين القوم, ما طالما أردنا أن ننبه عليه, في كتابنا (الإختلاف في علم التجويد), أو في كتابنا (التعريف في علم التجويد), وهو ما ذكره غير واحد من العلماء, أن

الصفات العارضة: هي ما ينشأ من الصفات اللازمة: وإذا ذكر ذلك, فقد نشأ التفخيم من الإستعلاء, من جهة حروف الإستعلاء, وهو صفة غير عارضة لها, بل هي لازمة لها في أي حال من الأحوال, ونشأ الترقيق من الإستفال, من جهة حروف الإستفال, وهو صفة غير عارضة لها, بل هي لازمة لها في أي حال من الأحوال, والقلقل نشأ من الجهر والشدة, وهو صفة غير عارضة لحروفها, بل هي لازمة في أي حال من الأحوال, والخفاء ينشأ من الصفات اللازمة الضعيفة, وهو صفة غير عارضة لحروفها, بل هي لازمة في أي حال من الأحوال, وهذي الصفات الأربع كلها ناشأة من الصفات اللازمة, ومع ذلك النشوء من الصفات, فلم تكن عارضة من جهة ما ذكرنا, بل هي لازمة, والكائن منها عارضة من وجهة أخرى, الصفتان وهما: التفخيم والترقيق, فالحق أن يقال: في الصفات التي لم تنشأ من غيرها, الصفات الأصلية, وفي الصفات التي نشأت من غيرها, الصفات الفرعية, وكلها لازمة إلا إذا كانت من جهة, فتصير عارضة من الجهة, وقد ذكرت الكائن منها عارضة من الجهة.

فالصفتان القلقل والخفاء من حق الحروف, ومنه من الجهة التفخيم والترقيق, ومن جهة أخرى من مستحق الحروف.

هذا: فلو ذكر واحد من القوم في كتاب من الكتب: التفخيم والترقيق في الصفات العارضة, فإنما ذلك بالنسبة لما فيهما من الإعتراض على بعض حروف أخرى, غير حروفهما, وذلك غير مستبعد, وقد جرى عادتنا بذكر ذلك في الأمهات.

فصل: والصوت أيضا: إهتزاز طبقات الهواء المجاورة للأذن البشرية, إهتزازا تدركه تلك الأذن، وهو ما يسمى بالمجال السمعي, وللأذن البشرية قدرة محدودة على تحمل تلك الذبذبات, فإذا زادت قوة تلك الذبذبات عن قدرة تحمل الأذن البشرية تنعدم قدرة الأذن على تمييز تلك الأصوات, ولذلك تسمى تلك الاهتزازات حينئذ: بالموجات فوق الصوتية.

فصل: أعضاء آلة النطق: تشترك مجموعة أعضاء في إنتاج الصوت اللغوي, وبعض هذه الأعضاء له دور مباشر في التصويت, مثل: الحنجرة واللسان والشفتين, وبعضها دوره غير مباشر, مثل: الرئتين والقصبة الهوائية والحجاب الحاجز وعضلات الصدر.

ويقوم بعض هذه الأعضاء بوظائف أخرى مهمة لحياة الإنسان, مثل تقطيع الطعام ومضغه وبلعه, وتذوق الأشياء, وشم الروائح, واستنشاق الهواء لتنقية الدم, من نواتج نشاط خلايا الجسم, مما لا تستمر الحياة بدونه, ونظرا لأهمية هذه الوظائف لحياة الإنسان, فإن بعض الباحثين ذهب إلى أن عملية النطق وظيفة ثانوية تقوم بها هذه الأعضاء, ومن ثم فإن تسميتها بأعضاء آلة النطق, تسمية مجازية, أو من وجهة نظر علم الأصوات اللغوية.

وإذا كان من واجب دارس العلم معرفة أعضاء آلة النطق, فإنه ليس بحاجة إلى الإلمام بكل التفصيلات التي يقدمها علم وظائف الأعضاء, وعلم التشريح, عن تلك الأعضاء, لأن كثيرا من تلك التفصيلات لا يؤدي له فائدة مباشرة في فهم آلية النطق, فليس المقصود أن تكون هذه المعرفة نظرية تقتصر على حفظ أعضاء آلة النطق ووصف تكوينها ووظائفها, بل؛ لابد من أن ينتقل الطالب من تلك المعرفة النظرية إلى القدرة على التطبيق والتحكم في تلك الأعضاء, لإحداث الأصوات اللغوية.

فصل: الرئتان: فحيث الصوت يحدث في الحنجرة والتجاويف التي فوقها, وإنتاجه يحتاج إلى الهواء الذي تدفعه الرئتان في عملية الزفير, فعليك أن تعرف شيئا ما, عن الرئتين وما في معناه, فتقع الرئتان في تجويف الصدر, ويفصلهما عن تجويف البطن غشاء الحجاب الحاجز, وترتبطان بالقصبة الهوائية التي تنتهي في أعلاها بالحنجرة, والرئة: جسم مخروطي مكون من أنسجة, لها قابلية على التمدد والإنكماش لجلب الهواء وطرده, في عملية الشهيق والزفير, بتأثير حركة الحجاب الحاجز, وتمدد عضلات الصدر وانقضابها.

فصل: القصبة الهوائية: أنبوبة مكونة من غضاريف على شكل حلقات غير مكتملة الإستدارة من الخلف, ويتراوح قطرها بين 2 – 5, 3 سم, وطولها حوالي 11 سم, وتنقسم من أسفلها إلى

فرعين, يرتبط كل فرع بإحدى الرئتين, ثم يتشعب كل فرع إلى شعب أدق, حتى تنتهي بالحويصلات الهوائية داخل الرئتين.

فصل: الحجاب الحاجز: ما له دور مهم في عملية التنفس, وفي عملية إنتاج الصوت, وهو غشاء عضلي مرن, يفصل تجويف الصدر عن الأحشاء في النصف الأسفل من جسم الإنسان, فإذا تمدد الحجاب الحاجز نحو الأسفل, واتسع التجويف الصدري بتباعد الأضلاع بعضها عن بعض, فإن ذلك يؤدي إلى الضغط على الرئتين, فيندفع الهواء حينئذ إلى الخارج من خلال القصبة الهوائية والمنافذ العليا للتنفس, وهكذا تستمر هذه الحركة من الإنقباض والتوسع مع عملية كل شهيق وزفير, ويحدث الكلام عادة من هواء الزفير, لكن عملية الزفير التي يتم خلالها النطق, ليست مجرد إخراج الهواء على نحو مناسب, وإنما يخرج الهواء في دفعات تتفق كل دفعة منها مع مقطع صوتي كامل, وذلك تبعا لتتابع خفقات الحجاب الحاجز.

فصل: الحنجرة: ما تنتهي القصبة الهوائية من الأعلى بالحنجرة, وهي تجويف غضروفي مكون من عدد من الغضاريف, التي تضم في داخلها الوترين الصوتيين, ويمكن تحسس موضع الحنجرة عند التنوء البارز في وسط الرقبة من الأمام.

فصل: الغضاريف الحنجرية: ما تشكل صندوقا صغيرا, يرتبط من الأسفل بالقصبة الهوائية, وينفتح من الأعلى على التجويف البلعومي المؤدي إلى الفم والأنف, وأهم تلك الغضاريف الغضروف الحلقي, والغضروف الدرقي, والغضروفان الهرميان.

فصل: الغضروف الحلقي: وهو تام الإستدارة, ويقع في أعلى القصبة الهوائية, على شكل حلقة أو خاتم عريض من جهة الخلف, حيث يبلغ ارتفاعه 2 – 3 سم, ثم يضيق تدريجيا حتى يكون ارتفاعه من الأمام 5 – 7 ملم, ويشكل هذا الغضروف القاعدة التي تستند إليها أجزاء الحنجرة.

فصل: الغضروف الدرقي: وهو أكبر غضاريف الحنجرة, ويقع في مقدمة الرقبة, ويستند من الأسفل إلى النصف الأمامي من الغضروف الحلقي, وهو يشبه الدرقة أو الترس, ويتكون من صفحتين غضروفيتين تلتحمان من الأمام, فتكونان بروزا واضحا في الرقبة, وهو أشد وضوحا لدى الرجال منه في النساء, ويتشكل على شكل رقم (7), ويكون ناقصا من الخلف عند الجزء العريض من الغضروف الحلقي.

وينتهي الغضروف الدرقي بقرنين من كل جانب, من الأعلى ومن الأسفل, ويتصل كل من القرنين السفليين بالجانب الذي يليه من الغضروف الحلقي برباط يسمح للغضروف الدرقي بالحركة المحدودة إلى الأعلى وإلى الأسفل, ويرتبط القرنان العلويان بالعظم اللامي المتصل بقاعدة اللسان.

فصل: الغضروفان الهرميان: هما غفروفان صغيران, كل واحد على شكل هرم مثلث القاعدة, وترتكز القاعدة العريضة لكل منهما على الجزء الخلفي العريض من الغضروف الحلقي, بينما يمتد طرفاهما أفقيا في داخل فراغ الحنجرة, حيث يتصل بهما ويستند عليهما الوتران الصوتيان.

ويتحرك الغضروفان الهرميان بأشكال متعددة عن طريق العضلات التي ترتبط بهما, فيمكن أن يتضاما فيسدا فراغ الحنجرة بشكل تام, ويمكن أن يتجافى أحدهما عن الآخر, فيتسع الفراغ بينهما بدرجات متفاوتة.

فصل: الوتران الصوتيان: وهما أهم أجزاء الحنجرة في عملية التصويت, وأكثرها رقة وحساسية, وتشكل غضاريف الحنجرة وأربطتها صندوقا يحمي الوترين من أي ضغط خارجي, وهما يشبهان شفتين رقيقتين تستندان على الغضروفين الهرمين, وتمتدان أفقيا داخل الحنجرة ويلتقيان عند التنوء البارز من الغضروف الدرقي.

ويحمي تجويف الحنجرة من الأعلى لسان المزمار, ما (الغلْصمة), وهو صفيحة غضروفية تشبه ملعقة الطعام أو ورقة الشجر, يرتبط بقاعدة اللسان الخلفية, ووظيفته تغطية فتحة الحنجرة عند ضلع

الطعام, أو شرب الماء, أما في حالة التنفس الإعتيادي فإن لسان المزمار يتجافى عن فتحة الحنجرة, ويكون ممر الهواء مفتوحا.

ويستند لسان المزمار حين يغطي فتحة الحنجرة على طيتين عضليتين, تقعان فوق الوترين الصوتيين, وهما تشبهان الوترين, ومن ثم سماهما بعض الدارسين بالوترين الصوتيين الكاذبين, ظنا منهم أنهما لا دور لهما في عملية التصويت, ويتشكل تجويف صغير بين الوترين الصوتيين والطيتين المذكورتين, يعرف بجيب الحنجرة.

فصل: تجويف الحلق: يتداخل المعنى اللغوي لكلمة (الحلق) بمعنى كلمة (البلعوم), وكان علماء العربية وعلماء العلم, قد استخدموا كلمة (الحلق), للتعبير عن الموضع الذي تخرج منه الحروف العميقة, وقسم سيبويه تجويف الحلق على ثلاثة أقسام: أقصى الحلق ووسط الحلق, وأدنى الحلق, وعلى ذلك تابعه علماء العربية والعلم.

واستخدم أكثر الباحثين المحدثين كلمة (الحلق), وهم يريدون بها التجويف الذي ينتهي من الأسفل بالحنجرة, ومن الأعلى بالتجويف الفموي والتجويف الأنفي, واستخدم بعضهم كلمة (البلعوم), بدلا من كلمة (الحلق), وقسمه على ثلاثة أقسام: البلعوم الحنجري والبلعوم الفموي, والبلعوم الأنفي, فتجويف الحلق: هو ممر للطعام والشراب من الفم إلى المريء الذي تقع فتحته خلف الحنجرة, ويقوم لسان المزمار بتغطية الحنجرة وحمايتها من تسرب شيء من الطعام في داخلها عند البلع, والتجويف يشكل مجرى للهواء الداخل من الأنف أو الفم إلى الحنجرة, فالقصبة الهوائية, ثم الرئتين وبالعكس, ويمكن أن يسهم في عملية التصويت, فيكون مخرجا لعدد من الأصوات اللغوية, فمن أسفل منه تخرج الهمزة والهاء من الحنجرة, ومن وسطه تخرج العين والحاء, ومن أدناه إلى الفم تخرج الغين والخاء, ويكوِّن فراغا رنانا يقوي صوت النغمة الحنجرية التي تصدر من اهتزاز الوترين الصوتيين.

فصل: تجويف الفم: ما بدأ من نهاية تجويف الحلق العليا عند مؤخرة اللسان المقابلة للهاة المتدلية من أقصى سقف الفم, وانتهى من الأمام عند الأسنان الأمامية التي تحيط بها الشفتان من الخارج, ويشمل اللسان والأسنان واللثة وسقف الفم والشفتين.

فصل: الحنك الأعلى: ما يشكل سقف الفم الجزء العلوي من التجويف الفموي, ويرتبط بالفك الأعلى, ويبدأ باللثة, وهي اللحم الذي فيه منبت الأسنان, ثم يلي اللثة الحنك الصلب, ويكون محززا في مبدئه, ثم يأخذ بالتقبب, ويزول التحزز منه, وهو جزء عظمي صلب مبطن بنسيج لحمي لين.

فصل: اللهاة: لحمية مسترخية في آخر سقف الفم, وتقابل أقصى اللسان, ولها قابلية على التصعد والإنخفاض, مع ما يحيط بها من الحنك اللين, فإذا تصعدت إلى الأعلى والخلف حتى تلتصق بالجدار الخلفي لأعلى الحلق, سدت طريق النفس إلى الأنف, وإذا انخفضت انفتح طريق النفس إلى الأنف.

فصل: اللسان: عضو عضلي مرن معقد التركيب, مغطى بغشاء مخاطي, وهو يتكون من مجموعة من العضلات التي تمنحه مقدرة فائقة على الحركة السريعة في اتجاهات مختلفة, مما يجعله يسهم بدور كبير في إنتاج الحروف, حتى سميت اللغة باسمه.

ويرتبط اللسان من أقصاه بجذر اللسان, وهو طليق من طرفه وحافتيه, وكان سيبويه قد استخدم هذه المصطلحات لأقسامه: طرف اللسان ووسطه وأقصاه وحافته, وهي جانبه, وتابعه على ذلك معظم علماء العربية والعلم.

فصل: الأسنان: تنتظم الأسنان على حواف الفك العلوي والسفلي الداخلية من الوسط والأمام, وفي كل فك ست عشرة سنا, فيكون مجموعها اثنتين وثلاثين, ولكل منها اسم خاص بها, فتبدأ بالثنية, فالرباعية فالناب, فالضاحك, ثم تليها أربعة أضراس, فيكون مجموع ذلك ثماني أسنان تشكل نصف أسنان الفك, ومثلها النصف الآخر.

فصل: الشفتان: عبارة عن عضلتين مستديرتين في مقدم تجويف الفم, ولهما القدرة على الحركة للم ما في داخل الفم, ولإنتاج عدد من الحروف.

فصل: التجويف الأنفي أو الخيشوم: يمتد التجويف الأنفي فوق تجويف الفم, ويبدأ بالمنخرين في مقدم الأنف, وينتهي عند أعلى التجويف الحلقي, خلف اللهاة, وبين مبدأ مجرى النفس عند المنخرين ونهايته عند الحلق هناك تجاويف, أو جيوب يمر خلالها الهواء, وهي مقعدة التكوين, وتحتوي على خلايا الشم, كما أنها تقوم بترطيب الهواء وتدفئته وترشيحه قبل دخوله إلى التجاويف التنفسية الداخلية, ويشترك التجويف الأنفي في إنتاج الغنة, والتي تتكون حين ينخفض الحنك اللين ويندفع الهواء خلال التجويف الأنفي, بعد قيام عارض في مجرى النفس في الفم.

فصل: التلخيص: مخارج الحروف وصفاتها وما يتجدد لها من أحكام بسبب تركيبها ورياضة اللسان وكثرة التكرار.

والمخارج: جمع مخرج, وهو اسم لموضع الذي يخرج منه الحرف, وهو بفتح الأول وسكون الثاني والفتح لغة. ومنه ما هو مخرج الحرف والحركة, ومخرج الاصل من كل منهما والفرع. وكلها مستخرجة من مخارج معينة كانت أو مقدرة.

والحلق كلي مجزئ بالتقديم, وإنا على الطبع والسلق والسجل. والحروف تسكينها: (ا ء هـ ع ح غ خ ق ك ي ج ش ض ل ن ر ط د ت ص س ز ظ ذ ث ف ب م و), وللحروف تساكين كثيرة, والتسكين الاولى والافصح, وسوف أجيء بالتساكين, في موضع مناسب, إن شاء الله تعالى.

وأنه تسعة وعشرون حرفا, ولم يكمل العدد إلا في العربية, فلا همز في العجم إلا في الابتداء, ولا ضاد إلا في العربية, ولا ولا, فلا يستغني عنها كل بليغ ولا فصيح. ولم يتعلق بها مفرد غير ما من المخارج والصفات.

وما يتجدد: هو ما ينشأ عن حسب المجاور في جميع العلم. وإذا كان الجوار عن غير التعود والتفقد, يجذب القوي الضعيف وما في المعنى, ويصعب على اللسان النطق به على الحق, ويبادر اللسان إلى الاخف.

والحقيقة: في المماثل على حدته النطق: النطق المحض: وكذلك المجانس والمقارب على خلوص كل منها, فتجدد ما تجدد من الاحكام. وهو في المماثل إذا كان الاول الساكن الإدغام والإسكان المتحرك. وفي المجانس والمقارب وكان الاول الساكن الإقلاب والإدغام ووالإسكان المتحرك. والمجاور: الحسب من جميع العلم, يقوم كل ضد مقام القوي، والضد الآخر مقام الضعيف. والتفخيم على كونه مفخما أصلا مفردا, فعن التركب حركاته الذي قام فيه وفي غيره أو أكثر من غيره مقامه الجواز, الاصل حروفها يتجدد له ما تجدد من الاحكام من المبالغة في التفخيم, وهو إذا كان مكسورا ثم ساكنا ثم مضموما ثم مفتوحا من غير الالف بعده ثم مفتوحا بعده الف.

والاصل الحروف: وهذه القاعدة في كل حرف، والعربي حركاته إلى أصلية وفرعية كما هو في النفس. والاصل الحروف: والحركات محققة كل منهما ومجاز, أعني مقدرة كتابة ومشافهة, فالأول من الحروف الاصل, والثاني المقدرة ما هي الاصلية منها والفرعية، وأما الاصلية: فقد سبقك فيها البيان. والمحققة من الحركات ثلاث, الفتحة أصلها الألف والضمة الواو والكسرة الياء, والمجاز المقدرة منها اثنتين الممالة بين الفتحة والكسرة والمشمة بين الكسرة والضمة, ولكن إلى الضم أقرب وإلى الكسر.

والرياضة: تمرين اللسان على تفقد القراءة, وتشديدها بلوغ الخلوص. وهو على حسب ما يتلقاه من أفواه المشايخ الراسخين, في كيفة أداء القراءة حسب ما وصل إليهم من مشايخهم, من الحضرة النبوية العربية الافصحية, لا ما ينقله من الكتب المدوة أو المصحف, مهما بلغت وكيف ما بسطت من الإجادة والضبط ومن البيان.

والرياضة أيضا: لا تكون إلا في التركيب المعتنى، فمن حصل على التدريب منه, فقد وصل إلى حقيقة التجويد بالإتقان, وليس بينه وبين تركه, إلا الرياضة. ومنه يعطى كل حرف مما له في جميع العلم. ولا سبب لبلوغ نهاية الاتقان في التجويد, ولا لوصول غاية التصحيح, إلا الرياضة وكثرة التكرار. وتركها ونسيانه قد جاءت الاحاديث في ذلك.

فصل: التقسيم إلى مبدإ وفرع وأصل, وسبق أن: أنهاها بعضهم إلى خمسة عشر مبدأ, ورتبها على هذا الترتيب, وهو: التاريخ والإسم والواضع والموضوع والإستمداد والمسائل والتعريف والتلخيص والتقسيم والحكم والمنزلة والإنفراد والغاية والفائدة والأئمة.

قلت: وأرى فيما أرى والله أعلم: أن لو زيد عليه: ذكر (مراتب العلم), و(كتب العلم), و(أعضاء آلة النطق), و(مصطلحات عناوين العلم), و(الفرق بين العلم وسائر العلوم التسعة, أو السبعة), و(الفرق بين مصطلحات العلم), لكان من أحسن ما ينبغي, فتصير مبادئ العلم: أحد وعشرين مبدأ, وسأجيء بها إن شاء الله تعالى.

فمبدأ العلم: كثيرا ما يرد في معنى الأصل والقاعدة, وهو وجهه ورأسه وصدره وفرشه الذي يعتنى به, وبابه الذي يدخل عليه, وما وراء المبدأ الفرع, ولكل فرع أصل, ما ينشأ الفرع منه, وإني إن شاء الله تعالى مجيء بها وبالباقي المتم العدة ثلاثة وعشرين مبدأ جميعا.

فصل: الحكم: العلم فرض كفاية تعلمه بالنسبة إلى عامة المسلمين, وفرض عين بالنسبة إلى الطلاب, وفرض عين العمل به على كل مكلف. قال الله تعالى: (ورتل القرآن ترتيلا), وقال تعالى: {فإذا قرأناه فاتبع قرآنه}. وقال علـيه الصلاة والسلام: (إقرؤاْ القرآن بلحون العرب). وروى غير واحد من أئمة العلم, وإجماع الأمة على ذلك, ما من أقوى الحجج.

هذا: وفي الباب ما في التحديد على رأيه: وهو أن: "حدثنا عبد الرحمن بن خالد الفرائضي، حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا البخاري، حدثنا عمرو بن عاصم، حدثنا همام، عن قتادة، قال: سئل أنس – رضي الله عنه – كيف كانت قراءة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: كانت مداً، ثم قرأ: بسم الله الرحمن الرحيم، يمد (بسم الله) ، ويمد (الرحمن) ، ويمد (الرحيم)".

قال أبو عمرو: وهذا حديث مخرج من الصحيح، وهو أصل في تحقيق القراءة، وتجويد الألفاظ، وإخراج الحروف من مواضعها، والنطق بها على مراتبها، وإيفائها صيغتها، وكل حق هو لها، من تلخيصٍ وتبيينٍ ومد وتمكينٍ وإطباقٍ وتفش وصفيرٍ وغنةٍ وتكريرٍ واستطالة وغير ذلك، على مقدار الصيغة وطبع الخلقة، من غير زيادةٍ ولا نقصانٍ ..... .

وما أن: "حدثنا محمد بن أحمد بن علي البغدادي، حدثنا أبو بكر بن مجاهد، قال: حدثني محمد بن سهل، حدثني إسحاق بن أحمد بن إبراهيم المروزي، عن عمر بن عمران العدوي، حدثنا إبراهيم بن طهمان، عن عاصم بن بهدلة، قال: قلت للطفيل بن أبي بن كعب – رضي الله عنهم – إلى أي معنى ذهب أبوك في قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: أمرت أن أقرأ عليك القرآن، قال: ليقرأ علي فآخذ ألفاظه".

قال أبو عمرو: وهذا الحديث أيضاً: أصل كبير في وجوب معرفة تجويد الألفاظ وكيفية النطق بالحروف على هيئتها وصيغتها، وأن ذلك لازم لكل قراء القرآن, أن يطلبوه ويتعلموه وواجبٌ على جميع المتصدرين أن يأخذوه ويعلموه، اقتداء برسول الله – صلى الله عليه وسلم – في ما أمر به، واتباعاً له على ما أكده بفعله، ليكون سنة يتبعها القراء، ويقتدي بها العلماء.

وما أن: "حدثنا عبد الرحمن بن عثمان الزاهد، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد بن أبي خيثمة، حدثنا محمد بن أبي غالب، حدثنا هشام، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب، عن أبيه، عن جده، أنه كان عند عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – فسمع رجلاً يقرأ في سورة يوسف {ليسجننه عتى حين}، فقال له عمر: من أقرأكها؟ قال أقرأنيها ابن مسعود، فكتب عمر إلى ابن مسعود –رضي الله عنه– سلامٌ عليك، أما بعد: فإن الله أنزل هذا القرآن فجعله قرآناً عربياً مبيناً، وأنزله بلغة هذا الحي من قريشٍ، فإذا جاءك كتابي هذا فأقرئ الناس بلغة قريشٍ، ولا تقرئهم بلغة هذيلٍ، والسلام".

قال أبو عمرو: وهذا الخبر أصل كبير، ومعناه تعليم عمر عبد الله – رضي الله عنهما – رياضة الألسنة، وأمره إياه أن يأخذ من يقرئه بالتفرقة بين الحروف المتشابهة في اللفظ المتقاربة في المخرج، حتى يؤدي القرآن على ما أنزل عليه من القراءات واللغات دون ما يجوز من ذلك من كلام العرب ولغاتها، إذا كان مخالفاً لما أنزل عليه من الأحرف، ألا ترى أن الفرق بين العين والحاء بحة الحاء، لولا هي لكانت عيناً. وإنما كانت ذات بحةٍ لهمسها وجهر العين، فقد ميز عمر –رضي الله عنه– الفرق بينهما، وأمر عبد الله –رضي الله عنه– بتتبع ذلك على القارئين وتلخيص بيانه للتالين. فيلزم سائر القراء وجميع أهل الأداء استعمال ذلك وتفقده، حتى يلفظه بالحروف على هيئتها، وينطق بها على مراتبها.

فصل: ثم اختلفوا في مقدرا الواجب: قال نصر بن علي الشيرازي: "فإن حسن الأداء فرض في القراءة, ويجب على القارئ أن يتلو القرآن, حق تلاوته, صيانة للقرآن عن أن يجد التغير واللحن إليه سبيلا, على أن العلماء قد اختلفوا في وجوب حسن الأداء في القرآن: فبعضهم ذهب إلى أن ذلك مقصور على ما يلزم المكلف قراءته في المفترضات, فإن تجويد اللفظ وتقويم الحروف, وحسن الأداء واجب فيه فحسب, وذهب آخرون إلى أن ذلك واجب على كل من قرأ شيئا من القرآن كيفما كان, لأنه لا رخصة في تغيير اللفظ وتعويجه واتخاذ اللحن سبيلا إليه إلا عند الضرورة, قال الله تعالى: {قرآنا عربيا غير ذي عوج}, وكان الإمام قد نقل الكلام في النشر: وقال: "وهذا الخلاف على هذا الوجه الذي ذكره غريب, والمذهب الثاني هو الصحيح, بل الصواب على ما قدمناه" وهو

يشير إلى قوله من قبل: "ولا شك أن الأمة كما هم متعبدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده, متعبدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه, على الصفة المتلقاة من أئمة القراءة المتصلة بالحضرة النبوية الأفصحية العربية, التي لا تجوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها. والناس في ذلك بين محسن مأجور، ومسئ آثم، أو معذور, فمن قدر على تصحيح كلام الله تعالى باللفظ الصحيح، العربي الفصيح، وعدل إلى اللفظ الفاسد العجمي أو النبطي القبيح، استغناء بنفسه، واستبداداً برأيه وحدسه واتكالاً على ما ألف من حفظه. واستكبارا عن الرجوع إلى عالم يوقفه على صحيح لفظه. فإنه مقصر بلا شك، وآثم بلا ريب، وغاش بلا مرية، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الدين النصيحة : لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم, أما من كان لا يطاوعه لسانه؛ أو لا يجد من يهديه إلى الصواب بيانه فإن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها. ولهذا أجمع من نعلمه من العلماء على أنه لا تصح صلاة قارئ خلف أمي وهو من لا يحسن القراءة".

وقد ناقش عدد من القوم وغيرهم القول بوجوب العلم أو عدم الوجوب, ويكاد الإجماع ينعقد على القول بالوجوب, على التفصيل الذي ما, من حيث ناحية القدرة على تصحيح ألفاظه, أو عدم القدرة, ومن ناحية كون العلم به فرض كفاية والعمل به فرض عين, ومن ناحية التفريق بين ما هو من دقائق العلم وما هو من غير ذلك.

فصل: المنزلة: أنه من أولى العلوم الاسلامية الشرعية, وأن أشرف ما نطق به اللسان وصرف إلى تفهمه الفكر والأذهان كلام الله, وإن أولى ما قدم من علومه علم قراءته, وأولاه علم تجويد حروفه.

فعلم التجويد هو ذروة سنام العلوم القرآنية, وأعظمها على الإطلاق, وأعلاها.

واعلم: أن المستفاد بذلك: حصول التدبر لمعاني كتاب الله تعالى والتفكر في غوامضه والتبحر في مقاصده ومرامزه وتحقيق مراده جل اسمه من ذلك, فإنه تعالى قال: {كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا ءاياته وليتذكر أولوا الألباب} وذلك أن الألفاظ إذا جليت على الأسماع في أحسن معارضها وأحلى جهات النطق بها حسب ما بعث به رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله: (زينوا القرآن بأصواتكم), كان تلقي القلوب لها وإقبال النفوس عليها بمقتضى زيادتها في الحلاوة والحسن على ما لم يبلغ ذلك المبلغ منها, فحصل حينئذ الامتثال لأوامره, والإنتهاء عن مناهيه, والرغبة في وعده والرهبة من وعيده, والطمع في ترغيبه, والإنزجار بتخويفه, والتصديق بخبره, والحذر من إهماله واستدراجه إلى غيره ذلك من شريف الجلال والإحاطة بمعرفة الحرام والحلال.

وتلك فائدة جسمية ونعمة لا يهمل ارتباطها إلا محرم, ولهذا المعنى شرع الإنصات إلى قراءة الإمام في الصلاة, وندب إلى الإصغاء إلى الخطبة في يوم الجمعة, وسقطت عن المأموم القراءة ما عدا الفاتحة.

ومما ينخطر في هذا المقام قوله صلى الله عليه وسلم: (حسن الخط يزيد الحق وضوحا) ليس إلا لأن حسن الخط يسعف الأبصار ويقيدها بتأمله والتبحر فيه, فيؤدي ذلك إلى تدبر المراد والفكر في المكتوب, فيضح ما كان مشتبها ويدخل تحت الإدراك ما كان منيعا مستعصما.

ومن أجل ما ذكرناه دأب أئمة القراءة في السكوت على التام من الكلام, أو ما يستحسن الوقف عليه, دون ما عداهما, لما ذلك من سرعة وصول المعاني إلى الأفهام واشتمالها عليها بغير مقارعة للفكر ولا احتمال مشقة في التروي, لا فائدة فيه غير ما ذكرناه.

فصل: والعلوم الشرعية: علو العقيدة أو علم التوحيد أو علم الكلام، وعلم الفقه أو علم الفروعة، وعلم الفرائض، وعلم أصول الفقه أو علم الأصول، وعلم القواعد الفقهية، وعلم مصطلح الحديث أو على المصطلح، وعلم علل الحديث أو علم العلل، وعلم غريب الحديث أو علم الغريب، وعلم الجرح والتعديل، وعلم مختلف الحديث، وعلم ناسخ الحديث ومنسوخه، وعلم شروح الحديث، وعلم تاريخ الحديث، وعلم التفسير، وعلم القراءات، وعلم التجويد، وعلم الناسخ والمنسوخ، وعلم المكي والمدني من سور القرآن الكريم، وعلم أسباب النزول، وعلم الرسم العثماني، أو علم الرسم، أو علم الخط العثماني، أو علم المصطلح العثماني، وعلم الوقف والإبتداء، وعلم التركيب، وعلم دراسة الأصوات، أو علم الدراسة أو علم الأصوات، وعلم العدّ, أو علم عد الآي, أو علم عدد آي القرآن, أو علم العدد, أو علم الفواصل أو علم فواصل الآي, أو علم فواصل آي القرآن, وعلم الآداب أو علم آداب حملة القرآن، وعلم الضبط، أو علم الخط، أو علم الإملاء، وعلم النحووعلم الصرف، وعلم الإشتقاق، وعلم العروض وعلم القافية، وعلم اللغة وعلم قرض الشعر أو علم القرض، وعلم الإنشاء وعلم المعاني، وعلم البيان وعلم البديع، وعلم السيرة النبوية، وعلم أصول الدعوة، وعلم التراجم، وعلم التاريخ، وعلم الأنساب وعلم المتون وعلم الأخلاق، وعلم الآداب، وعلم الرقائق، وعلم الأذكار، وعلم جمّل، وعلم النحت، وعلم الفراسة.

هذا: ثم والعلوم علوم مقاصد، وعلوم وسائل، فعلوم المقاصد هي المتصلة بالعمل والإمتثال، وما منها: علم العقيدة والتفسير والحديث والفقه والسلوك والتجويد وما في المعنى، وعلوم الوسائل ما تعين على دراسة ذات المقاصد وما منها: العلوم اللغوية وأصول الفقه ومصطلح الحديث وما في المعنى وتسمى بعلوم الآلة. وأشرفها وأولاها الذات المقاصد.

والتجويد من العلوم الذات المقاصد وما الأصلية، ولكنه يتصل بالعمل لا بالإمتثال، وذلك أن القرآن يتقرب إلى الله تعالى بمجرد تلاوته، وإن كان الإمتثال هو عين المقصود، لأن القرآن دستور شريعة مع ما فيه من العلوم، فالعلم من علوم القرآن وشرفه وأوليته بشرف المعلوم وما القرآن نفسه، والقرآن كلام الله وكلامه صفة من صفاته، ولا أقول بذلك أنه يزاحم التوحيد ولكن من وجهٍ، وعلم

القراءة أشرف وأولى من التجويد، وكذا الوقف والابتداء وهو وإن لم يكن في معنى القراءة، فهو تاليه، وكذا علم الرسم العثماني وأشرف وأولى من القراءة لأن كلا منهما مصدر من مصادره إن لم يكونا مصدراه، وكذا تفسيره وناسخه ومنسوخه، وأسباب نزوله، وما في معناها مما هو بالامتثال، وإن كانت كذات الآلة إلا أنها ليست خاجة عن معنى علوم القرآن.

هذا: ونوجز الفرق بين العلم والرسم من حيث أن التجويد متعلق بجوهر القرآن والرسم يتعلق بعرض من أعراضه، وذلك أن القرآن لو أنزل في قرطاس لما يبق من اختلاف في رسمه، وينزل بوجوهه، على حين لم يزل مجودا، فمن الوجه التجويد أولى وأقدم من الرسم.

وهذا الفرق يجري بين العلم وبين القراءة فلو نزل القرآن بقراءة واحدة أو نزل بألف قراءة، لكان مجودا دائما، وفي الباب لا يدخل الوقف والابتداء في معنى القراءة.

فصل: وإذا كان شرف العلم بشرف المعلوم. فأشرف العلوم علم التوحيد، ثم الفقه قال النبي صلى الله عليه وسلم: "من يرد الله به خيرا يفقه في الدين" وقال الشيخ أبو محمد فرسالته: "وأولى العلوم وأفضلها وأقربها إلى الله علم دينه شرائعه مما أمر به ونهى عنه، ودعا إليه وحض عليه في كتابه، وعلى لسان نبيه، والتفقه في ذلك والتفهم فيه والتهمم برعايته والعمل به". وقال الشيخ ابن عثيمين: "أما بعد فإن علم التوحيد أشرف العلوم وأجلها قدرا، وأوجبها مطلبا، أنه العلم بالله تعالى، وأسمائه وصفاته وحقوقه على عباده. وقد أجمعت الرسل عليهم الصلاة والسلام على الدعوة إليه.

فصل: الإنفراد عن القراءة: وهي ما يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية وطريق أدائها إتفاقا واختلافا, مع عزو كل وجه لناقله. وذلك: لما كان من سنة الله تعالى ألا يرسل رسولا إلا بلسان قومه, وكان العرب الذين أنزل إليهم القرآن, مختلفي اللهجات ومتعددي اللغات ومتنوعي الالسن, أنزل الله كتابه على اللهجات واللغات. وما هو إلا ليتمكنواْ من قراءته, وينتفعواْ بما فيه من أحكام وشرائع, إذ لو أنزله تعالى بلغة واحدة ومن أنزل إليهم مختلفو اللغات, لحال ذلك دون القراءة والإنتفاع بالهداية. ولتعذر على الإنسان أن يتحول من لغته التي درج عليها ومرن لسانه على التخاطب بها منذ نعومة أظافره, وصارت اللغة طبيعة من طبائعه وسجية واختلطت بلحمه ودمه, حتى لا يمكن التفصي عنها ولا العدول ألى غيرها. فلو كلف الله العرب التحويل, لشق عليهم الغاية, ولكان تكليفا بما لا يدخل تحت طاقة الانسان البشرية وقدرته الفطرية, ومنافيا ليسر الاسلام وسماحته.

فاقتضت رحمت الله بالأمة وإرادته, وضع الاصر عنها, أن يخف عليها وييسر لها حفظ كتابها وتلاوة دستورها. ولتتمكن من قراءته والتعبد بتلاوته والانتفاع بما فيه على أكمل الوجوه وأحسنها, فانزل القرآن على لغات العرب المختلفة ولهجاتهم المتنوعة.

وموضوعه: الكلمات القرآنية من حيث حال النطق بها وكيفة أدائها, وثمرته العصمة من الخطأ في النطق بالكلمات القرآنية, وصيانتها عن التحريف والتغيير, والعلم بما يقرء به كل من أئمة القراءة, والتمييز بينما يقرء به وما لا يقرء به, وفضله أنه من أشرف العلوم الشرعية, بل؛ هو أشرفها. وواضعه: أئمة القراءة, وأول من دون فيه: أبو عبيد القاسم بن سلَّام, وإسمه: علم القراءات. واستمداده: من النقول الصحيحة والمتواترة عن علماء القراءات الموصولة إليه عليه الصلاة والسلام, وحكم الشارع فيه الوجوب الكفائي تعلما وتعليما, ومسائله قواعده الكلية.

فصل: ولكل راو من رواة القراء العشرة من راويي كل قارئ المعروفَيْنِ طريق, على ما اخترته الشيخ عبد الفتاح القاضي الدمنهوري, البدور الزاهرة, كتابه, أو النشر، فطريق قالون ابو نشيط محمد بن هارون, ولورش ابو يعقوب يوسف الازرق, وللبزي ابو ربيعة محمد بن اسحاق, ولقنبل ابو بكر

احمد بن مجاهد, وللدوري ابو الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس, وللسوسي ابو عمران موسى بن جرير, ولهشام ابو الحسن احمد بن يزيد الحلواني, ولابن ذكوان ابو عبد الله هارون بن موسى الاخفش, ولشعبة ابو زكريا يحي بن آدم الصلحي, ولحفص ابو محمد عبيد بن الصباح, ولخلف احمد بن عثمان بن بويان عن ابي الحسن ادريس بن عبد الكريم بن الحداد عنه, ولخلاد ابو بكر محمد بن شاذان الجوهري, ولابي الحارث ابو عبد الله محمد بن يحيى البغدادي, وللدوري ابو الفضل جعفر بن محمد النصيبي, ولوردان الفضل بن شاذان, ولابن جماز ابو ايوب الهاشمي, ولرويس ابو القاسم عبد الله بن سليمان النخاس بالخاء المعجم عن التمار عنه, ولروح ابو بكر محمد بن وهب بن العلاء الثقفي عنه, ولاسحاق ابو الحسن احمد بن عبد الله السوسنجردي عن ابن ابي عمر النقاش عنه, ولادريس المطوعي والقطيعي.

والفرق بين القراءات والروايات والطرق والخلاف الواجب منه والجائز: أن كل خلاف نسب لإمام من العشرة أو من غيرهم من القراء, مما أجمع عليه الرواة عنه فهو قراءة, وما نسب للراوي عن الإمام فهو رواية. والطريق: ما نسب للآخذ عن الراوي وإن سفل, فهذا هو الخلاف الواجب لزم الإتيان بالجميع فيه. والجائز الخلاف الذي في الاوجه التي على سبيل التخيير والإباحة ويسمى وجهة.

فصل: غايته: صون اللسان عن الخطأ في كتاب الله تعالى, والخطأ: اللحن والميل عن الصواب, وهو إلى جلي وأجلى وخفي وأخفى: فاللحن الجلي: هو ما يطرأ على الالفاظ فيخل بالعرف. ومن ذلك تبديل حرف بحرف آخر أو حركة بحركة أخرى, ما لم يتغير المعنى, وإلا فهو الأجلى. والخفي: هو ما يخل بالعرف دون ذلك الجلي. والفرق من حيث ما يكون الخفي في صفات الحروف, إذا لم يؤد إلى التبديل, وإلا فالجلي. والخفي: يعرف بينه وبين الاخفى, بأن الخفيي يكون في كترك الاخفاء. والاخفى: يكون في كتكرير الراءات وما, ولا يعرفه إلا المهرة من القراء.

وبيان ذلك: أن اللحن الأجلى هو تبديل حرف بحرف آخر, أو تغيير كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور والمجزوم بإعراب غيره, أو تحريف المبنى عما قسم له من حركته أو سكونه متى تغير المعنى, كقولنا – قام زيد أو ما أشبه ذلك من تغير الإعراب والبناء. ولا فرق بين المعرب والمبنى في وجود الإخلال بالمعنى والعرف فيه عند طروء الخلل عليه.

وأما وجه الإخلال في المعربات: فهو أن الإعراب على ما أجمع عليه أئمة العربية, إنما وضع علما للتفرقة بين المعاني ولهذا قالوا: إن الأسماء هي المستحقة له لأنها هي التي تعتقب عنها المعاني المختلفة الموجبة لتغيير الحركات في أواخرها, تارة فاعلة وتارة مفعولة وتارة مضافة, وقالوا إن الفعل المضارع إنما أعرب لشبه له بالأسماء ومساواة بعض الأحكام. فلو غير مغير هذا الإعراب الذي تواضع عليه أهل اللسان وتعارفوه: وهو كون الفعل مرفوعا والمفعول به منصوبا إلى غير ذلك, لدخل الخلل على المعني التي جعل الإعراب دليلا عليها ولم يفهم الغرض المقصود بها.

مثال ذلك أنّ قارئا لو قرأ – وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات – برفع إبراهيم ونصب إسم الرب – سبحانه وتعالى – لإستحال المعنى المراد من كونه تعالى إختبر إبراهيم بالكلمات وصار الإبتلاء موجودا من إبراهيم في حق الرب تعالى, وذلك ضد المعنى المقصود.

ومن ذلك ما روي أن أعربيا قدم المدينة في خلافة عمر بن الخطاب: فقال: من يقرئني مما أنزل الله تعالى على محمد صلى الله عليه وسلم, فأقرأه رجل سورة براءة, فقال: وأذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسولِه, فقال الأعرابي: ويحك أيبرأ الله من

رسوله؟ إن يكن الله بريء من رسوله, فأنا أبرأ منه, فبلغ ذلك عمر: فدعا به, فقال يا أعرابي: أتبرأ من رسول لله صلى الله عليه وسلم؟ فقال الأعرابي: يا أمير المؤمنين: إني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن, فسألت من يقرئني, فأقرئني هذا سورة براءة, فقال: إن الله بريء من المشركين ورسولِه, فقلت: أوَ قد برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله بريء من رسوله فأنا أبرئ منه, فقال عمر: ليس هكذا يا أعرابي, قال: فكيف هي؟ قال: إن الله بريء من المشركين ورسولُه, فقال الأعرابي: وأنا أبرأ ممن برئ الله منه ورسوله, فأمر عمر ألا يقرأ الناس إلا عالم بالعرية.

وأما وجه الإخلال في المبنيات: فهو أن ما بني من الكلم على حركة او سكون فإنما ذلك لعلة اقتضته ومعنى اوجبه وعرف تعارفته العرب فيه ولاق عندها به, ومتى غير عن حركته او سكونه فقد علق عليه غير ما يقتضيه ذلك المعنى المتعارف, ألا ترى انَّ (مَنْ وكيف وكم) بنيت لتضمنها معنى الحرف, وهو ألف الإستفهام وذلك ملازم لها لا يفارقها, وتحرك بعضها لإلتقاء الساكنين, وذلك ملازم في جميع الأحوال واختص بحركة خاصة وهي الفتح لمعنى, وهو استثقال الكسرة بعد الياء, وذلك المعنى أيضا مساق له لا يفارقه, وسكن ما سكن منها لمعنى وهو إبقاؤه على الأصل وهذا المعنى ملازم له لا ينفصل, وهذا معلوم عند من ثقب فهمه في العربية وعمق نظره فيها. وإنما الفرق بينـهما أن الإعراب يزول – والبناء لا يزول, وأن المعنى في المعرب يتغير بتغير الإعراب – وفي المبنى يثبت بثبات البناء وملازمته.

وإذا ثبت أن ما بـني من الكلم على حركة أو سكون: إنما بني لعلة ومعنى – كما أن ما أعرب منها إنما أعرب لعلة ومعنى صـارت حركات البناء وسكونه أثر تلك العلة, فدلالتها على العلة دلالة الأثر على المؤثر, ومتى تغير الأثر إقتضى تغيره تغير المؤثر, فصح أن طروء الخلل على كل واحد من المعرب والمبنى مخل بالمعنى والعرف. وهذا الـضرب من اللحن وهو اللحن الأجلى: يعرفه النحوي والقارئ وكل من شد شيئا من العربية. وقد سبقنا بك: أن الأجلى إذا أخل بالمعنى, وإلا فهو الجلي أخل بالعرف فقط.

فصل: أما اللحن الخـفي: فإنه وإن وافق الجلي في طروء الخلل على اللفظ به, إلا أن طروئه غير مخل بالمعنى ولا مقصر باللـفظ عن الدلالة على ما كان عليه من قبل, وهو يكون في صفات الحروف لكن يقدر بأن لا يؤدي إلى تبديل حرف بآخر كترك الإدغام. وأما إذا أدى إليه كترك إطباق الطاء واستعلائه: فهو من اللحن الجلي.

ثم اللحن الخفي إلى قسمين: أحدهما الخفي: لا يعرفه إلا علماء القراءة, كترك الإخفاء والقلب والإدغام والغنة, وكترقيق المفخم وعكسه ومد القصور وعكسه وكالوقف بالحركات كوامل وتشديد المخفف وعكسه.

والثاني الأخفى: لا يعرفه إلا مهرة القراء, كتكرير الراءات وتنطيط النونات وتغليظ اللامات وتشويبها الغنة وترعيد الصوت بالممدود والغنات وترقيق الراآت في غير محل الترقيق: وهذا القسم أعني بالأخفى, لا يتصور أن يكون فـرض عين, بل؛ هو مستحب يحسن النطق به حال الأداء, كما أن الأول منه أعني الخفي, ليس بفرض عين يترتب عليه العقاب, وإنما فيه خوف العتاب عند أهل الفن, وأرى أنه مستحب كالأخفى. والحرام الذي لا شك فيه بالإجماع: اللحن الجلي, أو الأجلى. اللهم إلا إذا قرأ على سبيل الرواية، فيحرم عليه ذلك.

والسـبب الذي من أجله فشا اللحن الخفي في الكلام وعلق بالألسنة حتى عسر استخلاصها منه واحتيج إلى تكلف الفصاحة والتعمل لها والاحتيال عليها – فهو السبب الذي من اجله انتشر اللحن الجلي, حتى خالط الطباع وامتزج بالألفاظ ويئـس من اصلاحه وتلاقيه إلا بعد قراءة وتدرب, وذلك ان العرب لما كانت دارها لها جامعة ومواطنها بها مستقلة لم يختلط بها غيرها من الأمم ولا مازجها سواها. كانت العربية مشربة طبـاعها مضبوطة بألسنتها, كما روي عن عثمان أنه لما عرض عليه المصحف. قال: إني ارى فيه لحنا ستقيمه العرب بألسنتها.

وهذا اللحن عـند من اثبت صحة الخبر: هو الذي اصطلح عليه الكتاب مما يخالف هجاء الألفاظ من الزيادة والنقصان, فذكر ان العرب بما جبلت عليه طباعها تقيم ذلك ولا تعبأ بالمكتوب فيه. فلما استعملت ممالك العرب ونـزعوا الى الأرياف واستوطنوا القرى والأمصار ومازجوا غيرهم من

النبط والأعجام, بدأ في اللغة الفساد وصـار الى اللسان العهد بالولادة بينهم اسرع وبطبعه اعلق, حتى احتيج من اجله الى نقط المصاحف بعد الإنكار لذلك والتوقف عن الإقدام عليه. وخبر ابي الأسود الدولي في ذلك مشهور, وقد سبق.

وذهب البـركوي ومن في معناه من المتأخرين ممن سيأتي قوله في الآتي من الفصول إن شاء الله أن يأتي, ولم أهمله, ذهبوا الى تحريم هذه التغييرات جميعها بأن في معنى "وإن كانت لا تخل بالمعنى لكنها تخل باللفظ لفساد رونقه وذهاب حسنه وطلاوته".

ومن الأخفى: لوْك الحرف كالسكران لإسترخاء اللسان. ومد ما لا مد فيه, وشوب الحروف المرققة شيئا من الإمالة, ظنا من مبالغة الترقيق. وضـم الشفتين بالمفخم المفتوح من الحروف, ظنا من مبالغة التفخيم. وتخفيف المثقل والعكس, سيما الموقوف عليه, وتحريك السواكن والعكس. واشباع الحركة حرفها قبل الموقوف عليه, حيث يتولد منه حرف المد واشرابه بغيره. واعطاء الحرف صفة مجاوره, وابلا غ القلقلة رتبة الحركة, واعدام بيان المبدوء به والموقوف عليه. واقبحه: عدم ضم الشفتين وخفض الفم وفتحه, عند المضموم والمكسور والمفتوح منه.

فصل: إختلفوا في الواجب في العلم: فإلى واجب شرعي أو صناعي. فالشرعي ما يحفظ الحروف من تغيير المبنى وفساد المعنى فيأثم تاركه. والصـناعي ما ذكره العلماء في كتب التجويد كالإدغام والإخفاء والإقلاب والترقيق والتفخيم, فلا يأثم تاركه على اختيار المتأخرين, وهو في معنى المستحب.

والمتقدمون: اختاروْ وجوب الجميع شرعا: ومن أقوال المتقدمين الدالة على القول بالوجوب: ما قاله أبو عمرو الداني، بعد أن ذكر جملة من الأدلة القرآنية والنبوية التي تفيد أهمية قراءة القرآن بالتجويد، قال: "وما قدمناه دال على توكيد علم التجويد، والأخذ بالتحقيق"، وعبارة الداني تفيد القول بوجوب القراءة بالتجويد.

وذكر مكي بن أبي طالب كلاماً يفيد القول بالوجوب، قال في "الرعاية": "وليس قول المقرئ والقارئ: أنا أقرأ بطبعي، وأجد الصواب بعادتي في القراءة لهذه الحروف من غير أن أعرف شيئاً مما ذكرته بحجة، بل ذلك نقص ظاهر فيهما؛ لأن من كانت حجته هذه يصيب ولا يدري، ويخطئ ولا يدري؛ إذ علمه واعتماده على طبعه وعادة لسانه، يمضي معه أينما مضى به من اللفظ، ويذهب معه أينما ذهب، ولا يبني على أصل، ولا يقرأ على علم، ولا يقرأ عن فهم...فلا يرضين امرؤ لنفسه في كتاب الله جل ذكره، وتجويد ألفاظه إلا بأعلى الأمور، وأسلمها من الخطأ والزلل".

وقال ناصر الدين الطبلاوي حيث سئل: هل يجب ادغام النون الساكنة والتنوين عنـد حروف الإدغام واظهارهما عند حروف الإظهار واخفائهما عند حروف الإخفاء وقلبهما عند حرف القلب ام لا؟ وإذا كان واجبا: فهل يجب على مؤدب الأطفال تعليمهم ذلك؟ وهل المد اللازم والمتصل كذلك؟ وإذا قلتم بالـوجوب في جمـيع ذلك: فهل هو شرعي يثاب فاعله ويأثم تاركه ويكون تركه لحنا, او صناعي فلا ثواب لفاعله ولا إثم على تاركه ولا يكون تركه لحنا؟ وما ذا يترتب على تارك ذلك؟ وإذا انكر شخص وجوبه فهل مصيب او مخطئ؟ وما ذا يترتب عليه في انكار ذلك؟ افتونا اثابكم الله.

فأجاب بقوله: الحمد لله الهادي للصواب: نقول بالوجوب في جميع ذلك. من احكام النون [الساكنة] والتنوين. والمد اللازم والمتصل. ولم يرد عن احد انه خـالف فيه, وانما تفوتت مراتبهم في المد المتصل مع اتفاقهم على انه لا يجوز قصره كقصر المنفصل في وجه من الوجوه. وقد اجمع الفقهاء والأصوليون على أنه لا تجوز القراءة بالشاذ مع وروده في الجملة فما بالك بقراءة ما لم يرد اصلا. وقد نصت الفقهاء على انه إذا ترك شدة من الفـاتحة كشدة الرحمن منها, بأن جزم اللام واتى بها ظاهرة فلا تصح صلاته ويلزم من عدم الصحة التحريم, لأن كل ما ابطل الصلاة حرم تعاطيه ولا عكس.

قال: قال الإمام: ما قرئ به وكان متواتـرا فـجائز وان اختلف لفظه وما كان شاذا فحرام تعاطيه وما خالف ذلك فكذلك ويكفر متعمده, فـإذا تـقرر ذلك فترك ما ذكر ممتنع بالشرع وليس للقياس فيه مدخل, بل؛ محض اتباع. فيجب على كل عاقل له ديـانة أن يتلـقاها بالقبول عن الأئمة المعتبرين ويرجع اليهم في كيفية ادائه, لأنما يؤخذ كل فن عن اهله فاعتن به ولا تأخذ بالظن ولا تنقله عن غير اهله. ويجب على المعلم لـلقرآن من فقيه الأولاد وغــيره ان يعلم تلك الأحكام وغيرها مما اجتمعت القراء على تلقيه بالقبول, لأن كل مـا اجتمعت عليه القراء حرمت مخالفته ومن انكر ذلك اي مما تقدم كله فهو مخطئ آثم يجب عليه الرجوع عن هذا الإعتقاد, والله يقول الحق وهو يهدي السبيل. انتهى.

فصل: والحق الذي لا معدل عنه: ما عليه بعض المتأخرين, وقد أفتى في المسألة غير واحد من العلماء لا سيما من المعاصرين ممن ليس من أهل الفن تخصصه، بل كثير منه لم يتعلم من التجويد ما يكفي أن يستفتى فيفتي أو يسأل فيجيب، فمن أفتى منهم أو أجاب فأصاب فإنا نكره ذلك منه، ولا يستحق الثناء عندنا على ذلك، ومن أخطأ فقد أخطر ونعيب ذلك عليه، بل فقد يستحق العتاب عند القوم، وتعود بي الذاكرة إلى الوراء: حين سئل شيخ مشايخنا وأستاذ أساتذتنا: الشيخ محمد بن صالح ابن عثيمين, ورحمه الله تعالى: أن: "ما رأي فضيلتكم في تعلم التجويد والإلتزام به؟ فأجاب ما نصه أن: (لا أرى وجوب الالتزام بأحكام التجويد التي فصلت بكتب التجويد، وإنما أرى أنها من باب تحسين القراءة، وباب التحسين غير باب الإلزام، وقد ثبت في صحيح البخاري (66) عن أنس

بن مالك رضي الله عنهما, أنه سئل كيف كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال: كانت مدًّا، ثم قرأ "بسم الله الرحمن الرحيم" يمدّ ببسم الله، ويمد بالرحمن ، ويمد بالرحيم. والمد هنا طبيعي لا يحتاج إلى تعمده, والنص عليه هنا يدل على أنه فوق الطبيعي.

ولو قيل بأن العلم بأحكام التجويد المفصلة في كتب التجويد واجب: للزم تأثيم أكثر المسلمين اليوم، ولقلنا لمن أراد التحدث باللغة الفصحى: طبِّق أحكام التجويد في نطقك بالحديث وكتب أهل العلم وتعليمك. ومواعظك.

وليعلم أن القول بالوجوب يحتاج إلى دليل تبرأ به الذمة أمام الله ـ عز وجل ـ في إلزام عباده بما لا دليل على إلزامهم به من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم أو إجماع المسلمين.

وقد ذكر شيخنا عبد الرحمن بن سعدي ـ رحمه الله ـ في جواب له أن التجويد حسب القواعد المفصلة في كتب التجويد غير واجب.

وقد اطلعت على كلام لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ حول حكم التجويد قال فيه ص50 مجلد 16 من مجموع ابن قاسم ـ رحمه الله ـ للفتاوى : "ولا يجعل همته فيما حجب به أكثر الناس من العلوم عن حقائق القرآن إما بالوسوسة في خروج حروفه وترقيقها وتفخيمها وإمالتها والنطق بالمد الطويل والقصير والمتوسط وغير ذلك ، فإن هذا حائل للقلوب قاطع لها عن فهم مراد الرب من كلامه، وكذلك شغل النطق بـ(أأنذرتهم) وضم الميم من (عليهم) ووصلها بالواو وكسر الهاء أو ضمها ونحو ذلك وكذلك مراعاة النغم وتحسين الصوت"). ا.هـ.

فصل: ومن المتأخرين من انتصر لمذهب المتقدمين بما في معنى أن: "الأصل في القرآن قراءته بتجويد, إذ انما نقل لنا القرآن مجودا بالتواتر, ومن أراد قراءة القرآن كما نقل إلينا بالسند الصحيح, فلا بد له من التجويد, وكفى بالدليل النقل, والقراء نقلوا القرآن باللفظ وبالأداء فقبول أحد النقلين اللفظ وترك الآخر الاداء, هو تحكم لا دليل عليه أبدا".

ومنهم أيضا من انتصر للمذهب ألآ وهو: فضيلة الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني, بما أن: " أمّا أن يُطلَب الدليلُ من الكتاب والسنة على هذه الأحكام؛ فهذا الطلبُ أصلاً خطأ، لأن هذه الأحكام كلّها وصلتنا بالتواتر العملي، فنحن تعلّمنا قراءة القرآن من أشياخنا وآبائنا بهذه الطريقة، وهم تعلّموا بنفس الطريقة من مشايخهم وآبائهم، وهكذا إلى عهد الصحابة الذين أخذوه عن الرسول صلى الله عليه وسلم".

قال في المحاضرات: "وعلم التجويد مكمل لعلم القراءات, لأنه لا يمكن للقارئ تلاوة القرآن بصورة صحيحة ما لم يعرف قواعد التجويد, مهما كانت القراءة التي يتلو بها القرآن. ومن ثم كان واجبا على قارئ القرآن أن يعرف قواعد هذا العلم, وأن تكون لديه المقدرة على تطبيق تلك القواعد في القراءة ليجري لسانه بالنطق الصحيح الفصيح, فيكون بذلك مستوفيا لشروط القراءة ...".

وقال في تعليق علقه على قول الإمام:-

(والأخذ بالتجويد حتم لازم + ...).

وذلك في إجابة عن سؤال سائل سأله: عن قول الإمام:-

والأخذ بالتجويد حتم لازم + من لم يجوّد القرآن آثم

لأنه به الإله أنـــــــــــز لا + وهكذا منه إلينا وصلا.

وما أن: (ما رأي فضيلتكم في هذا القول, وما هو الواجب على المسلم في هذا الباب؟).

فأجاب الشيخ أن: (الحقيقة أنني لا أجد في نفسي علما للجواب عن هذا السؤال, وإنما أقول أن كل علم ينبغي أن يؤخذ من المتخصصين فيه، والإمام ابن الجزري رحمه الله هو بالإضافة إلى إمامته في علوم القرآن والتجويد, فهو من علماء الحديث أيضا, فهو يشترك مع ابن كثير في هذه الحيثية, حيث جمع بين علوم عديدة, كالتفسير والحديث والتاريخ، فهو إذا قال هذه الكلمة وجب اتباعه عليها باعتبار أن ربنا عز وجل يأمرنا بذلك في عموم قوله عز وجل)) فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ

كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُون ((ونحن كما نقول في كثير من المناسبات صحيح نحن نحارب التقليد ونحرّم أن نجعله ديناً يتبع, لكن التقليد نقول كما قال الإمام الشافعي في القياس، القياس مع أنه من الأدلة الشرعية الأربعة, فهو كما قال الإمام الشافعي: لا يصار إليه إلا عند الضرورة.

فالتقليد في الوقت الذي نحن نحارب التدين به واتخاذه مذهبا كما عليه عامة المسلمين مع الأسف اليوم, لكن في الوقت نفسه نقول إنه كالقياس، القياس قال فيه الإمام الشافعي ضرورة لا يصار إليه إلا عند الضرورة, كذلك التقليد لا يصار إليه [إلا] عند الضرورة، فمثلا رجل عالم باللغة العربية لكن ليس عنده فقه ليس عنده علم بالحديث صحة وضعفا, فهذا لابد من أن يقلد الفقهاء ويقلد المحدثين، لكن من كان عنده شيء من الثقافة يكون تقليده أخف، لأنه عنده شيء من الوعي والثقافة العامة يساعده على أن يتفهم طريقة الاستدلال مثلا بالحديث، لكن عامة الناس ماذا يفعلون، عامة الناس يسألون العالم، واجبهم أن يتحروا عنه يكون عالما بالكتاب والسنة هذا واجب, لكن إذا قال هذا حرام فعليهم أن يتبعوه إن استطاعوا أن يفهموا من أين جاء التحريم ما أصله من الكتاب من السنة من الاجتهاد, لكن ليس كل الناس يستطيعون ذلك فلابد من التقليد.

أنا شخصيا أقول كلمة موجزة بالنسبة لهذا السؤال، أنا أفهم أن الأمة تلقت القرآن بهذه الأحكام التي يعني أجمع القراء جميعا عليها، مثلا الإخفاء والإظهار والغنة والمد الطبيعي والمد المتصل والمد المنفصل, هذه الأشياء تلقتها الأمة بالقبول, وليس هناك أي مخالف, فلا يجوز لرجل لا علم عنده يقول ما هو الدليل على أن المد الطبيعي يمد حركتين لا أكثر ونحو ذلك، فنقول هذا تلقي كما تلقينا القرآن تلقينا أيضا تلاوته بهذه الطريقة، هذا يشبه تماما الفقه, فكما أن الفقه قسم كبير منه مرجعه إلى الكتاب والسنة, فالمسائل الفقهية أيضا هي على قسمين قسم يوجد عليها دليل من الكتاب والسنة وهما المرجع ... وقسم هي مسائل استنباطية، فما كانت من هذه الأنواع المستنبطة فالأمر فيها سهل, إن كان طالب العلم يستطيع أن يرجح قولا على قول بمرجح من المرجحات المنصوص عليها في كتب أصول الفقه فبها, وإلا فبأي قول أخذ فهو إن شاء الله معذور عند الله تبارك وتعالى، كذلك فيما يتعلق بعلم القراءات والتجويد فهناك مسائل متفق عليها, فلابد من

اتباعهم فيها بدون أي نقاش أو جدل، وهناك مسائل مختلف فيها فمن تمكن من الترجيح كما قلنا آنفا في المسائل الفقهية فعل, ومن لا فيتبع أيّ قولٍ بدا له، ومن المسائل المختلف فيها عند القراء هو الوقوف عند رؤوس الآي, ولو اتصلت بالآية التي بعدها, فمنهم من يقول الوقوف, وهذا الذي أتبعناه, ومنهم من يقول لا, لعدم اكتمال المعنى, كقوله تعالى: {فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ}فالوقوف عند هؤلاء يكون خطأ وإنما ينبغي الوصل.

نحن استطعنا حينما وقفنا على النص ودعمنا في ذلك كثير من علماء القراءة المتقدمين, أن الصواب الوقوف على رؤوس الآي, ولو كانت الآية متصلة المعنى بالتي بعدها، فمثل هذا أمكنا الترجيح, أما في غير ذلك, فالإنسان كما قلنا آنفا: يمشي على قول, ويكون معذورا إن شاء الله.

فقول ابن الجزري هذا: في هذه الأرجوزة, هو قول عالم مختص في علمه, فينبغي اتباعه إلا إذا تبين لنا خطأه, وهيهات هيهات. انتهى.

ومن المشايخ المعاصرين الذين نحو هذا المنحى: الشيخ مساعد الطيار، فقد ذكر أن حروف القرآن وكيفية نطق هذه الحروف (أي: التجويد)، هما أمران متلازمان، لا يمكن أن ينفكَّ أحدهما عن الآخر، فمن قَبِلَ عنهم نقل الحروف، لزمه أن يقبل عنهم نقل الأداء (أي: التجويد). وإذا صحَّت هذه المقدمة، فإن قراءة القرآن وأداءه بما نُقِلَ عن هؤلاء الأئمة سنة يلزم الأخذ بها، ولا تصحُّ مخالفتها، أو تركها, إلا بدليل قويٍّ، يعترض به المعترض على علم التجويد.

فصل: ثم والقائلون بوجوب الجميع ما يأثم تاركه, ففي التفصيل بين الآثم والمأجور: قال الإمام: "…. ولا شك أن الأمة كما هم متعبدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده, متعبدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة القراءة المتصلة بالحضرة النبوية الأفصحية العربية التي لا تجوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها.

والناس في ذلك بين محسن مأجور، ومسيء آثم، أو معذور. فمن قدر على تصحيح كلام الله تعالى باللفظ الصحيح، العربي الفصيح، وعدل إلى اللفظ الفاسد العجمي أو النبطي القبيح، استغناء

بنفسه، واستبداداً برأيه وحدسه واتكالاً على ما ألف من حفظه. واستكبارا عن الرجوع إلى عالم يوقفه على صحيح لفظه, فإنه مقصر بلا شك، وآثم بلا ريب، وغاش بلا مرية، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الدين النصيحة : لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم."

أما من كان لا يطاوعه لسانه, أو لا يجد من يهديه إلى الصواب بيانه فإن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها. انتهى.

فصل: وأما النافون للوجوب، فكما علمت أنهم لم ينفوا الوجوب من أصله، بل؛ قالوا: إن الواجب من أحكام التجويد ما يقيم المبنى، ولا يخل بالمعنى، أما ما فوق ذلك, فهو أمر مستحب غير واجب، قال علي القارئ: "وينبغي أن تراعى جميع قواعدهم وجوباً فيما يتغير به المبنى، ويفسد به المعنى، واستحباباً فيما يحسن به اللفظ، أو يستحسن به النطق حال الأداء"، قال: "وأما اللحن (الخطأ) الخفي، فلا يتصور أن يكون فرض عين، يترتب العقاب على قارئه, لما فيه من حرج عظيم".

قال الحصري الشيخ في أحكامه: "ورأيي: أن اللحن الخفي إنما هو: عدم إحكام التلاوة, وترك الإتيان بها في أدق صورها وأروع مظاهرها, وذلك بأن ينقص القارىء الغنة عن المقدار المقرر لها وهو حركتان, فيأتي بها حركتين إلا ربعا مثلا أو أقل من الربع, أو يزيدها عن المقدار فيجعلها حركتين وربعا أو أدنى من الربع, أو يجعل المد اللازم خمس حركات ونصف حركة, أو ثلاثة أرباع حركة, أو يجعله ست حركات وربع حركة أو نصف حركة, فينقصه عن المقدار المقرر له, أو يزيده عليه, ومثل ذلك يقال في باقي المدود من: المتصل, والمنفصل والعارض للسكون.

وبأن يفاوت بين المدود المتصلة والمنفصلة مثلا, فيقرأ بعضها بخمس حركات مثلا وينقص بعضها عن هذا المقدار ولو قليلا, أو يزيد بعضها عليه ولو قليلا, وبأن يقف على بعض الكلمات بالروم, ثم يقف على نظيرتها بالسكون المحض أو الإشمام.

وبأن يبالغ في تفخيم الحروف المفخمة فيزيد عن الحد المطلوب, وبأن يبالغ في ترقيق الألف المسبوقة بحرف استفال حتى يظن أنها ممالة, وبأن يبالغ في تحقيق الهمز المسبوق بحروف مد حتى يتوهم أنه مشدد.

وبأن ينطق بالحرف المضموم دون أن يضم شفتيه, وبالمفتوح من غير أن يفتح فمه, وبالمكسور دون أن يخفضه, إلى غير ذلك من الأمور التي لا يتنبه لها إلا المهرة الحذاق في التجويد علما وعملا.

فاللحن الخفي: عبارة عن ارتكاب هذه الأمور أو بعضها أو ما يشابهها, وارتكابها لا يخل بالقراءة الصحيحة, ولا يقدح في ضبط التلاة وحسنها, وإنما يخل بكمال الضبط ونهاية الحسن, والبلوغ بالقراءة إلى أسمى مراتب الإحسان والإتقان, وعلى هذا لا يكون ارتكاب هذه الأشياء محرما, ولا مكروها, بل يكون خلاف الأولى والأفضل والأكمل, والله تعالى أعلم". انتهى من الشيخ.

وقال بعض: ينبغي التفصيل في هذه المسألة. فمعلوم أن اللحن في القراءة على صفتين: اللحن الخفي وهو: (ما لا يفسد المعنى ولكنه يخالف أحكام التجويد), واللحن الجلي: وهو: (الذي ينقل المعنى ويفسده).

ومعلوم أن إفساد معاني القرءان وتحريفه محرم قطعا، وعليه فالأخذ بأسباب السلامة من هذا اللحن واجب ... ولا يخفى أن ذلك لا يتطلب تعلم أحكام التجويد، ولكن يكفي أن يتعلم المرء كيف يضبط القراءة بالقدر الذي تستقيم به المعاني. أما ما زاد عن هذا القدر فهو ليس بواجب على التعيين ولكن على الكفاية، حتى لا يندرس ذلك العلم المبارك, وحتى يبقى في الأمة قراء مجيدون مسندون يحفظ الله بهم كتابه، يقرأونه بقراءاته المتواترة كما قرأه الصحابة رضي الله عنهم وكما تلقوه عن النبي صلى الله عليه وسلم . انتهى.

هذا: فالقائل البعض قد أطال في الكلام حتى وصل إلى أن قال: (ونقول أنه من المستحب أن يتعلم الأعيان من هذا العلم قدرا لتحسين القراءة، فتحسين القراءة مستحب ولا شك، – ولكن

بشرط ألا يضيعوا ما هو أولى منه في حقهم - كما يجب عليهم الحد الأدنى الذي به يجتنبون اللحن الجلي في قراءة فاتحة الكتاب، لأنها هي القدر الواجب حفظه وتلاوته, تلاوة صحيحة لصحة الصلاة.

فمن أراد تلاوة كتاب الله فعليه أن يتجنب اللحون المفسدة للمعنى، ولعل هذا يتطلب منه أن يقرأ القرءان كاملا على من يضبط له ذلك، ولو لمرة واحدة، أو يتابع سماع المصحف المرتل مع القراءة بعينيه من المصحف المطبوع، لا ليتعلم الأحكام ولكن ليصوب اللحون الجلية المفسدة للمعنى في قراءته إن وجدت.

هذا - في ظني - أوسط الأقوال وأعدلها، والله أعلى وأعلم.

هذا وأنبه إلى أن القائلين بالتفصيل أو بالندب دون الوجوب لا يلزم من كلامهم - بحال من الأحوال - التهوين من أهمية هذا العلم الشريف، فليتنبه إلى هذا، وفقكم الله. انتهى.

هذا: وهنا يقول أبوشادي: (ينبغي لعلماء التجويد أن يتركوا مسائل التحريم والكراهة إلى أهل الفقه, حتى يرد الأمر إلى أهله, لأن الذي يقول بالإباحة والإثم, لابد أن يكون فقيها, لأن الحكم قد لا يكون على إطلاقه, فهناك الناسي والمعتمد والجاهل إلى آخره, فمن ثم قد يختلف الحكم من شخص إلى آخر).

قلت: فمن التجويد العلم العلماء فقهاء, من يشار إليهم بالبنان, وبلغوا مرتبة العلم إلى العنان.

فصل: من أدلة القائلين بعدم فرضية القراءة بالتجويد, من الحيثية المفصلة:-

يرى القائلون بعدم فرضية قراءة القرآن بالتجويد: أن الأدلة النقلية التي استدل بها القائلون بالوجوب ليست صريحة في الدلالة على القول بالوجوب، بل غاية ما فيها الدلالة على وجوب إقامة الحروف إقامة صحيحة، ولا دلالة فيها على وجوب الأخذ بتفاصيل أحكام التجويد.

يقول الشيخ ابن باز: "لا أعلم دليلاً شرعياً يدل على وجوب الالتزام بأحكام التجويد، أما قوله الله تعالى: {ورتل القرآن ترتيلا}، فهو يدل على شرعية التمهل بالقراءة وعدم العجلة، ويؤيده قول الله تعالى: {ورتلناه ترتيلا}.

وقالوا أيضاً: إن قوله سبحانه: {الذين آتيناهم الكتاب يتلونه حق تلاوته}, لا دلالة فيه على وجوب التجويد عند تلاوة القرآن, لأن المراد بالآية –كما ذكر المفسرون – مدح من آمن من أهل الكتاب، أو أن المقصود بهم من إذا مرّ بذكر الجنة سأل الله الجنة، وإذا مرّ بذكر النار تعوّذ بالله من النار. وقيل غير ذلك، لكن لم يذكر المفسرون أن المراد بالآية القراءة بالتجويد، وإن كان معنى الآية يحتمل ذلك، لكن لا دلالة فيها على الوجوب، بل على الاستحباب.

واستدلوا أيضاً بما روي عن جابر رضي الله عنهما، أنه قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونحن نقرأ القرآن، وفينا العجمي والأعرابي, قال: فاستمع، فقال: (اقرؤوا فكل حسن، وسيأتي قوم يقيمونه كما يقام القِدح؛ يتعجلونه ولا يتأجلونه), رواه: الإمام أحمد ورواته ثقات، وأبو داود وإسناده صحيح على شرط مسلم.

واستدلوا أيضاً بما روي عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه، أنه قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً ونحن نقتري – أي: نقرأ القرآن –، فقال: (الحمد لله، كتاب الله واحد، وفيكم الأحمر، وفيكم الأبيض، وفيكم الأسود، اقرؤوه قبل أن يقرأه أقوام يقيمونه كما يقوم السهم, يتعجل أجره ولا يتأجله). رواه أبو داود، وإسناده حسن. وروي نحو هذا أحاديث أخر، تفيد أنه صلى الله عليه وسلم كان يأمر أصحابه أن يقرأ كل منهم بما تيسر عليه، وسَهُل على لسانه، وأنه لم يكن يعلمهم التجويد، ومخارج الحروف.

واستدلوا أيضاً بأن الصحابة رضي الله عنهم، لم ينقل عن أحد منهم أنه كان يعلم من يقرئه التجويد ومخارج الحروف، ولو كان خيراً، لسبقوا إليه! ومن المعلوم ما فتح الله عليهم من أمصار العجم من فرس وروم وقبط وبربر وغيرهم، وكانوا يعلمونهم القرآن بما يسهل على ألسنتهم، ولم ينقل عنهم أنهم كانوا يعلمونهم مخارج الحروف، ولو كان التجويد لازماً؛ ما أهملوا تعلمه وتعليمه.

ومن أدلة القائلين بعدم الوجوب من الحيثية: كلام ابن تيمية وابن القيم وابن قتيبة وأبو الفرج بن الجوزي، وابن عثيمين وابن باز وسعد الحصين وعبد الرحمن السعدي.

قلت: وقد سبق ما في الفصل من أدلة القائلين بالفرضية, كثير في مواضع غير هذا الموضع, وما الموضع أنسب لها ذكرا, غير أنا ذكرناها هناك لداع دعى, من كحكاية عن بعضهم ذكرها في المبادئ مبادئه, وكفى بذلك إيرادا, ولكن ترتبها على التوالي فأقول:

فصل: ومن أدلة القائلين بالوجوب من الوجه:

منها: قوله تعالى: {ورتل القرآن ترتيلا}. وترتيل القرآن لا يكون بغير تعلم التجويد وإعطاء كل حرف حقه ومستحقه.

وقوله تعالى: {الذين آتيناهم الكتاب يتلونه حق تلاوته أولئك يؤمنون به} إذا فهناك من يتلون القرآن حق التلاوة وهناك من يتلوه دون ذلك.

وقوله تعالى: { فاقرءوا ما تيسر منه}.

وقوله تعالى: {إن علينا جمعه وقرآنه. فإذا قرأناه فاتبع قرآنه } وواضح أن القرآن أوحي إلى النبي صلى الله عليه وسلم بلفظه وأحكام تلاوته.

وقوله تعالى: { وإنك لتلقى القرآن من لدن حكيم عليم}.

وقوله تعالى: { ولو جعلناه قرآنا أعحميا لقالوا لولا فصلت آياته أأعجمي وعربي}.

وقوله تعالى: { إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون}.

وقوله تعالى: { الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا}.

وقوله تعالى: { من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه}.

وقوله تعالى: { وأوحي إلي هذا القرآن لأنذركم به ومن بلغ}.

قالوا كل هذه الآيات من كتاب الله تدل دلالة واضحة على أن الله عز وجل أنزل القرآن وبين أحكام التلاوة، فهي وحي من الله. ولا يزال عمل القرآن من لدن نزوله إلى يومنا هذا على مراعاة هذه الأحكام، تلقوها من أفواه المشايخ والعلماء جيلا بعد جيل في أكبر تواتر عرفته الدنيا.

واستدلوا بحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن أبا بكر وعمر بشراه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد).

واستدلوا بحيدث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (الذي يقرأ القرآن وهو ماهر به مع السفرة الكرام البررة والذي يقرؤه وهو عليه شاق له أجران).

ومنها: أن الأسانيد المتواترة التي نقلت بها قراءات القرآن عن القراء العشرة، وفيها أنهم رفعوا هذا أو نصبوه أو جروه أو قرؤوه بالتاء أو بالياء إلى آخره، وهي نفس الأسانيد التي فيها أنهم فخموا هذا أو رققوه أو أدغموه أو مدوه إلى آخره، فمادام لا يجوز مخالفة الرواية في فتح أو ضم فلا يجوز مخالفتها في صفة النطق بالحرف وهي التجويد.

واستدلوا بأن: من أحكام التجويد ما تؤدي مخالفته إلى تحريف معاني القرآن كمن قرأ مستورا بتفخيم التاء أو مسطورا بترقيق الطاء فإنه يلبس إحدى الكلمتين بالأخرى، وكذلك من فخم محذورا أو رقق محظورا، لايمكن لعاقل أن يقول بجواز هذا.

واستدلوا بأن: كلام الفقهاء من المذاهب الأربعة في بطلان صلاة من ائتم بمن يلحن في الفاتحة وتمثيلهم للحن بأشياء فيها إخلال بأحكام التجويد دليل على أنهم يقولون بوجوب قراءة القرآن مجودا.

واستدلوا بأن: أثر ابن مسعود وقد صححه الألباني واحتج به أن ابن مسعود سمع قارئا يقرأ {إنما الصدقات للفقراء} فقصرها فقال ابن مسعود ما هكذا أقرأنيها صلى الله عليه وسلم إنما أقرأنيها هكذا فمد [الفقراء].

واستدلوا بأن: قوله تعالى {ورتل القرآن ترتيلا} قال علي: هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف.

فصل: ولكل من الفريقين أدلة كثيرة منها ما تقوم به الحجة، ومنها لا تقوم به، وهي بين أدلة نقلية وأدلة عقلية، وكل الأدلة التي أورد الفريقان مما ذكرناه، قد يجاب عنه ويرد، أو ينقضه أصحاب بنفس الدليل، إلا دليلان أو دليل واحد واستدلال.

فقول النافين: ..... بل غاية ما فيها الدلالة على وجوب إقامة الحروف إقامة صحيحة... .

قلت: يدخل في معنى "الإقامة" شيء من التفاصيل، ودخول الشيء يستدعي دخول أشياء كثيرة أو كل التفاصيل. وليتهم كفوا عن القول لسلموا.

وقول ابن باز: لا أعلم دليلا شرعيا يدل على وجوب الالتزام بأحكام التجويد... .

قلنا: وقل لمن يدعي في الشيء معرفة + عرفت شيئا وغابت عنك أشياء

فعدم علم الشيخ بدليل شرعي على وجوب الالتزام بأحكام التجويد، هو عين الدليل الشرعي على الإلتزام بالأحكام. وعدم علمه بذلك هو عين وجودج العلم عند أصحاب الصنعة بتمامه، وشرعية التمهل بالقراءة وعدم العجلة تجويدٌ، وليت الشيخ يدري ولا يدري من حيث لا يدري وهو يدري، ولا يدري ما هو يدري، وأكد قوله بـ{ورتلناه ترتيلا}!.

وأما حديث (اقرءوا فكل حسن...) وحديث (اقرءوه قبل أن يقرأه أقوام)، لا تقوم بهما الحجة في محل النزاع، وذلك ما قاله بعد: (...يتعجلونه ولا يتأخرونه) و(...يتعجل أجره ولا يتأجله)، والتجويد لا يتعجل به في القرآن تلاوته.

واستدلالهم في"....وكانوا يعلمونهم القرآن بما يسهل على ألسنتهم ....".

ويكفي في الاستدلال أن يرد بأن: إذا كان القرآن يتلقونه بالتجويد فلا مشحاة إذا.

ثم واحتجاجهم بأقوال الأعلام ممن ليس أحد منهم من أهل العلم، من أعجب العجائب على أن المذهب مذهبي، ولكن من الأسف أن كثر من أقوال من ليسوا من أهل الصنعة، فعلى أنهم على الصواب، إلا أن في كثير من تفصيلهم الأقوال في المسألة كثير من روائح الخطورة، ولذلك فالأولى لهم أن يخلوا عن العلم لأهله.

ثم واستدلال المثبتين: بحديث (من أحب أن يقرأ القرآن غضا.....).

قلت: كلمة "أحب" قرينة تصرف أمر "فليقرأه" عن الوجوب إلى الإستحباب، إذاً فهو حجة للنافين على المثبتين لا العكس.

وحديث: (.... مع السفرة الكرام البررة.....).

استدل به كل من الفريقين واحتج به على الآخر، فليس في محل النزاع ألبتة، لا من هذا ولا من ذاك، والحديث إنما في باب فضائل القرآن لا غير.

وقولهم في استدلالهم بأن: " من أحكام التجويد ما تؤدي مخالفته إلى تحريف معاني القرآن...".

قلت: فكلمة: "مِن" التي للتبعيض وهو ينصر النافين، إلا [أن] القول مقتضاه أن من أحكام التجويد ما تؤدي مخالفته إلى التحريف.

فصل: والدليل في الباب واحد، والاستدلال أيضا واحد، والدليل قوله تعالى: {ورتل القرآن ترتيلا}، ويكفي من ذلك قول علي: هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف.

والاستدلال: هو أن القرآن تلقاه الأمة بالتجويد لا غير وذلك من أول الصدر إلى اليوم، وهذا من أقوى الاستدلالات.

فصل: وفصل القول الدكتور أيمن بما في معنى أن: "الحقيقة أن المتكلمين في هذا المجال بين إفراط وتفريط، منهم من يشدد مطلقا ويصل إلى درجة التنفير والترعيب والتخويف وأن "من لم يجود القرآن آثم" كذا كذا، ومنهم من يتساهل كما أسلفت فيقول .... ونسأل الله أن يجعلنا وإياكم من أهل الإنصاف حتى نكون منصفين، فلابد لنا من أن نفصل في هذا الموضوع، فنقول: إن علم التجويد كما ذكرت منذ قليل ...... فيه مخارج الحروف وصفات الحروف، أما مخارج الحروف فهل تعتقدون أنه يجب على قارئ القرآن أن يلتزم بها؟ أنتَ اسأل نفسك و.... هل يجب على قارئ القرآن أن يقرأ الحاء هاء ..... خاء؟ يقول: {الرخمن الرخيم} أترضون ذلك بالله عليكم؟ ..... أترضون ذلك؟ ما أظن أن مسلما عاقلا يرضى أن تغير حروف القرآن لأنني كما أسلفت سوف تغير المعاني ..... فلذلك مخارج الحروف على قارئ القرآن أن يحافظ عليها كما ورد عن رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم، فالباء يجب أن تنطق باء، والتاء تاء، والحاء حاء، وقس عليها بقية الحروف، إذا مهما كان وضع تالي القرآن لابد أن يقرأ الحروف صحيحة، بعض عوام المسلمين وليسوا من أهل نقل القرآن، يعني حاولوا بعض الحروف ما صحت معهم.... بعد بذل الجهد، يقرأ لنفسه ولا يعلّم لا يجوز له التعليم، من كان لا يجيد حرفا من حروف العربية، لا يجوز له أن يعلم ذلك الحرف، إن كان لا يجيد نطقه بعد محاولاة شديدة، يقرأ وهو معذور أمام الله سبحانه وتعالى، ولكن لا يعلم، الذي يعلم يجب أن يكون متقنا لمخارج حروف العربية، إذا مخارج الحروف العربية لابد للقارئ مهما كان

وضعه، على سبيل التلقي والمشافهة من أستاذه أو على سبيل القراءة المعتادة لابد من أن يحافظ عليها، والإخلال بمخارج الحروف حرام لما؟ لأنه مفسد للمعنى.

نأتي إلى صفات الحروف صفات الحروف أيضا نستطيع أن نقسمها إلى مجموعتين: مجموعة من صفات الحروف الإخلال بها يغير الحرف ويخرجه عن حَيِّزه، هذه أيضا لابد من المحافظة عليها، أمثلة ... يعني مثلا عندنا في القرآن كلمة: "الطلاق مرتان" الطا مفخمة لو رققناها تصير التا، التلاق صارت من التلاقي، والطلاق صارت من التطليق، اختلف المعنى مجرد التفخيم والترقيق. وعندنا في القرآن العظيم "الطلاق مرتان" وعندنا في القرآن {لينذر يوم التلاق}، يعني التلاقي، ففي التلاقي لا يصح أن يفخم القارئ التاء لأنه لو فخمها لحولها إلى "الطلاق" وفي "الطلاق مرتان" لا يصح أن يرقق الناطق أو التالي للقرآن الطاء وإلا صارت "التلاق مرتان" وليس المقصود هنا "التلاق" بل المقصود "الطلاق" ..... .

إذا صفات الحروف التي تخرج الحرف عن حيزه، وتخرجه من حرف إلى حرف وتغير المعنى، أيضا المحافظة عليها واجب، والإخلال بها حرام مطلقا، مهما كان وضع القارئ للقرآن... إلا إن تدرب كثيرا ولم يصح مع الحرف بعد طول تدريب فهو معذور يقرأ لنفسه ولكن لا يعلم ولا يأم يعني لا يصلي إماما، من كانت حروفه فاسدة لا يصح أن يتجرأ على المحراب، المحراب لا يقف فيه إلا تال متقن لحروف القرآن العظيم، من حيث المخارج والصفات المأثرة، التي قد تغير المعنى.

أما الصفات المجموعة الثانية من صفات الحروف وهي الصفات التي ممكن أن نسميها التزيينية الصفات التحسينية التي تزيد الحرف بهاء وجمالا وتجعله منضبطا تماما بنطق العرب في زمن النبوة هذه مثلا لو قال قائل: "خالدين فيها" ولم يقل: {خالدين فيها} لو قال: "الرحمن الرحيم" ولم يفخم الراء، "وفي أنفسكم" فأظهر النون، .... لكن المعنى ما فسد، المعنى ما تغير ما الحكم نفرق

هنا إن كان هذا الفعل، ترك الصفات التزيينية والتحسينية على سبيل التلقي والمشافهة هذا حرام أيضا لأنه كذب، في الرواية، وعندما يقرأ الإنسان أمام شيخ ليتحمل عنه القرآن وليقول الأستاذ في آخر الختمة لتلميذه قد أجزتك، هذه الكلمة أمانة، ..... إلا إن كانت قراءته صحيحة مطابقة لما قرأه الشيخ على أستاذه، وإلا فهذا خيانة للدين وخيانة للعلم، فلذلك أوصي إخواننا الذين تصدروا للتعليم والإقراء أن لا يجيزوا أحدا تلاوته فيها خطأ، ...... لأن كلمة "أجزتك" شهادة، وهذه الشهادة سأسأل عنها يوم القيامة، قال تعالى: {ستكتب شهادتهم ويسألون}، ....

إذا الصفات التزيينية والتحسينية إن كان على مقام التلقي والمشافهة أيضا لابد من المحفظة عليها، وإلا كان هذا كذبا في الرواية، إن كان على غير سبيل التلقي والمشافهة فللإنسان أن يقرأ، هكذا لوحده.

وأخل بالصفات التزيينية التحسينية أيضا هنا نفرق بين شخصين بين إنسان درس هذه الأحكام وهو متقن لها ويجيد نطقها ولكنه هكذا تكاسلا لا يأتي بها هذا معيب في حقه، هذا الأمر ليس حراما ولكنه معيب في حقه لماذا؟ ...... وتقرأ قراءة يعني ناقصة مع أنك مجيد للتلاوة الصحيحة؟ هذا معيب.

أما إن كان التالي من عامة المسلمين ولا أقول عوام .....عامة .... لم يتعلم الأحكام بدقتها هذا الإنسان نقول له تركت الأكمل، لا شيء عليه، ترك الأكمل ولا شيء عليه.

فصل: من فتاوى ابن عثيمين حول التجويد:

سئل العثيمين أن: هل يجوز للمسلم أن يقرأ القرآن دون الانضباط ببعض أحكام التجويد؟

فأجاب رحمه الله تعالى: أن: نعم يجوز ذلك إذا لم يلحن فيه، فإن لحن فيه فالواجب عليه تعديل اللحن وأما التجويد فليس بواجب، التجويد تحسين للفظ فقط، وتحسين اللتفظ بالقرآن لا شك أنه خير وأنه أتم في حسن القراءة لكن الوجوب بحيث نقول من لم يقرأ القرآن بالتجويد فهو آثم، قول لا دليل عليه، بل؛ الدليل على خلافه، بل إن القرآن نزل على سبعة أحرف حتى كان كل من الناس يقرؤه بلغته إلا أنه بعد أن خيف النزاع والشقاق بين المسلمين وحد المسلمون في القراءة على لغة قريش في زمن أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه، وهذا من فضائله ومناقبه وحسن رعايته في خلافته أن جمع الناس على حرف واحد لئلا يحصل النزاع والخلاصة أن القراءة بالتجويد ليست بواجبة وإنما الواجب إقامة الحركات والنطق بالحروف على ما هي عليه، فلا يبدل الراء لاما مثلا ولا الذال زايا وما أشبه ذلك، هذا هو الممنوع".

وقال في إجابة سائل وما: هل يجوز لمن قرأ في المصحف أن يدع: المد، أو الغنة، أو القلقلة، أو ما أشبه ذلك؟.

فقال: "فالصواب في هذه المسألة عندي أنه يجوز له ذلك، وأن القراءة بالتجويد على حسب القواعد المعروفة إنما هي على سبيل الإستحباب والأكمل، وأما الواجب فإنه إقامة الحروف فقط، بحيث لا يسقط حرفا، أو يزيد حرفا، وأما أوصاف الحروف من مد، وغنة، وقلقلة، وما أشبه ذلك، فإنه من باب الاستحباب، وليس من باب الوجوب على ما أراه في هذه المسألة.

هذا: فقوله: "... إذا لم يلحن فيه، فإن لحن فيه فالواجب عليه تعديل اللحن...".

قلت: اللحن لحنان لحن جلي ولحن خفي، والجلي إلى أجلى وإلى جلي، والخفي إلى أخفى وإلى خفي، فيا ليت شعري أي لحن من هذه الأربعة يريد الشيخ تعديله على الوجوب، ومهما يكن من أمر، فإن اللحن الذي يجب تعديله من الأمور التي يقوم عليها التجويد.

وقوله: ".... لا شك أنه خير...".

قلت: ونفي الشك فيما أنه خير، حجة على من استدل بقول الشيخ في تفنيد التجويد، لا حجة له، إذ غير "الخير" لا يشرع أصلا.

وقوله: ".... إن القرآن نزل على سبعة أحرف حتى كان كل من الناس يقرؤه بلغته ...".

قلت: نزول القرآن على سبعة أحرف، دليل تقوم به الحجة على أن القرآن نزل مجودا بل نزل بالتجويد، وأما "كون كل من الناس يقرؤه بلغته" ففيه من رائحة الخطور ما لا يخفى على طالب فضلا عن عالم، لأن القرآن يتلقى وقراءته متوقفة، قال صلى الله عليه وسلم: {ليقرأ كل منكم كما علم}.

وقوله: ".... جمع الناس على حرف واحد ..." وقبل القول: ".... على لغة قريش...".

قلت إذا فما يقوله الشيخ في ما البخاري من أن هشاما وعمر رضي الله عنهما اختلفا في القراءة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وأقر كل واحد منهما وأصوبه، وكان عمر وهشام من قريش ولغتهم واحدة!.

هذا: ثم وقول عثمان رضي الله عنه: "...إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم..." فقد اشترط في الكتابة بلسان قريش على اختلافهم، ولم يختلفوا إلا في كلمة {تابوت}، وهذا لا يدل على أنهم كتبوه بلسان قريش وحده، بل يدل خلاف ذلك.

وهذا على أن الحرف المقصود به اللغة.

ثم والقول بأن "الناس على حرف واحد" قول مرجوح وقائله ابن جرير الطبري ومن في معناه، وهناك الراجح.

ثم وعلى أي حرف كان القرآن اليوم فلا يقرأ إلا بالتجويد. وعلى التسليم الجدلي لو فرضنا أن القرآن اليوم على حرف واحد لكان دليلا على وجوب التجويد على طريق الأولى؟

وقوله: ".... وإنما الواجب إقامة الحركات والنطق بالحروف على ما هي عليه...".

قلت: وإذا كان الواجب إقامة الحركات، وإقامة الحركات هذه هي توفيتها فلا أحد يقول بأنها تحفظ ما كان من جهة اللحن الجلي رغم من أن يكون الأجلى، بل؛ غاية ما تحفظه هو ما كان من جهة اللحن الخفي، وتجويد هذا اللحن واجب عند المتقدمين، ومستحب عند المتأخرين، فهل الشيخ وافق المتقدمين في وجوب التجويد بجميع تفاصيله أم يناقض قوله بقول آخر؟

وما قلت في "الإقامة" مرادف لما أقوله في "النطق بالحروف على ما هي عليه" بل؛ وهذا أدق بكثر من ذلك. وذلك أن الحرف لا ينطق به على هو عليه إلا بإعطاءه حقه ومستحقه، وهو يشمل مخرجه ومصفته اللازمة وبعض العارضة، فمثلا: {عسى ربكم} السين مستلفة مرققة، فلو استعلاها القارئ وفخمها لصار اللفظ: {عصى ربكم}!، فهذا الحرف السين اختل من حيث عدم النطق به على ما هو عليه، من حيث صفتيه الأولى ذاتية والأخرى عارضية.

وقوله: ".... هذا هو الممنوع".

قلت: فيه تأكيد من الشيخ على أن مقتضى قوله هو الواجب، أو إنما هو الواجب.

هذا: والشيخ في حاجة في قوله هذا بالوجوب بل بانحصار الوجوب، إلى دليل تبرأ به الذمة أمام الله – عز وجل– وفي ذلك فالشيخ وافق الإمام في المسألة حكمها الوجوب، وإذا لم يثبّت الإمام الدليل عند الشيخ فإثبات الشيخ أو إثبات غير الشيخ ممن في معناه أغنى الإمام عن ذلك.

وقول السائل: هل يجوز لمن قرأ في المصحف أن يدع: المد،...".

وقول الشيخ: فالصواب في هذه المسألة عندي أنه يجوز له ذلك.

قلت: والمد جنس وتحته أنواع: فأول المدود وأقواها المد الطبيعي الأصلي، فأين الشيخ والمد؟ وأين الشيخ وحديث: ".....ما هكذا أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم...".

وقوله: . وأما الواجب فإنه إقامة الحروف فقط.

قلت: الإقامة أشملت للحرف مخرجه وصفاته.

وقوله: وأما أوصاف الحروف من مد.

قلت: فالمد مما يقوم به الحرف على ما هو عليه.

وقوله: وليس من باب الوجوب على ما أراه في هذه المسألة. مثل قوله: "فالصواب في هذه المسألة عندي...".

قلت: فالشيح لم يسأل عن رأيه في المسألة حتى يجيب بما عنده وبما يرى، وإنما سئل عن الحكم فلم يجد ما يجيب به عن المسألة فأجاب برأيه وما عنده، ولا يخفى ما في أقواله من رائحة الخطورة.

هذا: وعجبت من عالم يلقب بشيخ الإسلام مثل العثيمين يتخطى رقاب المسائل مثل هذا التخطي، والعثيمين رحمه الله من المعاصرين، وقد مارسته منذ القديم من الزمن، ومن حين نشأتي وأشاركه في الفقه وأصوله، وفي البلاغة معان وبيانا وبديعا، وفي النحو والصرف، وأشهد له ما أشهد فيها، ولكن من حيث القراءة والتجويد لا يستحق له أن يفتي بل؛ فحقه في ذلك أن يكون مستفتيا وسائلا لا مجيبا.

فصل: وأحسن الحسن الددو الشنقيطي فأحسن الله إليه، حيث سئل عن حكم التجويد والتوسع في القراءات: وما السؤال: ما رأيكم في من لا يرى التجويد لتلاوة القرآن.... .

فأجاب أن: "التجويد أنواع:

منه ما هو واجب؛ وهو الذي إذا لم يأخذ به الإنسان أفسد قراءته، وهذا واجب لا خلاف فيه، ولذلك قال ابن الجزري رحمه الله:

الأخذ بالتجويد حتم لازم + من لم يجود القرآن آثم

وهذه المرتبة يأثم الإنسان بتركها.

القسم الثاني: التجويد الذي يقتضي اختلاط الحروف في مخارجها وصفاتها، أو إدغام بعض ما لا يدغم، أو إزالة بعض الحركات بالإشالة والسرعة كالهذرمة، وكذلك التنطيق الزائد، فترك هذا واجب، وفعله يوقع في الإثم.

القسم الثالث من التجويد: ما كان سنة، وهو ما يقتضي تحسين القرآن وحسن تقطيعه، ويعين على تدبره، كالوقف في مواضع الوقف على التمام أو الكمال، ونحو ذلك، فهذا التجويد سنة.

ومنه تجويد مندوب عند طائفة من أهل العلم: وهو تحسين الصوت به حتى يكون أرق من صوته العادي، وذلك بأن يشجي صوته به، حتى يكون نديا شجيا.

ومنه ما هو مكروها: وهو ما يكون كشكل الطرب والغناء ونحو ذلك.

ومنه ما يكون حراما: وهو ما يبالغ الإنسان فيه حتى يتقعر ويخرج به الكلام عن أصله.

فإذا: التجويد تعتريه أحكام الشرع بهذا.

قلت: وفي قول الحسن أحسنُ نظر؛ وذلك ليس من التجويد ما هو "مكروه" ولا ما هو "حرام" فالتجويد من حيث حكمه إما أن يكون واجبا أو مستحبا وهو ما رادف السنة، وإذا قال الحسن: "....تعتريه أحكام الشرع"، فأين الجائز من التجويد؟ وإلا فليس هناك سنة من أحكام الشرع.

ثم وتعريف التجويد إصطلاحه يكشف لنا عن كل إلباس وتلبيس، في أن من التجويد ما هو مكروه أو حرام، فكل ما كان غير جائز في القراءة من مكروه أو حرام، لا يكاد يسمى تجويدا، فالتجويد يشمل من الأحكام الشرعية غير الواجب الفرض والمستحب المندوب، وأما الجائز والمكروه والحرام فليس هناك تجويد جائز ولا مكروه ولا حرام، وغاية ما يقال في كتب القوم مما هو حرام أو مكروه مما ليس من التجويد التحزيرات أو الملحوظات أو ما في المعنى.

فصل: فالخوض فيما لايحسنه المرء مهلكة! ورحم الله عبدا عرف حدّه فوقف عنده، ومهما تكلم المرء في غير فنه فلابد من أن يأتي بالعجائب، ومن تعجب ممن ظنه تكلم في غير فنه، وهو فنه أو أحد فنونه، فتعجبه من أعجب العجائب، لأنه تعجب من غير سبب للعجب، والتعجب من غير عجب قلة أدب، وأعجب منه من جعل نفسه حكما على فنون الناس فيسمح لبعضهم الكلام في

فنون عديدة، وربما في كل فن، ويريد أن يمنع آخرين من الحديث إلا في فن واحد هو حدده لهم، وأعجب الجميع إذا قال الجاهل الذي ما غاب عنه من العلم أكثر مما حضره منه.

فغير أهل الفن لا يتعجب من القوم، وإلا ربما يتعجب من الحق والصواب، وربما اعتاد الباطل والخطأ، فليس أهلا للتصويب ولا للتخطيء فضلا عن الاستنكار والاستغراب، فكل من يتكلم في كل شيء، ولا يتورع عن الخوض فيما يعرف وفيما لا يعرف، يوشك عليه أن يوقعه ذلك في أخطاء على بعض الناس، وزلات على آخرين، ويقع في محظورات لا حصر لها.

فصل: الفائدة الفوز بسعادة الدارين, وهو الجزاء الاوفى في دار السلام المرتب على قراءة القرآن العظيم.

1. قال النبي عليه الصلاة والسلام: (من شفع القرآن له يوم القيامة نجا).

2. وقال عليه الصلاة والسلام: (اقْرَءُوا القُرآنَ فإنَّهُ يأْتِي يومَ القِيامَةِ شَفيعًا لأصْحابِهِ).

3. وقال عليه الصلاة والسلام: (إن القلوب تصدأ كما يصدأ الحديد, قيل: وما جلائها يا رسول الله، قال: قراءة القرآن وذكر الموت).

4. وقال عليه الصلاة والسلام: (يقال لصاحب القرآن اقرأ وارق ورتل كما كنت ترتل في الدنيا, فإن منزلتك عند آية تقرؤها).

5. وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: (يجيء صاحب القرآن يوم القيامة, فيقول القرآن: يارب حله, فيلبس تاج الكرامة, ثم يقول: يارب زده, فيلبس حلة الكرامة, ثم يقول: يارب ارض عنه, فيرضا عنه, فيقال له: اقرأ وارق ويزداد بكل آية حسنة).

6. وفي رواية: (إِنَّ الْقُرْآنَ يَأْتِي صَاحِبَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِينَ يَنْشَقُّ عَنْهُ قَبْرُهُ كَالرَّجُلِ الشَّاحِبِ، فَيَقُولُ لَهُ: هَلْ تَعْرِفُنِي؟ فَيَقُولُ: مَا أَعْرِفُكَ، فَيَقُولُ: أَنَا صَاحِبُكَ الْقُرْآنُ الَّذِي أَظْمَأْتُكَ بِالْهَوَاجِرِ، وَأَسْهَرْتُ لَيْلَكَ، وَإِنَّ كُلَّ تَاجِرٍ مِنْ وَرَاءِ تِجَارَتِهِ، وَإِنَّكَ الْيَوْمَ مِنْ وَرَاءِ كُلِّ تِجَارَةٍ، فَيُعْطَى الْمُلْكَ بِيَمِينِهِ، وَالْخُلْدَ بِشِمَالِهِ، وَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ تَاجُ الْوَقَارِ، وَيُكْسَى وَالِدَاهُ حُلَّتَيْنِ لا يُقَوَّمُ لَهُمَا أَهْلُ الدُّنْيَا، فَيَقُولانِ: بِمَ كُسِينَا هَذَا؟ فَيُقَالُ لَهُمَا: بِأَخْذِ وَلَدِكُمَا الْقُرْآنَ، ثُمَّ يُقَالُ: اقْرَأْ وَاصْعَدْ فِي دَرَجِ الْجَنَّةِ وَغُرَفِهَا، فَهُوَ فِي صُعُودٍ مَا دَامَ يَقْرَأُ هَذًّا كَانَ أَوْ تَرْتِيلا).

7. وقال عليه الصلاة والسلام لمعاذ رضي الله عنه: (يا معاذ إذا أردت عيش السعداء وميتة الشهداء والنجاة يوم الحشر والأمن يوم الخوف والنور يوم الظلمات والظل يوم الحرور والري يوم

العطش والوزن يوم الخفة والهدى يوم الضلال, فدرس القرآن فإنه ذكر الرحمن وحرز من الشيطان ورجحان في الميزان).

8. وقال عليه الصلاة والسلام: (ثلاثة لا يكترثون للحساب ولا تفزعهم الصيحة ولا يحزنهم الفزع الأكبر: حامل القرآن يؤديه إلى الله يقدم على ربه سيداً شريفاً حتى يرافق المرسلين، ومن أذن سبع سنين لا يأخذ على آذانه طمعاً، وعبد مملوك أدى حق الله من نفسه وحق مواليه).

9. وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (خيركم من تعلم القرآن وعلمه).

10. وفي رواية (إنَّ أفْضَلكُم مَن تَعْلَّمَ القُرآنَ وَعَلَّمَهُ).

11. وفي رواية: (خياركم من تعلم القرآن وعلمه).

12. وقال النبي صلى الله عليه وسلم: (أَشْرَافُ أُمَّتِي، حَمَلَةُ الْقُرْآنِ).

13. وقال صلى الله عليه وسلم: (أفضل العبادة قراءة القرآن).

14. وفي رواية (أفضل عبادة أمتي قراءة القرآن).

15. وقال عليه الصلاة والسلام: (الماهِرُ بالقُرآنِ مع السَّفَرةِ الكِرَامِ البَرَرَةِ, والذي يقرأُ القرآنَ ويتتعتعُ فيه وهو عليهِ شاقٌّ له أجرانِ – وفي رواية – والذي يقرؤه وهو يشتدُّ عليه له أجران).

16. وفي رواية: (الذى يهون عليه القرآن مع السفرة الكرام، والذي ينفلت منه ويشق عليه له عند الله أجران).

17. وفي رواية: (مَثَلُ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَهُوَ حَافِظٌ لَهُ كَمَثَلِ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَرَةِ، وَمَثَلُ الَّذِي يَقْرَأْهُ وَهُوَ عَلَيْهِ شَدِيدٌ وَهُوَ يَتَعَاهَدُهُ لَهُ أَجْرَانِ).

18. وقال عليه الصلاة والسلام: (إنَّ اللهَ يَرْفَعُ بِهَذا الكِتَاب أَقْوَاماً وَيَضَعُ بِهِ آخَرِين).

19. وقال عليه الصلاة والسلام: (إنَّ للهِ أهْلينِ مِن النَّاسِ) قِيلَ: مَن هُم يَا رَسُولَ الله؟ قالَ: (أَهْلُ القُرآنِ هُم أَهْلُ اللهِ وخاصَّتُهُ).

20. وفي رواية: (إِنَّ لِلَّهِ أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ، قِيلَ: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: هُمْ أَهْلُ الْقُرْآنِ، فَهُمْ أَهْلُ اللَّهِ وَخَاصَّتِهِ).

21. وقال عليه الصلاة والسلام, في الحديث القدسي: (من شغله القرآن عن مسألتي أعطيته أفضل ما أعطي السائلين، وفضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه).

22. وفي رواية: (فَضْلُ الْقُرْآنِ عَلَى سَائِرِ الْكَلامِ كَفَضْلِ الرَّحْمَنِ عَلَى غَيْرِهِ).

23. وقال النبي صلى الله عليه وسلم: (لا فاقة لعبد يقرأ القرآن ولا غني له بعده).

24. وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من قرأ القرآن فكأنما استدرجت النبوة بين جنبيه غير أنه لايوحى إليه, ومن قرأ القرآن فرأى أن أحدا أعطى أفضل مما أعطى, فقد عظم ما صغر الله وصغر ما عظم الله, وليس ينبغى لحامل القرآن أن يسفه فيمن يسفه أو يغضب فيمن يغضب أو يحتد فيمن يحتد, ولكن يعفو ويصفح لفضل القرآن).

25. وقال عليه الصلاة والسلام: (يُؤْتَى بِحَمَلَةِ الْقُرْآنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَنْتُمْ وُعَاةُ كَلامِي، آخُذُكُمْ بِمَا آخُذُ بِهِ الأَنْبِيَاءَ إِلا الْوَحْيَ).

26. وقال النبي صلى الله عليه وسلم: (يَؤُمُّ الْقَوْمُ أَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ).

27. وقال عليه الصلاة والسلام: (إِنَّ أَحَبّ الْحَدِيثِ إِلَى اللَّهِ تِلاوَة الْقُرْآن، فَمَنْ قَعَدَ عَلَى تِلاوَتِهِ حَفَّتْ بِهِ الْمَلائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا، وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وَكَانُوا أَضْيَافَ الرَّحْمَنِ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيث غَيْرِهِ).

28. وقال صلى الله عليه وسلم: (إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، وُضِعَتْ مَنَابِرُ مِنْ نُورٍ مُطَوَّقَةً بِنُورٍ، عِنْدَ كُلِّ مِنْبَرٍ نَاقَةٌ مِنْ نُوقِ الْجَنَّةِ، ثُمَّ يُنَادِي مُنَادٍ: أَيْنَ مَنْ حَمَلَ كِتَابَ اللَّهِ، اجْلِسُوا عَلَى هَذِهِ الْمَنَابِرِ، فَلا رَوْعَ عَلَيْكُمْ، وَلا حَزَنٍ، حَتَّى يَفْرُغَ اللَّهُ مِمَّا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعِبَادِ، فَإِذَا فَرَغَ اللَّهُ مِنْ حِسَابِ الْخَلْقِ، حُمِلُوا عَلَى تِلْكَ النُّوقِ إِلَى الْجَنَّةِ).

فصل: والقوم في الفائدة ذكرهم لم يجاوز ما في معنى: "الفوز بسعادة الدارين" وكيثرهم على أنه: "الجزاء الأوفى في دار السلام المرتب على قراءة القرآن الكريم" وإذا كان الجزاء هو السعادة وكان في دار السلام والدرا في الآخرة قال الله تعالى: {لهم دار السلام عند ربهم}، وهو في الجنة أيضا أو هو الجنة نفسها، فأين السعادة التي في الدنيا؟ إذ الدار داران؟ أم التي في الآخرة هي عين التي في الدنيا؟ ما لا أرى له من قائل عن قريب، وإذا كان التي في الآخرة غير التي في الدنيا فما هي سعادة الدنيا التي يفوز بها القارء المجود؟ وهل هي جزاء أم غير جزاء؟ وإذا لم تكن جزاء فما تكون؟ ما لا أرى له من قائل عن قريب إلا بعد تأمل، بل الواقع يقتضي أن تكون جزاء.

هذا: ثم والقول في السعادة في أن هل: هي حسية أم معنوية؟ أم الأخروية حسية إذ الآخر دار قرار وخلود، وهو ما دلت عليه الأحديث الشريفة، والسعادة الدنيوية، معنوية، وهو غير بعيد ولا مستبعد، أم الدنيوية نفسها حسية؟ وهو غير مرفوض، وإذا كان ذلك فما هو السعادة تلك؟ وفي ممكن أن نقول: هي الحسنات النفيسة الجيدات التي وعد الله القارئ المجود، إذ الجزاء من جنس العمل، ثم وما يراه ويتلقاه القارئ المجود من وراء ذلك زيادة، وللذين أحسنوا الحسنى وزيادة.

فصل حديث العلم أو من أحاديث العلم: قول النبي صلى الله عليه وسلم: {خيركم من تعلم القرآن وعلمه}.

أخرجه البخاري رحمه الله في كتاب فضائل القرآن من صحيحه، بأن: حدثنا حجاج بن منهال حدثنا شعبة قال أخبرني علقمة بن مرثد سمعت سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: {خيركم من تعلم القرآن وعلمه}.

ورواه أبو داود في سننه في كتاب الصلاة، باب في ثواب قراءة القرآن، وبهذا اللفظ. وهو حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: {خيركم من تعلم القرآن وعلمه}.

ورواه الترمذي في جامعه في أبواب: فضائل القرآن، باب ما جاء في تعليم القرآن، فقال حدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو داود أنبأنا شعبة أخبرني علقمة بن مرثد قال سمعت سعد بن عبيدة يحدث عن أبي عبد الرحمن عن عثمان بن عفان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: {خيركم من تعلم القرآن وعلمه}. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، وحدثنا محمود بن غيلان حدثنا بشر بن السري حدثنا سفيان عن علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {خيركم – أو أفضلكم – من تعلم القرآن وعلمه}، هذا حديث حسن صحيح، هكذا روى عبد الرحمن بن مهدي وغير واحد عن سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم، وسفيان لا يذكر فيه [عن سعد بن عبيدة] وقد روى يحي بن سعيد القطان هذا الحديث عن سفيان وشعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن عثمان بن عفان عن النبي صلى الله عليه وسلم، حدثنا بذلك محمد بن بشار، وحدثنا يحي بن سعيد عن سفيان وشعبة، قال محمد بن بشار: وهكذا ذكره يحي بن سعيد عن سفيان وشعبة غير مرة عن علقمة بن مرثد عن سعيد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال محمد بن بشار: وأصحاب سفيان لا يذكرون فيه [عن سفيان عن سعد بن عبيدة]، قال محمد بن بشار: وهو أصح. قال الترمذي: وقد زاد شعبة في إسناد هذا الحديث سعد بن عبيدة، وكأنّ حديث سفيان أصح، قال علي بن عبد الله: قال يحي بن سعيد: "ما أحد يعدل عندي شعبة وإذا خالفه سفيان أخذت بقول

سفيان"، قال أبو عيسى: سمعت أبا عمار يذكر عن وكيع قال: قال شعبة: سفيان أحفظ مني وما حدثني سفيان عن أحد بشيء إلا وجدته كما حدثني، وفي الباب عن علي وسعد.

وفي رواية للبخاري (إِنَّ أَفْضَلكُم مَن تَعْلَّمَ القُرآنَ وَعَلَّمَهُ). وذلك بأن: حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (إِنَّ أَفْضَلكُم مَن تَعْلَّمَ القُرآنَ وَعَلَّمَهُ).

ورواه ابن ماجه في أوائل سننه في باب: فضل من تعلم القرآن وعلمه، فقال: حدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى بن سعيد القطان حدثنا شعبة وسفيان عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال شعبة: {خيركم} وقال سفيان: {}، حدثنا علي بن محمد حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {أفضلكم من تعلم القرآن وعلمه.

ورواه الدارمي في سننه في كتاب فضائل القرآن، باب خياركم من تعلم القرآن وعلمه. بمثل الإسناد الأول – عند البخاري – ومتنه: {إن خيركم من علم القرآن أو تعلمه}.

ورواه الإمام أحمد في – المسند– فقال: حدثنا وكيع حدثنا سفيان وعبد الرحمن عن سفيان عن علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن عن عثمان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {أفضلكم من تعلم القرآن وعلمه}، وقال حدثنا محمد بن جعفر وبهز وحجاج قالوا: حدثنا شعبة قال: سمعت علقمة بن مرثد يحدث عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان بن عفان عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: {إن خيركم من علم القرآن أو تعلمه}، قال حجاج قال شعبة: ولم يسمع أبو عبد الرحمن من عثمان ولا من عبد الله، ولكن قد سمع من علي، قال عبد

الله بن أحمد: قال أبي، وقال بهز، عن شعبة قال علقمة بن مرثد: أخبرني، وقال: {خيركم من تعلم القرآن وعلمه}، حدثنا عفان حدثنا شعبة أخبرني علقمة بن مرثد وقال فيه: {من تعلم القرآن أو علمه}، وقال حدثنا يحي بن سعيد عن سفيان وشعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال سفيان: أفضلكم، وقال شعبة: {خيركم من تعلم القرآن وعلمه}.

وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة بمثل إسناد البخاري ومتنه، وقال فيه: قال أبو عبد الرحمن: فذاك الذي أقعدني مقعدي هذا.

وأخرجه الخطيب البغدادي في ترجمة أحمد بن محمد الأدمي بإسنادين إلى أبي نعيم الفضل بن دكين عن موسى الفراء عن علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن عن عثمان ولفظه: {خياركم – أو أفضلكم – من تعلم القرآن وعلمه}. ورواه في ترجمة أحمد بن الحسين أبي زرعة الرازي بإسناده إلى أبي حنيفة ومسعر وسفيان وشعبة وقيس وغيرهم عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن عثمان ولفظه: {خيركم من تعلم القرآن وعلمه}. وفي ترجمة عبد الوهاب بن عثمان المخبزي بإسناده إلى قيس بن الربيع عن علقمة عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن عثمان بلفظ الذي قبله.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية في ترجمة أبي عبد الرحمن السلمي بإسنادين إلى شعبة عن علقمة عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن عثمان، رواه عن شعبة فيهما سليمان بن حرب وحجاج ويعلى بن عباد وداود بن المحبر، ولفظه: {خيركم من تعلم القرآن وعلمه}، قال أبو نعيم هذا حديث صحيح متفق عليه، رواه عن شعبة يحي بن سعيد القطان ويزيد بن زريع ويعقوب الحضرمي والناس. ورواه الثوري عن علقمة، واختلف فيه فرواه وكيع وعبد الرحمن بن مهدي وعبد الرزاق وأبو نعيم

والفريابي وعامة أصحابه عن علقمة عن أبي عبد الرحمن من دون سعد، ورواه يحيى بن سعيد القطان عنه مقرونا بشعبة بإدخال سعد بن علقمة وأبي عبد الرحمن، وممن وافق شعبة والثوري عليه قيس بن الربيع ومحمد بن أبان الجعفي ومسعر من رواية خلف بن ياسين عن أبيه عنه. وممن رواه عن علقمة من دون سعد: عمرو بن قيس الملائي والجراح بن الضحاك ومسعر بن كدام من رواية محمد بن بشر عنه، وعبد الله بن عيسى بن أبي يعلى والربيع بن المركس وموسى الفراء وعمرو بن النعمان الحضرمي وأبو اليسع وسعدان بن يزيد اللخمي وأيوب عن جابر وسلمة بن صالح وعثمان بن مقسم البري. وممن رواه عن أبي عبد الرحمن السلمي سوى سعد وعلقمة: الحسن بن الله النخعي وأبو عبد الأعلى الثعلبي وعبد الملك بن عمير وعبد الكريم وعطاء بن السائب وعاصم بن أبي النجود، واختلف على عاصم فيه، فرواه أبو نعيم ويحيى السحيلي وغيرهما، عن شريك عن عاصم عن أبي عبد الرحمن عن عبد الله بن مسعود، ورواه حيوة بن المغلس عن شريك عن عاصم عن أبي عبد الرحمن عن عثمان.

فصل وللحديث شواهد: من حديث عبد الله بن عمرو أخرجه الخطيب في ترجمة أحمد بن إبراهيم أبي بكر البزار، ومن حديث علي رضي الله عنه أخرجه عبد الله بن الامام أحمد في "زوائد المسند" والترمذي في جامعه، والدارمي في سننه، ومن حديث سعد بن أبي وقاص أخرجه ابن ماجه والدارمي في سننه. ومن شواهده أيضا ما ذكره أبو نعيم في الحلية في ترجمة أبي عبد الرحمن السلمي بعد إيراد من رواه منتهيا إلى أبي عبد الرحمن قال: وممن رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم: عثمان وعلي وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وأبو هريرة وأبو أمامة وأنس بن ملك، ورواه عن علي: النعمان والحسين بن سعد ورواه عن سعد بن أبي وقاص ابنه مصعب، ورواه عن أبي هريرة أبو سلمة، ورواه عن أبي أمامة الشعبي، ورواه عن أنس سليمان التيمي وأبو هدبة.

ومن شواهده أيضا ما أخرجه أبو نعيم في الحلية من حديث أنس رضي الله عنه في ترجمة سليمان بن طرخان التيمي، وأخرجه الطبراني في الصغير ذكره في "مجمع الزوائد" وقال: وفيه محمد بن سنان القزاز وثقه الدار قطني وضعفه جماعة. ومنها ما أخرجه الخطيب البغدادي من حديث عبد الله بن مسعود في ترجمة محمد بن نكير بن واصل الحضرمي، وأخرجه الطبراني في "الكبير" و"الأوسط" ذكره في "مجمع الزوائد" وقال: وإسناده فيه شريك وعاصم وكلاهما ثقة وفيهما ضعف.

فصل: قيل في الحديث: خيركم من تعلم القرآن وعلمه} الخطاب عام للأمة، فخير الناس من جمع بين الوصفين من تعلم القرآن وعلم القرآن، تعلمه من غيره وعلمه غيره، لأن تعلم القرآن من أشرف العلوم، والتعلم والتعليم يشمل التعلم اللفظي والمعنوي، فمن حفظ القرآن يعني: صار يعلم الناس التلاوة، ويحفظهم إياه، فهو داخل في التعليم، وكذلك من تعلم القرآن على هذا الوجه فهو داخل في التعلم، والنوع الثاني: تعليم المعنى: يعني تعليم التفسير وذلك أن الإنسان يجلس إلى الناس يعلمهم تفسير كلام الله تعالى كيف يفسر القرآن، فإذا علم الإنسان غيره كيف يفسر القرآن وأعطاه القواعد في ذلك فهذا من تعليم القرآن.

فصل: وقيل في الحديث (خيركم من تعلم القرآن وعلمه): خِيرته بحسب المقام, إذ كثير من الأعمال أفضل, فالخيرية بحسب المقامات, فالخيرية التي بالقراء في التعلم والتعليم, أو أن المراد خير المتعلمين من كان تعلمه وتعليمه في القرآن لا في غيره, لأن خير الكلام كلام الله تعالى, فكذلك خير الناس بعد النبيين من اشتغل به، ولا يلزم أفضليتهم مطلقا.

وقيل: "في الحديث دلالة على أن قراءة القرآن أفضل أعمال البر كلها, لأنه لما كان من تعلم القرآن أو علمه أفضل الناس أو خيرهم دل على ذلك".

قال السندي: "يراد بمثله أنه من جملة الأخيار, لا أنه أفضل من الكل, وبه يندفع التدافع بين الأحاديث الواردة بهذا العنوان, ثم المقصود في مثله بيان أن وصف تعلم القرآن وتعليمه من جملة خيار

الأوصاف, فالموصوف به يكون خيرا من هذه الجملة, أو يكون خيرا إن لم يعارض هذا الوصف معارض, فلا يرد أنه كثيرا ما يكون المرء متعلما أو معلما القرآن, ويأتي بالمنكرات, فكيف يكون خيرا, وقد يقال: المراد من تعلم القرآن وعلمه, مع مراعاته عملا, وإلا فغير المراعي يعد جاهلا".

فصل: وقال واحد: وفائدة علم التجويد في أنه الطريقة الوحيدة التي استطاع بها المسلمون منذ القرون الأولى للحضارة الإسلامية وإلى يومنا هذا توحيد طريقة لفظ مفردات القرآن الكريم على الطريقة التي كانت تنطق بها من قبل الرسول الأعظم.

فصل: وحديث باب فائدة العلم: وما: {يقال لصاحب القرآن إقرأ وارق ورتل كما كنت ترتل في الدنيا فإن منزلتك عند آخر آية تقرؤها}.

يقال في الحديث الترغيب في حفظ القرآن وتخصيص الصاحب في الحديث بالحافظ عن ظهر قلب دون التالي من المصحف تكريما له وتشريفا.

قال ابن حجر الهيثمي – رحمه الله تعالى – الخبر المذكور خاص بمن يحفظه عن ظهر قلب، لا بمن يقرأ بالمصحف، لأن مجرد القراءة في الخط لا يختلف الناس فيها ولا يتفاوتون قلة وكثرة، وإنما الذي يتفاوتون فيه كذلك هو الحفظ عن ظهر قلب، فلهذا تفاوتت منازلهم في الجنة بحسب تفاوت حفظهم.

فصل: ويقال أنه يفهم من الحديث أن درجات الجنة بعدد آي القرآن الكريم، أي أكثر من ستة آلاف درجة، لأن الحافظ يقرأه حتى نهايته.

ثم والجنة درجات، وفي الحديث ذكر المنازل، فهل المنزلة بمثابة الدرجة أم المنزلة جزء من الدرجة؟.

قال المنذري في الترغيب: قال الحطابي: جاء في الأثر أن عدد آي القرآن على قدر درج الجنة في الآخرة، فيقال للقارئ ارق في الدرج على قدر ما كنت تقرأ من آي القرآن، فمن استوفى قراءة جميع القرآن استولى على أقصى درج الجنة في الآخرة، ومن قرأ جزءا منه كان رقية في الدرج على قدر ذلك، فيكون منتهى الثواب عند منتهى القراءة.

هذا: وينظر في الحطابي قوله: لأن الحديث جاء سياق منازل الحفظة وليس في درجاتهم، وتختلف الدرجات باختلاف العاملين في الدنيا، كما أن هناك أعمال أخرى يتفاضل الناس بها كالصديقية والجهاد وغيرها، فعليه لا يلزم أن يكون صاحب القرآن الحافظ لأكمله في أعلى درجات الجنة على الإطلاق.

وقد جاءت السنة ببيان بعض الأعمال وبيان درجات أهلها، فمنها: الإيمان بالله والتصديق بالمرسلين. فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: {إن أهل الجنة يتراءون أهل الغرف من فوقهم كما يتراءون الكوكب الدري الغابر أي النجم في الأفق من المشرق أو المغرب لتفاضل بينهم، قالوا: يا رسول الله تلك منازل الأنبياء لا يبلغها غيرهم؟ قال: بلى، والذي نفسي بيده رجال آمنوا بالله وصدقوا المرسلين}.

ومنها الجهاد في سبيل الله: فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {........... إن في الجنة مائة درجة أعدها الله للمجاهدين في سبيل الله ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض}.

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم: {من سأل الله الشهادة بصدق بلغه الله منازل الشهداء وإن مات على فراشه}.

ومنها الإنفاق في سبيل الله، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء الفقراء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا: ذهب أهل الدثور من الأموال بالدرجات العلا والنعيم المقيم يصلون كما نصلي ويصومون كما نصوم ولهم فضل من أموال يحجون بها ويعتمرون ويجاهدون ويتصدقون ....".

ومنها: إسباغ الوضوء على المكاره وكثرة الخطا إلى المساجد وانتظار الصلاة بعد الصلاة، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: {ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا ويرفع الدرجات؟ قالوا: بلى؛ يا رسول الله، قال: إسباغ الوضوء على المكاره، وكثرة الخطا إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة، فذلكم الرباط، فذلكم الرباط.

فصل: أئمة العلم, والأئمة: جمع إمام: والامام من يقتدى به من أهل الاداء في الاصطلاح, وبلغ مرتبة الرأي الإجتهاد في العلم.

فأذكر من منها, ترجمته لكم, ومن جهوده في العلم, ممن أهل دهرنا عليه عاكفون, وبه سائر الأئمة آخذون, وممن منه يصنفون, ومما جاء به عليه يعولون, وقاعدة الباب: (الإمام يجتهد ويرجِحُ), فلا أذكر إلا من له جهود في العلم, ورأي راجح في الحكم, ذكرت الجهود في العلم والرأي في الحكم, أم أحدهما دون الآخر, أم لم أذكر أيًّا منهما, فاعلم أنه لا يمكن أن يكون أحد إماما في العلم, قبل أن يعلم ويحفظ ويحقق ما به ضبط العلم, ورفع قواعده على أساسه وبني, وشيد مجده وسقف, وما به كل مصنف ومدرس, ويعلم اختلاف القوم في العلم, فليس شرطا في الإمام التصنيف.

هذا: ثم فللعلم مراحل ومراتب ودرجات ومنازل: وهي ثلاث, حسبا لأهله, الأولى: مرتبة الاداء, وصاحبها القارئ المجود المتصل السند المتلقي, وهي مرحلة جليلة ومرتبة عظيمة ودرجة كاملة ومنزلة سامية, وليس للصاحب أن يصنف إلا فيما له, والثانية: مرتبة الإنقاد, وصاحبها الناقد الـمختبر الاعلم بالمذاهب, وهي مرحلة مرمية ومرتبة شأوية ودرجة عالية ومنزلة فائقة, والصاحب قد يصنف إن شاء وليس له من الرأي, والثالثة: مرتبة التلخيص والجهود والرأي, وصاحبها الركن الحجة الملخص الإمام, وهي المرحلة العظمى والمرتبة الكبرى والدرجة القصوى والمنزلة الشروى والبغيا, والصاحب قد لا يصنف.

فالصاحب في المرحلتين الاوليين: يـقـلد بمن في الثالثة, ومن في الأولى أَولى به, ممن في الثانية, ولا يقلد من في الأولى, بمن في الثانية, ولا مـن في الأولى بـمن في الأولى, ولا في الثانية بمـن في الثانية, وأما الصاحب في الثالثة: فمجتهد في العلم لا يقلد أحدا في مجال الاجتهاد. ولا يصل كل صاحب الى مرتبته إلا عن الوصول الى الثالث من أقسام العلم والحصول عليه بالدقة والضبط, ومن ثم يتفاوتون. وكل صاحب من الاصحاب الثلاثة, ليس على إلا المرحلة.

هذا: ثم وللعلم أوجه: وهي ثلاثة, حسبا لصنعته: وهي: أن القوم بين مختبِرٍ وواجد, وبين محقق ومدقق, وبين حاصل وواصل:-

فأعلاهم الواصل, ثم دونه الحاصل, ثم دونه المدقق, ثم دونه المحقق, ثم دونه الواجد, ثم المختبر.

فالمختبر: هو الناقد الذي يختبر ويمتحن المسائل حينا بعد حين باختبار سليم, حتى يتبين له ما يغلب على ظنه صوابها, قبل الإعتبار بها والأخذ, وعليها.

والواجد: هو المدرك بالحس على المسائل, بوجدان صادق, يشهد له الطبع السليم على الضرورة.

والمحقق: هو المرجِّح بين المسائل المدرَكة بالحس, الموجودة بالوجدان الصادق, المشهود له بالطبع السليم على الضرورة.

والمدقق: هو الناقد المختبر المتابع للمسألة الراجحة بين المسائل المدركة بالحس الموجودة بالوجدان الصادق, المشهود له بالطبع السليم على الضرورة, فيكاد ينقضها, ولكن من حيث التدقيق, وأما من حيث التحقيق, فلا ينقضها إذ المسألة هي هي, وقد حققت, ومن قبل أدركت, ومن قبل الإدراك اختبرت, فالتدقيق مبالغة في التحقيق.

والحاصل: من حصل على الصواب من جميع ذلك, واختاره وذهب عليه, وأخذ به وعليه, وخالف به, ورجح.

والواصل: من وصل إلى الحق, وما هو المقصود والمعتبر, وانتصر له, ورسخ فيه, ولم يلتفت إلى غيره.

فالواصل: قد يخالف الحاصلَ, والحاصل قد يخالف المدقق, والمدقق لا يخالف المحقق, لأن عملهما واحد, فهما جزءان لا يتجزءا, اللهم إلا من جهة اللفظو وأما من وجهة المعنى فلا, والمحقق قد يخالف الواجد, والواجد قد يخالف المختبر, ولا قول في العلم لمن دون المختبر, كما لا رأي لمن دون الواجد, وهو المختبر ومن دونه.

فيجوز وقد يجب للواصل وعليه: أن يعترض على الحاصل ويخالفه, وعلى طريق الأولى: على المدقق والمحقق, والواجد والمختبر. وللحاصل وعليه: أن يعترض على المدقق والمحقق, وعلى طريق الأولى: الواجد والمختبر. وللمدقق وعليه: على الواجد وعلى طريق الأولى المختبر, على المحقق, إذ أنه في معناه. وللمحقق وعليه: على من المدقق عليه. وللواجد: على المختبر, لا غير.

ولا يجوز لمن دون المختبر ولا يجب عليه: أن يتعرض على المختبر أو يخالفه, وعلى طريق الأولى: الواجد والمحقق والمدقق والحاصل والواصل.

ولا لمن هو المختبر ولا عليه: أن يتعرض على الواجد أو يخالفه, وعلى طريق الأولى: المحقق والمدقق والحاصل والواصل.

ولا لمن هو الواجد ولا عليه: أن يتعرض على المحقق أو يخالفه, وعلى طريق الأولى: المدقق, والحاصل والواصل.

ولا لمن هو المحقق ولا عليه: أن يتعرض على المدقق أو يخالفه, إذ هو في معناه معنى, لا لفظا, وعلى طريق الأولى: الحاصل والواصل.

ولا لمن هو المدقق ولا عليه: أن يتعرض على الحاصل وعلى طريق الأولى: الواصل.

ولا لمن هو الحاصل ولا عليه: أن يتعرض على الواصل.

ويجوز وقد يجب للمختبر وعليه: أن يتعرض على مختبر مثله أو يخالفه. وكذلك للواجد وعليه: أن يتعرض على واجد مثله أو يخالفه. والمحقق على محقق مثله, والمدقق على مدقق مثله, والحاصل على حاصل مثله, والواصل واصلٌ لا غيرُ.

فأترجم للإمام الخاقاني, والإمام السعيدي, والإمام مكي القيسي, والإمام الداني والإمام القرطبي والإمام ابن الجزري, وغيرهم ممن في المعنى.

فصل: الإمام الخاقاني: هو موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان أبو مزاحم الخاقاني البغدادي إمام مقرئ مجود محدث أصيل ثقة سني، أخذ القراءة عرضاً عن الحسن بن عبد الوهاب ومحمد بن الفرج كلاهما عن الدوري عن الكسائي وإدريس بن عبد الكريم ومحمد بن يحيى الكسائي وعبد الوهاب بن محمد بن عيسى الخزاز وسمع الحروف من أحمد بن يوسف التغلبي عن ابن ذكوان ومن محمد بن أحمد بن واصل عن أبيه، وقرأ عليه أحمد بن نصر ومحمد بن أحمد بن إبراهيم وأحمد بن الحسن بن شاذان ومحمد بن أحمد الشنبوذي وزيد بن علي.

وكان أبوه وجدّه وزيرين لبني العباس, وكذلك أخوه أبو علي محمد ابن عبيد الله, وترك أبو مزاحم الدنيا, وأعمل نفسه في رواية الحديث, وأقرأ الناس وتمسك بالسنة, وكان بصيراً بالعربية شاعراً مجوداً.

وهو أول من صنف في التجويد, صنف قصيدته الخاقانية, في حسن أداء القرآن, ومات في الحجة سنة خمس وعشرين وثلثمائة.

ثم وإن جهود الإمام لو لم تكن إلا في كونه أول من صنف في العلم, لكفى بذلك جهودا, ولو لم يكن ما في القصيدة, إلا البيت الخامس والسادس عشر: وهو:-

أَلَآ فَاحْفَظُوا وَصْفِي لَكُمْ مَا اخْتَصَرْتُهُ + لِيَدْرِيَهُ مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمُ يَدْرِ.

فَفِي شُرْبَةٍ لَوْ كَانَ عِلْمِي سَقَيْتُكُمْ + وَلَمْ أُخْفِ عَنْكُمْ ذَلِكَ الْعِلْمَ بِالذّكْرِ.

لكفى به شدة رغبته في الجهود, ثم وإن القصيدة: أبياتها خمسون وواحد, ومع ذلك فلم تحو من العلم إلا خمسة عشر بيتا, البيت الثالث والرابع عشر, ومن الخامس والعشرين إلى الثامن والأربعين, إلا السابع والعشرون, فالإمام لم يذكر في القصيد جميع الموضوعات, وإنما ذكر بعضها, وذلك أن العلم لا يكون دفعة واحدة في العهد, بل؛ تتناثرت قواعده في ثناياها شيئا فشيئا, وكان للقصيدة أثر في جهود اللاحقين من العلماء في العلم, حيث إنهم بين مقتبس منها مستشهد بأبياتها, وبين معارض لها, أو شارح موضح لمعانيها.

وقد مر العلم بالصدر الأول غير منبثق ولا منفرد عن القراءات, وكان مشتملا بِها, كما هو الشأن أول النشوء في جميع الحضارات, ولله درّ الإمام حيث يقول:-

وَقَدْ بَقِيَتْ أَشْيَاءُ بَعْدُ لَطِيفَةٌ + يُلَقّنُهَا بَاغِي التَّعَلُّمِ بِالصَّبْرِ.

وهذا دليل على أن العلم كتبه أول الأمر: قد تكون مظنة النقص والقصور, على أمل أن يكملها النظر المستمر والجهد المتواصل, من المهتمين بالعلم, ودليل على أن العلم: علم لابد له من التلقي.

فصل: الإمام السعيدي: هو علي بن جعفر بن سعيد أبو الحسن السعيدي الرازي الحذاء نزيل شيراز أستاذ معروف، قرأ على أبي بكر النقاش وأحمد بن نصر الشذائي والحسن بن سعيد المطوعي وأحمد بن العباس بن الإمام ومحمد بن أحمد بن إبراهيم المكي، وقرأ عليه محمد بن علي النوشجاني وعلي بن الحسن النسوي ونصر بن عبد العزيز الشيرازي في سنة اثنتين وأربعمائة, وكان شيخ أهل فارس، وله مصنف في القرآت الثمان, وجزءاً في التجويد, وهو: التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي, واختلاف القراء في اللام والنون، وبقي إلى حدود العشر وأربعمائة.

ولا يخفى جهود الإمام في العلم, من أنه أول من استخدم العلم مصطلحه التجويد, حيث يقول في أول كتابه (التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي): " ... سألتني ... أن أُصنِّفَ لك نُبَذا من تجويد اللفظ بالقرآن " . وقال في موضع آخر: " ويؤمر القارئ بتجويد الضاد من (الضالين) وغيرها.

ومن ثَمَّ شاع العلم استخدام المصطلح, على نطاق واسع, ولم يجئ بعدُ ممن يعتبر به ومن لا يعتبر, أنه استخدم العلم غير المصطلح, وكفى بذلك جهودا, وأيضا نعتبر الكتاب بأنه أقدم كتاب فيما نعرف اليوم عندنا في العلم, وذلك بعد القصيدة, وهو يمثل بدء التأليف في العلم بدء مستقلا.

فصل: الإمام مكي القيسي: هو مكي بن أبي طالب بن حموش بن محمد بن مختار أبو محمد القيسي, نسبة إلى قيس عيلان, من وائل كانت تقيم في اليمن، وانتشروا في بلاد إفريقيا, القيرواني

مولدا ثم الأندلسي القرطبي, حيث عاش شطر عمره فيها, المالكي, إمام علامة محقق عارف, أستاذ القرّاء والمجودين، ولد سنة خمس وخمسين وثلاثمائة بالقيروان، وحج فسمع بمكة من أحمد بن فراس وأبي القابسي, وقرأ القراآت بمصر على أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون وابنه طاهر, وقراءة ورش على أبي عدي عبد العزيز, وسمع من أبي بكر محمد بن علي الأذفوي، وقرأ عليه يحيى بن إبراهيم بن البياز, وموسى بن سليمان اللخمي, وأبو بكر محمد بن المفرج, ومحمد بن أحمد بن مطرف الكناني, وعبد الله بن سهل, ومحمد بن محمد بن أصبغ, ومحمد بن عيسى بن فرج المغامي, ومحمد بن محمد بن بشير وحازم بن محمد، قال صاحبه أحمد بن مهدي المقرئ: كان من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية, حسن الفهم والخلق, جيد الدين والعقل, كثير التأليف في علوم القرآن, محسناً مجوداً عالماً بمعاني القراآت, قال: أخبرني أنه سافر إلى مصر وهو ابن ثلاث عشرة سنة, وتردد إلى المؤدبين, وأكمل القرآن ورجع إلى القيروان, ثم رحل فقرأ القراآت على ابن غلبون سنة ست وسبعين, وقرأ بالقيروان أيضاً بعد ذلك, ثم رحل سنة اثنتين وثمانين وثلثمائة وحج, ثم حج سنة سبع وثمانين وجاوز ثلاثة أعوام, ودخل الأندلس سنة ثلاث وتسعين وجلس للإقراء بجامع قرطبة, وعظم اسمه وجل قدره، وقال ابن بشكوال قلده أبو الحزم جهور خطابة قرطبة بعد وفاة يونس بن عبد الله القاضي, وكان قبل ذلك ينوب عنه وله ثمانون تأليفاً, وكان خيّراً متديناً مشهوراً بالصلاح وإجابة الدعوة, دعا على رجل كان يسخر به وقت الخطبة, فأقعد ذلك الرجل.

ومن تأليفه: التبصرة في القراآت, والكشف عليه وتفسيره الجليل ومشكل إعراب القرآن والرعاية في التجويد والموجز في القراآت وتواليفه تنيف عن ثمانين تأليفاً، مات في ثاني المحرم سنة سبع وثلاثين وأربعمائة، وقال رحمه الله ألفت كتابي الموجز في القراآت بقرطبة سنة أربع وتسعين وثلثمائة وألفت كتاب التبصرة بالقيروان سنة اثنتين وتسعين وثلثمائة وألفت مشكل الغريب بمكة سنة تسع وثمانين وثلثمائة وألفت مشكل الإعراب في الشام ببيت المقدس سنة إحدى وتسعين وثلثمائة وألفت باقي تواليفي بقرطبة سنة خمس وتسعين وثلثمائة.

ومن جهود الإمام في العلم قيامه بجمع ما تفرق ولم يجمع قبله, ووضح ما أبهم ولم يفهم, وذلك في كتابه الرعاية, ما يبدو أنه من أقدم الكتب التي وصلت إلينا في العلم, إذ لم تكن أقدمها, ويكفي بجهود الإمام قوله: "وإني لما رأيت هذه الحكمة البديعة, والقدرة العظيمة في هذه الحروف, التي نظمت ألفاظ كتاب الله, جل ذكره, ووقفت على تصرفها في مخارجها, وترتيبها عند خروج الصوت بها, واختلاف صفاتها وكثرة ألفاظها, ورأيت شرح هذا وبيانه متفرقا في كتب المتقدمين والمتأخرين, غير مشروح للطالبين, قويت نيتي في تأليف هذا الكتاب وجمعه في تفسير الحروف ومخارجها, وصفاتها وألقابها, وبيان قويها وضعيفها, واتصال بعضها ببعض, ومناسبة بعضها لبعض, ومباينة بعضها لبعض, ليكون الوقوف على معرفة ذلك عبرة في لطف قدرة الله الكريم, وعونا لأهل تلاوة القرآن على تجويد ألفاظه وإحكام النطق به, وإعطاء كل حرف حقه من صفته, وإخراجه من مخرجه, باقيا ذلك على مرور الأزمان وتعاقب الأعصار, ينتفع به المقرئ والقارئ, والمبتدي والمنتهي, ويتذكر به أهل الفهم والدراية ويتنبه به أهل الغفلة والجهالة".

وقوله: "ولقد تصور في نفسي تأليف هذا الكتاب وترتيبه من سنة تسعين وثلاث مائة, وأخذت نفسي بتعليق ما يخطر ببالي منه في ذلك الوقت, ثم تركته إذ لم أجد معينا فيه من مؤلف سبقني بمثله قبلي, ثم قوى الله النية, وحدد البصيرة في إتمامه بعد نحو من ثلاثين سنة, فسهل الله تعالى أمره, ويسر جمعه وأعان على تأليفه".

وقد أتى الكتاب عن نضج الإمام, حيث أقضى معظم حياته في التعليم والإقراء, فكان بحقٍّ خلاصة الدراسة العلمية, وحصيلة التجربة العملية.

ويكفي أيضا بجهوده: حرصه على عدم ذكر الإختلاف, حيث يقول: " ولست أذكر في هذا الكتاب إلا ما لا اختلاف فيه بين أكثر القراء".

ويكفي أيضا بجهوده, ما يكفي بحصيلة التجربة العملية: حيث يقول: " وكل ما ذكرته لك من هذه الحروف, وما لم أذكره لم أزل أجد الطلبة تزل بهم ألسنتهم إلى ما نبهت عليه, وتميل بهم

طباعهم إلى الخطأ فيما حذرت منه, ووصيت به من هذه الألفاظ كلها, وأنت تجد ذلك في نفسك وطبعك".

وبقوله: "وما علمت أن أحدا من المتقدمين سبقني إلى تأليف مثل هذا الكتاب ولا جمع مثل ما جمعت فيه من صفات الحروف وألقابها, ولا ما أتبعت فيه كل حرف منها من ألفاظ كتاب الله تعالى, والتنبيه على تجويد لفظه, والتحفظ به عند تلاوته". فالإمام كان على صلة بالحياة الواقعية, ومن وقف على الكتاب علم قدر الإمام وجهوده.

فصل: الإمام الداني: هو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر أبو عمرو الداني الأموي مولاهم القرطبي المعروف في زمانه بابن الصيرفي, الإمام العلامة الحافظ استاذ الاستاذين وشيخ مشايخ المقرئين، ولد سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، قال: وابتدأت بطلب العلم في سنة ست وثمانين ورحلت إلى المشرق سنة سبع وتسعين, ودخلت مصر في شوال منها فمكثت بها سنة وحججت ودخلت الاندلس في ذي القعدة سنة تسع وتسعين وثلاثمائة, وخرجت إلى الثغر سنة ثلاث وأربعمائة فسكنت سرقسطة سبعة أعوام ثم رجعت إلى قرطبة قال وقدمت دانية سنة سبع عشرة فاستوطنها حتى مات، أخذ القراءات عرضاً عن خلف بن إبراهيم بن خاقان وأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون وعبد العزيز بن جعفر بن خواستي الفارسي وأبي الفتح فارس بن أحمد وأكثر عنه وأبي الفرج محمد بن عبد الله النجاد وخاله محمد بن يوسف وعبيد الله بن سلمة بن حزم ومنه تعلم عامة القرآن وعبد الله بن أبي عبد الرحمن المصاحفي, وروى كتاب السبعة لابن مجاهد سماعاً عن أبي مسلم محمد بن أحمد الكاتب بسماعه منه وروى الحروف عن أحمد بن عمر بن محفوظ ومحمد بن عبد الواحد البغدادي, والحسن بن سليمان الانطاكي والحسن بن محمد بن إبراهيم البغدادي، وسمع الحديث من جماعة وبرز فيه وفي أسماء رجاله وفي القرآت علما وعملا وفي الفقه والتفسير وسائر أنواع العلوم، قرأ عليه أبو اسحاق إبراهيم بن علي الفيسولي نزيل الثغر وولده أحمد بن عثمان بن سعيد والحسين بن علي بن مبشر وخلف بن إبراهيم الطليطلي وخلف بن محمد الانصاري وأبو داود سليمان بن نجاح وعبد الملك بن عبد القدوس فيما زعمه ابن عيسى وأبو بكر عمر بن أحمد الفصيح ومحمد بن

إبراهيم ابن الياس المعروف بابن شعيب ومحمد بن أحمد بن مسعود الداني ومحمد بن عيسى ابن الفرج المغامي وأبو بكر محمد بن المفرج ومحمد بن يحيى بن مزاحم وأبو الذواد مفرج فتى اقبال الدولة وأبو الحسين يحيى بن إبراهيم بن أبي زيد بن البياز وروى عنه التيسير سماعاً عبد الحق بن أبي مروان بن الثلجي الاندلسي وأبو القاسم شيخ ابن نمارة وروى عنه بالإجازة أبو عبد الله أحمد بن محمد بن عبد الله الخولاني وأحمد بن عبد الملك بن أبي جمرة المرسي وهو آخر من روى عنه مطلقاً فإنه بقي إلى بعد الثلاثين وخمسمائة.

قال ابن بشكوال كان أحد الأئمة في علم القرآن ورواياته وتفسيره ومعانيه وطرقه وإعرابه وجمع في ذلك تواليد حسان يطول تعدادها وله معرفة بالحديث وطرقه واسماء رجاله ونقلته وكان حسن الخط جيد الضبط من أهل الحفظ والذكاء والتفنن دينا فاضلا ورعاً سنياً، وقال المغامي كان أبو عمرو الداني مجاب الدعوة مالكي المذهب, كان يقول ما رأيت شيئاً إلا كتبته ولا كتبته إلا وحفظته ولا حفظته فنسيته, وكان يسأل عن المسألة مما يتعلق بالآثار وكلام السلف فيوردها بجميع ما فيها مسندة من شيوخه إلى قائلها، ومن نظر كتبه علم مقدار الرجل وما وهبه الله تعالى فيه فسبحان الفتاح العليم ولا سيما كتاب جامع البيان فيما رواه في القرآت السبع وله كتاب التيسير المشهور ومنظومة الاقتصاد أرجوزة مجلد وكتاب أيجاد البيان في قراءة ورش مجلد وكتاب التلخيص في قراءة ورش أيضاً مجلد لطيف وكتاب المقنع مجلد في رسم المصحف وكتاب المحكم في النقط مجلد وكتاب المحتوى في القرآت الشواذ مجلد وكتاب الارجوزة في أصول السنة مجلد وكتاب طبقات القراء في أربعة أسفار وهو عظيم في بابه, وكتاب الوقف والابتداء وكتاب التمهيد لاختلاف قراءة نافع مجلد وكتاب المفردات مجلد كبير وكتاب الامالات مجلد وكتب الرآآت لورش مجلد وكتاب الفتن والملاحم وكتاب مذاهب القراء في الهمزتين مجلد وكتاب اختلافهم في الياءات مجلد وكتاب الامالة مجلد وكتاب شرح قصيد الخاقاني في التجويد مجلد وكتاب التحديد في الاتقان والتجويد مجلد وغير ذلك.

وللإمام نشاط تأليفي كبير، فقد ترك لنا عددا كبيرا من المصنفات، قيل: إنها تبلغ عشرين ومائة مصنف، وتوزع نشاط الإمام في التأليف على ألوان من المصنفات التي تتراوح بين الكتاب الكبير في عدة أسفار، والرسالة الصغيرة في عدة أوراق.

فعند ما يصنف في القراءات، تراه يتوسع في عدد القراءات، فيجمع إحدى عشرة قراءة في كتاب (الإشارة بلطيف العبارة)، ويكتفي بالقراءة الواحدة في (مفردة يعقوب)، بل برواية واحدة، فيؤلف رسالة في رواية ورش عن نافع، وأكثر من ذلك يؤلف رسالة في طريق الأزرق عن ورش.

ومن ناحية أخرى يتوسع في روايات السبعة مع المناقشة والتوجيه والترجيح، فيؤلف جامع البيان في القراءات السبع ورواياتها المشهورة والغريبة، ويكتفي براويين لكل قارئ في التيسير، فيأتي كتابا صغيرا، ويفرق القراءات السبع فيأتيك بمفردات السبعة، ثم يبدو له فينظم القراءات السبع في أرجوزة تشتهر وتذيع.

وللإمام نشاط في النظم، فقد نظم أرجوزته في أصول السنة، فجاءت في ثلاث آلاف بيت، ونظم في التجويد، وفي مخارج الحروف، بل في الظاءات الواردة في القرآن الكريم في أربعة أبيات فقط.

وألف الإمام في أصول القراء، وفي أصول نافع، وفيما انفرد به كل واحد من القراء السبعة، وأفرد بعض الموضوعات الأصول بالتصنيف مثل الياءات، والفتح والإمالة، ومقدار المد، ومد البدل لورش، فقدم لنا رسائل مفيدة مثل (الموضح في الفتح والإمالة) مستوعبة اختلاف الروايات في موضوعها، مع المناقشة وتمييز الصحيح السائر، من السقيم الداثر.

والإمام مؤلف أصيل، بل مبدع في بعض تصانيفه، مثل (طبقات القراء)، الذي جاء كتابا حافلا عظيما، قال فيه ابن الجزري:" وهو عظيم في بابه، لعلي أظفر بجميعه، إن شاء الله تعالى".

ومع أن الإمام اعتمد في بعض كتبه على كتب السالفين، مثل (المكتفى في الوقف والابتداء)، حيث اعتمد فيه على كتاب (الإيضاح في الوقف والابتداء) لابن الأنباري، ثم كتاب (القطع والائتناف) لأبي جعفر النحاس، فقد كانت له مشاركة فعلية قيمة، ولم يكن مجرد ناقل أو جامع.

ورائد الإمام في تصانيفه الإفادة ونشر العلم، وليس التكثر وإشاعة الذكر، فربما عدل عن ابتداء التصنيف إلى شرح كتب السالفين، فيقرب تناولها واستيعابها إلى طلاب العلم، حيث شرح قصيدة أبي مزاحم الخاقاني في التجويد، وشرح منتقى ابن جارود في الحديث.

وتجدر الإشارة إلى أن جل كتب الإمام تدور حول القراءات: رواية، ومناقشة، وترجيحا، ورسم المصاحف ونقطها، وعدد الآي، والتجويد، وكثير من هذه التواليف رسائل صغيرة في جزء وجزءين.

وأخيرا، فكتب الإمام ينتظمها وصفان: أحدهما: جودة التأليف وحسن التصنيف، حيث أعجبت النقاد، فأثنوا عليها وعلى مؤلفها. يقول ابن بشكوال:" وقد جمع في كل ذلك تآليف حسانا"، ويقول الذهبي: "وكتبه في غاية الحسن والإتقان"، ويثني على الإمام فيقول: "صاحب المصنفات الكثيرة المتقنة".

والآخر: أن كتبه لقيت إقبالا من القراء عليها، ورزقت حظوة عند أرباب, الصناعة، واحتفاء بها لدرجة أن يقول الذهبي: "والقراء خاضعون لتصانيفه"، ومع ذلك فقد ضاع كثير من كتب الإمام، ولم يرزق نور الطباعة مما بقي إلا القليل.

وكان بينه وبين أبي محمد بن حزم منافرة عظيمة أفضت إلى المهاجاة بينهما والله تعالى يغفر لهما، توفي الحافظ أبو عمرو بدانية يوم الاثنين منتصف شوال سنة أربع وأربعين وأربعمائة ودفن من يومه بعد العصر ومشى صاحب دانية أمام نعشه وشيعه خلق عظيم رحمه الله تعالى.

وجهود الإمام في العلم أمر ما لا يكاد يجهله طالب مبتدأ, ولا يجحده عالم منتهي, ومن وقف على التحديد كتابه علم قدره, وللإمام آراء كثيرة في العلم, ورجحان في الحكم, ومن له توسع في العلم علم ما قلته.

فصل: الإمام القرطبي: هو عبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب بن عبد القدوس أبو القاسم القرطبي مقرى محرر أستاذ كامل متقن كبير رحال, صاحب كتاب المفتاح في القرآت،

والموضح في التجويد, رحل وقرأ على أبي علي الأهوازي بدمشق وعلى أبي القاسم الزبدي بحران وعلى أحمد بن نفيس بمصر وعلى الكارزيني بمكة، وقرأ عليه أبو القاسم خلف بن النحاس, وعلي بن أحمد بن كرز, وأبو الحسن يحيى بن البياز، قال أبو عبد الله الحافظ: كان عجباً في تحرير هذا الشأن ومعرفة فنونه. وقال ابن بشكوال: كانت الرحلة إليه في وقته، ولد سنة ثلاث وأربعمائة, ومات في ذي القعدة سنة إحدى وستين وأربعمائة.

وجهود الإمام في العلم أمر ليس خفيا لمن له وقفة على الموضح كتابه, والإمام نفسه من أول المؤلفين في العلم, وكذلك الكتاب من أول المصنفات, وأي جهود أكبر من ذلك.

فصل: الإمام ابن الجزري: هو محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري يكنى أبا الخير، ولد فيما حققه من لفظ والده في ليلة السبت الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة إحدى وخمسين وسبعمائة داخل خط القصاعين بين السورين بدمشق، وحفظ القرآن سنة أربع وستين وصلى به سنة خمس وأجازه خال جده محمد بن إسماعيل الخباز وسمع منه فيما أخبره والده ولم يقف على ذلك وسمع الحديث من جماعة من أصحاب الفخر ابن البخاري وغيرهم, وأفرد القرآت على الشيخ أبي محمد عبد الوهاب بن السلار والشيخ أحمد بن إبراهيم بن الطحان والشيخ أحمد بن رجب في سنة ست وسبع وجمع للسبعة على الشيخ المجود إبراهيم الحموي.

ثم جمع القرآت بمضمن كتب على الشيخ أبي المعالي بن اللبان في سنة ثمان وستين وحج في هذه السنة, فقرأ بمضمن العنوان والتيسير والشاطبية على العلامة أبي عبد الله محمد بن الصائغ والشيخ أبي محمد بن عبد الرحمن بن البغدادي فتوفي ابن الجندي وهو قد وصل إلى قوله تعالى "إن الله يأمر بالعدل والإحسان" في النحل فاستجازه فأجازه وأشهد عليه ثم توفي, فأكمل على الشيخين المذكورين.

ثم رجع إلى دمشق ورحل رحلة ثانية فجمع ثانياً على ابن الصائغ للعشرة بمضمن الكتب الثلاثة المذكورة وبمضمن المستنير والتذكرة والإرشادين والتجريد, وعلى ابن البغدادي للأئمة الثلاثة عشر وهم العشرة المشهورة وابن محيصن والأعمش والحسن البصري بمضمن الكتب التي تلا بها المذكور على شيخه الصائغ وغيره, وسمع الحديث ممن بقي من أصحاب الدمياطي والأبرقوهي, وأخذ الفقه عن الشيخ عبد الرحيم الأسنوي وغيره, وسمع الحديث من غيرهم ثم عاد إلى دمشق فجمع القرآت السبع في ختمة على القاضي أبي يوسف أحمد ابن الحسين الكفري الحنفي.

ثم رحل إلى الديار المصرية وقرأ بها الأصول والمعاني والبيان على الشيخ ضياء الدين سعد الله القزويني, وأخذ عن غيره ورحل إلى الإسكندرية فيمع من أصحاب ابن عبد السلام وابن نصر وغيرهم, وقرأ بمضمن الإعلان وغيره على الشيخ عبد الوهاب القروي وسمع من هؤلاء الشيوخ وغيرهم كثيراً من كتب القرآت بالسماع والإجازة, وقرأ على غير هؤلاء القرآت ولم يكمل وأجازه وأذن له

بالإفتاء شيخ الإسلام أبو الفداء إسماعيل ابن كثير سنة أربع وسبعين, وكذلك أذن له الشيخ ضياء الدين سنة ثمان وسبعين وكذلك شيخ الإسلام البلقيني سنة خمس وثمانين، وجلس للإقراء تحت النسر من الجامع الأموي سنين, وولي مشيخة الإقراء الكبرى بتربة أم الصالح بعد وفاة أبي محمد عبد الوهاب بن السلار, وقرأ عليه القراآت جماعة كثيرون, فممن كمل عليه القراآت العشر بالشام ومصر ابنه أبو بكر أحمد والشيخ محمود بن الحسين بن سليمان الشيرازي, والشيخ أبو بكر بن مصبح الحموي والشيخ نجيب الدين عبد الله بن قطب بن الحسن البيهقي, والشيخ أحمد بن محمود ابن أحمد الحجازي الضرير والمحب محمد بن أحمد بن الهايم, والشيخ الخطيب مؤمن بن علي بن محمد الرومي, والشيخ يوسف بن أحمد بن يوسف الحبشي, والشيخ علي بن إبراهيم بن أحمد الصالحي والشيخ علي بن حسين بن علي اليزدي, والشيخ موسى بن الكردي والشيخ علي بن محمد بن علي بن نفيس وأحمد بن علي بن إبراهيم الرماني، وولي قضاء الشام سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة.

ثم دخل الروم لما ناله من الظلم من أخذ ماله بالديار المصرين سنة ثمان وتسعين وسبعمائة, فنزل بمدينة برصة دار الملك العادل المجاهد بايزيد بن عثمان, فأكمل عليه القراآت العشر بها الشيخ عوض بن والشيخ سليمان بن والشيخ أحمد بن الشيخ رجب والولد الفاضل علي باشا والإمام صفر شاه والولدان الصالحان محمد, ومحمود ابنا الشيخ الصالح الزاهد فخر الدين إلياس بن عبد الله, والشيخ أبو سعيد بن بشلمش بن منتشا شيخ مدينة العلايا، وممن قرأ عليه جمعاً للعشرة ولم يكمل ولده أبو الفتح محمد وأبو القاسم علي بن محمد بن حمزة الحسيني, والشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن ميمون البلوي الأندلسي وصل إلى آخر الأحزاب, والشيخ صدقة بن حسين بن سلامة الضرير وصل إلى آخر التوبة والشيخ أحمد بن حسين السيواسي وصل إلى آخر سبأ والخطيب يعقوب ابن عبد الله الخطيب بمدينة العلايا إلى آخر آل عمران, والشيخ أمين الدين محمد ابن التبريزي شيخ مدينة لارندة والشيخ عبد المحسن بن التبريزي شيخ تبريز, والشيخ عبد الحميد بن أحمد بن محمد التبريزي والشيخ علي بن قنان الرسعتي, والشيخ أحمد البرمي الضرير والشيخ موسى بن أحمد بن إسحاق الشهبي والشيخ علي بن المهتار وحافظ الدين.

ثم كانت الفتنة التمرية بالروم في أول سنة خمس وثمانمائة فأخذه أمير تمر من الروم وحمله إلى بلاد ما وراء النهر فأنزله بمدينة كش فقرأ عليه بها وبسمرقند جماعة منهم عبد القادر بن طلة الرومي والحافظ بايزيد بن الكشي, والحافظ المقرئ محمود بن شيخ القرآت بها وجماعة لم يكملوا، ولما توفي أمير تمر في شعبان سنة سبع وثمانمائة خرج من تلك البلاد, فوصل إلى بلاد خراسان ودخل مدينة هراة, فقرأ عليه للعشرة جماعة أكمل منهم: الإمام العالم جمال الدين محمد بن محمد بن محمد بن محمد الشهير بابن افتخار الهروي.

ثم وصل راجعاً إلى مدينة يزد فقرأ عليه للعشرة جماعة منهم: المقرئ الفاضل شمس الدين محمد بن الدباغ البغدادي, وجماعة لم يكملوا.

ثم دخل أصبهان فقرأ عليه بها جماعة أيضاً ولم يكملوا ثم وصل إلى شيراز في رمضان سنة ثمان وثمانمائة فأمسكه بها سلطانها بير محمد بن صاحبها أمير عمر شيخ بن أمير تمر فقرأ عليه بها جماعة كثيرون للعشرة في جمع منهم السيد محمد بن حيدر المسبحي وإمام الدين عبد الرحيم بن الأصبهاني ونجم الدين الخلال وأبو بكر بن الجنحي.

ثم ألزمه صاحبها بير محمد بالقضاء بها وبممالكها وما أضيف إليها كرهاً فبقي فيها مدة وتغيرت عليه الملوك ومن أخذها لا يمكنه من الخروج منها حتى فتح الله تعالى عليه فخرج منها متوجهاً إلى البصرة, وكان قد رحل إليه المقرئ الفاضل المبرز أبو الحسن طاهر بن عزيز الأصبهاني, فجمع عليه ختمة بالعشر بمضمن الطيبة والنشر.

ثم شرع في ختمة لقتيبة ونصير عن الكسائي وفارقه بالبصرة, وتوجه معه المولى معين الدين بن عبد الله ابن قاضي كازرون, فوصلا إلى قرية عنيزة من نجد وتوجها منها فأخذهم الأعراب من بني لام بعد مرحلتين فرجعا إلى عنيزة, فنظم بها الدرة في قرآت الثلاثة حسبما تضمنه تحبير التيسير وعرض المولى معين الدين ختمة بقراءة أبي جعفر ختمها بالمدينة, ثم ختمة لابن كثير ختمها بمكة وكان يقرأ عليه في أثناء الطريق قراءة عاصم فأتمها وحفظ أكثر الطيبة، وفتح الله تعالى بالمجاورة بالمدينة وبمكة في سنة ثلاث وعشرين بعد أخذ الأعراب له ورجوعه إلى عنيزة وفي إقامته بالمدينة قرأ عليه شيخ الحرمة

الطواشي, وألف في القرآت كتاب نشر القرآت العشر في مجلدين ومختصره التقريب وتحبير التيسير في القرآت العشر والغاية, وهو تاريخ القراء وطبقاتهم مختصراً من أصله, ولما أخذه أمير تمر إلى ما وراء النهر ألف شرح المصابيح في ثلاثة أسفار, وألف غير ذلك في التفسير والحديث والفقه والعربية ونظم كثيراً في العلوم ونظم غاية المهرة في الزيادة على العشرة قديماً, ونظم طيبة النشر في القرآت العشر والجوهرة في النحو والمقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه وغير ذلك في فنون شتى.

وتوفي الإمام رحمه الله ضحوة الجمعة لخمس خلون من أول الربيعين, سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة بمدينة شيراز, ودفن بدار القرآن التي أنشأها, وكانت جنازته مشهورة تبادر الأشراف والخواص والعوام إلى حملها وتقبيلها ومسها تبركاً بها, ومن لم يمكنه الوصول إلى ذلك كان يتبرك بمن تبرك بها وقد اندرس بموته كثير من مهام الإسلام.

وللإمام عشرات الكتب: حيث تبلغ ثمنية وثمنين كتابا, والإمام من نظر في سيرته وكتبه وآرائه الراجحة, علم قدره وجهوده في العلم, ويدرك مقوماته الشخصية, ولا يخفى عليه ما وصفه به الأئمة من الإمامة في العلم.

وإمامة الإمام في العلم ليست موضع خلاف بين الأئمة, فإنه الإمام في الصنعة, ولو لم يكن للإمام من المصنفات في العلم والآراء الإجتهادية الراجحة, إلا المقدمة في العلم, لكفى بذلك جهودا, فالمقدمة تتألف من مائة وسبعة أو تسعة أبياتا, وإن لم يضع الإمام في المقدمة عناوين فرعية بين الأبيات, فقد يعتبر ذلك من حيث المشافهة, وقد استوفت المقدمة العلم موضوعاته الأساسية جميعا.

وقد قام الأئمة باستخلاص العلم من النحويين واللغويين والقراء كتبهم, وصاغوه منها, واختاروا له (علم التجويد) اسما, وواصلوا أبحاثهم الصوتية مستندين إلى المادة, وأضافوا إليها خالصة جهدهم, حتى بلغ العلم ما بلغ من التقدم في منزلة عالية.

فصل: والجهود في العلم لم تنقطع منذ الأئمة الأوائل, حتى وقتنا المعاصر, وهذه ظاهرة توضح مقدار ارتباط المسلمين بالقرآن العظيم, فلابد من أن يكون للأئمة الأوائل في العلم في ذكر الجهود نصيب أكبر وأكثر في هذا الميدان الرحب, فقد أخذ العلم مكانته وترسخت أركانه على يديهم, كما لابد للأواخر من الأئمة في العلم في ذلك من النصيب, حيث إذا نظرتم في الأوائل كتبهم المطبوعة, وجدتم أن كثيرا من الآراء الإجتهادية التي ظهرت في الأواخر كتبهم الحديثية, لم يكن ليذكر, رغم من أن يبسط, مثل القلقلة من أنها تتبع ما قبلها من الحركة, أو ما بعدها, أو أنها تمال إلى الفتح مطلقا, ونيل العلم المبادئ عدتها التكميل الخمسة عشر: ما التاريخ والإسم والواضع والموضوع والإستمداد والمسائل والتعريف والتلخيص والتقسيم والحكم والمنزلة والإنفراد والغاية والفائدة والأئمة, والفوق ذلك, ولا الأبواب: السبعة, أو الثمانية, ما المبادئ والمخارج والصفات أو الصفات اللازمة والعارضة, وتجويد الحروف والإدغام والمد والوقف, ولا الحروف صفاتها الميزان, ما الصفات: الجهر والشدة والإطباق والإستعلاء والإنحراف والتكرير والقلقلة والإستطالة والصفير والتفشي, والبيني والهمس والرخو والإنفتاح والإستفال والإذلاق واللين, وما الحروف: الطاء والضاد والظاء والقاف والصاد والجيم والدال والغين والراء والزاء والباء والهمز والألف والتاء والخاء والذال والعين والكاف والسين والشين واللام والواو والياء والنون والميم والثاء والحاء والفاء والهاء, ولا كل صفة حروفها على الميزان, فأراد العلم في الأواخر أخذه في النضوج أي نضوج, والإكتمل والوقوف على ساقه, أي اكتمال ووقوف, والإستواء على جوده.

فصل: وقد قال بعضهم في بعض من الأوائل والأواخر ما هو نظما:-

1. أَئِمَّتُهُ مِنْـــــــهَا مَكِيُّ بْنُ طَـــــــالِبٍ وَمَنْ سَبَـــــقَا فِي الْأَمْرِ وَالْأَمْــرُ حَيْعَلَا
2. عَمَــلَّــــــسُ عُثْمَانٌ أَبُو عَمْرِوهِمْ فَهُو هُوَ الدَّانِي كُـلُّ الْبَابِ فِي الـرَّأْيِ صَلْصَلَا
3. وَمَنْ عَبْدُهُ مَــــــــنْ وَاهِبٌ ذَاكَ قُرْطُبِي هُوَ الْـخَشْرَمُ الْمَبْعُوثُ حَثْحَـــثَ أَوْشَلَا
4. وَمَـــــــــنْ هُو شُرَيْحٌ مَنْ سَمَاءُ نُجُومِهَا فَهُو مَـــــنْ دَرَى حَوْلَ الْقُطُوبِ وَيُجْتَلَا
5. وَأَنْدُلِسٍ ذَاكَ الـــــــطَّحَانُ فَـإِبْـــــنُهُ هُوَ الْــــــفَجُّ وَالْـــوَرْدِيُّ نَكَّبَ مُبْزِلَا
6. وَيُوسُفُ ذَا الْــــــــــحَجَّاجُ رَايَةُ عِلْمِهِ هُوَ الْـــــــهُذَلِي مَنْ شِــرَّةٌ اَوْ هُو نَهْوَلَا
7. وَعِيسَى الَّـــــذِي اللُّخْمِيُّ فَـــــهْوَ مُقَلَّسٌ وَهُو شَلْشَلٌ بَـــــــلْ هُو خَضِيلٌ وَشَوْئِلَا
8. عَلِيُّ السَّخَاوِي الْمُسْتَـــــفِيضُ رَوَى نَوَى هُوَ الْأُقْحُـوَانُ الْعُــــنْسُ أَغْلَا وَعَـيْثَلَا
9. أَبُو زَكَرِيَا الْأَنْــــــصَارِي يَـحْيَ بْنُ يُوسُفَ فَهُو هَرْقَلٌ أَوْ حَرْجَجٌ بَــــــــلْ فَهَرْقَلَا
10. كَذَا الْجُــعْبَــرِي الْبُـــرْهَانُ بَتَّـــلَ قَرْنَهُ فَهُو ثَـلْمَــــةٌ فِي أُمَّـهَاتِ فُـــــصَيْدَلَا
11. كَذَا الْعَــسْقَلَانِي الْقَرْمُ وَالصُّــنْعَ يَـرْتَعِي فَهُو فِي حِمَى مَنْ حَوْلَــــهَا كَانَ عَسْقَلَا
12. كَذَا الْقَسْطَــلَانِي الشَّمْسُ بِـالشَّرْقِ يَشْرِقُ فَـهُو أَرْضُ فَــيْءٍ ذِرْعُهَا كَانَ قَـــــسْطَلَا
13. كَذَا الطَّيِّبِي الْأَجْـــــــــيَادُ نَضْدُ تَوَائِمِ هُوَ الـزَّمْزَمُ الـــــتَّرْخُومُ أَصْفَى وَأَرْذَلَا
14. كَذَا الْبِرْكَوِي الْأَمْرَارُ حِـــــــصْنُ سَمَوْئِلِ إِمَامٌ وَشَمْسٌ حَوْلَــهَا الْـكُلُّ يُـــــجْتَلَا
15. كَذَا الْقَرْمُ ذَا مَـــــنْ كَانَ غَازٍ فَـــــإِبْنُهُ وَهُو جَـنْبَلٌ ذَا لَيْسَ كَــــــثْلًا فَجَرْيَلَا
16. كَمَنْ فِي الْــــــــعُلُومِ الْقَرْمُ عَبْدُ إِلَهِنَا جَلَالُ الَّـــذِي فِي الــــــدِّينِ تَمَّ وَكَمَّلَا

17. وَمَنْ هُو شَبِيهٌ بِـــــــالْجَلَالِ الَّذِي تَرَى　　فَمِنْ غُنْدُ عَبْدٌ لِـــــــــــلْإِلَهِ وَأَكْمَلَا

18. كَذَا الْـــمَرْعَشِي ذَا مَنْ خِشِيفٌ قَدِ انْتَهَى　　وَقَدْ جَـــــــــاءَ فِي الْأَبْوَابِ ذَا مُتَبَتِّلَا

19. وَمُلَّا عَلِي الْقَـــــــارِي فَمِرْبَاعُ عَصْرِهِ　　سَنِيـقٌ سَدَمٌّ عُلْـــــــكُمٌ لَا هُو هَيَّلَا

20. وَشَيْخُ شُيُوخِ الْمِـــــــــصْرِ ثَبْتٌ وَمُتْقِنٌ　　وَهُــو الْمُتَوَلِّي الْمَـــــرْءُ قَدْ عَاشَ مَوْئِلَا

21. وَشَيْخُ شُيُوخِ الْــــــــمِصْرِ أَيْضاً إِمَامُهُمْ　　اَلَآ إِنَّــهُ الْحَدَّادُ نُـــــــــــدْلِي وَنَيْطَلَا

22. وَشَيْخُ شُيُوخِ الْمِصْرِ شَـــــــيْخُ شُيُوخِنَا　　هُــوَ الْحُصَـــــــــرِيُّ الْبَاعُ مَتْناً وَكَوْهَلَا

23. وَأَيْمَنُ وَالـــــــــــــدَّكْتُورُ قَدُّورِ غَانِمُ　　هُمَا فَرْقَدَا أَوْ تَوْأَمَا الْــــــــعِلْمِ أَوْشَلَا

24. وَإِنَّ الضَّبَّاعَ شَيْخُهَا وَإِمَـــــــــــامُهَا　　وَلَيْـــــسَ فَلِيجاً جَدْوَلاً اَوْ هُو جَـدْوَلَا

25. فَذَا مَنْ إِمَامٌ كُلُّهُمْ وَهْـــــــــــوَ قَارِئٌ　　وَشَيْخٌ لَـــــــدَى الْإِقْــرَاءِ فِي أَيِّ مَحْفِلَا

26. وَقَاضٍ وَرُكْنٌ نَاقِـــــــــــدٌ وَهْوَ مُخْتَبِرٌ　　لَهُمْ فِي مَجَالِ الْعِـــــــلْمِ رَأْيٌ عَـطُوبَلَا

27. وَضَاحٍ نَحَـــــــــى الْمِمْرَاحَ يُنْسِخُ طَاحَهُ　　شَـحِيحُ الْجُنُوحِ يُكْـلِحُ الـــــرِّبْحَ أَنْمُلَا

28. جَـــــــــزَى اللَّهُ بِالْخَيْرَاتِ عَنَّا الْأَئِـمَّةَ　　بِأَفْـضَلِ مَا عَنَّا إِمَاماً وَأَفْـــــــــضَلَا

29. أُولَئِكَ أَهْلُ اللهِ هُمْ عَيْنُ خَــــــاصَّتِهِ　　وَصَفْوَتِـــــــــهِ وَاللهُ ضَـاهَ بِهِمْ مَلَا

فصل: وقال في ذلك ما هو نثرا: الإمام: أبو مزاحم موسى بن عبيد الله بن يحيى الخاقاني البغدادي. والإمام: أبو محمد مكي بن أبي طالب بن محمد بن المختار القيسي القيرواني. والإمام أبو القاسم: عبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب بن عبد القدوسِ القرطبي. والإمام أبو عمرو: عثمان بن سعيد الداني. والإمام أبو الخير الشمس: محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري الدمشقي, وهو الإمام. والإمام أبو محمد: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة

الدمشقي. والشيخ الشريف القارئ المقرئ المجود: أبو عبد الله محمد الثاني نسيد. والإمام: محمد بن أبي بكر المرعشي. والإمام: محمد مكي بن أبي طالب الجريسي. والإمام أبو الحسن: على السخاوي. والإمام العلامة: ناصر الدين البطلاوي. والإمام أبو زكريا الأنصاري. والإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد المتولي. والإمام أبو علي الحسن بن خلف القيرواني. والإمام الشيخ: محمود خليل الحصري المصري. والدكتور أيمن رشدي سويد. والإمام أبو عبد الله محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح الرعيني الإشبيلي. والإمام أحمد بن عمار المهدوي. والإمام الشيخ علي محمد الضباع المصري. والإمام أبو لبيب عبد المنعم بن غلبون الحلبي. والإمام أبو العز محمد بن الحسين بندار القلانسي. والإمام أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمداني. والإمام أبو الحسن علي بن عبد الغني الحصري. والدكتور غانم قدوري الحمد. والإمام أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي. والإمام أبو الحسن علي بن محمد بن هذيل البلنسي. والإمام أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي. والإمام العلامة أبو إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري. والإمام أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الولي بن جبارة المقدسي. والإمام: منصور بن عيسى بن غازي الأنصاري المصري.

فصل: ومراتب العلم بابه حظي بعناية العلم علمائه منذ المؤلفات الأولى فيه ظهورها, ويشمل الباب قضيتين: الأولى تتعلق بسرعة القراءة وبطئها, والثانية تتعلق برفع الصوت وخفضه, وأكثر كلام الناس يدور حول القضية الأولى, لاتساع مجال القول فيها, أما القضية الثانية فهي موضع اتفاق.

فالمراتب التحقيق والترتيل والتدوير والحدر: أما التحقيق: فهو مصدر من حققت الشيء تحقيقاً إذا بلغت يقينه ومعناه المبالغة في الإتيان بالشيء على حقه من غير زيادة فيه ولا نقصان منه, فهو بلوغ حقيقة الشئ والوقوف على كنهه والوصول إلى نهاية شأنه, وهو عندهم عبارة عن إعطاء كل حرف حقه من إشباع المد، وتحقيق الهمزة، وإتمام الحركات، واعتماد الإظهار والتشديدات، وتوفية الغنات، وتفكيك الحروف، وهو بيانها وإخراج بعضها من بعض بالسكت والترسل واليسر والتؤدة وملاحظة الجائز من الوقوف, ولا يكون غالباً معه قصر ولا اختلاس ولا إسكان محرك ولا إدغامه.

فصل: والتحقيق يكون لرياضة الألسن وتقويم الألفاظ وإقامة القراءة بغاية الترتيل، وهو الذي يستحسن ويستحب الأخذ به على المتعلمين, من غير أن يتجاوز فيه إلى حد الإفراط, من تحريك السواكن وتوليد الحروف من الحركات وتكرير الراءات وتطنين النونات بالمبالغة في الغنات, كما روي عن حمزة الذي هو إمام المحققين: أنه قال لبعض من سمعه يبالغ في ذلك: أما علمت أن ما كان فوق الجعودة فهو قطط, وما كان فوق البياض فهو برص, وما كان فوق القراءة فليس بقراءة. وهو نوع من الترتيل وهذا النوع من القراءة, وهو التحقيق، هو مذهب حمزة وورش من غير طريق الأصبهاني عنه وقتيبة عن الكسائي والأعشى عن أبي بكر, وبعض طرق الأشناني عن حفص وبعض المصريين عن الحلواني عن هشام وأكثر العراقيين عن الأخفش عن ابن ذكوان.

وقد ذكر الإمام أن: قرأت القرآن كله على الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المصري التحقيق، وقرأ هو على محمد بن أحمد المعدل التحقيق، وقرأ على علي بن شجاع التحقيق، وقرأ على الشاطبي التحقيق، وقرأ على ابن هذيل التحقيق، وقرأ على أبي داود التحقيق، وقرأ على أبي عمرو الداني التحقيق، وقرأ على فارس بن أحمد التحقيق، وقرأ على عمرو بن عراك التحقيق، وقرأ على حمدان بن عون التحقيق، وقرأ على إسماعيل النحاس التحقيق، وقرأ على الأزرق التحقيق، وقرأ على

ورش التحقيق، وأخبره أنه قرأ على نافع التحقيق، قال: وأخبرني نافع أنه قرأ على الخمسة التحقيق، وأخبره الخمسة أنهم قرأوا على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة التحقيق، وأخبرهم عبد الله أنه قرأ على أبي بن كعب التحقيق، قال: وأخبرني أبي, أنه قرأ على رسول الله صلى الله عليه وسلم التحقيق، قال: وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم على التحقيق.

قال الداني: هذا الحديث غريب لا أعلمه يحفظ إلا من هذا الوجه, وهو مستقيم الإسناد. وقال في كتاب التجريد بعد إسناده هذا الحديث: هذا الخبر الوارد بتوقيف قراءة التحقيق من الأخبار الغريبة والسنن العزيزة لا توجد روايته إلا عند المكثرين الباحثين, ولا يكتب إلا عن الحفاظ الماهرين وهو اصل كبير في وجوب استعمال قراءة التحقيق، وتعلم الإتقان والتجويد، لاتصال سنده، وعدالة نقلته، ولا أعلمه يأتي متصلاً إلا من هذا الوجه.

وقال بعد إيراده له في جامع البيان: هذا الحديث غريب لا أعلمه يحفظ إلا من هذا الوجه وهو مستقيم الإسناد. والخمسة الذين أشار إليهم نافع هم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ويزيد بن رومان، وشيبة بن نصاح، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج, ومسلم بن جندب. كما سماهم محمد بن إسحاق المسيبي عن أبيه عن نافع.

فصل: وأما الترتيل فهو مصدر, مِن رتل فلان كلامه إذا اتبع بعضه بعضاً على مكث وتفهم من غير عجلة, وهو الذي نزل به القرآن. قال الله تعالى: {ورتلناه ترتيلا} وروي عن زيد بن ثابت رضي الله عنه, أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((إن الله يحب أن يقرأ القرآن كما أنزل)) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه.

وقد أمر الله تعالى به نبيه صلى الله عليه وسلم, فقال تعالى: {ورتل القرآن ترتيلا}. قال ابن عباس: بيّنه، وقال مجاهد: تأن فيه، وقال الضحاك: انبذه حرفاً حرفاً. يقول تعالى: تلبث في قراءته وتمهل فيها. وافصل الحرف من الحرف الذي بعده. ولم يقتصر سبحانه على الأمر بالفعل حتى أكده بالمصدر اهتماماً به وتعظيماً له ليكون ذلك عوناً على تدبر القرآن وتفهمه.

وكذلك كان صلى الله عليه وسلم يقرأ, ففي جامع الترمذي وغيره عن يعلى بن مالك, أنه سأل أم سلمة رضي الله عنها عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم, فإذا هي تنعت قراءة مفسرة حرفاً حرفاً, قالت عائشة رضي الله عنها: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ السورة حتى تكون أطول من أطول منها. وعن أبي الدرداء رضي الله عنه, أن النبي صلى الله عليه وسلم قام بآية يرددها حتى أصبح, {إن تعذبهم فإنهم عبادك}, رواه النسائي وابن ماجة، وفي صحيح البخاري عن أنس أنه سئل عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم, فقال: كانت مداً, ثم قرأ {بسم الله الرحمن الرحيم} يمد الله ويمد الرحمن ويمد الرحيم. فالتحقيق داخل في الترتيل.

فصل: وأما التدوير فهو عبارة عن التوسط بين المقامين من التحقيق, [أي الترتيل] والحدر. وهو الذي ورد عن أكثر الأئمة ممن روى مد المنفصل ولم يبلغ فيه إلى الإشباع, وهو مذهب سائر القراء, وقد صح عن جميع الأئمة. وهو المختار عند أكثر أهل الأداء. قال ابن مسعود رضي الله عنه: لا تنثروه – يعني القرآن – نثر الدقل ولا تهذّوه هذّ الشعر.

فصل: وأما الحدر فهو ادراج قراءة القرآن وسرعتها مع مراعاة الاحكام وملاحظتها, مما من المحاسن والرونق والبهاء على سمحة الالفاظ والعذبة, لا ما خرج عن طباع العرب العرباء, وعما تكلمت به الفصحاء, بعد الإتيان بالرواية على النقل.

فصل: إختلفوا في المراتب تحديدا وعددا ومصطلح عنوانها استعمالا: فمنهم من استعمل (مراتب العلم) ومن (مراتب التجويد), ومن (مراتب القراءة), ومن (أسلوب القراءة) ومن (أوجه القراءة), قلت: ويمكن أن يوجد مستعمل بـ(أسلوب التجويد) ويبعد (أوجه التجويد) وأبعد (أوجه العلم), وأشد بعدا (أسلوب العلم), والخلاف لفظي. واختلفوا في عدد المراتب نفسها: فمن جعلها خمسا, ومن أربعا, ومن ثلاثا, وليس من يجعلها إثنتين, فهذي ثلاثة مذاهب في المراتب عددها. واختلفواْ في تحديدها.

فمن ذهب إلى أنها خمس, جعلها: الترتيل والتحقيق والحدر والتدوير والزمزمة, ولابد أن تكون الزمزمة أدنى المراتب عنده. وقائل بالزمزمة: وممكن أن يكون إلى خمس أو أربع أو ثلاث, ما لا يمكن

إلى اثنتين, فإن كان إلى خمس؛ فالأمر واسع, وإن كان إلى أربع, فممكن أن يجعلها: الترتيل والتحقيق والحدر والزمزمة. وأن يجعلها: التريتل والحدر والتدوير والمرتبة. وأن يجعلها: التحقيق والحدر والتدوير والزمزمة. ولا يمكن أن يجعلها: الترتيل والتحقيق والتدوير والزمزمة. إذ لا تدوير من غير حدر.

وإن كان إلى ثلاث, فممكن أن يجعلها: الترتيل والتحقيق والمرتبة, وأن يجعلها: الترتيل والحدر والمرتبة, وأن يجعلها التحقيق والحدر والمرتبة. ولا يمكن أن يجعلها الترتيل والتدوير والمرتبة, أو التحقيق والتدوير والمرتبة, أن لا تدوير من غير حدر.

ومن إلى أنها أربع: جعلها الترتيل والتحقيق والحدر والتدوير, ولم يراع الزمزمة مرتبة.

ومن إلى أنها ثلاث: فباختلاف: فمن جعلها: الحدر والتدوير, وجعل الترادف بين الترتيل والتحقيق.

ومن جعلها: التحقيق والترتيل والحدر, ولا يعتبر التدوير مرتبة.

ومن جعلها التحقيق والحدر والتدوير, وجعل الترتيل فرعا من التحقيق فلم يعتبره مرتبة. قلت: ويمكن أن يوجد بآخر: يجعلها الترتيل والحدر والتدوير, ويجعل التحقيق فرعا من الترتيل, فلا يعتبره مرتبة.

ومن جعلها: التحقيق والحدر والتدوير, وجعل الترتيل مرادفا للتجويد.

ومن جعلها: الترتيل والحدر والتدوير, ولم يراع التحقيق مرتبة. هذا: ثم ويقال: من المذهب, مذهب من إلى أنها ثلاث: من: استخدم الترتيل وأراد به التحقيق, قلت: ويمكن أن يوجد بآخر يستخدم التحقيق ويريد به الترتيل.

فالمذاهب في التحديد: سبعة, وبالتأمل في المراتب: يبدو أنه ما من مرتبة إلا وقد اختلف فيها, سوى مرتبة الحدر.

فصل: أختلف في الأفضل من المراتب, على هل الترتيل وقلة القراءة أو السرعة مع كثرة القراءة؟ فذهب بعضهم إلى أن كثرة القراءة أفضل, واحتجوا بحديث مسعود, قال: قال رسول لله صلى الله عليه وسلم: (من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة, والحسنة بعشر أمثالها) الحديث, رواه الترمذي وصححه, ورواه غيره: (كل حرف عشر حسنات)، ولأن عثمان رضي الله عنه قرأه في ركعة, وذكروا آثاراً عن كثير من السلف في كثرة القراءة.

والصحيح, بل الصواب: ما عليه معظم السلف والخلف, هو أن الترتيل والتدبر مع قلة القراءة أفضل من السرعة مع كثرتها, لأن المقصود من القرآن فهمه والتفقه فيه والعمل به وتلاوته وحفظه وسيلة إلى معانيه, وقد جاء ذلك منصوصاً عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم.

وسئل مجاهد عن رجلين قرأ أحدهما البقرة والآخر البقرة وآل عمران في الصلاة وركوعهما وسجودهما واحد؟ فقال: الذي قرأ البقرة وحدها أفضل، ولذلك كان كثير من السلف يردد الآية الواحدة إلى الصباح, كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم, وقال بعضهم: نزل القرآن ليعمل به فاتخذوا تلاوته عملاً.

وروي عن محمد بن كعب القرظي, أنه كان يقول: لأن أقرأ في ليلتي حتى أصبح {إذا زلزلت الأرض، والقارعة} لا أزيد عليهما وأتردد فيهما وأتفكر, أحب إلى من أن أهذ القرآن هذّاً, أو قال: أنثره نثراً. وأحسن بعض الأئمة, فقال: إن ثواب قراءة الترتيل والتدبر أجل وأرفع قدراً. وإن ثواب كثرة القراءة أكثر عدداً. فالأول كمن تصدق بجوهرة عظيمة أو أعتق عبداً قيمته نفيسة جدّاً، والثاني كمن تصدق بعدد كثير من الدراهم أو اعتق عدداً من العبيد قيمتهم رخيصة.

قال الغزالي: واعلم أن الترتيل مستحب, لا لمجرد التدبر, فإن العجمي الذي لا يفهم معنى القرآن يستحب له أيضاً في القراءة الترتيل والتؤدة, لأن ذلك أقرب إلى التوقير والاحترام وأشد تأثيراً في القلب من الهذرمة والاستعجال.

فصل: وليس من المراتب التطريب: ما التغني وما القراءة بالألحان المطربة المرجعة, والترقيص القراءة بترقيص الصوت, والتحزين تحزينه, والترعيد ترعيده, والتحريف قراءة البعض بعض الكلمة والآخر بعضه.

قال الإمام في التمهيد: إن مما ابتدع الناس في قراءة القران أصوات الغناء، وهي التي أخبر بها رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أنها ستكون بعده، ونهى عنها ويقال إن أول ما غني به من القرآن قوله عز وجل {أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر}، نقلوا ذلك من تغنيهم بقول الشاعر:

أما القطاة فإني سوف أنعتها + نعتًا يوافق عندي بعض ما فيها.

وقد قال رسول الله في هؤلاء: (مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم) . وابتدعوا أيضاً شيئاً سموه الترقيص، وهو أن يروم السكت على الساكن ثم ينفر مع الحركة في عدو وهرولة. وآخر سموه الترعيد، وهو أن يرعد صوته كالذي يرعد من برد وألم، وقد يخلط بشيء من ألحان الغناء. وآخر يسمى التطريب، وهو أن يترنم بالقرآن ويتنغم به، فيمد في غير مواضع المد، ويزيد في المد على ما ينبغي لأجل التطريب، فيأتي بما لا تجيزه العربية.كثر هذا الضرب في قراء القرآن.

وآخر يسمى التحزين، وهو أن يترك طباعه وعادته في التلاوة، ويأتي بالتلاوة على وجه آخر، كأنه حزين يكاد يبكي مع خشوع وخضوع، ولا يأخذ الشيوخ بذلك، لما فيه من الرياء. وآخر أحدثه هؤلاء الذين يجتمعون فيقرأون كلهم بصوت واحد، فيقولون في نحو قوله: {أفلا يعقلون}، {أو لا يعلمون}: أفل يعقلون، أول يعلمون، فيحذفون الألف، وكذلك يحذفون الواو فيقولون: قال آمنا، والياء فيقولون: يوم الدن في {يوم الدين}. ويمدون ما لا يمد، ويحركون السواكن التي لم يجز تحريكها، ليستقيم لهم الطريق التي سلكوها، وينبغي أن يسمى هذا التحريف. وأما قراءتنا التي نقرأ ونأخذ بها، فهي القراءة السهله المرتلة العذبة الألفاظ، التي لا تخرج عن طباع العرب وكلام الفصحاء، على وجه من وجوه القراءات، فنقرأ لكل إمام بما نقل عنه، من مد أو قصر أوهمز أو تخفيف همز أو تشديد أو تخفيف أو إمالة أوفتح أو إشباع أو نحو ذلك. انتهى.

فصل: اختلفوا في التطريب بين الكراهة, والجواز, فذهب إلى الكراهة: أحمد بن حنبل, ومالك, وأنس بن مالك, وسعيد بن مسيب, سعيد بن جبير, والقاسم بن محمد, والحسن البصري, ومحمد بن سيرين, وإبراهيم النخعي, والقرطبي, وأبو زهرة.

وإلى الجواز: أبو حنيفة, والشافعي, وعبد الله بن مبارك, والنضر بن شميل, وأبو جعفر الطبري, وأبو الحسن بن بطال, وأبو بكر بن العربي, وابن قيم الجوزية, وعمر بن الخطاب, وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وعطاء بن أبي رباح, ورشيد رضا, ولبيب السعيد, وأحمد عبد المنعم البهي, ومحمود خليل الحصري, وغانم قدور الحمد.

قلت: فالقائلون بالكراهة, إنما كرهوه لإستنادهم إلى أدلة من السنة, وإلى فهمهم لبعض كلمات أو عبارات وردت في بعض الأحاديث, وخوفهم من أن التطريب, قد يؤدي إلى همز ما ليس بمهموز, ومد ما ليس بممدود, وترجيع الألف الواحد ألفات، والواو واوات، والياء ياءآت، فيؤدي ذلك إلى زيادة في القرآن.

والقائلون بالجواز: لا يقولون به إلا إذا لم يؤد التطريب إلى الخروج عن أصول القراءة, وفي معنى ذلك, فصّل بعضهم النزاع, بأن التطريب والتغني على وجهين: أحدهما: ما اقتضته الطبيعة وسمحت به من غير تكلف, ولا تمرين ولا تعليم, بل؛ إذا خلى طبعه واسترسلت طبيعته, جاءت بذلك التطريب والتلحين, فذلك جائز, وإن أعان طبيعته بفضل تزيين وتحسين, كما قال أبو موسى الأشعري للنبي صلى الله عليه وسلم: لو علمت أنك تسمع لحبرته لك تحبيرا ... فهذا هو الذي كان السلف يفعلونه ويستمعون إليه, وهو التغنى الممدوح المحود, وهو الذي يتأثر به التالي والسامع.

والثاني: ما كان من ذلك صناعة من الصنائع, وليس في الطبع سماحة به, بل لا يحصل إلا بتكلف وتصنع وتمرن, كما يتعلم أصوات الغناء, بأنواع الألحان البسيطة والمركبة على إيقاعات مخصوصة وأوزان مخترعة لا تحصل إلا بالتعلم والتكلف, فهذه هي التي كرهها السلف وعابوها وذموها, ومنعو القراءة بها, وأنكروا على من قرأ بها.

وقال العسقلاني ابن حجر في فتحه: "ولا شك في أن النفوس تميل إلى سماع القراءة بالترنم أكثر من ميلها بمن لا يترنم, لأن للتطريب تأثير في رقة القلب وإجراء الدمع, وكان بين السلف اختلاف في جواز القراءة بالألحان, أما تحسين الصوت وتقديم حسن الصوت على غيره, فلا نزاع في ذلك ... ومن جملة تحسينه أن يراعي فيه قوانين النغم, فإن الحسن الصوت يزداد حسنا بذلك, وإن خرج عنها أثّر ذلك في حسنه, وغير الحسن ربما انجبر بمراعاتها ما لم يخرج عن شرط الأداء المعتبر عند أهل القراءات, فإن خرج عنها لم يف تحسين الصوت بقبح الأداء, ولعل هذا مستند من كره القراءة بالأنغام, لأن الغالب على من راعى الأنغام أن لا يراعي الأداء, فإن وجد من يرعيهما معا, فلا شك في أنه أرجح من غيره, لأنه يأتي بالمطلوب من تحسين الصوت ويجتنب الممنوع من حرمة الأداء, والله أعلم". انتهى.

فصل: ومن أدلة القائلين بالكراهة:-

استدلوا بحديث (اقرؤوا القرآن بلحون العرب وأصواتها, وإياكم ولحون أهل الفسق والكبائر ...). قلت: فقد رد الحديث لضعف.

واستدلوا أيضا بحديث: (أن يُتَّخَذَ القرآنُ مزامير يُقَدِّمون أحَدَهم ليس بأقرئِهم ولا أفضلهم ما يُقَدِّمونه إلا ليُغَنِّيهُم غناءً), وأقول: ورد الحديث أيضا لضعف.

واستدلوا بحديث: (إن الأذان سهلٌ سَمْح فإن كان أذانك سَهْلاً سَمْحًا، وإلاّ فلا تؤذن). قلت: وهكذا رد الحديث أيضا لضعف.

واستدلوا أيضا: بما روي عن أنس بن مالك: (يا هذا ما هكذا كانوا يفعلون). قلت: ورد أيضا لضعف.

فصل: ومن أدلة القائلين بالجواز:-

استدلوا بحديث (لم يأذَنِ الله لشيء ما أَذِنَ لنبيٍّ أن يتغني بالقُران). قلت: فقد اختلف العلماء في معنى قوله - صلى الله عليه وسلم — (يتغنى) على وجهين رئيسين:-

الأول: الاستغناء به، وهو من الاستغناء الذي ضد الافتقار، لا من الغِناء، يقال: تغنيت وتغانيت بمعنى استغنيت، وتغانوا: أي استغنى بعضهم عن بعض.

وإلى هذا التأويل ذهب سفيان بن عيينة، كما صَرَّح به البخاري وغيره، إذ قال بعد أن ساق الحديث من طريق سفان عن الزهري، قال: قال سفيان: تفسيره يستغني به. وكان يقول في حديث: (ليس منا من لم يَتَغَنَّ بالقرآن): ليس منا من لم يستغن بالقرآن عن غيره، ولم يذهب إلى الصوت, ونصره في ذلك أبو عبيد القاسم بن سلام، فقال: وهذا جائز فاش في كلام العرب، تقول: تَغنَّيت تغنيًا بمعنى استغنيت وتغانيت تغانيًا أيضًا، واستدل بقول الأعشى:-

وكنت امْرءاً زمنًا بالعراق + عفيف المُنَاخِ طَويلَ التَّغَنْ.

كما استدل بقول الشاعر:-

كِلانا غَنِيٌّ عن أخيه حَياتَهُ + ونحن إذا متنا أشد تَغَانيا.

وبهذا أيضًا قال وكيع بن الجراح ولعله اختيار محمد بن إسماعيل البخاري لإتباعه ترجمة الباب بقوله تعالى: {أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ}.

وقال أبو العباس ثعلب: الذي حصلناه من حفاظ اللغة في قوله - صلى الله عليه وسلم - (كأذنه لنبي يتغنى بالقرآن), أنه على معنيين على الاستغناء، وعلى التطريب، قال الأزهري: فمن ذهب به إلى الاستغناء فهو من (الغِنَى) مقصورة، ومن ذهب إلى التطريب فهو من (الغِناء) الصوت، ممدود.

والثاني: تحسين الصوت، والتحزن به، والتلذذ والاستحلاء، كما يستلذ أهل الطرب بالغناء، فأطلق عليه تغنيًا من حيث أنه يقع عنده ما يفعل عند الغناء.

فصل: فتفسير سفيان بن عيينة ومن تابعه مردود من عدة وجوه, منها:-

أنّ مسلم بن الحجاج أخرج في صحيحه هذا الحديث بلفظ آخر صَرّح فيه بحسن الصوت، فقال: حدثني بشر بن الحكم، قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد، قال: حدثنا يزيد وهو ابن العاد، عن محمد بن إبراهيم (التيمي) عن أبي سلمة، عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول: (ما أذن الله لشيء ما أذِنَ لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن يجهر به).

ومنها: ما روى عبد الأعلى، عن معمر، عن الزهري في حديث الباب بلفظ: (ما أذن لنبي في الترنم في القرآن). وفي رواية: (ما أذِنَ لنبي حسن الصوت). وفي أخرى: (حسن الترنم بالقرآن). وفي رواية: (ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت بالقرآن يجهر به). وفي رواية: أن عبارة (يجهر به), خارجة عن قول النبي صلى الله عليه وسلم.

قال الطبري: ومعقول عند ذي الحجا أن الترنم لا يكون إلا بالصوت إذا حَسَّنه المترنُم وطَرَّبَ به.

وقال: وهذا الحديث من أبين البيان أن ذلك كما قلنا، ولو كان كما قال ابن عيينة – يعني: يستغني به عن غيره – لم يكن لذكر حسن الصوت والجهر به معنى. والمعروف في كلام العرب أن التغني إنما هو الغناء الذي هو حسن الصوت بالترجيع، قال الشاعر:-

تَغَنَّ بالشعر إما كُنتَ قائلَهُ + إن الغِناء لهذا الشعر مِضْمار.

وسُئِل الشافعي – رحمه الله – عن تأويل ابن عيينة، فقال: نحن أعلم بهذا، لو أراد به الاستغناء، لقال: لم يستغن بالقرآن، ولكن لما قال: يتغنى بالقرآن، علمنا أنه أراد به التغني.

وقال عمر بن شيبة: ذكر لأبي عاصم النبيل – الضحاك بن مَخْلد – تأويل ابن عُيينة، فقال: لم يصنع ابن عيينة شيئًا.

وممن أنكر تفسير يتغنى بـ(يستغني) أيضًا: الإسماعيلي، فقال: الاستغناء به لا يحتاج إلا استماع, لأن الاستماع أمر خاص زائد على الاكتفاء به. وأيضًا: فالاكتفاء به عن غيره أمر واجب على الجميع، ومن لم يفعل ذلك خرج عن الطاعة. ثم ساق الإسماعيلي من وجه آخر عن ابن عيينة قال: (يقولون إذا رفع صوته فقد تغنى).

فصل: قال الطبري في الرد على القاسم بن سلام: وأما ادعاء الزاعم أن تغنيت بمعنى استغنيت فاش في كلام العرب, فلم نعلم أحدًا قال به من أهل العلم بكلام العرب.

وأما احتجاجه لتصحيح قوله بقول الأعشى:-

وكنت امرءًا زمنا بالعراق + عفيف المناخ طويل التَّغَنْ.

وزعم أنه أراد بقوله: طويل التغني: طويل الاستغناء، فإنه غلط منه وإنما عنى الأعشى بالتغني في هذا الموضع: الإقامة، من قول العرب: غني فلان بمكان كذا: إذا أقام به، ومنه قوله تعالى: {كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَا}, واستشهاده بقول الآخر:-

كَلانا غَني عن أخيه حياته + ونحن إذا متنا أشد تغانيا.

فإنه إغفال منه, وذلك لأن التغاني تفاعل من تَغَنَّى: إذا استغنى كل واحد منهما عن صاحبه، كما يقال: تضارب الرجلان، إذا ضرب كل واحد منهما صاحبه، وتشاتما، وتقاتلا. ومَن قال: هذا فعل اثنين لم يجز أن يقول مثله في فعل الواحد، فيقول: تغانى زيد، وتضارب عمرو، وذلك غير جائز أن يقول: تغنى زيد بمعنى استغنى، إلا أن يريد به قائله أنه أظهر الاستغناء، وهو غير مستغن، كما يقال: تجلَّد فلان: إذا أظهر جَلَدًا من نفسه وهو غير جليد، وتشجَّعَ، وتَكَرَّم؛ فإن وَجّه موجَّه التغني بالقرآن على هذا المعنى على بُعده من مفهوم كلام العرب، كانت المصيبة في خطئه في ذلك أعظم،

لأنه يُوجب على من تأوله أن يكون الله تعالى ذِكْره لم يأذن لنبيه أن يستغني بالقرآن، وإنما أذِنَ له أن يُظهر من نفسه لنفسه خلاف ما هو به من الحال، وهذا لا يخفى فساده.

وقال الطبري أيضًا: ومما يُبين فساد تأويل ابن عيينة أيضًا: أن الاستغناء عن الناس بالقرآن من المحال أن يوصف أحد به أنه يؤذن له فيه أو لا يؤذن، إلا أن يكون الأذن عند ابن عيينة بمعنى الإذن الذي هو إطلاق وإباحة، وإن كان كذلك، فهو غلط من وجهين، أحدهما: من اللغة، والثاني: من إحالة المعنى عن وجهه. أما اللغة، فإن الأذن مصدر قوله أذن فلان لكلام فلان، فهو يأذن له: إذا استمع وأنصت، كما قال تعالى: {وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ}، بمعنى: سمعت لربها وحُقَّ لها ذلك، كما قال عدي بن زيد: إن همي في سَمَاع وأَذَن.

بمعنى: في سماع واستماع. فمعنى قوله صلى الله عليه وسلم: (ما أذن الله لشيء) إنما هو: ما استمع الله لشيءٍ من كلام الناس ما استمع لنبي يتغنى بالقرآن.

وأما الإحالة في المعنى، فلأن الاستغناء بالقرآن عن الناس غير جائز وصفه بأنه مسموع ومأذون له.

فصل: واستدلوا بحديث (رأيت النبي – صلى الله عليه وسلم – يقرأ وهو على ناقته – وهي تسير به، وهو يقرأ سورة الفتح – أو من سورة الفتح – قراءة لينة، يقرأ وهو يرجع).

وزعم القرطبي أن ذلك محموع على إشباع المد في موضعه، ويحتمل أن يكون حكاية صوته عند هز الراحلة، كما يعتري رافع صوته إذا كان راكبًا من انضغاط صوته وتقطيعه لأجل هز المركوب، وإذا احتمل هذا فلا حجة فيه.

قالوا: وهذا الذي ذهب إليه القرطبي – رحمه الله – مردود بمن هو أفضل منه في فهم حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، قال العلامة ابن قَيّم: أن هذا الترجيع منه – صلى الله عليه وسلم – كان اختيارًا لا اضطراراً لهز الناقة له، فإن هذا لو كان لأجل هز الناقة لما كان داخلاً تحت الاختيار، فلم يكن عبد الله بن مُغَفَّل يحكيه ويفعلُه اختيارً ليُؤتسى به، وهو يرى هز الراحلة له حتى

ينقطع صوته، ثم يقول: كان يُرَجِّع في قراءته، فنسب الترجيع إلى فعله، ولو كان من هز الراحلة، لم يكن منه فعل يسمى ترجيعًا.

واستدلوا أيضا بحديث: (لو رأيتني وأنا أستمع لقراءتك البارحة، لقد أوتيت مزمارًا من مزامير آل داود). وفي رواية: (لو علمت لحبرته لك تحبيرًا).

ففي الحديث شبَّه – صلى الله عليه وسلم – حسن الصوت وحلاوة نغمته بصوت المزمار، وأصل الزمر: الغناء، قال النووي: قال العلماء: المراد بالمزمار هنا الصوت الحسن. وأصله الآلة أطلق اسمه على الصوت للمشابهة.

واستدلوا أيضا بحديث: (لَلَّهُ أَشَدُّ أَذَنا إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن، يَجْهَر به، من صاحب القَنْة إلى قينته).

واستدلوا بأحاديث كثيرة وصحيحة. وقالوا: ومعلوم أنه لابد للنفس من طرب واشتياق إلى الغناء فعوضت عن طرب الغناء بطرب القرآن، كما عوضت عن كل محرم ومكروه بما هو خيرٌ لها منه، وكما عوضت عن الاستقسام بالأزلام بالاستخارة التي هي محض التوحيد والتوكل، وعن السفاح بالنكاح، وعن القمار بالمراهنة بالنضال وسباق الخيل، وعن السماع الشيطاني بالسماع الرحماني القرآني، ونظائره كثيرة جدًا.

فصل:واعلم أنهم ألفاظا اشتقوها من المعاني المستكرهة في الحروف, ودلوا بها على ما ينبغي أن يجتنب من التحريف الغالب عليها, وجعلوا تلك الألفاظ كالألقاب لذلك, فقالواْ: ينبغي أن لا ينبر بالألف ولا يطبق بالباء ولا يجهر بالتاء ولا يثرثر بالثاء ولا يجرجر بالجيم ولا ينحنح بالحاء ولا يؤخخ بالخاء ولا يرخى بالدال ولا يهمس بالذال ولا يهرهر بالراء ولا ينزز بالزاي ولا ينسنس بالسين ولا ينشنش بالشين ولا ينصنص بالصاد ولا يعضض بالضاد ولا يحطط بالطاء ولا يميل بالظاء ولا يعنعن بالعين ولا يغرغر بالغين ولا يؤفف بالفاء ولا يقلقل بالقاف ولا يكلكل بالكاف ولا يغلظ

اللام, إلا في اسم الله تعالى إذا انفتح ما قبله أو انضم, وما في معنى, ولا يزمزم بالميم ولا يؤنن بالنون ولا يتفلج بالواو ولا يتهوع بالهاء ولا يتلاشى بالياء ولا يلين بالهمزة.

فصل: وليس من المراتب أيضا: القراءة باللكنة والحكلة والحبسة والرتة واللثغة والهثهثة والتهتة والفأفأة والتعتعة واللجلجلة والخنخنة والمقمقة والتمتمة واللفف والليغ والفهاهة والحصر, والكشكشة والكسكسة والتلتلة والكتكتة واللخلخانية والطمطمانية والعنعنة, والثرثرة والمهذرة والمشدقة والمفيهقة, فقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم: ((إن أبغضكم إلي الثرثارون المتفيهقون)). وسنفسر لكم الألفاظ إن شاء الله تعالى.

أما اللكنة: والحكنة: فهما عقدة في اللسان وعجمة في الكلام. والرتلة: والحبسة: فهما عقدة في اللسان وعجلة في الكلام. واللثغة: فهي أن يصير الراء ما في كلامه ويبدلها بها. وقد أبدل بعض العرب الحرف بغيره, واستقبح حتى جرى مجرى اللثغة, فمن ذلك إبدالهم الياء في الوقف جيما مشددة ومخففة وفي المشدد أكثر. وقد أبدلت خيبر والنضير من الثاء تاء في كثير من الحروف قالواْ في ثوم: توم, وفي مبعوث مبعوت, وفي الخبيث: الخبيت. والهثهثة: والهتهتة بالثاء والتاء: حكاية التواء اللسان عند الكلام. والتعتة: حكاية صوت العيي والألكن. والفأفأة: فالتردد في الفاء. واللجلجلة: أن يكون في نطقه عي وإدخال لبعض الكلام على بعض.

والخنخنة: أن يكلم بالخاء من لدن أنفه وقيل هي ألا يبين المتكلم للسامع كلاما فيخنخن في خياشيمه. والمقمقة: أن يتكلم من أقصى حلقه عن القارئ. والتمتمة: التردد في التاء. واللفف: أن يكون في اللسان عجلة وانعقاد. والليغ: مصدر الأليغ, وهو الذي لا يفصح بالكلام عن أبي عمرو. والفهاهة والحصر سواء: العي. والكشكشة: فما يعرض في لغة تميم عند خطاب المؤنث من إبدال الشين من كاف الخطاب, يقولون: ما جاء بش, يريدون ما جاء بك, وقيل بل في لغة بكر, وقرأ بعضهم – قد جعل ربش تحتش سريا – في موضع {ربك تحتك سريا}.

والكسكسة تعرض في لغة بكر, يقولون في خطاب المؤنث: أبوس وأمس, يريدون: أبوك وأمك فيبدلون من الكاف سينا, ومن العرب وهم هوازن من يزيد على كاف المؤنث في الوقف سينا

لتبين كسرة الكاف, فيقول: جررت بكس ونزلت عليكس, وإذا صل حذف لبيان الكسرة بالوصل, ومنهم من يجعل الزيادة شينا وهم ربيعة.

والكتكتة: إبدال تاء المخاطب كافا, يقول بعضهم: عصيك في موضع: عيصت. والتلتلة: فهي في لغة بهراء يقولون: تعلمون وتصنعون بكسر أوائل الأفعال. واللخلخانية: تعرض في لغة أعراب الشحر وعمان, يقولون في ما شاء الله: مشاء الله, فيحذفون الألف من ما. والطمطمانية: تعرض في لغة حمير, يقولون في طاب الهواء: طام الهواء فيبدلون من الباء ميما. وبعض العرب يقولون فيما رواه الأحمر: طانه الله على الخير, وطامه أي جبله, فيبدلون من النون ميما.

والعنعنة: تعرض في لغة تميم, وقيل في لغة قضاعة يقولون: طننت عنك ذاهب, وهم يريدون: أنك ذاهب, فيبدلون من الهمزة عينا. والثرثار: المهذار الكثير الكلام في إصابة. والمتشدق: الذي يملأ شدقيه بالكلام. والمتفيهق: المعتيق الذي يتوسع في كلامه حتى يغص به فمه, مأخوذ من الفهق, وهو الإمتلاء كأنه يفهق فيه بالكلام, أي يملأ به.

فصل: وصفة قراءتهم: أن نافع: قراءته سلسلة لها أدنى تمديد, كان لا مشددا ولا مرسلا بينا حسنا. وابن كثير: قراءته حسنة مجهورة بتمكين بين. وعاصم: قراءته مترسلة جريشة ذات ترتيل. وحمزة: قراءته فأكثر من يرويها لا ينبغي أن تحكي قراءته لفسادها, لأنها مصنوعة من تلقاء أنفسهم. وأما من كان منهم يعدل في قراءته حدرا وتحقيقا فصفتها المد العدل والقصر والهمز المقوم والتشديد المجود, بلا تمطيط ولا تشديق, ولا تعلية صوت, ولا ترعيد, فهذه صفة التحقيق. وأما الحدر فسهل كاف, في أدنى ترتيل وأيسر تقطيع.

والكسائي: قراءته فبين الوصفين في اعتدال. وأصحاب إبن عامر: فيضطربون في التقويم, ويخرجون عن الإعتدال. وأبا عمرو بن العلاء البصري: قراءته التوسط والتدوير, همزها سليم من اللكز, وتشديدها خارج عن التمضيغ بترسل جزل بين سهل, يتلو بعضها بعضا. وإلى هذا كان يذهب ابن مجاهد في هذه القراءة وغيرها, وله كان يختار وبمثله كان يأخذ ابن المنادي. قال ابن مجاهد: كان أبو عمرو سهل القراءة غير متكلف يؤثر التخفيف ما وجد إليه السبيل.

فكتاب الله تعالى: يقرأ بالترتيل والتحقيق وبالحدر والتخفيف وبالهمز وتركه, وبالمد وقصره وبالبيان والإدغام, وبالإمالة والتفخيم. وإنما يستعمل الحدر والهذرمة وهما سرعة القراءة مع تقويم الألفاظ, وتمكين الحروف, لتكثر حسناته, إذ كان له بكل حرف عشر حسنات. وأن ينطق القارئ بالهمز من غير لكز, والمد من غير تمطيط والتشديد من غير تمضيغ والإشباع من غير تكلف. هذه القراءة التي يقرأ بها كتاب الله تعالى ويأخذ, فهي القراءة التي لا تخرج عن طباع العرب وكلام الفصحاء, على وجه من وجوه القراءات, فيقرأ لكل إمام بما نقل عنه من ذلك.

فصل: ويحسن الصوت بالقراءة, وفي الحديث عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: (سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في العشاء بالتين والزيتون, فما سمعت أحدا أحسن صوتا منه). وفي البخاري ومسلم: عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي موسى: لو رأيتني وأنا أستمع لقراءتك البارحة, لقد أوتيت مزمارا من مزامير آل داود). وفي رواية أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم: لو علمت لحبرته لك تحبيرا. وفي الباب: حديث (ليس منا), وحديث (ما أذن الله), وحديث (زينوا القرآن) السابق ذكرها الأحاديث.

فصل المقامات الموسيقية، وهي بالسلم الموسيقي درجات متتالية بحروف معينة تنتج في النهاية نغمة أو أصوات معينة، وما المنتج يشكل المقام في شكله الأخير.

والمقامات الموسيقية كثيرة وما منها الأندلسية والتركية والعربية والفارسية وما كثير، والشرقية الصدد، ورمزها "صنع بسحرك" وهو "كلمة جامعة للحروف الأولى من أسماء المقامات الأساسية،

فالراست: هو المقام الرئيسي في الشرقية، والأكثر استخداما.

والنهاوند: ويستخدم في قراءة آيات الخشوع والتدبر والنعيم.

والبيات: يجمع بين الألحان الغنائية المتقلبة التي تكون هادئة ثم تعلو في المنتصف، والمقام الأفضل من ناهية القراءة للتدبر والخشوع والرهبانية.

والسيكا: يستخدم بشكل أكبر مع آيات الشجون والبشارة ويساعد على التأمل والهدوء.

والعجم: مقام الجيش والعسكر، ويبدأ من درجة الدو وينتهي بها وتكون نغماته جميعها بيكار أي لا ترفع ولا تنخفض نغمات المقام.

والحجاز: مقام الهيبة والاحترام والحزن والوقار ويستخدم في آيات الخوف والخشوع.

والصبا: مقام الحزن الباكي والإكتئاب، ويستخدم لقراءة الآيات الخاصة بعذاب القبر والآخرة والآيات التي تتطلب خشوعًا كثيرًا.

والكرد: مقام العاطفة الأنسب الذي يعبر عن العاطفة الجياشة، ، وبشكل عام يعبر عما لا تستطيع أن تقوله النفس وكأن الآلات الموسيقية هي الناطقة بهذه المشاعر، وفي القرآن هو مناسب لآيات التبشير والهداية.

فاختلف القوم حول القراءة بالمقامات هذه بين الجواز والحرام:

فمن المجيزين: الشيخ محمود خليل الحصري وقال: " والذي أراه أنه يجوز للقارئ بأن يقرأ بأية نغمة من النغمات الموسيقية: الحجاز، النهاوند، العشاق، الصبا، العجم، الرست إلى غير ذالك من النغمات بشرط أن يحافظ كل المحافظة على قواعد التجويد، ولا ينحرف عنها يمنة ولا يسرة بحيث يجعل هذه القواعد في المحل الأول، ويؤثر رعايتها على رعاية قواعد الموسيقي حتى إذا تعارض عنده – في بعض الأحيان – ضبط الكلمة القرءانية من ناحية التجويد، وضبطها من ناحية الموسيقي بحيث يتعسر عليه ضبط الكلمة من الناحيتين معا فإنه يؤثر ضبطها تجويدا، ولو ترتب على ذالك الإخلال بقواعد الموسيقي. أما إذا كانت القراءة بهذه النغمات تؤدي إلى الإخلال بأصول التلاوة واحكام الأداء فإن القراءة بها تكون محرمة بإجماع المسلمين، يأثم القارئ بقراءتها، ويأثم المستمع بسماعها".

ومن المحرمين: الدكتور رأفت عثمان، والشيخ محمود عاشور وكيل الأزهر.

هذا: وما أكثر ما كتب وقيل في الباب، وقد يحتج الفريقان بدليل واحد، وما أكثر القائلين في الباب وحتى قال فيه من ليس بأهل أن يقول فيه: فـ"لو سكت من لا يعلم لقلّ الخلاف".

وأقول: والحق أنه لا يجوز أن يختلف أحد في جواز: "مجرد موافقة تلاوة ما لمقام ما، من المقامات، إذا روعي فيها التجويد، إذا لم يتعمد القارئ في تكلفه"، وأما إذا تعمد في التكلف "فيجوز أن يختلف فيه، بين الكراهة والحرمة ولو لم يختل بالتجويد" والكراهة أقرب إلى الصواب.

ولا في جواز تعلم المقامات للقراءة أو لغير القراءة مما في معنى القراءة، كما لا يجوز أن يختلف في تحريم ذلك إذا لم يراع فيها التجويد، تعمد التكليف أم لم يعمد، والتحريم يكون فيما يخرج عن مقتضى التلاوة الصحيحة. وليس قاصرا للمقامات.

ثم وإذا كانت المقامات عبارة عن مجموعة من النغمات التي وجدت في أصوات البشر، أو وفي أصوات الأجناس التي جاورت البشر، من الحيوانات، والنبات، أو وفي الجماد، على الطبيعة والسليقة، وأخذت من طبقات الحنجرة الصوتية.

فكل صوت يندرج تحت مقام من مقامات الطبيعة، فالمقامات من الطبيعة ومن الفطرفة التي فطر الناس عليها، و"تأخر الإسم لا ينفي تقدم المسمى" و"عدم الإصطلاح لا يقضي بعدم المصطلح"، وإذا كانت عناوين المقامات لم تظهر إلا بعد قرون من الزمن، فلا يستبعد ذلك ولا يستغرب من أن تكون المقامات فطريةً وطبيعيةً، أليس من الحيوان ما يعطي مقاما من المقامات؟ بلى؛ منها ما يعطي "الرست" ومنها ما يعطي "الصبا" وما إلى غير ذلك. على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحفظ عنه أي اهتمام بتفاصيل المقامات هذه من حيث الصوت. أو أنه علم أصحابه قواعد التغني وأصوله ومقامات الصوت.

فصل: وأما إذا كان شغل القارئ أن يتلو بمقام ما، ويصرف الناس عن تدبر معاني القرآن الكريم، بما فيه من الحكمة والذكر الحكيم، إلى ابتداعاته في أنواع المقامات، فإن أصرفهم فهو حرام، وإن لم يصرفهم فمكروه، فالمقامات تكون حراما لغيره لا لذاته، ومكروها لغيره لا لذاته.

وأما إذا لم تكن همة القارئ صرف الناس عن ذلك، وإلى ذاك، فلم يقع في الحرام هو، وإن هم صرفوا عن التدبر إلى الابتداعات، لأن: "الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى"، إلا أنه قد يكره له ذلك أو يحرم عليه إذا علم منهم قصدهم، وإن لم يعلم فعلى جوازه.

فصل: والمذهب أن القرآن له إيقاع إلهي، وفيه أجراس موسيقي فيقرأ الإنسان بطبيعته من غير تعمد على مقام معين، وكم من قراءة على الطبيعة أثرت كثيرا من غير مراعة هذي المقامات.

ثم والإهتمام اليوم بالمقامات قد يوصل إلى الإنشغال بها عما أنزل من أجله القرآن، وما ثبت عن الأئمة السلف أن اعتنوا بالمقامات إلى مثل هذا الحد.

ثم ولا أرى من أن يعتنى ويدرس المقامات ويتتبع ويضبط ويجعل كمادة مستقلة ورسمية وعلم من علوم القرآن، ولو استمر الاهتمام والاعتناء على ما عليه اليوم فسيطغى يوما ما على التجويد.

فصل: والمقامات الموسيقية يسمونها المقامات القرآنية والمقامات الصوتية، ولا أرى إلا أن يقتصر على التسمية الأولى وهي"المقامات الموسيقية" وأما "المقامات الصوتية" فيه تجاوز عن العرف

المصطلح، والتسمية الثالثة وما: "المقامات القرآنية" فيه تلبس لأنه من القرآن علومه ما يسمى بـ"المقامات" رغم من أن تنسب إليه.

فصل: والمقامات في حد ذاتها ليست بدعةً، ولا القراءة بها بدعة، وإنما البدعة التكلف بها.

فصل: اختلفوا في مسألة عناوين العلم مصطلحاتها الإستعمال: ما الإختلاف لفظي وليس بمعنوي: فبين الإبتداء والإئتناف. وبين علم الأداء, وعلم التجويدو وما في المعنى. وبين الإخفاء والإختطاف والإختلاس والإشمام والروم على التجوز. وبين الإدخال والفصل والإدراج والإسراع والحدر. وبين الإدغام والإدّغام والإخفاء على التجوز. وبين الإذلاق والذلق. وبين الإستعلاء والعلاء. وبين الإستفال والتسفل والإنسفال. وبين الإصمات والصمت. وبين الإطباق والطبق. وبين الإظهار والبيان والمبين والتبيين. وبين الإقلاب والقلب. وبين الترتيل والترسل والترسيل. وبين الشدة والشديدة. وبين الصفات اللوازم والصفات اللازمة. وبين القطع والتقطيع. وبين القلقلة والقلقل واللقلقة. وبين لام أل, ولام التعريف. وبين المتماثلان والمثلان والتماثل. وبين المتقاربان والقربان والتقارب. وبين المتجانسان والجنسان والتجانس. وبين المتباعدان والتباعد. وبين المد والمط والمطل. وبين المد الأصلي, والمد الطبيعي والمد الذاتي والمد المقصور ومد الصيغة. وبين المد الفرعي والمد المزيدي والمد المتكلف والمد العرضي. وبين المد المنفصل ومد الفصل ومد البسط والمد الجائز ومد حرف لحرف, ومد الإعتبار. وبين مد البنية والمد المتصل ومد الكلمة والمد الواجب والمد الممكن. وبين المد اللازم والمد الثابت. وبين البينية والتوسط. وبين الإطباق والطبق.

فصل: مصادر الكتاب: فالبحث عن مصادر أي عمل علمي أمر مهم لتوثيق مادة ذلك العمل, والوقوف على أصل الأفكار التي تضمنها, ومقدار ما أضافه الكاتب على من سبقه إلى بحثه, لكن الأعمال العلمية تتفاوت في إمكانية تحديد مصادرها, فمن الباحثين من ينص على مصادره, ومنهم من لا يشير إليها, مما يزيد في صعوبة تحديدها, وكتب التي طالعتها للكتاب في العلم وما في معنى العلم, وغيرها في غيره وما ليس في المعنى, واعتمدت عليها: كثيرة؛ وأذكر منها ما من العلم وما في معناه, ما تيسر من التقدير, وتقدر من التيسير, فمنه: النشر, وتحبير التيسير, وتقريب النشر, وغاية النهاية في أسماء رجال القراءات, ومنجد المقرئين, والتمهيد, والمقدمة الجزرية: كلها للإمام.

وطبقات القراء للإمام أبي عبد الله الذهبي, والرائد في تجويد القرآن تأليف محمد سالم محيسن, وشرح تحفتة الأطفال والمقدمة الجزرية: تأليف: محمد محمد محمد سالم محيسن, وأحكام التجويد والتلاوة, تأليف محمود بن رأفت بن حسن زلط, ومعجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات أو التجريد لمعجم مصطلحات التجويد تأليف إبراهيم الدوسري.

والتحديد في الإتقان والتجويد, وكتاب الفتح والإمالة, وكتاب جامع البيان, وكتاب التيسير, ومنظومة الإقتصاد, والمقنع, والمحكم, وكتاب الوقف والإبتداء, وكتاب شرح قصيدة الخاقاني, تأليف الإمام الداني, والتحفة العنبرية في شرح تحفة الأطفال, والواضح في أحكام التجويد تأليف محمد عصام, والوجيز في علم التجويد تأليف: محمود سيبويه البدوي, وفن الترتيل وعلومه تأليف أحمد بن أحمد بن محمد عبد الله الطويل, وهداية البرية إلى شرح المقدمة الجزرية تأليف: منير بن محمد بن علي, وخمس مائة سؤال وجواب في علم التجويد تأليف: مجدي فتحي السير وياسر سليمان أبي شادي, والميزان في أحكام تجويد القرآن تأليف فريال زكريا العبد, وأحكام التلاوة والتجويد الميسرة تأليف عماد جمعة, وشرح الجزرية تأليف إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري.

وتحفة الأطفال تأليف الشيخ سليمان الجمزوري, وكتاب السبعة لإمام الصنعة أبي بكر ابن مجاهد البغدادي, وأوضح البيان في أحكام تلاوة القرآن تأليف محمد محمود عبد الله, والكامل لأبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده الهذلي اليشكري المغربي, والسهل

المفيد فى أحكام التجويد تأليف السيد إبراهيم أحمد, والوجيز في تجويد الكتاب العزيز تأليف: الدكتور محمد بن سيدي محمد الأمين, والبرهان في تجويد القرآن: تأليف محمد الصادق قمحاوي, والدرر البهية شرح المقدمة الجزرية تأليف أسامة بن عبد الوهاب, والدقائق المحكمة في شرح المقدمة تأليف شيخ الإسلام: زكريا الأنصاري.

وسراج القارئ المبتدي لأبي القاسم علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن ابن القاصح العذري, والرعاية للإمام مكي, والسلسبيل الشافي في علم التجويد تأليف عثمان بن سليمان مراد, والمنير الجديد في أحكام التجويد تأليف فهمى علي سليمان, والملخص المفيد في علم التجويد تأليف محمد أحمد معبد, وإبراز المعاني, والمرشد الوجيز كلاهما, لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم, والعميد في علم التجويد تأليف محمود بن علي بسّة المصري, وتيسير الرحمن في تجويد القرآن تأليف سعاد عبد الحميد.

وكتب فضائل القرآن ما: لعبد الله بن جار الله بن إبراهيم آل جار الله, ولإبن أبي شيبة, ولإبن الضريس, ولإبن كثير, وللمستغفري, وللنسائي, وللرازي, وغاية المريد في علم التجويد تأليف عطية قابل نصر, وأحكام قراءة القرآن الكريم تأليف الشيخ محمود خليل الحصري, وغيث النفع في القراءات السبع, لأبي الحسن: علي بن محمد بن سا لم، النوري الصفاقسي, والقول السديد في بيان حكم التجويد تأليف الحداد الحسيني, والبيان لحكم قراءة القرآن الكريم بالألحان تأليف أيمن رشدي سويد, ونهاية القول المفيد تأليف مكي نصر الجريسي, والكنز في القراءات العشر :تأليف: تاج الدين أبي محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على ابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ.

وكتب الدكتور غانم قدوري الحمد, ما: محاضرات في علوم القرآن, والميسر في علم التجويد, والشرح الوجيز على المقدمة الجزرية, والشرح الكبير على المقدمة نفسها, وعلم التجويد دراسة صوتية ميسرة, الخمسة للدكتور, والمفيد في التجويد تأليف شهاب الدين أحمد بن أحمد بن بدر الدين بن إبراهيم الطيبي, ولآلئ البيان في تجويد القرءان تأليف: الشيخ إبراهيم علي شحاتة السمنودي, والتحفة السمنودية في تجويد الكلمات القرءانية للمؤلف, والمفيد في علم التجويد تأليف: أبي حسن عوض بن

حسن القرني, والإقليد من أحكام التجويد تأليف: عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين, والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة, والوافي في الشرح على قصيدة اللامية الشاطبية, كلاهما للشيخ عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي الدمنهوري, وتقريب المعاني لسيد لاشين وخالد الحافظ, والنفحات الإلهية لمحمد عبد الدايم خميس.

وشرح المقدمة الجزرية للمبتدئين, وشرح تحفة الأطفال للمبتدئين أيضا, ودراسة علم التجويد, والتمهيد لدراسة علم التجويد للمبتدئين, الأربعة تأليف جمال إبراهيم القرشي, والمزهر في شرح الشاطبية والدرة, لسبعة ما: محمد خالد منصور, وأحمد خالد شكري وأحمد محمد مفلح القضاة وخالد سيف الله سيفي ومحمد موسى نصر وإبراهيم محمد الجرمي ومحمد عصام القضاة, وشرح الفاسي على الشاطبية, وشرح طيبة النشر في القراءات العشر تأليف الإمام شهاب الدين أبي بكر أحمد بن محمد بن محمد ابن الجزري الدمشقي, وعناية المفيد شرح هداية المستفيد في علم التجويد: تأليف عبد الله أحمد روبلي, وشرح شعلة على الشاطبية المسمى كنز المعاني في شرح حرز الأماني, ومختصر بلوغ الأمنية تأليف الشيخ علي محمد الضباع, وكتاب فن التجويد تأليف عزة عبيد دعاس, والفرائد الحسان في تجويد القرآن تأليف محمد نور بن عبد الحفيظ سويد, وبداية المريد في فن التجويد تأليف سيد بن مختار بن أبي شادي, والمفيد في أحكام التجويد تأليف محمد علي قطب.

والخلاصة من أحكام التجويد تأليف خميس بن ناصر العمري، والوجيز في حكم تجويد الكتاب العزيز إعداد الدكتور محمد بن سيدي محمد محمد الأمين، والتجويد الميسر: قواعد قراءة القرآن الكريم في أسلوب ميسر يتيح لكل مسلم فهم هذا الفن وتطبيقه وقراءة القرآن بالطريقة النبوية تأليف: الدكتور أبي عاصم عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، الأستاذ المشارك بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. والمذكرة في التجويد، وما خلاصة تدريس أكثر من ست وثلاثين عاما، تأليف خادم كتاب الله المجيد الدكتور محمد نبهان بن حسين مصري، وحلية التنزيل شرح على تحفة الترتيل في أصول التجويد تأليف أحمد شوقي الآلوسي. تحقيق الدكتور زكي فهمي أحمد شوقي الآلوسي، والمفصل في التجويد تأليف عزه بنت عبد الرحيم آل سليمان، ورسالة في تجويد القرآن

تأليف الإمام العلامة عبد الله بن عبد الرحمن أبابطين، تحقيق الدكتور عبد الله بن صالح بن محمد العبيد. والمنهج العلمي في توضيح أحكام التجويد، طريقة جديدة لعرض قواعد التجويد تأليف: محمد علي عبد الباقي السبعي، المدرس بمدرسة شعبة لتحفيظ القرآن الكريم بالرياض، والمعين في تجويد الكتاب المبين، أمثلة وتطبيقات عملية تأليف الشيخ خالد جاسم المطوع، وفتح الراغبين في تجويد الكتاب المبين تأليف محمد بن علي بن خلف الحسيني الحداد شيخ المقارئ المصرية. والبيان في أحكام تجويد القرآن: تأليف حسام الدين سليم الكيلاني، مدير معهد تحفيظ القرآن الكريم. والتجويد الميسر في سؤال وجواب تأليف إسلام محمود دربالة، ومتن المفيد في علم التجويد تأليف: محمد بن شامي بن مطاعن شيبة العدوي القرشي، والمفيد في علم التجويد تأليف الحسن بن شجاع بن محمد الحسن التوني، تحقيق محمد صفاء طه حمودي، وفتح المجيد في علم التجويد تأليف محمد بن خلف الحسيني الحداد، شيخ عموم القراء والمقارئ بالديار المصرية، وبغية المريد من أحكام التجويد تأليف مهدي محمد الحرازي.

والإلغاز في علم التجويد تأليف لاميطوْ أبو الحسن والحسين ملّوْ: يوسف المسعود فوفورى: جلّوْ جالنغ فلاتاري فلدن الطوخي. والإنتهاج فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ. والأئمّةْ فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ. والْبُرْهَانُ فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ. والتاريخ فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ. والتدريس في علم التجويد. والأصول فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ. والإختلاف فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ. والْإِخْتِصَارُ فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ. والإبتساط فِي عِلْمِ التَّرْكِيبِ. والإتساع في علم التجويد. والتسهيل في علم التجويد. والتعريف فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ. والتفريق فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ. والتَّكْمِيلُ فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ. والتلخيص في علم التجويد. والتمييز فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ/ التَّرْكِيبِ. والتَّهَجِّي فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ/ التَّرْكِيبِ. واَلتَّوْجِيزُ فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ. والغنة فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ. والفرق فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ. والقواعد فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ. ومُخْتَصَرُ فوفورى فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ. والْمَذْهَبُ فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ. والإصطلاح في عِلْمِ التَّجْوِيدِ. الخمسة والعشرين كتابا كلها للمؤلف المسعود فوفورى. وكثير وكثير, ثم كثير وكثير، وكثير من كتب العلم قرأتها للكتاب ثم لا أرى شيئا منها أنقله، لا برمته ولا بمعناه، فأتركها ثم لا أذكرها لا في مصادري ولا في كتب العلم، وأكاد أن أقول اليوم لا بعده، إن لم أقرأ تِسع أو تسعي كتب العلم، فقد قرأت ثمنها أو ثمانيها، والعلم عند الله، ولا علم لنا إلا ما علّمنا.

وأكثرها تأثري بها وأقوى, الكتب الثلاثة ما على الترتيب: النشر للإمام, والنهاية للجريسي, والشرح الكبير لغانم الدكتور, فقد أجرى الله الخير على يديهم بالنسبة لي, وكم من قول نقلته بنصه منها, وهو على صورته, من غير تغيير ولا تبديل, ومن غير الذكر, والتنبيه, وما ذلك إلا لكونه جائزا, فمن أكثر الإطلاع على كتب القوم عرف ذلك, ثم ولم أعثر على شيء من العلم على الإنترنت الشبكة, إلا وتنالته جهد تناولي.

هذا: وأما ذكري عن المصادر الغير الرئيسية للكتاب, فأخليت الكتاب من ذكر أسمائها, واكتفائي بذكر أسماء بعض علمائها مشعر برجوعي إلى بعض كتبهم, ولا أعني بذكر الأسماء أني قد أخذت من الكتب مباشرة, بل ربما كانت آراؤهم قد وصلتني عبر مصادر أخرى.

فصل: الفرق بين العلم وسائر العلوم التسعة, أو السبعة, فالفرق بينه وبين علم الرسم العثماني, وعلم الضبط, وعلم القراءات, وعلم دراسة الأصوات, وعلم الوقف والإبتداء, وعلم التركيب, وعلم المقامات, وعلم العد, وعلم الآداب, وعلم الفضائل.

وأما علم العدّ, أو علم عد الآي, أو علم عدد آي القرآن, أو علم العدد, أو علم الفواصل أو علم فواصل الآي, أو علم فواصل آي القرآن, ما الفاصلة هي الكلام المنفصل عما بعده, وهو علم يبحث فيه عن أحوال آيات القرآن الكريم من حيث عدد الآيات في كل سورة, وماهي رأس الآية وما خاتمتها, أو علم يبحث عن أحوال سور القرآن الكريم من حيث عدد آياتها وبدايتها ونهاياتها. أو العلم بأعداد آي سور القرآن وما اختلف في عدّه منها معزواً لناقله, فليس علما جديدا, بل؛ كانوا يدرسونه قديما, ضمن القراءات, وضمن كتبها كانت بداية التأليف فيه, وقلّ من يعتني به من العلماء في الزمان, فضلا من الطلاب, فهو علم معتبر, ولم أعتبره من العلوم, لإشتراكها بالتجويد, إشتراكا ما يجعل الخصوص والعموم بينها وبينه, واعتبرناه في معنى الوقف والإبتداء, من حيث تبين المعاني, فهو أقرب إلى الوقف والإبتداء من حيث ذلك, من قربه إلى التجويد, وهما متساويان إلى التفسير.

وأما الآداب مع القرآن الكريم: فقد جَرَى مِنْ عَادَةِ بَعْضِ عُلَمَاءِ التَّجْوِيدِ فِي كُتُبِهِ, ذِكْرُ الْآدَابِ, عَلَى أَنَّهُ مُقَدِّمَةٌ مِنْ مُقَدِّمَاتِ الْعِلْمِ, مَا طَالَمَا نَبَّهْنَا فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِنَا, عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْعِلْمِ, وَإِنْ لَمْ يَسْتَحِقَّ الْآدَابُ أَنْ يَكُونَ عِلْماً مُسْتَقِلًّا بنفسه, فَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ مُقَدِّمَةً مِنْ مُقَدِّمَاتِ عِلْمِ الْقِرَاءَاتِ, إِذِ الْقِرَاءَاتُ أَوْلَى بِهِ مِنَ التَّجْوِيدِ.

وَأَكْثَرُ أَحْكَامِ الْآدَابِ شَرْعِيٌّ, لَا صُنَاعِيٌّ, فَكَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْفِقْهِ, مِنْ قُرْبِهِ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْعُلُومِ, وَلِذَا لَمْ أَقِفْ عَلَى كَثِيرٍ مِنْهَا في كتابي الذي صنعت فيها, كَمَا وَقَفَ عَلَيْهِ النَّوَوِّي فِي التِّبْيَانِ, وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ.

وأما ذكر الفضائل: فأيضا جرى ذكره عادة له من ذلك في الكتب على ذلك, ما ليس بمستبعد, وإن لم يستحق الفضائل أن يكون علما مستقلا بنفسه, فحقه أن يكون مقدمة من مقدمات علمي القراءات والتجويد.

فصل: القول في التجويد والرسم العثماني: إعلم أن تحديد الفرق بين التجويد والرسم العثماني, أو وبين كل من العلوم: يتطلب تأريخ كل منهما, وتعريفه, وموضوعه, وهذي الثلاثة الأركان في الفرق بين العلوم, والعمدة التعريف.

فمهما اتفق العلمان في التأريخ, وفي الموضوع, لا يتفقان في التعريف, وإلا فمن ما يلاحظ بأن العلمين من واد واحد, وأصل مشترك فيه, سوى أنّ لابد من اقتصار أحدهما عن الآخر, من حيث الآخر زاد. ولا نعتبر في الفرق بين العلمين: الواضع, والإستمداد, والحكم, والأئمة, والفائدة, والغاية, والإنفراد, والمنزلة, والتقسيم, والتلخصيل, إذ قد يتفقان فيها.

ونعتبر في التأريخ: باستعمال القواعد, ووضعها, ونيل التأليف, والتعريف, والظهور والإتساع, والإمتهاد والإبتساط, والأخذ في النضوج والإكتمال والوقوف والإستواء, حسب ما العلم تأرّخْنَا.

وعدة العلوم: ثمانية, عديد الجنة أبوابها, وبامتزاج أحد من التركيب والأصوات: سبعة, عديد سماوات المهيمن العلى, رزقنا الله الجنة أبوابها, أن ندخل من أيها شئنا.

فالتجويد: علم مرّ قواعده بالعرب تستعمله, منذ القديم ونزل به القرآن, ووضعته علماء القراء, وأئمة القراءة, من التابعين وتابعي التابعين, ونال التأليف في القرن الرابع الهجري, بل؛ وحتى التعريف نفسه, والظهور والإتساع في الخامس منه, والإمتهاد والإبتساط في الإمام الشمس ابن الجزري, والمبادئ عدتها التكميل الخمسة عشر, والأبواب السبعة, والحروف صفاتها الميزان, وما في المعنى, بأبي الحسن يوسف المسعود فوفورى جلّوْ الفلاتي, وأخذ في النضوج والإكتمال والوقوف والإستواء, بل؛ ويراد به في الرابع عشر من القرون الهجرية.

وتعريفه: هو علم يبحث في إعطاء حروف القرآن حقها ومستحقها.

وموضوعه: الكلمات القرآنية من حيث إعطاء حروفِها حقَّها ومستحقَّها, ما القرآن على اصطلاحات عند الأصوليين وعند القراء. فالأصوليون: عنوه بتعريفات كثيرة عن خصائص ثابتة مميزة له من غيره, إلى أن لا يخطئ أحد في كونه وحيا الهيا, بما يشاركه لغيره في اثبات الأحكام القرآنية. والقراء عنوه بتعريف واحد. والأحوط للأصولية: أنه (كلام الله، المنزل على محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باللفظ العربي، المنقول إلينا نقلا متواتراً، المتعبد بتلاوته، المعجز، المكتوب في المصاحف).

وفي ما اختصرناه لكم: أنه (كلام الله تعالى المنزل على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم للتدبر والتذكر باللفظ العربي, المنقول إلينا نقلا متواترا, المتعبد بتلاوته المعجز المكتوب في المصاحف المبدوء بسورة الفاتحة المختوم بسورة الناس).

وعند القراء: فهو كل ما وافق اللغة العربية ولو بوجه, ورسم أحد المصاحف ولو احتمالا, وتواتر النقل, وخالف مكي بن أبي طالب القيسي, والإمام ابن الجزري, بجعلهما مكان التواتر, صحة السند, وقد روى الإمام تصريح غير واحد منهم بالصحة. ولا تعتمد القراء في اللغة على الافشى والاقيس في شيء منه، بل في الأثر والنقل والرواية.

والرسم العثماني: مر قواعده بالعرب منذ القديم تستعمله, وكتب القرآن بها على الرقاع في زمن النبي صلى الله عليه وسلم, وفي الصحف في الصديق رصي الله عنه, نقل زيد الرقاع إلى الصحف, وفي عثمان رضى الله عنه في المصاحف نقلواْ الصحف إلى المصاحف.

فالإصطلاح الأغلب والأكثر استعمالا اسما وعلما على الرسم العثماني: الكتابة, والعربية كلها تكتب بذات الطريقة والمنهج, لكن ببداية التغاير بين كتابة المصحف الشريف خاصة، وكتابة مطلق النصوص العربية عامة، فرّق العلماء بين مصطلحين اثنين, بأن جعلوا الكتابة على رسم المصحف دلالة, والهجاء على الرسم الإملائي الحادث, ثم دعت الحاجة مرة أخرى إلى تحديد الاصطلاحات والتفريق بينها، فانسحب اصطلاح الخطّ من دلالته على مطلق الكتابة إلى جانبها الجمالي والفني، ولم يعد يطلق على الرسم العثماني إلاّ مقيّداً بالمصحف أو الرسم أو المرسوم أو التنزيل ونحو ذلك. وبمرور الزمن، وتطور علم كتابة المصاحف، وتميّزه عن الرسم الإملائي أوّلاً، وعن جانبه

الفني الجمالي ثانيا، بدأ يصنع لنفسه اصطلاحا خاصا وتسمية سرعان ما أصبحت علما عليه وحده، إذا أطلقت اتّجهت له دون غيره من العلوم والفنون...هذه التسمية هي علم الرسم أو المرسوم مطلقاً عن القيود والأوصاف، أو مقيدا بالمصحف أو العثمانيّ أو الصحابة أو الاصطلاحي أو الخطّ.

واصطلاح الرسم بدأ أوّل ما بدأ أواسط القرن الثاني على يد مقرئ البصرة أبي عمرو بن العلاء البصري، ثمّ كثر استعماله مع غيره من التسميات والاصطلاحات خلال القرن الثالث, على يد عطاء بن يسار الأندلسي, وأبي المنذر نصر بن يوسف النحوي, وابن رزين الأصبهاني, وعبد الله بن سهل, وأبي بكر الأنباري, لينفرد بالدلالة على هذا العلم الخاص ابتداء من القرن الخامس للهجرة على يد كبار أئمة هذا الفنّ كالإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني, وأبي داود سليمان بن نجاح, والإمام أبي القاسم بن فيره بن خلف الشاطبي, ومحمد بن محمد الشريشي المشهور بالخراز, وأخذ في نيل النضوج والإكتمال والوقوف والإستواء بهم.

وتعريفه: هو علم يعرف به طريقة كيفية رسم الكلمات والحروف التي رسمت بها كل كلمة في المصاحف العثمانية, من حيث النوع لا من حيث الشكل.

وموضوعه: الكلمات القرآنية, من حيث أحوال الكتابة بها.

فالتجويد والرسم العثماني: إتفقا في الموضوع القرآن, واختلفا في التاريخ وفي التعريف ما العمدة, حيث الرسم: هو أحد الأركان الثلاثة التي يثبت بها القرآن, بل هو العمدة, والركن: جزء من ماهيّة الشيء, فلا يثبت القرآن بدون الرسم العثماني, كما لا يقرأ بدون التجويد, ولكن الرسم يقدم على التجويد, إذ التجويد وصف, والرسم جزء من الموصوف, والوصف لا يتجاوز الموصوف في الموصوف نفسه, ولكن يجاوز من الموصوف إلى موصوف آخر, فيقف التجويد عند الرسم, ولا يجاوز الرسم في نفسه, ولكن يجاوز منه إلى ركن آخر من أركان القرآن, ولا يقف الرسم عند التجويد. فالوصف: يكون أخص من الموصوف, من حيث لا يتجاوز الموصوف في الموصوف نفسه, لا من حيث تجاوزِه من الموصوف إلى موصوف آخر, والموصوف أعم من الوصف, من حيث ذلك.

ويكون الوصف أعم: من حيث تجاوزه من الموصوف إلى موصوف آخر, حيث الموصوف يكون أخص, من حيث ذلك.

فالتجويد أعم من الرسم, من حيث تجاوزه إلى غير الرسم, لا من حيث تجاوزه في الرسم نفسه للأركانية, والرسم أخص من التجويد من حيث ذلك, فكل رسم: تجويد, وليس كل تجويد: رسما, والتجويد أخص من الرسم, من حيث عدم تجاوزه في الرسم نفسه للأركانية, والرسم أعم من التجويد من من حيث ذلك.

فعلى الأول: يكون لا بأس بذكر قواعد الرسم العثماني الكلية, تحت علم التجويد, كما جرى دأبهم بذلك, في الوقف والإبتداء, من الوقف الإختباري من: المقطوع والموصول والمبدل والثابت والمحذوف, ما لا يوقف عليه إلا لعذر, فيما تدعو إليه الحاجة, بخلاف العكس, وممن علمت أنه ذكر القواعد, الإمام في مقدمته الجزرية, ومنون انتهجواْ مناهجه من المتأخرين, وهل يمكن أن ينفرد بابا من العلم, ما ليس له ذلك فيه, إلا إذا لم يجد في الأبواب ما يناسبه, ولكن ناسب الوقف والإبتداء, فاستحق أن يدرج تحت الوقف والإبتداء بابه, ما هو أحق بالتبويب من الرسم, بلاف العكس ألبتة, إذ لا تتميم فيه.

وعلى الثاني: يكون ليس لنا أن يذكر في التجويد من قواعد الرسم شيأً, في باب من أبواب العلم, رغم أن يذكر القواعد, كما ليس العكس, إذ العموم والخصوص: من وجه, وهو عدم تجاوز التجويد في الرسم نفسه للأركانية.

فصل: القول في علم الضبط: والحق: أن الضبط: لم يمر بالعرب قواعده قبل الإسلام, ولا بعده, لأن العرب منذ القدم لم تكن أصحاب نقط وشكل, فأصول الكتابة العربية عندهم خالية من نقاط الإعجام وعلامات الحركات, فكانت المصاحف العثمانية مجردة من ذلك, بل؛ على ما يكتب بالعربية في ذلك الزمان, إلى أن حدث في الناس ما أوجب الضبط.

وذلك على يد أبي الأسود الدؤلي, ويحيى بن يعمر, ونصر بن عاصم الليثي, وميمون الأقرن, ثم الخليل بن أحمد الفراهيدي, وبه نال التأليف, والظاهر: وحتى التعريف نفسه, ونضوجا واكتمالا ووقوفا على ساق: بالإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني.

وقيل: أبو الأسود الدؤلي هو أول من وضع نقط الإعراب, في المصاحف, ونصر بن عاصم, ويحيى بن يعمر نقط الإعجام, والخليل بن أحمد النقط المطول, عوضا عن أبي الأسود الدؤلي.

وتعريفه: هو علم يستدل به على ما يعرض للحرف العربي من حركة وسكون وشدة ومد ونحو ذلك, ما يرادفه الشكل, ونقط الإعراب, لا الإعجام.

وموضوعه: العلامات الدالة على ما يعرض للحرف من ذلك, ما موضوعها: الحروف العربية: التسعة والعشرون.

فالتجويد والضبط: إختلفا في التاريخ, وفي العمدة الأعظم التعريف وما حقه الإختلاف, واتفقا في الموضوع, إذ القرآن عربي وبالحروف العربية نزل, ويقدم التجويد على الضبط, لأن القرآن نزل بالتجويد, ولم ينزل بالضبط, والتجويد وصف للقرآن, حيث الضبط خلاف ذلك, والضبط نتيجة علم التجويد, فالتجويد أهم من الضبط وأعم, والضبط أخص من التجويد, فكل ضبط تجويد, وليس كل تجويد ضبطا, مهما بلغ الضبط من الأجادة والبساطة. إذاً فلو ذكر لنا في التجويد قواعد الضبط الكلية في باب مخارج الحروف العربية التسعة والعشرين, مما دعت الحاجة إليه, فلم يكن من ذلك مستبعَدٌ, بخلاف العكس, أو في اللحن الأجلى أو الجلي أو في الخفي أو الأخفى, وممن علمت أنه ذكر القواعد: ملُّوْ أبو الحسن يوسف المسعود فوفورى جلوْ, في بعض كتبه.

فصل: القول في علم القراءات: فالقرآن: أنزل باللغة العربية, وبلسان قريش, وبحرف واحد وقراءة واحدة, ورخص في القراءة بعد الهجرة على سبعة أحرف كان توقيفا, فانتاجت القراءات وظهرت, ما منها ما قرأ النبي صلى الله عليه وسلم به, وما أقرأ غيره, وما أقرّ لهم القراءة به, فهي مرتبطة بذلك كلها, ما صحّ منها وما شذ, وأخذه الصحابة عنه وقرؤوا به, وتلقى التابعون القراءة عن

علماء القراءة من الصحابة، وأدَّوْها إلى تابعي التابعين، وهكذا تناقلت أجيال الأمة قراءات القرآن عبر العصور, وضعه أئمة القراءة, وقيل أبو عمر حفص بن عمر الدوري, ونال التأليف أولا على يد أبي عبيد القاسم بن سلام, صاحب الكسائي, أو على الدوري نفسه, أو جمعها, وأخذ في نيل النضوج والإكتمال والوقوف والإستواء, بإمام الفن الشمس: أبي الخيرات محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري الدمشقي.

وتعريفه: هو علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها اتفاقا واختلافا مع عزو كل وجه لناقله.

وموضوعه: الكلمات القرآنية من حيث أحوال النطق بها، وكيفية دائها.

فالتجويد والقراءات: إختلفا في التاريخ, وفي الأعظم العمدة التعريف, وما عرفه, واتفقا في الموضوع, وتقدم القراءات على التجويد, إذ بها القرآن يثبت ألفاظه, ما هو الموصوف, حيث التجويد الوصف, ونتيجة علم القراءات, فالقراءات أهم من التجويد, وبها يقوم التجويد نفسه, وهو أخص من القراءات, والقراءات أعم, فكل تجويد قراءة, وليس كل قراءة تجويدا.

إذاً فليس لنا أن يذكر في التجويد من قواعد القراءة الكلية شيأً, في باب من أبواب العلم, فضلا من ذكر القواعد, بخلاف العكس, اللهم إلا: إذا ذكر تتميما.

والتجويد عن القراءة انفرد, واستقل, من باب أن العلم وحده لا يكفي, ولو قيل بأن علمي القراءة والتجويد في عبارة علم واحد, لكان غير مشكل.

والفرق بين علمي التجويد والقراءات: أن علم القراءات علم يعرف فيه اختلاف أئمة الأمصار في نظم القرآن في نفس حروفه أو في صفاتها, فإذا ذكر فيه شيء من ما هية صفات الحروف فهو تتميم, إذ لا يتعلق الغرض به.

وأما علم التجويد فالغرض منه معرفة ماهيات صفات الحروف, فإذا ذكر فيه شيء من اختلاف الأئمة فهو تتميم. وأيضا: القراءة لفظ ورواية, والتجويد أداء ودراية, لا انفصال الدراية عن القراءات, ولا الرواية عن التجويد.

فصل: القول في علم الوقف والإبتداء: فمراعاة الوقف والإبتداء في الكلام, مما في غاية البعد, أن يقال بأن العرب لا تستعمله منذ القدم قبل الإسلام, إذ يتعلق بالمعنى من حيث تمامه وعدمه, وأنزل القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم, فعلمه جبريل عليه السلام كيفية الوقف, والأحاديث في ذلك معلوم ألفاظها وصحتها, واعتنى السلف بذلك, ونال التأليف على يد الإمام التابع الجليل شيبة بن نصاح, وأخذ في النضوج والإكتمال والوقوف, والإستواء, بأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني.

وتعريفه: هو علم يَعرف به القاريء للقرآن الكريم المواضع والمحال التي يصح أو لا يصح الوقف عليها أو الإبتداء بها.

وموضوعه: الكلمات القرآنية, من حيث الوقف عليها والإبتداء بها.

فالتجويد والوقف والإبتداء: إتفقا في التأريخ, وسبق الوقف والإبتداء التجويد نيل التأليف, وفي الوضوع, واختلفا في التعريف, وإنما يقدم الوقف والإبتداء على التجويد, من حيث أن القرآن أنزل ليعمل به, ويتدبر معانيه, ولا سبيل إلى ذلك إلا بقراءته بالتجويد, ما لا بد من التجويد إلا بمراعاة الوقف والإبتداء, وأيضا الوقف والإبتداء أقرب إلى التفسير من قربه إلى التجويد من حيث تبين المعاني, ولكن أصبح في غاية القرب من التجويد, من حيث حسن الأداء, ورونق التلاوة.

فالتجويد أعم من الوقف والإبتداء, والوقف والإبتداء أخص, فكل وقف وابتداء تجويد, وليس كل تجويد وقفا وابتداء. فيجوز أن يذكر في التجويد قواعد الوقف والإبتداء الكلية, حسب ما دعت إليه الحاجة, ولكن هل ينفرد باب من أبوابه, ما لا أرى ذلك له في العلم, إلا لكونه ليس في الأبواب ما يناسه, ولكون الرسم مناسبا له, وهو مما يذكر في العلم قواعده الكلية, فاستحق بابا من أبواب العلم وتأخر, وممن علمت أنه ذكر القواعد, الشيخ محمود خليل الحصري.

فصل: القول في علم الأصوات: فعلم الأصوات: من العلوم اللغوية الحديثة في العربية, حيث نال التأليف بالعربية أولا في العصر الحديث: بالدكتور إبراهيم أنيس, وبادر المستشرقون فيه إلى التأليف في العربية, في أوائل القرن العشرين, ما غلب عليه الإعتماد على الدراسات الصوتية الغربية, وترجمة نتائج تلك الدراسات إلى العربية, ولكن فيه ما يشير إلى علماء العربية جهودها في الميدان, وقد سبق الغربيون إلى العلم منذ السابع عشر من القرون.

وتعريفه: هو علم يعنى بكل مباحث متصلة بأصوات اللغة.

وموضوعه: المباحث المتصلة بأصوات اللغة, من حيث النطق بها.

فالتجويد والأصوات: إختلفا في التأريخ, واتفقا في التعريف وفي الموضوع: ما يلاحظ بأن العلمين من وادٍ واحد, وأصل واحد, سوى أن التجويد فيهما إقتصر عن الأصوات, من حيث الأصوات زاد, فالتجويد: على المباحث الصوتية المتعلقة بالقرآن, والأصوات باللغة, والتجويد في مباحث صوتية قديمة, والأصوات إلى مباحث صوتية جديدة, ما التجويد نفسه يحتاج إليها, وما الوسائل المعتمدة عليها في التجويد تزيد إلى وسائل جديدة, في الأصوات, ما لا يستغني التجويد منها, إذا ما اضطرّ. فتطور الدرس الصوتي العربي في العصر الحديث هو الذي أدى إلى النتيجة بأنهما علمان.

فعلى الإقتصار والزيادة: يكون التجويد أخص, والأصوات أعم, فكل تجويد أصوات, وليس كل أصوات تجويدا, فيكون ليس لنا أن يذكر في التجويد من قواعد الأصوات الكلية شيأ, في باب من أبواب العلم, فضلا من ذكر القواعد, بخلاف العكس, اللهم إلا: إذا ذكر تتميا.

وعلى ما التجويد نفسه يحتاج, وما لا يستغني التجويد منها إذا اضطرّ, يكون العلمان علما واحدا. وما: أن الدراسة الصوتية العربية سبقت غيرها من الدراسات في تثبيت حقائق هذه الدراسة على أسس علمية.

وقد قطعت الدراسة ثلاث مراحل تأريخية: مرحلة الدرس الصوتي عند علماء العربية, حيث ارتبطت بالدراسات اللغوية العربية الأولى, ومرحلة ظهور علم التجويد, حيث استقر مصطلح علم التجويد عنوانا للعلم, ما: ما لا يخفى عليك من ذلك, وأهدف الدراسة بحث مسائل صوتية محضة، ومرحلة الدرس الصوتي العربي الحديث, حيث القوم وقفوا على ما من كتابات المستشرقين في قواعد اللغة العربية, ما ضمنت عرضا للفكر الصوتي الحديث, ما لم ينعكس على التجويد.

فصل: القول في علم التركيب: فالحق أن التركيب: قد مر بعصور مختلفة, وكان معناه في كل عصر منها يختلف عن معناه في العصر الذي يليه. ففي الصدر الأول: كان التركيب مشتملا تحت التلقي ما لم تكن العلوم الإسلامية قد تميزت بعضها من بعض, وقد استمر هذا الحال ردحا غير قصير من الزمن بعده وانتهاء العصر, وهكذا وهكذا حتى تمايزت العلوم فاستقل التركيب على أيدينا بمعنى جديد, وهو العلم بكيفية بتركيب الحروف, وطريق أدائها, ونال التأليف, والتعريف, والظهور والإتساع والإمتهاد والإبتساط بنا, وأخذ في النضوج والإكتمال والوقوف والإستواء, وسينال إن شاء الله القبول والرضى.

وتعريفه: هو علم في إعطاء حروف القرآن مستحقها.

وموضوعه: حروف الكلمات القرآنية, من حيث النطق بها حالت التركيب.

فالتجويد والتركيب: إتفقا في الموضوع وفي التعريف, واختلفا في التأريخ, ما الإتفاق: سيما في الثاني, ما يلاحظ فيه بأن العلمين من واد واحد وأصل مشترك فيه, سوى أن التركيب فيهما اقتصر عن التجويد, من حيث التجويد زاد, فالتركيب: على مباحث إعطاء الحروف مستحقها, حيث التجويد وحقها, والتركيب: في مباحث النطق بالحروف حالة التركيب, حيث التجويد وحالة الإفراد.

فعلى الإقتصار والزيادة: يكون التجويد أعم, والتركيب أخص, فكل تركيب تجويد, وليس كل تجويد تركيبا. وعلى ذلك: فليس لنا أن يذكر في التركيب من قواعد التجويد الكلية شيأ, في باب من أبواب العلم, رغم أن يذكر القواعد, بخلاف العكس, اللهم إلا إذ ذكر تتميما.

وعلى ما الإختلاف نفسه في التأريخ: أن التجويد: سبق إلى التركيب نفسه منذ الظهور, وما من الإتفاق نفسه سيما أيضا, يكون العلمان علما واحدا. وأن التركيب: نتيجة التجويد, ومن جهة أن العلم وحده لا يكفي, بل؛ لا بد من ملكة حاصلة من تمرن إمرئ بفكه وتدربه بالتلقي من افواه معلميه. وأنهما: يلتقيان في دراسة الحروف من حيث المخارج والصفات على التمييز. وهو من التجويد انبثق في فترة مبكرة مقتصر على الدراسة.

ولولا ما لولاه: لعلى الإقتصار والزيادة, ما: ما الإختلاف نفسه في التأريخ, وما أن التركيب: نتيجة التجويد: لقلنا بجواز ذكر قواعده الكلية, في التجويد ما دعت الحاجة إليه, ولكن هل بانفراده بابا, ما لا يكون له ذلك, إلا إذا لم يجد في الأبواب ما يناسبه, فيستحق بابا من أبواب العلم.

والفرق بين علمي التركيب والتجويد: أن علم التجويد علم يعرف فيه ماهيات صفات الحروف, فإذا ذكر فيه شيء من تركيب الحروف فهو تتميم.

وأما علم التركيب: فالغرض منه معرفة كيفية النطق بالحروف حال التركيب, فإذا ذكر فيه شيء من ماهية صفات الحروف فهو تعميم.

فصل: القول في علم المقامات: فالمقامات: علم يستخدم به على حسن الأداء في التلاوة, ما من بابه التغني, أو بالترادف, وقد يسمى بالطبوع, واستخدم في الموسيقي لا أن أصله موسيقي, بل؛ المقام ينشأ أصلا من صوت الإنسان, فلابد للإنسان أن يقرأ بمقام معين وإن لم يعلم, وقد جمعت هذه المقامات بالتتبع والاستقراء لألحان الناس, فأهل المقامات استقرؤوا الأصوات المتغنية فوجدوها لا تخرج عن تلك المسميات التي أطلقوا عليها اسم المقامات.

والمقامات: معروفة منذ القدم, لا المسميات التي هي الجديدة, ونال التأليف بمحمد الوادي أعرب المقامات. والعلم صوتي مسموع. ما الشرقية التي ابتكرها العرب, أصبحت من المقامات الأساسية, في الموسيقي العالمية: الراست, والبيات, والصبا, والسيكاه, وغيرها: الحجاز, والكورد, والنهاوند, والعجم, والهزام. وما الجميع الأساسية, ما الأساسية والمشتقة عن الأساسية, وصل إلى اثنين وسبعين مقاما, وقد اعتبر بأساسية: مقام النو أثر, ومقام النكريز, ومقام البوسلك, ومقام الحسيني, ومقام الحجاز كار, والحجاز كار كورد, ومقام الصبا زمزم, ومقام الشهناز, ومقام المخالف العراقي, ومقام النوهافت, ومقام الزنجران. وينضم إلى المقامات: الراحلة: ما الشامية, والعراقية, والتطريبية, والحجازية.

والمقامات بأسلوبها توصل المعلومة للمتلقي, إذا كان بأسلوب فرح، أو أسلوب حزن، أو بأسلوب ترهيب، أو ترغيب أوشيء عام.

وتعريفه: هو مجموعة من الأصوات المتآلفة مع بعضها البعض لتشكل في النهاية لوحة فنية تعبر عن حالة.

وموضوعه: الأصوات الطبيعية من حيث النطق بها.

فالتجويد والمقامات: إختلفا في التأريخ وفي التعريف, واتفقا في الموضوع, ما المقامات التغني زاد من حيث التجويد إقتصر, فلا يقرأ القرآن بدون التجويد, كما لا يقرأ بدون مقام من المقامات, ولكن التجويد يقدم على المقامات, فيفتقر المقامات للتجويد, ولا يفتقر التجويد للمقامات, ويقف التغني عند التجويد, ولا يقف التجويد عند المقامات, فالطبوع: يتلعق بالإنسان طبعه, فلا يمكن أن يحصل له إلا إذا حباه الله تعالى بشيء من حسن الصوت ولطافته, والتجويد: يتعلمه ويتلقاه حكما وأداء, يبلغ فيه الذروة بالرياضة الشديدة والتلاوة الكثيرة.

فالتجويد أخص من المقامات وأهم, والمقامات أعم من التجويد, فكل تجويد مقام, وليس كل مقام تجويدا.

فليس أن يذكر لنا في التجويد من قواعد التغني الكلية شيأ, في باب من الأبواب, رغم أن يذكر لنا القواعد.

فصل: القول في العلوم الثمانية: فأقدم العلوم الثمانية: من حيث الإستعمال المقامات, ثم التجويد والرسم والأصوات والتركيب باشتراك بينها, ثم القراءات, ثم الوقف والإبتداء, ثم الضبط.

ومن حيث الوضع: المقامات, ثم القراءات, ثم الوقف والإبتداء, ثم الرسم, ثم الضبط, ثم التجويد والتركيب والأصوات باشتراك بينها.

ومن حيث النيل تأليفه: الوقف والإبتداء, ثم القراءات, ثم التجويد, ثم الرسم ثم الضبط ثم الأصوات ثم التركيب ثم المقامات.

والحق: أن التعريف يتبع العلم إستقلاله, ما التأليف يحققه.

ومن حيث الظهور والإتساع والإمتهاد والإبتساط: القراءات, ثم الوقف والإبتداء, ثم التجويد, ثم الرسم, ثم الضبط, ثم الأصوات, ثم المقامات, ثم التركيب.

ومن حيث الأخذ في النضوج والإكتمال والوقوف والإستواء: الرسم, والوقف والإبتداء والضبط باشتراك بينها, ثم القراءات, ثم التجويد, ثم الأصوات والمقامات والتركيب هي باشتراك بينها.

وأقرب العلوم إلى التجويد: التركيب ثم الأصوات, ثم الوقف والإبتداء, ثم الضبط, ثم الرسم, ثم القراءات والمقامات باشتراك بينهما.

وأهم العلوم: الرسم ثم القراءات ثم الوقف والإبتداء, ثم التجويد, ثم الضبط, ثم الأصوات والتركيب باشتراك بينهما, ثم المقامات.

فصل: الفرق بين مصطلحات من مصطلحات العلم: فالقول في أقسام العلم: اعلم أن العلم ينقسم إلى قسمين: علمي وعملي, أو نظري وتطبيقي, والعلمي الذي هو النظري الأصل, حيث الفرع العملي الذي هو التطبيقي, إذ هو ملكة وسجية يتوصل إليها القارئ بالوقوف على النظري أولا وبالتلقي عن الشيوخ ثانيا.

الفرق بين العلمي والعملي: أن العلم معرفة قواعده وأحكامه العلمية, بينما العملي تطبيق القواعد والأحكام. أو التجويد علما القواعد والضوابط التي وضع العلماء القراء الأئمة, وعملا الأحكام القرآنية بإتقان النطق والبلوغ في الإحسان وعذب اللسان وفصاحة الإتيان, ما لا يمكن إلا بالتلقي من أفواه المشايخ الراسخين فيه, وما لا ايضا اخذه من المصحف ما ضبط وما أجيد ولا من الكتب ما بسطت وأوضحت, وإلا أيضا بأخذ النفوس الأحكام وتمرين اللسان عليها والتعمق في تحريرها والإجادة حتى يصير النطق بها طبيعة من طبائعه وسجية من سجاياه, وبعود النفس على تفقد الحروف التي لا تحصل حقيقة التلفظ بها إلا بالرياضة الشديدة والتلاوة الكثيرة.

ومن الأحكام ما لا يحكمه إلا المشافهة والتوقيف ولا يضبطه إلا السماع والتلقين ولا يجوده إلا الأخذ من أفواه المشايخ الراسخين العارفين.

فالعلمي مندوب تعلمه بالنسبة لعامة الناس, وواجب وجوبا عينيا بالنسبة لعلماء القراءة, بينما العملي, واجب تطبيقه وجوبا عينيا على كل من يريد أن يقرأ شيئا من القرآن الكريم من مسلم ومسلمة.

فبين النظري والتطبيقي عموم وخصوص, إذ يلزم من وجود التطبيقي وجود النظري ولا يلزم من وجود النظري وجود التطبيقي, فالعلمي أخص من العملي حيث العملي أعم من العلمي, فكل عملي علمي, وليس كل علمي عملي.

فصل: القول في الواجب الشرعي والواجب الصناعي: اعلم أن الواجب في العلم عند من يرى أنه إلى واجب شرعي وواجب صناعي: فالواجب الشرعي: ما يحفظ الحروف من تغير المبنى

وفساد المعنى, والصناعي ما ذكره العلماء في كتب التجويد, من الإدغام والإخفاء والإقلاب والترقيق والتفخيم وما في المعنى.

الفرق بين الواجب الشرعي والواجب الصناعي: أن الواجب الشرعي: هو ما يثاب فاعله ويأثم تاركه, ومخطئ منكره وآثم, أو ما طلبه الشارع من المكلف فعله على وجه الحتم والإلزام, حيث يمدح من فعله ويذم من تركه, سواء كان الدليل على ثبوته قطعيا أو ظنيا, فيجب لزوم الإتيان به, ويحظى فاعله بالثواب على امتثاله, ويستحق العقاب تاركه من غير عذر, ويكفر منكره, إن كان قطعيا ويفسق إن ظنيا, بينما الواجب الصناعي: هو ما لا ثواب لفاعله ولا إثم على تاركه, ولا يخطىء منكره, أو لا يكفر, وإنما يتعرض للعتاب عند أهل الصناعة.

فصل: القول في المراتب: اعلم أن الأصل في المراتب الترتيل, قال الله تعالى: {ورتلناه ترتيلا}, وقال تعالى: {ورتله ترتيلا}, وذلك على أنه مرتبة, لا أنه يعم المراتب جميعا ويرادف التجويد, وغير واحد من العلماء ذكر اختلاف القوم, في الأفضلية بين الترتيل والحدر, وذكر اختلافهم في كتاب (الإختلاف في علم التجويد), في عدد المراتب نفسها, ويقابله الحدر, ويتفرع بينهما التدوير, وينشأ من محض الترتيل التحقيق.

الفرق بين الترتيل والحدر: أن الترتيل فيه: تبيين وتنبيذ, وتمكث وتفهم, بينما الحدر ليس فيه شيء من صفات الترتيل إلا التتبع, وأن في الحدر: إدراج وسرعة, ما ليس في الترتيل, فانفرد الترتيل بالتبيين والتنبيذ والتمكث والتفهم, وانفرد الحدر بالإدراج والسرعة, واتفقا في التتبع, فلولا التتبع لكان ليس بينهما علاقة ألبتة, فالجامع بينهما التتبع, والفارق: التبيين والتنبيذ والتمكث والتفهم, وهذا من جهة الترتيل, وأما من وجهة الحدر: فالإدراج والسرعة.

الفرق بين الترتيل والحدر وبين التدوير: الفرق بين المصطلحين وبين التدوير: أن التدوير مرتبة بين الترتيل والحدر, وذلك بأن يكون فيه شيء من التبيين والتنبيذ والتمكث والتفهم, دون ما في الترتيل, وأن يكون فيه شيء أيضا من الإدراج والسرعة, ولكن دون ما في الحدر, وأما التتبع فيكون فيه بكماله, كما في المصطلحين, من غير زيادة ولا نقصان, فيكون الجامع بين الثلاثة التتبع, والفارق

بين التدوير وبين المصطلحين من جهة كل منهما, ما جزّء من كل منهما, إلى التدوير, فانفرد كل من المصطلحين بذلك, وانفرد التدوير بما انفرد من الترتيل عن الحدر, وبما انفرد من الحدر عن الترتيل, واتفق التدوير بالترتيل فيما جزّء من الترتيل, كما اتفق بالحدر فيما جزّء من الحدر, واتفقت الثلاثة في التتبع, فلولا التتبع, وجزء ما بين التدوير والترتيل, وما بين التدوير والحدر, لكان ليس بين المصطلحين وبين التدوير من علاقة ألبتة, فالجامع بين الثلاثة التتبع, وبين التدوير والترتيل جزء ما من الترتيل, وبين التدوير والحدر جزء ما من الحدر, والفارق, الجزء الباقي من الترتيل, وهذا من جهة ما بين التدوير والترتيل, والباقي من الحدر وهو من وجهة ما بين الحدر والتدوير.

الفرق بين الترتيل والتحقيق: أن الترتيل فيه ما فيه مما سبق أن قلنا, بينما التحقيق زاد ما زاد من الأوصاف تماما, وبالغ بلوغا محكما, فانفرد التحقيق بما زاد وما بالغ, من الأوصاف, ولم ينفرد الترتيل بشيء من ذلك عن التحقيق, واتفقا فيما في الترتيل, فالجامع بينهما ما في الترتيل, والفارق ما زاد به التحقيق وما بالغ, أو ما زاد التحقيق هو عين ما بالغ, فبينهما عموم وخصوص: فالتحقيق أخص, حيث الترتيل أعم, إذ يلزم من وجود التحقيق وجود الترتيل, ولا يلزم من وجود الترتيل وجود التحقيق, فكل تحقيق ترتيل, وليس كل ترتيل تحقيقا.

فالتحقيق فرع من الترتيل, وهو أقرب إلى الترتيل من قربه إلى التدوير, وإلى الحدر. والترتيل أقرب إلى التحقيق من قربه إلى التدوير, وإلى الحدر. والتدوير أقرب إلى الترتيل والحدر من قربه إلى التحقيق, وهو بالنسبة إليهما على السواء قربا. والحدر أقرب إلى التدوير من قربه إلى الترتيل وإلى التحقيق.

فصل: القول في اللحن: اعلم أن اللحن أصله أن يجليَ ويقابله الخفي, ويتفرع من الجلي الأجلى, ومن الخفي الأخفى, فيكون أولا قسمين, ثم يصير آخرا أربعة أقسام.

والفرق بين الجلي والخفي: أن الجلي لحن يطرأ على الألفاظ فيخل بالعرف, إختلالا لا يتغير المعنى به, ومن ذلك تبديل حرف بحرف آخر أو حركة بحركة أخرى, بينما الخفي يخل بالعرف أيضا, لكن دون الجلي, ويكون في صفات الحروف, اختلالا لم يكن إلى التبديل وذلك في كترك الإخفاء

والإدغام والإقلاب, فانفرد الجلي بالتبديل, أو مما انفرد به الجلي التبديل, وانفرد الخفي بما دون التبديل, واتفقا في الإختلال بالعرف, فلولا الإختلال لكان ليس بينهما من علاقة ألبتة, فالجامع بينهما الإختلال, والفارق التبديل وهذا من جهة الجلي, وما دون التبديل من وجهة الخفي.

الفرق بين الجلي والأجلى: أن الجلي فيه ما فيه مما سبق أن قلناه في السابق, بينما الأجلى زاد من ذلك إلى أن تغير المعنى به, فانفرد الأجلى بالتغير, ولم ينفرد الجلي بشيء مما ليس في الأجلى إلا عدم التغير فانفرد به, واتفقا في الإختلال بالعرف, وفي التبديل, فلولا الإختلال والتبديل لكان ليس بينهما من علاقة ألبتة, فالجامع بينهما الإختلال والتبديل, والفارق التغير وهذا من حهة الأجلى, ولم يكن فارق من جهة الجلي إلا العدم.

فبين الجلي والأجلى عموم وخصوص: إذ يلزم من وجود الأجلى وجود الجلي, ولا يلزم من وجود الجلي وجود الأجلى, فالأجلى أخص من الجلي, حيث الجلي أعم من الأجلى, فكل أجلى جلي, وليس كل جلي أجلى.

الفرق بين الخفي والأخفى: أن الخفي فيه ما فيه مما قلنا في السابق, بينما الأخفى زاد من ذلك خفاء, إلى أن أدّى إلى كتكرير الراءات وتنطيط النونات, فانفرد الأخفى بفعل مثل هذا الإختلال, وانفرد الخفي بترك مثل تلك الصفات, واتفقا في الإختلال بالعرف, فلولا الإختلال لكان ليس بينهما من علاقة ألبتة, فالجامع بينهما الإختلال, والفارق ترك مثل الإخفاء والإدغام والإقلاب وهذا من جهة الخفي, وفعل مثل تكرير الراءات وتنطيط النونات وهو من وجهة الأخفى.

فبين الخفي والأخفى عموم وخصوص: إذ يلزم من وجود الأخفى وجود الخفي, ولا يلزم من وجود الخفي وجود الأخفى, فالأخفى أخص من الخفي, حيث الخفي أعم من الأخفى, فكل أخفى خفي وليس كل خفي أخفى.

فالأربعة كلها في الصفات, وانفرد الأجلى بالتغير, وانفرد هو والجلي بالتبديل, وانفرد الخفي بما دون التبديل, وهو ترك مثل تلك الصفات المذكورة فيه, وانفرد الأخفى بما دون ما دون التبديل مما

في الخفي, وهو فعل مثل تلك الأفعال المذكورة فيه, واتفقت الأربعة في الإختلال بالعرف, والجلي والأجلى في التبديل, فالجامع بين الأربعة الإختلال بالعرف, وبين الجلي والأجلى الإختلال والتبديل.

فالجلي أقرب إلى الأجلى من قربه إلى الخفي, وإلى الأخفى, والأجلى أقرب إلى الجلي من قربه إلى الخفي وإلى الأخفى, والخفي أقرب إلى الأخفى من قربه إلى الجلي وإلى الأجلى, والأخفى أقرب إلى الخفي من قربه إلى الجلي وإلى الأجلى.

فصل: القول في الحرف والحركة: اعلم أنه قد يكون الحرف الأصل والحركة الفرع, وقد تكون الحركة الأصل والحرف الفرع, وذلك على أقوال مما ذكر في كتاب (الإختلاف في علم التجويد), وفي أمهات الكتب, من اختلاف القوم في المسألة, وأما على المختار والمذهب فليس بين المصطلحين من تأصل.

الفرق بين الحرف والحركة: فالحرف له مخرج محقق ومخرج مقدر, ومنه ما هو أصلي, وما هو فرعي, والحركة أيضا لها مخرج محقق ومخرج مقدر, ومنها ما هي أصلية وما هي فرعية, والحرف صوت وكذا الحركة صوت, ولا أرى فيما أرى في الفرق بين الحرف والحركة إلا أن الحركة بقدر نصف زمن النطق بالحرف, أو الحرف يساوي حركتين في زمن النطق بها, طبقا وتماما, فانفرد الحرف بالتكامل, وانفردت الحركة بالتناقص, واتفاقا في الصوتية, فلولا الصوتية لكان ليس بينهما من علاقة ألبتة, فالفارق التكامل وهذا من جهة الحرف, والتناقص وهو من وجهة الحركة.

فصل: القول في الحركات وحروف المد: اعلم أنه قد تكون الحركات الأصل, وحروف المد الفرع, وقد تكون الحروف الأصل والحركات الفرع, وكل ذلك على قول من أقوال القوم مما اختلفوا فيه في المسألة, وذكرناه في الأمهات وفي (الإختلاف), وليس بينهما من تأصل على المختار عندنا والمذهب.

الفرق بين الحركات وحروف المد واللين: فلا أرى فيما أرى من المسألة في الفرق بين الحركات وحروف المد واللين والله أعلم, إلا ما في السابق في (الفرق بين الحرف والحركة).

هذا: ثم الحرف يسكن ويخلو من الحركة, ولا تخلو الحركة من الحرف, ومن الحروف ما لا تدخل عليه الحركة وهو الألف, وليس ثَمّ حركة تنفرد بغير حرف, والحركة إذا شبعت تولد منها الحرف.

الفرق بين الصفات الذاتية والعارضة: أن الذاتية من حق الحروف أو هي الحق, فتلزم الحروف في كل حال ما تحاوله الحروف, ولا يمكن أن يتلفظ بالحروف كما هي إلا بها, بينما العارضة مستحقها, فتلزم الحروف في بعض أحوالها دون بعض, ويمكن أن يتلفظ بالحروف بدونها, فانفردت الذاتية باللزوم المطلق, وانفردت العارضة بالمقيد, ولم يتفقا في شيء مما لولاه لكان ليس بينهما من علاقة ألبتة غير اللزوم, فلم يكن من جامع بينهما إلا اللزوم.

فالوقف والمد والإدغام والإقلاب والإخفاء, من العارضة, والتفخيم والترقيق, من العارضة من جهة, ومن الذاتية من وجهة أخرى. ثم الذاتية منها ما هو مضدود ومنها ما هو غير المضدود.

الفرق في الذاتية بين المضدود وغير المضدود: أن المضدود بعدد ضده, وبمقابلته, والمنفرد غير ذلك, وأنه إذا اتصف الحرف بصفة من ذوات الاضداد فلا يتصف بضدها الآخر أبدا، وأن لابد للحرف من اتصافه بنصفها, بينما يتصف بصفة أو صفتين أو ما في المعنى, بالمنفرد, ما لا يتصف بشيء منه تارة.

فصل: القول في الإظهار والإدغام: اعلم أن الأصل الإظهار, والفرع الإدغام, ويتفرع من بينهما الإخفاء, وأما الإقلاب فمن باب وليس له دخل في الباب, لكن يذكر في الباب لما رأواْ.

الفرق بين الإظهار والإدغام: أن الإظهار يكون على حرف ساكن وبتخليص وخفة وارتفاع اللسان ارتفاعة غير واحدة, بينما الإدغام كذلك على حرف ساكن ولكن بتخليط وشدة, وارتفاع اللسان ارتفاعة واحدة, وبسبب, فانفرد الإظهار بالتخليص والخفة والإرتفاعة الغير الواحدة, حيث انفرد الإدغام بالتخليط والشدة والإرتفاعة الواحدة, والسبب, واتفقا في الحرف الساكن, فلولا الحرف الساكن لكان ليس بينهما من علاقة ألبتة, فالجامع بينهما الساكن, والفارق التلخيص والخفة

والإرتفاعة الغير الواحدة وهذا من جهة الإظهار, وأما من وجهة الإدغام فالتخليط والشدة والإرتفاعة الواحدة.

الفرق بين الإخفاء وبين الإظهار والإدغام: أن الإظهار والإدغام فيهما ما في كل منهما, مما سبق أن قلنا في السابق, بينما الإخفاء, كذلك على حرف ساكن, ولكن بين التخليص والتخليط وإلى التخليص أقرب من قربه إلى التخليط, إذ التخليط تقتضي التشديد, والتشديد مع الإخفاء ممتنع, فيكون الإخفاء بذلك فيه خفة وارتفاعة غير واحدة إذ يقتضيها التخفيف, ونسلم بأن الإرتفاعة الواحدة تقتضي التخفيف ولكن من جهة الإدغام, لا من وجهة الإظهار والإخفاء, وفيه سبب, فانفرد الإخفاء بكونه أقرب إلى التخليص من قربه إلى التخليط, حيث انفرد كل من الإظهار والإدغام بما انفرد به مما أسبقناه في السابق, من البيان, وهذا بين الثلاثة.

وأما بين الإظهار والإخفاء فانفرد الإظهار بكمال التخليص والإخفاء بقدره وبالسبب, وبين الإدغام والإخفاء: فانفرد الإدغام بالتشديد والإرتفاعة الواحدة وكمال التخليط, حيث انفرد الإخفاء بالخفة والإرتفاعة الغير الواحدة, وبقدر التخليط, واتفق الإظهار والإخفاء في الساكن وفي قدر التخليص, والخفة والإرتفاعة الغير الواحدة, فلولا الساكن وقدر التخليص والخفة والإرتفاعة الغير الواحدة, لكان ليس بينهما من علاقة ألبتة, فالجامع بينهما الأربعة, والفارق كمال التخليص, وهذا من جهة الإظهار, وأما من وجهة الإخفاء فالسبب وقدر التخليص.

واتفق الإدغام والإخفاء في الساكن وفي قدر التخليط فلولا الساكن وقدر التخليط لكان ليس بينهما علاقة ألبتة, فالجامع بينهما الساكن والقدر, والفارق باقي التخليط أو كماله والتشديد والإرتفاعة الواحدة وهذا من جهة الإدغام, وأما من وجهة الإخفاء فالخفة والإرتفاعة الغير الواحدة. واتفق الثلاثة في الساكن فالجامع بينها الساكن.

فالإظهار أقرب إلى الإخفاء من قربه إلى الإدغام, والإخفاء أقرب إلى الإظهار من قربه إلى الإدغام, والإدغام أقرب إلى الإخفاء من قربه إلى الإظهار.

فصل: القول في النون الساكنة والتنوين: اعلم أن النون الساكنة هي النون الخالية من الحركة, الثابتة في اللفظ والخط والوصل والوقف, ولكن لم تثبت لا خطا ولا وقفا في {وليكونا من الصاغرين}, وفي {لنسفعا بالناصية}, وتكون في الأسماء والأفعال والحروف, ومتوسطة ومتطرفة, بينما التنوين هو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الإسم لفظا ووصلا وتفارقه خطا ووقفا.

الفرق بين النون الساكنة والتنوين: أن النون الساكنة انفردت بأنها حرف أصلي وقد تكون من الحروف الزوائد وثابتة لفظا وخطا وصلا ووقفا وتكون في الأسماء والأفعال والحروف, وتكون متوسطة ومتطرفة, والتنوين زائد, وثابت في اللفظ دون الخط, وفي الوصل دون الوقف, ويكون في الأسماء فقط, ولا يكون إلا متطرفا.

فصل: القول في الإسكان والروم والإشمام: فاعلم أن السكون: فهو الأصل في الوقف على الكلم المتحركة وصلاً, لأن معنى الوقف الترك والقطع, من قولهم وقفت عن كلام فلان. أي تركته وقطعته.

ولأن الوقف أيضاً ضد الابتداء فكما يختص الابتداء بالحركة كذلك يختص الوقف بالسكون, فهو عبارة عن تفريغ الحرف من الحركات الثلاث, وذلك لغة أكثر العرب وهو اختيار جماعة من النحاة وكثير من القراء.

والروم: عند القراء عبارة عن النطق ببعض الحركة. وقال بعضهم: هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها. وكلا القولين واحد. وعند النحاة: عبارة عن النطق بالحركة بصوت خفي. وقال الجوهري في صحاحه: روم الحركة الذي ذكره سيبويه, هو حركة مختلسة مخفاة بضرب من التخفيف. قال: وهي أكثر من الإشمام لأنها تسمع وهي بزنة الحركة, وإن كانت مختلسة مثل همزة بين بين.

والإشمام: عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت. وقال بعضهم: أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضمة. وكلاهما واحد. ولا تكون الإشارة إلا بعد سكون الحرف. وهذا مما لا يختلف فيه, وحكي عن الكوفيين أنهم يسمون الإشمام روماً, والروم إشماماً.

قال مكي: وقد روي عن الكسائي الإشمام في المخفوض. قال: وأراه يريد به الروم, لأن الكوفيين يجعلون ما سميناه روماً إشماماً, وما سميناه إشماماً روماً.

وذكر نصر بن علي الشيرازي في كتابه الموضح: أن الكوفيين ومن تابعهم ذهبوا إلى أن الإشمام هو الصوت, وهو الذي يسمع لأنه عندهم بعض حركة. والروم هو الذي لا يسمع لأنه روم الحركة من غير تفوه به. قال: والأول: هو المشهور عند أهل العربية. ولا مشاحة في التسمية إذا عرفت الحقائق.

وأما قول الجوهري في الصحاح: إشمام الحرف أن تشمه الضمة أو الكسرة وهو أقل من روم الحركة لأنه لا يسمع وإنما يتبين بحركة الشفة العليا ولا يعتد بها حركة لضعفها، والحرف الذي فيه الإشمام ساكن أو كالساكن. وهو خلاف ما يقوله الناس في حقيقة الإشمام, وفي محله فلم يوافق مذهباً من المذهبين.

الفرق بين الإسكان والروم والإشمام: الفرق بين الثلاثة: أن السكون هو الأصل وأتم, والروم الأنقص وأقصر, والإشمام الأزيد وفي معنى أطول, فالروم أقرب إلى الحركة من قربه إلى السكون, وهو بوزن الحركة, والسكون أقرب إلى الإشمام من قربه إلى الروم, والإشمام أقرب إلى السكون من قربه إلى الروم, والحركة أقرب إلى الروم من قربها إلى السكون, فكل روم حركة, وليس كل حركة روما, وكل إشمام سكون, وليس كل سكون إشماما, فيلزم من الروم الحركة, ولا يلزم من الحركة الروم, ويلزم من الإشمام السكون ولا يلزم من السكون الإشمام.

فصل: أذكر فيه ما من قواعد العلم, ليكون البناء على أساسه, فينطبق على جزئياته, فجميع العلم منها يخرج, وإليها يرجع: القاعدة الأولى:-

1. (العلم يوجد قبل الإسم).
2. (السامي يكون قبل الإسم).
3. (العلم يتقدم على السامي).
4. (العلم يوجد قبل التعريف والحد).
5. (العلم باصطلاحه يظهر في عهد الواضع).
6. (العلم لا يكون دفعة واحدة في العهد).
7. (لا يعرف كل مركب إلا بمعرفة أجزائه).
8. (المسألة لا تكون إلا كلية).
9. (ينشأ عن حالة التركيب والترتيب, ما لم يكن عن حالة الإفراد).
10. (الأمر عند الإطلاق يفيد الوجوب).
11. (النهي المطلق يقتضي التحريم).
12. (اللحن: ما طرأ على اللفظ فاختل بالعرف).
13. (حسن الصوت ما أتى حسب سجية الإنسان وطبيعته).
14. (مراتب العلم بالتجويد).
15. (الرياضة على التلقي).

16. (الإمام يجتهد ويرجحُ).

17. (الحرف يساوي مخرجه إذا كان المخرج مخرجا محققا).

18. الحرف يجري في مخرجه إذا كان المخرج مخرجا محققا).

19. (المعتبر بامتداد الحرف ما بمقتضى السليقة المستقيمة).

20. (الحرف يمتد في نفْسه إذا كان مخرجه مخرجا مقدرا).

21. (المخرج إذا اتسع انتشر فيه الصوت وامتد ولان, وإذا ضاق انضغط فيه الصوت واقتصر وصلب).

22. (الحروف تشترك في أصل الإعتماد على المخرج, إلا ما يقبل الزيادة منها).

23. (الحروف على مراتب نفسها في الحكم لا في المحكوم).

24. (إذا توحّد المحكوم فيحذر عن المبالغة في التراخي به).

25. (الحرف إذا كان متحركا فلا بد أن يشركه مخرج أصل تلك الحركة).

26. (الحرف يتعين بمخرجه وصفته تعيينا يميزه عن غيره).

27. (الحرف الساكن يخرج بالتصادم بين طرفي عضو النطق بالحرف عن مخرجه).

28. (الحرف المتحرك يخرج بالتباعد بين طرفي عضو النطق بالحرف عن مخرجه).

29. (الحركة لا تنفرد بغير الحرف).

30. (الحركة أكثر من السكون).

31. (المتحرك أكثر من الساكن).

32. (الساكن لا يمكن أن يبتدأ به).

33. (الحركة تحدث مع الحرف).

34. (الحركات بالمقادير, فلا تشبع إلا إذا خفيت, ولا تختلس إلا إذا ظهرت).

35. (السكون بالوزن, فلا يشبع إلا إذا خفي وعسر, ولا يزعج إلا إذا ظهر وسهل).

36. (الحرف المشدد تشديده بما فيه من الصفات).

37. (يحكم للأغلب فيما له مخرجان, في حال الحكم).

38. (الحرف الأصعد الأسهل, والأنزل الأعسر, إذا كان الحرف أصليا لا فرعيا, والمخرج مخرجا محققا لا مقدرا).

39. (الحـرف يزيد أو ينقص, قوة أو ضعفا, بقدر ما فيه من الصفات, وبقدر ما فيه الحركات, وبقدر ما جانس تلك الحركات).

40. (السكون تابع للحركات, إلا فيما يمكن أن يكون ليس تابعا لها, إذ كان ممكنا ذلك).

41. (الحرف لابد له من أن يتصف بنصف المضدود من الصفات).

42. (الحرف لا ينفك عن النفس وإن لم يكثر).

43. (الحرف لا ينفك عن الجهر, إذا جهر, وإن لم يكثر).

44. (الحرف أو نفسه: لا ينفك عن الصوت وإن لم يكثر).

45. (الحرف إذا اتصف بصفة من ذوات الأضداد, فلا يتصف بضدها الآخر أبدا, إذا كان الإتصاف اتصافا ذاتيا لا عارضيا).

46. (الحرف يشارك غيره في المخرج, ويشاركه في الصفات, وفي الصفات, ويشاركه في المخرج).

47. (الصفة لا تحوي جميع الحروف, إلا توسعا).

48. الصفة اللازمة تصطلح من الطبع).

49. (الحرف إذا شارك غيره في المخرج, يمتاز عنه بالصفات, وإذا شاركه في الصفات, يمتاز عنه بالمخرج).

50. (الصفة إذا كانت لازمة, لا تصطلح من الحرف).

51. (إلغاء صفة في حالة ما, لا يدل على عدم لزومها).

52. (بقاء صفة في عدم موصوفها, لا يدل على حرفيتها في الحال).

53. (الأصل في الصفة أن يتأصل حرف منها, إذا كانت صفة لازمة).

54. (الحرف يتأصل في الصفة بما فيه من الصفات قوة أو ضعفا).

55. (تعريف الضد بمقابلة تعريف المضدود).

56. (إذا شابهت صفةٌ صفةً مقدرةً, فهي بقدرها, أو الصفة بقدر ما شابهت من الصفات المقدرة).

57. (الصفة أبين في السكون من الحركة, وأقوى في الحركة من السكون, إلا فيما السكون أمكن منه, فيتبع السكونَ).

58. (الفصة لابد لها من موصوف).

59. (أضعف القوي أقوى من أقوى الضعيف).

60. (امتناع النفس والصوت معا, يقتضي التكلف في بيان الحرف, إلا فيما له صوت شيبه التهوع والسعلة, أو ما يعتريه من الإعلال, أو صوت يلابس جري النفس).

61. (المراتب لا يقدر الصفة, إلا إذا كانت الصفة مختلفا في تقديرها).

62. (الإستعلاء يقتضي التفخيم في حروفه).

63. (التكرير يقتضي التفخيم في حرفه, إذا ما حرّك بما جانس التفخيم, أو سكن عن المجانس, أو عن الكسر الذي ليس أصليا, إلا إذا ما عن المجانس كان بالفتح, وتحت كسر لازم متصل, ولو حال ساكن, فعند بعض, وعند البعض نفسه: إذا لم يكن ما بالفتح فوق مستعل, أو تكرر, أو لم يكن الساكن مستعلا, إلا {إخراج}, أو الكلمة كانت أعجمية).

64. (الإستفال يقتضي الترقيق في حروفه, إلا ما ليس فيه عمل عضو أصلا فيكون تابعا لما قبله, أو ما يكون في حال يشابه الإستعلاء حروفه).

65. (الكسر وحده, والكسر فوق السكون, يقتضي الترقيق, فيما يشابه الإستعلاء حروفه, في حال من أحواله).

66. (الحرف يعطى له حكم صفة, إذا شابه حروفها في حال, وحكم صفة ضدها إذا شابه حروفها في آخر).

67. (الحرف إذا ما ليس فيه عمل عضو أصلا, فلا يوصفة من ذوات الأضداد, إذا كانت الصفة صفة ناشئة أي فرعية, وإنما يكون تابعا).

68. (الحرف يعتنى به إذا كان ضعيفا, أو كان مع أقوى منه).

69. (الحرف يحافظ عليه إذا تكرر).

70. (الحرف يحافظ على صفاته, إذا كات مع من صفاته أضداد صفات الحرف).

71. (السكون يقتضي الخفّة, إلا ما فيه صوت يشبه التهوع والسعلة, فيقتضي فيه الثقل).

72. (جعل الحرف في حرف آخر, لا يكون إلا بجعل الأول مثل الثاني).

73. (لا يجعل حرف في حرف آخر, إلا إذا ماثل الأولُ الثاني, أو جانسه, أو قاربه, أو شاركه, أو لاصقه, أو كافأ).

74. (تخليط الحرفين, يقتضي التشديد, وإن لم يتكامل التخليط).

75. (الحرف المشدد, يرتفع اللسان عند النطق به ارتفاعة واحدة).

76. (المحمول يلاقي الحامل, في الخط).

77. (الحامل يكون الأكثر من حرف واحد, إذا كانا في الكلمة الواحدة).

78. (الحرف لا يحمل أكثر من حرف واحد).

79. (الحرف لا يحمل ما في حمله التباس).

80. (لا يَحمل إلا المتحرك).

81. (لا يُحمل المتحركُ, إلا إذا سكن).

82. (البعد في ما بين الحرفين, يقتضي الإظهار).

83. (الإظهار لا يكون إلا في الساكن).

84. (عسر الإتيان بما في الحرف من الصفات, مع إحكامه حكما, ثم إحكام ثانيه, وعدم إحكامه الحكم الآخر, إذا كان الحرف له حكمان, أو ما في معنى الحكمين, إذا كان له أحكام, يقتضي قلبه حرفا يشارك الثاني مخرجا, والمقلوبَ الصفةَ التي عسر الإتيان بها فيه).

85. (عدم وجود أحد الحكمين المتضادين في الحرف, يقتضي فيه حكما متوسطا بينهما).

86. (المد لا يكون إلا بحرف يقبل الزيادة في نفسه).

87. (لا يمد إلا باللفظ أو بالمعنى).

88. (يزاد بحرف المد إذا كان معه همز, أو سكون).

89. (إجتماع السببين يكون أقوى من انفراد أحدهما).

90. (ما قام المد فيه مقام الحركة, يكون أقوى مما لم يقم المد فيه المقام).

91. (إجتماع الشرط والسبب مع اللزوم, يقتضي لزوم المد, ووجوبه إجماعا).

92. (تخلّف أحد من الشرط والسبب, أو اجتماعهما ضعيفين, أو تغير الشرط, أو عروضه, ولم يقو السبب, يقتضي إمتناع المد إجماعا).

93. (ضعف أحد من الشرط والسبب, أو عروض السبب, أو تغيره, يقتضي جواز المد وعدمه).

94. (يعمل بأقوى السببين إذا اجتمعا. أو القوي ينسخ حكم الضعيف).

95. (اللفظ في نظيره كمثله, في اجتماع المدين, كانا: متصلين أو منفصلين أو عارضين أو لازمين أو ما في المعنى).

96. (الوقف والإبتداء لا يكون كل منهما بما يخل بالمعنى, أو بالفهم, إلا إذا كان الإبتداء مضطرا إليه, والوقف إذا كان إختياريا).

97. (الأنفاس في الوقف تتبع المعاني, إذا كان الوقف وقفا إختياريا).

98. (الوقف لا يأتي في وسط الكلمة, ولا فيما اتصل رسما).

99. (الوقف لا يكون حراما ولا واجبا, إلا إذا قصد به ما يقتضي التحريم أو الوجوب).

100. (لا يرتدُّ بالوقف إلا إذا قصد به تحريف القرآن, أو خلاف المعنى الذي أراد الله تعالى).

101. (الضد بمقابلة المضدود).

102. (من له في العلم مذهب, فله مذهبه).

103. (لا يمنع الحكم عدم وجود التصريح, أو الإشارة لإعياء الطلب).

104. (لا تتوسع الأمة أو الأئمة للعامة, في كلام الخالق, بما جاء من اللغة على خلاف ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم).

فصل: الأصل في كل علم الإجماع, والإختلاف الفرع, والقراءة أصل العلم ومنشأه, ما أصله القرآن, وأصل مراتب العلم الترتيل, والغير الفرع, قال تعالى: {ورتلناه ترتيلا}, لا قوله تعالى: {ورتله ترتيلا}, إذ هو أمر, ووجد أولى منه, وقد يؤمر بالفرع دون الأصل, وقد يكون الأمر بالفرع أمر بالأصل, على طريق الأولى, ولكن هنا الأمر يكون مؤكِّدا, فلو دل واحد على الأصل بالأمر لكان غير مستبعد, وأصل التحقيق, ما في المراتب فصلها السابق ذكره, وأصل اللحن الأجلى هو اللحن الجليُّ, واللحن الخفي, والأجلى والخفي كل منهما الفرع, وأصل الأخفى الخفي, والأخفى الفرع, فالأخفى فرع الفرع, وأصل التلقي قوله صلى الله عليه وسلم: (ليقرأ كل منكم كما علم), وقوله عليه الصلاة والسلام: (خيركم من تعلم القرآن وعلمه), وقوله صلى الله عليه وسلم: لعبد الله ابن مسعود: (إقرأ علي ...), وقوله صلى الله عليه وسلم: لأبي: (إن الله أمرني أقرأ عليك ..), وأصل وجوه التلقي النص, والأداء الفرع, وأصل الهواء التموج, والهواء أصل النفس, والنفس أصل الصوت, والصوت أصل الحرف, والحرف أصل التدوين, وأصل المخرج الإنفراد, سوى الجوف, وأصل الحرف السكون, والتحريك الفرع, وأصل الصفات الحروف, وأصل الحروف شكلها الهمول, والتعجيم الفرع.

فصل: قال الداني في المحكم كتابه: "وَرُوِيَ عَن الْخَلِيل بن احْمَد أنه قَالَ: الالف لَيْسَ عَلَيْهَا شَيْء من النقط لانها لَا تلابسها صُورَة اخرى, وَالْبَاء تحتهَا وَاحِدَة وَالتَّاء فَوْقهَا اثْنَتَانِ والثاء ثَلَاث وَالْجِيم تحتهَا وَاحِدَة وَالْخَاء فَوْقهَا وَاحِدَة, والذال فَوْقهَا وَاحِدَة والشين فَوْقهَا ثَلَاث وَالضَّاد فَوْقهَا وَاحِدَة, وَالْفَاء إِذا وصلت فَوْقهَا وَاحِدَة وَإِذا انفصلت لم تنقط لانها لَا يلابسها شَيْء من الصُّور الْقَاف إِذا وصلت فتحتها وَاحِدَة وَقد نقطها نَاس من فَوْقهَا اثْنَتَيْنِ فَإِذا فصلت لم تنقط لَان صورتهَا أعظم من صُورَة الْوَاو فاستغنوا بِعظم صورتهَا عَن النقط, وَالْكَاف لَا تنقط لانها اعظم من الدَّال والذال وَاللَّام لَا تنقط لانها لَا يشبهها شَيْء من الْحُرُوف, وَالْمِيم لَا تنقط لانها لَا تشبه شَيْئا من الْحُرُوف وقصتها قصَّة اللَّام وَالنُّون إِذا وصلتها فَوْقهَا وَاحِدَة لانها تَلْتَبِس بِالْبَاء وَالتَّاء والثاء, فَإِذا فصلت لم تنقط استغنوا بِعظم صورتهَا لَان صورتهَا أعظم من الرَّاء وَالزَّاي وَالْوَاو لَا تنقط لانها أصغر من الْقَاف فَلم تشبه بِشَيْء من الْحُرُوف, وَالْهَاء لَا تنقط لانها لَا تشبه شَيْئا من الْحُرُوف وقصتها قصَّة

الْوَاو وَلَام الف حرفان قرنا فَلَيْسَ وَاحِد مِنْهُمَا ينقط, وَالْيَاء إِذا وصلت نقطت تحتهَا اثْنَتَيْنِ لِئَلَّا تَلْتَبِس بِمَا مضى فاذا فصلت لم تنقط.

وَقَالَ غير الْخَلِيل حُرُوف المعجم ثَمَانِيَة وَعِشْرُونَ حرفا مُخْتَلفَة مُنْفَرِدَة فِي التهجي, وَهِي سواكن وَقد دخل فِيهَا لَام الف موصولين لانفرادهما فِي الصُّورَة, وَهِي أَرْبَعَة اصناف صنف مِنْهَا سِتَّة احرف متباينة لَا تحْتَاج الى الْفَصْل بَينهَا وَبَين غَيرهَا بِشَيْء من النقط اك ل م وهـ.

وصنف مِنْهَا سَبْعَة أحرف متلابسة مخلاة ح د ر س ص ط ع, وصنف مِنْهَا أحد عشر حرفا متلابسة يفصل بَينهَا وَبَين مَا قبلهَا من المتلابسين بالنقط ب ت ث ج خَ ذ ز ش ض ظ غ, وصنف مِنْهَا اربعة احرف تخلى إِذا لم يُوصل بهَا شَيْء وتنقط إِذا وصل بهَا غَيرهَا ف ق ن ى, فَجَمِيع مَا ينقط مِنْهَا لالتباسها بغَيْرهَا خَمْسَة عشر حرفا مِنْهَا ثَمَانِيَة احرف كل حرف مِنْهَا بنُقْطَة وَاحِدَة خَ ذ ز ض ظ غ ف ن وَاثْنَانِ بنقطتين من فَوْقهمَا ت ق, وَاثْنَانِ بِثَلَاث نقط من فَوْقهمَا ث ش, وَاثْنَانِ بِوَاحِدَة من تحتهما ب ج وحرف وَاحِد بنقطتين من تَحْتَهُ ى.

قَالَ أَبُو عَمْرو أهل الْمشرق ينقطون الْفَاء بِوَاحِدَة من فَوْقهَا وَالْقَاف بِاثْنَيْنِ من فَوْقهَا وَأهل الْمغرب ينقطون الْفَاء بِوَاحِدَة من تحتهَا وَالْقَاف بِوَاحِدَة من فَوْقهَا وَكلهمْ أَرَادَ الْفرق بَينهمَا بذلك, وَرَأَيْت بعض الْعلمَاء قد علل النقط فَقَالَ اعْلَم ان الْبَاء وَالتَّاء والثاء وَالنُّون وَالْيَاء خَمْسَة احرف متشابهة الصُّور فِي الْكِتَابَة فلأجل ذَلِك احْتِيجَ أَن يفرق بالنقط الْمُخْتَلف بَينهَا فواخوا بَين الْبَاء وَالنُّون وَبَين التَّاء وَالْيَاء فنقطوا الْبَاء وَاحِدَة من تَحت وَالنُّون وَاحِدَة من فَوق ونقطوا التَّاء اثْنَتَيْنِ من فَوق, وَالْيَاء اثْنَتَيْنِ من تَحت وَبقيت الثَّاء مُنْفَرِدَة لَا أُخْت لَهَا فنقطوها ثَلَاثًا من فَوق إِذْ خلت من أُخْت وَلم تخل من شبه.

ثمَّ جاؤوا الى الْجِيم والحاء وَالْخَاء وَهن ثَلَاثَة أحرف متشابهة الصُّور لَيْسَ فِي حُرُوف المعجم مَا يشبههن, فابتدؤوا بالاولى وَهِي الْجِيم فنقطوها بِوَاحِدَة من تَحت, واختاروا ان يجْعَلُوا النقطة من تَحت لَان الْجِيم مَكْسُورَة وأخلوا الْحَاء من النقط فرقا بَينهَا وَبَين الْجِيم, وَأما الْخَاء فَاخْتَارُوا لَهَا النقط من فَوق لَان اللَّفْظ بِالْخَاءِ مَفْتُوح.

ثمَّ جاؤوا الى الدَّال والذال وهما حرفان متشابهان فأخلوا الدَّال من النقط فرقا بَينهَا وَبَين اختها ولان مَا قبلهَا منقوط, ونقطوا الذَّال وَاحِدَة من فَوق لَان اللَّفْظ بهَا مَفْتُوح ثمَّ فعلوا بالراء وَالزَّاي كَمَا فعلوا فِي الدَّال والذال.

ثمَّ جاؤوا الى السِّين والشين وهما حرفان مشتبهان, فأخلوا السِّين وَهُوَ الْحَرْف الاول من النقط فرقا بَينهَا وَبَين أُخْتهَا ونقطوا الشين بِثَلَاث من فَوق لانه حرف وَاحِد صورته صُورَة ثَلَاثَة أحرف, واختاروا النقط لَهَا من فَوق, ولفظها مكسور لانها من بَين الْحُرُوف المزدوجة كَثِيرَة النقط مُخَالفَة فِي ذَلِك سَائِر المنقوط من المزدوج وَالْمُنْفَرد إِلَّا الثَّاء فَإِن علتها مُخَالفَة لعِلَّة الشين.

ثمَّ جاؤوا الى الصَّاد وَالضَّاد فَفَعَلُوا فيهمَا كَمَا فعلوا فِي الدَّال والذال إِذْ الْعلَّة فيهمَا وَفِي الدَّال والذال وَاحِدَة.

وفعلوا فِي الطَّاء والظاء وَالْعين والغين كفعلهم فِي الدَّال والذال أَيْضا وَالْعلَّة فِي الْكل عِلّة وَاحِدَة.

ثمَّ جاؤوا الى الْفَاء وَالْقَاف وهما حرفان فِي الِانْفِرَاد تخْتَلف صورتهما وَفِي اول الْكَلَام ووسطه يشتبهان, فَإِذا وَقع أَحدهمَا فِي آخر كلمة مُتَّصِلا بِمَا قبله عَاد الى صورته فِي الِانْفِرَاد فَلَمَّا اخْتلفت صورتهما فِي مَوضِع, واتفقت فِي مَوضِع اخْتَارُوا لَهما جَمِيعًا النقط وخولف بَين نقطهما ليفرق بِهِ بَينهمَا فنقطوا الْفَاء وَاحِدَة من فَوق ونقطوا الْقَاف اثْنَتَيْنِ من فَوق, وَجعلُوا نقط الْجَمِيع من فَوق لَان مخرج لَفْظهمَا مَفْتُوح.

ثمَّ جاؤوا الى الْكَاف فوجدوا صورتهَا مُفْردَة لَا تشتبه بِصُورَة حرف من حُرُوف المعجم, فأخلوه من النقط لانفراده بصورته لانه يتَّصل بأوائل الْكَلَام واوساطه وأواخره لَا ينْفَرد بِذَاتِهِ إِلَّا فِي أَوَاخِر الْكَلَام, وَلَا يَقع فِي أَوَائِل الْكَلَام كوقوع الالف وَهُوَ فِي انْفِرَاده بشكله مثله فأجروه فِي الاخلاء من النقط مجْرَاه.

ثمَّ جاؤوا الى اللَّام وَهُوَ حرف مُنْفَرد الشكل علته عِلّة الْكَاف فأجروه فِي الإخلاء من النقط مجْرى الالف وَالْكَاف.

ثمَّ جاؤوا الى الْمِيم وَهُوَ حرف مُنْفَرد لَا شَبيه لَهُ علته عِلّة الْكَاف وَاللَّام فأخلوه من النقط وأجروه مجراهما.

ثمَّ جاؤوا الى الْوَاو وَهُوَ حرف يشبه الْقَاف فِي الِانْفِرَاد وَفِي أَوَاخِر الْكَلَام وَيُخَالف شبهه فِي اول الْكَلَام ووسطه فَكَانَت مُوَافقَته للقاف فِي الْمَوَاضِع الَّتِي تخَالف الْقَاف فِيهَا الْفَاء لَا غير فأخلوه من النقط إِذْ كَانَ شبهه فِي الِانْفِرَاد وَفِي أَوَاخِر الْكَلَام وَهُوَ الْقَاف منقوطا.

ثمَّ جاؤوا الى الْهَاء وَهُوَ حرف مُنْفَرد لَا شبه لَهُ فِي حُرُوف المعجم لَهُ فِي الْكِتَابَة صُورَتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ فِي ابْتِدَاء الْكَلَام وَفِي وَسطه مشقوق وَفِي آخِره صُدُور غير مشقوق فأخلوه من النقط لخلو شبهه وَاخْتِلَاف صورته وَجعلُوا الْخط الَّذِي يشق بِهِ إِذا وَقع فِي اوائل الْكَلَام ووسطه عوضا من النقط عِنْد اخْتِلَاف الصُّورَة.

قَالَ: وَلَو احْتج مُحْتَج فِي هَذَا الْحَرْف فَقَالَ قد كَانَ يجب أَن ينقط هَذَا لِأَن صورته تخْتَلف فِي الْكِتَابَة وَمَا اخْتلف من الْحُرُوف المفردة فِي مَوضِع وَاتفقَ فِي مَوضِع احْتَاجَ الى النقط ليستدل بِهِ قيل لَهُ قد قُلْنَا إِن الْبَاء وَالتَّاء نقطا بِوَاحِدَة واثنتين لعِلَّة شبههما بِالْيَاءِ وَالنُّون, ونقطت الثَّاء بِثَلَاث نقط لَان لَهَا اربعة امثلة منقوطة من جِنْسَيْنِ أَكْثَره بنقطتين فاختير لَهَا ثَلَاث نقط لهَذِهِ الْعلَّة وَلَيْسَ فِي حُرُوف المعجم حرف صورته صُورَة حرف وَاحِد نقط بِثَلَاث نقط غَيره, ونقطت الشين بِثَلَاث لعِلَّة شبهها بِالسِّين واختير لَهَا ثَلَاث نقط لَان صورتهَا صُورَة ثَلَاثَة أحرف وَسَائِر الْحُرُوف المزدوجة والمنفردة اكثر نقطها اثْنَتَانِ, وَهَذَا الْحَرْف يَعْنِي الْهَاء صورته صُورَة حرف وَاحِد فَبَطل أَن ينقط بِوَاحِدَة لانفراده وَبَطل أَن ينقط بِاثْنَتَيْنِ لعِلَّة شبهه وَبَطل أَن ينقط بِثَلَاث نقط فَمَا فَوْقهَا لعِلَّة صورته فَاحْتَاجَ أَن يخلى من النقط.

قَالَ أَبُو عَمْرو وكل هَذَا لطيف حسن. فَإِن قَالَ قَائِل: لم نقطت الْبَاء بِوَاحِدَة من تحتهَا هلا نقطت من فَوْقهَا ونقطت النُّون من تحتهَا مَكَان ذَلِك فرقا بَينهمَا قيل لَهُ إِنَّمَا نقطت بِوَاحِدَة لما تقدم من قَوْلنَا إِنَّهَا أول الصُّور الثَّلَاث وَإِن التَّاء ثانيتها والثاء ثالثتها, وَلذَلِك نقطت التَّاء اثْنَتَيْنِ والثاء ثَلَاثًا وَإِنَّمَا نقطت من تحتهَا للُزُوم الْكسر لَهَا إِذا كَانَت زَائِدَة جَارة كَالَّتِي فِي اول التَّسْمِيَة, وَإِنَّمَا لَزِمَهَا الْكسر اتبَاعا لعملها إِذْ كَانَت لَا تعْمل إِلَّا جرا فَجعل نقطها مُوَافقا لحركتها, وألزما مَكَانا وَاحِدًا لذَلِك ولهذه الْعلَّة نقط أهل الْمغرب الْفَاء من تحتهَا اذ كَانَ الْكسر وَالْيَاء أَيْضا قد يلحقان بهَا إِذا كَانَت جَاره وَحمل نقطها على ذَلِك فِي كل مَكَان.

فَإِن قيل: لم نقطوا الْيَاء بِاثْنَتَيْنِ من تحتهَا قيل لتميز بذلك من الْبَاء الَّتِي تنقط وَاحِدَة من تحتهَا وَمن التَّاء الَّتِي تنقط اثْنَتَيْنِ من فَوْقهَا, ولمؤاخاتها فِي الْمخْرج الْجِيم الَّتِي تنقط بِوَاحِدَة من تحتهَا لكَون لَفظهَا مكسورا, وَبِاللَّهِ التَّوْفِيق. إنتهى من المحكم.

فصل: وأصل الحروف أشكالها الألف, والغير الفرع, وأصل الألف نقطة, وصفتي الشدة والجهر أصل القلقلة, والفرع يطرأ, والإطباق والعلو والتعظيم أو ما في معنى الإطباق أو العلو, والتكرير أو ما في معنى الإطباق أو العلو, أصل التفخيم, والفتح أصل الحركات, والغير الفرع, والتفخيم الأصل في الراء إذا فتح أو ضم, والترقيق الأصل في الراء, والتفخيم الفرع, والإظهار أصل الإدغام والإخفاء, وفي معناهما الإقلاب, والثلاثة الفرع, والقصر أصل الحروف, والمد الفرع, والواي أصل المد فيما لم يكن على سبب, والألف أصل حروف المد, وأصل المتصل ما صح في الطبراني معجمه الكبير, من حديث عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه: (أنه كان يقرئ رجلاً, فقرأ الرجل {إنما الصدقات للفقراء والمساكين} مرسلة, فقال ابن مسعود: ما هكذا أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم, فقال كيف أقرأكها يا أبا عبد الرحمن؟ فقال أقرأنيها: إنما الصدقات للفقراء والمساكين, فمدها) وقد ثبت عندي أن محدّث العصر ناصر الدين الألباني: وافق غير واحد من العلماء في صحة الحديث, وأصل الوقف ما عن ابن عمر رضي الله عنهما, أنه قال: قد عشنا برهة من دهرنا وإن أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن وتنزل السورة على النبي صلى الله عليه وسلم فيتعلم حلالها وحرامها

وأمرها وزجرها وما ينبغي أن يوقف عنده منها, والأصل في الحرف أن يوصل, والقطع الفرع, والإسكان أصل الأنواع, والروم الإشمام كل منهما الفرع, والأصل في التام, حديث: (ما لم تختم آية عذاب بآية رحمة، أو آية رحمة بآية عذاب), والأصل في الكافي, حديث: (فقال لي: حسبك), والأصل في الحسن, حديث: (يقطع قراءاته), والأصل في القبيح, حديث: (بئس الخطيب), والأصل في الكلمات الفصل, والوصل الفرع, والأصل في الوقف عند الرسم, وصحة القراءة الفرع.

فصل: اختلافات العلم: وفي العلم نحوا من أربعة وثمانين اختلافا، ما منه اختلاف لفظي وما معنوي، وما منه اختلاف بين أهل العلم خاصة وما خاض معهم غيرهم في العلم.

فالإختلاف في مسألة عناوين العلم مصطلحاتها الإستعمال: وما الاختلاف لفظي وليس بمعنوي. والاختلاف في مسألة الواضع. والاختلاف في مسألة موضوع العلم. والاختلاف في مسألة الموضوع تعريفه. والاختلاف في مسألة التلقي من المشايخ ضرورة. والاختلاف في مسألة التلقي كيفيته. والاختلاف في مسألة مراتب العلم تحديدا وعددا. والاختلاف في مسألة مراتب العلم حيث الأفضلية. والاختلاف في مسألة التطريب. والاختلاف في مسألة الواجب مقداره. والاختلاف في مسألة الحكم. والاختلاف في مسألة الهواء. والاختلاف في مسألة الحروف العربية الأصلية منها عددها وتحديدها. والاختلاف في مسألة المخارج. والاختلاف في مسألة انفراد كل حرف مخرجا. والاختلاف في مسألة الغنة من أن هل هي صفة ذاتية فتلازم حرفيها في أي حال من الأحوال يحاولانه سكونا وتحريكا، ولا تنفك عنهما ألبتة!، أم عارضة فتلارزمهما في حال دون حال؟!. والاختلاف في مسألة الضاد. في الهمز المسهل. والاختلاف في مسألة حروف المخارج تقديما وتأخيرا. والاختلاف في مسألة الحروف الشجرية. والاختلاف في مسألة الحرف والحركة أيهما قبل الآخر أو ما في المعنى. والاختلاف في مسألة الحركات وحروف المد واللين. والاختلاف في مسألة توقيت خروج الحركة هل تخرج مع الحرف أم قبله أم بعده.

والاختلاف في مسألة الصفات عددا وتحديدا. والاختلاف في مسألة حروف البينية. والاختلاف في مسألة حروف القلقلة من حيث العدد. والاختلاف في مسألة القلقلة في أي حال من حالي الحرف سكونا وتحريكا لزومها. والاختلاف في مسألة القلقلة محلها. والاختلاف في مسألة مراتب القلقلة. والاختلاف في مسألة كيفية القلقلة. والاختلاف في مسألة صفتي الإذلاق

والإصمات. والاختلاف في مسألة حروف اللين. والاختلاف في مسألة حروف الانحراف. والاختلاف في مسألة المتفشية. والاختلاف في مسألة الصفات الذاتية مراتبها. والاختلاف في مسألة التفخيم والاختلاف في مسألة حروف الاستعلاء مراتبها. والاختلاف في مسألة الاستعلاء حروفه تحديدا مرتبتها العامة. والاختلاف في مسألة الألف المرقق للحرف المفخم. والاختلاف في مسألة الغنة ترقيقا وتفخيما وتجريدا. والاختلاف في مسألة الراء. والاختلاف في مسألة لفظ {فرق}. والاختلاف في مسألة الراء الموقوف عليه بالسكون. والاختلاف في مسألة أصل الراء. والاختلاف في مسألة الواو المدي. والاختلاف في مسألة الغنة. والاختلاف في مسألة والاختلاف في مسألة الجزم. والاختلاف في مسألة الإدغام الكبير وجه تسميته كبيرا. والاختلاف في مسألة المراد من التقارب في المخرج. والاختلاف في مسألة مانع إدغام {آل لوط}. والاختلاف في مسألة ما قبل الواو مضموم. والاختلاف في مسألة مانع الإدغام. والاختلاف في مسألة الهاء. والاختلاف في مسألة الباء في الميم. والاختلاف في مسألة علة تخصيص الكلمة بالادغام. والاختلاف في مسألة المراد بالإشارة. والاختلاف في مسألة الغنة عند حروف الحلق. والاختلاف في مسألة إدغام النون الساكن والتنوين في النون والميم. والاختلاف في المسألة في الواو والياء. والاختلاف في مسألة الغنة مع الميم. والاختلاف في مسألة الإدغام الناقص. والاختلاف في مسألة تقدير الغنة عند حروف الإخفاء. والاختلاف في مسألة مراتب الغنة. والاختلاف في مسألة الميم الساكنة. والاختلاف في مسألة الإخفاء. والاختلاف في مسألة لام التعريف فوق اللام. والاختلاف في مسألة المرتبة. والاختلاف في مسألة تفاضل ذلك على بعض. والاختلاف في مسألة المنفصل مقدار مده. والاختلاف في مسألة التعيين. والاختلاف في مسألة الساكن الصحيح قبل الهمز. والاختلاف في مسألة وجه المد في المتصل. والاختلاف في مسألة المد اللازم وجوه تسميته لازما. والاختلاف في مسألة مراتب المدود قوة وضعفا. والاختلاف في مسألة الوقف. والاختلاف في مسألة تقسيم الوقف إلى عدة تقاسيم.

والاختلاف في مسألة الوقف أقسامه تحديدا وعددا. والاختلاف في مسألة الوقف على رءوس الآي. والاختلاف في مسألة الوقف القبيح من أي قسم. والاختلاف في مسألة {كلا} وقفا وابتداء. والاختلاف في مسألة الوقف عليها. والاختلاف في مسألة {بلى}. والاختلاف في مسألة {لا}. والاختلاف في مسألة الروم والإشمام.

فصل: وكتب العلم منها ما ذكرت في مصادري وما من قبل: ما لا أعود إلى ذكره, ولله در بعضهم حيث نظم بعضها, وهو:-

1. وَإِنَّ لَــــــــهُ قِدْماً مِـــنَ الْآيِ آيَةً   هِـيَ الْأُمَّهَاتُ تَـخْجِلُ الزُّحْلَ اِعْـــتَلَا

2. وَحَتَّى اَتَى عَنْهَا بَنَاتٌ بِـــــــــوَضْعِهَا   سَلِيمَــــــــــةَ عَيْبٍ تُـشْبِهُ الْأُمَّ أَوَّلَا

3. وَسَوْفَ تَرَانِي الْأُمَّـــــــــــهَاتِ وَإِنَّنِي   بِمَا جِئْتُــــــــهُ يَكْفِي وَمَا كُـلُّهُ عَلَى

4. وَإِنْ يَسْمَحُ الْمَـــــــوْلَى الْبَنَاتِ اَتَيْتُهَا   وَلَوْ رَامِزاً إِنِّـــــــي وَإِنْ كُنْتُ أَعْـقِلَا

5. فَدُونَكَ حَيْـــــــــثُ الْأُمَّهَاتِ وَزَوْجُهَا   دَلِيلٌ عَلَيْهِ الْأُمُّ وَالـــــــزَّوْجُ اَشْـكَلَا

6. فَمِنْهَا الرِّعَايَهْ عَنْ مَكِي الْـــــقَرْمِ طَالِبٍ   تَهِيمُ فُؤَادَ الْإِنْـــــسِ بِالْوَشْيِ سَـيْطَلَا

7. وَعُثْمَانُ بِالتَّحْدِيدِ وَالدَّانِي أَعْـــــــتَنِي   لَدَى الْـــحُسْنِ بَيْـضَا حَيْثُ ذَاكَ يُكَلَّلَا

8. وَلِلْأَشْـــــــــــوِنِي ذَا الْقُرْطُبِيِّ الْمُوضَّحِ   بِـــــسِيمَاهُ مَا بِـــــالْجَوِّ تَمْزَجُ أَعْقَلَا

9. شُرَيْحُ الرَّعِيـــــــــــنِي الْمُتْقَنِيُّ نِهَايَةً   فَـلَـيْسَتْ بِمَوْشُومٍ وَلَـــــوْ كَانَ أَمْثَلَا

10. وَالْأَنْبَاءُ لِـلْإِشْبِيلِ بِالْـــــــــمِسْكِ مُخْتَمٌ   تَـغَالِي بِهَا الْبُـــــــــيَّاعُ عَتَّقَ بِالْفَلَا

11. وَلِلْغَرْنَطِي التَّـــــــــرْشِيدُ صَهْبَاءُ هَامَةٍ   كَـفَهِّرُ وَالتَّـــــــــرَّاءُ مَا اللَّيْلُ أَلْيَلَا

12. وَمُسْتَـــــــــغْفِرِي الـتَّمْهِيدِ بَرَّقَ حَرقَهَا   تَــدَفَّقَ مَاءَ الرِّيقِ دِيماً تُــــــــهَطِّلَا

13. أَبُو عُمَرَ الْقَرَّاءُ يَتْلُ بَـــــــــــــيَانَهُ   دَوِيَّـــــــــةُ عِلْمٍ أَوْ بِـدَجْلَةَ صَلْصَلَا

14. وَأَصْفَهَنِ الــتَّجْرِيدِ سَهْـــــــلُ أَبُو عَلٍ   أَجَازَتْ بِنَا فِـــــي مَهْـمَهٍ حَيْثُ تُخْتَلَا

15. أَتَى الشِّنَئِي التَّصْـــــــــحِيلَ أَيْضاً تَنَقُّلاً   بِـعَيْهَمَةٍ عِيـــــــــرَانَةِ الـدَّوِّ أَحْمَلَا

16. وَعِيسَى الطَّـــــرِيقُ سِبْطُ عِيسِى يَرُوحُنَا   شُنَانَــةَ رَوْيٍ حَيْـــــــــثُ دَامَ وَهَطَّلَا

17. إِلَى نَـــــــــهْجِهِ التَّوْفِيقُ يَعْلَى سَخَاوُنَا   يَــفُجُّ وَلَمْ يَخْلُقْ مَـدَى الدَّهْــــرِ أَوَّلَا

18. كَذَا مَا الْمُفِيدُ فِي السَّخَاءِ رُــــــوَيْدُهَا   لِذَا مَا تَرِيــــــطُ الجْيِدَ جَـوْنًا يُوَصَّلَا

19. وَإِنَّ النَّضِيدَ الدُّرَّ خَابُوـــــــــرُ أَحْمَدٌ   فَهُو قَرْمُ عِيسٍ ــــــزَالَ حَيْثُ تُـهَزَّلَا

20. وَكَنْزُ الْمُرِيدِ مَنْ عَلِيٌّ أَبُـــــو الحْسَنِ   كَغَرَّاءَ أَوْ فَرَّا الْـــــــعَوَارِضِ أَصْقَلَا

21. كَذَا الْــــــمُوصَلِي مَا الْكَامِلُ الْفَرْدُ يَصْنَعُ   وَقَدْ أَتْقَنَ الْإِنْـــــــصَافَ وَزْنًا وَمِكْيَلَا

22. كَذَا الْــــــجُعْبَرِي مَا فِي الجُمَانِ عَقِيدِهِ   تَشِيبُ لُـبَانٌ ثَدْيَ أُمٍّ قَـــــــــرَنْفُلَا

23. وَبُسْتَانُ مَا لِـــــــــلْمَغْرِبِ الْقَرْمِ إِنَّهُ   جِنَاتِي الَّــــــذِي نَادَتْ جِبَابٌ فَتَنْسَلَا

24. وَتُحْفَةُ فِي الْإِخْوَانِ صُنْعُ الَّــــــذِي الْــقَرَا   قَرَافِي الْإِمَامُ الْــبَدْرُ فِي الْــجَوِّ فَانجْلَى

25. وَإِنَّ لَدَى التَّمْهِيدِ مَــــــــنْ لَا أُسَمِّهِ   فَلَيْسَ لَهُ التَّــــــــوْئِيمُ كَـهْلاً وَاطْفَلَا

26. وَإِنَّ الْفَرِيدَ الــــــــــدُّرَّ طَاهِرُ أَحْمَدٌ   فَجَسْرَاءُ نَعْـجَاءٌ وَنِقْـــــــــنِقُ خُوَّلَا

27. وَإِنَّ الْـــــــــــمُفِيدَ إِبْرَهَامُ أَبُو الحْسَنِ   فَهَيْجُ الْــقَطَا فِي الْأَرْضِ يَشْــــأَمُ أَلْيَلَا

28. وَإِنَّ مُفِيدَ الْأَزْهَرِي الصُّنْـــــــــعُ جَعْفَرٌ   تَرَاغِبُ اَــــوْ تَــرْهَبْ سَرَتْ حَيْثُ تَعْقِلَا

29. كَذَا الْمُسْتَــطَابُ الْقَسْــــــطَلَانِي أَحْمَدٌ   فَهِي هَتَـفَتْ مُــــــــكَّاءُهُ لَيْسَ قَلْقَلَا

30. كَذَا الــصَّالِحِي مَنْ عَيْشُهُ حَيْثُ فِي الْأَصْلِ   دَرِي عَـــلِّ إِلْــفٍ حَيَّرَ الْـــقَوْمَ هَوْجَلَا

31. كَذَا الْمَرْعَــــــشِي مَنْ جُهْدُهُ حَيْثُ لَمْ يَقِلْ   فَقَدْ أَضْرَبَتْ بِالــذِّكْرِ صَفْحاً تَـــــفَتَّلَا

32. وَقَدْ أَتْحَفَ الجْمْزُورِي لَوْ لَيْسَ أَـــنْ طَفَلَ   وَلَوْ لَـمْ تَــــــكُنْ بِالْأُمِّ فَالْـجَدُّ أَطْحَلَا

33. وَدُونَكَ مَسْمُوحَ الْـــــــــبَنَاتِ سَمِيرَةً   تَهَادَتْ بِحُـــــــــسْنٍ مُزْجَةً بِــقَرَنْفُلَا

34. فَقَدْ أَتْحَفَ الْـــــــخَمْسِيُّ مَنْ كَانَ قَارِءً   وَمَــنْ كَاتِباً كُلٌّ فَأَرْ ــــــــدَنَ أَعْسَلَا

35. وَجَوْهَرُ مَا الْـــمَنْضُودُ مَا الـــنُّودَهِي بِهِ   دَعَـــتْ نَظَراً أَنْ جَابَ نَظرٌ ـــــوَأَنْحَلَا

36. فَرِيدُ إِمَامٍ فِي الْـــــــــــجَزَائِرِ نَاسِجٌ   فَسِــدْرَةُ تَرْسِـــينٍ مِـــنَ الشِّعْبِ أَسْيَلَا

37. كَذَاكَ فَرِيدٌ فِي الْـــــــــجَوَاهِرِ نَهْجُهُ   تُخَـطِّرُ سَرْحَ الْـــــمَطلِ حَيْثُ أَجَدَّلَا

38. فَهَذِي بَنَاتُ الْعِـــــــلْمِ مِنْهَا وتِلْكَ هِي   هِـــيَ الْأُمَّهَاتُ حَــــيْثُ مِنْهَا تَجِي أَلَا

39. فَلَيْسَتْ بِمَـــــــــرْءٍ تَرْكَبُ الْمَرْءَ قَافِلاً   بَــلَى بَلْ كَزَبْدِ الْوَرْدِ أَــــوْ هِي كَصَنْدَلَا

فصل: من زعم أن العلم قد مات: قيل له حي بالكتاب, ثم وإني لأرجو عليه من الله تعالى عظيم الأجر وجزيل الثواب يوم الحشر، وأن يجعله لوجهه الكريم من خالص الأعمال، وأن لا يجعل حظ تعبي ونصيبي فيه أن يقال، وأن يوفقني للصواب, ويحفظني في القول والعمل من زيغ الزلل وخطأ الخطل, ويجعله من العمل الذي أنتفع به بعد حلول أجلي, وانقطاع عملي, فأعوذ بالله من علم لا ينفع, ومن قلب لا يخشع, ومن نفس لا تشبع, ومن دعاء لا يسمع.

ورحم الله رجلا وقف على عيب لي فأصلحه, واستغفر الله لأخيه, فإنما أنا بشر أخطئ وقد أصيب. فليس من ناقل خبر أو حامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا وإن كان من أحفظ الناس توقيا وإتقانا لما يحفظ, إلا الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله. فكل من عثر على حرف أو معنى يجب تغييره, فنحن نناشده الله في إصلاحه وأداء حق النصيحة فيه, فإن الإنسان ضعيف لا يسلم من الخطأ إلا أن يعصمه الله بتوفيقه. وشريطتنا على قارئ كتابنا الإقتصار عن طلب خطئنا والصفح عما يقف عليه من إغفالنا, والتجاوز عما ينتهي إليه من إهمالنا, وإن أداه التصفح إلى صواب نشره, أو إلى خطأ ستره, لأنه قد تقدمنا بالإقرار ولا بد للإنسان من زلل وعثار, وليس كل الأدب عرفناه, ولا كل علم دريناه, وعلينا في ذلك الإجتهاد وإلى الله الرشاد, وقلّ ما نجا مؤلف لكتاب من راصد بمكيدة, أو باحث عن خطيئة. فلو عورض كتاب سبعين مرة لوجد فيه خطأ, أبى الله أن يكون كتاب صحيحا غير كتابه. فلا تكن يا أخي ممن إذا رأى صوابا أخفاه, وإذا وجد خطأ نادى عليه وأبداه, نعوذ بالله من قوم إذا سمعواْ خيرا أسرروه أو شرا أذاعوه, فإن الإنسان محل النسيان, وقد تهفو الأمجاد وقد يكبو الجواد, والمحب يمدح والعدو يقدح, فالفطن تكفيه الإشارة, ولا ينفع الحسود تطويل العبارة.

والسلام.

فهرس المجلد الأول